الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

الرقم التسلسلي:145

رقم التسجيل:35/PG/D/soc/10

عنوان الأطروحة:

دور المؤسسات الحكومية في حماية البيئة

– وزارة الموارد المائية والبيئة الجزائرية نموذجا –

أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع

تخصص: علم الاجتماع البيئة

إعداد الطالبة: خليفة تركية

تحت إشراف الأستاذ: ا.د نور الدين زمام

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
مالك شعباني	استاذ	بسكرة	رئيسا
نور الدين زمام	استاذ	بسكرة	مشرفا ومقررا
بوقرة كمال	استاذ	باتنة	عضوا مناقشا
سعاد بن ققة	استاذ محاضرأ	بسكرة	عضوا مناقشا
بلقاسم نويصر	استاذ محاضرأ	سطيف	عضوا مناقشا
نورة قنيفة	استاذ محاضرأ	ام البواقي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2017/2016

- قال الأستاذ كريستوفر ستون:

"سيأتي اليوم الذي نعطي للشجر حق التصرف للدفاع عن الطبيعة"

إلى كل من يؤمن بهذا الحق اهدي هذا العمل

شكـر وعـرفـان

الشكر لله عز وجل على توفيقه لي في انجاز هذا العمل

وللوالدين العزيزين عرفانا وامتنانا لما كان لهما من فضل عظيم في انجازه وكذا توفيقي فيما سبق من مراحل الدراسة بتشجيعهما ودعمهما، راجية من الله العلي القدير أن يحفظها يرعاهما، والى كل عائلتي الإخوة والأخوات كل باسمه وخاصة عمي توفيق وعمتي لما قدموه لي من مساعدة جليلة، وكل أفراد عائلة خليفة وغريب ورضوان.

كما أتقدم بأسمى عبارات التقدير والشكر لكل من مد لي يد العون والمساعدة، واخص بالذكر الأستاذ الدكتور المشرف زمام نور الدين الذي تتبع العمل طيلة مراحل البحث شاكرة له على جل النصائح والتوجيهات القيمة التي لم يبخل بها حتى إتمام هذا البحث.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل زملائي الأساتذة سواء من قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية ومركز البحث العلمي للمناطق الجافة وشبه الجافة على دعمهم وخاصة أختي وصديقتي بودماغ فريدة.

كما اشكر كل المسؤولين سواء على الهيئات الرسمية وزارة البيئة والموارد المائية ومديريات البيئة، الجماعات المحلية، مديرية التهيئة والتعمير ورؤساء الجمعيات البيئية على كرم الاستقبال والإجابة على انشغالاتنا وعلى مساهماتهم القيمة والفعالة في مساعدتي في إكمال وإتمام هذا العمل.

إلى كل الذي فارقونا ومازالت ذكراهم خالدة في أذهاننا، راجيين من الله عز وجل أن يتغمد روحهم الطاهرة بكامل رحمته الواسعة ويسكنهم فسيح جنانهم غاليتي "**مريم**".

فهرس المحتويات

شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الإشكال	
فهرس الخرائط والصور	
مقدمة.....	أ
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة	
1-إشكالية الدراسة.....	9
2-أسباب اختيار	11
3-أهمية الدراسة	12
4-أهداف الدراسة.....	13
5-تحديد مفاهيم الدراسة.....	14
6-الدراسات السابقة.....	32
الفصل الثاني: سوسيولوجيا حماية البيئة	
تمهيد.....	39
أولا: علاقة البيئة والإنسان (تأثير وتأثر)	40
1-1مراحل علاقة الإنسان بالبيئة.....	40
1-2 النظريات المفسرة لعلاقة الإنسان بالبيئة	44
1-3 ملامح قيام الأزمة البيئية بين الإنسان و البيئة	51
ثانيا – الاتجاهات النظرية لعلم الاجتماع البيئة.....	52
1-2 المداخل النظرية لنشوء علم الاجتماع البيئة	52
ثالثا – مظاهر الاهتمام العالمي والوطني بحماية البيئة.....	73
1-3المؤتمرات و الجهود الدولية لحماية البيئة العالمية.....	73
2-3المؤسسات البيئية العالمية المهتمة بحماية البيئة.....	95
3-3البرامج و المنظمات العالمية.....	97
4-3لمؤسسات والهيئات الوطنية المكلفة بحماية البيئة.....	109
1.4.3 الوزارات.....	110
2.4.3 الهيئات المؤسساتية الأخرى المعنية بحماية البيئة.....	118

3.4.3 المؤسسات المحلية المعنية بحماية البيئة	126
خلاصة	132
الفصل الثالث: حماية البيئة في الجزائر وآلياتها	
تمهيد.....	134
أولا: حماية البيئة في الفكر الاجتماعي والإنساني	135
1.1 حماية البيئة في العصور القديمة	135
2.1 حماية البيئة في العصر الحديث.....	141
3.1 مبادئ حماية البيئة.....	145
4.1 أساليب حماية البيئة.....	148
ثانيا : آليات حماية البيئة في الجزائر.....	156
1.2 الآليات القانونية لحماية البيئة.....	156
2.2 الآليات الاقتصادية لحماية البيئة.....	170
3.2 التربية كآلية لحماية البيئة.....	194
4.2 التخطيط البيئي كآلية لحماية البيئة.....	214
خلاصة.....	225
الفصل الرابع : الإجراءات المنهجية للدراسة	
أولا : مجالات الدراسة.....	227
1 -المجال المكاني للدراسة.....	227
2- المجال البشري	237
3-المجال الزماني.....	285
ثانيا : المنهج.....	287
ثالثا : الأدوات المنهجية المستخدمة في الدراسة.....	289
الفصل الخامس عرض النتائج و تحليلها	
أولا: عرض البيانات و تحليلها.....	293
1-البيانات الخاصة بالآليات التي تعتمدها وزارة الموارد المائية و البيئة لمواجهة المشكلات البيئية.....	293
1-1أهم المشاكل الطبيعية و البشرية التي تعاني منها الجزائر.....	293

2-1 الآليات المنتهجة لحماية البيئة حسب المجالات البيئية المتعددة.....	316
3-1 المخططات التي اعتمدتها لمواجهة المشكلات البيئية المتواجدة على المستوى الوطني.....	354
2-البيانات الخاصة بالنشاطات المنتهجة من طرف وزارة البيئة والموارد المائية لنشر الوعي البيئي بين مختلف فئات المجتمع الجزائري.....	383
3-البيانات الخاصة بالصعوبات والعراقيل التي واجهة وزارة البيئة في أداء مهامها.....	425
ثانيا: نتائج الدراسة في ضوء التساؤلات المطروحة والدراسات السابقة.....	432
1-النتائج الخاصة بالتساؤل الأول.....	432
2-نتائج الخاصة بالتساؤل الثاني.....	435
3-نتائج الخاصة بالتساؤل الثالث.....	438
ثالثا: النتائج العامة	440
خاتمة	442
قائمة المراجع	
ملخص الدراسة (عربي - انجليزي – فرنسي)	

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	التطور المؤسساتي لقطاع البيئة بالجزائر من 1974-2016	251
02	مصادر التلوث لبعض السدود الجزائرية	302
03	نوعية بعض مياه السدود الجزائرية	304
04	عدد المشاريع المبرمجة من طرف وزارة البيئة مجالات مختلفة	318
05	الخطوات والبرامج وشركاء المخطط الوطني للإستراتيجية العشرية 2008-2018	323
06	برامج الخاصة بمخطط الأعمال ذات الأمدين القصير والمتوسط	360
07	طبيعة حجم السكان لأفاق 2025	374
08	سلاسل التوعية البيئة في التلفزيون الجزائري ومصادرها	390
09	عناوين عربات والهدف البيئي منها	408
10	البرامج المسطرة كنشاطات في عملية التحسيس والتوعية البيئية	415

فهرس الخرائط:

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
01	خريطة تمثل تموقع الموارد المعدنية بالجزائر	236
02	خريطة تمثل مواقع المحميات بالجزائر	349

فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الاشكال	الصفحة
01	دائرة نسبية تمثل تقسيم المساحة الإجمالية مقارنة بالأقاليم	229
02	دائرة نسبية تمثل مساحات الصالحة للزراعة	230
03	الهيكل التنظيمي للإدارة المركزية لوزارة الموارد المائية والبيئة	259
04	مراحل إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وحماية البيئة SNAT	364
05	الماسكوت واللوقو للوزارة	437

فهرس الصور:

الرقم	عنوان الصور	الصفحة
01	لافته تحذيرية من خطر نووي وأخرى للجنرال "جان تيري" يشرح للصحافيين حقيقة التفجير النووي في الصحراء الجزائرية	311
02	لجريدة "لو باريزيان" تنشر خبر القنبلة النووية بالصحراء الجزائرية	312
03	جندي جزائري يحرس موقع التجارب النووية برقان	315
04	تلاميذ في خرجة ميدانية تطوعية لتنظيف البيئة	413
05	تلاميذ يقومون بغرس الأشجار تجسيدا لمبدأ حماية البيئة في الوسط المدرسي	416
06	إعلان عن حملة نظافة لحي سكني من طرف جمعية ببيئية ضمن العمل الجمعوي البيئي	421
07	مشاركة مواطنين في نشر الحس والوعي البيئي بالأحياء	422
08	إحياء سكنية قبل وبعد التنظيف بمساعدة مواطنين وجمعيات وهيئات رسمية	422
09	إعادة تهيئة الأحياء السكنية بالتعاون بين عمال البلدية ومواطني الحي	422
10 و11	مبادرات لتنظيف الأحياء السكنية	425

مقـــدمة:

شـهدت العقـود الأخيـرة اهتمامـا ووعيـا متزايـدا بإشـكالات البيئـة فـي عديـد المجتمعـات والـدول مـرده إلـى التقـدم التكنولـوجي الـذي يسـعى فيـه الإنسـان لتحقيـق أهدافـه فـي التنميـة دون المبـالاة بـالخطر الـذي أوجـده علـى التـوازن البيئي،بسـبب الأفعـال اللامسـئولة لهـا والتـي لـم تقتصـر علـى البيئـة الطبيعيـة فحسـب بـل أصـبح يهـدد المحـيط الاجتمـاعي والحضـري بسبب التنافس الصناعي واستنزاف خيرات الطبيعة بلاعقلانية ولا ترشيد .

فمعظـم صـفقات الإنسـان للتقـدم كانـت ضـد البيئـة،مما أدى إلـى ظهـور العديـد مـن المشـكلات البيئيـة التـي تمثـل التهديـد الأساسـي لحيـاة الجـنس البشـري،على اعتبـار أننـا نعـيش علـى كوكـب واحـد وأرض واحـدة وأي خطـر يهـدد دولـة أو بلـدا سـيكون محـدقا لا محالـة ببـاقي الـدول علـى حـد تعبيـر الإنسـانيين "أرض واحـدة وحيـاة واحـدة ومصـير واحـد ،إذ يكتسـي موضـوع حمايـة البيئـة مكانـة بـارزة واهتمامـا كبيـرا علـى جميـع المسـتويات والـذي يعـد نقطـة التقـاء بـين كثيـر مـن العلـوم منهـا الايكولوجيـا والقـانون والاقتصـاد وعلـم الاجتمـاع، هـذا الأخيـر الـذي بـدأ يسـهم فـي هـذا المجـال مـن خـلال علـم اجتمـاع البيئـة ،ويرجـع هـذا الاهتمـام إلـى المشـكلات البيئيـة التـي بـدأت تظهـر بوضـوح فـي مطلـع السـبعينيات مـن القـرن العشرين.

ولقـد أفـرز ذلـك التوجـه اتجاهـا يؤكـد علـى أن أي محاولـه لحـل مشـكلات البيئيـة يجـب أن تتبـع أساسـا مـن معرفـة دقيقـة بطبيعـة العلاقـة بـين الإنسـان وبيئتـه والمتغيـرات الثقافيـة والبنائيـة التـي تشـكل تلـك العلاقـة وتحـددها ومـن ثـم يتعـين أن نبـدأ بفهـم الإنسـان كـي نفهـم المكـان ويكمـن التـدخل فـي حمايـة ووقايـة الإنسـان ليصـبح عنصـرا داعمـا لأدواره فـي الإنتاج والبناء والإبداع .

فهـو المتغيـر المباشـر فـي تشـكيل أزمـة المكـان ،كمـا أنـه المتعـرض الأول لتأثيراتهـا المـدمرة ،ولاشـك فـي أن تعامـل الإنسـان بطريقـة غيـر لائقـة مـع مـا يحـيط بـه أشـياء يـؤدي إلـى حـدوث خلـل واضـطراب يـؤدي إلـى قلـب للمـوازين علـى سـطح الأرض،حيـث قـال تعـالى :"ظهـر الفسـاد فـي البـر والبحـر بمـا كسـبت أيـدي النـاس ليـذيقهم بعـض الـذي عملـوا لعلهـم يرجعون" **(سورة الروم ،الآية 41).**

ففساد البيئة بصوره المتعددة مرجعة الأول أيدي الناس وسلوكياتهم ،حيث أن كل خلل في النظام البيئي وراءه إنسان ،ومما لا جدال فيه أن البقاء القاذورات والمخلفات المتنوعة سواء في البر أو البحر وفي غير الأماكن المعدة لها ضرب من ضروب الفساد كما أن تعرية الأرض من كسائها الأخضر وإزالة الغابات وعدم إجراء أي نوع من المعالجة للمخالفات الصناعية المختلفة سائلة كانت أم غازية وترك تلك المخالفات الضارة لتجد طريقها إلى المياه في الأنهار أو البحار أو انبعاث الغازات السامة في الهواء يعد انحرافا سلوكيا أيضا وضربا من ضروب الفساد .

وإذا كان البشر تعرضوا للأخطار طوال تاريخهم إلا أن المجتمع الحديث معرض لنمط خاص من الخطر،والذي هو نتيجة عملية التحديث ذاتها التي غيرت من التنظيم الاجتماعي،وإذا كانت هناك أخطار نتيجة لأسباب طبيعية كالزلازل والفيضانات والتي لها آثار سلبية على الناس،إلا أن الأخطار الحديثة من ناحية أخرى هي نتاج النشاط الإنساني في الأساس.

ويمكن تعقب أصول المشكلة بتتبع الرحلة التي خاضها المجتمع الإنساني من المجتمع الصناعي إلى مجتمع الأخطار،وقد ترتب على نشوء المجتمع الصناعي بما يتضمنه ذلك من استخدام واسع للآلات في المصانع والمزارع في البدايات الأولى له،والتي غزت في الواقع كل ميادين الحياة وأدت لظهور أنواع شتى من الأخطار لم تكن معروفة من قبل.

ومن الغريب فعلا أن نجد أن الإنسان الذي يستفيد من خيرات بيئته هو ذاته الذي كان السبب في ظهور مشكلاتها نتيجة لسلوكياته السلبية واتجاهاته المعادية لها، فهي مشكلة أخلاقية وتربوية وتوعوية في المقام الأول فالمحافظة على البيئة لم تعد مجرد تعليم الإنسان كيفية التعامل أو التكيف مع مجتمعه،بل تعدى مفهومها إلى العناية بتكيف الإنسان مع بيئته الطبيعية والجدير بالذكر أن الاهتمام المتزايد بموضوع البيئة قد تبلور لدى بعض الدول في جهود تستهدف حماية البيئة والمحافظة عليها، فأصدرت العديد من التشريعات البيئية التي تستهدف ذلك.

لكن سرعان ما تبين أن مسالة حماية البيئة والمحافظة عليها لا يمكن أن تتحقق بالنواحي التشريعية والجهود الارتجالية فقط،وإنما تحتاج إلى جهود علمية جادة تقوم على

البحوث العلمية الميدانية والتخطيط البيئي السليم ،من أجل معالجة الاتجاهات والقيم التي يتبناها الأفراد والجماعات في مواقفهم وسلوكياتهم إزاء بيئتهم ،ومن هنا اتجهت هذه الدول باهتمام بالغ نحو البحث في إيجاد الحلول لهذه المشكلات البيئية،مستعينين في ذلك بمؤسسات وهيئات الرسمية والاجتماعية في عملية هدفها نشر الحس البيئي بين شرائح المجتمع .

فالجزائر تعيش هي الأخرى حالة من التدهور البيئي جراء عدة عوامل ناتجة عن اللاوعي البيئي كالسلوكات المفسدة للبيئة من طرف المواطنين،والبارزة كذالك في برامج التصنيع المضر بها من خلال إنتاج كميات كبيرة من الغازات والسموم المنتشرة في الجو والمؤثرة على مستوى الصحة العمومية فتنتشر الأوبئة الخطيرة على صحة المواطنين،ونتيجة لذلك اتجهت للاهتمام بالبيئة والدعوة للحفاظ عليها وتحقيق الاستدامة في برامج التنمية والتصنيع تلبية لاحتياجات الحاضر دون إغفال متطلبات المستقبل،ورغبة منها انشات المجتمعات عددا من المؤسسات التي اوكلت لها مهمة حماية البيئة.

والذي لايتأتى إلا بإشراك المؤسسات والهيئات الرسمية كوزارة البيئة والموارد المائية باعتبارها مؤسسة حكومية عاملة في ميدان حماية البيئة والحريصة على تحقيق مبدأ الاستدامة في جميع المشاريع التنموية ،والتي أصبح لها أدوار هامة في المحافظة على البيئة من خلال الآليات القانونية والتشريعية وهذا ضمن إستراتيجية وطنية تتبناها الدولة الجزائرية لتدارك الخسائر،وتنظيم التسيير المؤسساتي لحماية البيئة وكذلك جملة النشاطات التوعوية الموجهة إلى شريحة المجتمع لتنمية الوعي البيئي لديهم وتعديل سلوكاتهم وممارساتهم المضرة بالمحيط والبيئة .

ويرجع الاهتمام بالظروف الإيكولوجية إلى سلسلة الدارسات في علم الاجتماع الصناعي والتي تبلورت أكثر بعد الحرب العالمية الثانية أي الكشف عن العلاقات المتبادلة بين الأفراد أو الجماعات وبين البيئة التي يعيشون فيها،وبين مختلف ألوان النشاط التي يمارسها الإنسان وظروف البيئة المحلية.

وحاليا هي محل اهتمام علم الاجتماع البيئة بشكل أدق،وبسبب عالمية المشكلات البيئية ينشأ مناخ أخلاقي جديد تلعب فيه القيم الاجتماعية والثقافية التي تختلف من بلد

إلـى آخـر دورًا محوريًّـا والأهميـة الكبـرى هنـا تتولاهـا المؤسسـات الحكوميـة(وزارة البيئـة و المـوارد المائيـة)،حيث اعتمـدنا فـي سـيرورة البحـث علـى تبنـي مقاربـة المدرسـة البنائيـة الوظيفيـة ونظريـة الدوربالخصـوص كموجـه للدراسـة علـى أسـاس أن موضـوعها يهـدف إلـى الكشـف عـن الـدور الـذي تؤديـه المؤسسـة الحكوميـة المتمثلـة فـي وزارة البيئـة والمـوارد المائيـة فـي حمايـة البيئة،حسـب متطلبـات الحاليـة كوجـود المشـكلات البيئيـة وفـي إلزاميـة تـوفر فضـاءات ومسـاحات خضـراء والتوفيـق بـين مفهـومي حمايـة البيئـة والتنميـة،ومفهوم الـدور هـو محوري في البنائية الوظيفية.

حيـث يشـير الـدور إلـى منظومـة السـلوكيات التـي تـرتبط بالهيئـة (وزارة البيئـة) أوبالشـخص (رؤسـاء المصـالح أو الأفـراد) الـذي يشـغل منصـب أو وظيفـة معينـة بالمؤسسـة، وتتكـون هـذه المنظومـة الأخلاقيـة مـن سـلوكيات وعلاقـات إنسـانية ومهنيـة تـرتبط بالأنشـطة والمسـؤوليات المتعلقـة بـالأدوار وكيفيـة أدائهـا، أي أن الـدور حسـب هـذا المفهـوم يـرتبط بـالمركز الاجتمـاعي الـذي يختلـف بـاختلاف الهيئـات والمؤسسـات والـذي يتحـدد تبعـا لمجموعـة مـن المعـايير والتخصصـات التـي تؤهـل فـردا مـا (مسـؤول)لأن يشـغل مكانـة اجتماعية دون شخص آخر.

كمـا أن هـذه المقاربـة تتنـاول المؤسسـة كنسـق فرعـي يتفاعـل مـع نسـق أكبـر هـو المجتمـع، كمحاولـة جـادة لفهـم وتفسـير السـلوك الإنسـاني فـي نطـاق التنظـيم بـأثر سـلوك أعضـاء التنظـيم فـي البيئـة المحليـة مـن حيـث توحـدهم وتفـرقهم حـول القضـايا التـي تهـم التنظـيم وتهمهـم وكـذا مـن حيـث تـأثير البنـاء الاجتمـاعي والثقـافي للمجتمـع المحلـي علـى سلوكيات الأفراد داخل التنظيم .

إذا نلاحـظ أن المنظـور الايكولـوجي قـد أعـار فـي تحليـل التنظيمـات جـل اهتمامـه لـبعض المتغيـرات التـي ميزتـه عـن المنظـور السـلوكي والبنـائي الـوظيفي ولكـن كانـت بعـض الأطـر التصـورية التـي اسـتعانت بالتحليـل السـلوكي أو البنـائي قـد عالجـت بـدورها متغيـر أثـر البيئـة فـي التنظـيم الـذي انفـرد بدارسـته المنظـور الايكولـوجي، وهنـا العكـس فـي هـذه الدراسـة التـي تركـز علـى اثـر متغيـر التنظـيم علـى البيئـة اسـتادا علـى تـأثير البيئـة علـى المجتمـع سـواء ايجابيـا أو سـلبيا بغـض النظـر عـن الأصـل فـي التـأثير كـان سـببه البشـر أو البيئـة فـي حـد ذاتها.

إن كافة المستويات التي تقع ضمن نظرية الدور تصب في موضوع دارسة العلاقة بين سلوك أعضاء مجتمع وبين قدارتهم البيولوجية والفسيولوجية، أي دارسة مدى التكيف والتوافقبين مجتمع وبين البيئة المحيطة على أساس أن المشكلات البيئة الطبيعية ومشكلات البيئة الصناعية تؤثر وتتأثر بالظروف الايكولوجية السائدة في المجتمعات خاصة عند وقوع اختلالات بالنظام البيئي، والتي سببها في بعض الحالات سلوكيات الإنسان بالدرجة الأولى.

لذا سنعمد إلى توضيح أثر القدرات التنظيمية ومختلف النشاطات البيئة على التي يقوم بها أفراد التنظيم وأثر ذلك على الأهداف الخاصة للتنظيم والإستراتيجية التي يمكن أن يتبعها من أجل التكيف مع البيئة وإيجاد حلول تتوافق ومتطلبات الحياة المجتمعية .

وترى هذه المقاربة أن أفضل طريقة لبناء الهياكل التنظيمية هي فحص وتحليل البيئة المحيطة بها، حيث يتم تفضيل هياكل تنظيمية تعكس بيئاته (كل هيكل وأدواره البيئية) ويجب ربط الهياكل التنظيمية بالبيئة المحيطة إما ميكانيكيا أي مثال ما تفعله المنظمات البيروقراطية أو عضويا من خلال تفاعل البيئة والمحيط،لهذا تعتبر وزارة البيئة والموارد المائية إحدى هذه المؤسسات التي يمكن من خلالها توضيح صورة البيئة الحالية والتعريف بكيفية المحافظة عليها إما بالشكل الإداري والقانوني، ومن خلال الجانب التحسيسي الهادف إلى رفع مستوى الوعي البيئي للمواطنين وتشجيع السلوك الحامي للبيئة من أجل تحقيق مبدأ لي الحق في بيئة نظيفة وصحية .

إلا أنه وحسب المتطلبات النظرية والمنهجية للدارسة تجدر بنا الإشارة إلى مفهوم الدور من المنظور البنائي الوظيفي كأهم الموجّهات النظرية لموضوع الدارسة، حيث يبرز مفهوم الدور نوعا من التفاعل الذي يربط المؤسسة البيئية بالمجتمع، ويتخذ هذا الدور عدة مظاهر (إداري، قانوني، بيئي وسوسيوثقافي) باعتباره مجموعة من النشاطات والوظائف الفعلية التي يضطلع بها القائمون على العمل البيئي في وزارة البيئة والموارد المائية كمؤسسة حكومية.

مما سبق فإن هذا البحث يحاول تسليط الضوء على واقع حماية البيئة في الجزائر من خلال إحدى المؤسسات العاملة في الحقل البيئي، ويتجلى هذا من خلال معرفة الدور الفعلي لوزارة البيئة والموارد المائية في حماية البيئة والمحافظة عليها من

خـلال مجموعـة النشـاطات والآليـات المؤسسـاتية لحمايـة البيئـة، والتطـرق كـذلك لجملـة الصـعوبات والمعوقـات التـي تواجههـا فـي أداء هـذا الـدور، ومـن هـذا المنطلـق اعتمـدت الدراسـة فـي معالجتهـا لهـذا الموضـوع علـى منهجيـة عامـة ضـبطت محتـواه فـي خمسـة فصـول مترابطة فيما بينها على النحو الأتي:

-الفصل الأول:

اشـتمل الفصـل الأول علـى موضـوع الدراسـة مـن خـلال طـرح إشـكالية البحـث وتحديـد زاويـة الدراسـة مـن خـلال جملـة مـن النقـاط بـدأناها بتحديـد التسـاؤل الرئيسـي والأسـئلة الفرعيـة وبيـان الأسـباب التـي دفعتنـا إلـى اختيـار الموضـوع، والإشـارة إلـى أهـداف وأهميـة الدراسـة وطـرح تسـاؤلاتها ثـم تحديـد أبـرز مفـاهيم الدراسـة التـي تعتبـر مفـاتيح الفهـم العـام للموضوع، كما عرجنا على الدراسات السابقة لموضوع دراستنا.

-الفصل الثاني:

ويعـرض الفصـل الثـاني لسوسـيولوجيا حمايـة البيئـة مـن خـلال التطـرق للاتجاهـات النظريـة للبيئـة كخطـوات تؤسـس لموضـوعه فمـن مبحـث البيئـة كموضـوع لعلـم الاجتمـاع الـذي يقـدم قـراءة للمقاربـة السوسـيولوجية بوصـفها فعـل معرفـي يجمـع أكثـر مـن عنصـر مـرورا بعرض لبواكير الدراسات الاجتماعية للبيئة.

حيـث سـتناول فـي البدايـة التاريخيـة لعلاقـة الإنسـان بالبيئـة والنظريـات المفسـرة ليليهـا توضـيح ملامـح الأزمـة البيئيـة مـن خـلال التطـرق إلـى معرفـة تـاريخ الاهتمـام بالبيئـة وتحديـد معـالم أزمـة العلاقـة بـين الإنسـان والبيئـة مـن ثـم النظريـات التـي مهـدت لقيـام علـم اجتمـاع البيئـة فـي دعـوة نحـو علـم اجتمـاع بيئـي، مـن ثـم التطـرق للاهتمـام العـالمي بموضـوع البيئـة من خلال عرض أهم المؤتمرات البيئية والهيئات المهتمة بحماية البيئة العالمية والوطنية.

-الفصل الثالث:

تم التركيز فيه على ماهية حماية البيئة في الجزائر من خلال التطرق لتاريخ حماية البيئة في العصر القديم والحيث ومن ثم التطرق لمبادئ وأساليب وأهداف حماية البيئة ،كما تم توضيح الآليات التي تحمى بها البيئة والتي اختلفت وتنوعت بين آليات قانونية واقتصادية وتربوية وأخيرا التخطيط البيئي كآلية أساسية لحماية البيئة كلها تعبر عن تجارب وطنية جزائرية في مجال حماية

البيئة من التلوث وردع السلوكيات المخالفة لذلك،من خلال التطرق للإطار والقانوني والاقتصادي والتربوي و لحماية البيئة في إشارة لأهم الجهود الوطنية لحمايتها.

-الفصل الرابع:

يبين الفصل الرابع الإجراءات المنهجية للدراسة من خلال تحديد مجالاتها (المجال المكاني -المجال الزماني – المجال البشري) والمنهج المتبع، كذالك أدوات جمع البيانات المستعملة في مراحل الدراسة (السجلات والوثائق – التقارير الرسمية- المقابلات- الملاحظات).

-الفصل الخامس:

تم في الفصل الخامس عرض وتحليل ومناقشة البيانات ونتائج الدراسة على ضوء تساؤلات الدراسة والدراسات السابقة، ومن ثم التطرق في الأخير إلى النتائج العامة المتوصل إليها في هذا البحث وأخيرا وليس أخرا خاتمة الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار المنهجي للدراسة

1-الإشكالية :

يعتبـر التقـدم البشـري هـو الثمـرة التاريخيـة والحتميـة لقـدرة الإنسـان علـى التعامـل مـع معطيـات الطبيعـة ،إلا أنـه فـي ذات الوقـت أدى إلـى تبـديل العلاقـة بينهمـا حتـى نسـي الإنسـان أنـه جـزء مكمـل للأنظمـة البيئيـة ،فهـو يعمـل علـى إخـلال توازنهـا بتحطيمـه حـدود العلاقـة الحواريـة بينـه وبـين الطبيعـة ،حيـث أصـبح يسـعى إلـى السـيطرة عليهـا وإخضـاعها لـه بشـتى الطرق دون ترشيد لمواردها.

فقـد أدى سـوء اسـتخدام هـذه المـوارد الطبيعيـة،إما باسـتنزاف مـا لا يتجـدد منهـا أوبتبديـد المتجـدد إلـى ظهـور مشـكلات بيئيـة متفاوتـة الحـده والخطـورة لكـن التفكيـر الـواعي بأهميـة حمايتهـا وضـرورة صـونها لـم يظهـر إلا حـين وصـل التـأثير السـلبي للإنسـان فـي بيئتـه إلـى مرحلـة خطيـرة تهـدد مسـتقبله وتنـذر بوجـود أزمـات سـتخل بنظـام التـوازن ،هـذا مـا دعـى إلـى عقـد عـدة نـدوات ومـؤتمرات كمـؤتمر سـتوكهولم –السـويد1972ومـؤتمر ريوديجـانيرو–البرازيـل– 1992 وبغيـة التعريـف بهـده القضـية ،وبعـد أن أدركـت المجتمعـات أن سـلامة البشـرية تكمـن بجعل البيئة مصدر اهتمام الجميع وشغلهم الشاغل من اجل المحافظة عليها.

ومـن هنـا أصـبحت قضـية حمايـة البيئـة مـن أهـم القضـايا المتداولـة علـى السـاحة الدوليـة والوطنيـة نظـرا لتفـاقم المشـكلات البيئيـة وتعقـدها مـع مـرور الـزمن ونظـرا للأهميـة البالغـة التـي تكتسـبها وكثـرة المشـاكل التـي تطرحهـا علـى أسـاس شـامل لكـل القضـايا البيئية،نتيجـة لـذلك تكاتفـت الجهـود والمسـاعي علـى مسـتوى الحكومـات والمؤسسـات الدوليـة بغيـة تحقيـق وهـو– حمايـة البيئـة–وذلـك بإرسـاء سياسـة بيئيـة مـن خـلال سـن جملـة مـن القـوانين والتشريعات الفعالة ضمن استراتيجيات دولية ومحلية.

وآيـا كانـت البيئـة التـي ندرسـها فهـي تشـكل مهـد النشـاط البشـري وبالتـالي فهـي محـط اهتمـام الكثيـر مـن التخصصـات التـي عنيـت بدراسـتها وجعلهـا هـذا محـل اهتمـام مـن قبـل علـم الاجتمـاع الـذي يهـتم بدراسـة هـذا النشـاط البشـري الـذي تتخللـه مجموعـة مـن التفـاعلات التـي تـنظم صـيرورة العلاقـات الإنسـانية للفـرد فـي إطـار ممـنهج ومـنظم للبيئـة بغيـة تحقيـق حمايـة البيئـة ودرء المخـاطر عنهـا أو التخفيـف مـن حـدتها فـي جهـود حثيثـة أمـلا فـي صـونها وإنقاذهـا

مـن سـوء التسـيير مـن مواردهـا وأنانيـة الاسـتخدام الـذي يتخـبط فيـه الواقـع البيئـي الحـالي محليـا كان أو عالمي.

تشـهد الجزائـر وكغيرهـا مـن الـدول تعـاني مـن مشـكلات بيئيـة مختلفـة المنشـأ والتـأثير تمـس جميـع المنـاطق وخاصـة فـي المـدن الكبـرى نظـرا لتسـارع وتيـرة التحضـر المـؤثر علـى الإطـار الصـحي والمعيشـي للمـواطنين، فحسـب التقريـر الـذي أعدتـه وزارة البيئـة وتهيئـة الإقلـيم والسياحة سابقا أزمة ايكولوجية حادة.

إذ يـؤثر التـدهور المسـتمر لـلأرض والتصـحر فـي ضـياع الغطـاء النبـاتي والتنـوع البيولـوجي، ممـا دعـي بالضـرورة إلـى إرسـاء سياسـة واضـحة لضـمان تـوازن ايكولـوجي للنظـام البيئـي فـي الجزائر،يوازيهـا علـى نفـس المنحـى إضـافة إلـى سـن القـوانين والتشـريعات البيئيـة العمـل علـى تعزيـز جملـة مـن المفـاهيم البيئيـة كـالوعي البيئـي والثقافـة البيئيـة والتربيـة البيئيـة وتبنيها في أوساط المواطنين .

ولا يتـأتى هـذا علـى المسـتوى الـوطني والمحلـي خصوصـا إلا بتفعيـل دور المؤسسـات الحكوميـة العاملـة فـي مجـال البيئـة، إذ تعتبـر وزارة البيئـة أبـرز هـذه المؤسسـات علـى مسـتوى الـوطني والـدولي كهيئـة وصـية ومسـؤولة علـى حمايـة البيئـة، تعمـل علـى تنميـة المسـؤولية الجماعيـة للمـواطنين واعتبـار حمايـة البيئـة قضـية الجميـع مـن خـلال نشـاطاتها الموجهـة إلـى جميع شرائح المجتمع.

حيـث تناولـت إشـكالية الدراسـة مـدى فعاليـة جهـود وزارة البيئـة والمـوارد المائيـة فـي حـل المشـاكل المرتبطـة بالبيئـة، وقـد تفرعـت عـن هـذه الإشـكالية أسـئلة تمحـورت حـول مـدى إسـهام البـرامج والاسـتراتيجيات والمخططـات البيئيـة الصـادرة فـي إتاحـة المجـال لـوزارة البيئـة لأداء أدوارها،من اجل بلورة سياسة وطنية لحماية البيئة.

وتبعـا لمـا سـبق ذكـره يعـد موضـوع حمايـة البيئـة خـلال السـنوات الأخيـرة محـورا لإسـتراتيجية السياسـة البيئيـة العالميـة وبـالجزائر وتقـف عـدة اعتبـارات أيضـا وراء دراسـة حمايـة البيئـة كموضـوع يكتسـي أهميـة كبيـرة علـى المسـتوى الـوطني والـدولي ومـا وصـلت لـه بيئتنـا مـن درجـات الخطـر، واعتبـار وزارة المـوارد المائيـة والبيئـة أهـم المؤسسـات الحكوميـة والعاملـة

بالحقـل البيئــي بــالجزائر تعنــى بــذلك بموضــوع حمايــة البيئــة لــذلك ســنحاول معرفــة هــذا الــدور انطلاقا من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي :

ما هو دور وزارة الموارد المائية والبيئة كمؤسسة حكومية في حماية البيئة ؟

-جاءت التساؤلات الفرعية للدراسة كمايلي:

مــا هــي الآليــات التــي تعتمــدها وزارة المــوارد المائيــة والبيئــة لمواجهــة المشــكلات البيئيــة المحلية؟

مــا هــي النشــاطات المنتهجــة مــن طــرف وزارة المــوارد المائيــة والبيئــة لنشــر الــوعي البيئي بين مختلف شرائح المجتمع الجزائري ؟

مــا هــي الصــعوبات التــي تعرقــل وزارة المــوارد المائيــة والبيئــة وفــي أداء مهامهــا لحمايــة البيئة؟

2-أسباب اختيار الدراسة:

ككــل بحــث اجتمــاعي لا ينطلــق مــن محــض الصــدفة ،بقــدر مــا تكــون هنــاك جملــة مــن الأسـباب والـدوافع ذاتيـة كانـت أم علميـة تـدفع الباحـث نحـو معالجـة أهـم القضـايا التـي يريـد دراسـتها،بغية الكشـف والتقصـي عـن حقائقهـا،وتكمن أسـباب اختيـاري لهـذا الموضـوع فـي النقـاط التالية:

- حداثــة الموضــوع وإمكانيــة دراســته والبحــث فيه،وهــذا مــا جعلنــي أطمــح للوصــول إلــى نتــائج تكون كمنطلقات لدراسات مستقبلية.

- محاولة إبراز الدور الفعلي لوزارة البيئة في حماية البيئة من خلال كشف الواقع البيئي.

- معرفة جوانب القصور التي يعرفها قطاع البيئة في الجزائر من أجل تدارك هذا التقصير.

- الإيمـان الشخصـي بـأن حمايـة البيئـة ونشـر الـوعي والثقافـة البيئيـة هـي مهمـة كـل فـرد فـي المجتمع.

3-أهميــة الدراسة:

تتبـع أهميـة الدراسـة مـن كـون موضـوع حمايـة البيئـة لاقـى اهتمامـا واسـعا مـن طـرف العديـد مـن الهيئـات والمنظمـات علـى المسـتوى الـدولي والمحلـي كـون البيئـة الآن أصـبحت تعـاني ويـلات المشـكلات البيئيـة مهـددة الصـحة العامـة للمجتمعـات بشـكل مقلـق نتيجـة اخـتلال العلاقـة بينهـا والإنسان،حيث تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال عدة جوانب أهمها:

– معرفـة مهامهـا فـي حمايـة البيئـة ومـدى مسـاهمتها وسـعيها إلـى البحـث عـن حلـول عمليـة ميدانيـة لمشـاكل البيئـة المتزايـدة لعديـد المنـاطق فـي الجزائـر والتـي تعـيش مشـاكل بيئيـة مختلفـة المنشـأ والمصـدر ،وتحديد مـدى وعـي الهيئـات المحليـة بـدورها وبمسـؤولياتها فـي معالجـة قضـايا البيئة.

– تسـليط الضـوء علـى أهـم الاسـتراتيجيات والمخططـات الصـادرة فـي مجـال حمايـة البيئـة فـي الجزائر ،وإبراز المعالم التي ترتكز عليها السياسة البيئية المتبعة في الجزائر.

– إثراء وتـدعيم البحـث العلمـي بهـذه الدراسـة فـي مجـال حمايـة البيئـة فـي الجزائـر بـالنظر إلـى القضايا في هذه المنطقة بالذات (الجزائر) التي تشهد مشكلات بيئية متفاقمة.

–الكشـف عـن واقـع حمايـة البيئـة فـي الجزائـر مـن خـلال إبـراز الـدور الـذي تمارسـه وزارة المـوارد المائيــة والبيئــة كهيئــة وصــية وفاعلــة فــي مجــال حمايــة البيئــة والمحافظــة والمشــكلات التــي تعترضها.

– محاولـة ترسـيخ مبـادئ الـوعي البيئـي فـي أوسـاط المجتمـع وتجنيـد كـل الطاقـات والمؤسسـات من أجل حماية البيئة من كل الأخطار والتخفيف من حده المشكلات البيئية التي تعترضها.

–أمـا عـن الاعتبـارات الاجتماعيـة فقـد صـارت البيئـة قضـية تهـم البشـرية بأسـرها وتهـم جميـع شـرائح المجتمـع الجزائـري،لأن سـلامة أفـراده تتوقـف علـى حمايـة البيئـة ،كمـا وإن اسـتمرار الحياة يتعلق بوجود بيئة سليمة متوازنة.

4-أهداف الدراسة:

إن تحديـد أهـداف البحـث يعتبـر خطـوة ضـرورية للقيـام بـه،ولكل بحـث علمـي أهدافـه الخاصـة والـذي يقـوم فيـه الباحـث بدراسـة ظـاهرة معينـة بإتبـاع الأسـلوب العلمـي الصـحيح فقـد يكـون الهـدف التعـرف علـى الظـاهرة بوصـفها أو تفسـير الظـواهر الاجتماعيـة ومحاولـة الـتحكم فيها،حيث تهدف هذه الدراسة إلى معالجة النقاط التالية:

-التعـرف علـى مهـام وزارة البيئـة والمـوارد المائيـة والهيئـات اللامركزيـة، مـع بيـان دورهـا فـي محاربـة التلـوث والمحافظـة علـى الصـحة العامـة فـي وتحسـين المحـيط فـي ظـل القـوانين والتنظيمات السارية .

-تهـدف إلـى رصـد وتحليـل توجهـات الجزائـر فـي مسـألة حمايـة البيئـة ومتابعـة البـرامج التـي صدرت في هذا الشأن وخاصة الموجهة للمجتمع .

-تسـعى إلـى توضـيح آليـات التنظـيم البيئـي فـي الجزائـر وصـلاحيات فـي مجـال حمايـة البيئـة والإنسان من الخطر.

-معرفـة والكشـف عـن واقـع حمايـة البيئـة فـي الجزائـر مـن خـلال الكشـف عـن الـدور الـذي تقـوم بـه وزارة المـوارد المائيـة والبيئـة وحصـر أهـم المشـاكل البيئيـة فـي بلادنـا لأجـل إيجـاد حلـول عملية لها.

- معرفـة فحـوى الآليـات والإسـتراتيجيات المنتهجـة فـي ميـدان حمايـة البيئـة والمحافظـة عليهـا وإبراز النشاطات الهادفة إلى نشر الوعي البيئي والموجهة إلى مختلف شرائح المجتمع.

- حصـر أهـم الصـعوبات والمعوقـات التـي تواجـه وزارة البيئـة والمـوارد المائيـة فـي أداء مهامهـا وأدوارها والتي تثبط النشاطات الهادفة لحماية البيئة.

-الوصـول إلـى اقتراحـات وتوصـيات إجرائيـة مـن شـأنها تصـحيح الخلـل القـائم، وتوجيـه السـلطات المحليـة نحـو اهتمـام أكبـر بهـذا القطـاع مـن اجـل تبنـي سياسـة بيئيـة فـي إطـار تنميـة مستدامة.

5- تحديد مفاهيم الدراسة:

يعتبـر تحديـد المفـاهيم خطـوة ضـرورية لأي بحـث علمـي وخاصـة فـي العلـوم الإنسـانية والاجتماعيـة فالإطـار لمفـاهيمي أداة أساسـية لتحديـد مضـمون ودلالـة الإشـكالية البحثيـة ،ومحاولـة ترجمتهـا إلـى معلومـات وحقـائق علميـة،ومن هنـا كـان لابـد مـن تحديـد المفـاهيم المحورية للدراسة ذات الارتباط الكبير بالموضوع ،والتي تشمل كلا من:

أولا: المفاهيم الرئيسية:

-1 مفهوم البيئة:

لـم يتفـق العلمـاء فـي تحديـد مفهـوم البيئـة،بل تعـددت معانيهـا وتباينـت حسـب تخصصـاتهم فكـل مـنهم يعرفهـا حسـب رؤيتـه ،ويعـود الأصـل اللغـوي لكلمـة البيئـة فـي اللغـة العربيـة إلـى الفعـل الماضـي"باء" فيقـال بـاء إلـى الشـيء بمعنـى رجـع إليه،وقـد أطلـق هـذا اللفـظ علـى معنـى المنـزل الـذي ينـزل بـه الإنسـان فمنـزل الإنسـان هـو معـاده الـذي يرجـع إليـه بعـد كـل عشـية فـي سـبيل قضـاء شـؤونه،[1]والمنـزل المقصـود بالبيئـة فـي الإطـار اللغـوي هـو أوسـع مـن المعنـى المحـدود الـذي يطلـق علـى المنـزل بمعنـى السـكن، إذ هـو يشـمل مـا حولـه مـن المكـان أيضا، فبيئة القوم هي موضع نزولهم من واد أو سفح جبل.[2]

يعـود الأصـل اللغـوي لكلمـة بيئـة فـي اللغـة العربيـة إلـى الفعـل "بوأ"ومنـه "تبـوأ" أي حـل،ونزل وأقـام والاسـم منـه بيئـة بمعنـى المنزل،وقـد ذكـر"**بـن منظـور**" لكلمـة بيئـة معنيـين قريبين من بعضهما:

- الأول : بمعنـى إصـلاح المكان،وتهيئتـه للمبيـت فيـه، قبـل " تبـوأه " أي جعلـه ملائمـا لمبيته،ثم اتخذه محلا له.

-والثاني : بمعنى النزول,والإقامة, كأن تقول " تبوأ المكان" أي نزل فيه,وأقام به.

---

[1]حسين عبد الحميد أحمد رشوان:**البيئة والمجتمع**،المكتب الجامعي الحديث،مصر،ص161.

[2]عبد المجيد عمر النجار:**قضايا البيئة من منظور إسلامي**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية،الدوحة،1999، ص18.

وفـي القـرآن الكـريم يقـول سـبحانه وتعـالى:"**والـذين تبـوءوا الـدار والإيمـان** [3]"، أي اتخـذوا المدينـة المنـورة بيئـة أي منـزلا ،والمدينـة أوسـع نطاقـا مـن المنـازل التـي نسـكنه.وكـذلك قولـه تعـالى:"ان تبـوأ لقومكمـا بمصـر بيوتـا "[4]، أي اتخـذا وهيئـا بمصـر بيوتـا لقـومكم[5]ومـن خـلال هـذا التحديـد اللغـوي لمفهـوم البيئـة يتضـح أنهـا تعنـي: "المكـان أو المـوطن أو المنـزل الـذي يتخـذه الإنسـان مستقرا لنزوله ومبيته".

وتعـرف كلمـة البيئـة فـي اللغـة الفرنسـية –"environnement"وهـي مشـتقة مـن الفعـل "environner"وتعنـي "مجموعـة الظـروف الطبيعيـة للمكـان مـن هـواء ومـاء وأرض والكائنـات الحيـة المحيطـة بالإنسـان التـي تشـمل الكائنـات الحيـة ومـا تحتويـه مـن مـواد"،ويـدل لفـظ البيئـة فـي المعـاجم الإنجليزيـة علـى مصـطلحين متـداخلين وهمـا"environment"والتـي تعنـي مجموعة الظروف أو المؤثرات الخارجية التي لها تأثير في حياة الكائنات بما فيها الإنسان.

ومصـطلح"écology" الـذي يعنـي علـم البيئـة ،هـذا الأخيـر الـذي يعـرفُ البيئـة بأنهـا الوسـط أوالمجـال المكـاني الـذي يعـيش فيـه الإنسـان بمـا يضـم مـن ظـواهر طبيعيـة وبشـرية يتـأثر بهـا ويـؤثر فيهـا[6]،يتبـين لنـا مـن خـلال مـا سـبق أن المعنـى اللغـوي للبيئـة هـو المكـان أو المنـزل الـذي يتخـذه الإنسـان أو الحيـوان مقـرا لإقامتـه والعـيش فيـه، بكـل مـا فيـه مـن ظروف،هـذا عـن الناحية اللغوية لمفهوم البيئة.

أمـا مـن الناحيـة الاصـطلاحية، فقـد عرفـت البيئـة عـدة تعريفـات، فعلـى سـبيل المثـال يعرفهـا "**ريكـاردوس الهبـر**" بأنهـا : "مجموعـة العوامـل الطبيعيـة المحيطـة التـي تـؤثر علـى الكـائن الحـي أو التـي تحـدد نظـام حيـاة مجموعـة مـن الكائنـات الحيـة فـي مكـان وتؤلـف إيكولوجيـة مترابطـة"وبعبارة أخـرى، فـإن البيئـة :"هـي كـل مـا يحـيط بالإنسـان"، أوهـي مختلـف العناصـر الطبيعية التي تؤثر تأثيرا مباشرا على الكائنات الحية بما فيها الإنسان".[7]

---

[3]لقرآن الكريم:سورة الحشر،الآية–**09**

[4]– القرآن الكريم : سورة يونس، الآية 87.

[5]محمد، منير حجاب : **التلوث وحماية البيئة، قضايا البيئة من منظور إسلامي**، دار الفجر للنشر والتوزيع،مصر، 1999، ص ص 11–2.

6عدنان أبومصلح:**معجم علم الاجتماع**،دار أسامة للنشر والتوزيع،عمان الأردن،ط1،2006،ص117.

[7]عامر محمود طراف **أخطار البيئة والنظام الد ولي** ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بير وت– لبنان–، 1998،ص 15.

ولقـد أعطـى مـؤتمر اسـتكهولم عـام 1972 تعريفـا للبيئـة بحيـث أصـبحت تـدل علـى "ذلـك الرصـيد مـن المـوارد الماديـة والاجتماعيـة المتاحـة فـي وقـت مـا وفـي مكـان مـا لإشـباع حاجـات الإنسـان وتطلعاتـه"،[8]يركـز هـذا التعريـف علـى أن البيئـة هـي كـل مـا يحـيط بالإنسـان من أشياء مادية وعلاقات اجتماعية، تضمن له إشباع حاجاته الأساسية.

وتعـرف البيئـة أيضـا علـى أنهـا "كـل مـا هـو خـارج عـن الكـائن الحي"ومعنـى ذلـك أن البيئـة هـي كـل مـا هـو خـارج عـن الكـائن الحـي مـن مـاء، وهـواء ،تربـة ،أرض ،منـاخ ومصـانع ومبان وأناس وأحداث وقيم ومعايير وما إلى ذلك.[9]

وتعـرف أيضـا علـى أنها:"كـل العوامـل الخارجيـة التـي يسـتجيب لهـا الفـرد أو المجتمـع بأسـره اسـتجابة عقليـة أو اجتماعية،وكـذلك العوامـل الجغرافيـة والمناخيـة، مـن سـطح ونبـات ومجـودات وحـرارة ورطوبـة والعوامـل الثقافيـة التـي تسـود المجتمـع والتـي تـؤثر فـي حيـاة الفـرد والمجتمع وتشكلها وتطبعها بطابع معين" .[10]

كمـا تعـرف أيضـا علـى أنهـا "كـل الظـروف الطبيعيـة التـي هـي مـن صـنع الخـالق عـز وجـل كـالهواء والميـاه والتربـة،وهي مـا يقصـد بهـا بالبيئـة الطبيعية،وتشـمل أيضـا البيئـة الصـناعية التـي يطلـق عليهـا ثقافـة المجتمـع"[11]،نلاحـظ مـن خـلال هـذين التعـريفين أن البيئـة هـي كـل مـا يحـيط بـالفرد أو المجتمـع مـن عوامـل طبيعيـة وثقافيـة والتـي تـؤثر فيـه،وتعرف البيئـة أيضا بأنها "كل ما يثير سلوك الفرد أو الجماعة ويؤثر فيه".

فـي نفـس السـياق الـدلالي عرفـت البيئـة سـابقا أيضـا – بحسـب السـيد عبـد الفتـاح عفيفـي– بأنهـا "كـل العناصـر الطبيعيـة، حيـة وغيـر حية،والعناصـر المشـيدة أو التـي أقامهـا الإنسـان مـن خـلال تفاعلـه المسـتمر مـع البيئـة الطبيعيـة،وتكون البيئـة الطبيعيـة والمشـيدة وحـدة متكاملـة، كمـا تمثـل العلاقـات القائمـة بـين الإنسـان وبيئتـه والتفـاعلات المتبادلـة بينهمـا شـبكة

[8]نجم العزاوي،عبد الله حكمت النقار:**إدارة البيئة ونظم ومتطلبات** وتطبيقات1400 iso ،دار المسيرة، ط1، عمان، الأردن،2007،ص93.

[9]عبد الرحمن محمد عيسوي:في **علم النفس البيئي**،منشاة المعارف،الإسكندرية ،1997،ص16.

[10]أحمد شفيق السكري:**قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية**،دار المعرفة،القاهرة ،2000،ص25.

[11]نظيمة أحمد محمود سرحان:**منهاج الخدمة الإجتماعية لحماية البيئة من التلوث**،دار الفكر العربي، القاهرة، 14.ص،2005.

بالغة التعقيد"[12]،ويتضح من خلال هذه التعريفات بأن البيئة كان ينظر إليها فيما مضى من جوانبها الفيزيائية والبيولوجية –الطبيعية–،حيث أهملت الجوانب الاجتماعية والثقافية رغم أهميتها في تفسير العلاقة بين الإنسان والبيئة.

إلا أن للعوامل الاجتماعية والثقافية دور أساسي في تنظيم العلاقات على اعتبار أنها تحدد ما يحتاج إليه الإنسان من توجيهات ،ووسائل فكرية لفهم الموارد الطبيعية وترشيد استخدامها ،وهو نفس الطرح الذي قال به عدد من الباحثين أمثال "السيد عبد الفتاح عفيفي" و"**سوزان أحمد أبورية**"،"**فالسيد عبد الفتاح عفيفي**"، يؤكد بدوره بأن البيئة "هي ذلك الإطار الذي يتفاعل فيه الإنسان مع ما يحيط به من كائنات حية بشرية أوطبيعية أو بيولوجية أوثقافية،لهذا يعيش الإنسان في بيئات متعددة وهي :

أ–البيئة الاجتماعية والثقافية : لتي تضم علاقاته الاجتماعية مع الآخرين في ظل الثقافة السائدة.

ب–البيئة البيولوجية : التي تضم الإنسان بوصفه كائنا بيولوجيا له احتياجاته الأساسية كالحاجة إلى الطعام والشراب والحاجة إلى المسكن والمأوى....الخ.

ج– البيئة الطبيعية :وتشمل العوامل الطبيعية،والتضاريس والمناخ"13.

وفي سياق آخر تؤكد "**سحر مصطفى حافظ**" على أن البيئة قيمة من قيم المجتمع إذ يجب أن تتأكد البيئة كقيمة من قيم المجتمع،فتدخل ضمن النسق القيمي للمجتمع ،وذلك بتنمية الوعي البيئي لدى المجتمع وتغيير سلوكهم المؤدية اتجاه البيئة حتى تصبح حماية البيئة هي الصورة المألوفة في نظر أفراد المجتمع،بل وفي نظر سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية بحيث تقتنع الدولة بأجهزتها الرسمية بالبيئة كقيمة من قيم المجتمع التي يتعين حمايتها،وبذلك أن تكون مثلا يحتذى به على المستوى الاجتماعي[14]،أي بتعبير آخر

[12]السيد، عبد الفتاح عفيفي : **بحوث في علم الاجتماع المعاصر**، دار الفكر العربي، 1996القاهرة–مصر، ص 223.

[13]–السيد عبد الفتاح عفيفي المرجع السابق: ص 224.

[14]– حافظ مصطفى سحر : "**المفهوم القانوني للبيئة في ضوء التشريعات المقارنة**."، المجلة الاجتماعية القومية، الصادرة بالقاهرة عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية, المجلد 27، العدد 2, ماي 1999, ص 134.

عنـدما نخلـق لـدى أفـراد المجتمـع تثمـين البيئـة كقيمـة مـن قـيم المجتمـع، ينتشـر بـذلك الـوعي البيئي بضرورة الحفاظ عليها وحمايتها من التلوث.

ويعرفهـا علمـاء الاجتمـاع بأنهـا:" مجموعـة مـن العناصـر الطبيعيـة والاجتماعيـة التـي تـؤثر علـى سـلوك الإنسـان،وتفاعله مـع الآخـرين وتوجـه نشـاطه الاجتمـاعي وجهـة معينـة،كما تحـدد لـه فـي الغالـب طبيعـة نشـاط الاقتصـادي الـذي يمارسـه كـالرعي والصـيد والزراعـة والتجـارة...الخ"[15]،وفـي هـذا التعريـف نجـد أن البيئـة هـي التـي تحـدد النشـاط الـذي يقـوم بـه الإنسان ويمارسه.

وهنـا نجـد بعـض الاخـتلاف فـي تعريـف علمـاء الاجتمـاع وعلمـاء الـنفس للبيئـة ،فعلمـاء الاجتمـاع يؤكـدون علـى دراسـة الظـروف أو الحـوادث الخارجيـة عـن الكـائن العضـوي سـواء كانـت فيزيقيـة أو اجتماعيـة أو ثقافيـة،بينما نجـد علمـاء الـنفس يـدخلون فـي تعـريفهم للبيئـة المصـادر الداخليـة للمثيـرات، فهـم يعرفـون البيئـة علـى أنهـا "مجموعـة شـروط خارجـة عـن جسـم معـين ومـن شـأنها أن تـؤثر فيـه"،فالتعبير مـرادف بصـورة عامـة للوسـط إلا أن هـذا الأخيـر يسـتعمل أيضـا بالنسـبة إلـى الشـروط الداخليـة، ففـي علـوم الـنفس التفاعليـة، يـدل المحـيط علـى الوسط الذي يعيش فيه الجسم ويتفاعل معه[16]'وهنا يبرز الاختلاف بين التعريفين .

وتعـرف أيضـا بأنهـا "كـل مكونـات الوسـط الـذي يتفاعـل معـه الإنسـان مـؤثرا ومتـأثرا بـه[17]،مـن خـلال هـذين التعـريفين يتبـين لنـا وجـود علاقـة متبادلـة بـين الإنسـان وبيئتـه وهـي علاقـة تفاعليـة بينهمـا أي علاقـة تـأثير وتـأثر وهنـاك مـن يعـرف البيئـة علـى أنهـا "الوسـط الـذي يحيـا فيـه الإنسـان ويحصـل منـه علـى مقومـات حياتـه مـن غـذاء وكسـاء ومـأوى ودواء ،ويمـارس فيـه علاقاته مع أقرانه من بني البشر.[18]

---

[15] – سوزان أحمد أبورية: **الإنسان والبيئة والمجتمع**. دار المعرفة، مصر، 2008، ص 32 .

[16] رولان دورون،فرنسواز بارو :**موسوعة علم النفس**،تفؤاد شاهين،المجلد الأول،منشورات عويدات للنشر والطباعة،بيروت ،ط1، 1997،ص415

17عزوز كردون وآخرون:**البيئة في الجزائر –التأثيرات على الأوساط الطبيعية واستراتيجيات الحماية**،دار الهدى،عين مليلة،الجزائر، 2001،ص47 .

18سيد سلامة الخميسى:**التربية وقضايا البيئة المعاصر –قراءات عن الدراسات البيئية للمعلم–،دار الوفاء، الإسكندرية، 2000،ص22 .**

فـي ضـوء التعريفـات السـابقة فإننـا نسـتطيع أن نتبنـى التعريـف التـالي للبيئـة كتعريـف إجرائـي للدراسـة، فالبيئـة هـي كـل مـا يحـيط بالإنسـان مـن مكونـات طبيعيـة أو مشـيدة وظـروف اجتماعيـة وثقافيـة والاقتصـادية والتـي تتفاعـل مـع الإنسـان بشـكل مباشـر أو غيـر مباشـر وتسـاهم فـي توجيـه سـلوكه وعلاقاتـه مـع أقرانـه، كمـا تحـدد لـه نوعيـة النشـاط الـذي يمارسـه الإنسان فيها.

2- مفهوم الدور:

يعتبـر الـدور مـن المفـاهيم المركزيـة فـي العلـوم الإنسـانية والاجتماعيـة ومنهـا علـم الاجتمـاع هـذا الأخيـر الـذي قـام علمـاؤه أمثـال "**مـاكس فيبـر**"و"**هـانز كيـرث ويسـي**"،"**رايـت ميلـز**"،"**تـالكوت بارسـونز**" بوضـع أطـر لنظريـة الـدور وهـذا فـي مطلـع القـرن العشـرين،وتعتقد هـذه النظريـة أن سـلوك الفـرد وعلاقاتـه الاجتماعية،مرتبطـة بدرجـة كبيـرة بالـدور أو الأدوار الاجتماعيـة التـي يشـغلها فـي المجتمع،علمـا بـأن الفـرد لا يشـغل دورا اجتماعيـا واحـدا،بل يشـغل عـدة أدوار تقـع في مؤسسات مختلفة ،ويعتبر الدور الوحدة البنائية الأساسية للمؤسسة[19].

وهـو مـن الناحيـة اللغويـة مشـتق مـن الفعـل، دار، يـدور، دورا ،أي تحـرك باتجاهـات متعـددة وهـو فـي مكانـه[20] ،ونجـد التأكيـد علـى أهميـة التفاعـل فـي التعريـف الـذي يـورده"قـاموس علـم الاجتمـاع الفرنسـي لمفهـوم الـدور "باعتبـاره سـلوكات أو نمـاذج مـن السـلوك التـي تُبـين تأكيدات متطابقة وسلسلة من التفاعل بين الأفراد والبناء الاجتماعي[21].

والنتيجـة التـي اتفـق عليهـا هـذان التعريفـان هـي أنّ الـدور وسـلوك نـاتج عـن موقـف تفاعـل يصـيب البنـاء الاجتماعي،ويمثـل الـدور فـي كـل جماعـة نمطـا سـلوكيا تحـدده طموحـات الأعضـاء الذين يرتبطون فيما بينهم بعلاقات عديدة ،هكذا ففي فريق العمل ينتظر من القائد

[19]فضيل دليو،علي غربي:**أسس المنهجية في العلوم الإجتماعية**،مطبعة البعث،قسنطينة،1999،ص85.

[20]بوعلام بن حمودة وآخر ون : **المفتاح –قاموس عربي أبجدي مبسط–** مادة –أذار،دار الأمة، ط2، الجزائر ، 1996، ص 132.

[21] André Akoun et Pierre Ansart , **Dictionnaire de sociologie, édition Rober**t/Seuil,Paris,1999,p460.

أن يتخـذ جملـة مـن القرارات،كاسـتدعاء الأعضـاء،تقديم المعلومـات...إلـخ ،وذلـك بـالنظر إلـى المكانة الاجتماعية التي يحتلها التنظيم.[22]

أمـا مـن الناحيـة الاصـطلاحية فـيمكن القـول بأنـه شـهد ثـراء كبيـرا وتنوعـا مـن حيـث المعـاني،وهو ينسـب مـن الناحيـة السوسـيولوجية إلـى "**رالـف لينتـون**"، إذ يـذهب فـي هـذا الإطـار إلـى القـول بـأن "كـل تنظـيم يتضـمن مجموعـة مـن الأدوار،ويفتـرض بالأشـخاص القـائمين بهـا الخضـوع التـام لها،ويحـدد الـدور جملـة مـن الواجبـات التـي يضـطلع بتنفيـذها كـل فـرد فـي التنظيم[23].

ومصطلح الدور يستخدم في علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي والأنثروبولوجيا بمعان مختلفة،فيطلق كمظهر للبناء الاجتماعي،وعلى وضع اجتماعي معين يتميز بمجموعة من الصفات الشخصية والأنشطة تخضع لتقييم معياري إلى حدّ ما من قبل أولئك الذين يكونون في الموقف،ومن قبل الآخرين فهو يشير هنا إلى نمط متكرر من الأفعال المكتسبة التي يؤديها شخص معين في موقف تفاعل،[24]ويشير هذا التعريف إلى أنّ مفهوم الدور مرتبط بالدرجة الأولى البناء الاجتماعي،وبموقع الأفراد وتفاعلاتهم في مواقف اجتماعية معينة.

ويعرف الدور بأنه السلوك المتوقع من شاغل أو لاعب المركز الاجتماعي،والمركز الاجتماعي هو العلاقة التي تحدد طبيعة الدور الاجتماعي[25]،ويعرف أيضا بأنه"الوظائف العملية التي يتطلبها المركز، فهو نوع من السلوك المرتقب والقيم المتصلة بذلك الإنسان أو الفرد الذي يحتل المركز في تلك الجماعة".[26]

من خلال هذين التعريفين يتبين لنا بأن الدور هو مجموعة سلوكيات متوقعة وأن هناك علاقة وطيدة بين الدور والمركز، فمثلا الدور الذي يشغله الرياضي في الفريق يحدد مركزه ويمكن الآخرين

---

[22]بوبكر بوخريسة، **المفاهيم والعمليات الأساسية في علم النفس الاجتماعي**، منشا ورت جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2006 ، ص 50

[23]- ريمون، بود ون وفرانس وا يوريك و، وآخر ون : **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**. ترجمة سليم حداد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص288.

[24]محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1979 ، ص390 .

25جابر نصرالدين،لوكيا الهاشمي:**مفاهيم أساسية في علم النفس الإجتماعي**،مخبر التطبيقات النفسية والتربوية،جامعة منتوري قسنطينة،2006،ص114

26إحسان محمد الحسن:**مباديء علم الإجتماع الحديث**،دار وائل للنشر،عمان،الأردن،2005،ص37.

من توقع سلوكه ومن ثم التفاعل معه بناءا على ذلك،ويعرف أيضا بأنه "جملة النماذج الثقافية المرتبطة بوضع اجتماعي معين، كما تشمل على اتجاهات وأنواع سلوك معينة يتوقعها الشخص من المنتمين إلى الجهاز ذاته". [27]

وبتعبير آخر فإن الدور يرتبط بالمكانة أو المركز الاجتماعي الذي يحتله الفرد داخل أي تنظيم، مثل دور القائد،والذي يفترض منه القيام بمجموعة من الوظائف والمهام في إطار هذا الدور،وهو نفس الطرح الذي قال به مجموعة من الباحثين أمثال "عبد الحليم عبد العال"و" محمد عاطف غيث"، فعبد الحليم عبد العال"يؤكد بدوره على أهمية المركز الاجتماعي للشخص الذي يقوم بالدور،حيث يذهب إلى القول بأن الدور: هو توجيه أو تفهيم عضو الجماعة بالجزء الذي ينبغي أن يلعبه في التنظيم وهذا الدور يتضمن النقطتين التاليتين :

-يتكون الدور من نسق من التوقعات ،ويسمى الدور المتوقع.

-يتكون الدور من أنماط سلوكية واضحة يسلكها الشخص شاغل المركز عندما يتفاعل مع شاغل مركز آخر،ويسمى بالدور الممارس"[28].

لذا فإن هذا المفهوم يتضمن الجوانب البنائية في فكرة الدور، من خلال ارتباطه بالمكانة الاجتماعية التي يشغلها الفرد داخل التنظيم،والتي تفرض وجود علاقات مع الآخرين في إطار مجموعة من القيم والمعايير المحددة بثقافة المجتمع والتي تجعل هذا الأخير (الفرد) يفهم الدور المنوط به داخل الجماعة(التنظيم أو المؤسسة).

يحيلنا هذا التعريف إلى العلاقة بين الدور الذي يقوم به الفرد والمكانة الاجتماعية ففرّق"**رالف ليتون**"بين المكانة والدور،فالمكانة تعبر عن مجموعة الحقوق والواجبات والدور هو المظهر الدينامي للمكانة ،فهو يعبر عن الصعوبة التي قد يقابلها الفرد "des Conflits roles " أمّام صراع الأدوار في القيام بالدور المتوقع منه في المراكز المختلفة التي يوجد فيها[29] .

---

[27]صلاح الدين شروخ:**علم الإجتماع التربوي**،دار العلوم للنشر والتوزيع،الحجار،عنابة،2004،ص123.

[28]- عبد الحليم عبد العال : **نماذج ونظريات في تنظيم المجتمع**. ، جامعة حل وان، كلية الخدمة الاجتماعية، مصر1989 , ص 122.

[29]أحمد زكي بدوي، **معجم العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، 1933 ، ص360 -361.

وحسب "**كوهن** "توجد ثلاث أنواع من حالات نزاعات الأدوار وهي[30] :

-النـزاع الفـردي: ويعبّـر عـن حالـة التعـارض بـين طموحـات الفـرد وقـيم وأهـداف الجماعـة التـي تنتمي إليه.

-النـزاع الـداخلي: ويعبّـر عـن حالـة تعـارض وتضـارب بـين العضـو الـذي تصـدر عنـه تعليمـات متناقضة،وعضـو آخـر يـرى أنـه مجبـر علـى تلبيـة جـزء مـن تلـك التعليمـات أي صـراع بـين الرئيس والمرؤوس.

-نـزاع الأدوار :ويحـدث فـي حالـة تعـدد مصـادر القـرارات التـي علـى المتلقـي التقيـد بهـا دون أخـرى، كمـا أن هنـاك عوامـل أخـرى تمـنح الفـرد ذاتـه فـرص ممارسـة أكثـر مـن دور ولكـون هـذه العوامل متعلقة عادة بمتطلبات الحياة المهنية والاجتماعية والثقافية والعائلية.

وقـد تزايـدت مفـاهيم نظريـة الـدور علـى السـاحة الثقافيـة والممارسـات المهنيـة نظـرا لأهميتهـا الشـديدة فـي وقتنـا المعاصـر الـذي أصـبحت فيـه كثيـر مـن الأدوار معقـدة وغامضـة أو متداخلـة أو غيـر متكاملـة أو مضـاربة مـع أدوار أخرى،وقـد قـدّم العديـد مـن علمـاء الاجتمـاع الأطـر التصـورية لنظريـة الـدور **أمثـال"تـالكوت بارسـونز**Parsons Talcott **ورالـف لنتـون** R.Linton وهابرميـد Habermid"وغيـرهم ناقشـوا مـن خـلال تصـوراتهم متطلبـات الـدور ،قوة الدور ،وضـوح الـدور ،غموض الدور ،صـراع الأدوار، الأدوار الضـمنية والكامنـة علـى النحـو التالي[31]:

1-الـدور علـى مسـتوى الجماعـة وهـو نمـوذج مـن السـلوك يوجـد لـدى كـل الأفـراد الـذين ينتمـون إلـى نفـس النظـام ولهـم معتقـدات وقـيم مشـتركة ويمثـل هـذه المقاربـة (ر**الـف لنتـون**-**R.Linton**).

2-الدور هو نموذج من السلوكات المتبادلة أثناء عمليات تفاعل خاصة في حالات محدّدة وتلبي توقعات الآخرين (تالكوت بارسونز-Talcott Parsons).

[30]بوبكر بوخريسة، **المفاهيم والعمليات الأساسية في علم النفس الاجتماعي**،مرجع سابق، ص51.

[31] François Gresle et autres , **Dictionnaire des sciences humaines :Anthropologie/sociologie**,édition Nathan,Paris, 1994,p330.

3-الـدور يمكـن أن يرسـم اتجـاه نحـو الآخر،عـادة شـخص كمـا يـدل علـى البنيـة العميقـة للشخصية التي تجسده (جورج هابرميد).

لـذ فإننـا سـنتعامل إجرائيـا مـع مصـطلح "الـدور" باعتبـاره مجموعـة مـن النشـاطات والوظـائف الفعليـة التـي يضـطلع بهـا القـائمون علـى العمـل البيئـي فـي وزارة البيئـة والمـوارد المائيـة كمؤسسة حكومية دورها الأول هو حماية البيئة .

3- مفهوم حمايـة البيئة:

ونقصـد بهـا تحسـين الفـرد لسـلوكه نحـو البيئـة أي صـونها وحمايتهـا والمحافظـة عليهـا والحـرص علـى عـدم إفسـادها وذلـك بالمحافظـة علـى مـا هـو موجـود فيهـا بالصـورة التـي هـي عليها ومنع الفساد من أن يسري فيها ،وهذا بالاستثمار دون إسراف ولا استنزاف.

حيـث يوجـد مـن يـرى أن حمايـة البيئـة تكـون عـن طريـق تكنولوجيـا جديـدة ،وهنـاك مـن يـرى حمايـة البيئـة بالتنظيمـات التشـريعية والقـوانين الصـارمة ،هنـاك مـن يـرى حمايـة البيئـة بتعـديل أنظمـة الإدارة البيئيـة،كما تعتبـر حمايـة البيئـة أسـلوب للتعامـل مـع البيئـة يأخـذ فـي الحسبان اتزانها ومحدودية موارده حتى تبقى مأوى مريح للإنسان[32].

تعنـي حمايـة البيئـة كـذلك "الصـيانة اللازمـة للعناصـر المكونـة لهـا لبقائهـا علـى حالتهـا الطبيعيـة دون إحـداث أي تغيـرات تشـوهها، مـن اجـل تحقيـق التـوازن البيئـي وفقـا لقـانون الاتـزان البيئي33، وبالتالي فان حماية البيئة تشمل على:

-وقاية المجتمعات البشرية من التأثيرات الضارة لبعض عوامل البيئة.

- وقاية البيئة محليا وعالميا من النشاط الإنساني الضار.

وحسـب مـا ورد فـإن المفهـوم الإجرائـي الـذي نقصـده فـي هـذه الدراسـة لحمايـة البيئـة هـو صـون المـوارد البيئيـة والمحافظـة عليهـا مـن طـرف وزارة البيئـة والمـوارد المائيـة وهـذا مـن خـلال

[32]رشيد الحمد محمد سعيد الصابريني:**البيئة ومشكلاتها**،سلسلة المعارف ، العدد **22**،الك ويت،1990.ص156.

[33] سليمان بوفاسة، عبد القادر خليل، **البيئة وآليات حمايتها لأجل تنمية مستدامة**، الملتقى الوطني حول: اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، معهد علوم التسيير، المركز الجامعي المدية أيام 6 – 7 ج وان 2006، ص9.

سـن جملـة القـوانين البيئيـة واخـذ مجموعـة مـن التـدابير والإجـراءات التـي تتمثـل السياسـة البيئيـة وترسـيخ القـيم البيئيـة وتبنيهـا فـي الوسـط الاجتمـاعي وبـذلك حمايـة المـواطن وصـحته مـن التغيرات والمشكلات البيئية الحالية.

4-مفهوم المؤسسة (التنظيم):

إنّ تعـدّد واخـتلاف وتنـوع المؤسسـات فـي أحجامهـا،وفروع نشـاطاتها وأشـكالها القانونية،وخاصـة مـع التطـور الـذي شـهده المجتمـع المعاصـر ،وظهور أنـواع مـن المنتوجـات والخـدمات التـي لا يمكـن حصـرها جعـل عمليـة تعريـف المؤسسـة تصـعب بشـكل كبيـر ،ولا يمكـن أن يعطـي لمفهـوم المؤسسـة تعريفـا شـاملا ومحـدّدا،إلا أنّ ذلـك لـم يمنـع مـن اتفـاق المنظـرين والدارسين على ثوابت معينة ولعل أهمها هي أنّ المؤسسة هي عبارة عن تنظيم.

نشـتق كلمـة التنظـيم فـي اللغـة العربيـة مـن الفعـل نظـم ومنهـا الانتظـام والتـي تعنـي الاتسـاق،فتنظيم الأشـياء يعنـى ترتيبهـا وتنسـيقها و إخراجهـا مـن فوضـويتها وارتباكها،و إضفاء الطابع العقلاني عليها وجعلها أكثر عقلانية34.

ومنـه" فـإنّ التنظـيم يشـير إلـى نـوع مـن النظـام التعـاون والتراتـب فـي إنجـاز الأعمـال،أي أنّ التعـاون والتراتبيـة أحـد شـروط بقـاء التنظيم،وكـذلك فعاليتـه ،وقدرتـه علـى تحفيـز المشـاركين فيه"[35]

هـذا ولقـد اختلفـت نظـرة المفكـرين نحـو التنظيم(المؤسسـة) وهـذا علـى حسـب تعـدّد المـدارس الفكريـة والاتجاهـات النظريـة التنظيميـة وكـذا الـدور الـذي لعبتـه العلـوم السـلوكية والإداريـة، "**فتـالكوت بارسـونز**"يعتقـد أنّ المؤسسـة (التنظيم)هـي:"وحـدة اجتماعيـة تقـام وفقـا لنمـوذج بنـائي معين لكـي تحقـق أهدافا محـددة وفـي تصـوره يبـدو التنظـيم بمثابـة نسـق اجتمـاعي يتـألف مـن أنسـاق فرعيـة مختلفـة كالجماعـات والأقسـام والإدارات،كمـا أنّـه فـي الوقـت ذاتـه نسـق فرعي يدخل في إطار نسق اجتماعي أكبر وهو المجتمع .

[34]عامر الكبيسي، **التنظيم الإدارى الحك ومى بين التقليد والمعاصرة**، دار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع الدوحة-قطر، ط1، 1998 ،ص25.

[35]ريمون وبدونوف بوريك و، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة سليم حداد، دي وان المطب وعات .الجامعية، الجزائر، 1986 ، ص199.

علـى أنّ" بارسـونز"لا يـذهب إلـى حـدّ المطابقـة بـين التنظـيم والمجتمع،فقلـد أوضـح بـأنّ التنظيمـات تتميـز بأنّهـا وحـدات اجتماعيـة لـديها أهـداف محـددة وواضـحة تسـعى إلـى تحقيقها،ويتشـابه تعريـف"**إتزيـوني**"مـع"**بارسـونز**"، إذ يـذهب إلـى القـول بـأنّ التنظـيم هـو"وحـدة اجتماعية يتم إنشاؤها من أجل تحقيق هدف معين.

أمّـا"**تيومـان** "فيـرى بـأنّ التنظـيم هـو"عمليـة تشـمل تقسـيم وتجميـع العمـل الواجـب تنفيـذه فـي وظـائف مفـردة، ثـمّ العلاقـات المقـررة بـين الأفـراد الـذين يشـغلون هـذه الوظـائف ،كمـا يشـمل التنظـيم كـذلك عمليـات تحليـل النشـاط وتحليـل القرارات،وتحليـل العلاقـات مـن أجـل تصـنيف العمل وتقسيمه إلى أنشطة يمكن إدارتها ثمّ تقسيم هذه الأنشطة إلى وظائف،ثمّ تجميع هذه الوظـائف فـي هيكـل تنظيمي،وأخيـرا اختيـار الأشـخاص اللازمـين لإدارة هـذه الوحـدات والوظائف[36]،وهي مراحل تبين خاصية مهمة في التنظيم وهي الدينامية والاستمرارية.

ونشـير فـي السـياق نفسـه إلـى أنّ المنظمـة تتميـز دون شـك بشـبكة مـن الوظـائف التـي يفتـرض كـل منهـا مهمـات محـددة،أي نـوع مـن تقسـيم العمـل كمـا يفتـرض أيضـا هـدفا يصـبو إليـه أعضـاؤها المتضـامنون للقيـام بمجموعـة مـن المهمـات المحـددة والمقسـمة، فتكـون المنظمـة بهـذا المعنى مجموعة نشاطات أو مجهودات شخصية متناسقة بوعي وشبكة الوظائف التي تشكل المنظمة وتستمر حين يتركها أولئك الذين يشغلونها ويذهبون ليحلّ محلهم آخرون.[37]

مـن هنـا يمكـن اعتبـار المؤسسـة كمنظمـة لأنهـا تجمـع العناصـر المكونـة لهـذه الأخيرة،بحيـث تتكـون المنظمـة مـن اللحظـة التـي يقبـل فيهـا الأفـراد الانضـمام والمسـاهمة فـي تحقيـق العناصـر التـي مـن شـأنها أهـداف مشـتركة، هـذا ولقـد أوضـح"فيليـب بيرنـو أن PhilippeBernoux"تكون المنظمة وهي:

-هدف أو مجموعة أهداف يشترك ويتعاون على تحقيقها أعضاء التنظيم.

[36]طلعت إبراهيم لطفي، **مدخل إلى علم اجتماع التنظيم**، مكتبة غريب، مصر، 1993 ، ص09 .
[37]جورج فريدمان وبيار نافيل، **رسالة في س وسي ول وجيا العمل**، ترجمة يولاند إمان ويل، ج1 ، دي وان 1985 ، ص 33 ، المطبوعات الجامعية، الجزائر.

–الأفراد، المنظمة يجب أن تتكون من مجموعة أفراد ونميز بين نوعين من الأفراد إمّا الذين أنشئوا التنظيم (Les Créateurs) والمساهمين في التنظيم(Les Participants).

–تقسيم المهام حيث يجب أن تكون الوظائف والمسؤوليات واضحة لكل فرد من أفراد التنظيم.

–التكامل والترابط بين مختلف الوظائف والمهام.

–الثبات والاستقرار في إطار نظام علاقات ثابت ومتناسق.[38]

فالمؤسسة إجرائيا:هي كل تنظيم إداري مستقل ماليا،في إطار قانوني واجتماعي معين،يمكن اعتبارها كنظام بمعنى أنها تشكل وحدة متكاملة مبنية على أساس العلاقات والتبادلات بين مختلف الأجزاء المتكونة منها[39]،هدفه حماية البيئة وبرمجة خطط واستراتيجيات بالتنسيق مع وزارات أخرى بغرض تحقيق نتيجة ملائمة،وهذا ضمن شروط بيئية تنموية اقتصادية وصحية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزماني الذي توجد فيه،وتبعا لحجم المشكلات البيئة المختلفة حسب المنشأ والمنطقة،ونوع النشاط البيئي المبرمج وفق آليات المنتهجة من طرف المؤسسة البيئية وهي وزارة البيئة،دون أن ننسى أنّ المؤسسة مجال البحث تضم مجموعة من الوحدات والأقسام والمصالح المرتبطة ببعضها البعض.

[38] Marie Georges Filleau et Clotide Marque-Repoull , Les **théorie de l'organisation et de l'entreprise**, édition Ellipses, Paris,1999,p10,11

[39] يوسف سعدون،علم **الاجتماع ودارسة التغيير التنظيمي في المؤسسات الصناعية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 ، ص87.

ثانيا–المفاهيم الفرعية:

1 – مفهوم الوعي البيئي :

للــوعي البيئــي أهميــة كبيــرة فــي حمايــة البيئــة والحفــاظ عليهــا ،ولــذلك فقــد تعــددت التعريفـات التـي تناولتـه ،ومـن بـين هـذه التعريفـات مـا ذهـب إليـه **ويليــام إيلتلســون** William iltelson حيـث يعـرف الـوعي البيئـي بأنـه " إدراك الفـرد لـدوره فـي مواجهـة البيئـة "[40]اقتصـر هـذا التعريـف علـى عمليـة الإدراك ولـم يحـدد كيفيـة مواجهـة البيئـة ،وفـي السـياق ذاتـه ركـز تعريـف مـؤتمر **تبليســي** للـوعي عـن الـدور التعليمـي والتربـوي وحـدد الـوعي البيئـي بأنـه" مسـاعدة الأفـراد علــى اكتســاب وفهــم الــوعي بالبيئــة ومشــكلاتها ذات الصــلة وإيجــاد حساســية خاصــة تجاهها "[41]،هذا التعريف يشير إلى أن الوعي ناتج عن المشاكل التي تعاني منها البيئة.

ومـن بـين التعريفـات الهامـة أيضـا والتـي اتسـمت بالشـمولية والوضـوح التعريـف الـذي قدمتـه نـدوة الإعـلام وقضـايا البيئيـة فـي مصـر والعـالم العربـي ، حيـث عرفـت الـوعي البيئـي بأنــه: " إدراك الفـرد لـدوره فـي مواجهـة البيئـة أو مسـاعدة الفئـات الاجتماعيـة والأفـراد علـى اكتســاب الــوعي بالبيئــة وبمشــكلاتها وهــو إدراك قــائم علــى المعرفــة بالعلاقــات والمشــكلات البيئيــة مــن حيــث أســبابها وأثارهــا ووســائل حلــه أوالهــدف مــن ذلــك هــو أن يصــبح المــواطن العـادي ملمـا بالعلاقـات الأساسـية بـين مكونـات البيئـة ومـدى تـأثير كـل مـن علـى الأخر،ومـدى تأثير الإنسان عليها وتأثره بما يوجد بها".[42]

هــذا التعريــف يحــدد الــوعي بأنــه أولا الإدراك ،أي يكــون علــى المســتوى العقلــي التصـوري ويتعلـق بالبيئـة ومشـكلاتها وهنـا ربـط التصـور العقلـي بالبيئـة أي إيجـاد علاقـة ذهنيـة بـين مشـكلات البيئـة وعقـل الفـرد ،ثـم بعـد ذلـك مسـاعدة الأفـراد الآخـرين علـى اكتسـاب الـوعي بالبيئة،هـذا يعنـي تحـول التصـور إلـى سـلوك ممـارس وبـه يتبلـور الـوعي البيئـي مـن العلاقـة

[40]جمال الدين السيد علي صالح : **الإعلام البيئي بين النظرية والتطبيق** ،مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية، مصر، 2003 ، ص91 .

[41]رشاد أحمد عبد اللطيف : **الإنسان والبيئة – منظور اجتماعي** ،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ب ط، الإسكندرية،مصر ،2007،ص100.

42جمال الدين السيد على صالح:مرجع سابق ،ص91.

التفاعليـة الايجابيـة بـين المعرفـة والسـلوك،ويحدد التعريـف هـذه المعرفـة بأنهـا قائمـة علـى معرفـة العلاقات والمشكلات البيئية من حيث أسبابها وأثارها ووسائل حلها .

أمـا الـدكتور **رشــاد أحمــد عبــد اللطيــف** فيـذهب فـي تعريفـه للـوعي البيئـي بأنه"عمليـة منظمـة يقـوم بهـا الإنسـان لمواجهـة مشـكلات البيئـة مسـتخدما فـي ذلـك جهـازه الحسـي والعصـبي والاجتمـاعي بشـكل متكامـل لتحسـين أحـوال البيئـة،في إطـار شـعوره بالمسـؤولية تجـاه المجتمـع وأفـراده ومؤسسـاته"[43]‘والملاحـظ فـي هـذا التعريـف أنـه ربـط الـوعي بوجـود مشـكلات بيئيـة ،بينمـا قـد تكـون البيئـة فـي أحسـن الأحـوال ومـع هـذا يعتبـر الـوعي البيئـي ضـروريا للمحافظـة علـى تلـك الأوضاع السليمة .

ممـا سـبق مـن التعريفـات يمكـن اسـتنتاج أن الـوعي البيئـي عمليـة عقليـة إدراكيـة معرفيـة تنظيميـة يمكـن مـن خلالهـا معرفـة الأشـياء فـي وضـعها الحقيقـي ،وأن اخـتلاف الـوعي بـين الأشـخاص بالنسـبة لمتغيـرات البيئـة يتوقـف علـى عـدة عوامـل أهمهـا العمـر ،ومستوى الـذكاء والخبـرات السـابقة ،وعليـه فـالوعي لـه مسـتويان مسـتوى تصـوري ومسـتوى سـلوكي وحتـى تـتم عمليـة الـوعي لابـد مـن أن يتـرجم سـلوك الفـرد والمجتمـع مسـتوى التصـور العقلـي فـي وضعه الايجابي تجاه موضوع الوعي .

وممـا سـبق نخلـص إلـى التعريـف الإجرائـي الـذي سـنعتمده فـي هـذا الدراسـة وهـو أن الـوعي البيئـي هـو مجموعـة المعـارف والخبـرات التـي توجـه الفـرد مـن أجـل تحسـين سـلوكه وتعامله مع البيئة.

2-الثقافة البيئية :

يعتبـر مصـطلح الثقافـة البيئيـة مـن المصـطلحات الحديثـة التـي بـرزت مـن خـلال الاهتمـام بقضـايا البيئة،التربيـة ،الثقافـة والتـي تعمـل علـى نشـر الـوعي البيئـي أو التحسـيس قضـايا البيئـة كمـدخل أساسـي لإدراك مخـاطر التلوث،وكـذا لتغييـر السـلوكيات والـذهنيات للاهتمام أكثر بهذه القضية.

[43]رشاد أحمد عبد اللطيف:**البيئة والإنسان من منظور اجتماعي** ،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، ط، الإسكندرية –مصر ،ص100.

وفـي هـذا الإطـار يعتبـر الباحـث "**السـيد عبـد الفتـاح عفيفـي**" بـأن قضـية الـوعي البيئـي تـرتبط أشـد الارتبـاط بالثقافـة بمفهومهـا الواسـع عنـد علمـاء الأنثربولوجيـا، بوصـف هـذا الـوعي جـزء مـن الثقافـة السـائدة التـي تعمـل كموجـه عـام لسـلوك الإنسـان[44]،وبالتـالي فـإن الـوعي البيئـي هـو الإحسـاس بالمسـؤولية،وإدراك كيفيـة التعامـل مـع البيئـة وصـيانتها مـن الإخطـار التـي تتهددها.

وفـي نفـس السـياق يعـرف "السـيد عبـد الفتـاح عفيفـي "الـوعي البيئـي بأنـه :يشـير إلـى درجـة الإدراك علـى المسـتويين الفـردي والمجتمعـي لأهميـة المحافظـة علـى البيئـة وحمايتهـا والتعامـل معهـا، دون الجـور عليهـا لتطويعهـا مـن أجـل تحقيـق غايـات فرديـة سـريعة للإنسـان فـي المـدى القصـير تلحـق بالبيئـة أضـرارا علـى المـدى الطويل،وبالتـالي فـإن الـوعي البيئـي يعنـي تحسـيس الأفـراد بأهميـة الحفـاظ علـى البيئـة،والتعامل معهـا بعقلانيـة مـن خـلال تـدعيم دور المؤسسـات البيئية،وكـذا المؤسسـات التربويـة والجمعيـات البيئيـة التـي تعمـل علـى رفـع المسـتوى الثقـافي وتنميـة الـوعي لـديهم للمشـاركة بفعاليـة فـي تحسـين البيئـة وحمايتهـا مـن أشـكال الاستنزاف والتلوث.

ومـن خـلال تحديـد مفهـوم الـوعي البيئـي، تعـرف الثقافـة البيئيـة بأنهـا :نـوع مـن التعلـيم غيـر النظـامي –غيـر المدرسـي– يسـتهدف خلـق الـوعي البيئـي أو التوعيـة البيئيـة وخلـق رأي عـام واع بقضـايا البيئـة،وذلك مـن خـلال الـدعوة إلـى إقامـة النـدوات والمعـارض البيئيـة ،وتكـوين الأحـزاب السياسـية لأنصـار حمايـة البيئـة (أحـزاب الخضـر) ،وإعـداد البـرامج الإعلاميـة فـي الإذاعـة التلفزيون،والصـحف لنشـر الـوعي البيئـي وإنشـاء المؤسسـات الحكوميـة وغيـر الحكوميـة لحماية البيئة وصون الطبيعة.[45]

وفـي سـياق آخـر عـرف "**روكاسـتل**" الثقافـة البيئيـة علـى أنهـا " فهـم أساسـيات التفاعـل بـين الإنسـان والبيئـة بمكوناتهـا الحيـة وغيـر الحيـة، بحيـث يتضـمن هـذا التفاعـل الأخـذ والعطـاء

[44]–السيد عبد الفتاح، عفيفي : مرجع سابق، ص 217–222.

[45]– نفس المرجع السابق، ص ص،227–228.

بـين الإنسـان والنبـات والحيـوان"[46]،أي أن الثقافـة البيئيـة تتطلـب مـن الإنسـان التفاعـل إيجابيـا فـي التعامـل مـع البيئـة الطبيعيـة مـن خـلال امـتلاك الحـس والمسـؤولية اتجـاه حـل المشـكلات البيئية،والوعي بأهمية المحافظة على البيئة وصيانتها.

لهـذا فـإن الثقافـة البيئيـة تمتـد عبـر مراحـل العمـر المختلفـة، بينمـا تقتصـر التربيـة البيئيـة علـى مراحـل الإعـداد العلمـي فـي سـنوات الدراسـة الرسـمية"[47]' بمعنـى آخـر أن الثقافـة البيئيـة تختلـف عـن التربيـة البيئيـة فـي كونهـا عمليـة تربويـة مستمرة، أي تجعـل مـن قضـية الحفـاظ علـى البيئـة مسـألة مهمـة لا تـرتبط بيـوم أوسـنة، بـل تـرتبط بكـل مراحـل العمـر مـن خـلال التعلـيم غيـر الرسـمي الـذي يهـدف إلـى التحسـيس والتوعيـة والتثقيـف البيئي،وكـذا نشـر الأخـلاق البيئيـة فـي المجتمع.

وهكـذا يمكـن أن نعـرف إجرائيـا الثقافـة البيئيـة أ بأنهـا عمليـة تربويـة غيـر رسـمية تهـدف إلـى تحسـيس الأفـراد بالمسـؤولية تجـاه القضـايا البيئيـة ويظهـر ذلـك مـن خـلال تفعيـل دور الهيئـات البيئيـة التـي تعمـل علـى غـرس قـيم الحفـاظ علـى البيئـة وحمايتهـا كجـزء لا يتجـزأ مـن ثقافة المجتمع.

3-التنمية المستدامة:

ظهـر هـذا المفهـوم منـذ الثمانينـات مـن القـرن العشـرين، حيـث كـان للاسـتغلال الخـاطئ للبيئـة مـن بدايـة الثـورة الصـناعية أثـر كبيـر علـى اسـتنزاف العديـد مـن المـوارد الطبيعيـة ،ممـا أدى إلـى نضـوب الكثيـر منهـا مـع وجـود درجـات مرتفعـة مـن التلـوث تسـبب فـي حـدوث العديـد مـن الكـوارث والمجاعـات فـي منـاطق متفرقـة مـن العـالم ،لـذلك كـان التفكيـر فـي محاولـة إيجـاد أنمـاط بديلـة للتنميـة التقليديـة شـيئا لابـد منـه وهنـا جـاء مفهـوم التنميـة المسـتدامة أو المسـتديمة،التي تلبـي حاجـات الحاضـر دون تعـريض قـدرة أجيـال المسـتقبل علـى تلبيـة

[46]- تشارلز، روث : **الثقافة البيئية جذ ورها وتطورها واتجاهاتها في التسعينات.** ، ترجمة عبد الله خطايبة, هديل محمد الفيصل, مجلة التعريب, الصادرة بدمشق عن المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف, العدد 15, جويلية 1998, ص 143.

[47]- السيد عبد الفتاح عفيفي : مرجع سابق, ص 228.

حاجـاتهم للخطـر[48]،وهـي التنميـة التـي تسـتخدم المـوارد الطبيعيـة دون أن تسـمح باسـتنزافها أو تدميرها كليا أو جزئيا"[49].

يقـدم هـذا المفهـوم نموذجـا بـديلا لتحقيـق تنميـة متوازنـة مـع البيئـة، تنميـة تأخـذ فـي اعتبارهـا ضـرورة التخطـيط البيئي،الـذي يسـاهم فـي تقليـل الخسـائر البيئيـة دون كـبح الطموحـات البشـرية لتحسـين أوضـاعهم الاقتصـادية والاجتماعيـة،من هنـا يمكـن تعريـف التنميـة المسـتديمة بأنهـا "ضـرورة مقابلـة حاجـات الأفـراد فـي الحاضـر دون المسـاس بقـدرة الأجيـال المسـتقبلية على مقابلة حاجاتها".

كمـا عرفهـا " المبـدأ الثالـث الـذي تقـرر فـي قمـة الأرض بأنهـا:" ضـرورة إنجـاز التنميـة– الحـق فـي التنميـة– بحيـث يتحقـق علـى نحـو متسـاو الحاجـات التنمويـة والبيئيـة لأجيـال الحاضر والمستقبل، بحيث تصبح حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية.[50]

وهكـذا نجـد أن التنميـة المسـتديمة تسـعى إلـى تحسـين نوعيـة حيـاة الإنسـان ولكـن لـيس علـى حسـاب البيئـة،وهي فـي معناهـا العـام لا تخـرج عـن كونهـا عمليـة اسـتخدام المـوارد الطبيعيـة بطريقـة عقلانيـة بحيـث تكـون أهـداف الإدارة وإجراءاتهـا قابلـة للتطبيـق مـن الناحيـة الايكولوجية وعملية من الناحية الاقتصادية ومرغوبة اجتماعيا.

لكـي تتحقـق التنميـة المسـتدامة يجـب التقـاء العناصـر الثلاثـة الرئيسـية التـي تشـمل وجهـات نظـر الايكولـوجيين والاقتصـاديين وعلمـاء الاجتمـاع[51]،بحيـث تهـتم بجميـع جوانـب الحيـاة الاقتصـادية والاجتماعيـة والبيئيـة والروحيـة والثقافيـة بـنفس المسـتوى ومعالجتهـا معالجـة تكامليـة[52]ولهـذا نجـد بأنـه يجـب تطبيـق التنميـة المسـتدامة فـي كـل النشـاطات والممارسـات

[48]كامبل وويلتر :**رؤية بيئية حول التنمية المستدامة**.في مبادئ التنمية المستديمة.ترجمة بهاء شاهين،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،القاهرة، 2000، ص ص 63 – 83.

[49]عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزنط: **التنمية المستديمة**. دار الصفاء، الأردن، 2007، ص 25.

[50]دوغلاس موسشيت:**مبادئ التنمية المستديمة**–ترجمة بهاء شاهين–ط–الد ولية للاستثمارات الثقافية –القاهرة (مصر)2000.ص17.

[51]إحسان حفظي: **علم اجتماع التنمية**.دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006، ص 33.

والبـرامج التنمويـة فـي المجتمـع للمحافظـة علـى جميـع المقومـات البيئيـة مـن الأخطـار التـي تواجهها.[53]

6-الدراسات السابقة:

يعـد الرجـوع إلـى الدراسـات السـابقة خطـوة أساسـية مـن مراحـل البحـث ،حيـث تسـاعد الباحـث فـي تحديـد الإطـار النظـري العـام لموضـوعه،وبناء خلفيـات نظريـة حولـه كمـا تعمـل علـى توجيهـه خـلال بـاقي خطـوات البحـث،إذ تعـد قضـايا البيئـة مـن القضـايا المعاصـرة التـي أولتهـا عديـد الـدول اهتمامـا بالغـا ،ونالـت حظـا كبيـرا مـن النقـاش علـى المسـتويات المحليـة والإقليميـة وكـذا الدوليـة بغيـة الوصـول إلـى حلـول ناجعـة لحمايـة المنظومـة البيئيـة وتسـليط الضوء على أهم المشاكل البيئية وكيفية التخفيف من حدتها أوالقضاء عليها.

لـذا يعـد علـم الاجتمـاع البيئـة مـن التخصصـات الحديثـة فـي علـم الاجتمـاع فـي الجزائر،وكـون الدراسـة استكشـافية فـي شـكلها العـام فالمشـكلات المسـتهدفة بالبحـث والتحليـل السيوسـيولوجي هـي مـن بـين الموضـوعات القليلة،لهـذا الأسـاس تـم الاسـتعانة بعـدد مـن الدراسات في تخصصات مختلفة .

-الدراسـة الأولـى :

تتمثـل الدراسـة الأولـى فـي رسـالة دكتـوراه فـي القـانون العـام مـن إعـداد الطالـب وناسـي يحي،تحـت عنـوان "الآليـات القانونـية لحمايـة البـيئة فـي الجزائـر " بجامعـة أبـوبكر بلقايـد بتلمسـان سـنة 2007 " قـام الباحـث بدارسـة نظريـة تطـرق فيهـا إلـى الإجابـة عـن جملـة مـن التساؤلات ،تتمثل أهمها في:

– ما مدى فعالية وكفاية الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر ؟

–وهـل نحـن فـي حاجـة إلـى تطبيـق القواعـد التداخليـة والإصـلاحية فـي البيئـة مـن خـلال تطبيـق قواعد المسؤولية الجنائية والمدنية؟

وللإجابـة علـى هـذه التسـاؤلات اسـتخدم الباحـث المـنهج التحليلـي والنقـدي لدراسـة وتقيـيم فعالية مختلف الآليات القانونية التي يتضمنها التنظيم القانوني لحماية البيئة في الجزائر.

ومـن جملـة أهـداف الدراسـة وصـول الباحـث إلـى تحقيـق تحليـل قـانوني شـبه شـمولي لمختلـف العوامـل المـؤثرة فـي الآليـات القانونيـة لحمايـة البيئـة ،ولتوضـيح الثغـرات والنقـائص التـي تكمـن فـي النظـام القـانوني لحمايـة البيئـة فـي الجزائر،كمـا تهـدف الدراسـة إلـى الكشـف عـن صلاحيات ومجالات تدخل وزارة البيئة وبقية الوزارات الأخرى في مجال حماية البيئة .

ومـدى توظيـف مختلـف الآليـات القانونيـة المتاحـة لحمايـة البيئـة ،ومـن أجـل التـدخل بطريقـة متكاملـة وفعالـة علـى مختلـف مراحـل التلـوث بأسـاليب وقائيـة متكاملـة، بالإضـافة إلـى ذلـك دراسـة الأسـباب التـي تقـف وراء ضـعف هـذه الآليـات لمواجهـة التـدهور الـذي تعرفـه البيئـة في الجزائر.

ومـن جملـة مـا تطـرق لـه الباحـث فـي دراسـته نجـد محاولـة تفصـيله فـي أنـواع الحمايـة القانونيـة للبيئـة وفـق منظـور مسـتعمل بالـدول الغربيـة ودول العـالم الثالـث ومـن بينهـا الجزائر،يقـوم هـذا المنظـور علـى تحقيـق التـوازن بـين حمايـة البيئـة والتنميـة،حيث تـم عـرض مختلـف الآليـات القانونيـة لحمايـة البيئـة فـي الجزائر،كمـا تطـرق الباحـث فـي بدايـة بحثـه لمعنـى الحمايـة ومضـمون مفهـوم البيئـة والعناصـر التـي تنضـوي تحتهـا،ومن خـلال الدراسـة خلـص الباحث من إلى معرفة النتائج التالية :

– أن الإصـلاحات ركـزت علـى تفعيـل الطـابع التقنـي والعلمـي للقواعـد البيئيـة المتعلقـة بمظـاهر التلوث.

– يحضـى القضـاء المـدني بالقسـط الأوفـر فـي تحميـل المتسـببين فـي الأضـرار الإيكولوجيـة تبعات مسؤولياتهم .

– تواجـه عمليـة إصـلاح الأضـرار الإيكولوجيـة الخالصـة ذات الطـابع الحـديث صـعوبتين،تتعلق أولاهمـا بإنكـار التكييـف القـانوني الكلاسـيكي لمركـز قـانوني واضـح للعناصـر والأمـلاك الطبيعيـة والعلاقـات الإيكولوجيـة الغيـر مملوكـة لأحـد ،وتتمثـل الصـعوبة الثانيـة فـي

عـدم ملائمـة القواعـد التقليديـة المتعلقـة بتحريـك الـدعوى لإثـارة المسـؤولية المدنيـة عـن الأضـرار الإيكولوجية.

– يـؤدي القضـاء الجنـائي دورا بـالغ الأهميـة فـي ردع السـلوكيات الإجراميـة الماسـة بالبيئـة إلـى جانب الردع المدني .

– بـالرغم مـن وجـود القواعـد الآليـة القانونيـة الوقائيـة المتعلقـة بحمايـة البيئـة إلا أن التـدهور البيئي لا يزال مستمرا، كما تشير إليه التقارير الوطنية حول حالة البيئة في الجزائر.

ومـا نسـتطيع قولـه علـى الباحـث فـي هـذه الدراسـة أنـه وعلـى الـرغم مـن افتقادهـا للجانـب الميـداني أو التحليـل الكمـي للجـرائم الماسـة بالبيئـة إلا أنـه تـم إصـدار تقيـيم لمـدى فعاليـة الآليـات القانونيـة لحمايـة البيئـة ،وبـالرغم مـن ذلـك إلا أن الدراسـة أفادتنـا فـي الكثيـر مـن الجوانـب وخاصـة الجانـب القـانوني منهـا والـذي تعرضـنا فيـه علـى الحمايـة القانونيـة للبيئـة فـي الجزائر.

–<u>الدراسـة الثانـية</u> :

قـام بإنجـاز هـذه الدراسـة الطالـب "قريـد سـمير" بجامعـة بـاجي مختـار بعنابـة بكليـة العلـوم الإنسـانية والاجتماعيـة قسـم علـم الاجتمـاع ،تخصـص علـم اجتمـاع التنميـة سـنة 2005/ 2006 بعنـوان دور الجمعيـة الوطنيـة لحمايـة البيئـة ومكافحـة التلـوث فـي نشـر الثقافـة البيئيـة واعتبـرت هـذه الدراسـة ميدانيـة للجمعيـة الوطنيـة لمكافحـة التلـوث كدراسـة حالـة وقـد طرحـت فـي هذه الدراسة تساؤلين رئيسيين وهما:

–ما هو الدور الفعلي للجمعية الوطنية لمكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية؟

–ما هي المعوقات والمشكلات التي تعيق عمل هذه الجمعية؟

حيـث حـدد الباحـث مجموعـة مـن الأهـداف لدراسـة هـذا الموضـوع والمتمثلـة كلهـا تقريبـا فـي إعطـاء لمحـة عامـة وشـاملة حـول المجتمـع المـدني ومؤسسـاته المختلفـة وبـالأخص حـول

الجمعيـات البيئيـة وكـذا الـدور البيئـي الـذي تضـطلع بـه هـذه الجمعيـة فـي نشـر الثقافـة البيئيـة إضافة للمعوقات التي تعترض عمل هذه الجمعية .

وقـد اعتمـد الباحـث فـي هـذه الدراسـة علـى مـنهج دراسـة الحالـة بشـكل أساسـي لتحليـل وتفسـير هـذه الظـاهرة ومـن أجـل الوصـول إلـى نتـائج علميـة تمـت الاسـتعانة بـالأدوات البحثيـة المناسبة للدراسة والتي تمثلت في:

– المقابلة بنوعيها الحرة والمقننة والتي شملت أعضاء الجمعية.

– الوثـائق والسـجلات والمتمثلـة فـي الجرائـد الرسـمية والقـوانين والمراسـيم المتعلقـة بتنظـيم وسـير الجمعيات.

وقـد خلـص إلـى نتـائج أكـدت علـى أن الجمعيـة الوطنيـة لمكافحـة التلـوث وحمايـة البيئـة لهـا دور كبيـر فـي نشـر الثقافـة البيئيـة إلا أنـه يعتـرض عملهـا عـدة عوائـق ومشـكلات منهـا إداريـة فـي عـدم الموافقـة علـى الاقتراحـات المعطـاة أحيانـا مـن طـرف الجهـات الوصـية لمزاولـة النشـــاطات التوعويـــة والماديـــة كعـــدم وجـــود المقر،والإعتمـــادات الماليـــة لتمويـــل النشاطات،القاعات والمشكلات الغير مادية كالوقت ونقص الاتصال .

-<u>الدراسـة الثالـثة:</u>

وتتمثـل فـي مـذكرة تخـرج لنيـل إجـازة المدرسـة العليـا للقضـاء لسـنة القضـائية 2004 – 2005 مـن إعـداد الطالـب بـن قـري سـفيان،أبرز فيهـا الباحـث الجوانـب القانونيـة لحمايـة البيئـة فـي التشـريع الجزائـري تحـت عنـوان "النظـام القـانوني لحمايـة البيئـة فـي ظـل التشـريع الجزائـري" حيـث قسـم الدراسـة إلـى ثـلاث فصـول بالإضـافة إلـى الفصـل التمهيـدي،تناول فـي الفصـل الأول الإجـراءات الإداريـة الكفيلـة بحمايـة البيئـة ،وتنـاول فـي الفصـل الثـاني الجـزاءات المترتبـة علـى مخالفـة الإجـراءات القانونيـة،أما الفصـل الثالـث فقـد تطـرق فيـه إلـى الهيئـات الكفيلـة بحمايـة البيئة وترقيتها.

ومـن أهـداف الدراسـة الكشـف عـن أهـم الجوانـب القانونيـة لحمايـة البيئـة فـي التشـريع الجزائـري مـن خـلال إبـراز النصـوص القانونيـة الموجـودة فـي مختلـف القطاعـات والتـي بـدورها

تشـكل الأداة الفعالـة لحمايـة البيئـة فـي الجزائر،ومحاولـة الكشـف عـن التطـور التشـريعي لقـانون حمايـة البيئـة فـي الجزائـر مـع مقارنتـه بالتشـريع البيئـي فـي العـالم الغربـي،ومن جملـة النتـائج التي توصل عليها الباحث في دراسته هذه هي:

– أن تجسـيد النظـام القـانوني لحمايـة البيئـة وتنفيـذه علـى أرض الواقـع يتطلـب وجـود جهـاز تنفيـذي فعـال مـن القاعـدة إلـى القمـة يعمـل فـي كنـف الشـرعية ويسـهر علـى التطبيـق السـليم للقـانون ،وأن الحفـاظ علـى البيئـة وترقيتهـا ومنـع تـدهورها تعتبـر الأهـداف الحقيقـة مـن المشـاركة الجماهيريـة الفعالـة،التي تبقـى تهـدف لتحقيـق جملـة مـن الممارسـات وصـيانة العديـد مـن المبادئ.

ولا يـتم ذلـك مـا لـم تتـوفر الهياكـل التنظيميـة والنصـوص التشـريعية التـي تحتـوي المـواطن وتـنظم جهـوده لخدمـة القضـايا البيئيـة وبنائـه فكريـا وثقافيـا ،وكـذا تمكينـه مـن الإطـلاع علـى المعلومـات عـلاوة علـى كفالـة حقـه فـي التقاضـي وتجـاوز العقبـات التـي تقـف عائقـا أمـام تنمية قدراته وتحول دون تفاعله.

تشـترك هـذه الدراسـة القانونيـة فـي العديـد مـن الجوانـب مـع دراسـتنا وخاصـة عنـد التطـرق إلـى الجانـب القـانوني منهـا، حيـث تطـرق الباحـث إلـى الأبعـاد القانونيـة لحمايـة البيئـة مـن التلـوث باعتبـاره أهـم العوامـل بـل ويكـاد يكـون العامـل الوحيـد المـؤثر علـى البيئة،وعليـه فحينهما نتكلم على حماية البيئة فإن هذه الحماية مرتكزة حول الوقاية من المشكلات البيئية.

–الدراسة الرابعة:

جـاءت الدراسـة الرابعـة بعنـوان :المشـكلات البينيـة بمنطقـة تأورغـاء وطـرق مكافحتهـا للباحثـة باسـمة مفتـاح بركـة التـأورغي ،2008،حيـث كـان المجـال الجغرافـي لهـذه الدراسـة علـى منطقة تأورغاء بالجمهورية العربية الليبية .

طبيعـة الدراسـة تعتبـر هـذه الدراسـة مـن الدراسـات الحقليـة الميدانيـة ,تخصـص الجغرافيـا الطبيعية ،والتي كان تاريخ إنجازها سنة 2008.

إشكالية البحث :هذه الدراسة بعنوان "المشكلات البيئية بمنطقة تأورغاء وطرق مكافحتها "

وتلخصـت إشـكاليتها فـي العلاقـة المتبادلـة بـين المشـكلات البيئيـة والإنسـان"،حيث اعتمـدت الباحثـة علـى المـنهج الأنثروبولـوجي ،كمـا واسـتعانت بـأدوات جمـع البيانـات تنوعـت أدوات جمع البيانات من ملاحظة واستمارة وخرائط .

تقيـيم الدراسـة والاسـتفادة منهـا :تعـد هـذه الدراسـة مـن الدراسـات القلائـل التـي حصـل عليهـا الباحـث والتـي اهتمـت بدراسـة عـدد مـن المشـكلات البيئيـة مجملـة فـي منطقـة واحـدة وأفـادت دراسـتها الحاليـة خاصـة فـي الدراسـة الميدانيـة حيـث وضـفت بيانـات الملاحظـة بشـكل جيد كمـا لخصـت النتـائج العامـة بشـكل يعطـي صـورة شـاملة عـن البيئـة ومشـكلاتها فـي منطقـة الدراسـة منطقـة تاورغـاء بليبيا,كمـا كانـت الدراسـة إنسـانية بامتيـاز حيـث كانـت قريبـة جـدا مـن نمط الدراسة في علم الاجتماع .

وبصـفة عامـة لقـد أمـدتنا الدراسـات السـابقة بقـدر مـن البيانـات عـن ظـاهرة الدراسـة ورصـيد معرفـي جعلنـا لا نبـدأ مـن فـراغ، كمـا سـاعدتنا فـي رسـم صـورة عامـة لمشـكلة الدراسـة وتحديـد تصـور عـام للدراسـة ومقتـرح لإجراءاتهـا سـواء مـن حيـث إعـداد خطـة الدراسـة ومحاولـة بلـورة الاشـكالية أومـن حيـث تحـديد مفاهيمهـا ومنهجهـا أو صـياغة تـساؤلاها وكيفيـة اختيـار عينة الدراسة وكذا أدوات جمع البيانات.

الفصل الثاني:
سوسيولوجيا حماية البيئة

تمهيد:

تعتبر البيئة إحدى القضايا العالمية التي أخذت حيزا كبيرا من الاهتمام لمجموعة من المؤسسات سواء إعلامية كانت أو دوائر سياسية ومعاهد علمية وبحثية،كما تشكل موضوعا خصبا لكثير من التخصصات العلمية،إذ تعتبر السوسيولوجيا من ابرز هذه العلوم التي أعطت اهتماما لهذه الاخيره.

حيث كانت أوجه الخطر في الماضي معروفة الأسباب والنتائج،أما أخطار اليوم فهي من النوع الذي يتعذر علينا أن نعدد مصادره وأسبابه أو نتحكم في عواقبه اللاحقة،والتي لا يمكن السيطرة عليها أو إدارتها من خلال الحكومات وإدارات الحدود ولا يمكن التعويض عن الأضرار الناتجة عنها ومن أمثلة هذه المخاطر التغير المناخي الناتج عن أنشطة إنسانية في التصنيع اللاعقلاني.

بالرغم هيمنة الطابع الامبريقي على الدراسات البيئية فقد صارت الاهتمامات السوسيولوجية تجتهد لفهم العلاقة الطبيعية والخصائص الثقافية للمجتمع والتي ساهمت في بروز اهتمام مؤسساتي دولي وقانوني في مجال اقتصادي واجتماعي وسياسي مهمته تكييف مبادئها وأسسها حسب الحاجة البيئية للبشر وحماية البيئة هدفها التدخل لحماية البيئة ونشر التوعية البيئية والعمل على تجسيد الاستدامة والبيئة وهذا ما سنحاول عرضه خلال هذا الفصل.

أولا: - علاقة البيئة والإنسان (تأثير و تأثر)

1-1- مراحل علاقة الإنسان بالبيئة:

ويزخر التاريخ الإنساني بالعديد من الأمثلة والشواهد الدالة على مدى التأثير أوالتأثر الذي تركه الإنسان في البيئة الطبيعية خلال مسيرته الطويلة لتحقيق النمو والتنمية،بدءا بالإنسان الأول الذي عاش على القنص وجمع النباتات وصولا إلى إنسان العصر الحالي.

1-1-1 مرحلة الصيد:

تعتبر هذه أول مرحلة مارس فيها الإنسان النشاط الاقتصادي بطريقة بدائية وبسيطة، فقام بقطف الثمار، وجذور النباتات والحشرات لسد حاجاته الغذائية وقام كذلك بصيد الأسماك، والحيوانات البرية...الخ ،وبالتالي فإن سلوكه في هذه المرحلة كان سلوكا فطريا، تميز بالتفاعل الإيجابي مع[54]البيئة الطبيعية،حيث عمل على استغلالها بطريقة عقلانية وفق ما تقتضيها احتياجاته.

وكان تاريخ الإنسان على مدى آلاف السنين يتسم بالتوازن بين الناس والحيز الذي يعيشون فيه ذلك لأن عدد البشر كان في تزايد بمعدلات خطية بطيئة ومعدلات استهلاكهم للموارد الطبيعية كانت هينة ومخرجاتهم من مخلفات نشاطهم كانت مما تستوعبه العمليات البيئية الطبيعية أي في حدود قدرة البيئة على تنظيف الذات ،بالتالي فحاجات الإنسان في هذه المرحلة كانت محدودة لذلك عاش في حالة توازن وانسجام مع بيئته الطبيعية،وهذا ويؤكد الباحث محمد منير حجاب هذه الفكرة بقوله "في البداية كان الإنسان يشبع احتياجاته بمجهود أقل، فقد نشأ في بيئة طبيعية تزيد مواردها عن احتياجاته وفي هذه المرحلة لم يختل توازن البيئة، ولم يؤثر الإنسان بوضوح في البيئة المحيطة".[55]

---

[54] حسين عبد الحميد، أحمد رشوان : **الاقتصاد والمجتمع دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي**. المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية،مصر، 2002, ص 20.

[55] قريد سمير :**دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية**،2005_2006 مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص علم الاجتماع التنمية،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،عنابة الجزائر ،ص52.

1-1-2 مرحلة الرعي :

لقد انتقل الإنسان إلى هذه المرحلة عقب مرحلة الصيد،ذلك أنه بعدما تمكن من استئناس الحيوانات التي كانت تساعده في أغراض الصيد، والقنص،تمكن من أن يربي الحيوانات ويعتني بها ويقتات منها،وتتميز هذه المرحلة بالتنقل فكانت الجماعة تتنقل وراء المراعي،حيث تعيش على المراعي الطبيعية،وبذلك ينتفع الناس بمنتجات الحيوان نتيجة الرعي المنتظم واستئناس الحيوان[56].

وخلال هذه المرحلة بدأت تظهر عوامل الاختلال في توازن البيئة الطبيعية نتيجة الإفراط في الرعي وقطع الغابات، مما أثر سلبا على إنتاجية الأرض،ويتضح ذلك من خلال تدهور الأرض الذي عانت منه الدول الأوروبية منذ زمن الحضارات القديمةوعبر العصور الوسطى وعصر النهضة،حيث عانت هذه الأخيرة –ومن بينها أيرلندا وسويسرا وأسبانيا ودول أخرى– من الخراب الناجم عن التصحر والرعي الجائر والأضرار الناتجة عن الفيضانات وفقدان التربة لخصوبتها هذا فضلا عن تدمير ملاك الأراضي الأقوياء أجزاء واسعة من السهل الأوسط والجنوبي من خلال الرعي السنوي الكثيف للأغنام، مما أدى إلى تعرية الأرض وتغيير التربة وخصوبتها.[57]

ويمكن القول أن هذه المرحلة وسعت من نطاق استغلال الإنسان لموارد البيئة الطبيعية نتيجة الإفراط في الرعي والذي أثر على توازن البيئة الطبيعية التي يعيش فيها.

1-1-3 مرحلة الزراعة :

لقد جاءت هذه المرحلة بعد مرحلة جمع الثمار، وصيد الحيوانات ومرحلة الرعي بحيث ارتبطت حياة الإنسان بالأرض واستقرت حياته فيها، وأخذ يتدرج في مدارج الحضارة،وتعددت اختراعاته شيئا فشيئا، حيث أقام القناطر وشيد بعض السدود على الأنهار للتحكم في مياهها، زيادة على إبداع أساليب ونظم جديدة للري وقد ازدادت سيطرة الإنسان على عناصر الطبيعة حينما استخدم الآلات الزراعية وأنتج المحاصيل،وربى الحيوانات ليستهلك لحومها وألبانها في غذائه وأوبارها في كسائه،وبهذا صار الإنسان أهم

[56] حسين عبد الحميد، أحمد رشوان : مرجع سابق،ص 22.

[57] قريد سمير ،مرجع سابق . ص53

عنصر من الاستهلاك واختفت تقريبا بقية عناص البيئة الأخرى خلف أنشطة الإنسان العديدة.[58]

وخلال هذه المرحلة بدأ نشاط الإنسان الزراعي يلحق أضرارا بالبيئة الطبيعية نتيجة الإفراط في الرعي وتآكل التربة وقطع الغابات،مما أثر سلبا على إنتاجية الأرض وفي هذا الصدد تشير الباحثة نعمة الله عيسى إلى أن "توازن الطبيعة وقع الإخلال به لدى ظهور الطبيعة البدائية كعائق أمام نمو الزراعة وكان الغذاء ولم يزل مشكلة الإنسان البدائي والمعاصر،وكذلك مشكلة الحيوان وقد حل البدائي مشكلته بالقنص والإفادة من إنتاج الطبيعة، لكنه أراد أن يرفع مستواه الغذائي فزرع الأرض وجردها من غاباتها التي كانت تغطي مساحات شاسعة".[59]

غير أنه ينبغي الإشارة في هذا الصدد إلى أنه لما علم بعض الناس بأن نشاطهم الزراعي له أثار سلبية على البيئة فتعلموا بعض الطرق لحمايتها،فالصينيون القدماء مثلا عينوا مفتشين لكفالة عدم تردي الأراضي المزروعة نتيجة سوء الممارسة واليونانيون والرومان القدماء كتبوا عن العناية بالتربة وإدارة الأرض.

فكتب أفلاطون في القوانين ما يمكن اعتباره أول تعبير معروف عما نصفه الآن بأنه مبدأ تغريم الملوث، على أنه يبقى القول بأنه خلال آلاف السنين ونتيجة بحث الإنسان عن مناطق نفوذ وأراضي جديدة للزراعة حدث اختفاء حضارات بأكملها، وأوضح ديل وكارتر في كتابهما القوى: التربة الفوقية والحضارة،عن تدهور حضارة شمال إفريقيا بالقرب من قرطاج القديمة–تونس الحالية– نتيجة الغزو الروماني،حيث عمدت روما إلى الزراعة الكثيفة لتعويض انخفاض المحصول، مما أدى إلى إفقار الناس على مر التاريخ وحتى وقتنا الراهن كما أدىّ ذلك إلى استنزاف عدة أراضي زراعية جديدة نتيجة الزراعة والرعي الكثيف،مما ساهم في تدهور الإنتاجية وأدى في النهاية إلى تدمير الأرض إلى الأبد.

1-1-4 مرحلة الصناعة:

لقد تفاقمت– مع انطلاق الثورة الصناعية،وخاصة منذ بداية القرن العشرين– ظاهرتان بارزتان أدتا إلى بدء الاختلال في هذه المنظومة البيئية:– الظاهرة الأولى هي

[58] محمد منير حجاب : **التلوث وحماية البيئة،(قضايا البيئة من منظور إسلامي)**،دار الفجر للنشر والتزيع مصر،1999،ص 79.

[59] نعمة الله عنيسي : **مخاطر تلوث البيئة على الإنسان** ، دار الفكر العربي، لبنان، 1998، ص 10.

تزايد عدد سكان العالم بصورة تصاعدية سريعة ومذهلة مما أدى إلى تعاظم فقر الإنسان،إذ لم تواكب التنمية الاقتصادية في هذا الإطار النمو الديموغرافي،أما الظاهرة الثانية فهي أن إنسان النصف الثاني من هذا القرن،ولاسيما في البلدان المصنعة،هو إنسان يستهلك في الواقع أكثر من حاجته،ومن نتائج هذا الاستهلاك المفرط وغير العقلاني استنزاف أكثر للموارد الطبيعية التي طلب منها عطاء تجاوز طاقاتها الفعلية أحيانا،فبدت عليها علامات التدهور والاختلال.[60]

وإزاء هذا الوضع لجأت عدة دول إلى تبني إجراءات وقائية للتخفيف من حدة التدهور والتلوث، فأصدرت في هذا الشأن الكثيرة من التشريعات للتخلص من النفايات في الشوارع مثلا،كما حاولت أن تضبط المؤسسات الأكثر تلويثا،ولكن ذلك دون نجاح فعلي (القرار الإمبراطوري لعام 1810وقانون 1917)،ولهذا أعرب الدارسون البيئيون في القرن التاسع عشر عن قلقهم بشأن آثار التحويل البشري للمنظر الطبيعي،نتيجة للنهضة الصناعية التي كانت سببا في حدوث التلوث وتدهور البيئة على أنه يمكن القول بأن الوعي بمخاطر التصنيع لم يحدث إلا في بداية الستينات.

ومن العلامات البارزة في تطور الاهتمام بالبيئة كتاب نشر عام 1962 الربيع الصامت لمؤلفته **راشيل كارسون**،والذي أبرز الآثار البالغة لتلوث البيئة بالكيماويات الصناعية،وأوضح أن الإنسان والكائنات الحية جميعا تتعرض لمخاطر تهدد بقاءها،ونتيجة لذلك بدأ الإنسان يهتم بالمحافظة على البيئة وربطها بالتنمية،حيث شكلت بداية السبعينات نقطة تحول على مستوى الاهتمام بالقضايا البيئية،وتجسد ذلك في العديد من الدراسات والبحوث العلمية والمؤتمرات التي عالجت قضايا التنمية من منظور بيئي،ففي سنة 1967 تأكد للمجتمع الدولي أكثر بأن مخاطر التلوث البيئي أمر كبير.

ولهذا الغرض قررت – الجمعية العامة للأمم المتحدة– عقد المؤتمر الدولي الأول للتصدي لهذه المخاطر في مدينة ستوكهولم 1972،على أنه ينبغي التذكير أن الأزمة البترولية التي شهدتها الفترة الممتدة من 1975– 1985 أحدثت تباطؤا في الجهود والاهتمام بمشاكل البيئة، فأزمة الطاقة خففت من الاهتمام الذي كان يواجه الصناعيون

[60] زكريا مصطفى : و**اقع الإعلام والتوعية البيئية**،المجلة العربية للثقافة، الصادرة بت ونس عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد 19، سبتمبر 1990، ص ص 157–158.

لمشاكل البيئة ،وبدأو عندها يتساءلون عن الآثار الاقتصادية للإجراءات المضادة للتلوث،وأصبحت المخاطر الاقتصادية أكثر وزنا وفق اهتمام الرأي العام بموضوع محاربة التلوث الذي لم يكن يستعيد جاذبيته لولا الكوارث العظمى.[61]

وعليه يمكن القول أن هذه المرحلة تميزت في بدايتها بتدني الاهتمام بآثار التصنيع على البيئة والمتمثلة في التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية،وكذا إهمال الجوانب الاجتماعية والثقافية (العادات، السلوكيات،القيم) المرتبطة بالإنسان وعلاقته ببيئته الطبيعية (الكبيرة والصغيرة)،وكذا اتساع الهوة بين البلدان المصنعة الأوروبية والبلدان السائرة في طريق النمو،وهذا ما دفع الفكر الإنساني إلى التركيز في الوقت الحالي على هذه الجوانب والعمل على إدراجها ضمن الاعتبارات البيئية.

1-2 النظريات المفسرة لعلاقة الإنسان بالبيئة:

لقد دأب الإنسان منذ القدم إلى استغلال موارد بيئته بطريقة أو بأخرى لإشباع حاجاته الأساسية والثانوية عن طريق الوسائل التكنولوجية، ويترجم هذا الاستغلال في صورة العلاقة المتبادلة وإن كانت الاستفادة للإنسان أكثر بكثير، لذا فقد انشغل العديد من العلماء بهذه القضية والتي أطلقوا عليها قضية "العلاقة الإنسانية- البيئية"، وتعددت النظريات التي تحدد أنواع العلاقات المتغايرة إلا أنه يمكن حصرها في:

1-2-1 نظرية الحتمية البيئية (Determinism):

ويقر أصحاب هذه النظرية أن الإنسان يخضع بكل ما فيه للبيئة فهي التي تسيطر عليه وليس العكس كما يتردد ويشيع، فالبيئة بما فيها من مناخ معين وغطاء نباتي وحياة حيوانية تؤثر على الإنسان من مختلف الجوانب وكمثل لذلك تأثير البيئة على عظام الإنسان، فإذا كان الإنسان يعيش في بيئة جبلية يكون تأثيرها بالإيجاب على تقوية عضلات الأرجل، أما إذا كانت بحرية فهي تقوي عضلات اليدين، وقد أدى هذا التأثير المتباين والتناقض الواضح بين الشعوب وخاصة بين الآسيويين والأوربيين ،والذي استرعى انتباه الفلاسفة منذ القدم إلى ظهور نظرية الحتمية لتفسير هذا التناقض.

[61] قريد سمير، مرجع سابق.ص55.

1- روادها :

-ابن خلدون (1400 م):

وقد ارتكز ابن خلدون في تفسير علاقة الإنسان ببيئته على أثر المناخ في طبائع الشعوب وتأثير الهواء على ألوان البشر، وضرب مثلاً لذلك بشعوب السودان والذين وصفهم بالخفة والطيش وكثرة الطرب والسبب في ذلك الحرارة التي تجعلهم أسرع فرحاً وسروراً وأكثر انبساطاً ،كما تحدث ابن خلدون عن الأقاليم الجغرافية وتأثيرها في حياة الإنسان حيث يرى أن هناك سبعة أقاليم، يتميز الثالث والرابع والخامس بالاعتدال وهو صفة طبائع سكانها أيضاً وألوانهم... الخ ،أما الأقاليم غير المعتدلة فتلك التي تقع في الأول والثاني والسادس والسابع وسكانها متوحشون غير مستأنسين.

-أرسطو (284-322 ق.م):

تناول في كتابه عن السياسة الفرق بين سكان المناطق الباردة في أوروبا وسكان آسيا، فسكان أوروبا بالنسبة له يتميزون بالشجاعة التي كانت أساس حريتهم لكنهم غير ماهرين في الإدارة والفهم والتنظيم وبالتالي يفتقدون إمكانية السيطرة أو الإمساك بزمام الأمور ،أما سكان آسيا فلديهم الفكر والمهارة الفنية لكنهم يفتقرون إلى الجرأة مما جعلهم محكومين بغيرهم ،في حين أن الإغريق في ذلك الوقت كانوا يعيشون في منطقة وسط بين الآسيويين والأوروبيين مما جعلهم يجمعون بين مميزات المجموعتين.

-هيبوقراط (420 ق.م):

وقد شار كتابه "الجو والماء والأقاليم"، أن سكان الجبال المعرضين للأمطار والرياح يتصفون بالشجاعة وطول القامة والطباع الحميدة أما سكان الأقاليم المكشوفة الجافة فيتصفون بنحافة القامة وحب التحكم.62

-مونتسكييو: تحدث في كتاب "روح القانون" عن أثر المناخ والتربة في حياة الإنسان:

أ- المناخ:

المناخ البارد: شجاعة- نقاء النفس- قوة جسدية.

المناخ الحار: جبن- مكر- ضعف.

---

62 نقلا عن الموقع: http://www.feedo.net/Environment/Ecology/ManInteractionsWithEnvironment.htm تاريخ الزيارة 2012/02/2.

ب- التربة: يصل تأثير التربة إلى الحد السياسي ونوع الحكومات:

- التربة الخصبة = نظام ملكي وديكتاتورية.
- التربة الفقيرة = نظام جمهوري وديمقراطية.
- سكان الجزر = الاستقلالية والاستقرار.

-شارلز داروين:

وبظهور نظرية النشوء والارتقاء لداروين والتي ترجع فيها نشأة الإنسان وتطوره إلى البيئة الطبيعية، مما أعطي دفعا قويا لتقدم نظرية الحتمية البيئية إلى الأمام أكثر وأكثر ،حيث ظهر بعدها العديد من العلماء التي تؤيد نظرية الحتمية ومنهم:

-بكل (Buckle):

واستند في برهانه على ثلاثة عوامل تتصل بالبيئة من: (مناخ - غذاء - تربة) وهي عوامل مؤثرة على الحضارات الإنسانية المختلفة التي وجدت منذ قديم الأزل، فالحضارة في أفريقيا وآسيا تأثرت بخصوبة التربة، في حين أن الحضارة الأوروبية تأثرت بالمناخ، فالحرارة الشديدة تعوق العمل بينما المعتدلة فهي منشطة، ومع توافر الغذاء ورخصه وزيادة ثمنه يتوافر العمل وتقل الأجور والعكس صحيح، أما الحضارة المصرية والهندية والصينية فهي من أكثر الحضارات المزدهرة لتوافر الحرارة الملائمة والتربة الخصبة.

-فيكتور كزن (cousin Victor):

وتتلخص استنتاجاته في العبارات التالية التي تعبر عن وجهة نظره في العلاقة البيئية -الإنسانية: وهو كما يأتي "اعطني خريطة لدولة ما معلومات وافية عن موقعها ومناخها ومائها ومظاهرها الطبيعية الأخرى ومواردها وبإمكاني في ضوء ذلك أن أحدد لك أي نوع من الإنسان يمكن أن يعيش في هذه الأرض، وأي دولة يمكن أن تنشأ على هذه الأرض، وأي دور يمكن أن تمثله هذه الدولة في التاريخ".

-2- نقدها :

- الرأي الأول: عدم المنطقية صحيح أن البيئة تعد إحدى العوامل الهامة التي تؤثر على الإنسان لكنها ليست العامل الوحيد أو المنفرد فهناك العديد منها وليس من المنطقي أن نقر

بحتمية أي عامل من العوامل التي يخضع لها الإنسان في حياته سواء أكانت عوامل اجتماعية، تاريخية أوحتى بيئية بمفهومها الأعم و لأشمل.

– الرأي الثاني: (التطور التكنولوجي..) يلعب التطور التكنولوجي دوراً أساسياً في الحد من العوائق البيئية فمثلاً بعض البلدان التي يفرض موقعها عليها العزلة مثل اليابان وبفضل التقدم التكنولوجي الهائل الذي وصلت إليه أصبحت غير معزولة بتقدم وسائل المواصلات والاتصال.

– الرأي الثالث: أهمية دور التاريخ والحضارة الذي يحد من سيطرة البيئة على الإنسان حيث توجد بعض الدول تتشابه في ظروفها البيئية ولكن تاريخها وحضاراتها لهما دور أساسي يختلف تماماً عن الدول المشابهة لها في ظروفها البيئية.

1-2-2 النظرية الاختيارية:

وهي عكس النظرية الحتمية حيث تقر بإيجابية الإنسان لأنه تتملكه إرادة فعالة مؤثرة ليس فيما يتخذه من قرارات في حياته فحسب ، بل له قوة كبيرة على بيئته أيضاً، فترى أن الإنسان مخير وله القدرة الفاعلة والايجابية في التأثير على البيئة وتسخير كل مواردها لمنفعته إلا أن هدا الاستغلال يجب أن يكون بطريقة عقلانية ورشيدة.[63]

1- روادها:

-فيدال دى لا بلاش (blache V.Dela):

وهو من مؤسسي المدرسة الإمكانية ويرى من خلال نظريته هذه أن للإنسان دور كبير في تعديل بيئته وتهيئتها وفقاً لمتطلباته واحتياجاته ويصف البيئة بأنها إنسانية (Cultusel) وليست طبيعية (Physical)، ينبغي دراستها على أساس تاريخي من خلال تحليل جهود الإنسان في علاقاته مع البيئة عبر التاريخ،ويرى التنوع في عناصرها، حيث يختار ما يتلاءم منها مع مهاراته الآلية واليدوية.

فالعامل الحاسم هنا هو قدرات الإنسان وإمكانياته التي تجسدت في إقامة الجسور والسدود وشق الأنفاق الجبلية وغيرها، وخير مثال على ذلك الحضارة المصرية القديمة في إقامة الجسور

[63] الموقع الالكتروني السابق.

ومشروعات الري وبناء السد العالي وغيرها من الحضارات الإنسانية الأخرى في بلاد السودان والحبشة.

-لوسيان فيفر (L.Febver)وإسحق بومان (I.Boman):

يرى العالمان أن مظاهر البيئة هي من فعل الإنسان مثل حقول الشعير ومزارع الارز والقطن وقصب السكر وغيرها وهو الذي نظم الحقول وأقام القناطر والسدود وشق الترع والمصارف واخترع أساليب وأدوات زراعية جديدة لزيادة رقعة الأرض التي يزرعها.

ولا يقتصر الأمر على الزراعة وإنما يمتد للصناعة التي ترتبط إلى حد كبير بتوفير المادة الخام في بيئتها والتي بدورها تتطلب توفير المهارات وسبل المواصلات والمال والأسواق التي هي في واقع الأمر تعتمد على المقومات البشرية أكثر من المقومات البيئية حيث أن المهارة والتكنولوجيا تتصل بالتواجد البشرى،و اختيار مواقع المدن كان من الأدلة التي استند إليها أصحاب هذه النظرية لتأييد فكرة الاختيار وتحكم الإنسان في البيئة وليس لمجرد تواجدها الطبيعي فالمدن الدينية والحربية سواء من أجل عوامل ثقافية كالتدين أوعوامل أمنية كالحماية.

كما أن التوزيع السكاني لأي مدينة في العالم يرجع إلى عوامل اجتماعية وثقافية وبشرية إلى جانب العوامل الطبيعية، ويصل هذا التأثير إلى الحيوان فنجد مثلا عدم وجود بعض الحيوانات في بعض البلدان وتواجدها بكثرة في بلدان أخرى، فالبقر في الهند يحرم ذبحه لتقديسه لديهم .

2- نقدها:

المغالاة في أهمية دور الإنسان الذي يصل به إلى السيادة والديكتاتورية للتحكم في بيئته وه صاحب الكلمة العليا مما يؤدي إلى نشوء مشاكل عديدة بفعل هذه السيادة شبه المطلقة مثل مشكلات التلوث وطبقة الأوزون والتصحر والتي تندرج تحت تسمية عامة "مشكلات عدم الاتزان البيئي".

1-2-3 النظرية الاحتمالية (Probabilism):

وتقوم هذه النظرية بدور الوساطة بين أنصار الحتمية وأنصار الاختيارية (الإمكانية) لوجود نوع من الصراع بينهما مما أدى إلى ظهور نظرية ثالثة جديدة تقوم على التوفيق بين الآراء المختلفة، لذا يطلق عليها اسم "النظرية التوافقية، وهذه النظرية لا تؤمن بالحتمية المطلقة أو لإمكانية المطلقة وإنما تؤمن بدور الإنسان والبيئة وتأثير كل منهما

على الآخر بشكل متغير فتغلب على بعض البيئات تعاظم تأثير الطبيعة وسلبية تأثير الإنسان عليها ويكون العكس في بيئات أخرى.

واعتمد أصحاب هذه النظرية في تفسيرها على تصنيف نوعية البيئة من ناحية ونوعية الإنسان من ناحية أخرى حيث يتفاعل الاثنان سوياً ليشكلا جوهر العلاقة بين والبيئة والإنسان،فالبيئة الصعبة تحتاج إلى مجهود كبير من قبل الإنسان للتكيف معها بينما الطرف الآخر المتمثل في البيئة السهلة فتستجيب لأقل مجهود،ويقع بين طرفي هاتين البيئتين بيئات أخرى متفاوتة من حيث درجة الصعوبة،فكلما اتجهنا ناحية اليمين يتعاظم دور البيئة وكلما اتجهنا شمالاً يقل هذا الدور.

فالإنسان الإيجابي هو الذي يتفاعل مع البيئة بشكل كبير لتحقيق طموحاته وإشباع احتياجاته أما الإنسان السلبي فهو إنسان محدود القدرات والمهارات ودوره محدود بالمقارنة بالإنسان الايجابي ويقع بين هذين الطرفين مجموعات بشرية مختلفة في المهارات والقدرات وفي التأثير على البيئة، ومن ثم فإن هذه النظرية أكثر واقعية لأنها توضح أشكال عديدة للعلاقة بين الإنسان وبيئته دون أن تميز إحدى أطراف هذه العلاقة دون غيره، وتتمثل هذه العلاقة في التنوع الذي يتضح بالشكل التالي:

– بيئة صعبة + إنسان سلبي = حتمية بيئية.

– بيئة سهلة + إنسان سلبي = إمكانية.

–بيئة صعبة + إنسان إيجابي = توافقية.

– بيئة سهلة + إنسان سلبي = توافقية.

–أرنولد توينبى: وقد حدد علاقة الإنسان والبيئة في أربع استجابات مختلفة:

– استجابة سلبية: تخلف الإنسان علمياً وحضارياً مما يجعله غير قادر على الاستفادة من بيئته أو أن يؤثر بشكل فعال عليها.

– استجابة التأقلم: تكون البيئة هي المسيطرة عليه في هذه الاستجابة مع توافر بعض المهارات للإنسان التي تمكنه من التأقلم نسبياً مع ظروفها الطبيعية.

– استجابة إيجابية: نجاح الإنسان في تطويع البيئة بما يتناسب مع رغباته واحتياجاته، ويستطيع من خلال مهاراته الإيجابية هذه أن يتغلب على أية معوقات وإن كانت بيئة صعبة.

– استجابة إبداعية: وهي أرقى أنواع الاستجابات على الإطلاق، فلا يقف الأمر فيها على كون الإنسان إيجابياً وإنما مبدعاً يعرف كيف يستفيد من بيئته ليس بالتغلب على الصعوبة وحلها وإنما بابتكار أشياء تفيده في مجالات أخرى عديدة.

وكتمثيل للنظرية الإمكانية نأخذ علاقة الإنسان المصري القديم ببيئته حيث يستفيد من نهر النيل، فقد كان في البداية له السطوة الطاغية فإذا جاء الفيضان عم الخير والرخاء والعكس صحيح ثم بدأ المصري يتدخل بشق الترع وإقامة القناطر.

1-2-4 النظرية التفاعلية:

وترى هذه المدرسة أن هناك تأثير متبادل بين البيئة ومكوناتها فالكائن الحي لا يتأثر بكل ما يحيط به من ظواهر كالحرارة والطاقة فحسب بل إن البيئة هي الأخرى تتأثر بالكائن الحي عن طريق التغذية المرتدة الخارجية التي يسري تيارها إلى البيئة بمعنى أن البيئة تؤثر في الكائنات الحية التي تسكنه أو هي بدورها تؤثر في البيئة المحيطة .

وتعد هذه المدرسة إلي الواقعية والموضوعية أقرب فقد أكدت على وجود علاقة تفاعلية بين الإنسان والبيئة فالواقع يشير إلى أن إشباع احتياجات الإنسان تتم عن طريق تحويل بعض عناصر المنظومة البيئية إلى مصادر ثروة تزيد من درجة إشباعه لاحتياجات هو الإنسان يحاول جاهدا اكتشاف الجديد لمعالجة العناصر المتوفرة في هذا المحيط بتقنيات جديدة لاستخدامها وتقدم النظرية التفاعلية معطيات تساعد على فهم العلاقة بين البيئة والصحة والمرض .

فالتفاعل بين المنظومات الثلاث يؤثر بشكل أو بآخر في العوامل المهيأة للصحة أو المسببة للمرض، فالمنظومة الطبيعية تقدم مجموعات من التغيرات الفيزيقية مثل المناخ والتضاريس ودرجات الحرارة....الخ.[64]

وتقدم المجموعة الاحتمالية عددا من المتغيرات مثل التعليم ،الثقافة ،التنشئة الاجتماعية الممارسات اليومية ،العادات السلوكية وتضم المجموعة التكنولوجية تقنيات حديثة تساعد الإنسان على إشباع مختلف حاجياته مثل القدرة على استخدام مياه الشرب

[64] حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **البيئة والمجتمع (دراسة في علم اجتماع البيئة)** ،المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية،مصر، 2006 .ص 94.

النقية ،توفير المواصفات الصحية في المساكن مما يعزز الصحة العامة كما يمكن أن تؤدي هذه التقنيات إلى أحداث التلوث البيئي وهو المسبب للعديد من الأمراض الخطيرة.

1-3 ملامح قيام الأزمة البيئية بين الإنسان والبيئة:

بدأ الإنسان حياته على الأرض وهمه الأكبر حماية نفسه من عوامل البيئة وخاصة ما يعايشه من حيوانات مفترسة وكائنات دقيقة، تبين له أنها تسبب الأمراض وفيضانات وثلوج وصواعق وعواصف وانحباس الأمطار ،أي أن الإنسان في هذه المرحلة كان يقف أمام البيئة ضعيفا باحثا عن وسائل لحماية نفسه منها ونستطيع أن نميز بذلك مرحلتين من خلال هذه العلاقة:

1-3-1 مرحلة حماية الإنسان من البيئة:

وفيها استنبط الإنسان من بيئته وسائل عيشه من مأكل ومشرب وملبس ومسكن ووسيلة انتقال ووسائل ترفيه ،لكن استغلال الإنسان لمصادر الطبيعة التي منحه الله إياها لم يكن أحيانا بطريقة سليمة ورشيدة بل كان بطرق استنزافيه ومسرفة خاصة المصادر الطبيعية غير متجددة (الفحم، البترول، المياه الجوفية الحفرية)،أما المصادر المتجددة (النباتات، التربة، المياه).

وقد نجم عن الثورة الصناعية مشكلات التلوث بالمواد الكيماوية التي تقذف في الهواء والماء والأرض وما يحدث ذلك من تلويث لمأكل الإنسان ومشربه، وهكذا تدرجت العلاقة بين الإنسان والبيئة إلى أن آلت إلى ضرر كبير أحدثه الإنسان في البيئة وفي مكوناتها ،وأصبح هم الإنسان الأكبر هو حماية البيئة من غوائل البيئة فعل الإنسان.

إذ برزت هناك قضايا بيئية عديدة ، فرضت على الإنسان ضرورة تنظيم العلاقة بينه والبيئة وتنظيم أساسه محافظة الإنسان على البيئة واستغلاله لمواردها بشكل عقلاني وإلا فإن النهاية الحتمية لحياة هذا الإنسان على هذا الكوكب فقد انعكست الصورة وتحول هم الإنسان إلى حماية البيئة من خطر الإنسان.

1-3-2 مرحلة حماية البيئة من الإنسان:

كان الخوف من البيئة قديما أقل مستوى وأضعف ضررا منه في العصر الحديث ذلك أن أخطار البيئة قديما كانت في معظمها _إن لم يكن كلها_ طبيعية كالفيضانات والثلوج والقحط والخوف من بعض الحيوانات المفترسة، ورغم صعوبة التعامل معها وقتئذ

إلا أن التكيف معها ليس مستحيلا وتأثيرها على الإنسان ليست بالمهلكة، أما الخوف من البيئة حديثا.

فقد بات مرعب أو مستواه عاليا إذ أنه يهدد سلامة الجنس البشري ومن بعده الكرة الأرضية التي تحتضنه، ذلك أن المشكلات البيئية الجديدة كالتلوث بأنواع هو ضعف طبقة الأوزون والأمطار الحمضية وندرة المياه وقلة الغذاء قياسا بالنمو السكاني الذي يشهده العالم.[65]

ثانيا:الاتجاهات النظرية لعلم الاجتماع البيئة:

تعتبر العلاقة بين الإنسان والبيئة قديمة قدم الوجود الإنساني على سطح البسيطة وما تخلها من إنشاء لحضارات عظيمة ،كانت كما تزال نتاجا للنشاط البشري فيها والتفاعل الكامن بينهما حسب حاجاته ،إذ أصبح أصل النشاط الإنساني في بيئته محور لمجالات عدة في البحث عرف بعلم الاجتماع البيئة كما سنتفضل بإيضاحه من خلال الاتجاهات النظرية لهذا العلم المفسر لجملة العلاقات التي تجمع الإنسان ببيئته.

2-1-المداخل النظرية لنشوء علم الاجتماع البيئة:

ينعكس اهتمام علماء الاجتماع بدراسة قضية البيئة مع النشأة التطورية والتاريخية لعلم الاجتماع ذاته، فهي متجذره في أعمال أوائل الفلاسفة والمفكرين أمثال "أفلاطون" "أرسطو"و"ابن خلدون"،وهذا الأخير إذ يعد الباب الأول من المقدمة الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها "ابن خلدون" في التفسير الجغرافي وأثره على أخلاق الشعوب وأشكالهم ،وهذا بالاعتماد على أساس الأرض التي يعيشون فيها وطبيعة المناخ ونوع الرقعة من حيث الجبال والوديان والصحاري.

وتبدو أولى مظاهر اهتمام علماء الاجتماع بالبيئة في تحليلهم للأفكار الداروينية الاجتماعية وتصوراتها المختلفة لفكرة الطبيعة الحيوانية واستمرارية أفضل الأنواع والسلالات بفضل سيطرتها وتكيفها مع البيئة الايكولوجية الخارجية التي تعيش فيها، والجدير بالذكر أن الأفكار الداروينية لم تظهر من الفراغ بقدر ما استمدت جذورها من مصدريين أساسيين وهما :

[65] رشاد أحمد عبد اللطيف : **البيئة والإنسان من منظور اجتماعي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ،ط ،الإسكندرية مصر ،ص112.

-المصدر الأول: ينبعث من تحليلات العلوم الطبيعية والبيولوجية واستخداماتها نسق العلاقات بين الأعضاء الحية .

-المصدر الثاني: تأثر "داروين" بأفكار "مالتوس" عن العلاقة بين السكان والموارد، ومدى توافرها في البيئة الخارجية[66].

ولقد أشار "**مونتسكيو**" في كتابه روح القوانين إلى العلاقة بين طبيعة النظم والتشريعات وبين طباع الشعوب التي تطبقها،حيث يرى أن أهم عوامل التنوع الثقافي يتمثل في المؤثرات الجغرافية وبخاصة ظروف المناخ، وأن فهم المؤثرات الجغرافية يمكن من فهم السمات المختلفة والمتميزة لشعوب العالم،كما يمكن من تحديد القوانين والتنظيمات المناسبة لكل نمط من الأنماط البشرية المتنوعة، أما عن "**فريدريك لبلاي**" فلقد ربط في دراسته عن أصول الأسرة وميزانيتها بين البيئة وشكل ونمط الأسرة التي تتأثر دوما بأشكال النشاط الاقتصادي السائد، مستندا في ذلك إلى تحليل ثلاثة أبعاد أساسية هي المكان والناس والعمل، حيث ركز على تأثير البيئة والطبيعة والجغرافيا على الجوانب المختلفة للحياة والتنظيم الاجتماعي.

ومع بداية القرن الماضي كان لإسهامات "**هربرت سبنسر**" تأثير قوي الاهتمام،وخاصة نظريته عن المماثلة البيولوجية، وتركيزه بصورة أساسية على أهمية الميكانيزم البيئي في إحداث التغير وعملية التكيف مع البيئة، فالكائن الحي لا يمكن تناوله بعيدا عن الوسط الايكولوجي الذي يعيش فيه[67].

وعلى كل حال تركزت تحليلات "**داروين**"،و"**سبنسر**" السسيولوجية التطورية على أبعاد هامة استفاد منها بالفعل العديد من علماء العلوم الاجتماعية والطبيعية، ولقد تمثلت تلك الإسهامات في كتابات العديد من علماء هذه العلوم مثل تحليلات "**جرنيل** "**فوريس**" "لوتكا" وغيرهم ،أما تأثير المدرسة التطورية الاجتماعية السابقة ، فلقد ظهرت بعد ذلك بصورة واضحة في التحليلات السسيولوجية مثل كتابات "**لستروارد**" وتصنيفاته للقوى الاجتماعية والأصل البيولوجي للعقل وأفكاره حول الأستاتيكا والديناميكا الاجتماعية ،والعلاقة بين النمو الاجتماعي والطاقة.

---

[66] عبد الله محمد عبد الرحمن:**دراسات في علم الاجتماع**،ج1،دار النهضة العربية، بيروت،2000 ، ط1، ص77.

[67] عبد الرؤوف الضبع:**قضايا البيئة والمجتمع،مداخل نظرية ودراسات واقعية**،دار الوفاء،الإسكندرية ،مصر، 10-11ص ،2004.

وتصورات "**باتريك**" حول تحليل الأداء الوظيفي للكائن العضوي وبيئته الأيكولوجية،وربما تعتبر آراء" **دور كايم**" الوظيفية عن المرفولوجيا الاجتماعية إحدى الدراسات السسيولوجية الهامة التي ركزت على الأساس البيئي للنظم الاجتماعية ،فضلا عن أن تحليلاته للمجتمعات الآلية والعضوية، ما هي إلا انعكاس لتصورات "**داروي**ن" التطورية،وفي حقيقة الأمر فإن تحليلات علماء الاجتماع لا تخلو على الإطلاق من دراسة البيئة ،خاصة وأن بؤرة تركيزهم وتحليلاتهم،تدور حول التنظيم الاجتماعي وعلاقاته المتعددة بالبيئة الخارجية بصورة عامة.[68]

أ- نحو علم اجتماع بيئي(1970-1995):

أظهر علماء الاجتماع قدرا أكبر من الاهتمام بالبيئة خلال الربع الأخير من القرن الماضي مقارنة بما كان عليه الأمر فيما مضى ،فبحلول منتصف السبعينات أنشأت جمعيات علم الاجتماع في أمريكا (الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع ،جمعية علم الاجتماع الريفي ،جمعية دراسة المشكلات الاجتماعية)أقساما ذات علاقة بعلم الاجتماع البيئي.

كما ظهرت أعداد خاصة حول موضوعات بيئية في عدد من الدوريات العلمية السوسيولوجية مثل:البحوث الاجتماعية (1983) inguirg sociloged ومجلة قضايا المجتمع (1992) issues social journal ,ومجلة علم الاجتماع الكيفي sociologie Qualitative1993 ودورية مشكلات اجتماعية (1993) social problèmesوالمجلة الكندية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا (Canadien1994) of sociologue and Anthropolgy Revu .

أما في أوربا فقد عالجت أغلب الأعمال المبكرة حول البيئة تحت تأثير "حركة الخضر" Mouvement Green " موضوعات تتعلق بالنزعة البيئية والحركة البيئية وكانت هولندا استثناء من ذلك حيث تراكم مبكرا تراث علمي في علم الاجتماع البيئي دار حول القضايا المتعلقة بالزراعة وتقويم المخاطر البيئية .

أما في بريطانيا فقد كان الاهتمام بالبيئة فيما مضى نظريا يوازن ما بين علاقة المجتمع بالطبيعة في مواجهة المنظورات السوسيولوجية الكلاسيكية حول الطبقات

[68]عبد الله محمد عبد الرحمن:مرجع سابق،ص 77.

الاجتماعية والتصنيع،وقد بدأت البحوث الإمبريقية عن البيئة مؤخرا تشهد انتعاشا في المملكة المتحدة، ويرجع ذلك جزئيا إلى الواقعية التي ولدها برنامج التغير البيئي العالمي الذي أنشأه مجلس البحوث الاجتماعية والاقتصادية الذي نظم عددا من المؤتمرات وجماعات البحث وحلقات المناقشة.

كما بدأ الاهتمام بالبيئة بتعاظم دولي ففي عام 1992 اتحدت مجموعة البيئة والمجتمع مع مجموعة الايكولوجيا الاجتماعية لتشكل اللجنة البحثية الرابعة والعشرين في إطار الجمعية الدولية لعلم الاجتماع حول البيئة والمجتمع والتي بلغ عدد أعضائها أنذلك ما يزيد عن مئتي(200) عضو منهم العديد من المتخصصين في علم الاجتماع البيئي .

وبحلول عام 1994وفي المؤتمر الدولي لعلم الاجتماع بمدينة بيلفيد بألمانيا نظمت اللجنة سبع عشر (17) جلسة خاصة نوقشت فيها مئة وأربعة عشرة (114)ورقة بحثية تدور حول موضوعات مرتبطة بالبيئة والمجتمع،وفي عام 1993 انعقد المؤتمر المئوي للمعهد الدولي لعلم الاجتماع بباريس وكرس عدة جلسات لموضوع "المخاطر البيئية والكوارث".

ب- الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع البيئي :

يمثل موضوع دراسة البيئة بالنسبة لعلماء الاجتماع العملين في ميدان علم الاجتماع البيئي مشكلة أساسية، وقد أكد كل من **كاتون ودنلاب** في مقالهما البحثي المنشور عام 1979 إلى الجوهر المميز للميدان بأنه "الايكولوجيا البشرية الجديدة " التي تركز على التفاعل بين البيئة الفيزيقية والتنظيم الاجتماعي والسلوك.

إلا أنها عند ما أن أوان تحديد مجالات البحث في علم الاجتماع البيئي أدخلا في نطاقه عددا من الموضوعات (البيئة المعطاة –الكوارث وتقديم الآثار الاجتماعية)،وبعد مرور ثماني سنوات أورد **بتل** BUITL (1987) خمسة مجالات رئيسية للبحث في علم اجتماع البيئة :

1- الايكولوجيا البشرية الجديدة .

2-الاتجاهات والقيم والسلوكيات البيئية .

3-الحركات البيئية .

4-المخاطر التكنولوجية وتقويم المخاطر .

5-الاقتصاد السياسي والسياسات البيئية،وهناك مشكلتان متميزتان تحتلان مكانة مركزية في الأدبيات الراهنة لعلم الاجتماع البيئي هما :

1- أسباب التدمير البيئي .

2- نشوء الوعي والحركات البيئية .

ولعله من المنطقي أن نناقش الاتجاهات النظرية حول البيئة في ظل هذين التصنيفين.

2-1-1- أسباب التدمير البيئي:

يبرز اتجاهان رئيسيان في تفسير التدمير البيئي الذي لحق بكوكبنا وكلاهما يري أن هناك ارتباط متبادل بين البناء الاجتماعي والتغير الاجتماعي والبيئة البيوفيزيقية وهما:

أ-التفسير الإيكولوجي" الوظائف البيئية المتنافسة ".

ب-التفسير الاقتصادي السياسي "الجدل المجتمعي البيئي" وتوسيع الإنتاج.

أ-التفسير الإيكولوجي:

ترجع جذور التفسير الايكولوجي للتدهور البيئي إلى ميدان "الايكولوجيا البشرية" الذي هيمن على علم الاجتماع الحضري منذ العشرينيات وحتى الستينيات من القرن الماضي ،حيث قام **روبرت بارك** .park وزملاؤه في جامعة شيكاغو بدراسات حول الايكولوجية الحضرية وكان بارك على معرفة جيدة بعمل داروين وإتباعه من أصحاب النزعة الطبيعية،الأمر الذي جعله يعتمد على استبصار تهم فيما يتعلق بالعلاقات المتبادلة بين الأنواع النباتية والحيوانية .

لقد كانت الإيكولوجية البيولوجية بصفة أساسية هي المصدر الذي استعار منه **بارك** عددا من المبادئ التي طبقها على السكان والمجتمعات البشرية، ولقد لاحظ أن الايكولوجيا البشرية مع ذلك تختلف في عدة جوانب هامة عن ايكولوجيا النبات والحيوان.

- أولا: أن البشر لا يعتمدون مباشرة على البيئة الطبيعية ذلك لأنهم قد تحرروا من ذلك عن طريق تقسيم العمل .

-ثانيا: أن التكنولوجيا قد سمحت للبشر أن يعيدوا خلق بيئتهم وعالمهم عوضا أن يكونوا مكبلين به.

-ثالثا : إن بناء المجتمعات البشرية أكثر من مجرد نتاج محكوم بالعوامل البيولوجية بل انه محكوم بعوامل ثقافية وعلى الأخص البني المؤسسية المتأصلة في العادات والتقاليد،فالمجتمع الإنساني إذن ينهض على مستويين بيولوجي وثقافي ويعطى "**بارك**" أولوية لتأثير العوامل الاجتماعية والثقافية (الاتصال وتقسيم العمل) بدلا من المحددات البيئية،خيرا فانه يقلل من أهمية الحدود المفروضة من قبل الطبيعة من خلال احتفائه بقدرة الإنسان على السيطرة عليها.

لقد نهض قدر كبير من النقد المبكر للإيكولوجيا البشرية ليس على فشلها في استكشاف الأعداد المتبادل بين البيئة البشرية والبيئة الطبيعية ،بل على ما أعتبر فشلها في أن تأخذ بعين الاعتبار بصورة مناسبة دور القيم الإنسانية في اختيار مكان السكن والحراك،وفي هذا السياق تحدث **جونا سن** Johnassen (1949) تاريخ استقرار وإعادة استقرار المهاجرين النرويجيين في منطقة بمدينة نيويورك كدليل على أن الجماعات العرقية تختار عن وعي نمط معين من البيئة السكنية،استنادا إلى قيم يحملونها معهم من بلادهم كنمط من حزمة ثقافية (في هذه الحالة اشتمل النموذج المثالي للثقافة على البحر والميناء والجبال).

في حين أن الايكولوجيا الثقافية على وجه التحديد لم يحدث أبدا أن أصبحت مهيمنة ،إلا أنها أجبرت الايكيولوجين البشريين الأكثر محافظة أن يأخذوا في اعتبارهم بقدر أكبر التنظيم الاجتماعي والمتغيرات الثقافية،وقد بدى هذا بوضوح في نموذج "**أوتيس ددلي دنكن**" "O.D.DUNKAN"المفاهيمي (السكان- التنظيم-البيئة-التكنولوجيا) والتي يرمز لها بالحروف التالية poei (1961) ،والذي قدمه كمركب ايكولوجي يكون فيه كل عنصر مرتبط بالثلاثة العناصر الأخرى، لذلك فإن التغيير في أحد هذه العناصر يؤثر في العناصر الأخرى.

إلا أن هذا النموذج لم يعط اعتبارا كافيا للحدود البيئية ،وفي هذا السياق إقترح "**دنلاب**" "Dunlap " 1993 في سلسلة من العلاقات السببية أن زيادة السكان (p) يمكن أن تؤدي إلى الضغط باتجاه التغير التكنولوجي (T) فضلا عن زيادة التحضر(o) مفضيا بذلك إلى مزيد من التلوث ولعل وصف "**كاتون**"و"**دنلاب**" لنموذجهما الخاص بالوظائف المتنافسة الثلاثة للبيئة "يعد أفضل وسيلة لتوضيح الأساس الايكولوجي للتدمير البيئي .

ويحدد هذا النموذج ثلاثة وظائف عامة تؤديها البيئة للكائنات البشرية : فالبيئة مخزن للتموين وحيز مأهول ومستورد للنفايات ،فالبيئة كمصدر للتموين تعد مصدرا للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة (الهواء ،الماء، الغابات ،الوقود الحجري) والتي تعد ضرورية للحياة ،ويسفر الاستخدام المتضخم لهذه الموارد عن عجز أو ندرة فيها.

أما كحيز معيشي فتستخدم في الإسكان ونظم المواصلات والضروريات الأخرى للحياة اليومية، ويؤدي التضخم في استخدام هذه الوظيفة إلى التزاحم والاختناقات وتدمير البيئة الملائمة للأنواع الأخرى وبالنسبة لوظيفتها كمستورد للنفايات، فإن البيئة تعمل كالبالوعة للقمامة والصرف والملوثات الصناعية والنواتج الثانوية الأخرى،وتقضي تجاوز قدرة النظام الايكولوجي على امتصاص هذه الفضلات إلى مشكلات صحية ناجمة عن السمية وإلى تفويض النظام الايكولوجي.

إلا أن هذا النموذج يعاني من مشكلات حيث أنه لا توجد هناك شواهد على دور البشر في النموذج فالنموذج ليس لديه ما يقوله عن الأفعال الاجتماعية المتضمنة في هذه الوظائف، وكيف أنها متورطة في الاستخدام المتضخم وإساءة استخدام الموارد البيئية،وقبل كل شيء ليس هناك في النموذج صياغة متعلقة بالتغير إما في القيم أو علاقات القوة .

ب-التفسير الاقتصادي السياسي:

يري أصحاب هذا التفسير أن المسؤول عن تدمير البيئة هو الرأسمالية الصناعية المتقدمة وبحثها عن الثروة والقوة والربح ،ويترتب على ذلك أن قضايا البيئة هي بصفة أساسية قضايا طبقات اجتماعية تقف فيها الشركات والدولة في مواجهة المواطنين العاديين.

وإذا كان التفسير الايكولوجي يرجع بنفسه إلى الايكولوجيا البشرية لمدرسة شيكاغو،فإن الاتجاه الاقتصادي السياسي يستوحي إلهامه من كتابات "**كارل ماركس**"و"**فريدريك انجلز**" في القرن التاسع عشر فقد اعتقد "ماركس"و"انجلز" آن الصراع الاجتماعي بين الرأسماليين والعمال لا يغرب عامة الناس عن وظائفهم فقط ولكنه يفضي أيضا إلى اغترابهم عن الطبيعة ذاتها،فمع تقدم الثورة الصناعية في القرنين الثامن عشر(18)والتاسع عشر(19) أزيح العمال الريفيون من الأرض ودفعوا دفعا إلى المدن المزدحمة والملوثة ،وفي نفس الوقت استنزفت حيوية الأرض ذاتها.

وتؤكد النظرية الماركسية المعاصرة ليس فقط على دور الرأسماليين بل على أن الدولة أيضا ترعي تدمير البيئة ،وذلك من خلال تدعيم السياسيين المنتخبين والبيروقراطية الإدارية لمصالح المستثمرين الرأسماليين وأصحاب الأعمال مقابل مساهمة الشركات في الحملات الانتخابية وعروض الوظائف المستقبلية .

ربما يكون أكثر التفسيرات ذيوعا للعلاقة بين الرأسماليين والدولة والبيئة في إطار علم الاجتماع البيئي،والذي يمكن أن نعثر عليه في عمل "**ألن شنايبرج** "(1980 schnaberg) المعنون بـ: "البيئة من الفائض إلى الندرة " الذي استشف منه توترا جدليا ينشأ في المجتمعات الصناعية المتقدمة نتيجة للصراع بين الإنتاج ومطالب حماية البيئة الأمر الذي يحتم على الدولة أن توازن بين دورها المزدوج كمسير لتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي من ناحية ودورها كمنظم للبيئة ومدافع عنها من ناحية أخرى، فتجد الدولة نفسها من وقت لأخر مضطرة إلى التدخل بدرجة محدودة في الأمور البيئية لكي توفق من حدة عملية الاستغلال المتعاظم للموارد الطبيعية حتى تدعم مشروعيتها في أعين الناس.

2-1-2 نشأة الوعي والحركات البيئية :

المشكلة الثانية التي تحتل مكانة مركزية في أدبيات علم الاجتماع البيئي هي تلك المتعلقة بأسباب نمو الوعي والحركات البيئية بهذه الصور الدرامية منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي وما تلاها من سنوات في أوربا وأمريكا ،وثمة أربعة اتجاهات تفسيرية في هذا الصدد هي: فرضية الانعكاس وأطروحة ما بعد المادية وأطروحة الطبقة الوسط الجديدة واتجاه النزعة التنظيمية والانغلاق السياسي.

أ- فرضية الانعكاس:

تنطلق فرضية الانعكاس من الملاحظة القائمة بأن التدهور البيئي في الدول الصناعية الغربية قد بدأ في التصاعد بعد الحرب العالمية الثانية, وأن بلغ القمة عند نهاية الستينيات، ويفسر التحول الدرامي في الوعي والقلق بشأن البيئة بعد عام 1970 باعتبار رد فعل مباشر للأوضاع المتدهورة.

ويسوق "**دونلاب**" "**وسكارس**" (1990 scarce and Dunlap) قرائن تفصيلية عن هذا الموقف،حيث يشير تحليلها البيانات استطلاعات الرأي على مدار عشرين (20) سنة إلى أن أغلبية المواطنين الأمريكيين، أصبحوا يعتبرون بصورة متزايدة عددا كبيرا من

المشكلات البيئية بمثابة تهديد لكل من صحتهم الشخصية ونوعية البيئة بصفة عامة ،وأن هذا التهديد قد تعاظم بصورة ملحوظة خلال هذه الفترة فضلا عن ذلك فإن هذه الأغلبية تدرك أن نوعية البيئة تتدهور وأنها سوف تستمر في الأغلب في التدهور .

ويذهب **جيهليكا** (Jehlika 1992) بصورة أكثر صراحة إلى القول بأن حركة الخضر في أوربا تتباين إيجابيا بصورة مباشرة مع مدي خطورة الأوضاع الايكولوجية،وهكذا ففي جنوب ألمانيا وبلجيكا ولكسمبورغ وهولندا وشمال فرنسا وسويسرا، حيث يبلغ تلوث الأنهار والغابات والتربة أشده ،ويتسم الوعي البيئي بدرجة عالية من التطور وعلى العاكس من ذلك ففي انجلترا والدول الأسكندنافية التي تتسم بأن التدهور البيئي فيها أقل وضوحا، فإن الحركات البيئية أكثر اعتدالا ومستوعبة في الإطار السياسي العام.

ومع ذلك فإن البيانات الأخرى لا تدعم هذه الفرضية الانعكاسية ففي حين أن نوعية البيئة كانت تتدهور بصفة منتظمة على مدار اغلب سنوات القرن الماضي ،فإن الناس قد تجاهلوا هذه التطورات معظم هذه الفترة ،كما كان الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.

ب-أطروحة ما بعد المادية:

ثمة تفسير ثاني ينتظر إلى الاهتمامات البيئية باعتبارها جزءا من تحول أكثر شمولا في القيم بين قطاعات بعينها من المجتمع الغربي، ويتخذ هذا الاتجاه من أعمال **إنجلهارت** (englhart 1990) وأطروحته حول ما بعد المادية منطلقا له، حيث يرى أن التوترات الاقتصادية التي خبرها الجيل السابق خلال فترة الكساد العظيم والحربين العلميتين ليس لهما سوى معنى محدود بالنسبة لجيل انفجار المواليد بعد الحرب العالمية الثانية، والذي تمتع الأمان المالي الذي سمح لأعضائه أن يهتموا بحاجاتهم اللامادية.

لقد كان هذا الفوج من المواليد أقل اهتماما بتشجيع النمو الاقتصادي والتقدم من اهتمامه بتدعيم قيم ما بعد الحداثة مثل الاهتمام بالأفكار والسعي لتنمية القدرات الشخصية والاستقلالية في اتخاذ القرارات وتحسين نوعية البيئة الفيزيقية.

ويلاحظ أن قيم الفرد (المضادة والمعادية للصناعة وربما العلم) تعد بمثابة مؤشرات أساسية للتنبؤ بالاهتمام الحاد بالبيئة في إطار جماعات أخرى أيضا، وعلى وجه

الخصوص أصحاب نزعة الحفاظ على الطبيعة الذين أصابهم القلق بشأن تدمير البيئة وتهديد الطبيعة.

ج-أطروحة الطبقة الوسطى الجديدة:

تتوافق أطروحة الطبقة الوسطى الجديدة مع أطروحة ما بعد المادية إلا أنها تضع قدرا أكبر من التأكيد على الوضع الاجتماعي لأولئك الذين يتنبئون أخلاق النزعة البيئية وطبقا لهذه الرؤية ،فإن أصحاب النزعة البيئية ينتمون بصورة غير متكافئة لذلك القطاع من المجتمع الذي يطبق عليه الأخصائيين الاجتماعيين والثقافيين ،الصحافيين والفنانين وأساتذة الجامعات الذين يعملون في وظائف خلاقة أو أولئك الذين يعملون في وظائف الخدمة العامة.

وليس من الواضح تماما الذي جعل هذا القطاع من المهن أكثر ميلا لأن يفرز نزعة بيئية في مواجهة القطاعات الأخرى من الطبقات الوسطي ،ويكمن احد التفسيرات في طبيعة انخراطهم وتفاعلهم مع عملائهم ،فبحكم مواقعهم الوظيفية فإنهم مؤهلون لأن يلاحظ بشكل مباشر عمليات الاحتيال على الضعفاء من قبل أنصار التقدم الصناعي.

فعلي سبيل المثال يشغل الأطباء الذين يعملون في عيادات صحة موقعا استراتيجيا يمكنهم من مراقبة العواقب الوخيمة لمستويات الرصاص المرتفعة في تربة المناطق السكنية المحيطة بالمساحات الملوثة في قلب المدينة على تلاميذ المدارس،ونتيجة لذلك فهم يميلون لأن يصبحوا منخرطين بصفة شخصية في المشكلات البيئية إلى الحد الذي يصحبون فيه أنصار المصالح لمرضاهم.

د-اتجاه النزعة التنظيمية والانفلات السياسي:

وأخيرا فقد كانت محاولات لتفسير نشوء الوعي والأفعال البيئية، من خلال تحديد التوترات في النظم السياسية لبعض الدول الغربية، ومن هذا المنظور تعتبر الحركات الاجتماعية لجديدة بمثابة رد فعل دفاعي ضد اقتحام الدولة للحياة اليومية للأفراد العاديين ،إن نمو التكنولوجيات الكيميائية والنووية قد دفع بعدد من المخاطر الجديدة إلى قلب الحياة اليومية للمواطنين، وقد كانت الحكومات أحيانا هي مهندس هذه المخاطر وفي أحيان أخرى التابع الأمين لصانعي هذه المخاطر ولذا فإن الحركات الاجتماعية المعاصرة مثل الحركات البيئية تختار كهدف لها تلك المخاطر التي.

تبدو ممثلة لأقصى تهديد لحياتنا" مفاعلات الطاقة النووية والإخلال بالنظام الايكولوجي وسباق الكم ويعود ظهور الحركات البيئية إلى التحالف الدولة مع القطاع الخاص الصناعي واتحاد القرارات السياسية والاقتصادية وراء الأبواب المغلقة ،وعادتا ما ينشأ هذا الشكل من عملية صناعة القرار المفيدة لتدمير للبيئة، ففي ألمانيا كان صناع السياسة البيروقراطيون قد بدءوا منذ السبعينيات في تجنب المؤسسات البرلمانية مفضلين صنع القرارات الأساسية بالتنسيق مع ممثلي الصناعات وراء الأبواب المغلقة.

وهكذا يمكن تفسير نشأة حركة الخضر باعتبارها محاولة لإعادة تأسيس الرابطة السياسية الديمقراطية بين الدولة وجماعات المواطنين،أولا من خلال تأسيس مبادئ فوق برلمانية بين جماعات المواطنين وثانيا من خلال العودة إلى الالتحاق بالبرلمانات في الصور أحزاب بديلة تهدف إلى عادة تأسيس المشروعية البرلمانية (Hager 1993)،على الرغم من أن كل الاتجاهات التي تمت مناقشتها حتي الآن لها مميزاتها،إلا أن أيا منها ليس بقادر على أن يفسر بصورة ملائمة الطريقة التي يتم بها تحديد وتعريف المشكلات البيئية وصياغتها بوضوح والتعرف حيالها من جانب الفاعلين الاجتماعيين.

فعلى سبيل المثال لماذا حلت المشكلات البيئية الكونية مثل استنزاف الأوزون والدفء الكوني- الاحتباس الحراري-،وفقدان التنوع البيولوجي محل المشكلات ذات الطابع المحلي مثل تلوث المياه الجوفية والصرف الصحي الحضري كأولويات للحكومات والإعلام والحركات البيئية الأساسية ،ولماذا أصبحت بعض المكتشفات العلمية الأساسية الذي تستند عليه المشكلات البيئية الساخنة في حين تبقي مكتشفات أخرى في غموض؟ هذه هي نوعية الأسئلة التي يعالجها المنظور اتجاه النزعة التصورية الاجتماعية للحركات البيئية والبيئة ،ويتسم هذا الاتجاه بعدد من المميزات مقارنة بالاتجاهات النظرية الأخرى.

-أولا: بالتعارض مع الكثير من الأدبيات السوسيولوجية الراهنة حول البيئة لا يقبل اتجاه النزعة التصورية الاجتماعية قبولا غير نقدي بالمقولة القائلة بوجود أزمة بيئية ناجمة عن النمو السكاني العشوائي والإنتاج المتضخم والتكنولوجيا الجديدة المهددة للبيئة...الخ ،عوضا عن ذلك يركز على العمليات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تدرك بواسطتها الظروف باعتبارها مخاطر غير مقبولة ومن ثم تتطلب اتخاذ مواقف عملية حيالها.

-ثانيا: إن معظم عمليات صياغة المشكلات البيئية تتم في مجالات تحتلها مجتمعات محلية مأهولة بالمتخصصين علماء، مهندسين، محامين وأطباء وموظفين حكوميين ومديري شركات وعاملين بالسياسة بدلا من حدوثها تحت سمع وبصر الجماهير بصفة عامة ،وبالتعارض مع ذلك تقر النزعة التصورية الاجتماعية بأن حدود اعتبار المشكلات والحلول البيئية منتجات نهائية لعملية اجتماعية دينامية تنطوي على تعريف لهذه المشكلات والحلول والتفاوض حولها ومشروعيتها في كل من الأطر العامة والخاصة.

- ثالثا: يضع اتجاه النزعة التصورية الاجتماعية دراسة القضايا البيئية في إطار نموذج إرشادي سوسيولوجي خالص[69].

وباختصار تعكس الإشارة الموجزة لتحليلات علماء الاجتماع حول قضية البيئة،ابتداء من الأفكار الداروينية الاجتماعية حتى الوقت الحاضر مدى تركيز هذه التحليلات على البيئة ،باعتبارها أحد المكونات الرئيسية للتنظيم الاجتماعي وظهر ذلك بصورة خاصة بعد تبني المدخل الأيكولوجي في التحليلات السوسيولوجية ونمو الدراسات الأيكولوجية البشرية. [70]

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن علماء الاجتماع في تحليلهم لقضايا البيئة ومشكلاتها قد أسهموا مساهمة فعالة في تطوير الأفكار والنظريات التي طرحها بعد ذلك علماء العلوم الاجتماعية الأخرى ولا سيما علم الاقتصاد والسياسة والجغرافيا، بالإضافة إلى العلوم الطبيعية والبيولوجية الأخرى،هذا بالرغم من حداثة علم الاجتماع مقارنة بالنشأة التاريخية لبعض تلك العلوم.

لقد نشأت الحاجة إلى علم الاجتماع البيئي نتيجة للتغيرات التكنولوجية والاجتماعية والمشكلات البيئية الملحة في عالم اليوم، والحاجة الماسة إلى إقرار علاقة متوازنة بين الإنسان والبيئة، وبالرغم من أن هذا الميدان قد يبدو جديداً على البحث السوسيولوجي، حيث لم يستخدم مصطلح علم الاجتماع البيئي إلا منذ عقد من الزمان تقريباً، إلا أن علم الاجتماع يتضمن في بنائه كنظام معرفي ومنذ نشأته المحددات البيئية للسلوك ،فقد أشار"

[69].فيلالي الصالح، **استراتيجيات حماية البيئة في الجزائر** ،مطبوعة محاضرت سنة أولى ماجستير ،تخصص علم اجتماع البيئة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر 2008/2007.

[70]عبد الله محمد عبد الرحمن:مرجع سابق،ص 80.

دانكـــان"DUNCAN""إلـــى أن" ابـــن خلـــدون" قـــد بحـــث فـــي أهميـــة العلاقـــة بـــين التنظـــيم الاجتماعي وأشكاله من جهة، وظروف المعيشة من جهة أخرى.

فالبيئـة الجغرافيـة ومـا تشـمله مـن مسـاحة ومـوارد ومنـاخ تـؤثر فـي تشـكيل البنـاء الاجتمـاعي الثقـافي للمجتمـع، ونشـير هنـا إلـى أن "ابـن خلـدون" قـد بـين فـي مقدمتـه ارتبـاط العناصـر وتكامـل علاقاتهـا كالارتبـاط التسلسـلي بـين تلـك العناصـر مـن مـواد وأحيـاء والتـي تشـكل شـبكة تقـوم علـى الاعتماديـة والتكامل،هـذا وقـد اهـتم المتخصصـون فـي علـم الاجتمـاع الريفـــي أمثـــال "**دانلـــوب**"**Dunlap**""**و**"**كـــاتون**"**Catton**"بدراســـة وفهـــم اســـتخدامات الأرض والنشاطات وبموضوعات أخرى لها علاقة بعلم الاجتماع البيئي.

فهـم أول مـن اسـتجاب للمشـكلات البيئيـة مـن وجهـة نظـر اجتماعيـة،كما اسـتفاد علمـاء الاجتمـــاع البيئـــي المحـــدثين أمثـــال" **شـــنايبرغ**" Schnaiberg" "مـــن كتابـــات "**إميـــل دور كـــايم**"،وخاصـة كتابـه تقسـيم العمـل فـي المجتمـع، حيـث ربـط فـي كتابـه بـين درجـة تعقـد البنـاء الاجتمـاعي بالكثافـة السـكانية ونـدرة المـوارد والعمليـات الاجتماعيـة، فالزيـادة السـكانية ضـمن مـوارد محـدودة أو نـادرة، تـؤدي إلـى عمليـات التنـافس والصـراع، ممـا قـد يـؤدي إلـى اسـتنزاف للموارد وتعاظم المشكلات الاجتماعية.

ومـن بـين العلمـاء الـذين تـأثروا أيضـا بكتابـات" **دوركـايم**" **روبـرت بـارك**"و" **ايرنسـبت بـــرجس**" وعلمـــاء اجتمـــاع آخـــرون، قـــاموا بتطـــوير علـــم الإيكولوجيـــا البشـــرية، فـــي جامعـــة شيكاغو،وقد ركز علماء الإيكولوجيا البشرية في أبحاثهم على نقطتين أساسيتين هما:

-التماثـل الموجـود بـين التنظـيم فـي المجتمعـات الإنسـانية والتنظـيم فـي المجتمعـات غيـر الإنسانية.

-التوزيـع المكـاني للسـكان ومكـان السـكن والحركـة اليوميـة للسـكان، بالإضـافة إلـى التغيـر فـي التنظـــيم الســـكاني للمجتمعـــات المحليـــة، وارتبـــاط هـــذه الجوانـــب الاقتصـــادية والتكنولوجيـــة وتطورها،وبينمـــا اعتـــرف علمـــاء الايكولوجيـــا البشـــرية بأهميـــة علاقـــة البيئـــة بتنظـــيم الحيـــاة الاجتماعيـة،إلا أنهـم لـم يدرسـوها بالتفصـيل وهـذه الحقيقـة المقترنـة بإهمـال الثقافـة والقيم،جعلـت الاستفادة من الايكولوجيا البشرية في مجال علم الاجتماع البيئي محدودة .

مـن خـلال مـا سـبق،يتبين لنـا أن علـم الاجتمـاع البيئـي فـي تطـوره وامتـداد جـذوره سـواء مـن"**ابـــن خلـــدون**"أو"**إميـــل دور كـــايم**" أو مدرسـة شـيكاغو أو علـم الاجتمـاع الريفـي قـد تـأثر

بشكل أو بآخر بهؤلاء العلماء وبهذه المدارس جميعها وبالذات في المقولة التي اشتركت فيها جميع هذه المؤثرات وهي أن هناك علاقة بين البيئة الطبيعية والتنظيم الاجتماعي، وأنه يجب أخذ هذه المقولة بعين الاعتبار عند دراسة المجتمعات البشرية.

وهكذا بدأ يتشكل لدينا في النصف الأخير من القرن المنصرم علم الاجتماع البيئي،ونتيجة لذلك فقد بدأ علم الاجتماع البيئي يظهر كميدان من ميادين علم الاجتماع،لغرض دراسة العلاقات القائمة بين المجتمع والبيئة معتمداً على ما توصل إليه علم الاجتماع من أطر نظرية وطرق منهجية، ولقد اهتم العلماء في هذا الميدان الجديد بدراسة وتحديد العوامل والوسائل التي تربط المجتمع بالبيئة، وركزوا بداية على مفاهيم كالثقافة وخاصة القيم والمعتقدات لما لها من أهمية في تشكيل اتجاهات الناس، وبالتالي طرق تعاملهم مع البيئة.

ومع مرور الوقت ظهر التباين بين العاملين في هذا المجال من حيث العوامل والعلاقات التي يهتمون بها وطرق معالجتها ونتيجة لتعقد مفهوم البيئة وعدم الوعي بمتغيراتها المتداخلة والمتشعبة وعلاقاتها ظهرت الدراسات الرمزية مقابل الدراسات غير الرمزية في هذا المجال، وبناء عليه، فقد ظهرت توجهات سوسيولوجية في مجال البيئة[71] .

2-1-3 الاتجاه الوظيفي:

وكما ذكرنا سابقا فإن علم الاجتماع البيئي قد تأثر بعلم الإيكولوجيا البشرية الذي هيمن بأفكاره على علم الاجتماع خاصة في الولايات المتحدة خلال الفترة بين1920 و1940،ولكن بسبب إهمال هذا التوجه لمتغيرات مثل القيم، الثقافة والقوة، بدأت تبرز اتجاهات نظرية أخرى منافسة كالنظرية الوظيفية وعلى رأسها كتابات "تالكوت **بارسونز**"و"**روبرت ميرتون**"، حيث امتد تأثيرهما إلى علم الاجتماع البيئي حتى نهاية الستينات تقريباً.

والجدير بالذكر هو أن أصحاب المدخل الوظيفي ينظرون إلى المشكلات البيئية الحالية على اعتبار أنها بمثابة وظيفة كامنة للتصنيع، وأحد المعوقات الوظيفية التي تؤدي

[71] نقلا عن:الم وقع:www.qatralnada.com 20أ وت2009،سا 04:33، **الاتجاهات والأطر النظرية لعلم الاجتماع البيئي ودورها في الأبحاث البيئية**،للدكتور صالح بن محمد الصغير،جامعة الملك سعود، 82

إلى ظهور الخلل في الوظيفة الاجتماعية للتصنيع، فعلى الرغم من أن التقدم التكنولوجي له جوانبه الإيجابية التي تساعد المجتمع على أداء وظائفه الأساسية بكل سهولة، إلا أن له في نفس الوقت جوانبه السلبية .

فعلماء الاجتماع يرون بأن عمليات التصنيع والتوزيع والاستهلاك المفرط التي تؤدي إلى ارتفاع المستوى المعيشي، تؤدي في المقابل إلى ظهور بعض المشكلات مثل مشكلة التلوث واستنزاف الموارد ويمكن علاج المشكلات البيئية من وجهة نظر كثير من الوظيفيين في التخفيف من حدة المعوقات الوظيفية للاقتصاد الصناعي واستخدام الأجهزة التي يمكنها التحكم في مشكلة التلوث وعلاجها والمحافظة على الطاقة والموارد الخام، واستخدام التكنولوجيا النظيفة التي لا تؤدي إلى تلوث البيئة ومن ثم يمكن علاج المشكلات البيئية عن طريق تنقية وتحسين طريقتنا الحالية في صنع الآلات، وليس عن طريق إحداث تغييرات أساسية في النظم الاجتماعية والاقتصادية .

إلا أن هناك بعض الوظيفيين الذين يعارضون هذه النظرة السالفة الذكر،ويرون أن الاقتصاد الصناعي الحالي غير مستقر وينمو باستمرار وبشكل واضح بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية، لهذا فهو يستخدم الموارد الضرورية لهذا النمو.

ويرى هؤلاء الوظيفيون أن الإصلاحات الصغيرة لا يمكنها حل وعلاج المشكلات البيئية الحالية،بل الحل يكمن في إجراء التغيرات الأساسية، نظرا لأن الكثير من القيم الأساسية في النظام الاجتماعي قد أصبحت تعد من بين المعوقات الوظيفية، فقد كانت الأفكار والاتجاهات حول التحكم في الطبيعة وأهمية الزيادة المستمرة في الثروة الشخصية تؤدي إلى المزيد من الجهد الضروري للبقاء والاستمرار في الحياة.

أما الآن فمثل هذه الأفكار الاتجاهات قد أصبحت تهدد الوجود البشري، وهذا لأنها تتجاهل التأثيرات البعيدة المدى، وبالتالي فإن النسق الاقتصادي من بين المعوقات الوظيفية لأنه يؤدي إلى فقدان الموارد وتلوث البيئة من أجل إنتاج ما هو أكثر من الضروري لرفاهية البشر ،وبالتالي فإن هؤلاء الوظيفيون يرون بأن حل وعلاج الأزمة والمشكلات البيئية يتطلب إجراء التغيرات الأساسية في نسق القيم وإعادة تنظيم المجتمع[72].

[72]طلعت إبراهيم لطفي،كمال عبد الحميد الزيات:**النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**،دار غريب، ب ط،القاهرة، 1999،87-88.ص ،

لكن هذا الاتجاه قد قوبل بالرفض من قبل علماء الاجتماع البيئي، حيث تمثلت أبرز الانتقادات في لجوء بعض علماء الاجتماع الوظيفيين إلى المناهج الكمية،وتناولهم جزئيات دون ربطها بالإطار الكلي، والجدير بالذكر هو أن هذه التعميمات الجزئية المفسرة توضح الأسباب الكامنة وراء وجود اتجاهات أو نوع معين من الاتجاهات أوالسلوك، ولكنها لا تحلل الطبيعة الأساسية للمجتمع أو ديناميكيات التغير الاجتماعي.

ولقد نتج عن هذا الرفض للاتجاه الوظيفي من قبل الكثيرين قيام محاولات مختلفة ومتباينة للتوصل إلى نماذج نظرية تصلح لدراسة النسق البيئي بمضمونه البيئي والاجتماعي معتمدة في ذلك على كتابات بعض أهم رواد علم الاجتماع أمثال "إميل دوركايم"،"وماكس فيبر"،و"كارل ماركس" الذين أرسوا قواعد نظرية لتفسير المجتمعات الإنسانية وفهمها، امتدت إلى يومنا هذا، وهنالك ثلاثة أسباب تدعو لهذا القول:

1-أن كل من" **دور كايم**"و"**فيبر**"و"**ماركس**" يعتبرون من العلماء الذين عملوا على مستوى النظريات الشاملة،فقد فسر كواحد منهم الأنماط البنائية للمجتمعات الصناعية بشكل عام وشمولي ،وبما أن الهدف الأساسي لعلم الاجتماع البيئي هو تفسير العلاقة القائمة بين المجتمعات المعاصرة والبيئة الطبيعية فإن التفسيرات الكلاسيكية تعتبر مناسبة ضمن هذا المنظور الشمولي.

2-أن النظريات التي قدمها كل عالم من هؤلاء كانت واضحة في بيان القوة الاجتماعية المؤثرة على البناء والتغير الاجتماعي .

3-أن ثلاثتهم اهتموا بالظواهر البيئية المصاحبة مع العلم أن اشتراك هؤلاء الرواد الثلاثة في المعايير السابقة، لا ينفي اختلافهم وتباينهم الفكري والمنهجي والمذهبي، إذ يمثل كل منهم نمطاً فكرياً أيديولوجياً مختلفاً، فمن الناحية الأيديولوجية يمثل فكر" **دور كايم**" الجانب المحافظ، ويمثل "ماكس فيبر" **الاتجاه الليبرالي**، بينما يمثل "**ماركس**" الجانب الراديكالي، أما من الناحية المعرفية فيظهر التباين بينهم في استخدامهم للمفاهيم ومضامينها، كاختلافهم حول مفاهيم أساسية كالثقافة، القوة والطبقة، ولقد انعكس هذا التباين في كتابات المحدثين،وفي النماذج النظرية التي حاولوا بناءها، كما سيظهر استعراضنا لهذه النماذج النظرية.

2-1-4- الاتجاه المحافظ :

هذا التوجه هو امتداد لفكر" إميل دور كايم" ،وينطلق من اعتبار القيم وتغيرها العامل الأساسي في التدهور البيئي وينقسم أصحاب هذا الاتجاه إلى فئتين:الفئة الأولى ويرى أصحاب هذا التوجه أن ظهور المشاكل البيئة في المجتمعات الغربية ارتبط بتغير نسق القيم،الذي أدى إلى ظهور قيم الفردية والعالمية ،وقد جلب هذا التغير في النسق القيمي اختلافات في البناء الاجتماعي ومنافع مرافقة مثل: الديمقراطية والمادية والرخاء .

إن الرخاء والوفرة والتباين البنائي تعتبر بمثابة قيم إيجابية وظيفية مقبولة،وقد ارتبطت هذه القيم بالنمو الاقتصادي فأصبحت بمثابة الوقود الذي زود المجتمعات الصناعية بالدوافع والحوافز للنمو المتصاعد الأمر الذي أغفل بحث نتائج هذا النمو وجعل السيطرة عليه أمراً صعباً، إن أصحاب هذا الاتجاه ينظرون إلى هذه القيم من خلال ما تحققه من نمو اقتصادي، في الوقت الذي يغضون فيه الطرف عن نتائجها البيئية، داعين إلى نوع من المواءمة بين وجودها والمسائل البيئية .

أما الفئة الثانية ضمن النمط المحافظ فيهتم أصحابها بطبيعة المجتمع الصناعي وبالتصنيع،حيث يرون بأن المجتمعات الصناعية سواء الرأسمالية أو الاشتراكية تستخدم تكنولوجيا تؤدي إلى تلوث بيئي جد خطير، وبما أن تغير القيم يؤدي إلى تقسيم معقد في العمل تتصف به المجتمعات الصناعية، فإن هذه العناصر الثقافية لابد أن تعتبر السبب الرئيسي في التدهور البيئي الناتج عن الصناعة ،وقد ربط أنصار هذا الاتجاه بين النمو لاقتصادي ومستوى المعيشة وبالتالي فهم لا يقدمون حلولا بيئية من شأنها أن تؤثر على القاعدة الصناعية للمجتمعات الغربية.

وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه يبحث ويحلل طبيعة ظهور المشكلات البيئية من ناحية اجتماعية،إلا أن أنصار هذا الاتجاه لا يرون أن تغيير القيم يخدم مصلحة النظام الرأسمالي والنمو الاقتصادي الذي تسعى لتحقيقه المجتمعات الرأسمالية الصناعية.

2-1-5 الاتجاه الليبيرالي:

يركز هذا الاتجاه المستمد من فكر" ماكس فيبر" على القوة والهيمنة لتوضيح المشاكل البيئية وهنالك وجهتا نظر أساسيتان في الاتجاه الليبرالي:

أ-الوجهة الأولى: هو أن أصحاب هذا الاتجاه يرون أن الحكومة والنسق القانوني تهيمن عليهما جماعات ليس لديها اهتمام بالبيئة، وهمها الوحيد هو زيادة أرباحها واتساع مجالات قوتها ونفوذها ويركز المنظرون الليبراليون على الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية الضخمة، ذلك لأنها تستطيع القيام بعمليات ضبط للقرارات التي تتخذ في المناطق أوالمقاطعات بما يتناسب ومصالحها،حيث تنظر هذه الشركات إلى البيئة على أنها وسيلة لزيادة أرباحها وتوسعها وهي لذلك تقاوم إعادة التشكيل البيئي ،وهذا الرفض يزيد من تفاقم المشاكل البيئية.

ب-الوجهة النظر الثانية :فيرى أصحاب هذا الاتجاه في تحليلهم للمشكلات البيئية أن المستفيدين من التدهور والاستنزاف البيئي يستخدمون وسائل الإقناع الجمعي- الإعلام- وإعطاء صفة الشرعية لأهدافهم وأعمالهم،كما يقومون أيضا بإقناع الناس بواسطة الإعلام،بزيادة الاستهلاك وبأن الاقتصاد الدائم النمو هو أفضل وسيلة لرفع مستوى المعيشة،وهكذا فإن استغلال الرموز الثقافية لإعطاء صفة شرعية للتنظيمات الاقتصادية في المجتمع هو ميكانيزم حرج وحساس في تطور المشكلات البيئية وتفاقمها، ويكمن الحل الوحيد في رأي الليبراليين بوجوب تضافر جهود المهتمين بالبيئة كالحركات البيئية لإزاحة القوة السياسية والهيمنة الكبيرة التي تمتلكها الشركات.

2-1-6- الاتجاه الراديكالي:

يقدم الاتجاه الراديكالي المستمد من فكر" **كارل ماركس**" تحليلاً لأسباب استنزاف البيئة،إذ يرى أصحاب هذا الاتجاه أن المشاكل البيئية ، ظهرت نتيجة اللاعقلانية المتوارثة في نماذج الإنتاج الرأسمالية، وأن من المتعارف عليه أن التوسع الاقتصادي هو القناة التي حلت من خلالها المجتمعات الرأسمالية أزماتها مثل فترة الركود الاقتصادي الكبير.

ومن هنا يصبح النمو الاقتصادي ضرورياً ومهماً جداً لزيادة الأجور وتحسين أوضاع العمال،وهذا ما يسمح للطبقة الرأسمالية بالمحافظة على أرباحها وممتلكاتها عن طريق شراء القوى العاملة وبما أن النظام الرأسمالي يركز على الملكية الفردية، فإن الاستهلاك يوجه نحو العائلة النووية ،كامتلاك أكثر من سيارة وجهاز تلفاز للعائلة الواحدة،لذلك فإن هذا النمط الاستهلاكي الخاص يفرض استنزاف المصادر الطبيعية ،وبالتالي المزيد من التدهور البيئي .

ومن هنا فإن المنظرين الراديكاليين يرون أن النظام الرأسمالي نظام توسعي، وفي الفترة التي لا يتسع فيها تصيبه حالة من الركود، وبما أنه نظام مسرف ومكلف فإنه يؤدي إلى نتيجة واحدة وهي لاستعمال المنهك لمصادر وموارد البيئة الطبيعية.[73]

فأصحاب مدخل الصراع يرون بأن الدول الصناعية الغنية تستخدم قوتها من أجل سلب الموارد الطبيعية الموجودة لدى الدول الفقيرة،ونظرا لأن هذه الموارد الطبيعية لا يمكن استبدالها أوإحلال مصادر أخرى محلها،فإننا نجد أن الدول الغنية تصبح أكثر ثروة بينما تصبح الدول الفقيرة أكثر فقرا (هذا المعنى يتساوى ومفهوم العولمة).

ويؤكد أصحاب مدخل الصراع على أن علاج المشكلات البيئية يتحقق عن طريق عدم التعامل بوحشية مع أنفسنا ومع البيئة التي نعيش فيها،وأن يتوقف واستغلال وتدمير البيئة الطبيعية،وأن تموضع حياة البشر في المقام الأول، ووضع الثروة وتحقيق الأرباح في المقام الثاني[74].

مما سبق يمكن القول أن تحليل المحافظين انطلق من الجوانب الثقافية للمجتمعات،فقد قدموا تفسيرات لظواهر اجتماعية معينة مثل تكيف الناس مع التلوث، إلا أنهم لم يقدموا تحليلات لطبيعة بناء المجتمع ولا بياناً لديناميكية التغير الاجتماعي،وهم ببساطة لم يقبلوا حل المشكلات البيئية مقابل التضحية بالنمو الاقتصادي،بمعنى أنهم يرفضون زعزعة الافتراض القائل بوجود علاقة حميمة بين التصنيع ومستوى المعيشة.

ويرى كذلك أصحاب المدخل التفاعلي أنه يمكن علاج المشكلات البيئية عن طريق عدم تعلم الاتجاهات التي تؤدي إلى تدمير البيئة واستنزاف مواردها،ولا يجب أن يتم نقل هذه الاتجاهات عبر الأجيال المختلفة،الأمر الذي يساعد على علاج المشكلات البيئية،إذ يمكن لبشر القرن العشرين أن يتعلموا ما تعلمه بشر المجتمعات البدائية من حيث النظر إلى الطبيعة باحترام وتبجيل،وأن البشر هو جزء يعتمد على غيره من الأجزاء الموجودة في

---

[73] الموقع:20أ وت2009،سا04:33،www.qatralnada.com ،**الإتجاهات والأطر النظرية لعلم الاجتماع البيئي ودورها في الأبحاث البيئية**،للدكتور صالح بن محمد الصغير،جامعة الملك سعود، ص 84-85.

[74] طلعت إبراهيم لطفي،كمال عبد الحميد الزيات:مرجع سابق،ص112-111.

البيئة الطبيعية، وأن أسلوب الحياة الذي يحاول تحقيق الانسجام مع الطبيعة يعد أفضل من أسلوب الحياة الذي يحاول التحكم في الطبيعة وتدمير التوازن البيئي[75].

ما يمكن قوله من خلال ما سبق أن النماذج النظرية البيئية الاجتماعية السابقة،انطلقت من أدبيات وفكر المدارس الاجتماعية الكلاسيكية ومن ظروف المجتمعات الصناعية وبيئتها،وقد أدت المشكلات المنهجية والتطبيقية للنماذج النظرية السابقة إلى الاستمرار في محاولات بحث جديدة تهدف إلى إيجاد نماذج نظرية سوسيولوجية لتناول القضايا البيئية، من بينها النموذج البيئي الجديد.

2-1-7 النموذج البيئي الجديد:

لقد قدم كل من "**وليم كاتون**"W.R.Catton"و"**رايلي دنلوب** "R.Dunlap"" نموذجا لدراسة البيئة كقاعدة لعلم الاجتماع البيئي مقابل "نموذج التميز الإنساني" الذي ساد التفسيرات الاجتماعية السابقة،وقد اعتمدت حجة "**كاتون**"و"**دانلوب**" على أن معظم الأنماط الاجتماعية تنظر للمجتمعات الإنسانية على أنها محور العالم الطبيعي ومركزه، وبكل ما يرافق هذه النظرة من استخدامات للبيئة والسيطرة عليها،بغرض خدمة الإنسان دون اعتبار للعناصر البيئية الأخرى أو اهتمام لعدم قدرة الأرض على استيعاب التلوث وامتصاصه وبحق الكائنات الحية الأخرى بالعيش في جو خال من التلوث،فهناك أربعة سمات أساسية اشتمل عليها نموذج التميز الإنساني وهي:

1-يمتلك الإنسان تراثا ثقافيا بالإضافة إلى الوراثة الجينية لذا، فهو يختلف عن الكائنات الحية الأخرى.

2-إن العوامل الثقافية والاجتماعية -بما في ذلك التكنولوجيا- هي العوامل الرئيسية التي تحدد نوع العلاقات الإنسانية .

3-تعتبر كل من البيئة الاجتماعية والثقافية إطار العلاقات الإنسانية ،أما البيئة الطبيعية فهي غير متصلة بالموضوع إلى حد بعيد.

4-إن الثقافة عبارة عن تراكمات، وبما أن التقدم التكنولوجي والاجتماعي عمليتان مستمرتان إلى مالا نهاية ، فإن ذلك يجعل كل المشاكل الاجتماعية قابلة للحل ونتيجة لهذه

[75] المرجع السابق،ص136-134.

المبادئ طور كل من" **كاتون**"و" **دنلوب**" نموذجاً جديداً منافساً في مجال علم الاجتماع أطلقا عليه النموذج البيئي الجديد("NEP")،(Paradigm Environmental New ضمناه أربعة مبادئ أساسية هي:

أ-على الرغم من اتصاف الإنسان بصفات خاصة ومميزة، كالثقافة والقيم والتكنولوجيا، إلا أنه واحد من أنواع كثيرة لا تعد ولا تحصى ، تعتمد على بعضها في النسق البيئي الكبير .

ب-إن العلاقات الإنسانية لا تتأثر بعوامل اجتماعية وثقافية فقط ،ولكن تتأثر كذلك بعلاقات متشابكة من الأسباب والنتائج وما يترتب على ذلك من ردود أفعال في نسيج البيئة الطبيعية، وعليه فإن الأفعال الإنسانية الهادفة لها كثير من النتائج غير المقصودة أو ما يسمى بالوظائف الكامنة.

ج-يعيش الناس ويعتمدون على بيئة بيولوجية فيزيائية محدودة تفرض قيودا حيوية وفيزيائية على العلاقات الإنسانية.

د-رغم أن كثيرا من قدرة الإنسان على الاختراع والقوة المستوحاة أو المستقاة من عدة اختراعات،قد تبدو للوهلة الأولى أنها تحمل في طياتها قدرة فائقة،إلا أنه لا يمكن إلغاء القوانين الايكولوجية أو تجاوزها.

هذا وقد قدم "**باتيل**" **Buttel**" نقدا لكلا النموذجين،حيث أوضح أن كلا من "**كاتون**" و"**دنلوب**" قدما مفهوم نموذج التميز الإنساني على أنه نموذج قديم يركز على الجانب الاجتماعي الإنساني فقط وبالتالي فهو غير واقعي وغير مناسب كإطار نظري بيئي للمجتمعات الإنسانية .

وينطلق نقد "**باتيل**" من انه بالرغم من اشتمال النموذج البيئي الجديد(NEP) على "واقعية بيئية" فهو يوافقهم الرأي"**كاتون**"و" **دنلوب**"،في ضرورة دمج مفاهيم مثل الحدود والقيود البيئية في التحليلات الاجتماعية،إلا أنه يعتقد أن كلا النموذجين لا يشتملان على مجموعة من الفرضيات المتجانسة،وفي رأيه أن هذا الاختلاف بين النموذجين هو جزء من الجدل الحيوي الدائر حول الأطر النظرية الرئيسية في علم الاجتماع.

كما انه يرى عدم إهمال نموذج التميز الإنساني كلياً بل الأخذ من كلا النموذجين بالإضافة إلى عدم إهمال النظريات الأخرى كالماركسية والوظيفية،لأنه يأمل أن لا يقتصر

علم الاجتماع البيئي على كونه موضوعاً فرعياً في علم الاجتماع،بل ينبغي أن يستطيع هذا العلم الجديد التوفيق بين كل الاختلافات النظرية والاستفادة منها جميعا[76].

من خلال ما تم عرضه من مداخل نظرية يمكن القول، أنه بالرغم من اختلاف الآراء وتعدد النماذج النظرية حول موضوع علم الاجتماع البيئي فمن الضرورة فهم ودراسة المجتمعات الإنسانية ضمن إطار النسق البيئي العام،وأن دراسة القضايا البيئية تفرض علينا الأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي والبيئي معاً ضمن نسق من العلاقات،يدعى بالنسق البيئي مع ضرورة الاستفادة مما توصل إليه علماء الاجتماع من نظريات واعتبارها كمرجع أساسي ومنطلق لبناء نماذج نظرية جديدة توجه علم الاجتماع البيئي.

ثالثا- مظاهر الاهتمام العالمي والوطني بحماية البيئة :

تزامن ظهور الاهتمام بالبيئة ،مع بروز المشاكل التي تهدد سلامة البيئة خاصة بعد الثورة الصناعية التي شاهدتها أوروبا ،إذ أن تطور الصناعة وامتداد المصانع على مساحات واسعة من الأراضي بالقرب من التجمعات الحضرية وعلى ضفاف الأنهار أدى إلى تلوث الهواء بدخان المصانع والمياه بمخلفات التبريد ،وجراء تدفق قنوات الصرف الصحي بها أدى إلى ظهور عدة أمراض بين سكان تلك المدن ووفاة الآلاف منهم،كما كان للتسابق من أجل التسلح بين الدول الصناعية المتنافسة نصيب من الآثار المدمرة على البيئة والذي كان بادرة لاستنهاض الوعي الاجتماعي البيئي ،من أجل الحفاظ على البيئة وحمايتها وأدى إلى ظهور الحركات البيئية .

3-1-المؤتمرات والجهود الدولية لحماية البيئة العالمية:

نظرا لتردي الأوضاع البيئية وتفاقم المشكلات العالمية أدى ذلك إلى زيادة الوعي بمخاطر الأفعال الإنسانية مما دعي إلى ضرورة تظافر الجهود وتكاملها بين دول العالم وعقد مجموعة من المعاهدات أملا في إيجاد حل لهذه الأعمال المخلة بالبيئة وخلال النصف الأول من القرن العشرين،كان طرح مشكلات البيئة يتم على مستوى محلي وكان

[76] الموقع السابق ذكره:20أ وت2009،سا04:33،www.qatralnada.com ،**الإتجاهات والأطر النظرية لعلم الاجتماع البيئي ودورها** في الأبحاث البيئية،للدكتور صالحبن محمد الصغير،جامعة الملك سعود،ص86.

الاهتمام بتأثير الأنشطة البشرية على البيئة ضعيفا جدا،فضلا عن أن الاتفاقيات والندوات المهتمة بالبيئة كانت تقتصر على بعض الدول فقط.

كما أن المعاهدات الدولية الأولى أصبحت ضرورية حين اتضحت خطورة الانعكاسات (على البيئة) العابرة للأقاليم، ففي "مرحلة أولى تناولت هذه المعاهدات مسألة الاتفاق على ممارسات مشتركة ترمي إما إلى حماية الموارد الحيوانية البحرية أو البرية، وإما إلى توزيع عادل للاستفادة من مورد مشترك كحال اتفاقية سنة 1902 الخاصة بحماية الطيور المفيدة للزراعة، أو حال معاهدة سنة 1911 الخاصة بحماية أنواع عجول البحر المهددة بالانقراض.

والواضح أن هذه الاتفاقيات قد ركزت على بعض الجوانب البيئية مثل حماية الحيوانات،ولم ترتق إلى بعض المسائل المتعلقة بالإنسان مثل التنمية وعلاقتها بالبيئة ،والاستخدام العقلاني للإنسان للموارد الطبيعية والتي كانت مغيبة إلى غاية النصف الثاني من القرن العشرين أين أدركت البشرية أن حماية البيئة تعني استمرار الحياة على وجه الأرض ،ولذلك تكاثرت المعاهدات الدولية الخاصة بحماية البيئة، وتطورت تماشيا مع سعي الإنسان لمزيد من التطور والتقدم.

3-1-1 مؤتمر استكهولم (سنة 1972) :

في بداية السبعينات عقدت عدة لقاءات، قدمت خلالها تقارير تمهيدية ركزت على ضرورة إدماج البيئة في التنمية من خلال ترشيد استخدام الموارد الطبيعية والعمل على حمايتها حتى تلبي احتياجات الأجيال المقبلة،وضمن هذا الإطار "فقد قدم التقرير الأول المنبثق عن "**نادي روما** "والمعنون "**كفى من النمو**" في سنة1970،بفرضية الحدود البيئية للنمو الاقتصادي محدثا بذلك نقاشات حادة بين المناضلين أنصار النمو في درجة الصفر،وبين دعاة النمو مهما كان الثمن77.

وبعد سنة من نشر هذا التقرير بالضبط (1971) عقدت حلقة "**فونيه**" الدراسية عن البيئة والتنمية حيث كان لها أثر كبير في توضيح الروابط بين البيئة والتنمية ومنذ ذلك

77إيزابيل بياجيوتي وآخرون:**العولمة والتنمية المستدامة**،ترجمة محمد غانم وأخرون،المركز الوطني للبحوث الأنثروبولوجية،وهران الجزائر،1998،ص 2.

الحين،بدأ النقاش يميل إلى التركيز بعيدا عن "النمو مقابل التنمية" إلى إمكانية تكامل النمو والبيئة.

وهكذا يمكن القول أن فترة السبعينات أحدثت إعادة نظر رئيسية في التفكير الإنمائي شكلت تحديا أساسيا للإجماع التقليدي السائد حول التنمية الاقتصادية،"فقد استخدمت عبارات مثل "الأنماط البديلة للتنمية وأساليب الحياة "و"التنمية الإيكولوجية" و"التنمية السليمة بيئيا"،و"التنمية بلا تدمير "و"التنمية القابلة للاستمرار"،لكي تنقل رسالة واحدة هي أن البيئة والتنمية يعتمد كل منهما على الآخر اعتمادا متبادلا وأن كل منهما في حقيقة الأمر يدعم الآخر[78].

ومن ثم فإن هذه التقارير مهدت الطريق لعقد مؤتمر ستوكهولم بين 5 و6 جوان 1972والذي حضره ممثل و113 دولة بينها 14دولة عربية، إضافة إلى ممثلي عدد كبير من المنظمات الحكومية الدولية والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية، حيث انتهى (المؤتمر) على تبني 26 مبدأ و109 توصيات، ويمكن تلخيص أهم المبادئ التي أقرها المؤتمر(في شكل حاجات أساسية) كما يلي:

-الحاجة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية للأرض، لصالح الحاضر والأجيال المقبلة بما في ذلك الهواء والمياه والتربة والحيوانات، والنباتات، وذلك من خلال التخطيط والإدارة الملائمة.

-الحاجة إلى الإبقاء على قدرة الأرض في إنتاج الموارد الحيوية المتجددة وتجديد هذه القدرة كلما تسنى ذلك.

- الحاجة إلى إيلاء حفظ الطبيعة بما في ذلك الأحياء البرية أهمية في عمليات التخطيط للتنمية الاقتصادية واستغلال الموارد غير المتجددة بما يصونها من النفاذ ووقف إلقاء المواد السامة وغيرها تجنبا للضرر الخطير بالنظم الإيكولوجية، كما تم خلال هذه

[78] مصطفى كمال، طلبة :**إنقاذ كوكبنا التحديات والآمال**(حالة البيئة في العالم 1972-1992)،عن مركز الدراسات العربية ، بيروت ،برنامج الأمم المتحدة للبيئة ديسمبر 1992، ص 276

المؤتمرات مناقشة القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم،وتم الإعلان بأن الفقر وغياب التنمية هما من أشد أعداء البيئة [79].

سجل مؤتمر ستوكهولم الخاص البيئة البشرية نقطة تحول هامة، فقبل 1972 كانت وكالات الولايات المتحدة الأمريكية المنفردة تتعامل من المشاكل البيئية على أساس أنها قطع متفرقة، أما بعد ستوكهولم فقد تحركت الأمم المتحدة لتنسيق أنشطتها البيئية عن طريق إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو اليونيب UNEP،وهو ليس جهازا تنفيذيا وهو ليس ممولا وليس مؤهلا لتنفيذ برامجه،بل على العكس فهو يعتمد على الوكالات القومية والعالمية الأخرى لتنفيذ البرامج التي يساعد في وضعها، وللأول مرة اجتمعت بلدان العالم معا من أجل وضع خطة عملية للعمل لصالح البشرية جمعاء كما جرى التأكيد على الحاجة نظرة مشتركة إزاء البيئة وتحسينها وكذلك الحاجة للجهود الصلبة من قبل كافة حكومات وشعوب العالم لبلوغ هذا الهدف.[80]

وعلى كل فإنه يمكن القول بأنه على الرغم من النتائج الإيجابية التي أقرها المؤتمر ،وذلك من خلال إدخال الاعتبارات البيئية في عمليات صياغة برامج التنمية،والتأكيد على الترابط الوثيق بين البيئة والتنمية، وتحقيق تنمية متواصلة تضمن حق الأجيال المقبلة،إلا أيا من أعضاء المجتمع الدولي لم يكن ليقبل أن تكون اعتبارات الحماية البيئية على حساب التنمية الوطنية المحلية، فالدول النامية وكذلك الدول الصناعية ظلت تنظر إلى الحركة البيئية بشك، إذ لم تكن الصلة بين البيئة والتنمية الاقتصادية الاجتماعية مفهوم بوضوح بعد، فلقد كان الاعتبار السائد لدى معظم مسؤولي الدول النامية أن الاعتبارات البيئية مسألة رفاه لا يمكن تحملها، بينما اعتبرت الدول الصناعية أن حماية البيئة وإدخال قيود بيئية يعني إغلاق المعامل وزيادة البطالة[81].

---

[79] هشام، حمدان : **الضوابط البيئية وأثرها في التنمية ال وطنية في ال وطن العربي**.، مجلة المستقبل العربي، الصادرة ببيروت عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 185، جويلية، ص ص 51-53.

[80] ل ورانسا.سسكندر ترجمة أحمد أمين الجمل، **ديلوماسية البيئة (التفاوض لتحقيق اتفاقيات عالمية أكثر فعالية)**، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العلمية، 1997، ص51.

[81] **اليونسكو**، التربية البيئية النموذج للإعداد ما قبل الخدمة لمعلمي ومشرفي العلوم الاجتماعية والمدارس الثانوية ، قسم تعليم العلوم والتعليم التقني والبيئي، سلسلة رقم 06 ،ص11-12.

وبالتالي دعت الضرورة إلى عقد مؤتمرات وندوات أخرى، تعمل على التحسيس بضرورة إدماج هذه العناصر في السياسات التنموية عبر العالم، ومنها ندوة المكسيك في سنة 1974.

3-1-2 ندوة بلغراد حول التنمية البيئية (سنة1975) :

لقد حددت ندوة بلغراد التي عقدت في أكتوبر 1975 بدعوة من اليونسكو بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة غايات وأهداف وخصائص التربية البيئية والمنتفعين بها،وتهدف التربية البيئية وفق ما اتفق عليه في هذه الندوة إلى[82] :

- إعطاء الإنسان القدرة على فهم ما تتميز به البيئة من طبيعة معقدة نتيجة للتفاعل الدائم بين مكوناتها الاجتماعية، الثقافية، البيولوجية والفيزيائية.
- إمداد الفرد بالوسائل والمفاهيم التي تساعده على استخدام موارد البيئة بمزيد من العقلانية والحيطة لتلبية احتياجاته المادية والروحية في حاضره ومستقبله، له ولأجياله من بعده.
- إيجاد وعي عالمي بأهمية الحفاظ على البيئة بالنسبة لمتطلبات التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بحيث يؤدي إلى إشراك كافة الفاعلين الاجتماعيين بطريقة مسؤولة وفعالة في صياغة القرارات التي تمس نوعية البيئة بكافة المكونات.
- إيجاد وعي بأهمية التكامل البيئي في العالم المعاصر.

ولتطوير هذه الأهداف حددت الندوة مجموعة من المتطلبات المتمثلة في :

-تأمين المعرفة الخاصة بالعلاقات بين مختلف العوامل الاجتماعية والبيولوجية والفيزيائية التي تتحكم في البيئة من خلال تطوير مناهج للسلوك واستحداث نشاطات مناسبة لصيانة البيئة.

-تطوير مواقف ملائمة لتحسين نوعية البيئة عن طريق إحداث تغيير حقيقي في سلوك الناس اتجاه بيئتهم بحيث يؤدي ذلك إلى إيجاد الشخصية المنضبطة ذاتيا والتي تتصرف في البيئة بروح المسؤولية.

[82] رشيد الحمد ومحمد صباريني :**البيئة ومشكلاتها** ،سلسلة عالم المعرفة، العدد 22، الكويت، 1990،ص ص 236-237.

– الاستعانة بأساليب شتى لتزويد الناس بمجموعة متنوعة من الطرائق العلمية والتقنية التي تسمح بإجراء أنشطة رشيدة في البيئة ويمكن تحقيق ذلك عن طريق التعليم (النظامي وغير النظامي) لاكتساب المعارف المتوفرة عن البيئة .

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن ميثاق بلغراد يشكل إطار علمي للتربية البيئية أوهو في الواقع "ميثاق أخلاقي عالمي" يعتبر الأساس لكل عمل مستقبلي في مجال التربية البيئية، وقد تم على إثره (الميثاق) عقد ندوات إقليمية خلال عامي 1976 و1977، بمناطق مختلفة من العالم من بينها ندوة عربية للتربية البيئية عقدت بالكويت في نوفمبر 1976 83.

3-1-3 تقرير الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة (سنة 1981) :

اعتبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عند إقرار برنامج العمل للعقد الإنمائي للثمانينات أن أية استراتيجية إنمائية دولية جديدة، وأي نظام دولي اقتصادي جديد لا يمكن التوصل إليهما إذ لم تؤخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان،ولذلك وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا صدر عام 1981 تحت عنوان "الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة"،وبحسب هذا التقرير فإن العالم كان يخسر كل عام ما يقارب 15 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة.

لما في هذا الصدد بأن الأرض الزراعية في العالم لا تتجاوز 11% فقط من مساحة الكرة الأرضية ككل (140مليون كم2)،وفي ظرف 15 سنة فقط زاد حزام الصحراء في السودان مثلا بين90 و100كلم ودمر أكثر من 3,8 مليون هكتار من الغابات الاستوائية وقد قدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في حينه أن استمرار نمط تدمير الغابات بهذا المستوى سيؤدي بتسع دول على الأقل خلال30 سنة إلى تدمير ثروتها الغابية بأكملها[84].

هذا ولقد وضع التقرير تعريف محدد للتنمية المستدامة, وأوضح أهم مقوماتها وشروطها، حيث عرفها بأنها " السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ

[83]المرجع السابق, ص237– 238.

[84]هشام حمدان مرجع سابق ،ص 53.

بالاعتبار قدرات وإمكانيات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة "[85]،ولقد تأثر هذا التعريف الوارد في هذا التقرير بالاستعمال المكثف لمفهوم الاستدامة في الزراعة, إذا ركز على ضرورة المحافظة على خصوبة الأرض الزراعية والسعي الدائم من أجل الإبقاء على هذه الخصوبة ومراعاة حدودها وتنوعها.

فضلا عن ذلك فإن هذا التقرير أكد على أنه بين عامي 1960 و1980 زاد سكان العالم أكثر من مليار نسمة وبنسبة 2,1% سنويا في البلدان النامية، وبلغ عدد الجائعين بين عامي 1972 و1982 أكثر من 450 مليون إنسان وعدد الذين يفتقرون إلى مياه الشرب النظيفة 650 مليون إنسان وعدد الأطفال 450 ألف طفل[86].

إلى جانب كل هذا وضمن السياق نفسه نظم البرنامج دورة خاصة لمجلس إدارته في – نيروبي– شارك فيها ممثل و105 دول ناقشوا أثناها التقرير وتوصل المؤتمرون إلى إعلان مشترك أمدوا فيه الحاجة إلى إعادة تقديم النشاط الإنساني في ضوء ما يخلفه من أثار في البيئة الإنسانية، واعتبروا أن العقد الإنمائي الثالث للأمم المتحدة للثمانينات يعطي فرصة مهمة لهذا الغرض، وأعلن و أن لا مجال للموارية فالتنمية والبيئة مسألتان متداخلتان ومتصلتان في آن معا بمعدلات النمو السكاني ونمط استغلال الموارد، ودعوا في قرار خاص ملحق بالإعلان، إلى تشكيل لجنة دولية خاصة تكون مهمتها اقتراح استراتيجيات بيئية طويلة الأمد لتحقيق تنمية قابلة للاستمرار حتى عام 2000.[87]

3-1-4 مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (سنة 1992) :

كانت قمة الأرض التي عقدت في مدينة –ريودي جانيرو– في الفترة الممتدة من 3 إلى 14 جوان 1992،لحظة مهمة في تاريخ التعامل الإنساني الجماعي مع قضيتي البيئة والتنمية، فالقمة جاءت لتواكب القلق العالمي المتزايد حول نوعية الحياة ومصيرها على كوكب الأرض التي أخذت تشهد تدهورا حادا وغير مسبوق في التاريخ، بحيث بلغ التدهور أحيانا وفي العديد من المناطق درجات قصوى وأصبح أكبر بكثير من القدرة على الإصلاح

[85] عبد الخالق، عبد الله : مرجع سابق, ص 94.

[86] هشام، حمدان ،مرجع سابق, ص 54

[87] المرجع السابق, ص 54.

،وتجاوز كل ما هو معقول ومقبول وربما قد دخل طور –الانتحار الإنساني –العام والشامل.[88]

وتجدر الإشارة في هذا الصدد بأن مؤتمر –قمة الأرض– حاول التوفيق بين البيئة والتنمية والإقرار بأنهما وجهان لعملية حياتية واحدة، وأن التنمية لابد أن تكون تنمية مستدامة تلبي الشروط البيئية بقدر تلبيتها الاحتياجات الإنسانية والحياتية، من خلال الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية،كما ركز المؤتمر على عدة قضايا اجتماعية وبيئية مثل: تنمية الموارد البشرية، وتحسين شروط الحياة والعمل للفقراء في المناطق الريفية وأحزمة البؤس حول المدن وبخاصة من خلال إقامة برامج تنموية مشتركة للريف والمدينة.

ووضع ترتيبات مؤسساتية للمجتمع الدولي لمتابعة الإجراءات، وفي هذا السياق يقول" موريس سترونغ" أمين عام اللجنة الإعدادية للمؤتمر بالبرازيل" إن هدف المؤتمر هو وضع البيئة في مركز السياسة الاقتصادية لدى صانعي القرار، وإدماج الأبعاد البيئية في الحوار بشأن التنمية ووضع خطة عمل للسنوات الباقية من القرن الحالي وللقرن 21".[89]

ومما هو ملاحظ في هذا الصدد، هو أن المؤتمر خرج بخمس نتائج أساسية[90] :

1–وضع معاهدات بشأن مسائل ذات أهمية كونية ومتصلة بالقطاعات البيئية كمعاهدة لتغير المناخ، أخرى للتنوع البيولوجي، أخرى للغابات وأخرى للتصحر...الخ.

2– إعلان ميثاق للأرض يحدد ويعلن مبادئ تلتزم المجتمعات والدول بها في العلاقات فيما بينها ومع البيئة وتؤكد على تبني استراتيجيات تنمية قابلة للاستمرار.

3– تحديد جدول عمل للقرن 21 لتطبيق ميثاق الأرض وصياغة الإجراءات الواجب إتباعها مع تحديد الأهداف والأساليب التي تحقق للمجتمع الدولي التنمية القابلة للاستمرار.

4–وضع آلية تمويل للأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصا في الدول السائرة في طريق النمو التي تفتقر إلى موارد مالية إضافية لدمج البعد البيئي في سياستها وممارستها الإنمائية.

---

[88] عبد الخالق، عبد الله : مرجع سابق، ص79.

89المرجع السابق، ص 80.

90هشام، حمدان : مرجع سابق، ص 61،–63.

5- بحث مسألة المؤسسات التي ستشرف على عملية التنفيذ ،وأكثر من ذلك، فإن المؤتمر خرج بعدة مبادئ منها :

أ- أن حق التنمية يجب أن يتجسد بما يضمن توازن حاجات التنمية والحفاظ على البيئة للأجيال الحالية والمقبلة.

ب- أن حماية البيئة يجب أن تشكل جزء لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن أن ينظر إليها بمعزل عنها.

ج- يجب أن تتحمل الدول الغنية (المتقدمة) المسؤولية في التنمية القابلة للاستمرار بالنظر إلى الضغوط التي تفرضها مجتمعاتها على بيئة الأرض وبالنظر إلى نوعية الثقافة التي تستخدمها.

د- الحاجة إلى تبادل المعرفة العلمية والتقنية وضرورة إشراك الفرد على المستوى الوطني في صنع القرارات العامة من خلال زيادة معرفتهم وإدراكهم البيئي.

ذ- سن تشريعات بيئية على المستويين الوطني والدولي بغية تحقيق الأهداف المنشودة للتنمية القابلة للاستمرار، وبغية فرض تعويضات للمتضررين من التلوث ومن مختلف مشكلات البيئة.

وفي الواقع "إذا كان مؤتمر استكهولم وضع مسألة البيئة على جدول الاهتمامات الدولية،فإن مؤتمر الأرض كان معدا لنقلها إلى جدول التنفيذ الإجرائي والعملي،ولكن يبقى مهما كان على الرغم من أن المؤتمر أقر ضرورة دمج البيئة في اعتبارات التنمية وتحقيق تنمية مستدامة تلبي الشروط الحالية دون إغفال متطلبات الأجيال اللاحقة، إلا أن بعض المراقبين يعتبرون أن هذا الأخير (المؤتمر) لم يحقق الآمال التي كانت معلقة عليه. فالالتزامات الواردة في معاهدة تغيير المناخ والحفاظ على التنوع البيولوجي لم تكن في مستوى الحاجة إلى ذلك، وجرى تطويعها لخدمة أغراض ومصالح قوى عظمى.

كما أنه لم يكن الاتفاق على معاهدتين للغابات والتصحر ،ووقع قصور في التزامات التمويل إذ لم تلتزم الدول الغنية بدفع النسبة المفترضة من ناتجها القومي،بل أعلنت فقط استعدادها للعمل بهذا الاتجاه، ولم تتمكن الدول النامية من تحقيق مشروعها

لإيجاد سلطة عليا لحماية البيئة على المستوى الدولي وإنشاء صندوق أخضر للتوفيق بين المساعدات من أجل التنمية وحماية البيئة[91] .

ونجد أن هذا المؤتمر قد ركز بشكل كبير على المشكلات المتعلقة بصراع البيئة التنمية ومنه فقد جاءت المادة السابعة تؤكد على ضرورة اعتماد الدول على التنمية المستدامة التي تراعي احتياجات الحاضر والمستقبل معا ،وفي العموم لا تعتبر المبادئ التي جاء بها إلزامية للدول المتفقة عليه بل هو التزام أخلاقي يمليه الضمير الإنساني.

3-1-5 المؤتمر الدولي الأول حول البيئة والتنمية في إفريقيا (سنة 1995) :

عقد هذا المؤتمر بجامعة أسيوط (بمصر) في الفترة من21 -24 أكتوبر سنة1995،وقد شاركت في أعماله وفود من دول الجامعة العربية وأكثر من مائة باحث ومهتم بالشؤون البيئية من مراكز البحث والجامعات المصرية والإفريقية بصفة عامة "وقد ناقش المشاركون في المؤتمر على مدى ثلاثة أيام متواصلة نتائج بحوث بلغ عددها 50 بحثا في مجالات تلوث الهواء ،الماء وأثره على صحة الإنسان والحيوان والنبات والتغيرات المناخية وأثرها على الموارد المائية بالقارة الإفريقية والآثار التاريخية وكيفية الحفاظ عليها والتخطيط العمراني وأثره على البيئة وكذا طرق حماية البيئة الإفريقية من التلوث"[92].

ويمكن القول أن المؤتمر أثار عددا من القضايا مثل مواصفات الغذاء وصحة الإنسان وكذا الحماية القانونية للبيئة ودور الإرشاد الزراعي في حماية البيئة من التلوث،أما عن توصياته فتمثلت في17 توصية و يمكن ذكر أهمها فيما يلي :

أ- اعتبار مكافحة التلوث مشكلة إقليمية على مستوى القارة الإفريقية ويجب تناولها بالتنسيق مع دول القارة جميعها ووضع سياسة بيئية موحدة في إطار منظمة الوحدة الإفريقية تلتزم بها جميع دول القارة.

ب- إصدار اتفاقية دولية لقارة إفريقية عن التنمية والبيئة.

ج- إنشاء صندوق إفريقي لتمويل المشروعات حماية البيئة التي تنفذ على مستوى القارة.

د- استخدام الطرائق الحديثة لتوظيف النفايات لصالح المجتمع.

---

[91] المرجع السابق ، ص 62-63.

[92] محمد سعيد أرنؤوط، **التلوث البيئي وأثره على صحة** الإنسان،مصر 1997 ص208.

هـ- حظر استيراد النفايات النووية والكيمياوية من الدول المتقدمة لدفنها في الأراضي الإفريقية مهما كان المقابل.

و- الحد من إدخال الصناعات أو التكنولوجيا التي تؤثر على البيئة في الدول الإفريقية.

ويمكن الإشارة إلى الدور الكبير الذي تمارسه المؤسسات والأفراد في الحفاظ على البيئة والمشاركة في التنمية، وكذا أهمية التربية البيئية من خلال المناهج الدراسية التي تعنى بموضوعات عن البيئة ودور التشريعات في حمايتها إضافة إلى المشاركة الإعلامية المسموعة والمرئية والمكتوبة في التوعية البيئية، وذلك عن طريق وضع برامج إعلامية متنقلة وأفلام قصيرة وإعلانات ومسلسلات93،وهكذا فإن المؤتمر أكد بأن إفريقيا تعاني من عدة مشكلات بيئية يتطلب حلها إجراءات حازمة تعمل على انتشال بلدان إفريقيا من الفقر،والعمل على دمج الاعتبارات البيئية في عملية التنمية.

3-1-6 بروتوكول كيوتو حول تغير المناخ 1997:

انعقدت في العاصمة اليابانية القديمة، في حضور وفد شمل أكثر من 120 دولة من دول العالم في عام1997 ،وذلك من أجل خفض انبعاثات الغازات المتسببة في الاحتباس الحراري،94تمثل **ندوة كيوتو** منعطفا هاما فيما يخص الحماية الدولية للبيئة،وقد شارك في هذه الندوة أكثر من ألف مشارك من مختلف الآفاق حيث تبنى الأعضاء الأطراف اتفاقية كيوتو التي صدقت عليها أكثر من 60 دولة.

وأول ما تقضي به هو الحد من نشر الانبعاث الغازية، إذ تضمنت الاتفاقية أهدافا كمية صارمة للحد من نشر الغازات الدفيئة، وقد شملت ستة(06) غازات مسببة للاحتباس الحراري تعنى بها الدول المتطورة ودول أوروبا الوسطى والغربية .

وعليه فقد التزم الاتحاد الأوروبي بتقليص نسبة انتشار الغازات ب8% بين2008-2012 مقرنة مع مستواه عام1990 ووعدت الولايات المتحدة بتقليص7%وكندا والمجر

---

[93] نفس المرجع السابق،ص ص 210-212

[94] هدى محمد حسين بابطين ، **مستوى الوعي ببعض المخاطر البيئية لدى طالبات كلية التربية للأقسام العلمية بمدينتي مكة المكرمة وجدة** ،جامعة أم القرى ،قسم المناهج وطرق التدريس،كلية التربية ،لمملكة العربية السعودية ، 2002 ،ص 6.

واليابان بـ6% إلا أن النتيجة التوصل إليها كانت الفشل وذلك بسبب رفض الولايات المتحدة الأمريكية التوقيع عليه95 .

3-1-7 مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبورغ 2002 :

انعقدت هذه القمة بالعاصمة الجنوب أفريقية **جوهانسبورغ** ما بين 21 أوت و4 سبتمبر 2002 وقد كانت بمثابة جسر تواصل مع قمة الأرض الأولى المنعقدة بـ **ريودي جانيرو** البرازيلية سنة 1992،وفي ظل التغيرات التي شهدها العالم ما بين القمتين فقد كان لهاته القمة الدور البارز للتصدي لمشكلات عديدة أبرزها زيادة الفقر، اتساع الهوة بين دول الشمال والجنوب والأضرار المتعددة التي لحقت بالبيئة والاستخدام المفرط للموارد الطبيعية وسوء توزيع هذه الموارد .

كما يعتبر هذا المؤتمر كذلك تابعا لقمة ستوكهولم والتي أكدت فيه الدول على التزامها بالتنمية المستدامة ومعالجة المشاكل البيئية والفقر وتغير أنماط التنمية الحالية،وقد أخذت فيه الدول على عاتقها ضمن مسؤولية جماعية السعي نحو تحقيق التنمية الاقتصادية وحماية البيئة على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي،وقد صادف المؤتمر أثناء انعقاده عدة تحديات من بينها الهوة العميقة التي تقسم المجتمع البشري بين عالمين متقدم ونامي الأمر الذي يهدد الأمن العالمي والمشاكل البيئية المتعددة الناتجة من التلوث بشتى أشكاله بالإضافة إلى تحديات العولمة وانفتاح الأسواق ،ومن بين ما دعا إليه المؤتمر ما يلي:

-المحافظة على كرامة الشعوب والإنسانية.

-التأكيد على دور المرأة وضرورة المساواة بين الجنسين وتشجيع التعليم.

- إقامة شراكة بين الدول المتقدمة والدول النامية وذلك في إطار زيادة التعاون الدولي في مجال الصناعة والتكنولوجيا.

-تطبيق الدول لسياسة الحكم الراشد ضمن الإطار الوطني والعالمي.

-وضع برامج وطنية للتنمية المستدامة المحلية.

---

[95]-صباح العشاوي : **المسؤولية الدولية عن الحماية البيئية** ، دار الخلدونية ،ب د ط، 2010 ،ص 98.

-تقديم العالم المتقدم للمساعدات المالية والتقنية للبلدان النامية.

-تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة.

-القيام بإجراءات تقييم الأثر البيئي.

-الدعوة إلى الاعتماد على الطاقات المتجددة.

-التقليل من الانبعاثات الغازي.96

ولذلك احتضنت مدينة **ton Sand** عددا كبيرا من المشاركين (6500 شخص) في قمة التنمية المستدامة، ممثلين للحكومات والسلطات المحلية والمنظمات الأهلية، توفدوا جميعا من أجل إيجاد سبل جديدة لمواجهة المشكلات التي يعانيها العالم بداية من الفقر والتلوث والتصحر وإزالة الغابات وانتهاء بإهدار الثروة السمكية ومصادر المياه والتغير المناخي،كل هذه المشكلات – طبعا- التي لم تستطع قمة الأرض الأولى التي عقدت في **" ريودي جانيرو"** في عام1992 تجاوزها مثلما أشار إلى ذلك رئيس جنوب إفريقيا **" مبيكي"** بقوله أنه على الرغم من الأهداف المحققة في هذه القمة من وقف الدمار البيئي والفقر وعدم المساواة ،وتحقيق التعاون بين دول الشمال ودول الجنوب.

إلا أن النتيجة المأساوية لذلك هي البؤس الإنسان والتدهور البيئي الذي يمكن تجنبه بما في ذلك تنامي الفجوة بين الشمال والجنوب، من النتائج التي صدرت عن القمة الثانية (سنة2002) في ختام أعمالها إعلان سياسي غير رسمي تبلور في 69 توصية، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

– يجب أن تعمل مجتمعات العالم على دفع ودعم ثلاثة أقطاب لا يمكن الفصل فيما بينها، تتمثل في حماية البيئة ،وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية على كل المستويات المحلية والقومية، الإقليمية والعالمية.

– التعهد بتنفيذ برنامج عالمي للتنمية المستدامة يعطي الأولوية المطلقة لتضييق الهوة السحيقة التي تقسم المجتمع الإنساني أغنياء وفقراء.

---

[96] اليونسكو، **تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ،** جوهانزبورغ ، جنوب إفريقيا ، 2002 ،ص1-16.

– التأكيد على ما جاء في قمة ريودي جانيرو، ومن خلال الاتفاق على أن حماية البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية هي الركائز الثلاث التي لا تتجزأ للتنمية المستدامة، ولتحقيق مثل هذا التطور يلزم تبني البرنامج العالمي"جدول الأعمال 21".

– التعهد بتحقيق الأهداف التنموية المتفق عليها عالميا بما في ذلك تلك المتضمنة في إعلان الألفية والاتفاقات الدولية المرتبطة به والتي أبرمت في مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى التي عقدت منذ عام 1992.

– إن أكثر التحديات التي لا تزال تواجه مجتمعات العالم هي الفقر والتخلف والتدهور البيئي وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين الدول وداخلها.

– إن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية من أجل الحفاظ على الحياة وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية هي أهداف أساسية من أجل التنمية المستدامة.

– الإقرار بأن الديمقراطية وحكم القانون، واحترام حقوق الإنسان والحريات وتحقيق السلام والأمن هي أمور جوهرية لتحقيق التنمية المستدامة.

– التركيز على توفير المتطلبات الأساسية للكرامة الإنسانية، من مياه نظيفة وصرف صحي ،أمن غذائي،تنوع بيولوجي ،والاعتراف بالأهمية المحورية للتكنولوجيا والتعليم والتدريب، وإيجاد فرص العمل.

– الحاجة إلى بناء القدرات وتوفير الموارد الكافية لتقليص الفقر والبطالة.

– تأييد ظهور تجمعات وتحالفات إقليمية قوية مثل المبادرة الجديدة لتنمية آسيا لتعزيز التعاون الإقليمي وتحسين التعاون الدولي والإسراع في التنمية.

– التأكيد من جديد على مبدأ ريودي جانيرو في قمة الأرض الأولى حول حق البشرية في العيش حياة صحية وبناءة في جو من التوافق والحياد.[97]

– الالتزام بتطبيق كل الاتفاقات الدولية لمواجهة الكوارث البيئية مثل التصحر ،الأكسدة ،التلوث، التغيير البيئي والتغيرات المناخية.

[97] قريد سمير ،مرجع سبق ذكره، ص60.

– تتطلب التنمية المستدامة منظور طويل الأجل ومشاركة واسعة في صوغ السياسة، وصنع القرار والتنفيذ على كل المستويات مع القطاع الخاص والعمال والمجتمع المدني وكل التجمعات الكبيرة.

– التعهد بتقوية وتحسين الإدارة على المستوى المحلي ،من أجل التنفيذ الفعال لـ جدول أعمال 21ولأهداف التنمية في الألفية الجديدة.

– الاعتراف بالمكانة المركزية للمرأة في المجتمع الإنساني ودورها في التنمية المستدامة.

– الالتزام والعمل على كل المستويات لحماية الكوكب وتشجيع التنمية الإنسانية وتحقيق الرفاهية والسلام العالميين.

وهكذا يمكن القول أن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المنعقد في جوهانسبورغ اعتبر أن التنمية المستدامة قضية عالمية تستدعي مشاركة كافة الفاعلين الاجتماعيين، من أفراد ومؤسسات ومنظمات وحكومات لتحقيق تقدم، يكون متوازيا بين احتياجات الإنسان الحالية ومتطلباته المستقبلية والعمل على مواجهة الفقر وحماية البيئة.

3-1-8 مؤتمر كوبنهاغن: (قمة المناخ) ديسمبر 2009 :

انعقدت هذه القمة بين 07و17 ديسمبر في **كوبنهاغن** بالدانمارك 2009 تحت شعار"حماية الأرض مما تتعرض له من تغيرات مناخية "،ولذلك سمتها الأمم المتحدة قمة المناخ وقد حضرها 130 رئيس دولة أكثرهم من بلدان العالم المتخلف،اذ ويعتبر المؤتمر امتدادا لقمة **ريودي جانيرو** وتمديدا لاتفاقية **كيوتو** المنعقدة سنة 1997 والتي انتهى سريانها بحلول عام 2012 والخاصة بتخفيض الانبعاثات الغازية الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري وتقديم المساعدات للدول النامية والفقيرة من خلال التمويل ونقل التكنولوجيا الخاصة بالطاقات البديلة والمتجددة.

وقد سبق هذه القمة انعقاد اجتماع طارئ حضره وزراء البيئة الأوروبية وذلك في **بروكسل** وهذا من أجل العمل على إنجاح القمة في ك**وبنهاغن**، تحدث المشاركون منذ الجلسات الأولى عن أجواء الصراع الحاد والخلافات بين الدول المتقدمة من جهة ودول

العالم النامي أو الفقيرة من جهة أخرى حول من يتحمل مسؤولية تخريب المناخ[98]،ومن ثم فإن الكثير من التوقعات ترتبط بمدى استعدادهما الالتزام بالمستوى الذي تعتبره الدول الأخرى مطمئنا بأهم القرارات القمة :

أولاً: التطبيق السريع والفعال فوراً ودون أي تأخير للتكيف مع التغير المناخي والتقنية وبناء القدرات لدى الدول النامية.

ثانياً: التزامات طموحة للقضاء على الانبعاثات الكربونية أو الحد منها، بالإضافة إلى توفير تمويل مبدئي للدول النامية ،وكذلك التعهد بتوفير التمويل اللازم على المدى الطويل.

ثالثاً: توفير رؤية مشتركة طويلة المدى لخفض الانبعاثات الكربونية في المستقبل للجميع، حيث اخرج هذا المؤتمر بكثير من التوصيات أيضا ومن أهمها كالتالي:إن نتائج الكارثة البيئية، تشمل جميع الدول والشعوب دون استثناء، لأن بيئة الأرض واحدة، ولا تفصلها حدود جغرافية أو سياسية، ولذلك فإن تلوثها في دولة لا يبقى في حدود هذه الدولة،بل يتعداها ليسهم في تخريب بيئة من حولها، والإخلال بالتوازن كانت نتائج هذا العبث بالبيئة والطبيعة كبيرة وهائلة، بقدر لايستطيع الإنسان تجاهله مما أيقظ لديه الوعي البيئي،فاكتشف في الوقت نفسه تبدل علاقاته بالبيئة، وهذا أفضى إلى فصم روابط التضامن التي كانت تربطه ببيئته.

واقتضى الوعي البيئي على المستوى الدولي، تنبيه وعي الشعوب بالخطر الداهم، وتحريض الدول على المستوى العالمي نحو الشعور بالمسؤولية تجاه الوضع، والمبادرة إلى حماية البيئة والطبيعة من الاعتداء عليها. وكان من الطبيعي أن تبادر منظمة الأمم المتحدة بحكم مسؤولياتها الدولية إلى البدء بإعداد الدراسات العلمية والواقعية وتشكيل اللجان وعقد المؤتمرات لحماية البيئة، ووضع النظم والمعاهدات التي تؤدي إلى إعادة التوازن إلى البيئة وكذلك تحديد أسباب التلوث ووسائل الإقلال مأدى هذا الاهتمام على المستوى الدولي والمؤتمرات المنعقدة في الأمم المتحدة، إلى إحداث قانون بيئي جديد the of Law Environment، عُد أحد فروع القانون الدولي العام، وظهر في اتفاقيات دولية وقوانين

[98] محمد سعيد طالب،**قمة كوبنهاغن لحماية الأرض**" شعارات كثيرة وشكوك كبيرة.

محلية على مستوى الدول، من أجل معالجة متكاملة للحد من تلوث البيئة وحمايتها،والحيلولة من الاعتداء عليه .

وقد انصرف مفهوم حماية البيئة إلى مجموعة النظم والإجراءات التي تكفل استمرار توازن البيئة، وتكاملها الإنمائي، وللمحافظة على بيئة سليمة صالحة للاستمتاع بالحياة والاستفادة من الموارد والممتلكات على خير وجه. كما ينبغي أن يرافق مجمل هذه النظم إشاعة الوعي البيئي على مستوى الأفراد والمجتمعات.ولما كانت البيئة ذات طابع عالمي ومحلي، فقد اقتضى ذلك أن تكون قوانين البيئة المحلية انعكاساً لتوجهات القانون البيئي الدولي. الذي يتمثل بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية، التي تعطي عناية خاصة لمعالجة المسائل البيئية الكبرى، ذات الطابع العالمي، مثل حماية البيئة البحرية و حماية طبقة الأوزون والحماية من التلوث الذري ، وغير ذلك نشاطات حماية البيئة على المستوى العالمشهدت العقود الأخيرة من هذا القرن توجهاً منظماً نحو حماية البيئة، ونشوء مؤسسات لمعالجة المشكلات البيئية على الصعيد الدولي، وانعقدت لهذه الغاية سلسلة مؤتمرات نجم عنها اتفاقيات دولية برعاية الأمم المتحدة.

3-1-9 -قمة كانون بالمكسيك 2010:

انعقدت قمة كانون حول تغير المناخ بالمكسيك في 29 نوفمبر 11 ديسمبر 2010 والذي ترأست المناقشات فيه وزيرة الخارجية المكسيكية ، قد تمكنت من تحويل إعلان كوبنهاغن إلى اتفاقية دولية، تعهدت رسميا لأول مرة بالحد من الانبعاثات بما يسمح لمعدل الحرارة بالارتفاع أكثر من درجتين مئويتين، بينما تأجيل الخلافات إلى قمة جنوب إفريقيا بدوربان سنة 2011.

وأبرز ما تم الاتفاق عليه في الجولة المكسيكية من مفاوضات الأمم المتحدة حول تغير المناخ، يتمثل في التزام جميع الدول بخفض الغازات الدفيئة وإنشاء" صندوق المناخ الأخضر" لمساعدة الدول الفقيرة المعرضة لتغييرات المناخ وإجراءات لحماية الغابات الاستوائية، وآلية للتعاون الدولي في مجال التكنولوجيا النظيفة.[99]

[99] بدون كاتب،**صندوق أخضر وخفض الانبعاث وحماية الغابات الاستوائية**، كيف أنقذت قمة كانكون؟ مجلة البيئة والتنمية، المنتدى العربي للبيئة والتنمية"AFED" .

ولقد أقر ممثل و193 دولة مشاركة في ختام أسبوعين من التفاوض من الاجتماعات،حزمة اتفاقيات سميت اتفاقات كانون، وأبرز ما تضمنته اتفاقات كانون يتمثل في النقاط الآتية:100

-على الدول النامية تدوين نتائج إجراءاتها لخفض الانبعاثات وتقديم تقييمي كل سنتين، وعلى الدول الصناعية تقديم تمويل ودعم تقني في المقابل.

-موافقة الدول الموقعة على بروتوكول كيوتو (لا تتضمن الولايات المتحدة والصين) على مواصلة المفاوضات بهدف استكمال الجهود بين المرحلتين الأولى والثانية.

-إنشاء صندوق أخضر للمناخ تحت إشراف مؤتمر الأطراف، يضم مجلسه تمثلا متساويا بين الدول المتقدمة والنامية.

-تقديم 30 بليون دولار من الدول الصناعية إلى الدول النامية لمساعدتها على التكيف مع تغير المناخ حتى سنة 2012،والعمل على رفع الدعم إلى 100 بليون دولار سنويا كتمويلات طويلة الأجل بحلول سنة 2020.

-موافقة الحكومات على تعزيز العمل لتقليص الانبعاثات الناجمة عن زوال الغابات وتدهورها في الدول النامية، عبر دعم تكنولوجي مالي.

-وضع" إطار عمل كانون للتكيف "الذي يسمح بتخطيط وتطبيق أفضل لمشاريع التكيف مع تغير المناخ في الدول النامية،عبر دعم مالي وتقني معزز.

-تشكيل التكنولوجي لدعم إجراءات تخفيف الانبعاثات والتكيف مع تغير المناخ.

أعادت قمة كانون بعضا من الثقة في المفاوضات الدولية بعد اهتزازها في **كوبنهاغن**، لكنها أيضا ألقت الخلافات بين الدول المتقدمة والنامية على كاهل القمة المقررة في دروبان جنوب إفريقيا بين 28 نوفمبر 9 ديسمبر 2011،وصولا إلى حسم الخيار المستقبلي بإقرار اتفاق بديل عن كيوتو أو تمديده،حيث تميز النص المقدم فيه انه كرس نقاطاً عدة من الاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه في كوبنهاغن ولم تقره الدول الـ 194 الأعضاء في معاهدة الأمم المتحدة، ورتبها في شكل دقيق وعملي، ويؤكد النص مجدداً

[100] **ماذا فعل العرب في كانون؟** نفس المرجع أعلاه، ص 30.

ضرورة الإبقاء على ارتفاع درجات حرارة الأرض عند درجتين مئويتين، داعياً الأطراف إلى التحرك بسرعة لتحقيق هذا الهدف على الأمد الطويل101.

وكان هذا الخلاف يهدد بنسف نتائج المؤتمر ووعدت الدول المتطورة في كوبنهاغن بتخصيص مئة بليون دولار كل سنة وحتى 2020 لمكافحة التغير المناخي، وسيكون لـ "الصندوق الأخضر" الذي سيمر عبره الجزء الأكبر من الأموال، مجلس إدارة تمثل فيه في شكل عادل الدول المتطورة والدول النامية ويقضي نص **كانكون** بأن يتولى البنك الدولي إدارته في مرحلة انتقالية تستمر ثلاثة أعوام، لكن التساؤلات الكثيرة عن طريقة تمويل الصندوق تبقى بلا رد، حيث اقترحت اللجنة التابعة للأمم المتحدة إيجاد تمويلات بديلة مثل فرض رسوم على وسائل النقل والصفقات المالية وكلها ما زالت اقتراحات.

من جهة أخرى، يضع النص أسس آلية تهدف إلى الحد من انحسار الغابات الذي ينتج منه 15% إلى 20% من انبعاثات الغازات المسببة لارتفاع حرارة الأرض، ولم يرد في النص إمكان استخدام سوق الكربون لتمويل هذه الآلية المكلفة التي نوقشت مطولاً، وفي نفس السياق تحدث مندوبو غالبية الدول الواحد تلوا لآخر، في جلسة عامة ليعبروا عن تأييدهم للنص الذي اعتبر أفضل تسوية ممكنة للملفات التي جرت مناقشتها طيلة اثني عشر يوماً في كانون.

3-1-10 مؤتمر المناخ دروبان في جنوب أفريقيا 2011:

عقد مؤتمر المناخ في دروبان جنوب إفريقيا بمشاركة ممثل وحوالي 190 دولة شاركوا في هذا المؤتمر حيث تم التوصل إلى خارطة طريق باتجاه اتفاقية في هذا الشأن العام 2015، تشمل للمرة الأولى كل الدول لمكافحة الاحترار المناخي، حيث قالت وزيرة خارجية جنوب إفريقيا التي ترأست محادثات **مؤتمر دروبان** بشأن التغير المناخي:" جئنا إلى هنا لإنقاذ الكوكب من أجل مستقبل أطفالنا وأحفادنا ،فهل نجح هذا المؤتمر في إنقاذ كوكبنا ،وهل سوف تنجح خارطة الطريق الجديدة لخفض الانبعاثات ؟

مؤتمر **دوربان** المناخي السابع عشر ليست فقط في أنه أتى عشية موعد استحقاق التجديد، بل في أنه أيضاً جاء في لحظة لا تحتمل التسويف ،فالتحذيرات المتجددة التي

---

[101] نقلا عن موقع: دار الحياة http://daralhayat. com/portalarticlendah/211651 بتاريخ:13-05-2014 .

يطلقها معظم العلماء تنذر بأن سخونة الكوكب تصبح كارثية بحلول عام 2017 وربما لن تصبح قابلة للانكفاء ،وبحسب تقارير أخيرة لمجموعة من هؤلاء العلماء فإن "انبعاثات ثاني أكسيد الكربون قد ازدادت بمعدل 9،5% العام الماضي"،أي بما مقداره 500 مليون طن إضافي من هذا الغاز جرى ضخّها في الهواء،وهي أكبر زيادة سنوية منذ بداية الثورة الصناعية والمعلوم وفق تقديرات المرجعيات الموثوقة أن الصين تنفث حوالي 2 مليار وربع المليار طن من هذا الغاز سنوياً والولايات المتحدة حوالي مليار ونصف ثم تأتي الهند في المرتبة الثالثة.

ومع أن مثل هذه الأرقام الهائلة وما يرافقها من نداءات مستعجلة تأتي معزّزة بالأدلة العلمية، مثل الهبوط الثابت ولو البطيء في درجة برودة قمة جبال الهمالايا، والتي تهدّد بذوبان ثلوجه في غضون ثلاثين سنة، إلاّ أن الجهات الأميركية المحافظة والمناوئة للالتزام بإجراءات تخفّف من توليد غازات الدفيئة بسبب كلفتها الاقتصادية، تقوم بحملة مضادة من خلال التشكيك بصرخات العلماء وتمييعها وتصويرها على أنها "رعب لا مبرر له"، أوفي أحسن الأحوال مبالغ فيه، حيث اعتمد الوفد الصيني بصورة ملتوية، من خلال ربط موافقته لأول مرة على المشاركة في التفاوض حول اتفاقية ملزمة، بشرط التزام أميركا والدول الصناعية الأخرى " بسياسة مناخية حازمة ".

والوعود الحالية غير كافية بتاتا لاحتواء الاحترار المناخي تحت عتبة الدرجتين المئويتين فأمام معارضة الهند الشديدة وافق الأوروبيون في نهاية المطاف على صياغة تصف الاتفاق المقبل على انه "بروتوكول أو وثيقة قانونية أخرى أوحل منسق يكون له مفعول قانوني"،ويكمن الهدف في البدء بتنفيذ هذا الاتفاق اعتبارا من العام 2020.

واعتبر الممثل الأمريكي لشؤون المناخ تود شترين أن " إلا أن القرارات التي اتخذت فجرا في هذه المدينة الواقعة على المحيط الهندي اقل بكثير مما تقتضيه الضرورات المناخية على ما اسفت المنظمة غير الحكومية اوكسفام واصفة ما تم التوصل اليه بأنه "اتفاق الحد الادنى" الذي يجعل العالم "يتجه نصف نائم نحو ارتفاع في الحرارة من 4°اربع درجات، ومع "خارطة الطريق" هذه وافق الأوروبيون على تمديد بروتوكول كيوتو إلى ما بعد العام 2012.

وأقرت في دوربان كذلك آلية عمل "**الصندوق الأخضر**" لتوفير مساعدة مالية للدول النامية على مواجهة التغير المناخي، إلا أن المسألة الرئيسية المتمثلة بتمويل هذا الصندوق بقيت حتى الآن من دون جواب كامل في حين أن الالتزام المتخذ قبل سنتين في كوبنهاغن ينص على التوصل إلى مئة مليار دولار سنويا اعتبارا من العام 2020[102].

إذا كانت المقارنة مع المؤتمرات المناخية السابقة هي المقياس فإن قمة دروبان فتحت الباب إلى المعالجة اللازمة ولو أن الوعد بالانضواء تحت مظلة الانضباط متواضع ولا ضمانة لترجمته،أما إذا كانت الإجراءات المطلوبة هي القياس فالمؤتمر أخفق في مهمته، فما لم يتهيّب الملوثون المخاطر وتصبح مثل هذه التدابير إجبارية شاملة بدءا من 2020 في الحدّ الأقصى، وما لم تتوفر الجدّية لتأسيس الصندوق الدولي الموعود منذ **كوبنهاغن** والقادر على ضخّ مئة مليار دولار سنوياً لمساعدة الدول الفقيرة على التكيف مع متطلبات التغيير واستخدام الطاقة النظيفة.

3-1-11 التغير المناخي وقمة باريس: الإجماع البيئي العالمي2015:

قدت قمة باريس للتغير المناخي ب 22 ديسمبر 2015 بفرنسا،كخطوة متقدمة عن كوبنهاجن وأقرته الدول النامية ومن ضمنها الهندو الصين والدول النامية والعربية، القيادة العالمية لأكثر من 190 دولة وتجاوزت أزمة الفعل الجمعي عبر اعتماد المشاركة بالقمة الدولية لتغير المناخ وكان شعار القمة "ليس لدينا كوكب آخر"،ركز فيها على قوة الخطاب البيئي ودبلوماسية لتوحيد الأمم وقادة العالم والمجتمع المدني لحماية الأمن الإنساني-البيئي، هذا الاتفاق يقتضي التزامات من كافة الدول للتكيف وتخفيف آثار التغير المناخي ودعم الدول النامية ونقل التقنية النظيفة للحد من حرارة الكوكب بما لا يزيد عن درجتين مئويتين°2 أو1.5°للعام 2050.

لكن هذا الاتفاق بحاجة إلى استثمار (100 بليون سنويا بحلول عام 2020) من دول الشمال الصناعي تجاه العالم النامي حيث أن ما نسبته 10% من الدول الصناعية تساهم بما قيمته 50% من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، وكذلك هذا الاتفاق بحاجة

[102] نقلا عن http://www.france24.com/ar/20111211-un-talks-approve-roadmap-2015-global-climate-pact الموقع:الخاص بالمؤتمر بتاريخ 11-05-2014/

إلى موافقة البرلمانات لأنه ما زالت أصوات تنادي بعدم المصادقة على اتفاق يحد من النمو الاقتصادي.

اتفاق باريس أقر بوجود فجوة بين تعهدات الدول لخفض الانبعاثات والهدف المنشود للوصول لخفض ارتفاع حرارة الأرض بمقدار درجتين ولكنه حدد مبدأ العدالة والمسؤولية المشتركة لكن المتباينة للحد من التلوث وكذلك ربط عدالة المناخ بحقوق الإنسان لم يرد إلا في المقدمة، هناك مراجعة كل خمس سنوات للتأكد من مدى الالتزام وهناك نص يفيد بأنه يجب على الدول زيادة نسبة الالتزام مع الزمن لتحقيق الهدف المنشود ضمن الالتزام الطوعي لكل دولة، ومع حلول عام 2025 سيتم تحديد قيمة الالتزام المالي بمقدار 100 بليون كل عام وكيفية جمعه وصرفه.

لكن جوهر المشكلة البيئية مرتبط بنمط التنمية الغربية الذي يعتمد على مبدأ النمو لأجل النمو والتشجيع على الاستهلاك المفرط حيث إن البقاء على نفس وتيرة النمو هو الذي أدى إلى حالة تردي الحياة الإنسانية والمتمثلة في ازدياد هوة الفقر والجوع والتلوث،تكمن أهمية قمة المناخ في باريس في طرح الأسئلة الجوهرية المرتبطة بالعدالة البيئية والمواطنة البيئية ومسؤولية الملوث في الدعم المالي والتقني وبناء قدرة دول العالم النامي لمواجهة آثار التغير المناخي والمسؤولية الإنسانية عن أمن الكوكب وعمارة الأرض هي مسؤولية الجميع لأنه لا انفصال بين الأمن البيئي والإنساني.

التحول للطاقة النظيفة والمتجددة وكذلك تعديل ومراجعة نمط التنمية يعد ضرورة للحد من ظاهرة التغيّر المناخي، إن هذا التلوث الذي يفوق الطاقة الاستيعابية للكوكب هو دليل على فشل آلية السوق في حماية البيئة وما يرافق تدهورها من أخطار على الأمن الغذائي والمائي والإنساني، قمة المناخ تعطينا درسا أساسيا في أنه لا يمكن تحديد إطار القيادة الإنسانية للعالَم بالدول القطرية وقصره عليها بمنأى عن المسؤوليات الأخلاقية والإنسانية للجميع تجاه الكوكب وتجاه الجيل القادم وتجاه فقراء العالَم إذا رغبنا تحقيق تنمية المستدامة في ظلّ حكم عالمي عادل ورشيد.

إن جوهر الأزمة البيئية يكمن في حرص الدول الغنية (10% منها تسهم في 50% من التلوث العالمي) على وتيرة النمو المضطرد ونمط الحياة، بينما يطالب الآخرون

(50% منهم يسهموا في 10% من التلوث) بالحد من التلوث ودفع ثمن التلوث الذي عمره أكثر من ثلاثة قرون من التقدم الصناعي في دول الشمال.

خلاصة القول إنّنا بأمس الحاجة إلى تطوير فكر جديد لحساب تلوث المناخ بحيث يعتبر الاستهلاك ضمن المعادلة لأن العديد من السلع يتم إنتاجها في دول خارج الدول المستهلكة، قمة باريس تذكرنا أن القرار السياسي يسمع لصوت العلم وللمجتمع المدني لكن هذا الاتفاق يمثل إزاحة في الفكر البيئي بحيث تتحمل كل دولة حصتها "العادلة والمعقولة" ضمن منطق المنفعة الاقتصادية.

إن حماية هذا الكوكب تعني بالضرورة أن علينا جميعا تمثل أخلاقيات عمارة الكون التي تتطلب توازنا محكما بين رأس المال الاجتماعي والإنساني والطبيعي، حتى لا تثقل كاهل الأرض بمخلفات تفضي إلى حرمان حق الجيل القادم باستغلال الموارد. [103]

3-2 المؤسسات البيئية العالمية المهتمة بحماية البيئة:

3-2-1- المكتب الألماني لحماية الطبيعة:

من الحيوانات المهددة بالانقراض في ألمانيا أذكر على سبيل المثال لا الحصر: نوع من السرطان الصغير الحجم يدعو" الأوبولون" فراشة جميلة جدا(Apollofalter)وقد وضعت أسماء هذه الحيوانات كلها على قائمة حمراء ويعمل المكتب الألماني لحماية الطبيعة على إصدار القوائم الحمراء التي تمل أنواع مواطن الكائنات الحية الخاضعة لشروط أساسية متناسبة وأنواع الحيوانات والنباتات المتضررة ويقدم النصائح للوزارة الاتحادية المكلفة بالبيئة وحماية الطبيعة والأمن ضد انعكاسات المفاعلات النووية(BMU)، فضلا عن هذا يقوم المكتب بدعم مشاريع حماية الطبيعة كما يشرف على الأبحاث العلمية المرتقبة ويمنح التصريحات الخاصة بتصدير واستيراد الحيوانات والنباتات الخاضعة للحماية .www.bfn.de

3-2-2-المكتب الإتحادي للحماية من الإشعاعات:

سواء تعلق الأمر بالمدة التي يتعرض لها جسم الإنسان لحرارة الشمس أو انعكاسات الهاتف المحمول يقوم المكتب الاتحادي للحماية من الإشعاعات بتحضير

[103] By Odeh Rashed Al-Jayyousi | December 20, 2015 - 1:27 pm | Climate Change, Environment, Middle « Environment as a Peace-Building Tool EastClimate Change Impacts in the Levant »

وإعطاء النصائح والوصايا العلمية التخصصية ويدخل في حيز اختصاصاته مثلا التخلص من النفايات النووية وتنظيم نقلها من مكان إلى آخر والأمان النووي والوقاية والحماية من الإشعاعات. www.bfs.de

3-2-3- المؤسسة الإتحادية للعلوم الجيولوجية والمواد الأولية:

يسهر موظف والمؤسسة الاتحادية للعلوم الجيولوجية والمواد الأولية على تقديم الاستشارة الفنية للوزارات إذا تعلق الأمر بقضايا العلوم الجيولوجية التطبيقية وحماية البيئة والثروات الطبيعية، وبطلب من الحكومة الاتحادية يقوم الفريق المسؤول في المؤسسة بإدارة المشاريع المقررة خاصة في الدول النامية وتنفيذ المهام المتعلقة بالأبحاث العلمية والتطوير www.bgr.bund.de.

3-2-4 المؤسسة الاتحادية لعلم وصف المياه:

كم هي درجة صفاء وعذوبة المياه الألمانية؟ متى يكون حفر أو تسوية مجاري الأنهار مفيدا؟ تهتم المؤسسة الاتحادية لعلم وصف المياه بالميادين العلمية التالية: علم وصف المياه أو الهيدروغرافيا واقتصاد المياه وحماية المياه، وتعمل هذه المؤسسة على دعم مصالح إدارة المياه والملاحة البحرية عندما تكون بصدد وضع التخطيطات أو البناء والتوسيع أو فحص وصيانة الممرات المائية الألمانية. www.bafg.de

3-2-5- المؤسسة الاتحادية للأغذية والزراعة:

تقع على عاتق المؤسسة الاتحادية للأغذية والزراعة مسؤوليات ومهام متنوعة في مجال حماية الزراعة والأغذية والمستهلكين تعمل المؤسسة بصفتها مكتب لتنظيم السوق على دعم إدارة وتدبير السياسية الزراعية الأوروبية كما تتحمل مسؤولية منح الترخيص ومراقبة أنواع البضائع التي تتعدى الحدود الجغرافية كما تشرف أيضاً على الصيد البحري واستخدام المواد الخامة المتجددة. www.ble.de

3-2-6 المكتب الإتحادي للبيئة:

إن حماية البيئة هو الطريق الوحيد لحماية الإنسان" هذا هو شعار المكتب الاتحادي للبيئة المستقر بمدينة برلين الذي يعمل جاهدا على حفظ وصيانة الطبيعة التي تعتبر أساس الحياة خاصة للأجيال القادمة، ولا يزال يدعم ويكافح من أجل ترسيخ فكرة

حماية البيئة في أدهان الناس حتى تصبح تصرفاتهم توافق ما يضمن سلامة واستمرار البيئة وتصبح حماية الطبيعة من المسائل المسلمة بها. www.umweltbundesamt.de

3-2-7 المجلس المكلف بالقضايا البيئية:

كيف نحافظ على نقاء الهواء ونظافة الماء وخصوبة التربة؟ بطلب من الحكومة الاتحادية يقوم المجلس المكلف بالقضايا البيئية (SRU) أو المجلس البيئي اختصارًا, بتقييم ومراقبة جودة البيئة، ويضع أيضا نتائج التّقارير المتواصل إليها تحت تصرف كل المصالح المسؤولة على السّياسة البيئيّة. www.umweltrat.de

3-2-8 المجلس الاستشاري العلمي المكلف بمراقبة التغيرات البيئية العالمية بألمانيا:

ثقب الأوزون ينمو يوما بعد يوم. كيف يمكننا أن نقف فيوجه هذه الظاهرة؟ يتحمل المجلس الاستشاري العلمي المكلف بمراقبة التغيرات البيئية العالمية (WBGU)، كلجنة مستقلّة مسؤولية الإجابة على مثل هذه الأسئلة، وتهدف تقارير هذه اللجنة إلى فهم جوهر وأسباب هذا التحول الكونيwww.wbgu.de[104].

3-3- البرامج والمنظمات العالمية المختصة في حماية البيئة:

3-3-1 برنامج القطب الشمالي للرصد والتقييم (AMAP):

تم تأسيس هذا البرنامج عام 1991 عن طريق ثمانية شعوب تقع بالقرب من منطقة القطب الشمالي وهي (كندا والدنمارك وفنلندة وآيسلاندا او النرويج والسويد وروسيا والولايات المتحدة)، ويقوم برنامج (AMAP) البحثي برصد وتقييم مستويات وآثار بعض الملوثات البشرية المحددة على البيئة في منطقة القطب الشمالي، وأنشطة البرنامج تتناول الملوثات العضوية الثابتة والمعادن الثقيلة والمواد الإشعاعية وأكاسيد الكبريت والنتروجين ومصادر هذه المواد بداخل وخارج منطقة القطب الشمالي.

ولقد حدد برنامج النقل والترسب واسع المدى لهذه الملوثات على أنه خطر جسيم على الإنسان والحياة البرية في الشمال وأكد على ضرورة اتخاذ التدابير المناسبة سواء على المستوى الداخلي أو الدولي لخفض و/ أو التخلص من انبعاثات ورواسب هذه المواد لحماية البيئة القطبية من الانحدار.

[104] http://www.eeaa.gov.eg/cmuic/arabic/main/igos.asp#top **www.eeaa.gov.eg**

ولقد ساهم هذا البحث كثيرا في أجنده العمل الخاصة بالمجلس القطبي للوزراء والذي تأسس عام 1996 لمخاطبة الاهتمامات البيئية العامة لحكومات وشعوب المنطقة القطبية، وكانت استجابة المجلس لاكتشافات الـ (AMAP) أن قام بالتوصية بشأن أن يكون التعامل مع الزئبق على أساس عالمي، حيث كانت هذه التوصية موجهة للجلسة 2001 من المجلس الحاكم للـ UNEP مما يعد إسهاما لمبادرة الزئبق العالمية الحالية التابعة للـUNEP (قسم 40301201)،وسوف يستمر برنامج الـ AMAP في الإسهام لجهود اكبر لتحديد أولويات القضايا الدولية بتلوث الهواء.

3-3-2 الصحيفة البيضاء للاتحاد الأوروبي (EU) الخاصة بالكيماويات:

خاصة بالكيماويات الحديثة والكيماويات المتواجدة أصلاً في نظام واحد بحلول عام 2012وسوف يتم مراجعة الالتزامات الحالية الخاصة بالمواد الحديثة وتوسيع مجالها ليشتمل على ملف معلومات خاص بالكيماويات المتواجدة المنتجة والمصدرة بنسب تزيد عن 1 طن وذلك لتسجيلها جميعاً فى قاعدة بيانات موحدة وجميع هذه المعلومات سيتم توافرها لدى عامة المجتمع .

وسوف ينتقل عبء جمع البيانات ووضع تقييم للمخاطر إلى المنتجين و المستوردين والمستخدمين للكيماويات والذين سيكونون ملزمين بطرح المنتجات التي تعتبر " آمنة " فقط في الأسواق وسوف يتم استخدام عملية تنفيذ محدودة زمنياً بهدف إكمال التسجيل بحلول عام 2012وبذلك لا يصبح الاتحاد الأوروبي أول سلطة تشريعية بتنفيذ مثل هذا المناهج والتي قد يكون لها تأثيراً قوياً على الأنظمة القانونية لدى الدول الأخرى ونتائج محتملة على المستوى الدولي.

3-3-3 منظمة الأغذية والزراعة (FAO):

تأسست عام 1945 مولديها تفويض بتحقيق التعاون الدولي لرفع مستوى الأغذية والمعيشة وتحسين الإنتاج الزراعي وتحسين ظروف حياة الريفيين، والهيئة الحاكمة هو مؤتمر الـ FAO الذي يضع السياسة ويقدم التوصيات للدول الأعضاء والـ IGOSاويقوم بانتخاب مجلس يعمل كهيئة تنفيذية ويمارس سلطته التي يخولها المجلس ،وكنواة لمناقشة قضايا الأغذية والزراعة تقدم منظمة الـ FAO المساعدة والمعلومات والتدريب والسياسة

وصائح التخطيط وتقوم بالأنشطة التالية لمساعدة الدول الأعضاء في الإدارة السليمة للكيماويات واستخداماتها .

ومنذ عام 1963م تقوم منظمة الـ FAO بالتعاون مع منظمة الـ WHO في وضع محددات فنية عن طريق تخص أكثر من 380 نوعاً من المبيدات والتركيبات ذات العلاقة لوضع معايير لنوعية المبيدات والمساعدة في تحقيق قبول المبيدات وحماية التجار من المنتجات الرديئة وضمان الكفاءة البيولوجية ،حيث تم التصديق على الكود الدولي للسلوك فيما يتعلق بتوزيع واستخدام المبيدات في 28 نوفمبر عام 1985 وتم تعديله لاحقاً في نوفمبر 1989 الهدف منه هو وضع إطار عملي للتحكم في المبيدات لذا فقد قام الكود بتحديد وتوضيح مسئوليات جميع المساهمين (الأطراف المعنيين) (الحكومات وIGOS،NGOS والصناعة وعامة المجتمع) المسئولين عن تطوير وتوزيع واستخدام المبيدات .

3-3-4 المجلس الدولي للهيئات الكيماوية (ICCA):

يعتبر الـ (ICCA) مجلسا للهيئات التجارية التي تمثل صناع الكيماويات على المستوى الوطني أو الإقليمي وهو معنى بالقضايا الدولية الهامة الخاصة بتصنيع الكيماويات وأيضا القضايا المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة، ويعتبر الـ (ICCA) نشطاً في الاتجاهات الدولية الهامة التي تتناول الصحة والسلامة وحماية البيئة كما تعد مبادراته الخاصة بالكيماويات ذات الحجم الإنتاجي الكبير (HPV) وبرنامج "العناية المسئولة" و متطلبات بناء القدرات لدى الدول النامية تعد هامة لأجنده عمل الدولية الحالية الخاصة بالكيماويات.

وفى أكتوبر عام 1998 قام الـ (ICCA) بعمل مبادرة عالمية خاصة بكيماويات الـ HPV بهدف إعداد مجموعات بيانات متناسقة ومتفق عليها دوليا وتقييم مبدئي للمخاطر لتحسين قاعدة البيانات الخاصة بحوالي 1000 من كيماويات الـ HPV بنهاية عام 2004 والشركات المنتجة لكيماويات الـ HPV هي المسئولة عن جمع معلومات المخاطر وعمل الاختبارات (إن لزم لاستكمال المعلومات المتاحة)وتحديث المعلومات دوريا، وهذا البرنامج يضم حوالى 1291 مادة كيماوية ومنها 801 لها كفيل في قطاع الصناعية مثل 13 يوليو

عام 2002،ولقد بدأ الـ (ICCA) أيضا مبادرة بحث دولي طويل المدى لتمويل العمل في قضايا الصحة والبيئة الموجودة لتمكين قطاع الصناعة من التعامل مع مشكلات المستقبل.

3-3-5 المحفل الحكومي الدولي المعنى بالسلامة الكيماوية (IFCS):

تم عمل المحفل الـ (IFCS) عام 1994 كرد فعل لتوصية في الفصل 19 من أجنده العمل 21 (القسم 203) والمنتدى هو عبارة عن ترتيب غير دستوري مبنى على الإجماع والاتفاق على الاجتماع كل ثلاث سنوات لتنسيق الأنشطة الدولية الخاصة بالإدارة السليمة للكيماويات والوفاء بالاحتياجات المحددة في النقاط الست الرئيسية لبرنامج الـ UNCED ،والتزام المشاركون فى منتدى الـ (IFCS) بتحقيق زيادة التعاون والسعي وراء تحقيق مستويات متزايدة وثابتة للموارد لتناول هذه الأولويات والنقائص، وتم تحديد واحد أو عشرون هدفا للفترة ما بيت 2000-2005 تتعلق بالست نقاط الرئيسية لبرنامج الـ UNCEDوهى تشمل:

-تحسين تبادل المعلومات على المستويين الوطني والدولي وتحقيق التعاون والتناسق فيما يتعلق بالإدارة السليمة للكيماويات.

-التصديق على "اتفاقية روتردام واتفاقية استكهولم" و"النظام العالمي المتجانس لتصنيف وتذييل الكيماويات" وإدخالها جميعا حيز النفاذ.

-وضع إجراءات خاصة بمنع الاتجار غير المشروع في المنتجات السامة والخطر.

-خيارات للإدارة السليمة للمبيدات السامة المزمنة ومكونات المبيدات شديدة الخطورة.

-مبادئ عامة وطرق متناسقة لمناهج كيماويات سامة محددة.

-خطط عمل للإدارة السليمة لمخزونات المبيدات المهجورة وغيرها من الكيماويات الخطرة.

3-3-6 منظمة العمل الدولية (ILO):

تأسست منظمة الـ ILO عام 1919وتعتبر جهاز الأمم المتحدة الذي يدعم العدالة الاجتماعية والحقوق الإنسانية وحقوق العمل الدولية وهيئتها السياسية هو" مؤتمر العمل الدولي" الذي يجتمع سنويا لوضع معايير العمل الدولية والهيئة الحاكمة للـ ILO ،هو المجلس التنفيذي الذي يتخذ القرارات الخاصة بالسياسة ويضع البرامج ومقترحات الميزانية لمناقشتها في المؤتمر، وجميع الهيئات الحاكمة للـ ILO تنقسم إلى ثلاث جهات في

طبيعتها لتشتمل على ممثلين من العمال ،العاملين ،الحكومة ويعمل "مكتب العمل الدولي" كأمانة سر الـ ILO الدائمة.

ولقد قامت منظمة الـ ILO بعمل مشروعات للتعاون الفني وجلسات تدريب إقليمية للدول النامية والدول ذات الاقتصاد المتغير لتأسيس وتقوية القدرات الوطنية ذات العلاقة بالسلامة الكيماوية، وهذه البرامج تتناول أنظمة التصنيف لتذييل ونقل البضائع الخطر،استخدام كروت السلامة الكيماوية ظن نشر المعلومات الخاصة بالمواد الخطر، ضع وتطوير التشريع، دعم المؤسسات الوطنية ومراكز المعلومات المتعلقة بالصحة والسلامة[105]

3-3-7 منظمة الملاحة الدولية (IMO):

هي من الوكالات الدولية المتخصصة تأسست عام 1948 وبدأت العمل في 17 ديسمبر عام 1958،وهي مكلفة بالمسائل الفنية المتعلقة بالملاحة البحرية وتحسين أمن الملاحة ورقابة مياه البحار من التلوث الناجم عن السفن، والعمل على إعداد الاتفاقيات الدولية وعقد المؤتمرات الدولية المتعلقة بشؤون الملاحة الدولية، وتمارس هذه الوكالة عملها من خلال القرارات التي تصدرها، أومن خلال الملاحق والبروتوكولات التي تلحق بالاتفاقيات الدولية بعد الموافقة عليها من الدول الأعضاء[106]

3-3-8 البرنامج الدولي الخاص بالسلامة الكيماوية (IPCS):

تم تأسيس برنامج الـ IPCS في عام 1980 كبرنامج تعاوني بين الـ ILO ،UNEP، WHO والهدف منه هو وضع تقييم دولي لمخاطر الكيماويات على الصحة والبيئة (لاستخدامها في تطوير إجراءات السلامة الكيماوية الوطنية) ودعم القدرات الوطنية لمنع وتناول الآثار الخطيرة للكيماويات والتي تشمل آثار حالات الطوارئ الكيماوية على الصحة.

وتقوم "اللجنة الاستشارية للبرنامج" والمكونة عن عدد من الخبراء بعملها كهيئة استشارية لمديري تنفيذ كل من الـILO،UNEP، WHO والمختصين بالأمور الرئيسية

[105] http://www.eeaa.gov.eg/cmuic/arabic/main/igos.asp#top **www.eeaa.gov.eg**

[106] دكتور عبد الواحد الفار، **التنظيم الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 297.

والأولويات كتقييم مخاطر الكيماويات على صحة الإنسان والبيئة، يصدر برنامج الـ IPCS تقييم مدروس للآثار المحتملة لبعض الكيماويات وذلك يشمل : مقالات لمعايير الصحة البيئية (تقارير موسعة موجهة للخبراء المختصين بتقييم مخاطر الكيماويات) و"كتيبات دولية مختصرة للتقييم الكيماوي " ملخصات للمعلومات العلمية و"إرشادات للصحة والسلامة" معلومات لصناع القرار و"صحائف بيانات خاصة بالمبيدات "و" تقارير المعلومات الخاصة بالسمية" و"تقارير ترياق السموم تحت إدارة مشروع الـ INTOX توجد شبكة معلومات خاصة بمركز السموم تعمل لمدة 24 ساعة يوميا حول العالم.

3-3-9 البرنامج متعدد المنظمات للإدارة السليمة للكيماويات (IOMC):

تم تأسيس برنامج الـ IOMC عام 1995 ليكون آلية تنسيق جهود منظمات الـ IGOS المعنية بتقييم وإدارة الكيماويات وتتضمن عضويتها حاليا كل من الـ FAO، ILO، OECD، UNEP،UNIDO،UNITAR وأخيرا WHO،ولقد كان تأسيس هذا البرنامج استجابة لتوصية لاجتماع للـ UNCED عام 1992 والهدف منه هو تنسيق الأنشطة العلمية والفنية لمنظمات الـ IGOS المعنية بالإدارة السليمة للكيماويات .

وتم تأسيس مجموعات تنسيق فنية للتعامل مع أربعة نقاط في البرنامج : تنسيق عملية تصنيف وتذييل الكيماويات ،عمل سجلات بانبعاثات الملوثات ونقلها (PRTRS) ،تقييم الكيماويات الصناعية والملوثات المتواجدة ،ومنع وقوع الحوادث الكيماوية والاستعداد لها والاستجابة حال وقوعها، وهذه المجموعات تتضمن ممثلين عن الحكومات ومنظمات الـ IGOSاو NGOS وتعمل كآليات استشارية لإدماج الجهات المعنية في التخطيط للبرنامج وفى الأنشطة الأخرى.

3-3-10 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):

تأسست عام 1960 وتتضمن 30 دولة من الأعضاء وهيئة صنع القرار الرئيسية هي مجلس سفراء الـ OECD الذي يصدر الموافقة على أعمال المجلس،وهذه تشمل القرارات (الملزمة قانونيا) أو التوصيات (المهتمة بالإرادة السياسية والالتزام)،وتم تأسيس "لجنة سياسة البيئة" عام 1971 لدعم تكامل السياسات الاقتصادية والبيئية لمساعدة الدول الأعضاء في حماية الموارد البيئية والحد من عبء التلوث الكامل بتحسين بيانات المقارنة

الدولية والمعلومات الخاصة بالقضايا البيئية وتقييم الأداء البيئي والبرامج الخاصة بالصحة والسلامة البيئية وبالمخلفات ذات أهمية لهذا التقرير.

3-3-11 برنامج الصحة والسلامة البيئية (EHS):

بدأ عمل منظمة الـ OECD الخاص بالسلامة الكيماوية عام 1971 بالتركيز الرئيسي على المبيدات، وتأسس "برنامج الكيماويات" عام 1978 وبمرور الوقت أصبح يشتمل على العديد من الموضوعات ،ويسمى حاليا برنامج الـ (EHS) ولقد أثبت أنه أهم جهة متعددة الحكومات لدعم الأعضاء في إدارة الكيماويات والمبيدات ومنتجات التكنولوجيا العضوية الحديثة وذلك بتناول القضايا الفنية والعلمية والسياسية الهامة لبعض القطاعات مثل السياسة الاقتصادية والتجارة والعلوم والزراعة والتكنولوجيا والقدرة على توجيه مبادرات بناء القدرات مع الدول غير الأعضاء.

وفي بداية التسعينيات ركز العمل على مراجعة المناهج الإجمالية الخاصة بإدارة المخاطر الناتجة عن بعض المواد (الرصاص والزئبق الكادميوم وكلوريد الميثان ومعوقات اشتعال البروم) وتطوير إجراءات اختيارية لتناول إدارة المخاطر الناتجة عن بعض الكيماويات المتاحة والمستخدمة في التجارة الدولية.

أما التركيز الحالي لهذا البرنامج فيتعلق بمناهج الإدارة التي تؤكد على الاستراتيجيات غير القانونية (مثل استخدام الاقتصاديات الاجتماعية في صنع القرار الخاص بإدارة المخاطر في دول الـ OECD) وتطوير مناهج تشجع الصناعة على استخدام الكيماويات صديقة البيئة (التي تسمى " الكيماويات الخضراء "أو" كيماويات البيئة المستدامة").

3-3-12 برنامج المخلفات:

إن برنامج الـ OECD لإدارة المخلفات مستمرا منذ عام 1974 والعمل في ثلاث مجالات يعتبر هاما بالنسبة للتقرير الحالي:

1- نقل المخلفات عبر الحدود : منذ عام 1982 تم التصديق على ثمانية أعمال للمجلس تمثل إطار العمل الخاص بتناول موضوع نقل المخلفات عبر الحدود والتحكم فيها وهذا يشمل نقل المخلفات القابلة لإعادة التدوير والتجديد بين دول منظمة الـ OECD ولقد

ساهم العمل المبكر للـ OECD فى تطوير اتفاقية بأزل عام 1989 (الجزء 2050104) ويساهم الكثير من عمل الـ OECD فى التنفيذ المستمر للاتفاقية.

2-الحد من المخلفات : بذلت منظمة الـ OECD جهودا كبيرة منذ عام 1992 للحد من تولد المخلفات، ولقد كان هناك تقدير بأن المخلفات البلدية سوف تتضاعف في الفترة ما بين 1980- 2020 مع توضيح حقيقة أن العديد من الممارسات ينتج عنها استخداما غير كفء للمواد والطاقة،ولقد تم حديثا وضع الإرشادات الخاصة بالحد من المخلفات والممارسات التي ينتج عنها تدفق المواد.

3- مسئولية المنتج الممتدة (EPR) : بدأ العمل في هذا المجال عام 1994 وقد اشتمل على دراسات لقضايا الدول الأعضاء القانونية والإدارية المتعلقة لبرامج وسياسات الـ EPR،ولقد أدى هذا إلى وضع تقرير إطار العمل الخاص بالـ EPR عام 1998والذي يتناول الاعتبارات السياسية والقانونية المتعلقة بالمشاركة في المسئولية ونتج عن ذلك إصدار "الكتيب الإرشادي للحكومات "عام 2001"،وسوف يركز العمل في المستقبل على تنفيذ برامج الـ EPR وتكلفتها وفعاليتها.

3-3-13 اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة الخاصة بأوروبا (UNECE):

تأسست الـ UNECE عام 1947 وهى تشمل 55 دولة من أمريكا الشمالية وأوروبا ووسط أسيا فى واحدة من اللجان الإقليمية التابعة للأمم ،وكهيئة إقليمية تابعة للأمم المتحدة فإن لجنة (UNECE) تقوم بتناول الاهتمامات الإقليمية في مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية ودعم التعاون وفى يونيو 1998 أتفق الوزراء على تشجيع دعم الشئون البيئية المتعلقة بالدول حديثة الاستقلال وبعض دول وسط وشرق أوربا ووضعوا استراتيجية لمنع استخدام الرصاص في البنزين.

وتشمل المخرجات تحليل السياسات والمساعدة الفنية وما يزيد على (30) اتفاقية وبروتوكول تشمل خمس اتفاقيات وتسع بروتوكولات تتعلق بالكيماويات وما يزيد على (250) مادة قانونية ومعيار والهدف من هذه المخرجات حماية البيئة وتحسينها وتسهيل التجارة على المستوى الإقليمي والعالمي وحماية المستهلك وتحقيق التكامل بين الدول على المستويين الإقليمي والدولي، وتقدم لجنة (UNECE) المساعدة الفنية أيضا للدول التي تمر بحالة تحول اقتصادي ،تعمل على تقييم جهود الدولة في الحد من أعباء التلوث بوجه عام

وإدارة الموارد الطبيعية، تكامل السياسات البيئية مع السياسات الاجتماعية الاقتصادية دعم التعاون مع المجتمع الدولي .

3-3-14 برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP):

تأسس برنامج UNEP 1972 كهيئة رئيسية تابعة للأمم المتحدة في مجال البيئة ورسالته هي "دعم الريادة وتشجيع الشراكة في الاهتمام بالبيئة بإلهام وإعلام وتمكين الشعوب من تحسين ظروفها المعيشية بدون تعريض الأجيال القادمة للخطر"، والهيئة السياسية للـ UNEP هي المجلس الحاكم (UNEPGC)،الذي يقدم التقارير للجمعية العمومية عن طريق الـ ECOSOC ويقوم بتقييم حالة البيئة العالمية ودعم التعاون الدولي في القضايا البيئية ويتناول برنامج الـ UNEP الكثير من المشكلات البيئية الدولية ويقوم بتنسيق السياسات البيئية والتدابير التي تتخذها الأمم المتحدة والـ IGOsوالـ NGOs تجاه القضايا البيئية على المستويين الإقليمي والوطني.

والتي تشمل توفير الدعم اللازم لتطوير وتنفيذ اتفاقية روتردام (منع منظمة الـ FAO) واتفاقية استكهولم ،ودعم تنفيذ إجراء الـ PIC الاختياري الذي يتم العمل به إلى أن تدخل اتفاقية روتردام في حيز النفاذ ودعم تنفيذ الترتيبات المؤقتة المتفق عليها إلى أن تدخل اتفاقية استكهولم حيز النفاذ، حيث يتم تقييم مستويات عالمية وإقليمية للكيماويات لتحديد أي مداخلات مستقبلية ممكنة لحماية صحة الإنسان والبيئة ولرصد نجاح البرامج المتاحة والتي تشمل الشبكة العالمية لرصد المستويات البيئية للـ POPs وغيرها من الكيماويات السامة الثابتة.

3-3-15 التوعية والاستعداد لحالات الطوارئ على المستوى المحلي (APELL):

ولقد قام الـ UNEP بتطوير برنامج التوعية والاستعداد لحالات الطوارئ على المستوى المحلي (APELL) عام 1988 بالتعاون مع ممثلي الحكومة والصناعة لحماية المجتمعات من المخاطر على الصحة والبيئة والممتلكات التي قد تنتج عن الحوادث الصناعية التي تدخل فيها الكيماويات، ويشجع الـ UNEP صناع القرارات العاملين الفنيين على زيادة التوعية، بالمخاطر الممكنة على المجتمع وتطوير خطط الاستعداد لحالات الطوارئ للاستجابة لها عند وقوعها وتدريب السكان على اتخاذ التدابير اللازمة في حال وقوع حادثة ما ولتجنب وقوعها إن أمكن.

أما برنامج الإنتاج الأنظف فلقد بدأ العمل فيه عام 1989 لدعم استخدام طرق الإنتاج الصناعية الخام والحد من مخاطر الصحة والبيئة، كما يقدم حلول دائمة للمشكلات المصاحبة للصناعة السريعة وذلك بتوفير المعلومات والتدريب الخاص بخدمات ومنتجات التكنولوجيا الأنظف وأنظمة الإدارة البيئية، أما برنامج التعامل مع الأوزون فيدعم منع استخدام المواد التي تعمل على تآكل طبقة الأوزون (ODS) في الدول النامية والدول ذات الاقتصاد المتغير لضمان الالتزام "بروتوكول مونتريال الخاص بالمواد التي تعمل على تآكل طبقة الأوزون " .

والهدف من البرنامج هو توجيه المسئولين على المستويين الوطني و الإقليمي في تطوير وتنفيذ التدابير اللازمة لمنع والحد من والتحكم والتخلص من الانحسار البحري الناتج عن الأنشطة والموارد البرية المختلفة.

3-3-16 منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO):

تأسست عام 1976 واختيرت لتكون جهاز الأمم المتحدة الخاص عام 1985والهدف منها هو دعم التنمية الصناعية المستدامة في الدول النامية والدول ذات الاقتصاد المتغير" وهيئتها الحاكمة هي "المؤتمر العام" الذي يعتبر جهة لممثلي الحكومة والصناعة والقطاع الخاص لتناول القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة والتي تشمل تنفيذ المبادئ والمبادرات العالمية من خلال برامج التعاون الفني ومنذ بداية عملها ومنظمة الـ UNIDO لديها برنامج الصناعات الكيماوية الخاص بها واستجابة للحادثة الصناعية الكبيرة.

والتي وقعت في بوبال بالهند عام 1984 بدأت الجهود تبذل لتحقيق السلامة الكيماوية والتعاون الفني وقامت الـ UNIDO بتأسيس عشرين مركزا وطنيا للإنتاج الأنظف ومراكز أخرى عديدة للسمية البيئية كما أن عملها يتعلق بالإدارة البيئية في القطاعات الصناعية المختلفة والمخلفات الكيماوية الخطرة والسامة وبمعالجة المواقع الملوثة.

3-3-17 مؤسسة الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR):

تأسست UNITAR عام 1965 كهيئة مستقلة بالأمم المتحدة تقوم المؤسسة بإدارة البحث الخاص بالكشف عن مناهج بناء القدرات والتدريب المبتكر والاشتراك مع الأجهزة

الأخرى للـ UNوالحكومات والـ NGOS لتطوير وتنفيذ برامج التدريب وبناء القدرات في الدول النامية والدول ذات الاقتصاد المتغير.

وتقوم الـ UNITAR بمساعدة الدول عن طريق العديد من البرامج التي توضع على أساس توصيات الـ IFCS،ولتنفيذ هذه المبادرات تقوم الـ UNITAR بتقديم الإرشاد والتدريب والدعم الفني للدول لتطوير منظوراتها الوطنية لإدارة الكيماويات عن طريق تقييم البنية الأساسية القانونية والإدارية والفنية لدى هذه الدول لتحقيق الإدارة السليمة للكيماويات وفي هذا النشاط تقدم المساعدة للدول في عملية تشمل العديد من الجهات المعنية مثل الـ NGOS وجميع الوزارات ذات العلاقة بإدارة الكيماويات كما يراعى تشجيع الدول على تأسيس لجنة تناسق على مستوى السياسة تتضمن جميع الوزارات المعنية كما تشير إليه توصيات الـ IFCS.

3-3-18 منظمة الصحة العالمية (WHO):

تم تأسيسها عام 1945 لتكون جهازا خاصا تابعا للأمم المتحدة والهيئة السياسية لهذه المنظمة هي مجلس الصحة العالمي (WHA)والذي يدعمه مجلس إداري تنفيذي مسئول عن تقديم الإرشاد وتنفيذ قرارات وسياسات الـ (WHO)،وهدف منظمة الـ WHO هو" حصول جميع الشعوب على أعلى درجات للصحة والتي تشمل الجسدية والعقلية والاجتماعية وليست فقط بالتخلص من المرض والعاهات)"،كما أن منظمة الصحة العالمية قد أدرجت ضمن برنامجها المعروف باسمof Programme general Sixth work،مسألة تطوير برامج الصحة البيئية لتحقيق هذه الأهداف رئيسية هي:

– العمل على وضع مبادئ توجيهية لوضع الحد الفاصل للمؤثرات الملوثة، تتلاءم مع المعايير الصحية وبيان الملوثات الجديدة أو المتوقعة من خلال استخدامها المتزايد في الصناعة أو الزراعة أو غيرها.

– الحث على تطوير الأبحاث في المجالات التي تكون المعلومات فيها ناقصة من أجل الحصول على نتائج دولية متقاربة .

–وتساعد منظمة الصحة العالمية الدول في وضع المستويات الوطنية لحماية البيئة وإعداد برامج لمكافحة التلوث، تقييم فعالية هذه البرامج والأنشطة في هذا المجال تساعد

على زيادة قدرات الدول النامية على تأمين الصحة البيئية بدعم التعليم والتدريب والبحث التطبيقي وللمختصين بمجال الصحة البيئية وللمجتمعات.[107]

3-3-19 حركة السلام الأخضر GREEN PEACE:

يرجع بداية ظهور هذه الحركة إلى معارضة مجموعة من النشيطين البيئيين لتجارب نووية كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنوي القيام بها ،ففي الخامس والعشرين من شهر سبتمبر عام 1971 انطلق قارب صغير من ميناء فرانكوفور بكندا،متجها إلى النقطة التي ستفجر عندها القنبلة الهيدروجينية من عيار ميغا طن،وكان على متن القارب المسمى فليب كورماك ،ثلاثة رجال لكشف حقيقة الكارثة المحتملة التي كانت الحكومة الأمريكية تخطط لها .

وتم تفجير القنبلة في السادس من نوفمبر عام 1971 ،رغم أن هؤلاء الرجال يعملون تحت منظمة السلام الأخضر لم يتمكنوا من إيقاف هذا الانفجار النووي إلا أن مركبهم الصغير وطاقمه تصدروا الصفحات الأولى في الصحف الأمريكية ،على إثر ذلك لم تعد جزيرة أمشيتيكا تستخدم على الإطلاق كموقع للاختبارات النواوية، إن الأمر هنا يتعلق بمن في يديه الأمر والنهي ،هذا الكيان الذي كان من المفترض أن يكون الشرطي أصبح اللص الذي نخاف .[108]

واليوم منظمة غرين بيس منظمة دولية تتمتع بالتمثيل في 40 دولة في أوروبا وأمريكا وآسيا والمحيط الهادي ،وحرصا منها على استقلالية قرارها فهي ترفض المساهمات المالية من الحكومات والشركات والمؤسسات الملحقة لها ،وعليه فهي تعتمد على المساهمات الفردية من داعيميها ،الذين يعدون بالملايين ومن هبات الجمعيات الخيرية والتي تهدف إلى حماية الكرة الأرضية والتنوع البيولوجي بكافة أشكاله والحيلولة دون التلوث واستغلال محيطات العالم وتربته وهوائه ومياهه العذبة وكذلك إزالة كافة التهديدات النووية ونزع العنف.

---

[107] دكتور عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، **حماية البيئة من النفايات الصناعية في ضوء أحكام التشريعات الوطنية والأجنبية والدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985، ص 223 .

[108]Caroline domien et Philip cullet :**droit international de l'environnement testes de base et références** ,pub par Cluwer Löw international 1998 , p213.

3-3-20 صندوق الحياة البرية العالمي (WWF) :

المعروف باسم الصندوق العالمي من أجل الطبيعة ،تأسس عام 1971يهتم بشكل أساسي بالحيوانات المهددة بالانقراض،كما أنه يهتم بمسائل البيئة أوسع وله أهداف مماثلة لمنظمة السلام الأخضر مثل التعرض للأسباب البشرية للتغير المناخي،أما جوانب الاهتمام الرئيسية الأخرى تتعلق بحملة لإنقاذ المحيط (المعروفة بأروكا- ORKA) ومحاربة المتاجرة غير الشرعية بالحيوانات المهددة بالانقراض .

3-3-21 -منظمة أصدقاء الأرض (FOE) :

لها أهداف عديدة تشترك فيها مع منظمة السلام الأخضر مثل التغيرات المناخية وسلامة الأغذية بما في ذلك الضغط ضد التعديل- الوراثي ،كما أنها تقوم بالحملات المناهضة لاستخدام المواد الكيميائية ذات المخاطر المحتملة في المنتجات اليومية والتلوث.

التأثيرات البيئية لأنظمة النقل وقد كان لهذه الحركات الأثر البالغ في انعقاد أول مؤتمر حول البيئة عام 1972 في مدينة **ستوكهولم** بالسويد تحت رعاية الأمم المتحدة،الذي وضع الخطوط العريضة لاهتمام عالمي بالبيئة وأسس لنهوض وعي بيئي متنامي حيث تلا هذا المؤتمر العديد من المؤتمرات التي عقدت من أجل البيئة نذكر **مؤتمر تبليسي** 1977 بجورجيا حول التربية البيئية،**مؤتمر باريس 1987** حول الثقافة البيئية ،قمة **الأرض بريوديجانير** وعام 1992 حول التنمية المستدامة **مؤتمر كيوتو1997** حول التغيرات المناخية، **قمة جوهانسبورغ 2002** حول الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية أيضا،انظر الملحق رقم (01) الذي يحوي على رموز ولوقوات هذه المؤسسات العالمية لحماية البيئة.

3-4 المؤسسات والهيئات الوطنية المكلفة بحماية البيئة:

إن الوضع البيئي في الجزائر ليس بأحسن حال مما هو سائد في العديد من دول العالم، إذ وبعد الاستقلال ورثت الجزائر وضعا بيئيا متدهورا حيث لم يحظى البعد البيئي باهتمام الكبير،مما تمخض عنه إفرازات خطيرة هددت توازن البيئة الطبيعية ،حيث تعرض المجال البيئي الجزائري إلى تحديات كانت عنصر هدم وتخريب للخصائص البيئية تتعلق بتصاعد النمو الديمغرافي وتسارع وتيرة التحضر وتطور التصنيع وهي العوامل التي كان لها تأثير سلبي تمثل في تزايد الضغوط المكثفة على توازن الطبيعة والأنظمة البيئية، مما

أدى إلى مزيد من الإسراف في تلويث البيئة بالمخلفات الناتجة عن التجمعات العمرانية والمنشآت الصناعية والهجرة نحو المدن .

3-4 -1 الوزارات:

إن مسألة حماية البيئة تدخل في مهام وصلاحيات واختصاصات جميع الوزارات،وهذا ما دفع هاته الأخيرة إلى إدراج موضوع البيئة ضمن برامج ومخططاتعملها،آي لا يتم إهمال هذه المهام الجديدة المتمثلة في حماية البيئة أمام ضغط المهام التقليدية للوزارات المعنية، وعليه فإن القيام بعملية التنسيق بين مختلف الهياكل الوزارية يؤثر على مردودية الحماية [109]،وانطلاقا من هذا المبدأ تسعى هذه الوزارات في استغلال الوسط الطبيعي ونظافته والمهام المشتركة والمتداخلة في حماية البيئة بين مختلف الوزارات ومن بينها:

1- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية :

تلعب دورا في حماية البيئة إذ أن المرسوم المنظم لصلاحيات وزير الفلاحة يمارس صلاحياته على الأعمال المرتبطة بتهيئة الأملاك الوطنية الغابية واستغلالها ويتكفل بحماية النباتات والحيوانات،حيث تتولى الأعمال المرتبطة بالمحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والمائية وتثمينها وضبط استغلالها وحماية السهوب والغابات واستعمالها ،وبذلك تظهر وزارة الفلاحة في المجال البيئي مرتبط بحماية الطبيعة نظرا لطبيعة النشاطات المرتبطة بالطبيعة أساسا من زراعة أو تربية حيوانات ،وفي هذا السياق تم إحداث وكالة وطنية لحفظ الطبيعة.

كما تتولى الوكالة حماية النباتات والحيوانات المهددة بالانقراض التي تجني من خلالها فائدة اقتصادية نفعية وعملية وتقوم بإنشاء بنوك خاصة بالسلالات النباتية واتخاذ جميع الإجراءات للمحافظة على رصيد السلالات النباتية والوقاية من جميع أخطار تلوث الوراثة النباتية وإنشاء بنك للمعلومات حول الأصناف الحيوانية والنباتية، وتقوم الوكالة بدراسات قصد تقويم رصيد مناطق الصيد للمحافظة عليها.[110]

[109] O. Vallet : Administration de L'environnement, Berger – Levraut, 1975 ,P.51, 52, 53, 56, 57, 58, 59.
[110] Décret exécutif n° 2000-149 du 25 Rabie El Aouel 1421 correspondant au 28 juin 2000 .portantorganisation de l'administration centrale du ministère de l'agriculture

2- وزارة الصناعة وترقية الاستثمار :

نظرا للآثار السلبية التي تشكلها المنشآت الصناعية على البيئة، يتولى الوزير سن القواعد العامة للأمن الصناعي ويسهر على تطبيقها، وعلى تطبيق التنظيم الخاص بالأمن الصناعي وحماية البيئة،إذ أحدث منصب رئيس دراسات مكلف بحماية البيئة والأمن الصناعي ضمن مديرية ضبط المقاييس والجودة والحماية الصناعية، كما أحدث منصب رئيس دراسات مكلف بتقويم الموارد الطبيعية والبديلة، ضمن مديرية التقويم الصناعي[111].

3- وزارة الطاقة والمناجم :

يتولى وزير الطاقة ممارسة اختصاصات حماية البيئة، إذ يساهم ويشارك في الدراسات المتعلقة بالتهيئة العمرانية وحماية البيئة والتكامل الاقتصادي والتكامل بين الصناعات الوطنية والجهوية والدولية ،كما يسهر على وضع السياسات والاستراتيجيات التي ترفع قيمة الموارد الطبيعية والأعمال المتعلقة بالقطاع،ويقترح القوانين والتنظيماَت المتعلقة بحماية الأملاك الوطنية المنجمية والمحروقات والأملاك الصناعية والبيئية المرتبطة بهذه الأعمال والمحافظة عليها،[112]حيث تتكفل باستغلال الثروات الطاقوية المنجمية من أجل تحقيق قاعدة صناعية للدولة.

وتحقيقا لهذه السياسة أنشأ على مستوى الوزارة مجلس أعلى للمحروقات والمناجم والطاقة الذي يُستشار في المسائل الخاصة بالطاقة والمناجم والوقود.

4- وزارة الأشغال العمومية :

تلعب السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية دورا فعالا في حماية البيئة من خلال إدماج الاعتبارات البيئية ضمن مناهج وبرامج شغل الأراضي، آما تعتبر التهيئة العمرانية أسلوب من بين أساليب التخطيط البيئي ويقوم مندوب التهيئة العمرانية بجميع الدراسات والتصورات في ميدان التلخيص والنظرة المستقبلية والتصاميم البيانية والبرامج السياسة الوطنية الخاصة

[111] Décret exécutif n° 2003-50 du 30 Dhou El Kaada 1423 correspondant au 1er février 2003 portantorganisation de l'administration centrale du ministère de la participation et de la promotion del'investissement.

[112] Décret exécutif n° 2006-476 du 23 Dhou El Kaada 1427 correspondant au 14 décembre 2006 modifiant et complétant le décret exécutif n° 95-55 du 15 Ramadhan 1415 correspondant au 15 février 1995 portantorganisation de l'administration centrale du ministère des finances.

بالتهيئة العمرانية ،وذلك باحترام التنظيم البيئي من خلال إعداد المخططات البيئية المختلفة أومن خلال منح التراخيص الخاصة بالبناء أوتجزئة الأراضي من أجل البناء[113].

وهو ما تنص عليه المادة الثانية من المرسوم91 المؤرخ في 1991/05/28المحدد للقواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء والتي جاء فيها "إذا كانت البناءات من طبيعتها أن تمس بالسلامة أو الأمن العمومي من جراء موقعها أو حجمها أو استعمالها،يمكن رفض منح رخصة البناء أو رخصة تجزئة الأرض من أجل البناء أو منحه شريطة احترام الأحكام الخاصة الواردة في القوانين والتنظيمات المعمول بها".[114]

ورغم أن هذا القطاع يمارس هذه المهمة بالاشتراك مع الهيئات المحلية، إلا أن دور التهيئة العمرانية والبناء في هذا المجال لا يخفى على أحد،خصوصا في مجال إعداد المخططات العمرانية التي تتناسب والذوق العام، وتتفق مع الجوانب الجمالية والمنشآت وتزيد من رونق المدينة.

ويعتمد حسن التوزيع الجغرافي للعمران على خدمة النفع العام إلى غير ذلك،من المواضيع التي رغم كثرة النصوص فيها،فإنّ التهيئة العمرانية في بلادنا تعيش أزمة حادة من ناحية الذوق ومن ناحية الانسجام في توزيع المجال الجغرافي بما يخدم المواطنين فإنّ هذا القطاع كغيره من القطاعات يلعب دور في مجال حماية البيئة والحفاظ عليها بسبب الدور المنوط له، وبسبب خطورة الأخطاء والأخطار التي قد يتسبب فيها والتي تبدو غير قابلة للإصلاح بعد وقوعها.

ويلاحظ أن أغلب المدن تعاني من ضعف في التخطيط وامتناع في تطبيق النصوص القانونية المتعلقة بالتهيئة العمرانية والبناء، وهذا ما يزيد من أهمية هذا القطاع في مجال العمل المتبصر نحو حماية البيئة[115].

[113] Décret exécutif n° 2000-328 du 27 Rajab 1421 correspondant au 25 octobre 2000 portant organisation de l'administration centrale du ministère des travaux publics

[114]الجريدة الرسمية العدد 26 ، الصادرة في 1991/06/20.

[115]علي سعيدان، **حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية والكيماوية في القانون الجزائري**، دار الخلد ونية، سنة 2008 .، ص23 .

5- وزارة السياحة :

تسهر على الحفاظ على التراث السياحي والصناعة التقليدية والحمامات ،وتشارك في الحفاظ على البيئة، وقد أصبح هذا القطاع يشارك مع البيئة نفس الوزارة،من خلال تعديل2007.[116]

إضافة إلى ذلك، فإن القطاع يستقبل عددا كبيرا من المواطنين في المواقع السياحية في نفس الوقت،مما يؤدي إلى تدهور الوسط الطبيعي الذي تتواجد فيه هذه التجمعات،خصوصا في المجتمعات التي لا تملك ثقافة سياحية تقوم على المحافظة على البيئة، فكلما تجمع عدد من السياح على موقع من المواقع السياحية إلا ويتركون تدهورا في ذلك الموقع وإتلافا له، ومن هنا جاءت الحاجة إلى الحفاظ على الوسط الطبيعي وفي نفس الوقت الحفاظ على المواقع السياحية من كل أشكال الاعتداء عبر الوطن سواء في الجبال.[117]

6- وزارة النقل:

القضاء على تلوث البيئة وتدهور الأنظمة البيئية الناتجة عن مختلف أشكال النقل البري والجوي والبحري، لذلك تلعب وزارة النقل دورا رائد في مجال حماية البيئة، يشارك وزير النقل في إعداد القواعد الخاصة بحماية البيئة البحرية، وبحماية البيئة البرية نتيجة لتزايد حجم التلوث الناجم عن النقل البري والنقل الجوي.

[116] Décret exécutif n° 2007-351 du 8 Dhou El Kaada 1428 correspondant au 18 novembre 2007 portantorganisation de l'administration centrale du ministère de l'aménagement du territoire, de l'environnementet du tourisme

[117] Décret exécutif n° 2007-351 du 8 Dhou El Kaada 1428 correspondant au 18 novembre 2007 portant rganisation de l'administration centrale du ministère de l'aménagement du territoire, de l'environnementet du tourisme.

7- وزارة التربية الوطنية:

تلعب دور في إدماج قطاع البيئة في برامج المنظومة التربوية، من أجل تكريس الثقافة البيئية في الطالب، وعليها أن تساهم بشكل فعال في إرساء ثقافة البيئة السليمة عن طريق إدراج هذا الموضوع الهام في البرامج الدراسية.[118]

6- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

تشرف على العديد من المؤسسات والمراكز والمعاهد التي تضم مؤهلات علمية هامة ومن بينها الباحثين المختصين في الكثير من المجالات ذات الصلة بالبيئة، وفي هذا الإطار يسجل أن تلك المؤسسات أنجزت ولا تزال تنجز وفقا للبرامج التي أقرها القانون التوجيهي للبحث العلمي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي[119]،بحوثا ودراسات متخصصة في مسائل البيئة منها:

- البحوث المتعلقة بظاهرة التصحر وزحف الرمال من الجنوب إلى الشمال.
- البحوث المتعلقة بالمناطق السهبية.
- حماية الوسط البحري من التلوث.
- حماية المناطق الساحلية.
- الموارد المحصلة من صيد الأسماك.
- استعمال المواد المشعة أو المفرزة للإشعاعات الآيونية.
- بحوث حول الطاقة المتجددة .

9- وزارة الصحة والسكان:[120]

عرفت عدّة تسميات منها وزارة الشؤون الاجتماعية وتتكفل بالمحافظة على الصحة البشرية ونظافة المحيط، فقد أنشأت مجلس استشاري للنظافة والأوبئة، يستشيره وزير

[118] Décret exécutif n° 2009-318 du 17 Chaoual 1430 correspondant au 6 octobre 2009 portant organisation de l'administration centrale du ministère de l'éducation nationale.

[119]،الملحق الخاص بالقانون رقم98 ، الجريدة الرسمية عدد 62 لسنة– 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ص 31.

[120] Décret exécutif n° 2005-428 du 5 Chaoual 1426 correspondant au 7 novembre 2005 portant organisation de l'administration centrale du ministère de la santé, de la population et de la réforme hospitalière.

الصحة في كل مسألة التي يمكن اتخاذها من أجل تحسين وسط نظيف ونوعية إطار الحياة للمواطن الصالح.[121]

إن قوانين حماية البيئة ترمي إلى حماية الإنسان من كل الأخطار التي تشكل خطرا على سلامة جسمه وعقله، ونظرا للعلاقة الوطيدة بين صحة الإنسان والبيئة التي يعيش فيها، تم إحداث مديرية فرعية لعلاقة الصحة والبيئة على مستوى وزارة الصحة والهدف منها حماية صحة السكان من جميع أشكال المضار الذي تلحق بالفرد، ومن بين هذه الآفات التي تصيب الإنسان ما يرتبط منها بآثار التلوث والمضار التي تصيب البيئة، كالأمراض المتنقلة عبر المياه الناتجة عن التلوث أو التلوث الجوي.

لذلك يختص وزير الصحة بالمبادرة باتخاذ تدابير مكافحة الأضرار والتلوث التي تؤثر في صحة السكان المتمثلة في الأمراض المزمنة والوبائية ويقترح التدابير التي تمكّن الدولة من التكفل بذلك، وكذا حماية الأماكن السكنية من انتشار الأوبئة عن طريق استعمال مواد غذائية أو طبية، أيضا مصالح هذه الوزارة تسهر على حماية المرضى وعمال المستشفيات من الإصابة بالإشعاعات الصادرة عن الأجهزة المستعملة في العلاج، سواء تعلق الأمر بالمستشفيات أو المراكز الصحية المشرفة عليها.

10- وزارة الاتصال والثقافة :

إنّ إطار البيئة الثقافي يبرز دور وزارة الثقافة لحماية هذا العنصر الهام من البيئة،الذي يشمل مجموع العناصر الطبيعية والثقافية في هذا الإطار يسهر وزير الثقافة على الحماية والحفاظ على التراث الثقافي ضد مختلف أشكال الاعتداءات، ولتحقيق هذه الأهداف نص المرسوم المنظم للإدارة المركزية لوزارة الثقافة على عدّة مديريات ومن بينها مديرية الحماية القانونية للممتلكات الثقافية وتثمين التراث الثقافي،ولدعم عمل وزارة الثقافة

[121] Décret n° 65.235 du 22.09.1965 portant organisation de l'administration centrale du ministère de la santé publique JORA n° 580 du 28.11.1965, page 863.

في حماية البيئة الثقافية تم إنشاء الوكالة الوطنية للآثار وحماية المعالم والنصب التاريخية تحت وصاية الوزير المكلف بالثقافة[122].

11- وزارة الداخلية :

تتكفل بالحفاظ على النظام العام والآداب العامة في إطار الضبط الإداري بشقيه العام والخاص ويدخل تحت هذا العنوان مجموعة كبيرة من العناصر التي لها صلة بحماية البيئة،كتنظيم المرور والحفاظ على الأمن العام والحفاظ على السكينة والهدوء والآداب العامة والحفاظ على الصحة العمومية للمواطنين وحماية ممتلكاتهم وأرواحهم وحماية المؤسسات من التخريب وأفعال السرقة والقضاء على الحيوانات المؤذية والمضرة وتنظيم الأسواق والمعارض العامة بمختلف أنواعها وما إلى ذلك من مظاهر الضبط الإداري التي لا حصر لها لاتساع مجالاتها.

كما تعتبر النشاطات الهادفة إلى حماية المال العام وتلك المتعلقة بالبناء والتعمير وضبط المنشآت الخطرة وتنظيمها من صميم عمل قطاع الداخلية،وتدخل كل هذه الأنشطة في مجال الضبط الإداري الخاص وهي كلها منظمة بنصوص قانونية وتنظيمية يمكن إدراجها ضمن الجهود التشريعية لحماية البيئة [123]وعليه لوزارة الداخلية أهمية خاصة إذ تعتبر جل النشاطات التي يمارسها هذا القطاع صميم النشاطات البيئية،حيث أنه من أجل ممارسة هذه السلطات تتدخل الحالة المدنية وشرطة التهيئة والتعمير.[124]

12- وزارة الدفاع :

تعتبر وزارة الدفاع من القطاعات الهامة في هذا المجال وذلك من خلال الأنشطة التي تمارسها سواء كانت أنشطة ذات طابع حربي أو ذات طابع مدني، فقطاع الدفاع يجد نفسه مضطرا للقيام بأنشطة مرافقة وموازية لأنشطته الرئيسية،كأنشطة النقل والبناء والصناعة والتجهيز والتكوين وغيرها من الأنشطة التي لها تأثير على البيئة، فلو أخذنا مثلا

[122] مرسوم تنفيذي رقم 80-05مؤرخ في 26 فبراير سنة 2005 ، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الثقافة، جريدة رسمية عدد 16 ، سنة 2005، ص17 .

[123] Décret exécutif n° 2002-107 du 20 Moharram 1423 correspondant au 3 avril 2002, modifiant etcomplétant le décret exécutif n° 94-248 du 2 Rabie El Aouel 1415 correspondant au 10 août 1994 portant organisation de l'administration centrale du ministère de l'intérieur et des collectivités locales.

[124] .علي سعيدان مرجع سابق، ص230 .

النشاط الصناعي العسكري لوجدنا أنه نشاط ملوث للبيئة شأنه في ذلك شأن النشاط الصناعي المدني، ولكن بدرجات قد تكون أكبر.

فالصناعات الحربية آما هو معلوم ملوثة جدا وخاصة الصناعات الكيماوية وصناعات الأسلحة والذخيرة وصناعة التجهيزات العسكرية المختلفة،هذا ونشير إلى أن النشاطات الحربية الضارة بالبيئة لا تتوقف عند النشاطات الصناعية بل تتعداها أثناء الحرب إلى أنشطة عسكرية أخرى ،كل هذه النشاطات هي نشاطات ملوثة تحتاج إلى تدخل وزارة الدفاع من أجل إصدار العديد من النصوص القانونية بغية التخفيف من حدّة التأثير على البيئة[125]

13-وزارة الخارجية:

إن موضوع حماية البيئة موضوع دولي قبل أن يكون موضوعا وطنيا، إبرام الاتفاقيات الدولية وإجراء الاتصالات وإقامة الأيام الدراسية والندوات لحماية البيئة ومحاولة تصدير البعض من مشكلاته الخاصة بتلوث البيئة إلى العالم الثالث، فهذا كله يشرف عليه قطاع الخارجية، الذي يسهر على تنظيم اللقاءات وإعداد مشاريع النصوص لمناقشتها في المحافل الدولية سواء على المستوى الثنائي أو الجماعي من خلال منظمة الأمم المتحدة أو المنظمات المتخصصة الأخرى التابعة لها.

14- وزارة العدل :

العدالة تلعب دورا ردعيا فتسهر على فرض احترام النصوص القانونية والتشريعات السارية المفعول في مجال حماية البيئة،وإذا كانت قيمة النصوص القانونية تتحدد حصرا بكيفية تطبيقها، فإن على الجهات القضائية تطبيق النصوص المتعلقة بالبيئة بردع المخالفين للقوانين والتنظيمات البيئية أو فرض تعويض من أجل إصلاح الضرر.[126]

[125] Décret n° 71-23 du 6 janvier 1971 portant réorganisation de la direction des finances du ministère de ladéfense nationale (J.O n° 4 du 12 janvier 1971); Loi n° 87-16 du 1er août 1987 portant institution,missions et organisation de la défense populaire (J.O n° 32 du 05 août 1987)

[126]الدكتور علي سعيدان مرجع سابق ، ص23 .

3-4-2 الهيئات المؤسساتية الأخرى المعنية بحماية البيئة:

إن هذا الوضع البيئي المتدهور جعل المختصين على تعدد مناهجهم بيولوجيا كيمياء ،جغرافيا، قانون، اقتصاد وعلم اجتماع يقومون بتقييمهم لحالة البيئة في الجزائر على أن التدهور واصل إلى الخط الأحمر وأنه طال كل مناحي الحياة من الهواء وتربة وغابات ومياه جوفية وسطحية، هذا التقييم العلمي الذي يدق ناقوس الخطر لوضع البيئة في الجزائر"127،وعلى غرار وزارة البيئة توجد هياكل مؤسساتية أخرى تهتم بحماية البيئة وهي:

1-المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة:

سيتمكن المرصد من تدعيم و تحسين سير الشبكة الوطنية لرصد وحراسة وقياس نوعية مختلف الأوساط ومن مهامه:

-وضع وتسيير شبكات الرصد وقياس التلوث ومراقبة الأوساط الطبيعية.

-جمع المعطيات والمعلومات البيئية لدى الهيئات الوطنية والأجهزة المختصة.

-إنجاز الدراسات الرامية إلى معرفة الأوساط والضغوطات الممارسة على البيئة.

-نشر وتوزيع المعلومات البيئية.[128]

ويتوفر المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة على ثلاثة مخابر جهوية للتحاليل في كل من الجزائر، وهران وقسنطينة، وعلى سبعة محطات لمراقبة البيئة في عنابة،سكيكدة،برج بوعريريج عين الدفلى، مستغانم، غرداية وسعيدة وعلى أربعة مخابر مينائية الجزائر بالجزائر، بجاية، سكيكدة وأرزيو وأخيرا على أربعة شبكات لمراقبة نوعية الهواء " سماء صافية" بالجزائر، عنابة، سكيكدة ووهران وتتكون هذه المراكز التي تعمل بصفة دائمة من أربع محطات تقع كل واحدة منها في موقع مختلفة تمثيلية للتلوث كأوكسيد الآزوت، أوكسيد الكربون، ثاني أكسيد الكبريت، المكونات العضوية المتبخرة، المحروقات العطرية والغبارية. [129]

---

[127] عزوز كردون وآخرون : **البيئة في الجزائر –التأثر على الأ وساط الطبيعية وإستراتجيات الحماية** ، وخبر الدراسات والأبحاث حول المغرب العربي والبحر المتوسط ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، 2001، ص 09.

[128] Bou Arreridj: **Principaux organismes pour la protection de l'environnement** , Revue N° 8,centre national des technologies de production plus ,mai – juin 2011,p :11.

129- تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، 2005، ص : 326 .

2-الوكالة الوطنية للنفايات :

أنشئت في :2003/05/20 بموجب القرار التنفيذي رقم 175/02 والوكالة الوطنية للنفايات هي أداة وزارة والبيئة في ميدان تطبيق السياسة الوطنية للنفايات وهي مكلفة بالاتي:130

-ترقية أنشطة الفرز، الجمع، النقل، معالجة وتثمين والتخلص من النفايات.

-تقديم المساعدة التقنية للجماعات المحلية في ميدان تسيير النفايات.

-المساهمة في انجاز الدراسات والأبحاث والمشاريع القابلة للإثبات.

-توزيع المعلومات العلمية والتقنية والمساعدة على انجاز برامج التحسيس والإعلام.

-معالجة المعطيات والمعلومات الخاصة بالنفايات وتكوين بنك وطني للمعلومات حولها.

والوكالة الوطنية للنفايات مكلفة من جهة أخرى بتطبيق المرسوم التنفيذي رقم 72-823 الصادر في نوفمبر 2002 الذي ينص على وضع نظام عمومي للاستعادة والرسكلة وتثمين نفايات التغليف الذي يدعى نظام الرسكلة وتثمين النفايات التغليف ECOJEM .

وقد جرت مفاوضات مع اكبر أربع مؤسسات مستعملة لمختلف أنواع التغليف (كوكاكولا، بيبسي، إيفري، رويبة) بهدف انضمامها إلى نظام الاستعادة والرسكلة ، وتتولى الوكالة كذلك تنفيذ سبعة عشر(17) مشروعا للبحث تدور حول النفايات والتي شرع فيها من طرف وزارة البيئة مع الجامعات ومراكز البحث، وهي من جهة أخرى شريك لمجموعة BETURE KENA المكلفة بإنجاز دراسة إستراتيجية حول النفايات في الجزائر لحساب وزارة البيئة والموارد المائية.

3-المحافظة الوطنية للساحل :

تمتد الواجهة البحرية الجزائرية على طول 1200كلم تتميز بتنوع وسطها الجغرافي والطبيعي وتنوع مواردها كما تتكون هذه الواجهة من هضبات كبيرة ومن سهول ساحلية لمتيجة وتلال الساحل ومن تضاريس مختلفة الارتفاع حيث تدرج فجوات عميقة تشكل مناطق واسعة تمركزت فيها المدن الرئيسية والمواقع المينائية للبلاد.

[130]- المرجع السابق، ص: 329.

كما تتميز الواجهة البحرية بكثرة السكان وإقامة بشرية كثيفة إذ يقطن بها 43% من العدد الإجمالي للسكان الجزائريين، كما تتمركز معظم المناطق الصناعية على مستوى هذه الواجهة حيث يتموقع أكثر من نصف الوحدات الصناعية للبلاد في هذه المنطقة هذه العوامل أدت إلى:

– تدهور المواقع ذات القيمة الإيكولوجية في الكثبان والمناطق الرطبة خاصة منها الواقعة فبواجهة عنابة وبجاية وزموري ومزفران.

– تشويه الشواطئ مثل خليج الجزائر والمنطقة الوهرانية .

– تجفف المناطق الرطبة من خلال تصريف المياه والاستغلال المفرط للحقول الباطنية.

– تدهور الأجزاء الحركية لشواطئ بومرداس ، بوسماعيل ،مستغانم...الخ.

هذا الوضع المتردي الذي أصبح يعاني منه الساحل الجزائري أدى إلى ظهور هيئة إدارية مركزية تهتم بهذا القطاع الحساس وتعمل على حمايته من الأخطار الإيكولوجية المحدقة به وتعالج ما أصابه من أضرار ،كما تسعى إلى تثمين الساحل والمنطقة الشاطئية،وقد أنشئت هذه الهيئة بموجب قانون 02/02 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه وسميت بالمحافظة الوطنية للساحل ،من المهام المحافظة الوطنية للساحل ما يلي:[131]

–السهر على حماية وتثمين الساحل والمنطقة الشاطئية والأنظمة البيئية التي تحتضنها.

–اتخاذ الإجراءات المتعلقة بحماية الساحل والمناطق الشاطئية المخولة لها بالتنظيم الساري المفعول.

–تحسين الفاعلين الاجتماعيين من أصحاب القرار والمستعملين بضرورة الحفاظ على المنطقة الساحلية والشاطئية بصفتها موردا ذا قيمة ايكولوجية وتراثية.

–إجراء دراسات لفائدة البلديات والولايات الساحلية، إعداد المعايير وتعريف الفضاءات الأرضية والبحرية البارزة أو الضرورية للحفاظ على التوازنات الطبيعية واتخاذ الإجراءات الواجبة ترميمها وإعادة تأهيلها.

131 –Bou- Arrérij,op-cit, mai – juin 2011, PP : 11-12.

4-المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة :

والذي تم إنشاؤه في 03 أفريل 2002 بموجب قرار تنفيذي رقم 02/ 115والذي يعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري يتمتع بالشخصية المعنوية وذمة مالية المستقلة، والذي يكلف بالمهام التالية :

- وضع شبكات الرصد وقياس التلوث وحراسة الأوساط الطبيعية.
- جمع المعلومة البيئية على الصعيد العلمي والتقني والإحصائي ومعالجتها وإعدادها وتوزيعها.
- جمع المعطيات والمعلومات المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة، لدى المؤسسات الوطنية والهيئات المتخصصة.
- نشر المعلومة البيئية وتوزيعها.

ويدير المرصد مجلس إدارة ويسيره مدير عام ويساعده مجلس علمي، الذي يبدي أراء وتوصيات فيما يخص محاورو برامج الدراسات والبحث، برامج التبادل والتعاون العلميين، طرق وتقنيات اكتساب المعطيات البيئية وتسييرها ومعالجتها .132

5-المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج الأكثر نظافة:

أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 262/02 ،وتقتضي مكافحة بروز التلوث الصناعي بمختلف مصادره تطوير إدارة أعمال بيئية، لهذا الغرض انشأ المركز الوطني للتكنولوجيات النظيفة ومن أبرز مهامه:

- تشجيع المشاريع الاستثمارية في المجال التكنولوجي حول الإنتاج الأكثر نقاء .
- المساهمة في تطوير تقنيات تقليص وتثمين النفايات .
- صناعة الدعم التقني اللازم للشركات و تعميم مفهوم تطوير الإنتاج الأكثر نقاء.
- ترقية وتحسين وتعميم مفاهيم تكنولوجيا الإنتاج الأكثر نظافة.
- مساعدة ودعم المشاريع الاستثمارية المتعلقة بتكنولوجيا الإنتاج الأكثر نظافة.
- تقديم المعلومات ومرافقة المؤسسات الصناعية التي ترغب في تحسين الإنتاج من خلال إدخال تكنولوجيا الإنتاج الأكثر نظافة.

[132] وزارة البيئة وتهيئة الإقليم مرجع سابق .ص 11.

-تنمية الشراكة الدولية في مجال تكنولوجيات الإنتاج الأنظف. [133]

6-مركز تطوير الموارد البيولوجية:

يعتبر مركز تطوير الموارد البيولوجية الذي انشأ سنة 2002 مركزا مرجعيا لتنسيق برامج التعرف والمتابعة والمحافظة على موارد التراث البيولوجي الوطني وتطويره فالتنوع البيولوجي الإحيائي في الجزائر معرض للخطر بصفة جدية يقتضي إفعال إستراتيجية طموحة للمحافظة عليه ولاستعماله العقلاني، والذي يتكلف بما يلي:[134]

- حماية وتثمين التراث البيولوجي الوطني.
- الجرد الكامل للحيوانات والنباتات، الأصناف، والأنظمة البيئية والمساهمة في إعداد مخطط تثمين الموارد البيولوجية في إطار التنمية المستدامة.
- التسيير والحفاظ على الموارد البيولوجية وتطوير البيوتكنولوجيا (التكنولوجيا الإحيائية) والهندسة الوراثية من اجل تثمين تدريجي للتراث البيولوجي الوطني وتكوين بنوك للجينات.
- تطوير القادرات المؤسساتية في مجال الأمن الإحيائي (البيولوجي) لمجابهة إدخال أنواع بيولوجية أجنبية لا سيما منها الجسيمات المغيرة وراثيا.
- ويتكون مركز تطوير الموارد البيولوجية من ثلاثة فروع هي:[135]
  - **القرمي** "بولاية البيض بالجنوب الغربي.
  - **وترنوك** "بولاية ادوار بأقصى الجنوب.
  - **مجبرة**" بولاية الجلفة السهبية.

وينصب عمل المركز بفروعه الثلاثة على جرد المعلومات بواسطة الربط بين مختلف الأعمال المنجزة حول الأصناف الحيوانية والنباتية في أقاليم تواجدها، لتليها عملية تحليل هذه المعطيات عن طريق التحديد الدقيق لأصنافها والسلالات التي تنحدر منها، ثم تبويت هذه المعطيات ووضعها في الخانات الخاصة دون إهمال عملية التسجيل ملاحظات بالنسبة للكائنات الحية المهددة بالانقراض أو التي هي مصنفة في خانات محميات.

---

[133] Bou- Arrérij,op-cit, mai – juin 2011, P: 12.

[134]– وزارة البيئة وتهيئة الإقليم ، **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر**، **مرجع سبق ذكره**، 2005، ص : 330.

[135]– شريفة عابد، **حماية الأصناف المهددة بالانقراض: بنك للمعطيات في سنة 2009**، مرجع سبق ذكره، 2008، ص15.

بالإضافة إلى الدور الوقائي الذي يقوم به المركز،من خلال التدخل الذي يقوم به الفرق البيولوجية التي تقوم بعمليات تهيئة الأقاليم لإعادة إحياء الكائنات ببعض المناطق المتضررة من جراء التصحر أومن جراء الأنشطة الصناعية الملوثة ، كإعادة تشجير جزء من منطقة **القرمي** بولاية البيض التي فقدت جزء من غطائها النباتي.[136]

ولقد أنشأ المركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية قاعدة بيانات من اجل جرد كل الأنواع الحيوانية والنباتية بالجزائر على الموقع الالكتروني/**www.cndrb.dz/newDB**والذي يسمح لكل من الباحثين والعلماء والطلبة والهاوين بالمشاركة في عملية الجرد من اجل الحصول على قاعدة البيانات مشتركة.[137]

7- المعهد الوطني للتكوينات البيئية:

والذي أنشئ بموجب القرار التنفيذي رقم 263/02 ويضمن المعهد الوطني للتكوينات البيئية التكوين، ترقية التربية البيئية والتحسيس والذي يتكفل بالآتي:

- تنظيم تكوينات متخصصة في مجال البيئة لفائدة كل المتعاملين العموميين أو الخواص.
- تنمية النشاطات الخاصة لتكوين المكونين.
- تشكيل ووضع الوثائق الخاصة بالتربية والوعي البيئيين.
- قيادة نشاطات التحسيس لمختلف الجماعات المستهدفة.

8-الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية: تتكفل الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية بمايلي:

- الإسهام في تقوية القدرات الوطنية لمختلف القطاعات في مجال التغيرات المناخية.
- إدارة قاعدة البيانات المتعلقة بالتغيرات المناخية والسهر على التحيين المنتظم لها.
- إعداد تقرير دوري على التغيرات المناخية وكذا تقارير أخرى.
- تسجيل كل النشاطات لمختلف القطاعات من أجل المكافحة ضد التغيرات والمساهمة في كل عمليات الجرد الوطنية للغازات الدفيئة طبقا للتنظيم الساري المفعول.

136– نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

137– Centre National de développement des Ressources Biologique , **Base de données : inventaire des ressources Biologique sur le site web** , Bulletin des ressources biologique , n° 2, mars 2010, p : 4.

- التنسيق بين النشاطات القطاعات في مجال التغييرات المناخية والسهر على ضمان التآزر مع المجالات البيئية الأخرى لاسيما الحفاظ على التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر.
- المشاركة في كل الدراسات، الأبحاث والأعمال التي لها صلة بالموضوع.

9- الوكالة الوطنية للجيولوجية والمراقبة المنجمية:

أفرز التقدم التقني التكنولوجي في مجال التصنيع ظهور آثار وخيمة على الطبيعة والإطار العام لحياة الأفراد مما مهد إلى تنامي وعي البيئي لدى الأفراد والحكومات واختلف آليات معالجة المشاكل البيئية من بلد إلى آخر بحسب تضرره ومعاناته وبحسب خصوصياته البيئية ،وقد لجأت الجزائر في سياستها المتعلقة بالمحافظة على المجال الجيولوجي والمحافظة على المادة الطبيعية الخام المتواجدة في باطن الأرض إلى تعزيز القانوني والمؤسساتي وذلك بإخضاع هذا المجال الطبيعي إلى نظام قانوني من شأنه أن يضمن السير الحسن له ويكفل المحافظة عليه كذلك وكذا بإنشاء هيئات إدارية تشرف على تسييره وإدارته بتطبيق التشريع المنظم له.

وتتمثل أهم أدوارها في الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية المستحدثة التي أنشئت بموجب قانون المناجم بموجب القانون 10/01 فيما يلي:

- التسيير الأمثل للموارد الجيولوجية المنجمية من جهة.

- وحماية البيئة من الأخطار التي قد تنجم جراء استغلال هذه الموارد الخام .

- مراقبة مدى احترام المؤسسات للفن المنجمي توخيا لاستخراج، الأفضل للموارد المعدنية ولقواعد الصحة والأمن سواء كانت عمومية أو صناعية .

- إنشاء المصلحة الجيولوجية الوطنية التي تهتم بترقية الجانب الجيولوجي من خلال جمع المعلومات المتصلة بعلوم الأرض وإنشاء برامج متعلقة بالمنشئات الجيولوجية وتنفيذه وانجازه كل الدراسات الجيولوجية والجيو علمية ذات المنفعة العامة.

- مراقبة مدى احترام المؤسسات للفن المنجمي توخيا للاستخراج الأفضل للمواد المعدنية الموافقة لقواعد الصحة .

– مراقبة الأنشطة المنجمية بطريقة تسمح بالحفاظ على البيئة طبقا للمقاييس والأحكام المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

– مراقبة تسيير واستعمال المواد المتفجرة والمفرقعات.

– ممارسة مهمة شرطة المناجم وسلطة معاينة المخالفات .

–مراقبة الأنشطة المنجمية بطريقة تسمح بالحفاظ على البيئة طبقا للمقاييس والأحكام المنصوص عليها في التشريع والتنظيم وممارسة مهمة شرطة المناجم وسلطة معاينة المخالفات. [138]

أخيرا فإن مثل هذه الوكالة بهذا الحجم من السلطات الممنوحة لها في هذا المجال تعتبر بمثابة الضامن الأساسي لتحقيق التوازن للاستغلال الجيولوجي والمنجمي للموارد الطبيعية السطحية منها والباطنية بطريقة تحافظ على البيئة هذه الأخيرة بدورها التي تعتبر عاملا أساسيا في ازدهار هذه الموارد الطبيعية الكامنة في الأرض إذ تنمو وتربو عند وجود نظام بيئي متوازن فالكل يكمل بعضه البعض في هذه الحلقة الطبيعية ذات الروابط المتصلة.

10–<u>المحافظة الوطنية للساحل</u> :

والتي أنشئت بموجب القانون 02/02 المتعلق بحماية الساحل وتنميته وتتمثل أهم أدوارها:

–إنشاء مخطط لتهيئة وتسيير المنطقة الساحلية في البلديات المجاورة للبحر من أجل حماية الفضاءات الشاطئية والذي يسمى بمخطط تهيئة الشاطئ.

– إجراء تحاليل دورية ومنتظمة لمياه الاستحمام ،وإعلام الجمهور نتائج هذه التحاليل بصفة منتظمة تصنيف الكثبان الرملية كمناطق مهددة أو كمساحات محمية ويمكن إقرار منع الدخول إليها تصنيف أجزاء المناطق الشاطئية التي تكون فيها تربة الشاطئ معرضة

[138] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **الجريدة الرسمية** ،المواد :05–06–07 من القانون 10/03العدد 43 الجزائر19يوليو 2003 ،ص 10 .

للانجراف كمناطق مهددة والتي يمنع فيها القيام ببناءات أو منشآت أو طرق أو حضائر سيارات.[139]

3-4-3 المؤسساتية المحلية المعنية بحماية البيئة:

تؤدي الهيئات المحلية دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي تمثل أداة لتنفيذ وتجسيد القواعد البيئية، لهذا فإن للولاية والبلدية دوراً هاماً في حماية البيئة لما لهما من اختصاصات في هذا المجال، في ما يخص الولاية فنجد هناك هيئتين لهما دورا مهما في حماية البيئة لما لهما من اختصاصات في هذا المجال وهما :

1-الوالي :

يتولى الوالي لما له من الصلاحيات، العديد من الاختصاصات المتعلقة بحماية البيئة، بإضافة إلى دوره في تسليم رخصة استغلال المنشآت المصنفة ومنها:

-والذي يمكن له كذلك توقيف سير المنشأة التي ينجم عنها أخطار أو أضرار تمس بالبيئة والغير واردة في قائمة المنشآت المصنفة، وذلك في حالة عدم استجابة مستغلها للإعذار الموجه من طرف الوالي لاتخاذ التدابير الضرورية لإزالة تلك الأخطار أو الأضرار.

- في مجال تسيير النفايات فإن الوالي هو الذي يسلم رخصة إنجاز المنشأة المتخصصة في معالجة النفايات المنزلية وما شابهها.

-أما في مجال حماية الموارد المائية ينص قانون 09/90 على أن الوالي يتولى إنجاز أشغال التهيئة والتطهير وتنقية مجاري المياه في حدود إقليم الولاية.

لهذا فإن الوالي ملزم باتخاذ كافة الإجراءات الخاصة بحماية الموارد المائية، لما لها من علاقة وثيقة بصحة المواطنين بغرض تفادي أخطار الأمراض المتنقلة ويتخذ الوالي كذلك كافة الإجراءات اللازمة للوقاية من الكوارث الطبيعية ،وبمقتضى هذه الصلاحيات يلتزم الوالي بضبط التدخلات والإسعافات في كل منطقة صناعية تقع في حدود الإقليم الجغرافي للولاية، كما يلزم بالسهر على تنفيذ التدابير والمعايير المحددة في مجال الوقاية من الأخطار.

[139] وزارة البيئة وتهيئة الإقليم مرجع سبق ذكره. ص ص. 11-12.

وفي مجال التهيئة العمرانية، فإن الوالي هو الذي يسلم رخصة البناء الخاصة بالبنايات والمنشآت المنجزة لحساب الدولة والولاية وهياكلها العمومية كمايلي:

-تسليم رخصة استغلال المنشآت المصنفة وكذا رخصة إنجاز المنشأة المتخصصة في معالجة النفايات المنزلية وما شابهها إنجاز أشغال التهيئة والتطهير وتنقية مجاري المياه في حدود إقليم الولاية.

-اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للوقاية من الكوارث الطبيعية .

- ضبط التدخلات والإسعافات في كل من الأخطار .

- تسليم رخصة البناء الخاصة بالبنايات والمنشآت المنجزة إلى الدولة والولاية وهياكلها العمومية .

2- المجلس الشعبي الولائي :

يعتبر المجلس الشعبي الولائي هيئة المداولة في الولاية، فإلى جانب اختصاصاته العامة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، نص قانون الولاية على بعض اختصاصاته الأخرى المتعلقة بحماية البيئة ومنها :

- مشاركته في تحديد مخطط التهيئة العمرانية ومراقبة تنفيذه.

- التنسيق مع المجالس الشعبية البلدية في كل أعمال الوقاية من التلوث والسهر على تطبيق أعمال الوقاية الصحية وتشجيع إنشاء هياكل مرتبطة بمراقبة وحفظ الصحة ومواد الاستهلاك.

-حماية الغابات وتطوير الثروة الغابية والمجموعات النباتية الطبيعية وحماية الأراضي واستصلاحها وكذلك حماية الطبيعة .

- العمل على تهيئة الحضائر الطبيعية الحيوانية ومراقبة الصيد البحري ومكافحة الانجراف والتصحر.[140]

3- **مؤسسة البلدية** فقد تمثلت في هيئتان :

[140] - وزارة البيئة تهيئة الإقليم ،المرجع سابق ص ص 12-13.

3-1-رئيس المجلس الشعبي البلدي :

يتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي باختصاصات واسعة فيما يتعلق بحماية مجالات متعددة من البيئة، إذ نصت المادة 75 من قانون 09/90 على أنه يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي:

-المحافظة على النظام العام وسلامة الأشخاص والأملاك.

-المحافظة على حسن النظام في جميع الأماكن العمومية التي يجرى فيها تجمع الأشخاص.

-السهر على نظافة العمارات وسهولة السير في الشوارع والمساحات والطرق العمومية.

-اتخاذ الاحتياطات والتدابير الضرورية لمكافحة الأمراض المعدية والوقاية منها.

-السهر على النظافة للموارد الاستهلاكية المعروضة للبيع.

-السهر على احترام المقاييس والتعليمات في مجال التعمير.

3-1-1-البلدية :

تعتبر البلدية المؤسسة الرئيسية في تطبيق تدابير حماية البيئة ،وبما أن البلدية هي الهيكل المحلي الأساسي للتنظيم اللامركزي فإنه يقع عليها مهمة إنجاح كل سياسة وطنية في مجال البيئة،وباستقراء أحكام قانون البلدية لسنة 1990 نص المشرع على مجموعة من الاختصاصات تتعلق بدور البلدية في حماية البيئة والمحافظة عليها من بينها:

-معالجة المياه القذرة والنفايات الجامدة الحضرية.

-مكافحة التلوث وحماية البيئة.

- معالجة المياه القذرة والنفايات الجامدة الحضرية و مكافحة التلوث وحماية البيئة.

– توسيع وصيانة المساحات الخضراء وتحسين إطار الحياة السهر على النقاوة واتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ الصحة العمومية .

– إنشاء مخطط بلدي لتسيير النفايات المنزلية ووضع نظام لفرز النفايات المنزلية وما شابهها بغرض تثمينها .

–وضع جهاز دائم للإعلام السكان وتحسيسهم بآثار النفايات المضرة بالصحة العمومية والبيئية واتخاذ إجراءات تحفيزية بغرض تطوير وترقية نظام خاص بفرز النفايات المنزلية.

3-1-2-<u>إختصاصات البلدية في ميدان النظافة العمومية:</u>

تتولى البلدية في إطار اختصاصاتها التقليدية، والتي تتمثل في حفظ الصحة العمومية والنقاوة السهر على تنظيم المزابل وإحراق القمامة ومعالجتها واتخاذ كل الإجراءات الرامية إلى حفظ الصحة العمومية ،ونظراً لأهمية وخطورة النفايات الحضرية على البيئة والسكان نص المشرع في المادة 29 من قانون 19/01 على أنه ينشأ مخطط بلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شبهها يغطي كافة إقليم البلدية.

كما نص المشرع صراحة على أن تسيير النفايات المنزلية تقع على عاتق مسؤولية البلدية التي تنظم في إقليمها خدمة عمومية غايتها تلبية الحاجات الجماعية لمواطنها في مجال جمع النفايات المنزلية وما شبهها ونقلها ومعالجتها عند الاقتضاء، وتتضمن هذه الخدمة العمومية ما يأتي:

–وضع نظام لفرز النفايات المنزلية وما شبهها بغرض تثمينها.

– تنظيم جمع النفايات الخاصة الناتجة بكميات قليلة عن الأشغال المنزلية والنفايات الضخمة وجثث الحيوانات ومنتوجات تنظيف الطرق العمومية والساحات والأسواق بشكل منفصل ونقلها ومعالجتها بطريقة ملائمة.

–وضع جهاز دائم لإعلام السكان وتحسيسهم بأثار النفايات المضرة بالصحة العمومية والبيئة.

–اتخاذ إجراءات تحفيزية بغرض تطوير وترقية نظام فرز النفايات المنزلية وما شابهها.

-مكافحة الأمراض الوبائية والمعدية.

-القيام بعمليات التطهير.

- جمع القمامة بصفة منتظمة.

3-1-3- اختصاصات البلدية في ميدان التهيئة والتعمير:

لقد سبق الإشارة إلى الدور التي تلعبه البلدية في ميدان التهيئة و التعمير،وبالتالي فإذا كان إقليم البلدية يغطيها مخطط التوجيه للتهيئة والتعمير P.D.A.U ومخطط شغل الأراضيP.O.S فإن مسؤولية اتخاذ القرار في منح أو رفض تسليم رخصة البناء ترجع إلى رئيس البلدية،بحيث تتم دراسة الملف من قبل مصلحة التعمير على مستوى البلدية.

3-1-4- اختصاصات البلدية في مجال حماية الطبيعة والأثار:

باعتبار أن الطبيعة تراثاً وطنياً استراتيجيا، نص المشرع الجزائري على دور البلدية في مجال الطبيعة وخاصة في مجال حماية الغابات على ما يأتي:

-انجاز وتطوير المساحات الخضراء داخل المراكز الحضرية.

- العمل على تهيئة غابات الترفيه قصد تحسين البيئة التي يعيش فيها المواطن

-انجاز برامج مكافحة الانجراف والتصحر.

-القيام بأي عمل يرمي إلى حماية الغابات وتطوير الثروة الغابية والمجموعات النباتية الطبيعية وحماية الأراضي وكذلك النباتات، في إطار حماية الثروة الغابية وتنفيذ أعمال الوقاية ومكافحة الحرائق والأمراض وأسباب الإتلاف.

ونظراً لتوسع ظاهرة حرائق الغابات نص المشرع على أنه يجب على البلدية اتخاذ كل التدابير اللازمة للوقاية من أخطار الحريق الناجمة عن المزابل الواقعة داخل الأملاك الغابية الوطنية، ذلك أنه يمنع أي تفريغ للأوساخ والردوم داخل الأملاك الغابية التي من شأنها أن تسبب حرائق، كما لا يجوز إقامة أي خيمة أو كوخ أو حظيرة داخل الأملاك الغابية وذلك حفاظا على الغابات من الحرائق والإتلاف.

إن البلدية ملزمة باتخاذ التدابير المتعلقة بالنظافة العمومية سواء تعلق منها بالنفايات الحضرية أو المياه القذرة أو مكافحة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه ،فهذه القضايا تعد من أهم المشاكل التي تتطلب استعمال أساليب الضبط الإداري الخاص بصيانة وحماية النظام العام لكونها لها آثار سيئة على صحة المواطن .

أما بالنسبة للنفايات التي يتضايق منها المواطنون فإن المجلس الشعبي البلدي يتولى مسؤولية رفعها في حالة معرفة هوية المتسبب فيها فإنه تولى مسؤولية رفعها وهذا فضلا عن النفايات التي تفرزها المؤسسات الاستشفائية غير المتعفنة ،والنفايات الناجمة عن الطرق العمومية أما النفايات الصناعية فإن المجلس الشعبي البلدي ملزم بإعداد جرد لها بعد التصريح بالصناعات التي تقع في إقليمه، لكن ما يجب التنويه إليه أن أصحاب المؤسسات الصناعية قد يتهربون من الالتزام بالتصريح خصوصا قبل صدور قانون المنشآت المصنفة الذي حدد بدقة شروط التصريح والملف الواجب تطبيقه.[141]

إن تحقيق حماية البيئة كما أرادتها السلطات العمومية لا يمكن أن تقوم البلدية بدورها في مجال النفايات ، بل يتعين على المواطن أن يلتزم بواجباته إذ يقع عليه واجب احترام النظام .

[141] وزارة البيئة وتهيئة الإقليم ، نفس المرجع سابق، ص ص 15-16.

خـــلاصة:

مـن خـلال مـا اتضـح فـي هـذا الفصـل نجـد انـه قـد بـرزت الحاجـة إلـى علـم الاجتمـاع البيئـي نتيجـة للتغيـرات التكنولوجيـة والاجتماعيـة والمشـكلات البيئيـة والحاجـة الماسـة إلـى إقـرار علاقـة متوازنـة بـين الإنسـان والبيئـة والتـي تميـزت بديناميكيـة سـريعة مـن خـلال عمليـات التـأثير والتـأثر التـي شـهدتها طـول مرحلـة تفاعلـه مـع بيئتـه،مما جعلهـا تتجسـد إلـى موضـوع عـالمي مـن خـلال عقـد مجموعـة مـن النـدوات والمـؤتمرات نظـرا لتميـز المخـاطر البيئيـة العالميـة بعـدم التمركز واقتصار آثارها وأسبابها على مكان أو نطاق جغرافي محدد.

والـذي نـتج عنـه بـروز مؤسسـات تعنـي بالبيئـة التـي تعتبـر محـل اهتمـام للإنسـان،وبالرغم مـن أن هـذا الميـدان قـد يبـدو جديـداً علـى البحـث السوسـيولوجي إلا أنهـا دعـوة صـريحة إلـى سسـلجة دراسـة البيئـة كمقتضـي منهجـي تفرضـه الثقافـة السـائدة تمثـل فـي مجموعة الاتجاهات النظرية المهتمة بحماية البيئة.

حيـث اخـذ مجـال حمايـة البيئـة بعـدا أخـر تجسـد فـي وجـوب العمـل اليـوم علـى الفهـم الاجتمـاعي للبيئـة ومعرفـة التـاريخ الـذي أسـس ومهـد لظهـور هـذه العلاقـة بـين مبحـث البيئـة كموضـوع لعلـم الاجتمـاع وللبحـث عـن ركـائز لمقاربـة سوسـيولوجية للبيئـة،من خـلال إبـراز علاقـة التفاعـل بـين الإنسـان لتـدارك الوضـع الحـالي وتغييـر السـلوكات وتبنـي قـيم بيئيـة ومفاهيم جديدة صديقة للبيئة.

الفصل الثالث:

حماية البيئة في الجزائر وآلياتها

تمهيد:

اقترنت البيئة بالإنسان وشكلت مجال اهتمامه بها ،حيث برز التفاعل بشكل كبير من خلال خلق إيجاد مجموعة من الآليات التي ستمكنه من استغلال امثل للموارد والحفاظ عليها من والمتفحص لسيرورة هذا التفاعل بين الإنسان والبيئة خلال تطور الفكر الاجتماعي يجد أن قضية البيئة وأخذت أبعادا مهمة في هذا الفكر الذي استوجب معرفة أساليب الحماية سابق وحاليا للوقوف على أهم المعارف المحلي ومعرفة إسهاماتها.

بعد التدهور الخطير الذي عرفته البيئة أصبح من الضروري الاهتمام بسلامتها وحمايتها من الأخطار المترتبة عن التلوث بغية الحفاظ على الحياة الإنسانية لوضع الأطر اللازمة للمحافظة على عناصر البيئة وتنظيم كافة النشاطات بالقدر الضروري لدرء إي خطر أو ضرر يهدد تلك العناصر وعليه فإن حماية البيئة تدل على صيانة اللازمة للعناصر المكون لها لبقائها على حالتها الطبيعية دون إحداث إي تغيرات تشوهها من اجل تحقيق التوازن البيئي وفقا لقانون الاتزان البيئي .

أولا-حماية البيئة في الفكر الاجتماعي و الإنساني:

1-1-حماية البيئة في العصور القديمة :

لقد أدى ما تتعرض له البيئة من مشكلات عديدة إلى لفت الأنظار إلى ضرورة حماية هذه البيئة مما تعرض له من أخطار عديدة، حيث غدت تلك الحماية ضرورة لا مفر منها حماية للحياة الإنسانية بل وكافة صور الحياة الحيوانية والنباتية وغيرها على كوكب الأرض،وللإحاطة بمسالة حماية البيئة سنتطرق إلى ظهور فكرة حماية البيئة بالرجوع إلى مهد الاهتمام بها منذ العصور القديمة والتي تؤكد العلاقة الوطيدة بين الإنسان وبيئته منذ فجر التاريخ ،لذا وقبل التطرق لتاريخ ظهور مبدأ حماية البيئة في الأدبيات الإنسانية يستوجب ضبط مفهوم بسيط لحماية البيئة حتى لا نقع في لبس في المراحل القادمة من الدراسة .

1-1-1 حماية البيئة في عهد الرومان :

لقد اهتم الرومان بحماية البيئة ويظهر ذلك من خلال استقراء ما جاء في مدونة التي أصدرها القيصر **فلافيوس جاستيان** عام 544 بعد الميلاد بحيث أن عناصر البيئة من كائنات حية وغير الحية كالأرض الماء والهواء موجودة في النصوص الواردة في مدونة **جاستيان** المتعلقة بالقانون الطبيعي.[142]

ولذلك يظهر أن مسألة حماية البيئة كانت معروفة في القانون الروماني ولو بطريقة غير مباشرة بذكر عناصرها دون أن يعرف مصطلح البيئة ،بل الرومان كانوا يستعملون مصطلح الطبيعة للدلالة على البيئة بمفهومها الحديث .[143]

قاعدة حضر أو منع القيام بأي أعمال في نهر عام أو على شاطئيه من شانها تعطيل الملاحة فيه ،وكذلك ما جاء في قانون الألواح لأثني عشر قاعدة رومانية تجرم دفن الموتى أو حرقهم داخل المدن حتى لا تنتشر الروائح الكريهة مما يتسبب في تلويث الهواء بالأدخنة والغازات الضارة ،بالإضافة إلى ما توصل إليه الرومانيون من حلول لتخلص من مياه الصرف الصحي وإبعادها عن المدن وتجميعها في مكان بعيد حتى تتراكم فيه

---

[142] محمود صالح العدلي ،**موسوعة حماية البيئة في القانون الجنائي الداخلي والقانون الدولي الجنائي والفقه الإسلامي (دراسة مقارنة)** الجزء الا ول ،دار الفكر الجامعي ،مصر 2009 ص 154.

[143] أحمد محمد حشيش ،**المفهوم القانوني للبيئة (في ضوء مبدا اسلمة القانون المعاصر)،دار الكتب القانونية** ،مصر 2008 ص59.

الفضلات والنفايات ويتم تجميعها وتجفيفها في أماكن مخصصة لذالك وهو إجراء يحفظ الصحة العامة بمنع انتشار الأمراض والأوبئة وهذا ما بعرف حديثا بمكافحة التلوث البيئي.

2-1-1 حماية البيئة في العصر الإسلامي :

لقد حضت البيئة باهتمام كبير في التشريع أو الفكر الإسلامي الحافل بالعديد من التعاليم السمحة التي تحث على حماية العناصر المكونة للبيئة والأدلة على ذلك كثيرة ،فالقرآن الكريم وردت فيه عدة آيات تنهي وتحرم الإفساد في الأرض ،الذي يعني الإضرار،ولقد ورد لفظ "فساد " خمسون 50 مرة في كتاب الله عزوجل ،ومن الآيات قوله تعالى :" **كلوا و أشربوا من رزق الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين**"[144]،كما يقول جل جلاله :"و**إذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد**"[145]،ويقول تعالى كذلك :"**ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون** "[146]،وهناك العديد من الآيات الكريمة التي وردت في هذا المعنى .

كما أن السنة النبوية الشريفة هي الأخرى ،جاءت غنية بالنصوص التي تكفل حماية البيئة بمختلف مكوناتها الطبيعية كالحديث الذي روي عن النبي (ص) أنه قال :"**إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فإن استطاع ألا تقوم حتى يغرسها فليغرسها** "[147]،وفي هذا الحديث تشجيع على فعل التشجير الذي يساهم كثيرا في التقليل من التلوث والحفاظ على البيئة وحماية عناصرها فتعتبر المحافظة على البيئة في نظر الشريعة الإسلامية ،واجب ديني بالنسبة للمسلمين قبل أن يكون واجبا قانونيا تفرضه التشريعات والقوانين الوضعية على اعتبار أننا أمرنا بتعمير الأرض التي استخلفنا الله فيها وأن نحمل الأمانة التي أبت السموات والأرض والجبال أن يحملنها [148].

---

[144] سورة البقرة الآية 59.

[145] سورة البقرة الآية 202.

[146] سورة الروم الآية 40.

[147] انظر الأمام البخاري ، **صحيح البخاري** ،تحقيق محمد بن الجميل ، مكتبة الصفا ،الطبعة الأ ولى القاهرة 2003 ص 506 .

[148] محمود حسام محمود لطفي ، **الجانب القانوني للبيئة في مصر** ، مجموعة أعمال المؤتمر العلمي الأول للقانونيين المصريين 25-26 فبراير 1992 ،عن الحياة البيئية في مصر ،الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة 1992 ص 04.

ورغم كل هذه التشريعات المختلفة المتعلقة بحماية البيئة،ظلت البيئة تصارع في التلوث الناجم عن العدوان الإنساني على مكوناتها ،بل ازداد الاعتداء على البيئة خصوصا بعد التطور الصناعي والتكنولوجي ،الذي عرفه العالم ف العصر الحديث ،الأمر الذي حتم من جديد العمل والحرص أكثر على توفير الحماية اللازمة للبيئة ،التي أصبحت مهددة بحجة تحقيق التنمية ورفاهية الإنسان ،حيث يدعو الإسلام إلى استصلاح البيئة والمحافظة عليها من ذلك عنايته بما يمكن استصلاحه منه والانتفاع به مثل الزراعة والثروة الحيوانية التي حث الرسول عليها إلى آخر لحظة من الحياة قال: « **إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة فإن استطاع ألا يقوم حتى يغرسها فليفعل** ".

ومن روائع حضارتنا الإسلامية ما دعا إليه القرآن وأكدته السنة المطهرة من تدريب المسلم إذا أحرم بالنسك على احترام حيوانات البيئة ونباتاتها، فلا يحل له قتل صيد البر والحرم أما صيد البحر فيحرم إذا كان محرمًا وأما صيد الحرم فدائمًا وكذلك قطع نبات الحرم، قال تعالى:" **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَقْتُلُواْ الصَّيْدَ وأَنتُمْ حُرُم**"[149] ،وقال يوم فتح مكة: « **إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق السماوات والأرض، فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة لا يعضد شوكه، ولا ينفر صيده، ولا يلتقط لقطته إلا من عرفها،ولا يختلي خلاها**، فقال العباس: يا رسول الله، إلا الإذخر فإنه لقينهم ولبيوتهم فقال: « **إلا الإذخر**»[150] .

فقد استثنى الإذخر لحاجة الناس إليه واستثنى في حديث آخر بعض الحيوانات التي تضر الناس لحديث عائشة –رضي الله عنها– أمرنا رسول الله بقتل خمس فواسق في الحل والحرم وهم: الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور[151] ،فما أحوج البشرية إلى مثل هذه البيئة التي تعيش فيها الكائنات الحجية بما فيها الإنسان آمنة على نفسها ومواردها وأرزاقها،ولم يكتف الإسلام بالدعوة إلى حماية البيئة بل فرض جزاءً للمحافظين عليها وجزاءً للمضرين بها.

شرع الإسلام الجزاء الذي يحافظ ويحمي البيئة من الفساد ويصونها من التدمير والعبث ويتمثل هذا الجزاء الأخروي والدنيوي،وهو ما أعده الله تعالى لعباده من الثواب

[149] سورة المائدة، الآية :95.
[150] مسلم بن حجاج: **صحيح مسلم**، تحقيق نظر بن محمد الفارابي ابوقتيبة ،در طيبة ،سنة 1427–2006،مجلد 2،ط1،برقم (1353).
[151] أخرجه مسلم في صحيحه برقم (198).

للمطيعين ومن العقاب للعاصين،وقد تعلق هذا الجزاء على العناية بعناصر البيئة ترغيبًا وترهيبًا وثوابً أو عقابًا،وهذا يؤكد أن الإسلام دين حياة فمن أفلت من العقوبة الدنيوية فإنه لا يفلت من العقوبة الأخروية فمن الترغيب غرس الأشجار وأنها صدقة جارية قال: «**ما من مسلم يغرس غرسًا إلا كان ما أكل منه له صدقة وما سرق منه له صدقة وما أكل السبع منه فله صدقة وما أكلت الطير فهوله صدقة ولا يزرؤه أحد إلا كان له صدقة**»[152] .

وكذلك الترغيب بالرحمة بالحيوانات والشفقة عليها ففي الحديث عن ابن مسعود قال: « كنا مع رسول الله في سفر فانطلق لحاجته، فرأينا حُمرَّة (وهي ضرب من الطير) معها فرخان،فأخذنا فرخيها فجاءت الحمرة فجعلت تفرش، فلما جاء رسول الله قال: « **من فجع هذه بولدها؟ ردوا ولدها إليها** »[153] .

وفي حديث آخر: « **بينما رجل يمشي فاشتد عليه العطش فنزل بئرًا فشرب منه، قم خرج فإذا هو بكلب يلهث يأكل الثرى من العطش فقال: لقد بلغ هذا مثل الذي بلغ بي، فملأ خفه ثم أمسكه بفيه ثم رقى فسقى الكلب، فشكر الله له، فغفر له** » قالوا : يا رسول الله، وإن لنا في البهائم أجرً؟ قال: « **في كل كبد رطبة أجر** »[154] .

وكذلك حذر الإسلام من تعذيب الحيوانات وتجويعها ففي الحديث الشريف أن رسول الله قال: «**دخلت امرأة النار في هرة ربطتها فلم تطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض**[155] ،كما رهب من قطع الأشجار البرية النافعة عبث وتوعد الفاعلين بالنار قال: « **من قطع سدرة صوب الله رأسه في النار**»[156] ،قال أبو داود: « يعني من قطع سدرة في فلاة يستظل بها ابن السبيل والبهائم عبثًا وظلمًا بغير حق يكون له فيها، صوب الله رأسه في النار[157] .

أما الجزاء الدنيوي –وهو ما يناله المكلف المطيع في الدنيا من ثواب والعاصي من عقاب فمنه نفع يتم في مقابل الأحياء وهو تمليك الأرض، قال : « **من أحيا أرض ميتة**

[152] أخرجه مسلم في الصحيح في كتاب المساقاة، برقم (1552).
[153] أخرجه أبودا ود في السنن، كتاب الجهاد برقم (2675).
[154]أخرجه البخاري، كتاب المظالم، حديث رقم (2466)، ومسلم، كتاب السلام، حديث رقم (5859).
[155] أخرجه البخاري في الصحيح (77/3).
[156] أخرجه أبودا ود في السنن برقم (5239).
[157]سنن أبي دا ود (783/2) تحقيق كمال الحوت بيروت، دار الحنان، 1989/1409.

فهي له »[158] والإحياء أعمار الأرض الميتة التي لا يملكها أحد بالسقي أو الزرع أوالغرس سواء أكانت قرية من العمران أم بعيدة،ولا يشمل الإحياء ما تعلق بمصالح القرية أو المدينة كفناءها ومرعى ماشيتها ومحتطبها وطرقها ومسير مائها.

كما أن هناك عقوبة دنيوية شرعت لدفع الفساد،وفي الإسلام جزاءان جزاء دنيوي وجزاء أخروي يكونان رادعًا قويًا في حماية الأحكام والحدود،وحمل الناس على تنفيذها[159] ،فإذا فلت الإنسان من العقوبة الدنيوية فإنه لا يفلت من العقوبة الأخروية لهذا قال رسول الله: «**إنما أنا بشر وإنكم لتختصمون إلي،وعسى أن يكون بعضكم ألحن بحجته من الآخر فأقضى له على نحو ما أسمع، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه،فإنما أقطع له بقطعة من النار،فليأخذها أو ليتركها**»[160] ،فكان أن تعرضت الواجبات الشرعية الخاضعة لصفتي الصحة والبطلان لكل من الحكمين القضائي والدياني في وقت واحد.

من أجل هذا فقد شرع الإسلام عقوبة صارمة للمفسدين في الأرض وهي عقوبة الحرابة قال الله تعالى: " **إِنَّمَا جَزَاء الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللّهَ ورَسُولَهُ ويَسْعَونَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُواْ أَو يُصَلَّبُواْ أَو تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلافٍ أَو يُنفَواْ مِنَ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا ولَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ**"[161] ،ولا ريب أن إهلاك الحرث والنسل والإسراف في الصيد والرعي إلى حد الجور وتغوير الأنهار وتلويث مجاري المياه والبحار لهو من أعظم الفساد وصدق الله إذ يقول: "**وإِذَا تَولَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا ويُهْلِكَ الْحَرْثَ والنَّسْلَ واللّهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ** "[162] .

ومن العقوبات التي يمكن أن يفرضها ولي الأمر على المخلين بالبيئة التعزيز ويتدرج من التوبيخ والوعظ والسجن والعقوبة المالية والجلد إلى القتل تعزيزا في بعض الأحيان وهو ما درجت عليه كثير من الدول، أما الجرائم الجسيمة فيمكن أن يطبق عليها حد الحرابة.

---

[158] أخرجه الإمام مالك ابن انس في الموطأ ص(743).
[159] مطبوعة بعنوان :الإسلام والبيئة ، وزارة البيئة وتهيئة الاقليم ،2009.ص176.
[160] أخرجه البخاري في الصحيح (235/3) ومسلم في الصحيح برقم (1713) كتاب الأقضية.
[161] سورة المائدة، آية 33.
[162] سورة البقرة، آية 205

ولأهمية الكبرى للبيئة في الإسلام جعلت من الأمور التي تجب فيها الحسبة باعتبار أن القيام بعمل من أعمال التلوث يعد منكرًا،وعلى المحتسب أن يزيل هذا المنكر،ولا شك أن الأخذ بالحسبة لمنع تلوث البيئة أمر يدل على عظمة التشريع الإسلامي وسموه.

وقد نصت عدد من الدول في دساتيرها على حق الإنسان في بيئة سليمة ومنها المملكة العربية السعودية في المادة 32 من النظام الأساسي للحكم، حيث نصت هذه المادة «على أن تعمل الدولة على المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها وينبني على ذلك أن هذا الحق الدستوري يعطي لكل إنسان أو جمعية إمكانية اللجوء إلى القضاء لطلب توقيف كل ما من شأنه أن يعرض البيئة للخطر،وقد بدأ بالفعل في بعض ولايات أمريكا إعطاء الحق للأفراد والجمعيات باللجوء إلى المحاكم المطالبة بتطبيق القواعد القانونية المتعلقة بالمحافظة على البيئة[163].

وقد سبقت الشريعة الإسلامية هذه القوانين بتقرير هذا الحق عن طريق نظام الحسبة،والحسبة يتحدث عنها فقهاء الإسلام في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر،فقد وردت آيات كثيرة وأحاديث نبوية في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فقال جل شأنه:**﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾**[164] ،وقوله تعالى: **﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ ﴾**[165].

فقد نعت المؤمنون بأنهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر فالذي هجر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خارج عن هؤلاء المؤمنين المنعوتين في هذه الآية،وفي نفس السياق قال تعالى:**﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾**[166] وهذا يدل على فضيلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إذ بين به أنهم كانوا خير أمة أخرجت للناس،والمنكر يتناول كل ما هو ضار وسيء من أخلاق وعادات وأفعال

[163] انظر: البيئة في الإسلام ص(173، 174).
[164] سورة آل عمران، آية (104).
[165] سورة الت وبة، آية (71).
[166] سورة آل عمران، آية (110).

تعود على الفرد والمجتمع بالخسارة والإيذاء في المال أو البدن أوفي البدن أوفي العقل أوالنسل ويدخل في ذلك جميع ما نهت عنه الشريعة الإسلامية.

1-2-حماية البيئة في العصر الحديث :

لقد شعرت جميع الشعوب والأمم المتقدمة منها والسائرة في طريق النمو، بالخطر المحدق الذي يواجه الكرة الرضية ككل بفعل التلوث الناجم عن الاستغلال المفرط لموارد الطاقة واسترزاق الموارد الطبيعية،بشكل غير عقلاني وهذا ما اثر على التوازن البيئي،وهذا الخلل في النظام البيئي ترتيب عنه أضرار بالكائنات الحية ،وفي مقدمتها الإنسان كما قد يلحق الأذى بالكائنات الأخرى والعناصر الطبيعية الأخرى ،لذلك يمكن تقديم موضوع حماية البيئة في العصر الحديث على النحو الآتي :

1-2-1-حماية البيئة على المستوى الدولي :

لقد تنبه المجتمع الدولي إلى أهمية المحافظة على البيئة وضرورة الدفاع عنها ،بتقرير السبل الكفيلة بحماية البيئة ومكوناتها المختلفة ، خصوصا بعدما تبين له أن الأضرار الناجمة عن التلوث بحسب طبيعتها في بعض الأحيان قد تتجاوز الحدود الإقليمية الواحدة لتمتد إلى أقاليم دولة أخرى ،فمثلا تلوث الهواء في دولة ما قد تكون بعد مدة قد تطول أو تقصر موجود فوق إقليم دولة أخرى أو كما هو الحال بالنسبة إلى تلوث المياه الإقليمية في دولة معينة ، قد تكون فيها بعد مياها إقليمية لدولة أو دول أخرى.

وهذا ما جعل مسألة حماية البيئة تأخذ الوصف العالمي، بل أصبحت تمثل نقطة اهتمام مشتركة بين أعضاء المجتمع الدولي ،وقد تجسد هذا الاهتمام في سن العديد من القواعد القانونية الدولية ،لتعزيز حماية البيئة والحد من التلوث الذي يهددها من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وعقد الندوات والمؤتمرات التي تعني بحماية البيئة .

وبالنسبة لبعض الفقهاء فإن نشأة فكرة حماية البيئة تعود إلى بداية القرن التاسع عشر عندما بدأ الاهتمام بتنظيم مجاري المياه والأنهار والبحيرات الدولية كإبرام معاهدة باريس عام 1814 التي تنظم استخدام مياه نهر الراين بين الدول التي يمر بها ،وكذا الإعلان الموقع بين إيطاليا والنمسا والمجر سنة 1875المتعلقة بالمحافظة على الحياة الفطرية والطيور النافعة للزراعة.

ويرى جانب آخر من الفقه أن ظهور قواعد حماية البيئة يعود لأربعينيات القرن الماضي وبالضبط إلى صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948ويستندون في ذلك إلى المادة 25 منه التي تنص" لكل شخص الحق في مستوى معيي مناسب للحفاظ على صحته وكيانه.

إذ يعتبر هؤلاء الفقهاء أن حق الإنسان في العيش السليم وبصحة جيدة لا يكون إلا بتوفير بيئة سليمة ونظيفة وخالية من التلوث بينما يرى البعض الآخر من الفقهاء أن بروزا لقواعد القانونية المقررة لحماية البيئة يرجع إلى ما بعد النصف الثاني من القرن العشرين ،ويتحلى ذلك في إبرام الاتفاقيات الدولية كاتفاقية لندن لعام 1954 المتعلقة بمنع تلويث مياه البحار بالبترول أو الزيت واتفاقية حماية العمال من الإشعاعات الضوئية المبرمة في جنيف عام 1960 خلال انعقاد المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية ،وكذلك الاتفاقية الإفريقية حول الحفاظ على الطبيعة المبرمة بالجزائر في سنة 1967 .

غير أنه يكاد يتفق معظم الفقهاء والمهتمين بالبيئة، على أن المؤتمر الدولي المنعقد تحت إشراف الأمم المتحدة بستوكهولم لعام **1972** حول البيئة الإنسانية ،يعتبر اللبنة الأساسية في محاربة التلوث البيئي ،فقد أوصى هذا المؤتمر بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة ،كما أقر جملة من المبادئ التي تضمن وتكرس حماية البيئة .

1-3 مبادئ حماية البيئة :

1-3-1-مبادئ حماية البيئة حسب البنك العالمي للإنشاء والتعمير:

مع بداية القرن الواحد والعشرين، بدأت تتبلور عقدة جديدة تبناها تقوم على عشرة مبادئ أساسية،[167]سيتم تناول كل مبادئ ومعايير حماية البيئة وذلك على النحو الآتي:

1-تحديد الأولويات بعناية:

اقتضت خطورة المشكلات البيئة وندرة الموارد المالية التشدد في وضع الأولويات وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل،وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والايكولوجية لمشكلات البيئة،وتجديد المشكلات الواجب التصدي لها فعالية.

[167]- رزاي سعاد، **إشكالية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل الشهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2007، ص ص: 31-33

2-الاستفادة من كل دولار:

كانت معظم السياسات البيئية، بما فيها السياسات الناجحة، مكلفة بدون مبرر وبدأ التأكيد على فعالية التكلفة،وأفادت الجهود في هذا المجال في عدة دول، إن هذا التأكيد يسمح بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة،وهو يتطلب نهجا متعدد الفروع،ويوجب على المختصين الاقتصاديين في مجال البيئة العمل سويا على تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.

3-اغتنام فرصة تحقيق الربح لكل الأطراف:

سوف تتضمن بعض المكاسب في مجال البيئة تكاليف ومفاضلات،والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الفقر ،ونظرا لخفض الموارد التي تكرسها لحل المشكلات، منها خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية.

4-استخدام أدوات السوق حيثما كان ممكنا :الحوافز القائمة على السوق،والرامية إلى خفض الأضرار البيئية هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الانبعاث وتدفق النفايات،رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج.

5-الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية:

يجب العمل على تنفيذ السياسات الأكثر تنظيما وقدرة، مثل فرض ضرائب الوقود، أو قيود الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية،وإدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية، فعلى سبيل المثال تدخل بعض الدول ضمن أنظمة لتقييم الأثر البيئي ونشر الوعي العام.

6- العمل مع القطاع الخاص:

يجب على الدول النامية التعامل بجدية موضوعية مع القطاع الخاص، باعتباره عنصرا أساسيا في العملة الاستثمارية،وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات،وإنشاء نظام **الإيزو** الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة

البيئية،وكذا توجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة، مثل مرافق معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة.

7-الاشتراك الكامل للمواطنين:

عند التصدي للمشكلات البيئية في بلد ما،تكون درجة النجاح قوية بدرجة كبيرة إذا شارك المواطنين المحليون ومثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب الآتية:

- قدرة المواطنون في المستوى المحلي على تحديد الأولويات.
- يعرف أعضاء المجتمعات المحلية حلولا ممكنة على المستوى المحلي.
- يعمل أعضاء المجتمعات المحلية غالبا على مراقبة مشاريع البيئة.
- مشاركة المواطنين يمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير.

8-توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا:

يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل الحكومة القطاع الخاص منظمات المجتمع المدني وغيرها،وتنفيذ تدابير مشتركة للتصدي لبعض قضايا البيئة.

9-تحسين الأداء الإداري على الكفاءة والفاعلية:

_يوسع المديرين البارعين انجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف، فمثلا أصحاب المصانع يستطيعون خفض نسبة التلوث للهواء والغبار بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل وفي بعض الدول، أدت المساعدات الفنية إلى تحويل أدائها من الأسوأ إلى الأحسن.

10-إدماج البيئة من البداية:

عندما يتعلق الأمر بالبيئة، فإن الوقاية يكون ارخص كثير أو أكثر فعالية من العلاج،وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم تخفيض الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية، باتت تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم استراتيجياتها المتعلقة بالطاقة، كما أنها تجعل من البيئة عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية،نستنتج مما سبق أن هذه المبادئ العشرة كمرجع يسترشد به

صانعو السياسة البيئية،وخاصة فيما يتعلق بالتأكيد ما يخص معالجة المظاهر ومصادر السلوكيات الضارة بالبيئة والدعوة إلى تحسين العلاقة مع البيئة .

1-3-2 مبادئ حماية البيئة في القانون الدولي:

1- مبدأ التعاون أو التضامن الدولي:

وفي هذا الشأن يقرر المبدأ رقم 24 من إعلان ستوكهولم حول البيئة لعام 1972:" أنه يجب تحسين معالجة المشاكل الدولية المتعلقة بحماية البيئة بروح التعاون من جانب كل الدول الكبيرة والصغيرة على قدم المساواة مع احترام سيادة ومصالح كل الدول[168]،وبعبارة أخرى يتطلب الأمن البيئي العالمي تعاونا دوليّا وإقليميا ومحليا مع المحافظة على مواردها الطبيعية، بمعنى ضرورة إيجاد ربط وثيق بين البيئة والتنمية بمفهومها الشامل سواء في البلدان المتقدمة أو النامية.[169]

2- مبدأ عدم التمييز:

يقصد بمبدأ عدم التمييز كمبدأ من المبادئ البيئية أن توحيد وتقريب السياسات والإجراءات البيئية الخاصة بالتلوث مثلا يجب أن تتم سواء كان ذلك قبل نشوء هذا التهديد البيئي أو أثناء وجوده أو التعويض عنه والانتهاء من آثاره .

3- مبدأ التزام الدولة بعدم إحداث أضرار بيئية في دولة أخرى:

ترجع أصول هذا المبدأ إلى حكم محكمة التحكيم عام 1937 الصادر بمناسبة نظر المحكمة في قضية مصنع الصّهر **بترايل** بكندا arbitration smelter trail The بين الجارتين كندا والولايات المتحدة الأمريكية، كما ورد النص على هذا المبدأ تحت رقم 17 في إعلان البيئة الصادر عن مؤتمر ستوكهولم عام 1972.[170]

---

[168] رياض صالح أبوالعطا، **د ور القانون الد ولي في حماية البيئة**، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة 2، 2008، ص 29.

[169] أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، **أمن وحماية البيئة، الند وة العلمية الثانية والأربعون**، مركز الدراسات والبحوث، الرياض 1998، ص44.

[170] رياض صالح أبوالعطا، مرجع سابق، ص 29.

-4-مبدأ المنع أو الحظر:

من المتّفق عليه أن منع حدوث الضّرر قبل حدوثه أفضل من التعويض عن الضرر بعد حدوثه فهذه الاستباقية تقتضي اتّخاذ مجموعة من الإجراءات التشريعية والتنفيذية لحماية البيئة ومواردها من التهديدات البيئية المختلفة مع مرافقة هذه التدابير بما يُعرف بآليات الإنذار المبكّر والسّريعEarly warning mechanisms التي تبنّتها الأمم المتحدة ودعت إلى العمل بها.[171]

5- مبدأ الملوث يدفع:

يشير هذا المبدأ إلى أن كل شخص طبيعي أو معنوي كان سببا في حدوث تلوث أصاب البيئة، فهذا الشخص ملزم بأن يدفع للغير المتضرر التكاليف اللاّزمة لمكافحة هذا التلوث ومنع انتشار هو تفاقمه،وهذه التكاليف تقرّرها وتحددها الهيئات المختصة في حماية البيئة[172]،وفي هذا الشأن تجد الجباية الخضراء Ecotax أساسها وتستمد فلسفتها من هذا المبدأ العالمي (الملوث يدفع) الذي ظهر لأول مرة سنة 1972 بمناسبة أعمال منظّمة التعاون والأمن الاقتصادية.[173]

6- مبدأ المصلحة الفردية في حماية البيئة:

يقوم هذا المبدأ على إعطاء الحق للأفراد بصفتهم المجرّدة في اللّجوء إلى لأجهزة القضائية من أجل الدّفاع عن الأضرار البيئية،ويتخذ هذا الحق شكل الدعاوى الشعبية populaires Actions أو فكرة الحسبة المعروفة في الشريعة الإسلامية،ويستمد هذا المبدأ أساسه من كون أن الأضرار البيئية damages Environmental عند وقوعها لا تفرّق بين إنسان وآخر، لأن هذه الأضرار والأخطار حركية في طبيعتها لا تفرق بين إقليم دولة وأخرى أو بين شخص وآخر ومثال ذلك الدخان الكثيف الذي غطّى كل دول جنوب شرق

[171] م .ظريفة، **الوقاية والتقليص من مخاطر الكوارث الطبيعية**، مجلة الجيش الوطني الشعبي، مؤسسة المنشورات العسكرية، عدد555، الجزائر،

[172] د رياض صالح أبوالعطا، مرجع سابق، ص 32 و33.

[173] د كمال رزيق، **دور الدولة في حماية البيئة**، مقال منشور في الأنترنيت على الرابط: -p://dspace.univ ouargla.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/7454/1/R0509.pdf

آسيا سنة 1997 والذي نجم عن حرق غابات لمطاط في أحد دول المنطقة فقط[174]، يمكن إيراد أهم الجهود الواجب بذلها من خلال الآتي: [175]

-قضية التنوع البيولوجي والمحافظة على كافة الأنواع،وتأمين بقاء سائر الأنواع من الحيوانات والنباتات.

-الالتزام بمبدأ الإنتاجية والتنمية المستدامة،والمتمثلة في استغلال الموارد الطبيعية الحية استغلال الأمثل ودعم الأنظمة البيئية المختلفة.

-استمرار المحاولات المتدرجة لمنع أو تخفيض مستويات التلوث البيئي بكافة أنواعه وأشكاله.

-تزكية التعاون والتفاوض الدولي ووضع الأنظمة الإرشادية لحماية البيئة الطبيعية.

-تعزيز المساهمات التي تقوم بها العلمية والمهنية ووضع الموقف البيئي الدولي تحت الطبيعة.

-المستمرة بواسطة مؤسسات دولية متخصصة وخبيرة.

- تمويل برامج البيئة من خلال صناديق ومساهمات وجهود فردية وحكومية.

-الاهتمام بصحة الإنسان من خلال برامج السلامة والصحة المهنية،والعناية بالمستوطنات البشرية.

-نشر برامج التعاون والحماية البيئية بين مختلف الدول آليات متخصصة ومتعاونة.

-وضع الخطط الكفيلة بمواجهة الكوارث الطبيعية (الفيضانات، الزلال، الجفاف والبراكين).

-إنتاج وبث برامج إعلامية تتعلق بالتوعية بالطاقة البديلة الناتجة من الشمس والرياح باعتبارهما طاقتين نظيفتين ودائمتين ورخيصتين.

-وكذلك التعامل مع النفايات المنزلية وكذلك المخلفات الزراعية واعتبارها كمصادر إنتاجية واقتصادية وذلك بإخضاعها لعمليات التدوير وإعادة الاستخدام بشكل اقتصادي أمثل.

-تصميم وتخطيط وتنفيذ برامج التدريب والتعليم البيئي،والمساعدة الفنية والإعلامية للقطاعات والفئات الشعبية المختلفة.

---

[174] د رياض صالح أبوالعطا، مرجع سابق، ص34 و70 .

[175] ـــنفس المرجع السابق، ص ص : 45-46.

1-4-أساليب حماية البيئة:

1-4-1- أساليب حماية البيئة في ضوء الإطار التشريعي :

-السعي إلى تحقيق الملائمة بين المعايير المعمول بها في معظم الدول العربية والظروف البيئية والقدرات الفنية والاقتصادية المتاحة وتحديث التشريعات والقوانين المطبقة في معظم الدول كي يتسنى لها الفاعلية في مواجهة التغيرات البيئية الجديدة.

-السعي إلى رفع كفاءة أجهزة الرقابة والتنفيذ وتسريع الإجراءات القانونية وجعل العقوبات المفروضة رادعة، من خلال سد الثغرات في نصوص التشريع وبنوده بحيث يغلق الباب إمام الاستثناءات التي أدت إلى إضعاف دور القوانين والتشريعات في مواجهة خطر التلوث .

-إنشاء واستكمال الأجهزة التشريعية والتنسيقية ودعم الأجهزة التنفيذية المناط بها تنفيذ أنظمة ومقاييس وقواعد حماية البيئة،وتوفير ما تحتاجه من إمكانيات للرصد والمراقبة والمحافظة على البيئة ووضع غطاء تشريعي متكامل يتوافر في قواعده عنصري حسن الإحاطة بكافة إبعاد المشكلة وفعالية إجراءات المواجهة.

-تطوير القوانين والتشريعات الحالية وإدخال التعديلات عليها بما يضمن الاستجابة لمتطلبات التوسع المستمر في أنشطة التنمية وكذلك المحافظة على النظم الايكولوجية وما يتصل بها من العمليات الأساسية لعمل المحيط الحيوي وإعادة صياغة القوانين البيئية بما يعزز التعاون الدولي لحماية البيئة والمشاركة في الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة وذلك من خلال:

أ-الاعتراف بالحقوق والمسؤوليات المتبادلة بين الدول فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستمرة واحترام هذه الحقوق والمسؤوليات وتسعى **الالسكو** لتحقيق ذلك من خلال إعلان مبادئ متفق عليها بين جميع الدول في مجالات حماية البيئة والهواء والرقابة على التلوث العابر للحدود.

ب-تطبيق قواعد جديدة لسلوك كل دولة من الدول فيما بينها لتحقيق التنمية المستمرة.

ج-تعزيز وتوسيع نطاق تطبيق القوانين والاتفاقيات القائمة لتعزيز التنمية المستمرة.

1-4-2 أساليب حماية البيئة في ضوء الإطار الايكولوجي:

-اعتماد الأسلوب العلمي في التخطيط العمراني السليم لمناطق المشروعات الصناعية بحيث يراعى فيه الاعتبارات التي تحد من تلوث البيئة المتصل بالهواء والضوضاء وعادم السيارات والعمل على التخلص من القمامة.

-توظيف نظام حركة الرياح وتكثيف الاهتمام بالأحزمة الخضراء وهندسة غرسها في المناطق الصناعية بها يسهم في الحد من نسبة التلوث العالية لجو المدن.

-توزيع مناطق السكن في المساحات التي تكفل لها ظروفا مناخية وصحية أفضل مع مراعاة التخطيط العمراني الدقيق والموضوعي لاستعمالات الأرض والكثافة البشرية بها (سكنية- صناعية- تجارية) بما يساعد على توفير جميع الخدمات الضرورية لكل نطاق عمراني.

-إبعاد المناطق السكنية عن الطرق غير السريعة لتجنبها الآثار المدمرة لتلوث الهواء بالغازات والأتربة.

-استفادة من الوسائل والأساليب الصحية الحديثة في تصفية الجو من الأتربة والغازات وإعطاء الاهتمام بتشجير الأراضي الفارغة وتعبيد الشوارع والساحات بقدر ما لهذه العمليات من أهمية وقيمة الإنسان.

-إنشاء حواجز بنائية أو ميكانيكية على أبعاد متعاقبة للحد من تلوث جو المدينة بالغازات والدخان.

-التركيز على التخطيط الإقليمي عند استغلال الموارد الطبيعية للبيئة حيث أن وجود المعدن في حد ذاته لا يعتبر دليلا كافيا على صلاحية استغلاله من الناحية الاقتصادية.

-تجميد النمو الصناعي في المناطق الصناعية غير صحيحة التوجيه والواقعة في مهب الريح.

-تجميد الصناعات الحرفية والخفيفة في مناطق صناعية صغيرة في أطراف المدينة وخارجها وأن يراعى في المناطق الصناعية داخل المدن مايلي:

*أن تكون في منصرف الرياح.

*أن تكون في أطراف المدينة أو هوامشها شبه الثابتة أو قليلة النمو.

*أن تكون منفصلة عن المدينة بمساحات كبيرة من الأراضي الخضراء.

*تحريم البناء في الهوامش المقابلة للمناطق الصناعية.

*اتخاذ الوسائل الكفيلة واستعمال التقنيات المناسبة لإنعاش المراعي المتدهورة ومنع تدهور حالة الأرض.

1-4-3 أساليب حماية البيئة في ضوء الإطار التنموي:

-اعتراف الدول بمسؤوليتها عن ضمان بيئات مناسبة للأجيال الحالية والمقبلة، من ثم كفالة حق الأفراد في الوصول إلى المعلومات حول حالة البيئة والموارد الطبيعية وحقهم في أن يستشاروا وأن يشاركوا في عملية صنع القرار بشان الأنشطة التي يحتمل أن تترك أثارا هامة على البيئة وحق هؤلاء الذين تعرضت أوقد تتعرض صحتهم أو بيئتهم لأثار خطيرة في اللجوء إلى الحلول القانونية.

-اشتراط إجراء تقييمات للأثر البيئي لضمان مساهمة السياسات والمشاريع والتكنولوجيا الجديدة الرئيسية في تحقيق التنمية المستمرة.

ا-لمحافظة على التنوع البيولوجي عن طريق ضمان بقاء جميع أنواع النباتات والحيوانات وتعزيز المحافظة عليها في موائلها الطبيعية.

-مراعاة مبدأ العائد الأمثل القابل للاستمرار في استغلال الموارد الطبيعية الحية والنظم الايكولوجية وتنشيط دور المجتمع المحلى والمنظمات غير الحكومية في ميدان الجهود الرامية والداعمة لحماية البيئة من التلوث.

-توفير مصادر الخبرة والمشورة والدعم الحكومي ومنظماتها لتنفيذ برامجها وسياساتها المرسومة بما يحقق أهدافها في مكافحة التلوث والحد من معدلاته ،وألا تكون المشكلات الصحية بالمناطق الحضرية مسؤولية وزارة الصحة وحدها حيث أنها مشكلة مركبة متداخلة العناصر.

-يتعين أن تكون برامج الدعم الاجتماعي إستراتيجية أساسية لمقابلة الظروف والأوضاع الاجتماعية المؤدية للأمراض العضوية والمشكلات الصحية مع تحديد الجماعات الأكثر

استهدافا للتعرض للأمراض الناشئة عن العوامل التلوث بالمدينة أي الأكثر حاجة للتدخل لوقايتهم منها.[176]

-وضع برامج للتربية الصحية تستهدف التنبيه إلى المتطلبات الصحية التي تستدعيها التحولات المتسارعة في نمط الحياة والتي يعود إليها الكثير من المشكلات الصحية بالمراكز الحضرية.

-إعطاء أهمية وأولوية خاصة لنظم جمع المعلومات البيئية وأوضاعها التي تستند إليها عمليات التحكم في المشكلات الصحية الناشئة عن أوضاع البيئة الملوثة وسائر مشروعات البحوث والتقييمات التي تستهدف في هذه المهمة.

-وضع سياسة واضحة المعالم لمعالجة المشاكل البيئية تستهدف حماية البيئة من التلوث والمحافظة على الموارد الطبيعية والبشرية وتنمية ودعم الإمكانيات الوطنية اللازمة لحماية البيئة وضمان سلامتها مع الاهتمام بالتقنيات الموروثة المتلائمة مع البيئة.

-مراعاة الاعتبارات البيئية وإعطاؤها أولويات متقدمة ,ودمج هذه الاعتبارات في جميع مراحل ومستويات التخطيط وجعل التخطيط البيئي جزءا لا يتجزأ من التخطيط الشامل للتنمية في جميع المجالات الصناعية والزراعية والعمرانية لتفادي الآثار السلبية التي تنجم عن إهمال هذه الاعتبارات مع الأخذ بالحسبان التوازن بين العوامل الاقتصادية والبيئة بما يضمن تحقيق التنمية الشاملة.

-تنسيق الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمنع التأثيرات السلبية لمشروعات التنمية والتصنيع التي تقوم بها إحدى الدول على البيئة بالدول المجاورة.

-العمل من خلال وسائل الإعلام والمناهج الدراسية وغيرها على رفع مستوى الوعي المجتمعي بقضايا البيئة وضرورة حمايتها وتنميتها وغرس الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية لتقديرها والمحافظة عليها.

-الوصول بالقوى البشرية المسؤولية عن شؤون البيئة إلى مرحلة عالية من الكفاءة والخبرة وذلك بدعم خطط الإعداد والتدريب على المستوى المحلي والإقليمي مع الاستفادة من الدورات التدريبية والندوات والاجتماعات المتعلقة بالبيئة التي تعقد في الدول

[176] احمد النكلاوي:**اساليب حماية البيئة العربية**-مدخل انساني تكاملي-جامعة نايف اكاديمية العلوم الامنية ،ط1,.1999.

الأعضاء،الاهتمام بحصر وجمع وتبادل المعلومات البيئية الإقليمية واستخدامها في عملية التخطيط.

-التنسيق بين الدول الأعضاء وتشجيع البحث العلمي وإجراء الدراسات للتعرف على المشكلات البيئية التي تعاني منها المنطقة مع تحديد الأولويات والمجالات لتفادي التكرار والازدواجية وإعداد دليل بالخبرات المتوفرة في مجالات حماية البيئة في الدول الأعضاء على أن يتم تحديث هذا الدليل بصورة دورية.

-دعم التخطيط والتفنيد في مجال إدارة البيئة كأولوية في خطط التنمية الوطنية،الالتزام السياسي بترشيد استخدام الموارد في خطة طويلة الأمد وذلك لتعزيز الأوضاع البيئية.

-إزالة القيود المؤسسة التي تتمثل في مركزية إدارة الخدمات البيئية والتي تؤدي إلى تأخير اتخاذ القرارات،والعمل على رفع كفاءة الخدمات الأساسية في المدن كالصرف الصحي وجمع النفايات وتوصيل هذه الخدمات إلى المناطق الريفية.

-العمل على التقليل من التعددية وتنازع الاختصاصات بين المؤسسات البيئية التنفيذية،وتطوير المقاييس البيئية للجودة النوعية للبيئية ومقاييس المصدر ومراقبة الإذعان عن طريق إنشاء برامج الرصد البيئي المستمر وتدريب الكوادر المتخصصة.

-رفع الكفاءة الفنية وتطوير الإدارة في مجالات تشغيل الخدمات البيئية وإيجاد مؤشرات قومية لاستمرارية التنمية حتى يمكن رصد النمو وصون الموارد وحماية البيئة.

-تطوير برامج التوعية والتربية البيئية وتشجيع إنشاء جمعيات حماية البيئة غير الحكومية وحث المواطنين وحفزهم على المشاركة في القرار والتركيز على المبادرة التطوعية كعنصر فعال لتعاون المواطنين في حل مشاكل البيئة.

-تطوير قواعد المعلومات البيئية اللازمة وتوفيرها لصانعي القرار لاتخاذ الإجراءات الكفيلة لحماية البيئة والاهتمام بشبكات المعلومات البيئية الدولية والوطنية وربطها بينها.

-الاهتمام بالتنمية المستدامة وعدم السعي وراء تكثيف الإنتاج دون الأخذ بالاعتبارات البيئية وقدرة الموارد على التكيف والاستيعاب.

-دعم التعاون والتنسيق بين الدول في مجالات حماية البيئة ويشمل ذلك تبادل الخبرات والموارد لتعزيز برامج إدارة البيئة الإقليمية والعالمية في مجالات الرصد والمراقبة البيئية وإدارة النفايات وترشيد استخدام المواد الكيميائية والمبيدات.

1-4-4 أساليب حماية البيئة في ضوء الإطار القيمي:

-تأصيل القناعة بان تلوث البيئة وتدني وتدهور الحياة داخلها المصدر الأساسي لما يصيب الإنسان من إهانة وضعه.

-ترسيب الدلالة الأخلاقية المعنوية التي تستند إلى مفاهيم الاحترام والتقدير والمحافظة في كل سلوك يأتيه الفرد أو الجماعة في صلته بالبيئة التي يوجد بها وفي ضمير ووجدان المجتمع بالإجمال.

-التأكيد على أهمية رؤية البيئة لا كقيمة مادية فحسب بقدر ما هي قيمة حضارية ودالة من الدالات الأساسية والجوهرية على مبلغ الرقى الذي بلغه مجتمع من المجتمعات،بما يجعلها رمزا لتاريخ وحضارة وهوية.

-التأكيد على أهمية وجوهرية تدريس مادة التربية البيئية بحيث يستوجب تلقينها على نحو يجعل قضاياها في كل المراحل التعليمية تترسب في وجدان -الدارس ويتحد معها وتنشئ لديه عاطفة المكان أو الهيئة المحلية التي تجعله يتفاعل معها بما -يتواءم قيمتها لديه.

-أن يكون لرجال التربية والإعلام والدين والأخلاق والاجتماع والثقافة دورا جوهريا في بيان الدعامات والأسس القيمة التي يتعين أن يجري في ضوئها أي تخطيط عمراني لأي قطاع من قطاعات المجتمع.

1-4-5- أساليب حماية البيئة في ضوء الإطار الشمولي :

تتجلى أساليب حماية البيئة في ضوء الإطار الشمولي في مستويين :

1-مستوى التكامل بين الجهود المبذولة من قبل المحافل المحلية والإقليمية والقومية والدولية في ميدان مكافحة التلوث البيئي.

2-مستوى التركيب بين الدعامات والعناصر التي استندت إليها الأطر المختلفة التي أشارت إليها الدراسة في علاقتها بظاهرة التلوث وأساليب مكافحتها.[177]

[177] احمد النكلاوي،المرجع السابق .

1-5-أهداف حماية البيئة :

انطلاقا من تطرقنا للمقصود بحماية البيئة ، فإنها يظهر بأن حماية البيئة التي نادى بها العلماء والباحثون وفإنها في مجملها تصبو إلى تحقيق الأهداف التالية :

-المحافظة على الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه الإنسان من الأنشطة التي قد تؤدي إلى اختلال التوازن الطبيعي على نحو يهدد الحياة البشرية أو يؤدي إلى القضاء عليها

-كما أن حماية البيئة تهدف إلى المحافظة على التوازن البيئي حتى يتحقق الانسجام بين عناصرها ومكوناتها المختلفة وفقا لقانون التوازن البيئي .[178]

-تقليل استنزاف الموارد الطبيعية عن طريق إيجاد وسائل تقنية حديثة،وإعادة الاستفادة من الموارد والبحث عن موارد بديلة. [179]

-معالجة التلوث الناجم عن أنشطة الإنسان المختلفة إلى درجة تمكن البيئة من التخلص من التلوث عن طريق التقنية الذاتية.

-المحافظة على رفع إنتاجية الأراضي الزراعية الرعوية وذلك بالحد من التوسيع العمراني وإنشاء الطرق في الأراضي الزراعية الجديدة والمحافظة على الحيوانات والنباتات البرية وخصوصا المهددة بالانقراض.

-لتحميل مسببي التلوث مسؤولية معالجة التلوث الناجم وتبادل المعلومات والخبرات مع جميع الدول في مجال البيئة.

-استعمال مصادر بديلة للطاقة للحد من استنزاف البترول والفحم الحجري والطاقة الذرية.

-استعمال المواد الكيماوية التي تحلل بسهولة في البيئة ولا تتراكم فيها،وعليه، فإن الحفاظ على البيئة يحتم الالتزام بثلاثة متطلبات أساسية هي:[180]

---

[178] رزاي سعاد **إشكالية البيئة في إطار التنمية المستدامة** ،مذكرة ماجستير في علوم التسيير فرع نقود ومالية ،كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 2008 ص31.

[179] – الموقع الالكتر وني: WWW.3lom4all.com/vb/3lom4ll 695 مرجع سبق ذكره، ص : 4.

[180] – زكريا طاحون، **إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف**، سلسلة البيئة7، شركة ماس للطباعة الإسكندرية/ مصر، 2005، ص ص: 267-268.

-الترشيد في استخدام واستهلاك الموارد البيئية غير المتجددة،وذلك بعدم إهدارها بسرعة وبدون داع بينما يمكن تحقيق هدف التنمية باستخدام قدر مرشد من الموارد البيئية غير المتجددة وفقا للحاجة.

-إعطاء البيئة فرصتها وقدرتها على هضم ما يقذف فيها من نفايات ومخلفات إنتاجية، عندما يتم التخلص منها بعد انتهاء حياتها العاملة أو عمرها الافتراضي يلقي بها في الوعاء البيئي المتضخم أصلا ،وهناك من يرى بأن حماية البيئة تشتمل على مايلي :

1-وقاية المجتمعات البشرية من التأثيرات الضارة لبعض عوامل البيئة .

2-وقاية البيئة محليا وعالميا من النشاط الإنساني الضار .

3-تحسين نوعية البيئة وتطويعها لصحة ورفاهية الإنسان .

والمشرع الجزائري قد سطر مجموعة من الأهداف ،عندما تبنى فكرة حماية البيئة وأفرد لها نصا قانونيا خاصا بها بل إنه ضمن هذه الأهداف وذكرها صراحة في متن هذا النص ،هذا ما أشارت إليه المادة 02 من قانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،حيث"تهدف حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، إلى ما يأتي:

- تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة وترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة ،والعمل على ضمان إطار معيشي سليم وإصلاح الأوساط المتضررة .

-ترقية الاستعمال الإيكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة ،وكذلك استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء.

-الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار اللاحقة بالبيئة ،وذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها وإصلاح الأوساط المتضررة وذلك بتدعيم الإعلام والتحسيس ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة .

ثانيا –آليات حماية البيئة:

2-1- الآليات القانونية لحماية البيئة:

إن زيادة الأخطار التي تهدد البيئة الإنسانية أدت بالدول إلى وضع أنظمة قانونية لمواجهة الأخطار البيئية فصدرت العديد من القوانين البيئية ،حيث عرفت الجزائر فراغاً قانونيًا ومؤسساتياً من جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية بعد الاستقلال، مما جعل المشرع الجزائري وبموجب قانون 157/62 يمدد استعمال القوانين الفرنسية إلا فيما يتعارض مع السيادة الوطنية،إلا أنه في سنوات الثمانينات عرفت الجزائر قفزة نوعية في مجال التشريعي البيئي،والتي بدأت بصدور أول قانون لحماية البيئة سنة 1983،والذي كان يعتبر بمثابة القاعدة الرئيسية للمنظومة التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية البيئة، فلقد حدد هذا القانون الأهداف الأساسية التي ترمي إليها حماية البيئة وهي:

- حماية الموارد الطبيعية.
- اتقاء كل شكل من أشكال التلوث.
- تحسين إطار المعيشة ونوعيتها،فضلا عن ذلك يرتكز هذا القانون على المبادئ التالية:
- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار حماية البيئة في التخطيط الوطني.
- تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة.
- تحديد شروط إدراج المشاريع في البيئة.

كما تعرض المشرع في هذا القانون إلى دراسات مدى التأثير والمنشآت المصنفة والجهات المكلفة بحماية البيئة،وعلى إمكانية إنشاء جمعيات للمساهمة في حماية البيئة،وصدرت عدة نصوص تنظيمية تنفيذاً لهذا القانون منها:

-المرسوم التنفيذي 143/87 المؤرخ في 16 يونيو 1987 المحدد لقواعد تصنيف الحظائر الوطنية والمحميات الطبيعية.

-المرسوم التنفيذي 339/98 المؤرخ في 03 نوفمبر 1998والذي يضبط التنظيم المطبق على المنشآت المصنفة والمحدد لقائمتها[181].

[181]علي سعيدان، **حماية البيئة من التلوث من المواد الاشعاعية والكيما وية في القانون الجزائري**، دار الخلد ونية، الجزائر، ط1ص240.

وبعد مرور عشرون سنة من صدور أول قانون متعلق بحماية البيئة،ونظراً للمعطيات الجديدة التي عرفها العالم لاسيما التطور التكنولوجي والحضري رأى المشرع إلى ضرورة إصدار قانون جديد يتعلق بحماية البيئة وهو القانون 10/03 المؤرخ في 19 يوليو 2003ولقد حدد هذا القانون المبادئ الأساسية لحماية البيئة والمتمثلة في:

- مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي.
- مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية.
- مبدأ الاستبدال le principe de substitution
- مبدأ الإدماج le principe d'intégration
- مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر.
- مبدأ الحيطةle principe de précaution
- مبدأ الملوث الدافعle principe du pollueur payeur
- مبدأ الإعلام والمشاركة le principe d'information et de participation

ولقد جاء هذا القانون بمفاهيم وتعاريف جديدة فيما يتعلق بالبيئة، التنمية المستدامة والمجالات المحمية ،كما أنه حدد أدوات تسيير البيئة والتي تتشكل من هيئة للإعلام البيئي، نظام تقييم الآثار البيئية لمشاريع التنمية الأنظمة القانونية الخاصة وهي المتعلقة بالمؤسسات المصنفة والمجالات المحمية.

وبجانب قانون البيئة الذي يعتبر الشريعة العامة والنص الأساسي المتعلق بحماية البيئة،نجد عدة قوانين أخرى عالجت موضوع حماية البيئة من بين هذه القوانين :

- قانون الغابات
- قانون المياه.
- قانون المناجم.
- قانون الصيد.
- قانون النفايات.
- قانون الصحة.
- قانون حماية التراث الثقافي.

– قانون الصيد البحري وتربية المائيات .

تضطلع الإدارة البيئية بصلاحيات واسعة في تطبيق السياسة الوقائية في مجال حماية البيئة، كما تعد في نفس الوقت الأداة الأساسية لإنجاح مختلف الآليات البيئة ذات الطابع الوقائي غير الردعي ونظرا لعدم قابلية حالات التلوث للإصلاح البيئي في معظم الأحيان فقد اعتمدت الدولة على آليات تضمن اتقاء حدوث أضرار تمس بالبيئة وتراقب من خلالها وتتحكم في مستعملي النشاطات الخطرة، حيث يمثل الضبط الإداري أفضل الوسائل القانونية لحماية عناصر البيئة ويتمثل ذلك في دوره الرقابي والوقائي المهم.

وقد اعتمد المشرع الجزائري على جملة من الوسائل جسدت بمقتضاها نشطات الضبط الإداري الخاص لحماية البيئة،وسنعمد لتحديد أهم الإجراءات الوقائية التي تستعملها الإدارة من أجل المحافظة على البيئة، بدءا من نظام الترخيص ثم الخطر والإلزام ونظام التقارير ودراسة التأثير.

2-1-1 نظام الترخيص:

الترخيص هو الإذن الصادر من الإدارة المتخصصة بممارسة نشاط معيين لا يجوز ممارسته بغير هذا الإذن،وتقوم الإدارة بمنح هذا الترخيص إذا توفرت الشروط الأزمة التي يحددها القانون لمنحه[182]وكثيرا ما تمنح القوانين أن تلحق أضرار المتعلقة بالبيئة صلاحيات واسعة للإدارة مثل تقييد بعض الأعمال والتصرفات، التي من شأنها بالبيئة بوجوب الحصول على رخصة إدارية مسبقة تمنحها الإدارة بناء على ما تتمتع به من سلطة تقديرية في تقدير الأضرار،وأخذه التدابير الاحتياطية والوقائية المتخذة من طرف المعنيين،[183]وبالنسبة للقانون الجزائري فقد تضمن كثير من الأمثلة في هذا المجال.

أ– رخصة البناء وعلاقتها بحماية البيئة:

بالعودة للقانون29/90المتعلق بالتهيئة والتعمير[184]،يظهر من خلال مواده أنه هناك علاقة وثيقة بين حماية البيئة ورخصة البناء،وتعتبر هذه الرخصة من أهم الرخص التي تدل عن الرقابة السابقة على الوسط الطبيعي،كما أكد نفس القانون على ضرورة الحصول على رخصة البناء من طرف الهيئة المختصة قبل الشروع في إنجاز بناء جديد أو إدخال أي تعديل أو ترميم للبناء.

[182]ماجد راغب الحلو، **قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة**، د ط، الاسكندرية، منشأة المعارف، 2002 ، ص 11.

[183]علي سعيدان مرجع سبق ذكره ،ص242.

[184]القانون رقم 05/04 المؤرخ في 14 غشت2004 المعدل والمتمم للقانون29/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير(ج رع15/51 غشت 2004).

ويمكن تعريف رخصة البناء بأ نها القرار الإداري الصادر من سلطة مختصة قانونا، تمنح بمقتضاها الحق للشخص (طبيعيا أو معنويا) بإقامة بناء جديد أو تغيير بناء قائم قبل البدء في إعمال البناء التي يجب أن تحترم قواعده قانون العمران .[185]

وبالنسبة للبناء في المناطق السياحية فإن القانون03 /03 اشتر ط للحصول على الرخصة ضرورة اخذ الرأي المسبق من طرف الوزير المكلف بالسياحة بالإضافة إلى الحصول على الرخصة من طرف الهيئة الإدارية المختصة والمحددة من طرف قانون التهيئة والتعمير[186]،كما أن المرسوم 175/91المؤرخ في 28 ماي 1991 حدد الشروط الواجب توفرها للحصول على رخصة البناء وهي تتمثل فيما يلي:

1-بالنسبة للمباني ذات الاستعمال الصناعي أو لاستقبال الجمهور يجب أن يحتوي الملف على:

-شرح مختصر لأجهزة التموين بالكهرباء والغاز والتدفئة وجر المياه الصالحة للشرب والتطهير والتهوية.

- شرح مختصر لأدوات إنتاج المواد الأولية والمنتجات المصنفة،وتحويلها وتخزينها نوع المواد السائلة والصلبة والغازية المضرة بالصحة العمومية وبالزارعة وبالمحيط والموجودة في المياه القذرة المحروقة وانبعاث الغازات و تراتيب وكميا المعالجة والتخزين والتصفية.

-كما أن المرسوم91 /175 المؤرخ في 28 ماي 1991 حدد الشروط الواجب توفرها للحصول على رخصة البناء وتتمثل فيما يلي:

1-طلب رخصة البناء موقع عليها من طرف المالك أو موكله أو المستأجر المرخص له قانونا أو الهيئة أو المصلحة المخصص لها العقار.

2-تصميم للموقع.

3-مذكرة ترفق بالرسوم البيانية الترشيدية والتي تتضمن وسائل العمل وطريقة بناء الهياكل والأسقف ونوع المواد المستعملة،وشرح مختصر لأجهزة التموين بالكهرباء والغاز والتدفئة.

---

[185] الزين عزري إجراءات إصدار قرارات البناء في التشريع الجزائري، مجلة المفكر، قسم الحقوق،جامعة بسكرة، ع3 ، الجزائر، 2008 ، ص12.

المادة 29 من قانون رقم 03/03 مؤرخ في 17 فيفري2003 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية(ج ر،ع11لـ19 فيفري 2003.

4- قرار الوالي المرخص بإنشاء مؤسسات صناعية وتجارية مصنفة في فئة المؤسسات الخطيرة والغير صحية والمزعجة.

5- إحضار وثيقة دراسة التأثير .

2- رخصة استغلال المنشآت المصنفة وعلاقتها بحماية البيئة:

ضبط المشرع الجزائري مستعملي المؤسسات المصنفة لاسيما المصانع بالمرسوم التنفيذي رقم 06/198 والمحاجر والمعامل والورشات،وكل منشأة يمكن أن تشكل خطر على الصحة العمومية بأن أخضع أصحاب هذه نظرا المنشآت للحصول على الرخصة من طرف الإدارة حتى تتمكن هاته الأخيرة من فرض رقابة على نشاطا لما يمكن أن تسببه هذه المنشآت من خطر على الفضاء الطبيعي ،حيث نقصد بالمنشآت المصنفة مجموع منطقة الإقامة والتي تتضمن منشأة واحدة أو عدة منشآت مصنفة تخضع لمسؤولية شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون العام أوالخاص،يحوز المؤسسة والمنشآت المصنفة التي تتكون منها أو يستغلها أوكل استغلالها إلى شخص أخر.

وتتمثل المنشآت المصنفة في كل وحدة تقنية ثابتة يمارس فيها نشاط أو عدة أنشطة من النشاطات المذكورة في قائمة المنشآت المصنفة والمحددة في التنظيم المعمول به وقد حددت المادة 19من القانون03/03 المتعلق بحماية البيئة الجهة المختصة بتسليم رخصة استغلال أو المنشآت المصنفة،وذلك بالنظر إلى خطورتها الأضرار التي تنجر عن استغلالها إلى ثلاثة أصناف:

1- تخضع المنشآت من الصنف الأول إلى ترخيص من الوزير المكلف بالبيئة.

2-تخضع المنشآت من الصنف الثاني إلى ترخيص من الوالي المختص إقليميا.

3- تخضع المنشآت من الصنف الثالث إلى ترخيص من رئيس وتنقسم المنشآت المصنفة إلى منشآت خاضعة للترخيص وأخرى خاضعة للتصريح.

2-1- إجراءات الحصول على الترخيص: يسبق طلب رخصة استغلال المؤسسة المصنفة ما يلي:

-دراسة التأثير وموجز التأثير على البيئة.

-إجراء تحقيق عمومي ودراسة تتعلق بأخطار وانعكاسات المشروع ويمر ملف طلب رخصة استغلال المؤسسة المصنفة بمرحلتين:

أ-**المرحلة الأولى** :يتم إيداع الطلب مرفقا بالوثائق المطلوبة والمنصوص عنها في المرسوم 06/198 بالإضافة إلى ما يلي:

-اسم صاحب المشروع ولقبه وعنوانه أو اسم الشركة والشكل القانوني والمقر إذا تعلق الأمر بشخص معنوي.

-طبيعة وحجم النشاطات التي اقترحها صاحب المشروع وكذا فئة أو فئات قائمة المنشآت المصنفة التي تصنف المؤسسة ضمنها.

-مناهج التصنيع التي تنفذها والمواد المستعملة.

- تحديد موقع المؤسسة في خريطة يتراوح مقياسها بين1/25000 و1/150000 على الأقل لجوار المؤسسة إلى غاية مسافة تساوي على الأقل 1/10.

-مخطط وضعية مقياسه2500 مسافة التعليق المحددة في قائمة المنشآت المصنفة دون أن تقل عن 100 متر.

- مخطط إجمالي مقياسه 200/1 على الأقل بين الإجراءات التي تعتزم المؤسسة المصنفة القيام إلى غاية35 متر على الأقل من المؤسسة ،ثم تخصيص البنايات والأراضي المجاورة وكذا رسم شبكات الطرق الموجودة.

- بعد إيداع الملف تتقدم اللجنة بدراسته دراسة أولية، إلا أنه في حالة الاستثمارات الجديدة يجب أن تكون عناصر تقييم المشروع موضوع تشاور بين إدارة البيئة والصناعة وترقية الاستثمارات.

وعلى أساس هذه الدراسة الأولية لملف طلب الرخصة، تقوم اللجنة بمنح مقرر بالموافقة المسبقة لإنشاء المؤسسة المصنفة في أجل 3 أشهر إبتداءا من تاريخ إيداع ملف الطلب والذي بموجبه يستطيع صاحب المشروع أن يبدأ في أشغال بناء المؤسسة المصنفة.

ب- المرحلة النهائية لتسليم الرخصة:

-بعد إنهاء إنجاز المؤسسة المصنفة تقوم اللجنة بزيارة الموقع وذلك قصد التأكد من مطابقتها للوثائق المدرجة في ملف الطلب،ومن ثم تقوم بإعداد مشروع قرار رخصة استغلال المؤسسة المصنفة وإرساله إلى اللجنة المؤهلة للتوقيع،ويتم تسليم رخصة استغلال المؤسسة المصنفة في أجل 03 أشهر إبتداءا من تاريخ تقديم الطلب عند نهاية الأشغال.

-إن تسليم الرخصة لا يتم إلا بعد زيارة اللجنة للموقع عند إتمام إنجاز المؤسسة المصنفة وذلك للتأكد من مطابقتها للوثائق المدرجة في الملف ولضبط مقرر الموافقة المسبقة،[187]وفي الأخير تسلم رخصة استغلال المؤسسة المصنفة حسب الحالة كما يلي:

بموجب قرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالبيئة والوزير المعني بالبيئة للمؤسسات المصنفة من الفئة الأولى.

- بموجب قرار من الوالي المختص إقليميا بالنسبة للمؤسسات المصنفة من الفئة الثانية.

- بموجب قرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي بالنسبة للمؤسسات المصنفة من الفئة الثالثة،إن نظام التصريح يخص المؤسسات المصنفة من الفئة الرابعة وفقا لتقسيم المؤسسات المصنفة الوارد في المادة03 من المرسوم 198/06،ونصت المادة 24 المذكور سابقا على أن يرسل تصريح استغلال المؤسسة المصنفة من الفئة الرابعة إلى رئيس المجس الشعبي البلدي،وحددت المادة أجل 60 يوم على الأقل في المؤسسة ويصرح بالنشاطات التي سيقوم لإرسال التصريح قبل بداية استغلال المؤسسة المصنفة المتعلقة[188].

2-1-2- نظام الحظر والإلزام:

1- نظام الحظر: كثيرا ما ينص قانون حماية البيئة إلى حظر إتيان بعض التصرفات التي تؤثر خطورتها وضررها على البيئة وقد يكون هذا الحظر مطلقا وقد يكون نسبيا.

1-1- الحظر المطلق:

يتمثل الحظر المطلق في منع الإتيان بأفعال معنية لما لها من آثار ضارة بالبيئة منعا باتا لا استثناء فيه ولا ترخيص بشأنه[189]،كما تضمن القانون البيئي الجزائري 10/03هذا النوع من الحظر في الكثير من المواضع ومثال ذلك ما ورد في المادة "51يمنع كل صب أو طرح للمياه المستعملة أورمي النفايات أيا كانت طبيعتها في المياه المخصصة لإعادة تزويد طبقات المياه الجوفية وفي الآبار والحفر وسراديب جذب المياه."

[187]- المواد 19،18،08،06 و20 من المرسوم/06 198 المتعلق بضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، ج ر، ع 37 2006.

[188]علي سعيدان، مرجع سابق، ص300 .

[189]ماجد راغب الحلو، مرجع سابق، ص135-136.

-ومن أمثلة الحظر أيضا ما ورد في القانون 02- المتعلق بحماية الساحل وتثمينه، حيث نصت المادة 02منه على" أنه يمنع المساس بوضعية الساحل الطبيعية، كما أنه يمنع ممارسة أي نشاط من الأنشطة السياحية وخاصة الأنشطة الإستحمامية والرياضات البحرية،والتخييم،وذلك على مستوى المناطق المحمية والمواقع الإيكولوجية الحساسة،كما أنه تمنع إقامة أي بناءات ومنشآت،طرق،حظائر توقيف السيارات أو المساحات المهيأة للترفيه في المناطق الشاطئية حيث تكون التربة وخط الشاطئ هشين أو معرضين للانجراف".

1-2-الحظر النسبي :

يتجسد الحظر النسبي في منع القيام بأعمال معينة يمكن أن تلحق آثار ضارة بالبيئة في أي عنصر من عناصرها، إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من السلطات المختصة،ووفقا للشروط والضوابط التي تحددها القوانين واللوائح لحماية البيئة[190] .

ومن أمثلة ذلك ما تقضي به المادة 69 من القانون90/29 فيها كما يلي" لا يرخص لأي بناء أو هدم من شأنه أن يمس بالتراث الطبيعي والتاريخي والثقافي أو يشكل خطرا إلا بعد استشارة وموافقة المصالح المختصة في هذا ووفقا للقوانين والتنظيمات السارية المفعول .

2- نظام الإلزام:

من الوسائل التي استخدمها القانون لحماية البيئة، هو إلزام الأشخاص بالقيام بأعمال معينة،والإلزام بالقيام بعمل إيجابي يعادل حظر القيام بعمل سلبي،أي حظر الامتناع عن القيام ببعض النشاطات المتعلقة بحماية البيئة في إطار الأعمال ،ومن أمثلة ذلك نجد الفقرة الثانية من المادة 33 من القانون 03/10 المحمي كل عمل من شأنه أن يضر بالتنوع الطبيعي،وبصفة عامة منعت التنمية المستدامة التي منعت داخل كل عمل من شأنه أن يشوه طابع مجال محمي وهذا الحظر يتعلق خصوصا بالصيد والصيد البحري والأنشطة الفلاحية والغابية وغيرها .191

أو المادة 45 من نص القانون التي تنص على ما يلي" :تخضع عمليات بناء واستغلال واستعمال البنايات والمؤسسات الصناعية والتجارية والحرفية والزراعية وكذلك المركبات والمنقولات الأخرى، إلى مقتضيات حماية البيئة وتفادي إحداث التلوث الجوي والخدمة.

---

[190] ماجد راغب الحلو، مرجع سابق، ص12 .

[191] منصوري مجاجي.**الضبط الإداري وحماية البيئة**، مجلة دفاتر السياسية والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، العدد 2009 ، ص65.

أو المادة 42 من المرسوم التنفيذي 175/91 المؤرخ في28 ماي 1991 والمحدد للقواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء التي تنص على ما يلي :يجب أن تحتوي كل عمارة جماعية على محل مغلق لإيداع وعاءا القمامة،وتحدد وضعية هذا المحل بكيفية تمنع تسرب الرائحة والغازات المضرة إلى داخل المساكن.

يمكن القول بأن الإلزام كأسلوب ضبط، هو خلاله المشرع من الوقاية من جميع الأضرار والأخطار التي يمكن أن تمس بالبيئة،وتكمن أهمية الأسلوب في كونه قواعد أمرة تأتي على شكل إجراء إيجابي تحقق الحماية القانونية للبيئة عندما يتم القيام بما تأمر به القاعدة القانونية.

2-1-3- نظام التقارير:

استحدث المشرع الجزائري بموجب النصوص الجديدة المتعلقة بحماية البيئة أسلوب جديد وهو أسلوب التقارير والذي يسعى من خلاله إلى فرض رقابة لاحقة على الأنشطة التي يمكن أن تشكل خطر على البيئة،حيث ألزم مستعملي بعض المنشآت المصنفة التي يمكن أن تشكل خطر على البيئة بضرورة تقديم تقرير سنوي عن الأنشطة الممارسة وانعكاساتها على المحيط البيئي.

وبالعودة للقانون01 -10 نجده يلزم أصحاب المنشآت المنجمية أو الرخص من خلال مدة الاستغلال والبحث بتقديم تقرير دوري يوضحون فيه نشاطات هم وانعكاساتها على حيازة الأراضي وخصوصيات الوسط البيئي إلى الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية وكل من أغفل تبليغ هذا التقرير يعاقب بالحبس من شهرين إلى 06 أشهر أو بغرامة من 5000 إلى 20000 دج.

كما نجد نظام التقارير في القانون01-19 المتعلق بتسيير النفايات والذي نص في مادته 21 على :

-إلزام المنتجون أو حائز والنفايات الخاصة الخطرة بالتصريح للوزير المكلف بالبيئة بالمعلومات المتعلقة بطبيعة وكمية وخصائص النفايات، كما يجب عليهم تقديم بصفة دورية المعلومات الخاصة بمعالجة هذه النفايات،وكذلك الإجراءات العملية المتخذة والمتوقعة لتفادي إنتاج هذه النفايات،بأكبر قدر ممكن ولقد قرر المشرع لمخالفة هذا الإجراء عقوبة مالية تتراوح من خمسين ألف دينار 50000 دج إلى مئة الف دينار 100000 دج.[192]

[192] المادة 21 من القانون01-19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها (ج ر،ع 77لـ 15ديسمبر 2001).

2-1-4 نظام دارسة مدى التأثير على البيئة:

إن الحديث عن نظم دراسة التأثير يفرض بالضرورة التكلم عن مبدأ الحيطة والذي يدخل ضمن المبادئ العامة لحماية البيئة ويقصد به ضرورة اتخاذ التدابير الفعلية والمناسبة للوقاية من خطر الأضرار الجسمية المضرة بالبيئة وذلك قبل القيام بأي مشروع أو نشاط،حيث تبنى المشرع الفرنسي هذا النظام بمقتضى قانون 13 أكتوبر 1976 المتعلق بحماية الطبيعة حيث أشار في مادته 02 إلى "إلزامية دراسة التأثير باعتباره إجراء جوهري لتقييم آثار المشاريع على البيئة كما اعتبره بمثابة الحدود القانونية للاعتداءات البيئية التي يجب أن تقام قبل القيام ببعض المشاريع الأشغال أو التهيئة العامة أو الخاصة بقصد تقييم آثار هذه الأخيرة على البيئة.

أما المشرع الجزائري فقد أخذ نظام دراسة التأثير بموجب قانون10/83 حماية البيئة والذي عرفه :بأنه وسيلة أساسية للنهوض بحماية البيئة، تهدف إلى معرفة وتقدير الانعكاسات المباشرة والغير مباشرة للمشاريع على التوازن البيئي وكذا على إطار ونوعية معيشة السكان."

كما أن القانون03 /10والمتعلق بحماية البيئة قد عرف دراسة التأثير في المادة 15 منه "تخضع مسبقا وحسب الحالة لدراسة التأثير أو لموجز التأثير على البيئة مشاريع التنمية والهياكل والمنشآت الثابتة والمصانع والأعمال الفنية الأخرى،وكل الأعمال وبرامج البناء والتهيئة، التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة فورا أو لاحقا على البيئة،ولا سيما على الأنواع والموارد والأوساط والفضاءات الطبيعية والتوازنات الإيكولوجية وكذلك على إطار ونوعية المعيشة [193]"

-2-1-4-1 المشاريع التي تخضع لدراسة التأثير:

جاء في نص م 15 من القانون03 /10والمتعلق بحماية البيئة المشار يع التي تخضع لدراسة التأثير وهي" :مشاريع التنمية والهياكل والمنشآت الثابتة والمصانع والأعمال الفنية الأخرى وبرامج البناء والتهيئة"وما يمكن استنتاجه من خلال النص أن المشرع الجزائري ربط المشاريع الخاضعة لدراسة التأثير بمعيارين:

-**المعيار الأول** :العمليات التي يمكن أن تؤثر على البيئة الطبيعية أو أحد مكونا أو البيئة البشرية.

-**المعيار الثاني** :أنه جعل دراسة التأثير تتعلق بحجم وأهمية الأشغال والمنشآت الكبرى كبرامج البناء والتهيئة.

[193] المادة 15 من القانون المتعلق بحماية البيئة، السابق الذكر.

غير أن المشرع الجزائري في المادة 15 من القانون 10/03كان من الضروري أن يحدد المشاريع الخاضعة لدراسة التأثير بدلا من أن يترك مفتوحا،إلا أنه وفي المقابل وبالعودة للمرسوم التنفيذي80 /78المتعلق بدراسة التأثير على البيئة نجد أن المشرع وضع قائمة للمشاريع الخاضعة لدراسة التأثير وهي محددة على سبيل الحصر،وبمفهوم المخالفة كل مشروع لا تنطبق عليه المعايير الواردة في القائمة فإنه يخضع لدراسة مدى التأثير.

وقد جاء في نص المادة 16 من القانون10/03 على أنه"يحدد التنظيم قائمة الأشغال التي بسبب أهمية تأثيرها على البيئة تخضع لإجراءات دراسة التأثير والتي يكمن أن نطلق عليها القائمة الإيجابية،إلا أن الإشكال الذي يثار هنا أن الأجل الذي حدده المشرع لسريان النصوص التنظيمية، التي كانت تطبق في ظل القانون القديم03/83 قد انتهى بمرور 24 شهر ولم تصدر النصوص التنظيمية الجديدة وهذا ما يجعلنا أمام فراغ قانوني.[194]

إضافة إلى قانون حماية البيئة هناك قوانين أخرى أخضعت بعض المشاريع لدراسة التأثير لاسيما القانون 02/01المؤرخ في2001/11/12 المتعلق بتهيئة الإقليم والذي أخضع الاستثمارات والمنشآت المتعلقة بتهيئة الإقليم لدراسة التأثير،بالإضافة كذلك إلى القانون 19/01 ولمتعلق بتسيير النفايات،وشروط اختيار مواقع إقامة منشآت معالجة النفايات وتهيئتها وإنجازها وتعديل عملها وتوسعتها إلى التنظيم المتعلق بدراسة التأثير.[195]

2-1-4-2 مضمون دراسة التأثير:

وفقا للمادة 16 من القانون10/03المتعلق بحماية البيئة والمادة 05 من المرسوم التنفيذي 10 /78القانون المتعلق بدراسة التأثير يتضمن محتوى دراسة التأثير ما يلي:

1-عرض عن النشاط المراد القيام به.

2-وصف للحالة الأصلية للموقع وبيئته اللذان قد يتأثران بالنشاط المراد القيام به.

3-وصف التأثير المحتمل على البيئة وعلى صحة الإنسان بفعل النشاط المراد القيام به والحلول البسيطة المقترحة.

[194] مادة 113 من القانون 10/03 سبق ذكره.

[195]المادة 01 من القانون19/01 سبق ذكره.

4-عرض عن تدابير التحقيق التي تسمح بالحد أو بإزالة،وإذا أمكن تعويض الآثار المضرة بالبيئة والصحة،كما حدد المشرع الهيئات التي تقوم بإعداد دراسة التأثير وحصرها في مكاتب الدراسات، مكاتب الخبرات، مكاتب استشارات معتمدة من الوزارة المكلفة بالبيئة،والتي تنجزها على نفقة صاحب المشروع.

2-1-5-الإخطار و الإنذار:

يقصد بالإخطار كأسلوب من أساليب الجزاء الإداري تنبيه الإدارة المخالف لاتخاذ التدابير اللازمة لجعل نشاطه مطابقاً للمقاييس القانونية المعمول بها،الإخطار والوقف المؤقت للنشاط باعتبارهما من الإجراءات التمهيدية التي تقوم بها الإدارة، قبل أن تلجأ إلى العقوبات الأخرى والتي تعتبر أكثر خطورة وفي الواقع نجد أن هذا الأسلوب ليس بمثابة جزاء حقيقي،وإنما هو تنبيه أوتذكير من الإدارة نحو المعني على أنه في حالة عدم اتخاذ المعالجة الكافية التي تجعل النشاط مطابقا للشروط القانونية فإنه سيخضع للجزاء المنصوص عنه قانوناً ،وعليه فإن الإخطار يعتبر مقدمة من مقدمات الجزاء القانوني.

لعله أخف وأبسط الجزاءات التي يمكن أن تقع على من يخالف أحكام قوانين حماية البيئة هو الإنذار أو التنبيه،ويتضمن الإنذار بيان مدى خطورة المخالفة وجسامة الجزاء الذي يمكن أن يوقع في حالة عدم الامتثال'[196]في الواقع نجد أن هذا الأسلوب ليس بمثابة جزاء حقيقي،وإنما هو كتنبيه أو تذكي من الإدارة نحو المعني على انه في حالة عدم اتخاذ المعالجة الكافية،التي تجعل النشاط مطابقا للشروط القانونية فإنه سيخضع للجزاء المنصوص عنه قانونا.

ومن أمثلة أسلوب الإخطار في قانون البيئة10/03 نجد نص المادة 25 منه والتي تنص:"على أنه يقوم الوالي بإعذار مشغل المنشأة الغير واردة في قائمة المنشآت المرخصة،والتي ينجم عنها أخطار أو أضرار تمس بالبيئة ويحدده أجلا لاتخاذ التدابير الضرورية لإزالة تلك الأخطار أو الأضرار."

كما تنص المادة 56 من نفس القانون على أنه" :في حالة وقوع عطب أو حادث في المياه الخاضعة أن تشكل للفضاء الجزائري،لأي سفينة أو طائرة أو أي آلية تحمل أو تنقل مادة خطيرة

[196]. ماجد راغب الحلو، مرجع سابق، ص 145.

أومحروقات من شأنها أن تشكل خطر كبير لا يمكن دفعه،ومن طبيعته إلحاق الضرر بالساحل والمنافع المرتبطة به، يعذر صاحب السفينة أو الطائرة أو الآلية أو القاعدة العائمة باتخاذ كل التدابير اللازمة لوضع حد لهذه الأخطار[197]."

2-1-6-الوقف المؤقت لمزاولة نشاطات المؤسسات والمشاريع :

هو عبارة عن تدبير تلجأ إليه الإدارة في حالة وقوع خطر بسبب مزاولة المشروعات الصناعية نشاطاتها،والذي قد يؤدي إلى تلويث البيئة أو المساس بالصحة العمومية،والمشرع الجزائري في غالب الأحيان يستعمل مصطلح " الإيقاف" في حين أن المشرع المصري يستعمل مصطلح " الغلق"،وقد قام جدال فقهي بشأن الطبيعة القانونية للغلق كعقوبة، فهناك من يرى أن الغلق ليس بعقوبة وإنما هو مجرد تدبير من التدابير الإدارية، إلا أن هذا الرأي تعرض للنقد على أساس أن الغلق في القانون العام يجمع بين العقوبة الجزائية ومعنى التدبير الوقائي.

ومهما يكن الأمر فإن الغلق المقصود به هنا هو الوقف الإداري للنشاط،والذي هو عبارة عن إجراء يتخذ بمقتضى قرار إداري،وليس الوقف الذي يتم بمقتضى حكم قضائي،تلجأ الإدارة إلى أسلوب وقف النشاط عندما تؤدي مزاولة نشاطات مؤسسة ما إلى تلويث البيئة أو المساس بالصحة العمومية،حيث تقوم الإدارة بإعذار المستغل باتخاذ التدابير الوقائية وإذا لم يمتثل في الأجل المحدد، تقوم الإدارة بوقف نشاط هذه المؤسسة إلى غاية تطبيق تلك التدابير.

والأمثلة عديدة لهذا الإجراء، حيث نص المشرع الجزائري في المادة 25 الفقرة (02) من القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة على أنه: "إذا لم يمتثل مشغل المنشأة الغير واردة في قائمة المنشآت المصنفة للإعذار في الأجل المحدد يوقف سير المنشأة إلى حين تنفيذ الشروط المفروضة،كما نص قانون المياه 12/05 على ضرورة أن تقوم الإدارة المكلفة بالموارد المائية بتوقيف المنشأة المتسببة في تلوث المياه إلى غاية زوال التلوث."

[197] حميدة جميلة، **الوسائل القانونية لحماية البيئة، دراسة على ضوء التشريع الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة البليدة، ص 145.

2_1_7-سحب الترخيص:

أن نظام الترخيص يعد من أهم وسائل الرقابة الإدارية، لما يحققه من حماية مسبقة على وقوع الاعتداء،ولهذا فسحبه يعتبر من أخطر الجزاءات الإدارية التي خولها المشرع للإدارة،والتي يمكن لها بمقتضاه تجريد المستغل الذي لم يجعل من نشاطه مطابقاً للمقاييس القانونية البيئية من الرخصة.

فالمشرع إذا كان قد أقر حق الأفراد في إقامة مشاريعهم وتنميتها، فإنه بالمقابل يوازن بين مقتضيات هذا الحق والمصلحة العامة للدولة، فإذا كان من حق الشخص إقامة مشروعه وتنميته،واستعمال مختلف الوسائل لإنجاحه، فإن ثمة ما يقابل هذا الحق من التزامات، تكمن في احترام حقوق الأفراد الآخرين أو المواطنين في العيش في بيئة سليمة ،ومن تطبيقات السحب في التشريع الجزائري ما نص عليه المشرع في المادة 153 من قانون المناجم 10/01 على ما يلي: "يجب على صاحب السند المنجمي،وتحت طائلة التعليق المتبوع بسحب محتمل لسنده أن يقوم بما يأتي:

- الشروع في الأشغال في مدة لا تتجاوز سنة واحدة بعد منح السند المنجمي ومتابعتها بصفة منتظمة.

- إنجاز البرنامج المقرر لأشغال التنقيب والاستكشاف والاستغلال حسب القواعد الفني".

كما نص قانون المياه 12/05 على أنه في حالة عدم مراعاة صاحب رخصة أوامتياز استعمال الموارد المائية للشروط والالتزامات المنصوص عليها قانوناً، تلغى هذه الرخصة أو لامتياز لعل أشد الجزاءات الإدارية التي يمكن توقعها على المشروعات المتسببة في تلويث البيئة هو إلغاء تراخيص هذه المشروعات،وكما أن سلطة الإدارة التقليدية في منح التراخيص لا تكاد تذكر،فإن سلطتها التقديرية في إلغائها ضعيفة أيضا،ويحدد لها القانون حالات إلغاء تراخيص المشروعات أو المحال العامة في الأمور الآتية:

1- إذا أصبح في استمرار تشغيل المشروع خطر داهم على الأمن العام أو الصحة العامة رأوالبيئة يتعذر تداركه.

2-إذا أصبح المشروع غير مستوف للاشتراطات الأساسية الواجب توافرها،وكثير من هذه الاشتراطات يتعلق بحماية البيئة.

3-إذا وقف العمل بالمشروع لأكثر من مدة معينة يحددها القانون، إذ لا محل لبقاء الترخيص مع وقف العمل، كما أن ذلك يحفز أصحاب المشروعات على استمرار تشغيلها وعدم وقفها.

4-إذا صدر حكم نهائيا بإغلاق المشروع أو بإزالته[198] .

من كل هذا نستنتج أن وزارة البيئة والموارد المائية تعتمد في التصدي للمشكلات البيئية ذات المنشأ البشري على جملة من القوانين ذات البعد البيئي وهذا من اجل ردع المخالفين من أفراد أومؤسسات تخل بالبيئة أو النظام البيئي ،حيث يعتبر قانون حماية البيئة فرعا من العلوم القانونية،ينظم نوعا معينا من علاقات الإنسان،وهي علاقاته بالبيئة التي يعيش فيها، حيث أصبحت الحاجة ملحة لقواعد قانونية أو نظامية تضبط سلوك الإنسان في تعامله مع بيئته،على نحو يحفظ عليها توازنها الإيكولوجي فكان بدلك ميلاد قانون حماية البيئة.

2-2-الآليات الاقتصادية لحماية البيئة:

وهي عبارة على جملة من الحوافز التي تفرضها أجهزة حماية البيئة على بعض الأنشطة الملوثة للبيئة ،إذ لا يمكن للعالم اليوم تحقيق فعلي لمفهوم حماية البيئة إن لم يتم استبدال الاقتصاد الحالي المدمر للبيئة بالاقتصاد البيئي ومن هنا ظهرت إشكالية التوافق بين المطلبين،مطلب التنمية الاقتصادية ومطلب حماية البيئة أي تحقيق مبادئ التنمية المستدامة،نظر للاهتمامات الجديدة بالحفاظ على البيئة من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية غير المتجددة،وعلى البيئة والتوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية،وتعثر السياسات التنموية في الدول النامية وما أدت إليه من تردي الإنتاجية لاسيما في قطاع الصناعي ،وتوسع الفروقات الاجتماعية وحصول لدى الفئات الفقيرة.

فقد أدت عمليات التوسع الإنتاجي لاسيما الصناعي إلى زيادة الطلب على الموارد الطبيعية وارتفاع كمية الملوثات المطروحة بأنواعها المختلفة،كما يعزى كذلك لأزمة الطاقة في السبعينات إلى إثارة الأنظار لخطورة الاستغلال المفرط للثورات الطبيعية غير المتجددة

[198] ماجد راغب الحلو، **قانون حماية البيئة في الشريعة**، مرجع سابق، ص152-153.

وتلوث البيئة،وزيادة الوعي بما نجم عن ذلك كوارث طبيعية وأخطار بيئية،وفي هذا الشأن صار هناك اتجاهين إحداها ترى أن هناك تعارض بين التنمية وحماية البيئة والأخرى ترى عكس ذلك .[199]

2-2-1 الاتجاهات المعارضة والمؤيدة لفكرة التوفيق بين التنمية وحماية البيئة:

عرف العالم معضلة البيئة والتنمية، حيث احتل الجدل حول العلاقة بين التنمية والبيئة مكانة هامة دوليا وإقليميا ومحليا،وكان يدور حول حسابات المكسب والخسارة،وانقسم الرأي حول ما إذا كان هناك تعارض بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة إلى قسمين،قسم يعارض بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة (أولا)،وقسم يؤيد التوافق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة (ثانيا).

أ- الاتجاه المعارض :

يرى هذا الاتجاه أن هناك تعارض بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة،حيث يشير أنصار هذا الرأي إلى أن حماية البيئة ترَف لا يقدر عليه سوى الدول المتقدمة،وعلى الدول النامية التركيز فقط على تحقيق معدلات النمو الاقتصادي العالية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية،وبعد ذلك تنظر إلى مشاكل البيئة،[200]ويستندون أصحاب هذا الاتجاه إلى الأسانيد التالية:

1- آثار اقتصادية سلبية للإنفاق على البيئة،إن هناك آثار اقتصادية سلبية للإنفاق على البيئة،وتتمثل فيما يلي:

1-1-الحد من النمو الاقتصادي :

حيث تفرض مقتضيات الحفاظ على البيئة استخدام محدود للموارد ومنع استخدام موارد بعينها، كما أن حماية البيئة تتطلب استقطاع جزء من الموارد المالية المخصصة للمشروعات التنموية الأمر الذي يؤدي إلى انكماش حجم الإنتاج ،وبالتالي تقلص فرص العمل ،وارتفاع تكاليف الإنتاج للسلع والخدمات بسبب إدماج تكاليف حماية البيئة ،وبالتالي الحد من النمو الاقتصادي .

---

[199] باية بوزغاية ، مذكرة ، ص 129.

[200] نهى الخطيب، **اقتصاديات البيئة والتنمية**، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة مصر أكتوبر 2000، ص 191.

2-1- زيادة حدة مشكلة البطالة:

وذلك كنتيجة لانكماش حجم الإنتاج وتقلص النشاط الاقتصادي إلى جانب إدخال تكنولوجيا جديدة، الأمر الذي يؤدي إلى إخراج العمالة غير المدربة على استخدام هذه التكنولوجيا من سوق العمل.

***2*- ارتفاع تكاليف حماية البيئة:** كما يترتب على حماية البيئة ارتفاع في التكاليف تتمثل في:[201]

2-1- زيادة تكلفة الإنتاج :

حيث تؤدي إجراءات حماية البيئة مثل دراسات تقييم الأثر البيئية،ودراسات تقييم دورة حياة المنتج،واستخدام تكنولوجيا نظيفة حديثة للبيئة إلى زيادة تكلفة الإنتاج،وبالتالي هروب رؤوس الأموال نتيجة عزوف المستثمرين عن الاستثمار فيها.

2-2- ضعف القدرة التنافسية لصادرات الدول النامية:

زيادة تكلفة الإنتاج، تؤدي حتما إلى ارتفاع تكلفة المنتج النهائي،وهذا ما يحد من القدرة التصديرية لهذه الدول ويزيد من عجز ميزانية المدفوعات، في مقابل زيادة الواردات لاستيراد معدات حماية البيئة من الدول المتقدمة،وكذلك استيراد مستلزمات الإنتاج.

كما يرى أصحاب هذا الرأي أن دول العالم الثالث ما زالت تتمتع بمقدرة استيعابية كبيرة تمكنها من تحمل الآثار السلبية لعمليات التنمية الجديدة،ومن ثم مقدرتها على استيعاب الملوثات الناشئة من الصناعات،متجاهلين مشاكل التلوث البيولوجي الناجم عن قصور مستوى خدمات الصرف الصحي وانتشار الفقر والجهل والمرض.

ب- الاتجاه المؤيد:

يرى أنه ليس هناك تعارض بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، فهو يرى أن إجراءات حماية البيئة تؤدي إلى دعم التنمية الاقتصادية،ويستند أصحاب هذا الرأي إلى مايلي:

[201] نفس المرجع، ص 192-193.

1-بالنسبة للآثار الاقتصادية السلبية للإنفاق على البيئة:

يرى أنصار حماية البيئة أن هذه التأثيرات السلبية على النمو الاقتصادي هي تأثيرات مؤقتة قد تظهر فقط على المدى القصير،ولكن على المدى البعيد سوف تصبح التأثرات الاقتصادية للإنفاق على البيئة تأثيرات إيجابية، تتمثل فيما يلي:

أ- فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي:

فإن الإنفاق على حماية البيئة يعد استثمارا ضروريا، يحقق فوائد ضخمة سواء في الحاضر أوالمستقبل تتمثل في قيمة المنافع السنوية الصافية الناجمة عن السيطرة على تلوث الماء والهواء،إلى جانب خفض نسبة الإصابة بالأمراض المعدية عن طريق تلوث الماء والهواء وبالتالي خفض تكاليف العلاج من هذه الأمراض،وزيادة إنتاجية الفرد.

كما تعطي برامج حماية البيئة مجالات عمل متنوعة وتفتح أسواق عديدة تنمو بسرعة كبيرة وذلك من خلال إحداث الطلب على معدات حماية الهواء والماء وزيادة حجم المبيعات منها، الأمر الذي يؤدي إلى دفع عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية للمواطنين،وأيضا توفر حماية البيئة، البيئة النفسية والصحية الملائمة لزيادة إنتاجية الفرد.

ب-فيما يتعلق بمشكلة البطالة:

حماية البيئة تؤدي إلى إضافة فرص جديدة للعمل،وذلك على اعتبار أن حماية البيئة تعني الاهتمام بإنتاج وتصنيع وسائل الحد من التلوث وكلها أنشطة تولد فرص للعمل، مثل عمليات تدوير النفايات لإعادة استخدامها من شأنها أن تولد فرص عمل جديدة أكثر من الطرق التقليدية للتخلص من النفايات.

2- فيما يتعلق بارتفاع تكاليف حماية البيئة:

يشير أصحاب هذا الرأي إلى أن التلوث البيئي من شانه أن يؤدي إلى أضرار اقتصادية يمكن أن تعوق عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن أهم هذه الأضرار ما يلي:[202]

- التكاليف المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن ضياع الموارد الأولية وموارد الطاقة التي تظهر كمكونات (غازية /سائلة).

[202] نهى الخطيب، مرجع سابق، ص194-195.

- انخفاض إنتاجية الأنظمة الطبيعية كنتيجة للتلوث (الأراضي الزراعية ومصائد الأسماك).

- ارتفاع تكاليف استعمال عناصر البيئة (كارتفاع تكاليف معالجة مياه الشرب الملوثة).

- تكاليف الإنفاق اللازمة لمعالجة الأضرار الناجمة عن التلوث والتي يترتب عليها انخفاض إنتاجية الفرد (السرطان، الربو، الأمراض المعدية ، التعويض عن الضرر).

2-2 أنواع آليات الاقتصادية لحماية البيئة :

ويواصل أنصار حماية البيئة التأكيد على أن إجراءات حماية البيئة على الرغم من ارتفاع تكلفتها، إلا أنها لا تعرقل عملية التنمية الاقتصادية بل تساندها،ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

2-2-1-تقويم الآثار البيئية:

تعتبر عمليات التقييم البيئي للمشروعات المقامة إحدى ركائز حماية البيئة وصيانتها وهو مفهوم مستحدث بدأ به مؤخرا لتحقيق التنمية المستدامة،والهدف الرئيسي للتقييم البيئي هو حماية وصيانة البيئة في إطار الخطة الإنمائية سواء من المنظور الآني أو المستقبلي وفق أسلوب علمي لدفع عملية التنمية الشاملة بالبلاد،حيث ظهر مفهوم أو فكرة تقويم الآثار البيئية لأول مرة عام 1969، في الولايات المتحدة الأمريكية في قانون السياسة الوطنية للبيئة وبعد هذا التاريخ أخذت بها العديد من الدول في قوانينها البيئية.

يعرف تقويم الآثار البيئية على انه "تلك الطريقة العملية التي تشمل على دراسة وتقييم التغيرات التي تحدث للبيئة بسبب تنفيذ مشروع معين، مثل إنشاء مصنع، شق طريق جديد،ولتقويم الأثر البيئي للمشروع يجب دراسة كل من آثار المشروع الايجابي والسلبية على البيئة وذلك للتأكد من الآثار الايجابية تم تعظيمها وان الآثار السلبية تم منعها أوتدنيه،وتتمثل الوظائف الأساسية لتقويم الآثار البيئية في:

- التنبؤ بالمشاكل البيئية.
- إيجاد طرق وحلول لتجنب تلك المشاكل.
- تعظيم الآثار الايجابية.

بشكل عام فإن تقييم المردود البيئي يساعد في اتخاذ القرار السليم الخاص بتنفيذ المشاريع بشكل مستدام،ويعمل على تفادي التغيرات المكلفة في المستقبل مع التقليل من احتمال حدوث كوارث بيئية،كما يعمل على تحسين مستويات التخطيط مستقبلا للمشروعات الاقتصادية والإنمائية،ورفع مستوى الحماية للبيئة والتقليل إلى الحد الأدنى من التأثيرات السلبية على الصحة مما يؤدي إلى المحافظة على المستويات أو رفعها.[203]

من خلال ما سبق يمكن استنتاج أن الهدف الرئيسي من تقويم الآثار البيئة يطابق القاعدة الفقهية "**درء المفسدة مقدم على جلب المنفعة**" ، بمعنى أن منع الضرر والفساد مقدم على أي منفعة عند استغلال البيئة، فالهدف منه هو التأكد من أن الحكومة و/ أو صناع القرار على دراية كافية بالتأثيرات البيئية المصاحبة للمشروع، فإن تبين أن له تأثيرا ضارا لعناصر البيئة يتم تعديله لتفادي هذا الضرر ،وإذا لم يتحقق ذلك يلغى المشروع من منطلق أن المحافظة على موارد البيئة مقدمة ومفضلة على المنفعة الاقتصادية فالمحافظة على البيئة ضرورية وأساسية لإنجاح مشروعات التنمية واستمرارها.

2-2-2- الإنتاج الأنظف من اجل تنمية مستدامة:[204]

يعرف الإنتاج الأنظف على أنه إستراتيجية عمل بيئية وقائية اقتصادية،حيث تعتبر خطوة تقف وراء معالجة أو إدارة النفايات معتمدة على منهجية" من المهد إلى اللحد"، كما يعتبر الإنتاج الأنظف منهجية عملية لتحقيق التنمية المستدامة،وذلك بتوجيه وإرشاد الصناعات ومزودي الخدمات لإنتاج أكثر وبأقل المواد الخام والطاقة والنفايات والانبعاثات،وبالتالي تأثير بيئي أقل واستدامة أكثر يعتبر الإنتاج الأنظف الوسيلة الأكثر فاعلية وكفاءة في إدارة العمليات الصناعية وتصنيع مختلف المنتجات وتوفير أفضل الخدمات وذلك لأنه يتدخل في جوهر:

- العمليات الإنتاجية:وذلك بحفظ المواد الخام والطاقة،وإزالة المواد الخام الخطرة،وتخفيض كمية وسمية الانبعاثات والنفايات.

[203]-ريم سعد النفيسي، **تقييم المردود البيئي**، معهد الكويت للأبحاث العلمية، الكويت، 2006، ص 10.

[204] برنامج الأمم المتحدة للبيئة قسم التعاون الإقليمي المبادرات **البيئية التطوعية من أجل تنمية صناعية مستدامة المفاهيم والتطبيقات** المكتب الإقليمي لغرب آسيا حقوق الطبع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة 2007 ، الرقم الدولي الم وحد92-807-2480/BA/0565/DR

– المنتجات :من خلال التخفيض من آثارها السلبية على مدى دورة حياة المنتج أي من لحظة استخراج المواد الأولية إلى نقطة التخلص النهائي منها.

–الخدمات :من خلال دمج الاعتبارات البيئية في التصميم وخدمات التوصيل.

من الممكن تخفيض تكاليف النفايات والانبعاثات والآثار البيئية والصحية،التي يمكن ملاحظة فوائدها،حيث إن تنمية وتسويق تقنية الإنتاج الأنظف هو خطوة جيدة باتجاه استخدام مورد ملموس وحماية البيئة باتجاه تنمية اقتصادية مستدامة،هذه التقنية تضمن تحقيق الربح الكبير للصناعات عن طريق تخفيض التكاليف،تخفيض احتياجات المواد وتخفيض تكاليف المعالجة،تخفيض ضرائب التخلص من النفايات وتخفيض العبء البيئي،ورفع معدل الدخل من خلال زيادة في المبيعات والصادرات.

ويعد الإنتاج الأنظف إستراتيجية وقائية بيئية تتعامل مع مصدر المشكلة الوقاية من التلوث بعكس طرق التعامل مع الآثار والنتائج،وهو أيضا منهجية وخطوة عملية للتوجه نحوا لتنمية المستدامة تحقيق احتياجات الجيل الحالي بدون تعريض الأجيال المستقبلية للخطر أو استنزاف مواردها وذلك بالسماح للصناعات ومزودي الخدمات بإنتاج أكبر وبمواد خام وطاقة أقل،وبالتالي نفايات وانبعاثات أقل وبشكل طبيعي تأثير بيئي أقل واستدامة أكبر وجعله منطقيًا بيئيًا واقتصاديًا.

يستلزم تطبيق الإنتاج الأنظف منهجيات معينة لقضايا بيئية متكاملة وتنمية مستدامة ضمن العمليات الصناعية متحدية الإجراءات التقليدية للتصميم والتطبيقات التصنيعية والخدمات تتضمن منهجيات الإنتاج الأنظف تقنيات متعددة مثل منع التلوث وتخفيض النفايات، من مصدر التخفيض والتصميم من أجل البيئة والكفاءة البيئية الاقتصادية والكيمياء الصديقة للبيئة والاستهلاك المستدام،وذلك عن طريق عدد من الأدوات والمنهجيات المستخدمة للتطبيق.

ترتبط الأهداف الاجتماعية للإنتاج الأنظف بضمان مستقبل مستدام لبيئتنا وللمجتمع البشري من حيث المصادر الطبيعية والصحة البيئية،وتدعي إحدى وجهات النظر أن المستقبل المستدام قد ينتج مباشرة من المنجزات المتقدمة في التكنولوجيا والمعرفة،بحيث

أن الأجيال القادمة ستكون مجهزة جيدًا للتغلب على أي من المشاكل البيئية التي تحدث الآن.

ومع هذا فان هناك شك حقيقي بأن التكنولوجيا المطلوبة أو المعرفة لن تتطور بدرجة كافية لحل المشاكل البيئية وخاصة تلك التي تشتمل على مصادر طبيعية غير قابلة للتجديد،وبهذا المعنى يجب أن تسير التنمية المستدامة وحماية البيئة يدًا بيد في عهد العولمة الجديد،ورغم هذا يمكن أن نستوحي أربعة أهداف عامة من مفهوم الإنتاج الأنظف،للوصول إلى المستقبل المستدام وهي:

1- التخفيض من استخدام الموارد الطبيعية الغير المتجددة.

2- إدارة الموارد الطبيعية المتجددة لضمان الاستدامة.

3-الإقلال من النفايات والانبعاثات الخطرة /السامة والضارة الصادرة إلى البيئة ويفضل عند المصدر.

4- تحقيق هذه الأهداف بأكثر الطرق تأثيرًا وفاعلية من ناحية التكاليف،ومؤكدًا على التنمية المستدامة.

على الرغم من هذه الأهداف المرهقة،فإنه يمكن تطبيق أهداف محددة على أساس دراسة حالة بعد أخرى بطريقة متوازنة مع الأخذ في الاعتبار العوامل والظروف المحلية فعلى سبيل المثال السيارات ذات الكفاءة في الطاقة بإمكانها تقليل استخدام الوقود الأحفوري الغير قابل للتجديد وربما من الانبعاثات الضارة، طالما أن التكنولوجيا الجديدة لا تستلزم أعباء بيئية زائدة فالسيارة صغيرة جدًا على عائلة" نموذجية"ولذلك يتطلب الأمر سيارات أكثر ورحلات أكثر للوصول إلى نفس جهة المقصد،وبهذا المعنى فإن عملية الإنتاج الأنظف ليست مطلقة لكنها مرنة ويمكن مقارنتها مع البدائل الأخرى .

وفي جميع الحالات فإن التغيرات التكنولوجية التي أدخلت من خلال تطبيقات الإنتاج الأنظف يجب أن تكون أكثر فاعلية بشكل جوهري عند التقليل من الأعباء البيئية الكلية وأن تكون مفيدة وفاعلة في تقليل التكاليف بالمقارنة مع الاستراتيجيات التقليدية للتنظيف للمعالجة.

إن تبني الإنتاج الأنظف في الصناعات يقدم الكثير للجيل الحالي وللأجيال القادمة المستقبلية حياة الرفاهية،وذلك لأن إستراتيجية الإنتاج الأنظف ليس لها هدف واحد فقط ولكن لها أهداف عديدة متكاملة بالإضافة إلى مفاهيم متعددة الأوجه والأبعاد،ويمكن في المجالات المختلفة على سبيل المثال

حث الإنتاج الأنظف على التقليل من التكاليف وتخفيض النفايات وإعادة التدوير وإنقاذ المواد الخام ومواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري أو وضع حلول للتحديات البيئية مثل تلوث الهواء والتنوع الحيوي.

فعلي سبيل المثال: بعض حالات منع التلوث قد تكون مرغوبة اجتماعيًا لكنها قد لا تكون مجدية اقتصاديًا،ويمكن أن تكون لعملية إعادة التدوير عوائق بيئية أكبر من التوفير،إن التركيز على موضوع واحد مثل تلوث الهواء قد ينتج عنه انتقال غير مرغوب كشكل من التلوث من وسط إلى آخر مثل المياه ،ووفقًا لذلك فإن المنهج الشامل ذو الرؤية الكاملة هو الأفضل في تطبيق التنمية المستدامة في الصناعة،الذي أصبح مضمونا في تطوير الإنتاج الأنظف.

2-2-3-تحصيل تكاليف التلوث:(بيع تصاريح للتلوث):

حيث تحدد السلطات المحلية في كل دولة الكمية المسموح بها من التلوث في كل منطقة معينة، ثم تصدر تصاريح أو شهادات قابلة للتداول يشتريها الملوث،وتسمح له بكمية من التلوث تعادل قيمة تصاريح التي يقوم بشرائها وتوسيع نطاق الملكية الخاصة،حيث يرى بعض الاقتصاديين أنه يمكن حماية البيئة من خلال إعادة تخصيص حقوق الملكية عن طريق إعطاء حقوق الهواء والماء النظيفين للأفراد المستهلكين،وإتاحة الفرصة لهم لكي يبيعوا بعض مخرجات التلوث الخاصة بها دون أن يتسبب ذلك في حدوث أضرار له.

ويرى أنصار هذا الاتجاه انه يجب أن تدور مفاوضات بين مسببي التلوث والضحايا حول المستويات المثلى لهذا التلوث دون أي تدخل حكومي،لأنه في ظل نظام الملكية الجماعية لا يثار الاهتمام بالآثار الخارجية الضارة،حيث أثبتت هذه الوسائل نجاعتها في المحافظة على البيئة،حيث تؤثر على نفقة إنتاج السلع والخدمات ومن ثم ينعكس على أسعارها في السوق[205]،ويتم ذلك عن طريق وضع تسعيرة أورسم أو ضريبة للتلوث فعندما يدفع الملوث ثمن ملوثاته، فإن هذا سيكون دافعا له على عدم التلويث.

ويتحقق ذلك عن طريق وسائل عديدة منها على سبيل المثال أن تفرض الضرائب على الانبعاث،وأن توضع حدودا على مقدار التلوث وتقدم إعانات للبدائل الأنظف،حيث

[205]- محمد صالح الشيخ، **الانتاج الانظف،دار** المعارف، 2002، ص:320- 326.

تتمثل الأهداف الأساسية لتطبيق الرسوم البيئية والتي هي في الوقت نفسه مبررات استعمالها في:[206]

- استعمالها كوسيلة فعالة لإدماج تكاليف الأضرار البيئية مباشرة في أسعار والخدمات أوالأنشطة المتسببة في التلوث،وهذا تطبيقا لمبدأ الملوث يدفع.
- التكامل بين السياسات الاقتصادية والبيئية من اجل محاربة التلوث حفاظا على البيئة.
- تحريض المستهلكين والمنتجين على تحسين وتعديل سلوكهم نحو استعمال للموارد المتاحة استعمالا فعال بيئيا.
- تشجيع التجديد والتحولات الهيكلية في أساليب الإنتاج وتعزيز احترام التشريعات الخاصة بحماية البيئة.
- زيادة الإيرادات الجبائية التي تستعمل في تغطية النفقات البيئية.

2-2-4-إعادة التدوير وتصميم اقتصاد المواد:

وهي عبارة على جملة من الحوافز التي تفرضها أجهزة حماية البيئة على بعض الأنشطة الملوثة،والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- تتمثل آليات إعادة اقتصاد المواد في إعادة التدوير :

إعادة التدوير على أنه" إعادة تصنيع واستخدام المخلفات،سواء المنزلية أو الصناعية أو الزراعية وذلك لتقليل تأثير هذه المخلفات وتراكمها على البيئة،وتتم هذه العملية عن طريق تصنيف وفصل المخلفات على أساس المواد الخام الموجودة بها ثم إعادة تصنيع كل مادة على حدا،[207].

ب-تصميم المنتجات بحيث يسهل تفكيكها وإعادة تدويرها :

قد بدأت ألمانيا ومن بعدها اليابان في اشتراط أن تكون المنتجات مثل السيارات والأجهزة المنزلية ومعدات المكاتب مصممة بحيث يسهل تفكيكها وإعادة تدويرها وفي ماي 2001 أصدر البرلمان الياباني(الديات) قانونا صارما لإعادة تدوير الأجهزة يحظر التخلص

[206]-أ.حمد، **دور الجبائية البيئية في محاربة التلوث البيئي**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 09، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،ص ص: 131-132.

[207]- محمد الحسن ،**مشكلات البيئة**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 337.

من الأجهزة المنزلية مثل الغسالات الكهربائية والتلفزيونات أو أجهزة تكييف الهواء،ويفرض على المستهلكين تكلفة تفكيك الأجهزة على شكل رسم تخلص يؤدي إلى مصانع إعادة التدوير[208].

ج-استخدام المشتريات الحكومية لتوسيع سوق المواد المعاد تدويرها:

ويمكن حوافز السوق لإعادة التدوير عن طريق سياسة المشتريات للحكومة وكمثال لذلك،عندما أصدرت إدارة الرئيس **كلينتـــون** أمرا تنفيذها في عام 1992 ينص على أن محتوي جميع الورق الذي تشتريه وكالات الحكومة على 20% أو أكثر من مخلفات بعد الاستهلاك بحلول عام 1995وتزدادا إلى 25 % بحلول عام 2000،كان ذلك حافزا قويا لصانعي الورق لاستخدام المخلفات الورقية في عمليات التصنيع،ولما كانت حكومة الولايات المتحدة هي أكبر مشتر للورق في العالم، فإن ذلك أنشأن سوقا مزدهرة للورق المعاد تدويره.

د-تطوير واستخدام تكنولوجيات تتطلب مواد أقل :

ومما ييسر خفض اعتماد الاقتصاد على المواد، ظهور تكنولوجيات جديدة أقل اعتمادا على المواد،فالهواتف المحمولة التي تعتمد على أبراج منتشرة على نطاق واسع أو على أقمار صناعية لإرسال الإشارات،مسؤولة عن أغلب النمو في استخدام الهواتف في البلدان النامية،ولن تحتاج هذه الشعوب لاستثمار في ملايين الأميال من الأسلاك النحاسية كما فعلت البلدان الصناعية[209].

هـ-إعادة تصميم العمليات الصناعية لإلغاء تولد مخلفات(آلية الإنتاج الأنظف):

وتعرف آلية الإنتاج الأنظف بأنها" التطوير المستمر للعمليات الصناعية والمنتجات والخدمات،بهدف تقليل استهلاك الموارد الطبيعية،ومنع تلوث الهواء والماء والتربة عند المنبع وخفض كمية المخلفات المتولدة عند المنبع،وذلك لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البشرية والبيئة،وتهدف تقنية الإنتاج الأنظف بالنسبة للعمليات الصناعية إلى تحقيق ما يلي:[210]

---

[208]- نفس المرجع السابق، ص ص 145-146.

[209]-رونالد ستيدهام، ترجمة علاء الخضري، **الاقتصاد التحليلي**،علوم الأرض واقتصاد البيئة، المركز الثقافي للتعريب والترجمة دار الكتاب الحديث، بيروت/ لبنان، الطبعة الأ ولى، 2008،ص147.

[210]- زكريا طاحون:**إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف**، سلسلة البيئة7، شركة ماس للطباعة الإسكندرية- مصر، 2005،ص98.

- الحفاظ على المواد الخام والطاقة .
- استبعاد استخدام المواد الخام السامة.
- خفض كمية وسمية الانبعاث والمخلفات الناتجة عن الصناعات.
- تقليل الآثار الضارة خلال دورة الإنتاج الأنظف، بدء من استخدام هذه الآلية للحفاظ على المواد الخام،وانتهاء بالتخلص مما لا يصلح إعادة استخدامه وتدويره من المخلفات.
- مراعاة الاعتبارات البيئية عند تصميم وتشغيل خطط الإنتاج.

لذا فإن إستراتيجية الإنتاج الأنظف تمتد من خفض استهلاك الموارد البيئية وإلى تجنب استخدام موارد خطرة عالية السمية أو ضارة بالبيئة،ورفع كفاءة تصميم المنتجات وطرق إنتاجها لتحقيق هذين الهدفين،ثم الحد من الانبعاث والتصريفات والمخلفات والنفايات أثناء عملية الإنتاج والاستخدام وتدوير المخلفات،حتى تصل إلى حد النظر في منظومة القيم والظروف الاجتماعية التي تنشأ عنها الطلب الاجتماعي على المنتجات والخدمات ومحاولة تعديلها لإقلال من الاستهلاك الطرفي المهدر للمواد والضار بالبيئة[211].

و-آليات أخرى لخفض استغلال وهدر المواد:

بالإضافة إلى ما سبق ذكره توجد مجموعة من الآليات لخفض المواد وهي:[212]

-يمكن أن تخفيض استخدام المواد إذا تم حظر استعمال عبوات المشروبات التي لا يمكن إعادة تدويرها،وهو أمر قامت به كل من الدنمارك وفنلندا، فقد حظرت الدنمارك على سبيل المثال عبوات المشروبات الخفيفة التي لا يمكن إعادة تدويرها في 1977،وقد فرضت جزيرة برنس إدوارد في كندا حظر مماثل على العلب التي لا يمكن إعادة تدويرها،وكانت النتيجة انخفاضا ملحوظا في تدفق القمامة إلى أماكن الردم.

-وتتضح أهمية هذه المبادرة في أن العبوة الزجاجية التي يمكن إعادة ملئها تتطلب أقل من خمس الطاقة التي تحتاجها عبوة مشروبات معاد تدويرها مصنوعة من الألمنيوم، بافتراض أن الزجاجة يعاد ملؤها 15 مرة وهو تقدير متحفظ.

-وثمة مجال آخر لاحتمال خفض استخدام المواد وهو قطاع النقل،فعندما تعيد المدن تصميم نظم النقل فيها للوصول إلى تحقيق أفضل لأهدافها الاجتماعية من زيادة حركة

[211]- زكريا طاحون، **المرجع السابق**، ص ص:312-313.

[212]- رونالد ستيدهام، ترجمة علاء الخضري، **مرجع سبق ذكره**، 2008، ص ص : 146-149.

الأفراد والهواء النقي وتقيل الاختناقات المرورية والإحباط وزيادة فرص ممارسة الرياضة،فإن استخدام السيارات سينخفض تبعا لذلك.

-وعلى الرغم من أن صناعة إناء المباني لا تحظى إلا باهتمام قليل نسبيا،فإنها من أكبر مستخدمي المواد بما فيها الحديد والإسمنت،واتخاذ إجراءات بسيطة مثل إطالة عمر المباني يمكن أن تخفض يمكن أن تخفض استخدام هذه المواد والطاقة المستخدمة في تصنيعها إلى حد كبير.

-وهناك طريقة أخرى لخفض المخلفات وهو تجمع المصانع تصنيفا بحيث تستخدم مخلفات إحدى العمليات كمادة خام لعملية أخرى.

-وقد كانت شركة إن إي سي اليابانية لإلكترونيات من أول الشركات متعددة الجنسيات التي أخضت بهذا المدخل لمصانع منتجاتها المختلفة،والواقع أن الجمعات الصناعية أصبحت تصمم من جانب الشركات والحكومات لتجميع المصانع التي لديها مخلفات إنتاج يمكن استخدامها،ففي الصناعة كما هو الحال في الطبيعة تصبح مخلفات أحد المصانع وسيلة البقاء لمصنع آخر.

-حظر تعدين الذهب أو على الأقل حظر استخدام محلول السيانيد والزئبق.

-إلغاء الدعم للأنشطة المدمرة بيئيا، يمثل إلغاء الدعم الذي يشجع المواد الخام واحدا من أكثر مبادرات السياسة المفيدة بيئيا.

2-2-5- الجباية البيئية وأنواعها (الضريبة البيئية):

أ- الجباية البيئية:

تعتبر شكل من أشكال المساهمة من طرف الملوث تطبيقا للمفهوم العالمي "الملوث الدافع"،وبهذا تم إدخال أول رسم بيئي من خلال قانون المالية لسنة 1992، حيث تم فرض الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة أو الخطرة كما تم استحداث عدة ترتيبات جبائية من خلال قوانين المالية للسنوات 2000- 2004 في مجال النفايات الصلبة والنفايات الخاصة ونفايات المستشفيات والأنشطة الملوثة والوقود.

وتفرض الضرائب البيئية لتعزيز مبدأ (الملوث يدفع) لدمج تكاليف إصلاح الأضرار في سعر المنتج وخلق الحافز لكل من المنتجين والمستهلكين بتغيير النشاطات المؤثرة سلباً

على البيئة وتحقيق سيطرة اكبر على التلوث،وزيادة العائدات التي يمكن توجيهها إلى تحسين البيئة، مع انه قد دافع جميع دول الاتحاد الأوروبي في اجتماع **كيوتو** عن فكرة حماية البيئة من خلال فرض الرسوم والضرائب البيئية من اجل حماية البيئة ومقاومة الاحتباس الحراري ،لكن في الأخير نجح المقترح الأمريكي من جعل الجباية (Ecotax) أحسن وسيلة معاصرة لحماية البيئة ،وتعتبر الآن الجباية أهم أداة من أدوات الاتفاقيات المتعددة الأطراف لحماية البيئة وتعتبر أيضا من انجح وسائل الاقتصادية الحالية لحماية البيئة والأكفأ على الإطلاق إن الجباية تمثل الضرائب والرسوم المفروضة من طرف الدول بغرض التعويض عن الضرر الذي يسببه الملوث لغيره .

ولقد تحدث معظم الدول والحكومات في العالم بغرض الضرائب والرسوم من اجل الحد للتلوث البيئي وتعتبر الجباية هي إحدى السياسات الوطنية والدولية المستحدثة التي تهدف إلى تصحيح نقائص عن طريقة وضع تسعيرة وارسم أو ضريبة التلوث،ومن أهم فوائده :

1-اعتبر إجراءات عقابية بشكل غرامات مالية أو عقوبات جنائية تجاه كل من يخالف قوانين حماية البيئة.

2 – تصحيح نقائص الموجودة في وسائل أخرى من حماية البيئة .

3 – ضمان بيئية صحية عالمية .

4 – غرس ثقافة المحافظة على البيئة .

5- تحقيق تنمية سريعة ذات فوائد مشتركة .

6- إيجاد مصادر مالية جديدة من خلالها يتم إزالة النفايات .

7- تشجيع عن عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة

ب-أنواع الضرائب البيئية:

إن الاعتماد على النظام الضريبي في معالجة مشاكل التلوث هو الأسلوب الأكثر شيوعاً على المستوى الدولي حيث تعد ضريبة النفايات من أكثر أشكال الضرائب استخداماً،ولقد قامت منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) بإجراء مسح على (14) دولة

عام 1987 واتضح انه من بين 153 حالة تطبيقية لأدوات السوق في معالجة التلوث البيئي هناك 81 حالة اعتمدت على ضرائب التلوث،وقد كانت تلك الضرائب حافزاً حقيقياً على تحسين جودة ونوعية البيئة بالإضافة إلى المورد المالي الذي حققته،ومن أهم أدوات النظام الضريبي التي يمكن الاعتماد عليها في معالجة مشكلة التلوث والحد من أثارها السلبية مايلي:

*-الضريبة على المنتجات:

-تقوم الحكومة بفرض ضريبة قيميه أو نوعية على الإنتاج في مختلف الوحدات الإنتاجية التي يصاحب إنتاجها تلوث للبيئة وإحداث إضرار اجتماعية.

*-الضريبة على النفايات أو الانبعاثات:

تختلف هذه الضريبة عن سابقتها في أنها تفرض على مخلفات النشاط الإنتاجي للوحدات الاقتصادية، كما أنها تمارس دور الأسعار السوقية للتكلفة الخارجية للتلوث،فهي تعكس قيمة الآثار الخارجية السلبية الناتجة عن تشغيل المشروعات الملوثة للبيئة.

ووفقاً لهذه الضريبة يسعى المنتجون إلى تخفيض الانبعاثات من خلال مجموعة من الإجراءات كبعض التغييرات في نوعية المدخلات المستخدمة أو التحول إلى إنتاج منتجات أخرى اقل تلويثاً،وبالتالي فان جوهر استخدام هذا الشكل من الضريبة هو إعطاء الحرية للمنتج الملوث للبيئة في البحث واختيار الطريقة الملائمة لتخفيض حجم الانبعاث الملوثة للبيئة إلى مستويات مقبولة،ويترتب على هذه الضريبة وفق الشكل السابق مايلي:

1-إجبار المنتج على دفع تكلفة إضافية تتضمن تكلفة التخلص من النفايات أو تكلفة معالجتها مما يحفز المنتج بدوره إلى التحكم بمستويات النفايات المصاحبة للإنتاج كي لا يتحمل تلك التكلفة الإضافية.

2-طالما إن هدف الوحدة الاقتصادية تدنية التكاليف أو تعظيم الربح فان هذا الهدف لن يتحقق إلا عند المستوى الذي تتعادل عنده التكلفة الحدية للتحكم مع معدل الضريبة على النفايات.

ج-صعوبات فرض ضريبة النفايات للأسباب التالية:

1-إنها تسمح بالوصول إلى حجم الإنتاج مع مستويات التلوث إلى مستويات مثلى اجتماعياً في حالة المنافسة غير الكاملة، ففي هذه الحالة سوف ينقل الجزء الأكبر من الضريبة إلى المستهلكين دون الاهتمام بمعالجة النفايات طالما إن المستهلك هو الذي يتحمل العبء الأكبر من هذه الضريبة.

2-الجمود وعدم المرونة حيث أن فرض ضريبة موحدة على كل وحدة من وحدات التلوث بغض النظر عن طبيعتها وحجم إنتاجها ونشاطها الملوث سوف يضر بالمشروعات الصغيرة في أوقات الكساد،ومن هنا فانه من المفيد أن نبين ما هي المشكلات التي تواجه الحكومة عند فرض الضريبة على المنشاة أو الوحدات الاقتصادية الملوثة للبئية.

3-صعوبة التوصل إلى المستوى المناسب للضريبة الحكومية الواجب فرضها على المنشاة الملوثة للبيئة.

4-صعوبة التنفيذ وإدارة خاصة إذا ما اتسم عمل السلطات بالبيروقراطية وانتشار الرشوة والفساد الإداري،وعند فرض الضرائب الحكومية على المنشآت الملوثة للبيئة يجب:

-اتسام هذه الضريبة بالمرونة وفقا لنوع النفايات.

-استخدام جزء كبير من الإيرادات الضريبية المفروضة على المنشآت الملوثة للبيئة في تدعيم بحوث تكنولوجيا معالجة النفايات وتطبيق طرق أكثر كفاءة للتقليل من كمية النفايات.[213]

فالمبرر الأساسي لفرض الضريبة البيئية يتمثل في أنها وسيلة تجبر الأفراد والشركات على أن تسلك احد السبل الثلاثة الآتية:

1- إما أن تتوقف تماما عن النشاط الملوث للبيئة.

2- أو أن تتحمل تكاليف نشاطها الضار بالبيئة بحيث يتم استخدام حصيلة الضريبة في معالجة الأضرار التي سببها السلوك البيئي الضار.

3- أو أن تبحث عن حلول فنية تكفل قيامها بأنشطتها دون تلويث البيئة.

[213] www.stokholmsforsoket.se

توجد هناك نوع أخر من الضريبة البيئية لحماية البيئة والتي تسمى بضريبة الازدحام وجرى هذه التجربة في **ستوكهولم** في تاريخ (3 كانون الثاني –إلى 31 تموز)عام 2006،وهو عبارة عن ضريبة يجب على كافة مالكي العربات المسجلة في السويد أن يدفعوا ضريبة الازدحام خلال عبوره عبر إحدى محطات الدفع،البالغ عددها (18) محطة خلال أيام الأسبوع العادية من ساعة (6.30 صباحا–إلى 6.30 مساءاً) سواء عند الدخول أو الخروج في وسط ستوكهولم ويستثني العربات التالية من ضريبة الازدحام :

–عربات الإنقاذ الباصات التي لايقل وزنها عن (14) طن.

–العربات المسجلة في سلك الدبلوماسي.

– سيارات التاكسي.

– الدراجات النارية.

– العربات التي تحمل لوحات أجنبية.

– العربات العسكرية.

–سيارات كهربائية أو غازية غير غاز السائل والهدف من هذه الضريبة أو الرسوم البيئية بهدف تقليل الطوابير وتحسين وضعية البيئة وحمايته من التلوث.

د– أنواع الجباية البيئية: ونذكر أمثلة عن الجباية البيئية في مايلي نقدم أهمها:

1– رسم رفع النفايات المنزلية:

تمت مراجعة معدلاته من خلال قانون المالية لسنة 2002 حيث حدد بين: [214]

– 640 و1000 دج سنويا للعائلة.

– 1000 و10000ج سنويا للنشاط التجاري.

– 20000و5000دج سنويا للمخيمات.

–1000و100000دج سنويا للنشاطات الصناعية والتجارية المنتجة لكمية أكبر من النفايات.

[214] Ministère de l'aménagement de territoire et de l'environnement, **programme national pour la gestion intégrée des déchets municipaux pour les 40 grandes villes**, les progdem, 2003, P59.

2- رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات المتعلقة بالأنشطة الطبية:

هذا الرسم يهدف إلى خفض النفايات الطبية الضارة والملوثة كيميائيا من المصدر ويقدر مبلغه حسب قانون المالية لسنة 2002 بـ 24000 دج للطن ويوزع كالتالي: [215]

-10 % لصالح البلديات.

-15% لصالح الخزينة.

- 75% للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

3- الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الخاصة:

يقدر مبلغه بـ 10500دج للطن حسب قانون المالية لسنة 2002 وهو يوزع كالرسم السابق لم يتم تجديده وهو ساري المفعول .

4 - الرسم على الأكياس البلاستيكية:

تم إدخال هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة2004،ويشمل وعاؤه جميع الأكياس البلاستيكية سواء المنتجة محليا أو المستوردة من الخارج،ويقدر مبلغ الرسم ب10.5دج للكلغ،وتوجه حصيلته إلى الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث[216]

5-الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة:

يطبق على أنشطة المنشآت المصنفة ويتم تصنيف الأنشطة الملوثة والخطرة على البيئة إلى نوعين:

- الأنشطة الخاضعة قبل انطلاقها للتصريح المسبق من رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.

[215] Ministère des finances, ministère de l'aménagement de territoire et de l'environnement, **circulaire interministérielle, " taxes écologiques** ", 2002, P3.

[216] Ministère de l'aménagement de territoire et de l'environnement, direction de l'environnement de Biskra, **principaux textes législatifs et règlementaire relatif à la Protection de l'environnement**, 2006, P 8.

– الأنشطة الخاضعة لترخيص مسبق سواء من الوزير المكلف بالبيئة أو الوالي المختص إقليميا أورئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا،ويحدد الرسم طبقا لقانون المالية لسنة 2000 كما يلي:

* المنشآت المصنفة الخاضعة لتصريح أو ترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي:

*االمنشآت المصنفة الخاضعة لتصريح رئيس المجلس الشعبي البلدي: تحدد قيمة الرسم بـ 9000دج سنويا وتخفض قيمته بالنسبة للمنشآت الخاضعة للتصريح والتي لا تشغل أكثر من شخصين إلى2000دج

* المنشآت المصنفة التي تخضع إلى ترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي تحدد قيمة الرسم بالنسبة للمنشآت المصنفة التي تخضع أحد أنشطتها على الأقل لترخيص من رئيس المجلس الشعبي البلدي بـ 20000 دج،وتخفض قيمته بالنسبة للمنشآت الخاضعة للترخيص من قبل رئيس المجلس الشعبي البلديولا تشغل أكثر من شخصين إلى3000 دج.

* المنشآت المصنفة الخاضعة إلى ترخيص الوالي: تحدد قيمة الرسم للمنشآت المصنفة التي تخضع أحد أنشطتها على الأقل لترخيص الوالي المختص إقليميا ب90000 دج،وتخفض معدلات الرسم بالنسبة للمنشآت الخاضعة للترخيص من قبل الوالي ولا تشغل أكثر من شخصين إلى 18000 دج.

* المنشآت المصنفة الخاضعة إلى ترخيص من الوزير المكلف بالبيئة يحدد الرسم بالنسبة للمنشآت التي تخضع أحد أنشطتها على الأقل لترخيص الوزير المكلف بالبيئة ب120000 دج، تخفض قيمة الرسم بالنسبة للمنشآت الخاضعة للترخيص من قبل الوزير المكلف بالبيئة والتي لا تشغل أكثر من شخصين إلى 24000 دج.[217]

كما هناك مضاعفة لقيمة هذه الرسوم بين1و10 تبعا لطبيعة النشاط وأهميته ونوع النفايات الناتجة عنه،ويتم دفع مبلغ الرسم بأكمله إلى الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

[217]وزارة المالية، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، **المنشور وزاري المشترك " الرسوم البيئية"**، 2002، ص ص 1- 2.

6- الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي:

تم إنشاء هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة2002 ويتعلق بالنشاطات الصناعية التي تتجاوز كمية الانبعاثات الغازية بها الحدود القصوى التي ينص عليها القانون،ويوزع منه لصالح البلدية بـ:

-10 % لصالح البلديات.

-15% لصالح الخزينة.

- 75% للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

7- الرسم على الوقود: تم إدخاله بموجب قانون المالية سنة2002 ويقدر مبلغ الرسم بـ 1دج لكل لتر من البنزين ويوزع بـ:

-50% لصالح الصندوق الوطني للطرقات والطرقات السريعة

- 50% للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.[218]

ما يمكن ملاحظته من خلال طريقة توزيع الرسم أن حصيلة الجباية البيئية لم تخصص كلها لحماية البيئة حيث تخصص 75% للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث و25% المتبقية موزعة بين البلدية والخزينة العامة بالنسبة للرسم الخاص بتشجيع على عدم تخزين النفايات الخاصة،والرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي، أما الرسم المطبق على الوقود 50% منه موجه إلى الصندوق الوطني للطرقات والطرقات السريعة مما يؤدي إلى إبعاد الجباية البيئية عنه هدفها المتمثل في حماية البيئة.

2-2-6-صناديق الإنفاق الحكومي و تحصيل الإيرادات البيئية:

هو إحدى أدوات السياسة البيئية ويتمثل في الموارد المالية التي تنفقها الدولة لمكافحة التلوث وحماية الموارد الطبيعية ويشمل بصورة رئيسية:

-إنشاء شبكات تطهير وتنقية المياه.

[218] Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, **programme national de gestion intégrée des déchets municipaux en Algérie " Stratégie opérationnelle"**, mai 2003, P47.

-تجديد الغابات وإصلاح الأراضي و السهوب.

- التجهيزات المضادة للتلوث التي تقتنيها المؤسسات في قطاعات الطاقة والصناعة.

- نفقات الصحة العمومية المتعلقة بالبيئة.

وتجدر الإشارة إلى أن النفقات البيئية قد انخفضت خلال عشرية التسعينات بحوالي 0.34% بسبب انخفاض الاستثمارات الناتج عن الحالة الاقتصادية والاهتمام بالإصلاحات الاقتصادية أكثر من المسائل البيئية،وفي إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 بلغت حصة الاستثمارات في القطاعات البيئية حوالي28.9 مليار،بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي المباشر تقوم الدولة بتوفير عائدات مالية معتبرة للجماعات المحلية من خلال الصناديق الخاصة بتمويل حماية البيئة.

1- الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث:

في بداية نشاط الصندوق كان يطلق عليه الصندوق الوطني للبيئة تم إنشاؤه بموجب قانون المالية لسنة1992 وهو عبارة على حساب خاص بالخزينة تتصرف فيه الوزارة المكلفة بالبيئة تتمثل موارده في: [219]

- الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة.

- حصيلة الغرامات.

- الهبات والتبرعات الوطنية والدولية.

- التعويضات بعنوان المصاريف الموجهة لمحاربة التلوث.

أما مصاريف الصندوق فتتمثل في : الدراسات والبحوث- الإعلام والتوجيه والإعلانات للجمعيات ذات المنفعة العامة،وبهذه الصورة الصندوق لا يستطيع أن يمنح قروضا فنشاطه محدود وقليل الفعالية بفعل محدودية الموارد والمصاريف التي يتحملها في شكل حوافز تحجب استثمارات التجهيز والإنتاج ونشاطات معالجة المنتجات وتثمينها.

[219] Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement, **op.cit** P, 293

وبموجب قانون المالية لسنة2001 تمت إعادة هيكلة الصندوق وتحول إلى الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث مما أدى إلى توسيع النشاطات التي يقوم بها مثل حفظ المحيط وإزالة التلوث الحضري، كما يمكن للصندوق أن يساعد المؤسسات في عملية إزالة التلوث عن طريق تنفيذ سياسة تعاقدية بين الدولة والمؤسسات عبر عقود النجاعة البيئية التي تهدف إلى التخفيض التدريجي من كميات الفضلات الملوثة وفي هذا الصدد تم التوقيع على عشر عقود.

3-الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب:

تأسس هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1998، يشمل على13 ولاية تضم 258 بلدية،إن إقامة الصندوق تعكس مدى أهميته لانتهاج سياسة تهدف إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الأقاليم وتحسين ظروف المعيشة وحماية الأنظمة البيئية الهشة والحفاظ على الموارد في إطار تنمية متوازنة ومستدامة.

ويتلقى الصندوق تمويله بنسبة 1% من موار الجباية البترولية، حيث بلغت إيراداته خلال السنتين 2001-2002 مليار دينار و14.723 مليار دينار على التوالي،10% من هذه الإيرادات توجه إلى المشاريع ذات الطابع البيئي تتمثل أساسا في تحسين إطار المعيشة مثل استصلاح شبكة الصرف الصحي ومحاربة ظاهرة صعود المياه، إنجاز القمامات المراقبة وكذلك الاهتمام بالتنوع البيولوجي.[220]

4-<u>الصندوق الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم:</u>

الصندوق يهدف إلى منح امتيازات ومعونات إلى النشاطات المحلية من أجل تهيئة الإقليم من خلال:

- منح الإعانات من أجل إنشاء المؤسسات التي توفر10 مناصب شغل على الأقل دائمين في مناطق النشاطات المخصصة للإنتاج لترقية المناطق في هذا المجال.

- إنشاء المؤسسات التي تشغل على الأقل 5 مناصب دائمين في نفس المناطق وفي مجال الخدمات ذات تقنيات جديدة (المعلوماتية - الاتصال).

[220] Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement, **op.cit,** P281

– تمويل الدراسات والبحوث المنجزة من طرف مراكز ومكاتب الأبحاث التي تنشط في مجال تهيئة الإقليم. [221]

5– صندوق مكافحة التصحر وتنمية السهوب:

نتيجة لحالة التدهور الخطير التي أصبحت تشهدها منطقة السهوب من جراء التصحر والرعي المفرط، غيرت الدولة من إستراتيجيتها للتدخل لحماية هذا الوسط التي كانت تقوم على الوسائل التنظيمية،وذلك بإدراج الوسائل المالية للمحافظة عليها ولهذا تم إنشاء هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2002على شكل حساب خاص تابع لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل ابتدائي يقدر بـ 500مليون دينار.

وتم تحديد الإعانات الموجهة لأعمال الحفاظ على المراعي وتنميتها في النشاطات التالية: [222]

– تنمية المنتجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعية الرعوية.

– مكافحة التصحر وحماية المراعي.

– تثمين منتوجات تربية الحيوانات.

6– الصندوق الوطني لحماية الساحل والمناطق الساحلية:أنشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة2003 تتمثل إيراداته في:

– المساعدات الدولية والوطنية.

– خزينة الدولة.

– غرامات وتعويضات حوادث تسرب المواد الكيميائية في البحر.

أما مهمة الصندوق الأساسية فتتمثل في: [223]

– تمويل الدراسات والبحوث التطبيقية التي تهتم بالمحافظة على الساحل والمناطق الساحلية.

---

[221] Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement, **op.cit**, P 284- 288-

[222] وناس يحي، **دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة**، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2003، ص272.

[223] Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement, op.cit, P295

– المساهمة في النفقات المتعلقة بالتدخل العاجل عندما يكون هناك حادث يؤدي إلى تلوث بحري.

– تمويل النشاطات التي تهتم بإزالة التلوث،فبالرغم من أن حماية البيئة قد تؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج،إلا أن هناك إمكانية لخفض هذه التكلفة بالوسائل التقنية الحديثة ومنها:

– أسلوب تدوير النفايات من شأنه أن يخفض من تكلفة الإنتاج.

– إعادة تقييم العمليات الإنتاجية طبقا لدراسات تقييم دورة حماية المنتج من شانه أن يؤدي إلى التخصيص الأمثل للموارد،وتقليل درجة التلوث وبالتالي انخفاض تكلفة الإنتاج.

– إحلال البدائل محل الموارد ذات الأثمان المرتفعة خاصة الموارد غير المتجددة ،من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض تكلفة الإنتاج.

– استخدام تكنولوجيا الإنتاج النظيف من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض تكلفة الإنتاج،من خلال تخفيض تكلفة إجراءات الحد من التلوث ،فبعد اتفاقية **الجات** وظهور مواصفات الأيزو14000 وأصبح الاهتمام بالشروط البيئية والإجراءات المتعلقة بحماية البيئة أمرا ضروريا لاستمرار لأي صناعة وقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

حيث تتحدد جودة المنتج من خلال مدى استخدامه لمواد غير ضارة بالبيئة في عملية الصناعة، إلى جانب مدى مواءمة أسلوب أوطريقة الصناعة للشروط البيئية،وبالتالي تؤدي إجراءات حماية البيئة إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وليس إلى ضعفها،الأمر الذي يؤثر تأثيرا إيجابيا على الميزان التجاري.[224]

هذا من جهة،ومن جهة أخرى يجب تغيير سلوكيات الأفراد نحو ترسيخ ثقافة وتربية بيئية ينتج عنها وعي بيئي يساهم في الحفاظ على البيئة،حيث أثبتت هذه الوسائل نجاعتها في المحافظة على البيئة، حيث تؤثر على نفقة إنتاج السلع والخدمات ومن ثم، ينعكس على أسعارها في السوق.

[224]انظر نهى الخطيب، المرجع السابق ص 197.

3-التربية البيئية كآلية لحماية البيئة :

إن إدماج التربية البيئية في المناهج الدراسية يرجع لكون الجزائر عضو في عدة هيئات ومنظمات ذات أهمية، إلى جانب أنها جزء لا يتجزأ من هذا العالم الذي ينادي بضرورة إدخال التربية البيئية في المناهج الدراسية ،حيث يعد إدخال البعد البيئي في المناهج الدراسية بمؤسساتنا التربوية خطوة ايجابية وصحيحة إلى جانب أنها ضرورة تحتمها علينا متطلبات الحياة الجديدة ،إن تعميم التربية البيئية في الهياكل التربوية ارجع إلى إستراتيجية السياسة المحكمة المتمثلة في تربية الأجيال الصاعدة على المحافظة على الثروة البيئية وهي تعمل على تنظيم عناصر أساسية جديدة باعتبارها تتطلب تسيير بيئي محكم.

3-1- مشروع التربية البيئية في الوسط المدرسي:

انطلق هذا المشروع سنة 2002وقد تم التوقيع على البروتوكول الخاص به بين وزارة تهيئة الإقليم والبيئة سابقا ووزارة التربية الوطنية وهذا المشروع يرتبط بإعطاء بعد بيئي في البرامج التربوية والتعليمية وذلك باحترافية متخصصة،ويتم ذلك من خلال تضمين المفاهيم البيئية في العملية التربوية وهذا مناجل تكوين ثقافة بيئية عامة في المجتمع الجزائري، يأتي ذلك كمطلب مستجد وأساسي تفرضه التنمية المستدامة في الجزائر،ويرتبط هذا المشروع بجميع المستويات الدراسية:

-المرحلة الابتدائية.

-المرحلة المتوسطة.

-المرحلة الثانوية[225]

أ-أنشطة النادي الأخضر على مستوى المدرسة:

في إطار تثمين التربية البيئية لدى التلاميذ عمدت الوزارة الوصية بالبيئة على مستوى الجزائر بتدعيم هذا النوع من التربية من خلال تشكيل مجموعة من النوادي الخضراء المدرسية التي تقوم بعدة أنشطة تربوية بيئية والتي يمكننا استعراضها من خلال النقاط التالية:

[225]مقابلة مع السيدة **بن شاطر حورية** ،مسؤلة **عن مكتب التوعية والتحسيس البيئية** (شراكة من اجل حماية البيئة) بوزارة البيئة يوم 12مارس 2014 .

1- نشاط البستنة (الغرس:)

لطالما اعتبر هذا النشاط من أهم الأنشطة التي تمارس على مستوى النادي الأخضر المدرسي وهذا لما أوجده من وقع طيب في نفوس الأطفال،وفي إطار هذا الأخير يتم تعليم الأطفال المنخرطين كيفية زراعة النباتات والاعتناء بها بشكل صحيح،وتتم عملية الزارعة في نادي الأزهار بالمدرسة،ولكن رغم الأهمية البالغة لهذا النشاط بصفته نشاطا يعمل على خلق سلوك ودي وتالفي بين الطفل والنبتة التي ترتبط به بشكل روحي نلمح أن هنالك تراجع كبير شهده النشاط الذي يضع كهدف أساسي له توسيع المساحات الخضراء على مستوى المدارس من خلال تحسيس التلاميذ بأهمية النباتات بأنواعها.[226]

2- الرسم:

تقدم هذه المساحة مجالا خصبا ومفتوحا ليعبر الطفل من خلالها عن بيئته وذلك باستعمال الرسم ومنه فهو يقوم باستحضار ما يجول في نفسه من عواطف ومن مفاهيم ومن رغبات ويحاول أن يترجم ما يتخيله من خلال القلم والألوان،وكثيرا ما يتجه الطفل إلى رسم البيئة بمكوناتها وكذا رسم المحيط الذي يعيش فيه،وكذا يقوم بالتعبير عن مختلف المشكلات التي تتهددها،ويقوم المنشط في هذه الحصة بتحفيز الأطفال على إنتاج رسومات توحي بحماية البيئة والحفاظ عليها،ومنه يبقى الرسم مجالا واسعا يمكن الطفل من الإبداع لحماية بيئته.

3- النشاطات اليدوية (الرسكلة:)

هنا يقوم النادي بتشجيع التلاميذ على استعادة ما يمكن أن يكون من النفايات وهذا كشكل من أشكال الرسكلة،ومنه يقوم التلاميذ من الاستفادة من الأوراق أو الأشياء التي لم تعد تلزمهم وهذا من خلال إعادة تشكيلها بأعمال فنية واستخدامها ثانية في تزيين القسم،وإن هذه العملية تجعل الطفل من خلال الأشغال اليدوية يساهم وبشكل أساسي في الحفاظ على البيئة وعدم إهدار مواردها المختلفة.

[226] **مقابلة مع السيدة حكيمة بغز وز**، المكلفة بتنصيب النوادي الخضراء على مستوى المدارس ومسؤولة الاتصال في مركز التكوينات البيئية(دار دنيا)، 23 مارس 2014 ،على الساعة 09:00صباحا.

4-المسرح:

إن المسرح يعد مساحة للتعبير الثقافي التي تشجع التلاميذ على تشكيل ثقافة بيئية ، تسمح من خلال المسرحيات التي يقدمونها على إبراز أشكال الحفاظ على البيئة وكذا تقديم القيم البيئية التي تحميها ومنه فمسرح الطفل البيئي هو تعبير ذكي يسمح بإيصال الرسالة البيئية بشكل ممتع يقدر على أن يخلق التفاعل إبان العمل المسرحي،وهو يجعل الطفل يتقمص عدة شخصيات مثل :الشجرة- الأزهار- الحيوانات والتعبير عنها بواسطة توجهاته وعواطفه وأفكاره و خاصة مشاعره تجاه بيئته وما تحويه.

ب-وسائل الاتصال البيئي في النوادي الحضراء:

نظر لما تسعى إليه النوادي الخضراء في توصيل رسالتها التحسيسية والتوعية للجمهور العريض من التلاميذ توجب عليها أن توظف مختلف الوسائل الاتصالية لضمان نجاح ووصول هذه الرسائل الاتصالية منها:

1- المطويات: Les Dépliants :

باعتبار أن المطويات أحد الوسائل الهامة في التعريف بالنادي،وأهدافها والمشاريع الكبرى،وقد قام مركز التكوينات البيئية بإعداد الكثير من المطويات البيئية التي تعمل على تصميمها مثل المطوية التي تخص بالتعريف بشخصية النادي الأخضر وهي مصممة بشكل جذاب وفي أوارق من نوعية رفيعة هذا من ناحية الشكل أما المضمون فيتمثل في معلومات خاصة بالنادي كتاريخ النشأة المؤسس له أهدافه ومشاريعه،البريد الإلكتروني وموقعه على الانترنيت ويتم توزيع هذه المطويات أثناء تظاهرات أو معارض أو زيارات في مناسبات مختلفة .

2-لملصقات: Les Affiches

تعتبر الملصقات وسائل إعلامية هامة وأساسية في نقل الرسالة التحسيسية للجمهور،وكذلك تعريفه وتذكيره بمختلف المناسبات البيئية والتظاهرات، لهذا ونظرا للدور التحسيسي والتوعوي للنادي الأخضر، فإنها تقوم بتصميم ملصقات ذات الحجم الكبير والصغير، كالتي صممتها حول مشروع جيجل الذي امتد من01 أوت2004 إلى 31 جويلية 2005 ،والذي كن الهدف منه المحافظة على المنطقة الساحلية والجزر للعوانة وحمايتها،في خلفية الملصق نجد جزيرة مليئة بالأشجار وبها سماء

زرقاء وتحتها الشعار التالي" **لنحمي لطبيعة**"، كما يحتوى الملصق على صور نشاطات النادي في جيجل، فالملصق مصمم بشكل وطريقة جيدة،ويحمل معلومات بيئية مفيدة لكل النوادي الخضراء.

ترى المدرسة في هذا الصدد أن النوادي الخضراء تعد من أبرز وأهم الوسائل المدعمة لبرنامج البيئة خاصة إذا كانت موجهة لفئة التلاميذ(الشباب)باعتبارها الفئة الغالبة في المجتمع الجزائري وهي الأكثر حيوية والقادرة على تنفيذ مثل هذه البرامج بفعالية على المدى المتوسط والبعيد، فالنوادي الخضراء هي عبارة عن فضاءات ينشط فيه التلاميذ للمساهمة في التربية البيئية ويبقى تحقيق مثل هذا المشروع من الآفاق المستقبلية التي تطمح إليها وزارة البيئة والموارد المائية وكذا المراكز التابعة لها (مركز التكوينات البيئية)لتحقيقها نظر لما تقدمه من نتائج جيدة وفعالة في إطار التربية البيئية.

ج- حقيبة التربية البيئية من أجل التنمية المستدامة:

تعتبر هذه الحقيبة البيداغوجية تحديا من أجل انطلاقة عملية على نطاق واسع وذلك في إطار الاتفاقية المبرمة يوم 02 أفريل 2002 بين وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ووزارة التربية الوطنية ومنه فقد قررت هاتان الوزارتان إدماج وتطوير التربية البيئية في مجمل المسار الدراسي حيث تتدرج هذه المبادرة ضمن سياسة تفتح المدرسة الحالية.

وإن المحتويات تبقى دوما قابلة للتطور وتستجيب للاقتراحات المقدمة من طرف العناصر الناشطة في الميدان التربوي والبيئي على حد سواء ،كما تعد طبعة 2007 الطبعة الثالثة لها وهي تحوي بداخلها على ملفين يعتبران كمرجعين معنونين كالآتي:

أ- أدلة المربي في التربية البيئية .

ب-حقيبة النادي الأخضر المدرسي ولقد كتبا باللغة العربية تتبعها ترجمة باللغة الفرنسية.

1-ملف أدلة المربي في التربية البيئية في مختلف اطوار التعليم الثلاثة:

تعتبر أدلة المربي في التربية البيئية عبارة عن أدلة جمعت في مصنف واحد بحيث يستطيع أن يرجع إليه كل المعلمين ويقومون بإجراء تشاور فيما بين المواد في مختلف مراحل التعليم الابتدائي، متوسط وثانوي وهنا نجد ثلاثة أدلة:

-دليل المربي في التربية البيئية(التعليم الابتدائي).

-دليل المربي في التربية البيئية (التعليم المتوسط).

–دليل المربي في التربية البيئية (التعليم الثانوي ،يحوي كل دليل من هذه الأدلة على أربعة فصول معنونة كالآتي:

الفصل 1: هو جزء مدخلي يتم فيه تلخيص المفاهيم، التحديات والرهانات المتعلقة بالتربية البيئية.

الفصل 2: يصف الوضع الراهن والمنهجية المطبقة في المناهج الحالية.

الفصل 3: متعلق بالمسعى الواجب إتباعه.

الفصل :4 تم فيه اقتراح مذكرات تقنية محورية حول مواضيع : الماء، النفايات، الزلازل والحرائق.

1-1-دليل المربي في التربية البيئية(التعليم الابتدائي):

كما ذكرنا سابقا هو مقسم إلى أربعة(04) فصول ، سنقوم بشرح كل واحد منها:

- الفصل الأول : مفاهيم ، تحديات ورهانات:

وقد تم التطرق إلى مفهوم البيئة من خلال تعريفها والإحاطة بها كما تم تعريف التربية البيئية مع بيان أهدافها وأهم التحديات التي ربطت أساسا بالمشاكل البيئية التي تعاني منها الجزائر،مع بيان الرهانات التربوية من خلال تصنيفها في جدول وبيان البيداغوجية المفضلة لكل رهان من الرهانات المذكورة .

–الفصل الثاني : الوضعية الحالية والمنهجية المطبقة:

والذي يحوي في مضمونه على المحاور المتضمنة في المعتمدة حاليا والتي تم تبيانها من خلال الدارسة التحليلية النقدية التي أجريت في المناهج الدراسية المعتمدة في الطورين :الأول والثاني أساسي سنة 2001،وقد تموضعت المحاور المعتمدة في السنة الأولى والرابعة أساسي ضمن جدول احتوى على المواضيع لمتعلقة بالبيئة والمقاربات الخاصة بمفهوم البيئة المدرسية في التعليم الابتدائي والتي تتمثل في:

–البيئة الطبيعية، الزارعية.

–الصحة، الثقافة، التربية.

–الحماية، البعد الاجتماعي، السياسة.

–التلوث، المخاطر.

كما تعرض أيضا إلى المنهجية المطبقة التي تسعى إلى تنمية الجانب: المعرفي،الوجداني والمهاري والتي تعتمد على التلقين والنقاش دون الاهتمام بالعمل الميداني وتركيزها على التعليم الصفي.

-الفصل الثالث : المنهجيات المقترحة لإدراج التربية البيئية:

هي منهجيات تعمل على تغيير سلوك المتعلم وغرس روح المسؤولية في نفسه تجاه عناصر البيئة،ومن بين هذه المنهجيات نجد:

1-بيداغوجية المشروع: والتي قدمت لها الأهمية الكبيرة في هذا الفصل من خلال بيان مفهوم بيداغوجية المشروع ومازياها،والمراحل الست(06) التي يمر بها هذا الأخير وكذا بيان دور المنشط في بيداغوجية المشروع،وبعض مواطن القوة فيه بالإضافة إلى وضع مخطط يحوي على أهداف هذه المنهجية.

2- بيداغوجية حل المشكلات : قدمت كطريقة تعليمية لدارسة المشكلات البيئية وحلها مع التركيز على وعي المتعلم بالبيئة وقد تم تحديد أهم المراحل التي تمر بها هذه الأخيرة:

-الشعور بالمشكلة.

-التفسير والتخطيط.

-التنفيذ.

-التقويم.[227]

3- بيداغوجية التكوين البيئي: والتي شرحت باعتبارها ذلك التكوين الذي نتلقاه من البيئة التي تحيط بنا من خلال العلاقة التي تجمع بين الإنسان وبيئته،وهي تعمل بالتناوب من خلال شكلين الأول موضوعي عقلاني جماعي والثاني ذاتي رمزي انفعالي شخصي.

4-المقاربة النسقية: والتي عبر عنها بأنها تهدف إلى الوصول إلى نظرة شاملة للبيئة أو لجزء منها،وهي تعمل على تحديد معالم علم البيئة الذي يقوم على تداخل المواد والذي يقوم على المقاربة العلمية والمراحل التي تمر بها.

[227] **Ministère De L'éducation , Ministère De L'aménagement Du Territoire Et De L'environnement** , guide de l'éducateur « éducation a l'environnement »,ibid, p11,12,13

-الفصل الرابع : بطاقات بيداغوجية – تربوية:

احتوت هذه الأخيرة على مجموعة من البطاقات المتعلقة بمواضيع (الماء، النفايات، الزلازل، الحرائق)،وهذه المواضيع ليست إجبارية وإنما هي بمثابة مرشد يستدل به المربي عند معالجة إشكالية معينة لها اتصال مباشر مع البيئة التي يوجد فيها.

1-بطاقة فنية حول الماء:

بها بطاقتين فنيتين الأولى وفق بيداغوجية حل المشكلات والثانية وفق بيداغوجية المشروع (الذي وضعت به 20 أنشطة مقترحة)

2- بطاقة فنية حول النفايات:

وضعت بها بطاقتين فنيتين الأولى وفق المقاربة النسقية(المنظومية) والثانية وفق خرجة دراسية.

3- **بطاقة فنية حول الحرائق:**

لم تحدد بها البيداغوجيا المعتمدة لكن حددت بها الأهداف،الوسائل،خطة العمل والأنشطة والتقويم.

4- بطاقة فنية حول الزلازل:

لم يتم أيضا بيان المنهجيات المتبعة هنا إلا أن هو من خلال هذه الأخيرة تم توضيح الإشكالية،الأهداف، الوسائل، النشاطات والتصرفات الواجب اكتسابها قبل أثناء وبعد الزلازل .

2-دليل المربي في التربية البيئية (التعليم المتوسط:)

كالدليل السابق فهو مقسم إلى أربعة فصول بنفس العناوين التي ذكرت سالفا لكن مع اختلاف في المحتوى وذلك بما يتناسب وهذا الطور الدراسي وهنا نجد :

- الفصل الأول : مفاهيم تحديات ورهانات:

عرف البيئة وحدد أهم التصورات الخاصة بها بالإضافة إلى تحديد مفهوم التربية البيئية وبيان أهدافها والرهانات الخاصة بها.

- الفصل الثاني : الوضعية الحالية والمنهجية المتبعة:

تم التعرض من خلاله إلى التربية البيئية في الوسط المدرسي الجزائري كما اشتمل على محاور بيئية تناولتها برامج الطور الثالث من التعليم الأساسي وذلك من خلال المواد والمواضيع التي تناولتها ضمن البرنامج المقرر وقد وضع ذلك في جدول ،ثم أبرز المقاربات الخاصة بمفهوم البيئة في السنة الأولى متوسط:

– البيئة، الطبيعة، الزا رعة.

–الصحة، الثقافة، التربية.

–تلوث، مخاطر.

–حماية، بعد اجتماعي وذكرت فيه الطرائق المطبقة في التدريس بعدها تم عرض تحليل وتعليق شرح فيه القصور لموجود في هذه الطرائق .[228]

– الفصل الثالث : المنهجيات المقترحة لإدراج التربية البيئية في التعليم المتوسط ،يحوي هذا الأخير على ما يلي:

1–البيداغوجيا :تم ضمنه عرض مفهوم البيداغوجيا بالإضافة إلى الطريقة البيداغوجية والمقاربة.

2–بيداغوجية المشروع: عرفت هذه البيداغوجية فيه وبينت أهدافه ومراحلها الست (06)،وتم عرض دور المربي في بيداغوجية المشروع وخصائصها وضع جدول يبين مبادئ التربية البيئية وبيداغوجية المشروع والملاحظ هنا أنه تم تخصيص مساحة لا بأس بها لهذه البيداغوجي.

3– التكوين البيئي / الإيكولوجي:

يوضح أن التكوين البيئي يربط الإنسان بعالمه وهنا نجد بأنه و فيه تم تعريف التكوين البيئي وأساليب تطبيق بيداغوجية التكوين البيئي[229]،وقدم مثال عن نشاطات حول إشكالية الهواء عالجها

[228] **Ministère De L'éducation , Ministère De L'aménagement Du Territoire Et De L'environnement** , guide de l'éducateur « éducation a l'environnement », ibid , du p5au p48

[229] 2**Ministère De L'éducation , Ministère De L'aménagement Du Territoire Et De L'environnement ,**ipi.ta.to,du p 5 au p 17

حسب بيداغوجية المشروع وكذا التكوين البيئي وهذا ضمن جدول وانتقل إلى تحديد مراحل بيداغوجية التكوين البيئي وفي مخطط عرض دور المربي وصفاته.

4- المقاربة النسقية:

وفيها تم تعريف النظام وتعريف المقاربة النسقية بالإضافة إلى تبيان بعض خصائص المقاربة النسقية.

-الفصل الرابع : بطاقات بيداغوجية تربوية:

تحوي على أنشطة سهلة في متناول الجميع يمكن للمربي تطبيقها داخل أو خارج القسم إن هذه البطاقات تشمل على منهجيات حول الموضوعات التالية : الماء، النفايات، الحرائق والزلازل.

1-الماء:

وضحت إشكالية الماء في الجزائر والأهداف الخاصة بالمربي بالإضافة إلى تلك المرتبطة بالطريقة المطبقة ، كما احتوى على المنهجيات المطبقة وهي: بيداغوجية المشروع، بيداغوجية التكوين البيئي، بيداغوجية المقاربة النسقية ،حيث يمكننا القول بأنه تم استخدام كل المقاربات وهذا يبين الأهمية التي خصصت للموضوع،وقد تم ذكر وسائل الدعم والسندات التي يتم من خلالها الحصول على المعلومات وقد خصصت أربعة بطاقات تقنية نموذجية حول هذا الموضوع.

2-النفايات :

تم فيه توضيح إشكالية النفايات في الجزائر والمنهجيات التي يمكن تطبيقها وهنا وضعت منهجية بيداغوجيا المشروع وبيداغوجيا التكوين البيئي وبيداغوجيا المقاربة النسقية بالإضافة إلى احتوائها على الدعم والسندات التي ذكرت سالفا.

3- الحرائق : تم إبراز هذه الإشكالية في الجزائر بعدها حددت المنهجيات التي تطبق هنا من خلال بيداغوجية المشروع وأيضا بيداغوجية التكوين البيئي،وبيداغوجية المقاربة الشمولية وقد تم توظيفها حسب طبيعة كل الموضوع بالإضافة إلى توضيح الدعم والسندات.

4- الزلازل : تحدث عن هذه الإشكالية في الجزائر والأهداف والوسائل وكذا النشاطات بالإضافة إلى اكتساب التصرفات قبل وأثناء وبعد الزلزال.

ب –ملف حقيبة النادي الأخضر المدرسي:

تعتبر هذه الحقيبة ضرورية لتنمية مشاريع الأعمال التربوية حول البيئة في المؤسسات التربوية المدرسية تحوي على ما يلي:

–الدليل البيداغوجي للمعلم – المنشط في النادي الأخضر المدرسي.

–بطاقات التحضير للمعلم.

–الميثاق المدرسي البيئي.

–دفتر الميدان للمنخرط .

–وتتركز الأنشطة المقترحة على مستوى النادي الأخضر المدرسي للمرحلة الابتدائية حول المقاربات الحسية والجسدية والترفيهية حول الإعجاب والاكتشاف.

–أما تلك التي قدمت للمستوى الإكمالي فهي تساعد على العمل الجماعي المثمن،يتعلم الشباب كيفية التكفل بذاتهم وتسييرها بأنفسهم فهم قادرون على انجاز صحيفة والقيام بالتحقيقات وتنظيم المعارض.
–أما بالنسبة لتلاميذ الثانويات،فهنالك تبدو العلاقات المعقدة بين أصحاب القرار والمواطنين والبيئة: فالشباب تبوؤوا مكانتهم كمواطنين ويتعلمون كيف يواجهون مسؤولية حركاتهم وسلوكاتهم يوميا،لأنهم يستعدون لاختيار مهنتهم[230] .

وإن الأنشطة الموضوعة لم تأتي لتطبق بحذافيرها لكنها أمثلة أنجزت في فترة معينة وفي مكان معين فهي معالم تشير إلى منهجية للتطبيق ،فعلى كل ناد أخضر أن يبتكر مشروع هو المسعى الذي يراه مناسبا وأن يبدع ويربط علاقات مع نوادي خضراء أخرى ليستفيد من مبادرتها ويقاسمها مكتسباته.

ومنه يمكن لكل ناد أخضر مدرسي أن يختار الموضوع أو المشروع حسب متطلبات البيئة التي هو متواجد بها والإشكاليات البيئية التي تواجهها هذه الأخيرة وفي هذه الدارسة سوف نقوم باستعراض محتويات هذه الحقيبة:

[230] **Ministère De L'éducation , Ministère De L'aménagement Du Territoire Et De L'environnement** , guide de l'animateur du club vert scolaire, 3eme édition , dar el – hakaek , 2007

2- الدليل البيداغوجي للمعلم – المنشط في النادي الأخضر المدرسي:

يحوي هذا الأخير على خمسة أجزاء ممثلة فيما يلي:

في بادئ الأمر تم بيان أهداف النادي الأخضر المدرسي والتي تم تحديدها في ثلاثة(03) أهداف أساسية هي : اكتساب المعرفة – اكتساب المعرفة الفعلية –اكتساب المعرفة السلوكية وبعدها تم التعرض إلى الأجزاء.

–الجزء الأول : شروط إنشاء وتنظيم نادي اخضر مدرسي واشتمل على:

–دوافع إنشاء النادي الأخضر المدرسي.

–الترتيبات الخاصة بإنشاء النادي الأخضر المدرسي.

–التنظيم البشري للنادي الأخضر المدرسي.

–محل النادي الأخضر المدرسي.

–مكانة النادي الأخضر المدرسي في المؤسسة التعليمية.

–الجزء الثاني : بيداغوجيا المشروع واحتوى الجزء هذا على:

–نشأة بيداغوجية المشروع.

–بيداغوجية المشروع كطريقة للتعلم مفتوحة وحية.

–المراحل الست لديناميكية المشروع.

–الخصال التي ينميها المتعلم.

–خصال المربي.

– الجزء الثالث : سير النادي الأخضر المدرسي يحتوي على[231]:

–طريقة تسيير النادي الأخضر المدرسي.

–بعض المعالم لوضع رزنامة وبرنامج الأيام الاحتفالية:

[231] **Ministère De L'éducation , Ministère De L'aménagement Du Territoire Et De L'environnement** , guide de l'animateur du club vert scolaire, ibid , du p 15 au p 32.

1-الأيام الاحتفالية الوطنية والدولية.

2-الدخول المدرسي.

3-انتهاء السنة الدراسية.

4-نشاطات النادي الأخضر

5-حصة نشاط النادي الأخضر

6-تقييم النشاطات : يقوم به المنشط عند انتهاء كل نشاط

7-التسيير المالي: وهو يذكر أهم الممولين الذين يقدمون الدعم المالي للنادي الأخضر المدرسي.

- الجزء الرابع: نشاطات النادي الأخضر المدرسي الممكنة يذكر النشاطات التي يقوم بها النادي الأخضر والتي ربطت بمجموعة من المواضيع الأساسية المتعلقة بالإشكاليات البيئية للجزائر كالماء، النفايات، الغابات، الزلازل وهذه النشاطات ليست إجبارية لأنه يمكن إيجاد مواضيع أخرى وذلك بالنظر إلى:

-اختلاف الأقاليم والمناطق ومشاكلها.

-اختلاف السن والطور المدرسي تجدر بنا الإشارة إلى أن الأنشطة قد ربطت أغلبتها بالمستوى الدراسي الابتدائي وهي تتمثل فيما لي:

1- نشاطات تتعلق بالماء:

-أنا أحب الماء.

-أنا أحب الساحل.

-الماء مصدر الحياة.

-النهر، المستنقع ،الوادي.

-انجاز بحيرة بيولوجية تجريبية بالمياه القذرة.

-حصيلة الماء في الثانوية.

-تلوث المياه. [232]

2- نشاطات متعلقة بالنفايات:

-عرائس : يتم الاستفادة من مخلفات النفايات لصنع العرائس

-البحث عن النفايات يصبح بحثا عن الكنز.

-على ماذا تحوي صناديق النفايات.

-النفايات المنزلية.

-كل شيء يتحول.

-تحقيق حول النفايات.

-الكيفيات والنظم التي تعالج وتقييم بها النفايات.

-كيف تثمن النفايات.

3- نشاطات متعلقة بالغابات:

-أنا أحب الغابة إن الملاحظة التي تسجل هنا هو أن موضوع الماء والنفايات قد اخذ النصيب الوافر من الأهمية بالمقارنة بموضوع الغابات الذي حضي بأهمية جد قليلة.

- **الجزء الخامس** :تكوين منشطي النوادي الخضراء المدرسية والتي حددت في:

1-التكوين القاعدي : من خلال تحصيل المعارف حول البيئة وتسيير النادي الأخضر بالإضافة إلى الاتصالات التي يقيمها المنشط مع العاملين في نفس المجال.

2-الرسكلة: وهو متعلق بالتربصات المتخصصة المستمرة حول مختلف المواضيع والإشكاليات البيئية

3-التبادل بين النوادي : من خلال تبادل البرنامج السنوي للنوادي الخضراء المدرسية وذلك ممن خلال عدة وسائل كالانترنت.

ب -بطاقات التحضير للمعلم – المنشط في النوادي الخضراء المدرسية:

[232] **Ministère De L'éducation , Ministère De L'aménagement Du Territoire Et De L'environnement** , guide de l'animateur du club vert scolaire, ibid, du p 34 au p 54.

تشمل على ستة بطاقات كتبت باللغتين العربية والفرنسية مصنفة كالآتي:

1-بطاقة انطلاق النادي الأخضر المدرسي:

تتألف من النقاط المتعلقة بكيفية البحث عن التلاميذ ذوي الاهتمامات البيئية،وكذا الاتصالات الواجب القيام بها، بالإضافة إلى احتوائها على الأنشطة الأولى التي يقوم بها مسبقا كالتعارف،امتلاك مكان،انتخاب مسؤول،اختيار اسم النادي ووضع لوحة إعلامية ،وعند مرحلة انطلاق النشاط تبرز النشاطات الواجب القيام بها كالاتصال بالشركاء وإقامة حفل التدشين وتنظيم تظاهرة أو مسابقة.

2-بطاقة إعداد حصة: وهي تحوي على فارغات يقوم بملئها المنشط متعلقة بالنقاط التالية[233]:

- المحور الذي اختاره - موضوع الحصة.

- دوافع اختياره .

-الأهداف المنشودة من خلاله.

-وصف النشاط: وفيه يتم تحديد الوسائل الضرورية الواجب استعمالها.

-الأداء :يقوم فيه بتفعيل النشاط مع التذكير في النهاية بالمحور القادم وذلك بعد انتهائه ،التقييم الذاتي للحصة وذلك من خلال :

-الإحاطة بالصعوبات التي اعترضت الحصة .

-الاهتمامات التي أبداها التلاميذ في صالح تطور المشروع.

3- بطاقة تحضير خرجة: وفيها توضع مختلف الخطوات التي لابد لمنشط النادي الأخضر المدرسي أن يقوم بها قبل أي زيارة ميدانية لأي موقع وذلك قبل، أثناء وبعد الخرجة،وفي الأخير يطلب من التلاميذ التعليق المتعلق بتقييمهم لتلك الخرجة الميدانية.

[233] **وزارة تهيئة الإقليم والبيئة**، الحقيبة البيداغوجية للنادي الأخضر المدرسي" بطاقات تحضير المنشط"، ط3 ،دار الحقائق2007.

4-بطاقة تثمين المشروع: وفيها ذكرت مجموعة من النشاطات والأعمال التي يقوم بها النادي الخضر المدرسي وذلك بحسب كل طور مدرسي وبالنظر إلى ما يتناسب معه : إبتدائي- متوسط- ثانوي.

5-بطاقة تقييم حصة : هنا يتم وضع تقييم حول فيما إذا كان التحضير كافيا أم لا وتقييم سير الأداء بالرجوع إلى التنظيم والمادة المقدمة والوتيرة التي سارت بها ومحتواها ثم يقوم بتقييم مدى مشاركة التلاميذ في الحصة بالإضافة إلى التعرف على الصعوبات التي واجهتها ويتم ملاحظة السلوكيات الخاصة بالتلاميذ.

ج-الميثاق المدرسي البيئي:

هو ميثاق وضع في صفحة كبيرة مقاسها2 م كتبت باللغة العربية متبوعة بترجمة باللغة الفرنسية وقد جاء تحت عنوان " الميثاق المدرسي البيئي أي مستقبل بدون بيئة سليمة" ،وقد جاء في صيغة تساؤل،ويقوم بالتوقيع على هذا الأخير كل من التلميذ، مدير المدرسة، رئيس البلدية وهو يحوي على المسؤوليات التي لا بدو أن يتقيدوا بها تجاه البيئة والصحة والآخرين بالإضافة إلى تحديده للتعهدات التي يحملها الموقع على نفسه[234].

د -دفتر المنخرط في النادي الأخضر المدرسي: تم وضع ثلاثة دفاتر كل واحد منها خاص بمستوى تعليمي معين:

1- دفتر المنخرط في النادي الأخضر المدرسي(التعليم الابتدائي) .

2- دفتر المنخرط في النادي الأخضر المدرسي (العليم المتوسط) .

3- دفتر المنخرط في النادي الأخضر المدرسي (التعليم الثانوي) .

وهذه الدفاتر الثلاثة هي بالتقريب ذات محتوى واحد لولا بعض الاختلاف الطفيف الرجع بالدرجة الأولى إلى اختلاف الأطوار الدراسية،وهو مقسم إلى كل من اللغة العربية واللغة الفرنسية.

أ-دفتر المنخرط في النادي الأخضر المدرسي (التعليم الابتدائي:)

به مساحة يسجل فيها المنخرط المعلومات الخاصة به مع مساحة تركت لوضع صورته بها كما يسجل فيه معلومات خاصة بالنادي الأخضر الذي التحق به ، يحتوي على ما يلي:

[234] **وزارة تهيئة الإقليم والبيئة**، المرجع السابق.

-**الدوافع والالتزامات والتقييمات الخاصة بالانخراط في النادي الأخضر**:وبالإضافة إلى ذلك توجد مساحة فارغة تركت ليرسم فيها المنخرط بيئته.

- **الميثاق المدرسي البيئي:** وقد كتب بشكل مختصر ووضعت به التعهدات ومكان يوقع فيه المنخرط.

- **أبحث أجد** : هي صفحة في مقابل صفحة أخرى تحوي الأولى على أسئلة حول النفايات والثانية يدون فيها المنخرط إجاباته.

- **أرمي** : مكونة من صفحتين يذكر فيهما المنخرط في سطور الأشياء التي يرميها.

-**أحكي قصة قطرة ماء في منطقتي** : هنا يحاول المنخرط سرد قصة لها علاقة بالماء حدثت في المنطقة التي يعيش فيها.

- **قصة شجرتي:** وفيها يسرد حكاية الشجرة التي قام بزراعتها.

- **أزرع بذرة:** وهنا يذكر زراعة لبذرة.

- **أحضر ملصقة:** وفيها يقوم يقوم بانجاز ملصق حول محور يجده هو مهما ويعرفه بشكل جيد وذلك من أجل تحسيس زملائه بحماية البيئة،ولقد حدد له الدفتر المراحل التي يمر بها أثناء إعداد الملصق.

-**أحضر خرجه ميدانية** : هنا يذكر الدفتر كيف يساهم المنخرط في إعداد الخرجة كما حدد لهم التعليمات الخاصة بالأمن وفي الأخير يجعل المنخرط يعد بنفسه تقييم للخرجة.

- **أحكي عن خرجتي:** وضعت هنا صفحتان يروي فيهما المنخرط ما شاهده في الخرجة وملاحظات هو الأشياء التي أعجب بها.

- **أرسم بيئتي** : هي مساحة خصصت كي يقوم المنخرط بإعداد رسومات عن البيئة.

- **أقيم** : جاءت في شكل استمارة يقوم من خلالها المنخرط بالإجابة عن مجموعة من الأسئلة المفتوحة والمغلقة حول النشاطات التي شارك فيها وعن إسهاماته والأشياء التي قدمتها له .[235]

[235] **Ministère De L'éducation , Ministère De L'aménagement Du Territoire Et De L'environnement** , livre de l'adhérent du club vert scolaire , enseignement primaire ,3eme édition , dar el-hakaek , 2007,du p 4 au p 27.

- **مذكراتي الخاصة** : هي مساحة يكتب فيها المنخرط ما يشاء من التجارب والمواقف والذكريات التي تعلقت في ذهنه ضممن تجربته مع النادي الأخضر المدرسي والبيئة،ومنه فهو هنا يقوم بالتعبير عن تجاربه[236] .

ب –دفتر المنخرط في النادي الأخضر المدرسي للتعليم المتوسط: يحوي تقريبا على نفس ما يحوي عليه الدفتر الخاص بالطور الابتدائي إلا أننا نسجل اختلافا بينهما فيما يخص المواضيع والنشاطات ومنه فهو يحوي على:

–انخرط في النادي الأخضر.

- الميثاق المدرسي البيئي.

- **كل شيء يتحول** : هنا يتحدث عن التحلل البيولوجي للمادة بالإضافة إلى وضع نشاط يقوم من خلاله المنخرط بإجراء تحقيق عن النفايات التي تلقيها أسرته وأول رد فعله تجاه السلوكات السلبية تجاه البيئة من طرف الغير.

- **أعد ملصقة**

- **أشارك في خرجه**

- **أشارك في انجاز جريدة النادي الأخضر** : يقوم بكتابة المقالات والتحقيقات حول البيئة.

- **أقيم** : تقييم النشاطات مع النادي الأخضر

- **مشاريعي في النادي** : هي مساحة يدون فيها المنخرط المشاريع التي يقوم بها في النادي الأخضر.

–مذكراتي الخاصة.

- **عناوين مهمة** : يسجل فيها المنخرط عناوين الأماكن التي يجدها مهمة[237] .

ج –دفتر المنخرط في النادي الأخضر المدرسي للتعليم الثانوي: نفس الملاحظة السابقة تقال عن هذا الدفتر ومنه نذكر محتوياته:

---

[236] **Ministère De L'éducation , Ministère De L'aménagement Du Territoire Et De L'environnement** , livre de l'adhérent du club vert scolaire , enseignement primaire ,ibid,du p 28 au p 32.

[237] **Ministère De L'éducation , Ministère De L'aménagement Du Territoire Et De L'environnement** , livre de l'adhérent du club vert scolaire , enseignement moyen ,3eme édition , dar el-hakaek , 2007, du p 1 au p 24

- **تحفيزتي** : يقوم المنخرط بتسجيل أهم التحفيزات التي دفعته للانخراط.

-**انخرط في النادي الأخضر**.

-**الميثاق المدرسي البيئي**.

-**مشاريع نادي**:وفيها يدون المنخرط أهم التحفيزات التي دفعته للانخراط.

-**عناوين مهمة**.

- **اكتشف مصالح البلدية** : هنا يسجل الأعمال والأنشطة التي تقوم بها هذه المصالح ومكاتب النظافة التابعة لها.

- **اكتشف الجمعيات المحلية** : يسجل فيها أهم الجمعيات المحلية والنشاطات التي تؤديها هذه الأخيرة تجاه البيئة

- **أوثق** : يتم فيها توثيق المرجع المهمة المتعلقة بالبيئة.

- **أقيم** : يقيم بها نشاطاته مع النادي الأخضر.

- **مذكرتي الخاصة**.

يمكننا القول بأن النادي الأخضر وجد ليكون مدخلا للانطلاق إلى الاكتشاف الميداني للبيئة المحيطة بالتلاميذ في الأطوار الثلاثة للتعليم الأساسي،وإن النشاطات المحددة في هذا المرجع هي غير إجبارية وقابلة للتغير حسب البيئة المحيطة بكل ناد أخضر وبالإضافة لذلك فهي تختلف من مستوى دراسي لآخر ،وفي العموم فإن الجدير بالذكر هو أن هذان الملفان أو المرجعان يعبران عن مبادرة جيدة قامت بها الوزارتين وذلك في إطار محاولة تكوين تلميذ واعي بالمخاطر البيئية قادر على القيام بالأنشطة والأعمال التي تمكن من حمايتها والمحافظة عليها.[238]

[238] **Ministère De L'éducation, Ministère De L'aménagement Du Territoire Et De L'environnement**, livre de l'adhérent du club vert scolaire , enseignement secondaire ,3eme édition , dar el-hakaek ,2007,du p24 au p32.

3 –المزارع البيداغوجية للأطفال:

المزارع البيداغوجية للأطفال توليفة مستحدثة تسعى الجمعيات المهتمة بالبيئة في الجزائر إلى تعميمها، لتطوير مفهوم التربية البيئية في أوساط التلاميذ وطلائع الجيل الجديد وحملهم على الاهتمام أكثر بالإسهام في تأمين الغطاء النباتي والثروة الحيوانية في البلاد،والموجهة للأطفال ستحمل اسم "**البيئي الصغير**"،وهذا الفضاء ذو الأبعاد التربوية والثقافية والاجتماعية، يهدف إلى تقريب البراعم من الوسط الطبيعي على وجه الخصوص وغرس ثقافة بيئية لديهم.

مشروع أول مزرعة بيداغوجية نموذجية بمحافظة وهران(400كلم غرب العاصمة) يحتوي على فضاءات للعب والتنزه ومسلك للدراجات ومكتبة ايكولوجية يُنتظر أن يستفيد منها 250 طفلا يوميا، كما تتوفر المزرعة ذاتها على ورش خاصة بالتقنيات الزراعية،وأخرى تتعلق بالمنظومة الحيوانية حتى يتسنى للأجيال الجديدة الإطلاع على طرق ومراحل تربيتها.

ومن شأن هذه المزارع البيداغوجية أن تسمح بتصنيع جيل قادم يدرك كيفيات معالجة وتسيير النفايات بمختلف أنواعها، خصوصا مع استحداث ورشات للطاقات المتجددة بغية معرفة أهمية ومزايا مثل هذه الطاقات البديلة،والدروس التي يقدمها مختصون حول طرق استعمال الألواح الشمسية وأدوارها في الحفاظ على البيئة،والتي ستتوزع على بيوت زجاجية تستنبت فيها الغرسات وكذا مربعات للورود، فضلا عن ورش لتدريس التربية البيئية وجعلها فضاءات مفتوحة للتلقين والتوعية فضلا عن استزراع شتى أنواع النباتات وأصول فن البستنة.

هذه المزارع البيداغوجية تمثل طريقة منهجية في عملية التكوين البيئي للأطفال وتنمية ميولاتهم تجاه محيطهم البيئي والعناية به، في مشهد يتسم بتداخل حاصل بين المشاكل البيئية كالاحتباس الحراري والتغيرات المناخية والتلوث بمختلف أنواعه،وهي محاذير لا يمكن فصلها عن بعضها أو مواجهتها منفصلة بشكل معاكس لممارسات خاطئة حولت البيئة المحلية إلى مرتع للرعي الفوضوي والحرث العشوائي والاعتداء على الأشجار والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية.

وستمتد تجربة المزارع البيداغوجية إلى واحات الصحراء وكذا الهضاب العليا والبحيرات والأحواض وسائر الأحراش الخضراء ،لما لذلك من آثار إيجابية على صعيد استيعاب أطفال الجهات الأربع في الجزائر ،وتتوفر مختلف الحظائر الطبيعية في الجزائر على التجهيزات اللازمة من أجل القيام بعمليات تربوية بيئية بهذا الشأن،وعلى درب تحسيس الأطفال بجدوى المحافظة على البيئة في

الجزائر، باشرت المؤسسات التربوية منذ العام الأخير برنامجا مكثفا للتعليم البيئي، بالتزامن مع تفعيل عمل النوادي الخضراء وتكوين مكونين يتولون غرس الثقافة البيئية محليا.[239]

وسيتم تعزيز المؤسسات التربوية الجزائرية بمشاتل نموذجية متنقلة،وهي عبارة عن مجموعة هياكل معدنية مغطاة بشبكة بلاستيكية تحتوي على وسائل للغرس والسقي والحمالات وحاويات النفايات،إلى جانب توفير وسائل إيضاح لتفعيل نشاط التوعية والتحسيس البيئي فضلا عن استكشاف الموروث الإيكولوجي عبر المناطق الرطبة والمعالم السياحية وما يتصل بالموارد لطبيعية النباتية والحيوانية،ويشدّد خبراء على أنّ المزارع البيداغوجية لن تحقق المرتجى منها إذا لم يتم تفعيل جميع فضاءات المجتمع،وإقناع الكبار قبل الصغار بالتوقف عن تلويث المحيط ولما لا الانضمام إلى حلقات تكوينية بيئية، بعدما بلغ الوضع حدا غير مقبول.

[239] **كمال شيرازي** ، المزارع البيداغوجية للأطفال:فضاءات مبتكرة في الجزائر 1أكتوبر 91 -03- www.elaph.com/news.htm 7090 ، 717[،k 7099

4-التخطيط البيئي كآلية لحماية البيئة:

اعتمدت الإستراتيجية الوطنية البيئة في الجزائر إلى عدة آليات يعتمد عليها لتطبيق التخطيط البيئي، حيث تتمثل في المخططات والبرامج والأدوات القانونية وكذلك الآليات التقنية الفنية والمالية تتمثل هذه الآليات في إعداد المخططات والبرامج وتدعيم الإطار القانوني في مختلف النواحي المتعلقة بالبيئة كيفية حمايتها.

لذا يهدف التخطيط إلى دراسة جميع أنواع الموارد والإمكانيات المتوفرة في الدولة من أجل اختيار البديل المناسب عند وقوع الأزمات أو لتدارك الأوضاع عند حدوث مشكلات ،فبعد الموازنة بين الموارد والحاجات وطبقا للبرامج الموضوعة يقرر المخطط كيفية استخدام هذه الموارد في تحقيق الأهداف وبصورة تؤدي إلى تحسين الأوضاع وإلى النهوض والتقدم المؤدي إلى التغير الاجتماعي وإلى وضع أفضل اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.

4-1-التخطيط عند علماء الاجتماع :

لقد عرفه **جوزيف هيمز** بأنه: عملية إرادية متشابكة تتضمن البحث والمناقشة والعمل من أجل تحقيق الظروف والروابط والقيم التي ينظر إليها باعتبارها شيئا مرغوبا فيه "ويعتقد البعض أن التخطيط هو التغيير ويبد والفارق بينهما من ناحية أن التغيير يعتبر غاية في ذاته أما التخطيط فهو وسيلة وأداة للوصول إلى التغيير.

ويستعمل البعض اصطلاح تنسيق المجتمع مرادفا للفظ التخطيط ويخالف البعض هذا المعنى على أساس أن اصطلاح التخطيط الاجتماعي أعم من اصطلاح " تنسيق المجتمع " إذ أن عملية التخطيط تتصل بتنظيم المجتمع وتنسيق قواه للوصول إلى أهداف معينة عن طريق رسم سياسات مختلفة لمشروعات طويلة الأجل لحل بعض المسائل التي يعانيها المجتمع ومشروعات قصيرة الأجل تعالج المشكلات غير المستعصية وتقدم خدمات عاجلة لذويها[240].

وللإشارة فإن علماء الاجتماع يقسمون التخطيط إلى التخطيط البنائي الذي هو مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذ من اجل إحداث تغييرات أساسية في البناء الاقتصادي والاجتماعي للدولة،والتخطيط الوظيفي الذي يستهدف إلى إحداث التغييرات في

[240] حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، **التخطيط الحضري**، دراسة في علم الاجتماع ، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر 2005 ،ص9.

الوظائف التي يؤديها النظام، آخذا في ذلك بعد التطوير البطئ والإصلاح التدريجي، دون أية محاولات لإحداث تغييرات جذرية في النظم القائمة.[241]

2- مجالات التخطيط البيئي:

تتعدد مجالات التخطيط البيئي بتعدد عناصر البيئة وموضوعاتها،ولكن يمكن أن نجمل هذه المجالات في الآتي:

2-1- التخطيط لحماية الممتلكات الطبيعية والثقافية والأنشطة السياحية:

وهي المجالات المتعلقة بالتخطيط لإنشاء المحميات الطبيعية في المناطق الحساسة بيئيا والتخطيط للتوسيع في أنشطة السياحة البيئية،التخطيط للحفاظ على الآثار التاريخية والتراث العمراني والتخطيط لزيادة المساحات الخضراء.

2-2- التخطيط لتهيئة الإقليم والتعمير بيئيا :

ويتمثل في التخطيط لإنشاء الأبنية والمساكن الجديدة وفقا لاشتراطات العمارة الخضراء،التخطيط لقضاء على المناطق العشوائية والتخطيط السليم لاستخدام الأراضي.

2-3-التخطيط للتكوين بيئيا:

ويشمل التخطيط للتطوير المؤسسي ورفع القدرات للإدارة البيئية والتخطيط لإعداد كوادر مؤهلة علميا ومدربة في مجال البيئة ولدعم أنشطة الأبحاث البيئية.

2-4-التخطيط للتوعية والتربية البيئية:

وهو التخطيط لإعداد برامج وأنشطة لرفع الوعي البيئي،والتخطيط لإدراج التربية البيئية ضمن مناهج التعليم العام والجامعي.

2-5- التخطيط للأنشطة الصناعية:

وهو من الأهم حسب رأينا كونه يتضمن أخطر النشاطات على البيئة،وهوالتخطيط لاستخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة والإنتاج الأنظف بدلا عن التكنولوجيات ذات أثار ضارة بالبيئة،والتخطيط لترشيد استخدام الطاقة والبحث عن مصادر للطاقة البديلة المتجددة،والتخطيط لإنشاء مناطق صناعية بأقل ما يمكن من التأثيرات السلبية على البيئة

[241] حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مرجع سابق ص59.

والتخطيط لإعادة تسوية أوضاع المنشآت الصناعية القائمة لتكون ملائمة بيئيا والتخطيط لإعادة تدوير النفايات.[242]

2-6-التخطيط للأنشطة الفلاحية والزراعية والريفية :

ويشمل التخطيط في استخدام الطرق الطبيعية لمواجهة المشكلات البيئية مثل المكافحة البيولوجية للآفات والحشرات النباتية، التخطيط في الاستفادة من إعادة تطبيق الموروثات البيئية السليمة للمجتمعات المحلية.

2-7-التخطيط لمتابعة كل النشاطات التنموية :

ويتضمن التخطيط لتطوير وتدعيم الآليات القانونية لحماية البيئة،التخطيط لاستخدام الأدوات الاقتصادية في حماية البيئة والتخطيط في إنشاء محطات للرصد البيئي.

3-أشكال التخطيط البيئي :

تتعدد أشكال الخطط والاستراتيجيات التي تعتبر تخطيط بيئيا، إلى خطط إنمائية وطنية مقومة بيئيا وخطط العمل البيئية الوطنية وخطط البيئية النوعية والتخصصية وإستراتيجية وطنية للحفاظ على البيئة،وخطط أنشطة الإدارات البيئية،وخطط الطوارئ أومكافحة الكوارث الطبيعية،ولكن العامل المشترك بينها هو أن تأخذ تلك الخطط عند إعدادها بالاعتبارات البيئية،وفيما يلي سنتطرق إلى كل شكل من التخطيط البيئي كما يلي:

أولا: الخطط الإنمائية الوطنية المقومة بيئيا:

وهي الخطط التي تعدها الحكومات الوطنية وتكون عادة محددة المدة (خطط خماسية)وتركز على أهداف مالية أو مشاريع رئيسية لتطوير البنى التحتية أو أهداف تتعلق بالاقتصاد الكلي،وتدخل هذه الخطط الإنمائية في إطار التخطيط البيئي عندما يتم تطويعها بيئيا وذلك بدمج البعد البيئي عند إعدادها وإجراء دراسات لتقييم الأثر البيئي للمشروعات المدرجة فيه.

ثانيا: خطط العمل البيئية الوطنية:

وهي خطط تستعرض الرؤية المستقبلية للعمل البيئي على مستوى الدولة، حيث توضع لسنوات قد تصل إلى 15سنة،وتقوم بتحديد القضايا أو الأولويات البيئية التي يجب

[242] انظر عادل عبد الرشيد عبد الرزاق **التشريعات البيئية العربية ود ورها في إرساء دعائم التخطيط البيئي** –ند وة دور التشريعات والقوانين في حماية البيئة العربية 11/17/ماي 2005، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة ص 6، 7.

التركيز على مواجهتها خلال تلك الفترة،وتحدد الأدوار المطلوبة من كل قطاع من قطاعات المجتمع ذات العلاقة،مع وضع الإجراءات ومقترحات المشروعات التي تراها مناسبة لحل تلك القضايا.

ثالثا: خطط البيئية النوعية والتخصصية:

وهي الخطط التي تتخصص في تناول مكون من مكونات البيئة أو مشكلة بيئية معينة مثال على ذلك الخطة الوطنية لمكافحة التصحر خطة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، خطة الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة،كما يدخل من ضمنها الخطط التي تضعها الدول استجابة لمتطلبات الاتفاقيات الدولية التي تنضم إليها، مثل الخطط الوطنية التي توضع استجابة لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي.

رابعا: الإستراتيجية الوطنية للحفاظ على البيئة:

هذه الاستراتيجيات الوطنية جاءت بعد إعلان الإستراتيجية العالمية للمحافظة على البيئة والتي صاغها الاتحاد الدولي لصون الطبيعة بالتعاون مع منظمات دولية أخرى،حيث أوصى إعلان الإستراتيجية العالمية أن تقوم كل دولة بإعداد إستراتيجية وطنية لحماية البيئة خاصة بها تتناسب مع مشاكلها وظروفها، معتمدة على الإستراتيجية العالمية كإطار عام.

خامسا: خطط أنشطة الإدارات البيئية:

وهي الخطط التي تضعها الإدارات البيئية الرسمية المختصة بحماية البيئة كوزارة البيئة أو وكالة أو هيئة حماية البيئة وذلك للأنشطة والأعمال التي ستقوم بها في مجال حماية البيئة خلال فترة زمنية غالبا ما تكون سنة ميلادية.

سادسا: خطط الطوارئ أو مكافحة الكوارث الطبيعية:

وهي الخطط التي تعد خصيصا للاستعداد لمواجهة الكوارث البيئة والتقليل من أثارها المدمرة كمواجهة أخطار الزلازل والأعاصير والفيضانات.

سابعا: الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة:

لقد دعا جدول أعمال القرن 21 المنبثق عن قمة الأرض الذي انعقد في البرازيل عام 1992 إلى ما يسمى بالاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة،وهذه التسمية عامة

لعملية دورية تشاركيه ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية وايكولوجية واجتماعية بشكل متوازن وتكامل.[243]

ونشير إلى أن الجزائر بدأت تأخذ بهذه الأشكال من الخطط في هذه العشرية الأخيرة في إطار القوانين الجديدة التي صدرت في إطار حماية البيئة من اجل التنمية المستدامة كالإطار الاستراتيجي العشري 2001-2011 والمخطط الوطني لأنشطة البيئة والتنمية المستدامة ومخطط الأنشطة ذات الأولوية 2001-2004 والمخطط الخماسي للبيئة 2005- 2009والمخطط الوطني لتسيير النفايات،ومخططات تهيئة الشواطئ،المخططات الخاصة بتسيير الكوارث والوقاية منها والمخططات المعدة في إطار تنفيذ الاتفاقيات الدولية كالمخططات الخاصة بالتصحر وتغير المناخ والتنوع البيولوجي والتنمية الريفية وحماية الساحل.

4-4-المراحل الإجرائية للتخطيط البيئي:

يرى بعض الخبراء أن عملية التخطيط ينبغي أن تمر بالمراحل الآتية:

- المناقشة والحوار مع المواطنين وإشراكهم في كل أمور مجتمعهم.

- مرحلة تخطيطية.

-مرحلة تنفيذية.

- مرحلة المتابعة والتقويم.

وإن كانت هذه المراحل تخص التخطيط بوجه عام إلا أنها يمكن إسقاطها على التخطيط البيئي مادامت عملية التخطيط هي عملية ذهنية عقلية كما أشرنا سابقا ويمكن تطبيقها في كل المجالات التي لها علاقة مباشرة مع الجمهور العام، لاسيما في مجال التربية والتوعية البيئية والثقافة البيئية والتخطيط لتسيير النفايات،وعليه يمكن إتباع هذه الإجراءات كما يلي: [244]

[243]نفس المرجع، ص8-9

[244]انظر حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 15.

أ- المناقشة المنظمة مع الجماهير:

إن إشراك المواطنين وكسب ثقتهم في عملية التخطيط مبدأ أساسي،وأمر بالغ الأهمية في نجاح المشروع،وتحقيق أهدافه ويكتسب المخطط ثقة الأهالي من خلال أمور قد تكون مقصودة في ذاتها كاحترامه لمواعيده معهم،وتقديره للصغير والكبير منهم،ومراعاته لظروف المواطنين وقيمهم وتقاليدهم،وحرصه على حل مشاكله الفردية والجماعية مهما كلفه ذلك من جهد ووقت،وقدرته على الحركة والاتصال لحل مشاكل المجتمع وأخيرا يرتبط كسب الثقة بمقدار الإنجازات التي حققها المجتمع في ظل فترة عمل المخطط.

وينبغي على المخطط أن يتعرف على المجتمع وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسكانية والجغرافية ويتم ذلك من خلال الزيارات العديدة لمؤسسات المجتمع والتعرف على قياداته الرسمية والشعبية والاستماع إلى آرائهم ومقترحاتهم،ومن الأهمية أن يلم المخطط بالقوى والعمليات السائدة في المجتمع،حتى يتمكن من توجيه العوامل المشجعة على التعاون والتآلف ويعمل على تقريب وجهات النظر ونبذ الصراع والتحديات وأن يقف موقف حيادي.

ولابد أن يلم المخطط بجهود التنمية والتخطيط السابقة، فالمشروع المراد التخطيط له لا يبدأ من فراغ أو عدم،وإنما يأخذ المسئولون عن التنمية والتخطيط تقويم المشروعات التي تمت في هذا المجتمع ومدى تحقق أهدافها ومشاركة المواطنين فيها والظروف المجتمعية والاقتصادية التي أحاطت بتنفيذها.

ب. مرحلة تصميم الإطار المبدئي للخطة.

يتم في هذه المرحلة جمع البيانات الأساسية اللازمة لوضع الخطة،ويمكن الحصول على البيانات اللازمة بالرجوع إلى السجلات الإحصائية والرسوم والخرائط الخاصة بالمجتمع أو إجراء بحوث ودراسات إذا اقتضى الأمر ذلك،ويتم في إطار هذه المرحلة تحديد أهداف الخطة،وتشتمل على جانبين هما:

- إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية.

- تحقيق حاجات المجتمع وحل مشاكله التي يشكو منها،ومساعدة الأفراد على مواجهة احتياجاتهم وتحقيق رغباتهم المشروعة حتى يتمكنوا من الإسهام الفعال في مشروعات التنمية.

ج. مرحلة التنفيذ.

يراعى في عمليات التنفيذ أن توزع مسئوليات العمل على المواطنين حسب رغبتها واستعدادها ومهاراتها، ويراعى في توزيع العمل عدم التدخل والتضارب حتى لا يعرقل العمل ومن المستحسن أن يسبق العمل الفردي تدريب للأفراد على الأعمال التي سيمارسونها،ومن خلال المرحلة التنفيذية يعمل المخطط على تحقيق الآتي:

- استثارة الرغبة في سكان المجتمع لإحداث التغير.
- إحداث التغير المطلوب.
- تثبيت التغير واستمراريته.

د-مرحلة المتابعة :

لن تكتمل عملية التخطيط حتى تتم متابعة تنفيذ الخطة وتساعد المتابعة المخطط في اتخاذ القرارات بإدخال التعديلات بما يجعل التنفيذ متماشيا مع الخطة للحصول على فاعلية أكبر وهو مفهوم مشابه لمفهوم التقويم،وتهدف المتابعة إلى التأكد من أن البرامج تنفذ بالوسائل التي تم الاتفاق عليها في الخطة ومما لا شك فيه فإن نجاح الخطة يقتضي التعرف على سير العمل واتجاهاته ومعدلات أدائه،وضمان تنفيذ المشروعات وفقا للزمن المحدد والتكلفة الموضوعة والكشف عن مواطن الضعف والقوة في التنفيذ لهذا يجب متابعة سير المرحلة التنفيذية طيلة فترتها الزمنية المحددة.

وتفيد المتابعة بطريق غير مباشر في تقوية الثقة بين المواطنين وبين الأجهزة التنفيذية،وذلك أن المواطن العادي أكثر اتصالا بمجالات الخدمات عنه بمجالات الإنتاج،وكلما شعر المواطنون بنجاح المشروعات التي تقوم بها الدولة كان ذلك أدعى إلى تقوية ثقتهم في نظام الحكم السائد.

ويمكن أن تصنف المتابعة حسب الموضوعات الرئيسية التي تشتمل عليها إلى نوعين اثنين: متابعة مالية ومتابعة نوعية ،ويمكن أن تقسم حسب مستوياتها إلى نوعين أيضا هما: متابعة على مستوى المشروعات التي تقوم بها كل قطاع من قطاعات التنمية،وأخرى على مستوى القطاعات الكلية للمجتمع.

هـ- مرحلة التقويم:

هـو أداة أو مـنهج علمـي يسـتهدف الكشـف عـن حقيقـة التـأثير الكلـي أو الجزئـي لبرنـامج مـن بـرامج التنميـة فـي القطـاعين الـوطني والمحلـي ووسـيلته إلـى تحقيـق هـذا الهـدف،هي الكشـف عـن حقيقـة التغيـر الاجتمـاعي المـادي والتكنولـوجي والمعنوي،وتمـارس عمليـة التقـويم بعـد أن يـتم تنفيـذ المشـروع كـي يتضـح مـا إذا كـان هـذا المشـروع قـد حقـق أهدافـه أم لا،وإذا كـان قـد حقـق الأهـداف فـإلى أي مـدى ومـا هـي العوامـل التـي سـاعدت علـى إحـراز هـذا القـدر مـن النجاح،وما هي العوامل التي تسببت في فشل تحقيقها بالكامل،ويتم التقويم بإحدى الطرق:

- أن تـتم مقارنـة المجتمـع الـذي يمـارس فيـه البرنـامج بمجتمـع ضـابط يتشـابه معـه فـي كـل المتغيرات عدا هذا المتغير (البرنامج) .

-دراسة المجتمعين قبل وبعد تنفيذ البرنامج (التجربة القبلية البعدية).

- أن يـتم التقـويم بمقارنـة المجتمـع بنفسـه قبـل وبعـد تنفيـذ البرنـامج مـع قيـاس اتجاهـات المواطنين للكشف عن مدى التقدم.

ومـن مزايـا التقـويم أنـه يوضـح مـواطن الضـعف ،فيعمـل المشـرفون علـى تـداركها وكشـف مـواطن القـوة فيعملـون علـى تـدعيمها،ويعني ذلـك أن التقـويم عبـارة عـن عمليـة حصـر للدروس المستفادة[245].

4-5-أهميـة التخطـيط البيئـي:يمكـن الحصـول علـى فوائـد متعـددة عنـد تطبيـق التخطـيط البيئـي والتي يمكن أن نجملها فيما يلي:

4-5-1-الأهمية الصحية:

إن تطبيـق التخطـيط البيئـي يـؤدي إلـى وجـود بيئـة نظيفـة صـحية يعـيش فيهـا أفـراد أصحاء بعيدين عن ضغوطات المشكلات البيئية ومن أثار الصحية الإيجابية ما يلي:

- الحـد مـن درجـة التلـوث السـمعي والتلـوث الجـوي وذلـك بخفـض الضوضـاء وانبعاثـات المركبات وهذا عند التخطيط السليم لحركة المرور والطرق.

[245]نفس المرجع، ص23

– تنقيـــة الهـــواء وامتصـــاص الضوضـــاء مـــن خـــلال التخطـــيط لزيـــادة المســـاحات الخضـــراء والتشجير في المناطق الحضرية.

– تقليـل التـأثيرات السـلبية للصـناعة علـى صـحة السـكان مـن خـلال التخطـيط لاسـتخدام الصـناعات الصـديقة للبيئـة والإنتـاج الأنظـف والتخطـيط لإقامـة المنـاطق الصـناعية بعيـدا عـن المناطق السكنية.

– حمايـة السـكان مـن نقـل الأمـراض والتـدهور الصـحي مـن خـلال التخطـيط السـليم للـتخلص الآمن من المخلفات وطرق استرجاعها وإعادة استخدامها.

– تـوفير الغـذاء الصـحي غيـر الملـوث بالمبيـدات والمـواد الكيميائيـة وذلـك بـالتخطيط السـليم مـن أجل الحد من تلوث التربة.[246]

4-5-2- الأهمية الاقتصادية :

يـؤدي التخطـيط البيئـي بشـكل مباشـر أو غيـر مباشـر إلـى تحقيـق تنميـة ووفـرة اقتصادية ومن أمثلة ذلك:

– الفوائـد الصـحية السـابقة الـذكر تعتبـر عـاملا لزيـادة الإنتـاج وتقليـل نفقـات العـلاج الصـحي حيث يكون الأفراد في كامل قواهم الجسدية والعقلية للعمل ولخدمة التنمية.

–يـؤدي التخطـيط البيئـي إلـى وقـف اسـتنزاف المـوارد الطبيعيـة وترشـيد اسـتخدامها وفـي ذلـك منافع اقتصادية كبيرة.

–كمـا يـؤدي إلـى تحقيـق وفـرة اقتصـادية وفـرص اقتصـادية مـن خـلال التخطـيط لكفـاءة اسـتخدام الطاقة والاهتمام بالبحث عن مصادر بديلة متجددة للطاقة.

– بـالتخطيط البيئـي يـتم اسـتغلال وإعـادة تـدوير النفايـات ممـا يـؤدي إلـى وفـرة اقتصـادية فبـدلا من شراء واستخراج مواد خام جديدة فإنه يتم استخدام المخلفات التي تم إعادة تدويرها.[247]

[246] انظر عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، مرجع سابق. ص 7

[247] نفس المرجع، ص8.

4-5-3-الأهمية الاجتماعية :

ينجم عن تطبيق التخطيط البيئي الفوائد الاجتماعية التالية:

- تحقيق العدالة في توزيع الموارد الطبيعية بين الجيل الحاضر والأجيال المستقبلة من خلال التخطيط لحفظ الموارد الطبيعية.

- القضاء على الفقر والتخفيف من حدة المشكلة السكانية من خلال التخطيط للموازنة بين نمو السكان وكفاءة استخدام الموارد.

- التخطيط للقضاء على المستوطنات العشوائية،وذلك من خلال التخطيط السليم للمدن وإنشاء مدن جديدة مما يؤدي إلى خفض الجرائم والمشكلات الاجتماعية الأخرى التي تظهر في تلك المجمعات السكانية غير الرسمية.

- الارتقاء بالوعي البيئي لدى الإدارة والجمهور العام من خلال التخطيط البيئي للتربية البيئية والتحسيس البيئي مما يؤدي إلى التعامل مع المحيط بروح من المسؤولية وبسلوك حضاري يحافظ على البيئة.

فيمايلي بعض الأمثلة عن المخططات البيئية دون تفصيل كبير لأنه سيتم الشرح الأوفر في الجزء الميداني للدراسة،حيث عمدت الجزائر في بناء إستراتيجية وطنية للبيئة للتموقع ضمن منطقة التنمية المستدامة وانطلاقا من معاينة التقرير الوطني حول البيئة 2000، كان من الضروري أن تشرع الجزائر تمتد لعشر سنوات تدور حول المبادئ والمحاور التالية:[248]

- إنعاش النمو الاقتصادي انطلاقا من قاعدة مهيكلة قصد تقليص الفقر وإحداث مناصب عمل.

- الحفاظ على الموارد الطبيعية الهشة والمحدودة (الماء، الأرض، الغابات، التنوع البيئي) من أجل تنمية مدعمة على المدى الطويل.

[248] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة تقرير سنة 2005 مرجع سبق ذكره ص21.

– تحسين الصحة العمومية للمواطن من خلال تسيير أفضل للنفايات وتطهير الملوثات الهوائية،حتى تسمح الإستراتيجية البيئية في الجزائر بوضع اللبنات الأولى للتنمية المستدامة، فهي تقوم على مبدأين:

–المبدأ الأول: إدماج القابلية البيئية في إستراتيجية تنمية البلد قصد الحث على نمودائم وتقليص الفقر.

–المبدأ الثاني:وضع سياسات عمومية فعالة ترمي إلى تنظيم المظاهر الخارجية للبيئة يرتبط نمو نشاطها الاقتصادي والاجتماعي أكثر فأكثر بالقطاع الخاص،**كما** تواجه الإستراتيجية الوطنية للبيئة في الجزائر التحديات التالية:

– تشجيع النمو الدائم السريع المتنوع والمعد أكثر فأكثر من قبل القطاع الخاص،وتقارب الانتقال الاقتصادي مع الانتقال البيئي.

– تقليص الفقر تسمح البرامج الاجتماعية الاقتصادية والتي تستهدف السكان الأكثر حرمانا إلى مكافحة التهميش وتقليص الفقر بتحسين مصادر دخلهم.

– تحسين الصحة ونوعية معيشة المواطنين الاستعمال الأفضل للمياه الصالحة للشرب ولخدمة التطهير مصادر الطاقة الأكثر نقاء، التسيير الأفضل للنفايات.

–البيئة العامة أي التركيز على المشاكل الايكولوجية المحلية وربطها بالمشاكل الايكولوجية الجهوية والعالمية،وهكذا فلقد شكل تدعيم الترتيبات التنظيمية والمؤسساتية والقانونية في ميدان البيئة إحدى الأولويات للفترة بين 2000–2007 وهذا بالنظر إلى العديد من القوانين والنصوص التنظيمية والإجراءات والتدابير التي صدرت في هذه الفترة تجسيدا للتخطيط البيئي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة.

خلاصة:

من خلال ما تم تقديمه تبين أن البيئة أخذت حيزا مهما في الفكر الاجتماعي الغربي كان أو الإسلامي كان والتي ألزمت مع تعقد الحياة الاجتماعية بها إيجاد وتعدد أساليب وآليات حماية البيئة بين الجانب القانوني التشريعي لإستباق التدهور البيئي بهدف تجنب نتائجه ،وإذ تضع هذه التشريعات قيوداً حازمة على النشاطات الصناعية والعمرانية والإنتاجية والاستهلاكية والإنمائية عامة لضمان مجاراتها الاعتبارات البيئية.

فهي تبقى بلا فاعلية ما لم تدعمها أدوات عملية لتطبيقها كالضرائب والتي تعتبر من أهم التدابير الاقتصادية الرادعة والتي تهدف إلى التحكم بأنماط الإنتاج والاستهلاك وأساليب الحياة التي تؤدي إلى تدهور بيئي وأخرى تحسيسية.

ففي استطاعة التربية البيئية والإعلام توعية المواطنين على مسؤولياتهم حيال البيئة وخلق قاعدة صلبة لدعم التدابير المؤدية إلى حماية البيئة باعتبارها منبرا مفتوحاً بين قطاعات المجتمع المختلفة ،مما يوفر خيارات لصانعي القرار والمجتمع أيضاً والتي تساعد في خلق أنماط سلوكية مسؤولة عن طريق إظهار الأثر البيئي الايجابي الذي يمكن أن يتجسد في تصرفات الأفراد في الحياة اليومية .

الفصل الرابع:
الإجراءات المنهجية للدراسة

تمتل مرحلة الإجراءات الميدانية أهم خاصة في البحوث الاجتماعية، التي تساعد الباحث في الفهم والتحليل،لأن قيمة البحث الاجتماعي لا تتمثل فقط في جمع التراث النظري وإنما تتمثل القيمة الحقيقية للبحوث الاجتماعية في اعتمادها على الدراسة الميدانية التي تمكن الباحث من جمع المعلومات والبيانات من مجتمع الدراسة للإجابة على التساؤلات المطروحة.

أولا: مجالات الدراسة:

إن المجال يشير إلى المكان والبيئة أو المنطقة الجغرافية وإلى الناس وتفاعلاتهم وعلاقاتهم وإلى الزمن الذي يوجد فيه هؤلاء الناس ،حيث تقسم مجالات الدراسة الميدانية إلى ثلاث (03) مجالات وهي:

1-المجال المكاني للدراسة:

وهو المكان الذي يحوي مجتمع البحث،وهو في دراستنا هذه يمثل بيئة الجزائر وهي المكان المعني بالحماية البيئية والتي شملت مفردات العينة من (رؤساء مصالح وزارة البيئة والموارد المائية).

1-1 الموقع:

تقع الجزائر في الشمال الغربي لقارة إفريقيا يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب النيجر ومالي وموريتانيا من الجنوب الغربي ويحدها من الغرب المغرب والصحراء الغربية ومن الشرق تونس وليبياوهي تقع بين خطي عرض °10و°17شمالاوخطي طول22°و°7غربا، يمر عليها خط غرينتش(0)في مدينة مستغانم.

تعتبر الجزائر من أكبر البلدان الإفريقية مساحة فهي تحتل المرتبة الثانية في القارة بعد السودان حيث تبلغ هذه الأخيرة 2.381.000كلم²،ويمتد إقليمها على أكثر من 1000كلم من الشمال إلى الجنوب أي من البحر الأبيض المتوسط إلى أقصى الصحراء ويمتد شريطها الساحلي بـ 2500كلم بعدد سكان يبلغ 40.5 مليون نسمة يتركز اغلبهم في الشمال وهذا حسب الديوان العام للإحصاء لسنة2015 .

تحتل الجزائر موقعا استراتيجيا في قلب العالم القديم بمساحة 2.4 مليون هكتار وباحتلالها منصة بحرية بطول 1200 كلم، حيث تتشكل الجزائر من تجمعين كبيرين مختلفين:

-الجزائري إلى الشمال بما فيها (280.000كلم بين الأطلس الصحراوي والبحر حيث تتبع المنطقة لتكوين (الألب).

-الجزائر الصحراوية الى الجنوب الأطلس ، جزء من الدراع الإفريقي القديمة والبدائي وتحتل بمفردها 80 %بالمائة من الساحة الإجمالية ويختلف المناخ في المناطق التليه والصحراوية،وتتميز الجزائر بتنوع الأقاليم المناخية حيث يسودها ثلاث أقاليم مناخية :

أ-مناخ البحر الأبيض المتوسط:

تتميز بمناخ متوسطي في شمال البلاد الذي يمثل 12% من المساحة الإجمالية و90% من السكان في الشمال والذي يتميز بأنه حار جاف صيفا بارد ممطر شتاءا وهو مناخ معتدل كمية الأمطار الهاطلة سنويا تقدر بـ2100ملم .

ب- المناخ القاري:

ويسود المناطق الداخلية وهو مناخ شديد البرودة شتاءا جاف صيفا نسبة التساقط فيه قليلة مقارنة بمناخ الأبيض المتوسط .

ج- المناخ الصحراوي :

هو مناخ يقع في المساحة الكبرى للجزائر والتي تشكل الصحراء الجزائرية بالجنوب يتميز بالحرارة الشديدة نهارا وكذا البرودة الشديدة ليلا نادرا ما تسقط فيه الأمطار وتتراوح درجة تساقط الأمطار بين الأكثر بين 1000 ملم في المناطق الرطبة الى 1200ملم عند حواف الأطلس الصحراوي، ففي الجزء الساحلي والتلي وشبه الرطب وشبه الجاف حيث يفوق التساقط 400ملم توجد فلاحة ونظام بيئي غابي وتمتد منطقة السهول العليا ذات الاتساع المعتبر على مساحة 20 مليون هكتار وتمتاز بجفافها.

1-2-التوزيعات الإقليمية في الجزائر :

تحدد سلاسل التضاريس الجزائرية في ترتيبها الموازي للساحل، ثلاث مجموعات ترسم خريطة الإقليم الجزائري، نبين تلك المجموعات كالآتي[249]:

أ-المجموعة التلية في الشمال :

تحتل4% من المساحة الإجمالية للإقليم الجزائري أي71.140كلم²وتتكون من الحاشية الساحلية والمرتفعات الجبلية للأطلس التلي،وتعتبر الحاشية الساحلية بخط شاطئ ممتد على 2100 كلم² الفضاء الأكثر امتيازا بفعل مناخه وموارده البحرية وثروته الزراعية وسهوله وأوديته الشاطئية سهول تافنة، المتيجة، سكيكدة وعنابة وخاصة بفعل الأنشطة المتنوعة المنتشرة في موانئها وتحتضن الرئيسية منها أهم الأنشطة الصناعية للإقليم .

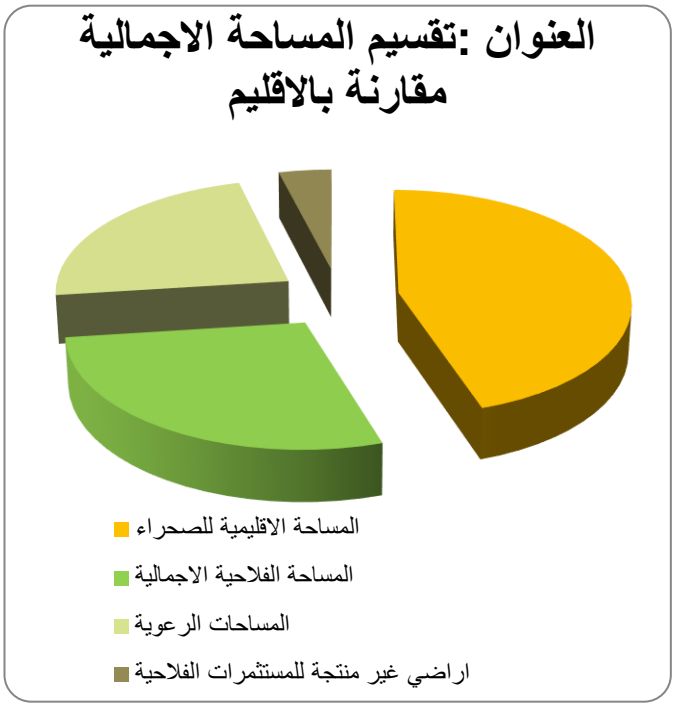

الشكل (01):دائرة نسبية تمثل تقسيم المساحة الإجمالية مقارنة بالاقاليم.

ب-مجموعة الهضاب العليا:

تحتل الفضاء الواقع بين الأطلس التلي والسفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي وهي تمثل نسبة 7%من الإقليم الوطني أي 124.170كلم²، تتميز بالتضاريس قليلة البروز والمفتوحة للأطلس الصحراوي الذي لا يظهر طابعا جليا إلا في جزئه الشرقي بمرتفع أوراس النمامشة ويميل المناخ هنا إلى الجفاف حيث تتراوح المغيائية (نسبة التساقط) بين 400-200ميليمتر سنويا،ونجد هنا زراعة الحبوب ضعيفة المردود والزراعة الرعوية التي تميز الفضاء الشاسع الذي تحتله السهوب.

[249] Ministère De L'aménagement Du Territoire Et De L'environnement;les risques majeurs et l'aménagement du territoire; colloque international , Alger; hôtel Sheraton, les 15 et 16 mars 2004, p5,09

ج-المجموعة الصحراوية في الجنوب :

تمثل الصحراء نسبة 27%من إقليمنا أي ما يعادل 1.072.470كلم²،وهي مجموعة جافة شديدة الجفاف ومغياثيتها المتوسطة السنوية تقل عن 200ملم، فالمناطق الصحراوية كثيرة الحرمان تتميز بقساوة الظروف المناخية [250] .

-كما تبلغ المساحة الفلاحية الإجمالية (م،ف،إ) 40.7 هكتار أي 17% بالمائة من المساحة الإقليمية وتتضمن خمس سنوات على الأقل،وتستخدم كمراعي الحيوانات تمتد على مساحات 31.6مليون هكتار وتمثل 77.6%بالمائة من المساحة الفلاحية الإجمالية.

-الأراضي غير المنتجة للمستثمرات الفلاحية: وتتضمن هذه المزارع الإسطبلات المراعي فضاءات الذبح،المسالك ، القنوات، الأودية الضيقة،وتبلغ 882.400 هكتار وتمثل 2.2بالمائة من م،ف،إ.

-المساحة الفلاحية الصالحة(م،ف،ص) وهي الأراضي التي تزرع وتمتد على مساحة تبلغ 8.2 مليون هكتار أي 20.2% بالمائة من م،ف،إ وتتوزع كتالي:

-الزراعات العشبية 3.8 هكتار أي 46.3% بالمائة من ف،م،ص.

-ارض في راحة :3.7 مليون هكتار أي 45.4% بالمائة من م،ف،ص.

-الأشجار المثمرة: 576990 هكتار أي 7.01% بالمائة من م،ف،ص.

-الكروم:81.550 هكتار أي 1% بالمائة م،ف،ص.

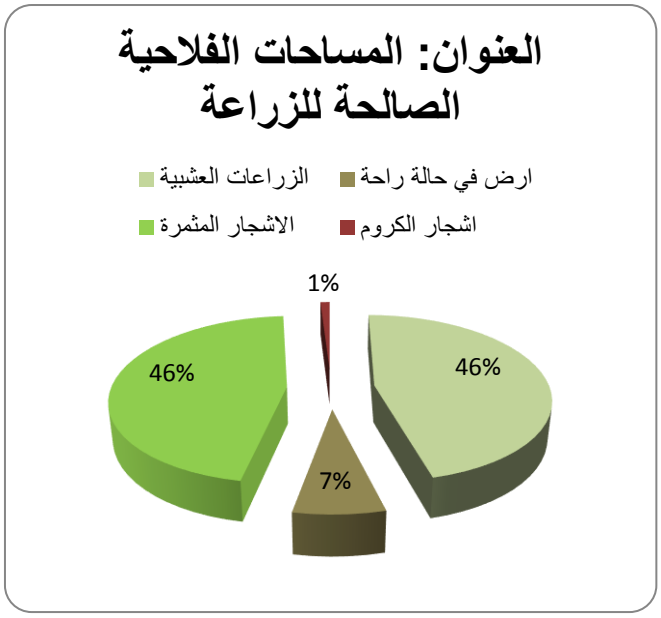

الشكل(02) :دائرة تمثل المساحات الفلاحية الصالحة للزراعة.

-[250]Ministère De L'aménagement De Territoire Et De L'environnement, **rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement**, 2000., p9

1-3-الإمكانات الطبيعية للجزائر :

سمحت الخصائص الجغرافية للجزائر بأن تزخر بالعديد من الثروات والموارد الطبيعية الهامة والقدرات الطبيعية التي تجعل منها واحدة من الدول الغنية طبيعيا وهي بذلك تتميز بما يلي:

1-3-1 التنوع البيولوجي في الجزائر :

أ-تنوع النباتات البرية :

تشتهر النباتات الجزائرية بتنوعه او ثرائها حيث يوجد في الجزائر حوالي 1227نوع من النباتات بالنسبة للنباتات التي تتميز بضعف نوع ترددها فيقارب عددها 2100 نوع من بينها 124نادرة نوعا ما 170نادرة ،10نادرة جدا و 11جد نادرة،لقد تم إحصاء حوالي 500 نوع من النباتات المستوطنة مساحة توزيعها الطبيعي محدودة من بينها 277من أصل جزائري مغربي 10من أصل جزائري تونسي من جهة أخرى نجد 210نوع ونوع فرعي غذائي، 104نوع علفي وأكثر من نوع طبي كالعرعار، الشيح والزعتر.

ب-الغابات :

تعتبر الغابات الجزائرية من النوع المتوسطي وتغطي 1.7مليون هكتار منها مليونين هكتار من الغابات الشديدة التدهور،تتشكل غابات الجزء الشمالي بصفة رئيسية من أشجار البلوط والصنوبر ومن الأدغال والأحراج،أما الهضاب العليا فنجدها مغطاة بنباتات من نوع شجيراتي خاص بالسهوب مثل فستق الأطلس ومن الحلفاء عرعار فينيقيا،وبالنسبة للمنطقة الصحراوية فهي تقريبا قاحلة في مجملها لم تبقى في الأودية الجافة وفي بعض المساحات الواقعة في الشمال الغربي إلا بعض الغابات الفتية المتكونة من الطلحاء سرو الطاسيلي والزيتون الصحراوي .

1-3-2 تنوع الموارد الحيوانات ف الجزائر: تشتهر الجزائر بتنوع وثراءها بالموارد الحيوانية كمايلي:

أ- الحيوانات البرية:

يبلغ عدد الثدييات نوع 207منها 47 نوع محمية قانونيا نذكر منها :قرد المغرب ،الفنك ،القط المتوحش، الغزلان، الأيل البربري والأروية وتضم فصيلة الطيور 115نوع من

بينها 207محمية مثل العقاب السرنوف، الصقر نسر السهوب، النحام الوردي، الحبارى، اللقلق الأبيض والأسود .

وبالنسبة للزواحف فهي تتشكل من40 نوع منها محمية مثل ورل الصحراء والضب، كما يبلغ عدد الحشرات التي تم جردها إلى يومنا هذا بـ 1000نوع .

-أما عن الحيوانات الداجنة الخاصة بالمزارع فقد تم إحصاء :[251]

-27 مليون رأس من الغنم .

-1مليون رأس من الماعز .

-2.1مليون رأس من البقر .

-10.000رأس من الجمال .

- 200.000 رأس من الخيل .

ب-الحيوانات والنباتات المائية :

أحصي في الجزائر 254نوع من الأسماك العظمية و10نوع من اسماك المياه العذبة كما تم إحصاء أيضا 724نوع نباتي مائي من بينها الطحلب،و200 نوع من علق البحر النباتي و100نوع من العلق البحري الحيواني،وتغطي الشواطئ الجزائرية مروج غائصة تتطور فيها البوزيدونيات،كما تتوفر شواطئنا على شعب مرجانية تمتد من الحدود التونسية إلى عنابة ويحتوي شاطئ القالة على نوع من المرجان الأحمر الذي يستغل منذ قرون في صناعة المجوهرات والحلي.

1-3-3-المحميات الطبيعية الجزائرية :

للمحافظة على التنوع البيولوجي قامت السلطات المحلية بتحديد مناطق محمية وتتكون هذه الأخيرة من 20 حظيرة وطنية و 4 محميات طبيعية،4 مراكز للصيد،ومراكز 1 لتربية المصيدات وتغطي هذه المساحات المحمية حوالي 11.000.000هكتار ومن جهة

[251]وزارة تهيئة الإقليم والبيئة سلسلة ،**تعالوا معي وتعرف وا على تنوع الثروة البيولوجية في الجزائر** ، الجزائر ،ص3،5.

أخرى فلقد بادرت وزارة البيئة بتصنيف بعض المناطق كحظائر وطنية أو كمحميات طبيعية،ويتعلق الأمر بجزر حابيباس (ولاية وهران)،وجبل عيسى (ولاية النعامة.

1-3-4 المعالم الأثرية والمناطق السياحية في الجزائر :

تعتبر الجزائر مكتبة ثرية للكتابات المنقوشة وخزان مصكوكات غني بالآثار النقدية الشبيهة بتلك الموجودة باليونان وروما القديمة،ويضم الكنز المسبكي الوطني عدة قطع نقدية ذهبية وفضية وبرونزية تعود إلى العهد القرطاجي،النوميدي،الروماني، الوندالي،البيزنطي ،العثماني والفرنسي ونجد من أشهر المناطق السياحية الأثرية في الجزائر:

جميلة :وهي مدينة رومانية قديمة بنيت سنة 72قبل الميلاد على موقع صخري قرب نهرين ومن ضمن ما تحوي عليه معبد"سيفير"العظيم وتتواجد حاليا بولاية سطيف –الجزائر.

تيمقاد :مدينة رومانية قديمة تضم قوس النصر،سوق سرتيوس ومبنى الحاكم وكثيرا من الآثار والنقوش الرومانية المتقنة وتتواجد حاليا بولاية باتنة– الجزائر.

–شرفة غوفي في الأوراس بين حدود ولايتي باتنة وبسكرة.

–الطاسيلي في الصحراء الجزائرية .

–معابد النقوش الصخرية في تمنراست .[252]

1-3-5 الموارد الطاقوية في الجزائر: تزخر الجزائر بموارد طاقوية مهمة نحددها في النقاط التالية:

1–البترول :اكتشف في الجزائر سنة 1956ويقدر الاحتياطي منه بـ 1مليار طن وهو في زيادة بسبب الاكتشافات المستمرة كحوض غدامس حيث قدر إنتاجها سنة 2005 (77,212) مليون طن واحتلت بذلك المرتبة 27عالميا و5عربيا ويستخرج النفط من حوضين رئيسيين هما :

–حوض حاسي مسعود احتياطه 700مليون طن وأهم حقوله قاسي الطويل،وغورد البقال، لكن تكاليفه مرتفعة بسبب العمق الكبير والمعدات الخاصة.

[252]وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، المرجع السابق ، ص :4،6،9.

– وعين أمناس قليل العمق وأهم حقوله زارزتين، إيجلي وطين فوري.

2–الغاز الطبيعي :تتركز حقوله في حاسي الرمل وعين أمناس، يقدر الاحتياطي منه بنحو 1510مليار متر مكعب وهي من بين الدول العشر الأولى في العالم ،وقد أنتجت الجزائر سنة 1001212.2مليار متر مكعب واحتلت بذلك المرتبة الخامسة عالميا والأولى عربيا صدرت منه12.2مليار متر مكعب واحتلت بذلك المرتبة الثالثة عالميا والأولى عربيا.

3–الفحم الحجري: يتركز في القنادسة ببشار لكنه غير مشغل بسبب بعده عن الشمال وارتفاع نسبة الكبريت

4–الطاقة الكهربائية :يتم إنتاجها من المصادر الحرارية 70%من البترول والغاز والمصادر المائية 20%من السدود، تمثل شبكة الشمال24%من مجموع الطاقة الكهربائية و 25% جنوبا .

5–الطاقة النووية :تمتلك الجزائر مفاعلين نوويين الأول في الدرارية قرب العاصمة والثاني في عين وسارة بولاية الجلفة،ويستغلان في البحث العلمي ولأغراض سلمية كالاستعمال الطبي وإنتاج الكهرباء.

6–الطاقة الشمسية :لقد شرع في تنفيذ استغلال هذه الطاقة بزرع حقول من المرايا الشمسية منها 4في الشريط الساحلي و20في الهضاب و25في الصحراء ،وهي تستغل في ضخ المياه وتنقيتها وفي التبريد وإنتاج الكهرباء كما تستغل فيوضع العلامات المضيئة ليلا على الطرق الصحراوية الكبرى وتخزن هذه الطاقة في بطاريات لتنير الطرق كما تستعمل لأغراض الاستعمال المنزلي[253].

7–الطاقة الهوائية :هي قليلة التكاليف تستغل سرعة الرياح التي يجب أن تتعدى 1م/ثا .

8–الموارد المعدنية :ترتكز اغلبها في المنطقة الساحلية والشرقية والبعض في الجنوب .

[253] Ministère De L'énergie Et Des Mines,bilan des réalisations du secteur del'énergie et des mines 2000-2008, édition 2009, p 61 ,62 .

9-الحديد الخام:تعد الجزائر ثالث دولة عربية إنتاجا بـ 2.4مليون طن بعد موريطانيا،ومصر يستخرج من منجم الونزة وبوخضرة وبني صاف أما عن أكبر احتياطي فهو موجود بغار جبيلات لكنه غير مستغل بسبب بعده عن المصانع وأماكن التصدير .

10-الزنك والرصاص:يستخرج من منجم سيدي كمبر في سكيكدة وعين بربار قرب عنابه ومنجم العابد وواد زندر بتلمسان ومنجم الونشريس،وجبل قسطر بالعلمة،ومنجم رزة يوسف بسطيف .

11-الفوسفات :يتركز في منجمين هما جبل العنق يحوي احتياطه على مليار طن وهو سهل الاستغلال وفي منجم الكويف تكاليفه باهظة وهو في طريق النفاذ .

12-النحاس : يوجد بكميات قليلة بإنتاج 700طن في منجم عين بربار وإيدوغ قرب عنابة وعين الصفراء.

13-الزئبق : يتركز في منجم إسماعيل بغرابة ولاية سكيكدة إنتاج الجزائر منه قليل11الف طن.

14-الملح :في لوطاية ببسكرة والشط بالوادي وبسكيكدة .

15-الذهب :في الهقار ومنه يمكننا القول بأن الجزائر هي من البلدان الغنية بالموارد المتنوعة سواء أكانت هذه الأخيرة متجددة أم لا ولكن هذه الموارد تخضع إلى التسيير السيئ،والغير عقلاني الأمر الذي صاحب معه ميلاد العديد من المشكلات البيئية التي أصبحت تهدد الاستقرار،والأمن البيئي الجزائري وتعلن بداية عهد أزمة بيئية[254] .

[254] Ministère De L'énergie Et Des Mines, ibid. , p 63, 64

خريطة رقم(01): خريطة تمثل تموقع الموارد المعدنية بالجزائر.

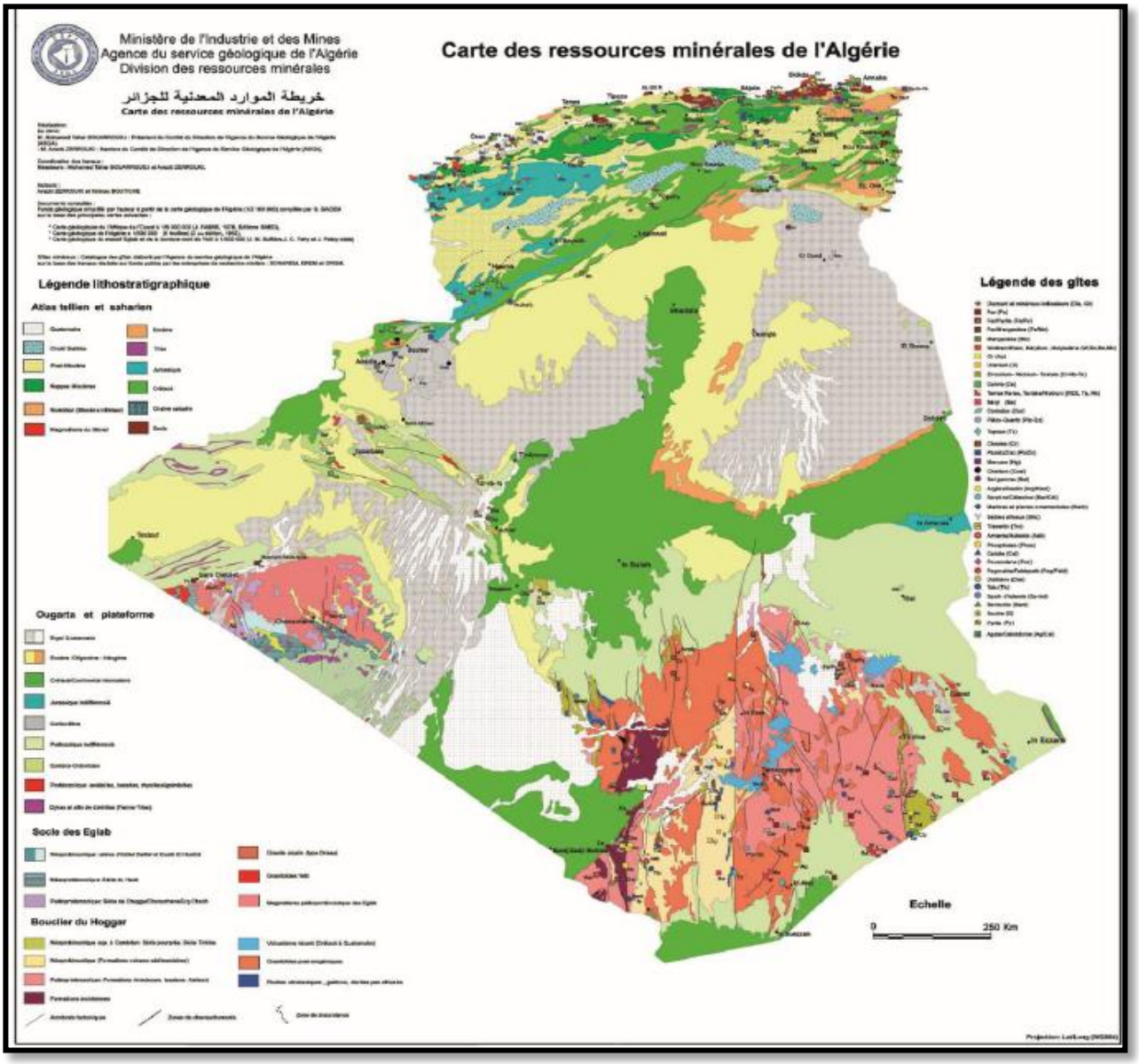

2-المجال البشري:

هو مجموعة الأفراد الذين تختار عينة البحث من بينهم ،لذا فحسب موضوع الدراسة واشكاليته فإن مجتمع المراد دراسته في هذا البحث هم أفراد العينة التي سأدرس دورها في موضوع حماية البيئة وهم مسؤولي الجهات والمؤسسات الحكومية الرسمية المكلفة بإعداد البرامج والمخططات والاستراتيجيات الخاصة بحماية البيئة تم اخذ العينة بطريقة قصدية ،لذا قامت الباحثة باختيار رؤساء المصالح المتواجدين بوزارة البيئة و الموارد المائية كعينة للبحث.

فهي عينة قصديه تشتمل على رؤساء المصالح بوزارة البيئة والذين لهم علاقة مباشرة بما يجري في الوضع الحالي البيئي للجزائر المتدهور ومعرفتهم بأهم الآليات والتي أخذت والتي ستتخذ لتدارك خطورة هذا الوضع، فالعينة القصدية يقوم الباحث باختيارها حرا على أساس أنها تحقق أغراض الدراسة والبحث وتمدنا بالبيانات[255]،والمثملة في أهم الأعمال والنشاطات والتدخلات التي قامت بها وزارة البيئة والموارد المائية لحماية البيئة من التجاوزات الخطيرة أو لحل المشكلات البيئة المتواجدة باليات محددة .

تستخدم العينة القصدية عموما في الدراسات الاستطلاعية التي تتطلب القياس خاصة إذا كان مجتمع البحث غير مضبوط الأبعاد،وبالتالي فلا يوجد إطار إحصائي دقيق يمكن اختيار العينة عشوائيا ففي مثل هذه البحوث يلجأ الباحث لاختيار مجموعة من الوحدات التي تتلاءم وأغراض البحث[256]،وفيما يلي أهم التطورات التي حصلت في هيكلة جهاز وزارة البيئة والموارد المائية ،حيث استحدث المشرع الجزائري للبيئة وزارة الموارد المائية والبيئة والتي تعد الجهاز الرئيسي التابع للدولة في مجال مراقبة تطبيق الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة ومراقبة وتقييم عمل والتنظيمات المتعلقة بحماية البيئة أو التي تتصل بها.

[255] يوسف عبد الامير صباحة، **منهجية البحث**،دار الهدى للطباعة والنشر ،بير وت ،2007،ص 170.

[256] رشيد زرواتي،**مناهج وادوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية** ،ط1،دار،2007.

2-1- التطور المؤسساتي لوزارة الموارد المائية والبيئة الجزائرية من 1974 - 2016:

مر قطاع البيئة بالجزائر بعدة تحولات في تبني مشروع إدارة وتسير حماية البيئة،حيث أن وبعد الإعلان الختامي لندوة الأمم المتحدة حول البيئة المنعقد **بستوكهولم** سنة 1972 ،قامت الجزائر بإحداث أول جهاز إداري مركزي لحماية البيئة سنة 1974 ،في هذه المرحلة بالذات دفعت عدّة أسباب إلى تأسيس هيكل إداري مركزي يشرف على حماية البيئة بالجزائر من بينها التقرير الذي حررته اللجنة الوزارية المشتركة بتاريخ 05 إلى 09 ماي1972 تحضيرا لندوة ستوكهولم متطرقا فيه إلى المشاكل البيئية التي تعيشها الجزائر والمتمثلة في:

-استغلال الدولة للمصادر الطبيعية بصفة غير عقلانية .

-التلوث والإضرار بالوسط المعيشي سوء التغذية، التلوث الصناعي.

-الانفجار الديموغرافي والأمية.

وتوصل تقرير اللجنة إلى حلول أهمها، أنه على السلطات العامة وضع سياسة بيئية وجهاز يتكفل بها وذلك بالتعاون مع الوزارات الأخرى والسلطات المحلية،واستجابة لهذا التقرير قامت الدولة الجزائرية بإنشاء هيئة إدارية موكلة إياها صلاحيات الإشراف على البيئة وحمايته،ولهذا فقد التطور المؤسساتي لقطاع البيئة في الجزائر من 1974 - 2016 في الجزائر بمرحلتين :

أ-الفترة الاستعمارية: لعبت القوانين التي طبقتها فرنسا في الجزائر الدور الكبير في نهب واستنزاف الموارد البيئية ولعل التجربة النووية في **رقان** لخير مثال على ذلك في صورة أكدت مدى التعدي على المقدرات البيئية في الجزائر والتجني على كامل القوانين والأعراف الدولية الداعية إلى احترام البيئة.

ب-مرحلة الاستقلال : أهمل الجانب البيئي خلال بدايات هذه الفترة نتيجة انشغال الجزائر بمجالات أخرى كالتصنيع السكن إلا أن بوادر الاهتمام بدأت تتضح معالمها مع تزايد الاهتمام العالمي بالبيئة،وتجسد ذلك فعليا في شكل مؤسسات خصت عدة مجالات بيئية :

كالسواحل، المدن الساحلية ،المياه وسن قوانين وتشريعات في هذا الإطار وقد صدر أول تشريع يتعلق بتنظيم الجماعات الإقليمية وصلاحيتها والمتمثل في قانون البلدية الصادر سنة 1967 .

حيث عرف هذا الجهاز الإداري المركزي تنظيمات هيكلية مختلفة أخذت تارة هيكلا ملحقا بدوائر وزارية وتارة أخرى هيكلا تقنيا وعمليا ، لذلك يمكن القول أن هذا القطاع لم يعرف الاستقرار القطاعي وذلك منذ نشأة أول هيئة تتكفل بالبيئة في سنة 1974 ،إلى أن تم إحداث أول هيكل حكومي في عام 1996 وتمثل في كتابة الدولة للبيئة،وفيمايلي أهم التطورات التي طرأت على مسؤولية تولي حقيبة البيئة[257]

أ-الإدارة البيئية المركزية قبل قانون 83-03:

1- اللجنة الوطنية للبيئة:

أنشأت اللجنة الوطنية للبيئة بموجب المرسوم رقم 74-156[258] المؤرخ في 1974/07/12 تتكون من ممثلي عدة وزارات تحت وصاية وزير الدولة يمثلها اثنتا عشر) (12 وزارة وكاتبي الدولة للتخطيط والمياه،وممثلين لكل من المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التهيئة وأساتذة الجامعين ولجان مختصة تتكلف بمهام البيئة ويرأسها وزير الدولة ،تعتبر هذه اللجنة أول تنظيم إداري بيئي بارز عرفته الجزائر على مستوى التنظيم الإداري المركزي.

جهزت اللجنة الوطنية بكتابة دائمة تتكون من عدة أقسام متخصصة ولم المرسوم المنظم لصلاحياتها إلا بعد سنة[259]من إنشائها ، حيث زودت اللجنة بكاتبة دائمة مكلفة بتتبع وبتطبيق القرارات المتخذة من اللجنة الوطنية للبيئة وتم تحديد تسييرها وتنظيمها بموجب القرار المؤرخ في 09أفريل 1975ومن أهم مهام اللجنة الوطنية للبيئة:

-تنظر في المشاكل البيئية لتحسين إطار وظروف الحياة والوقاية من المضار والتلوث.

---

[257]وناس ياحي :**ادارة البيئة في الجزائر رسالة** ماجيستير جامعة وهران 1998 ،ص 13-15.

[258]مرسوم رقم 74-156 مئرخ في 12ي ولي و1974 ، يتضمن إحداث لجنة وطنية للبيئة ج. ر. عدد 59 ل 23 جويلية 1974.

[259]قرار مؤرخ في 09 ابريل 1975 يتضمن تنظيم وتسيير الكتابة الدائمة للجنة الوطنية للبيئة.

-تقترح للحكومة الخطوط العريضة للسياسة البيئية في مجال تهيئة الإقليم والتطوير الاقتصادي والاجتماعي.

-ضمان التنسيق والربط بين مختلف الوزارات المشاركة في مجال البيئة.

-تستشار في كل مشروع قانون أو تنظيم صالح من أجل تحسين البيئة.

-تقوم بتنسيق وتحضير البرامج ذات الطابع البيئي وذلك باتخاذ كل التدابير اللازمة مابين الوزارات المعينة.

-تقدم اقتراح في كل الدراسات التي تمس البيئة.

-تمثل اللجنة الجزائرية في الندوات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة.

-تُعد القانون الوطني للحماية الطبيعية والبيئية.

غير أن اللجنة الوطنية للبيئة تم حلّها بموجب المرسوم رقم77-199 والمؤرخ في 1977/08/15 أي سنتين بعد تنظيم الكتابة الدائمة للجنة الوطنية للبيئة ،وتحويل مصالحه إلى وزارة الري واستصلاح الأراضي وحماية البيئة،ويلاحظ هنا أن البيئة احتلت لأول مرة مكانة في تسمية دائرة وزارية.

2- وزارة الري واستصلاح الأراضي:

استحدثت وزارة الري واستصلاح الأراضي بعد إنهاء مهام اللجنة الوطنية للبيئة ،أثناء إعادة تنظيم الحكومة حيث تم تحويل مصالح المديرية العامة للبيئة إلى كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي وذلك بحلول عام 1977وكان دورها يكمن في المحافظة على التراث الطبيعي الحدائق والمجمعات الطبيعية والحيوانات والموارد البيولوجية الطبيعية وقد أنجزت عدة مشاريع منها تهيئة أماكن غابية للتسلية وإنشاء حدائق للحيوانات في جل عواصم المدن الساحلية بالجزائر العاصمة ، عنابه، قسنطينة ووهران .

كما عرفت إدارة البيئة تغير الوزارة الوصية الذي تزامن مع إعادة التشكيلة الحكومية في1977 ،والذي أحدث وزارة الري وإعادة استصلاح الأراضي وحماية البيئة الذي أظهر أول مفهوم للبيئة بصفة صريحة وذلك على مستوى مصلحة الوزارة،وبعد حل اللجنة

الوطنية للبيئة آلت المهام والموارد البشرية والمادية للكاتبة الدائمة للجنة إلى وزارة الري وإعادة استصلاح الأراضي والبيئة، حيث جُهزت إدارة البيئة بمديريات ومنها:

-مديرية عامة للبيئة.

-مديرية ضد التلوث والأضرار.

-مديرية للحماية الطبيعية .

غير أنه لم يصدر نص يحدد مهام وصلاحيات هذه المديريات فتواصل العمل بهذا التنظيم إلى أن أعيد تشكيل الحكومة سنة 1979[260]

عند إعادة تشكيل الحكومة الجديدة بموجب الأمر 79 /57 المؤرخ في 08 مارس 1979 ،اختفت إدارة البيئة مرّة أخرى على مستوى التنظيم الإداري المركزي فطرأ تغيير في مجال الهيئة الإدارية الخاصة بالبيئة وذلك بحل وزارة الرّي وإصلاح الأراضي وحماية البيئة، لتنقسم إلى وزارة الري،وزارة الفلاحة وإنشاء كاتبة الدولة للصيد البحري،وكاتبة الدولة للغابات والتشجير*[261].

3-كتابة الدولة للغابات والتشجير :

أحدثت كتابة الدولة للغابات والتشجير[262] بعد التعديل الحكومي لسنة 1979،وتم نقل كل الصلاحيات التي كانت تتمتع بها وزارة الفلاحة والثورة الزراعية في الميدان الغابي لكن دائما تحت وصاية وزارة الفلاحة من ناحية التنظيم الإداري ،ومن مهامها:

- تسير التراث الغابي وحماية الأراضي من الانجراف والتصحر ومكافحة الحرائق وكل النشاطات التي تحدث اضطرابا في التوازن الإيكولوجي .

- كما تسهر على تسيير الثروة القنصية والمحميات الطبيعية.

---

[260]المرسوم التنفيذي رقم 79-57 المؤرخ في 08.03.1979.المتضمن تنظيم الحك ومة وتشكيلها جريدة الرسمية رقم 11 المؤرخة في 3-09-1979 ،ص202.

* [261]اعتمدت الجزائر هنا نفس التكوين الاداري والتسيى الذي انشاته فرنسا سنة 1969 واسست جهاز مركزي يشرف عليه رئيس الوزراء يسمى DATARويتدخل في تسسير والتنسيق 12 وزارة وعرفت الجزائر نفس السيرورة في التاسيس وتجربة تنظيم الهيكل التنظيمي للبيئة.

[262]مرسوم 79- 264 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لكتابة الد ولة للغابات والتشجير ج.ر . عدد 52ل 25 ديسمبر 1979.

لم تعمر كتابة الدولة للغابات والتشجير إلا سنة واحدة ،مما يؤكد مرة أخرى عدم وضوح المهمة التي كانت تتقاذفها مختلف الهياكل المركزية .[263]

4- كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي :

أعيد تنظيم وزارة الفلاحة واستصلاح الأراضي وكتابة الدولة للغابات والتشجير،في شكل وزارة الفلاحة مدعمة بكتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي من خلال التعديل الحكومي لسنة1980.

ب-الإدارة البيئية المركزية بعد قانون 83-03 :

صدر قانون 83-03 المتعلق بحماية البيئة ليحدد الإطار القانوني للسياسة الوطنية لحماية البيئة ،والتي ترمي إلى حماية الموارد الطبيعية ،واتقاء كل أشكال التلوث والمضار ومكافحته وتحسين إطار المعيشة ونوعيتها .

كما اعتبر قانون 83-03 بأن حماية الطبيعة والحفاظ على فصائل الحيوان والنبات والإبقاء على التوازنات البيولوجية والمحافظة على الموارد الطبيعية من جميع أسباب التدهور التي تهددها تعد أعمالا ذات مصلحة وطنية،هذا التكييف يعطي لموضوع حماية البيئة مكانته الاستراتيجية والهامة مما يسمح بإعادة ترتيب أهمية حماية البيئة،ويدرجها ضمن الأولويات التي تسهر عليها الإدارة المركزية .

1-وزارة الري والبيئة والغابات :

نُقلت إدارة البيئة إلى وزارة الرّي والبيئة والغابات حيث تم ضم المصالح المتعلقة بحماية البيئة وأعيد تحويل المصالح المتعلقة بحماية البيئة من كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي إلى وزارة الري والبيئة والغابات بموجب المرسوم 126/84 المحدد لصلاحيات وزير الرّي والبيئة والغابات مكلفا مهمة حماية البيئة لنائب الوزير المكلف بالبيئة،حيث حددت المادة 03 من المرسوم84/124 صلاحيات نائب الوزير المكلف بالبيئة تحت وصاية وزارة الري:

[263] benaceur youcef , l'administration centrale de la protection de la nature , I.D.S.A,universite d'oran ,p6-10.

-بحماية البيئة في إطار التنسيق والتعاون.

-بوضع وتطبيق السياسة الوطنية للحماية البيئية.

-يضمن التتبع والرقابة.[264].

وقد عملت هذه الهيئة الجديدة على التكفل بالمشاكل البيئية ،وقد توصلت إلى إعداد برنامج عمل تناول العديد من التدابير للحد من انتشار التلوث سواء تعلق الأمر بالبحار أو بالمناطق الحضرية وكذا الموارد الطبيعية.

كما تتكفل الوزارة بتنفيذ السياسة الوطنية في مجال الري والبيئة والغابات،وتسهر على حماية البيئة والثروة الغابية والنباتية الطبيعية وتطويرها ،بموجب المرسوم 85-131[265]تم تقسيم الإدارة المركزية لوزارة الري والبيئة والغابات إلى عدة مديريات والتي يمكن إجمالها في:

- مديرية الحماية ضد التلوث والمضار .

-ومديرية الحظائر والحيوانات .

-مديرية التراث الغابي الوطني.

-ومديرية تهيئة الأراضي ،وتشمل كل مديرية على مديريات فرعية .

بالنظر إلى الهياكل الوزارية التي سبقتها تعتبر وزارة الري والبيئة والغابات الوزارة الوحيدة التي عرفت نوعا من الاستقرار والتي استمر نشاطها من سنة 1977إلى غاية 1988 ، إلا أن هذا الاستقرار وإن بدا نوعا ما طويلا ،إلا أنه لم يترجم في أعمال ونشاطات تجسد فعلا استقرار للإدارة البيئية طيلة هذه المدة.

[264]مجلة الجزائرية للبيئة ، ملف حول البيئة، بعنوان " **السياسة البيئية في الجزائر**" مجلة البيئة / عن كتلبة الدولة المكلفة بالبيئة ،العدد 01 سنة 1999، ص 07.

[265]مرسوم 85-131 المئرخ في 21 ماي 1985 ،يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الري والبيئة والغابات .

2- إلحاق البيئة بوزارة البحث والتكنولوجيا :

ألحقت مهمة حماية البيئة من جديد بوزارة البحث والتكنولوجيا من خلال المرسوم 90- 392وأوكلت مهام حماية البيئة إلى الوزير المنتدب للبحث والتكنولوجيا،والذي يتولى إعداد السياسة الوطنية لحماية البيئة ويدرس ويقترح التدابير والوسائل اللازمة لحمايتها ويتولى تطبيق جميع الدراسات والبحوث المرتبطة بحماية البيئة والمحافظة عليها .

تم تنظيم الإدارة المركزية لوزارة البحث والتكنولوجيا من خلال المرسوم 90-39 [266]،يعود سبب إلحاق البيئة بوزارة البحث والتكنولوجيا إلى الطابع العلمي والتقني لمواضيع البيئة ، ذلك أن كل مظاهر التلوث أو التدهور البيئي تفترض رصيدا علميا وتكنولوجيا للكشف عنها ومحاربتها،وتظهر هذه الفرضية جليا من خلال النص على وضع أسس لبنوك معطيات تجمع بين البحث العلمي والتكنولوجي والبيئة، كما يظهر أيضا من خلال إعداد خطط وبرامج في ميدان البحث العلمي والتكنولوجي وحماية البيئة ،وتعززت هذه الفرضية من خلال إدراج مديرية البيئة ضمن التنظيم الهيكلي للإدارة المركزية للجامعات والبحث العلمي[267].

3- تحويل البيئة إلى وزارة التربية :

لم تعمر مهمة حماية مدة طويلة في أدراج وزارة البحث والتكنولوجيا كسابقاتها ،وتم نقلها مرة أخرى إلى وزارة التربية الوطنية ،وانتقلت مهام وزير الجامعات والوزير المنتدب للبحث والتكنولوجيا إلى وزير التربية الوطنية،ونص المرسوم المنظم لإدارة المركزية لوزارة التربية والتي احتفظت بنفس المديريات التي كانت في ظل الوزارة السابقة .

[266] مرسوم رقم 90-393 مؤرخ في أ ول ديسمبر 1990 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للبحث والتكنولوجيا ج ر عدد : 54 ل 12 ديسمبر 1990 .

[267] مرسوم تنفيذي رقم 93-235 مؤرخ في 10 أكتوبر 1993 , يتضمن تنظيم الإدارةالمركزية للجامعات والبحث العلمي ج ر عدد 65 - 1993 أنظر من المادة 1 إلى المادة 15 من المرس وم السابق.

4-وزارة الجامعات:

تحويل اختصاصات البيئة من وزارة الداخلية إلى كتابة الدولة المكلفة بالبحث العلمي ،وذلك في عام 1992 ،وقد أحدثت لدى كتابة الدولة للبحث العلمي مديرية ضمت كل المصالح السابقة،والجدير بالذكر انه في عام 1993 تم إلغاء كتابة الدولة للبحث العلمي وإلحاق الاختصاصات البيئية بوزارة الجامعات بموجب المرسوم رقم 93ـ235 المؤرخ في 1993/02/10[268]

5-وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والإصلاح الإداري:

محاولة لدعم البيئة من خلال وزارة قوية بعد مدة وجيزة من إلحاق البيئة بمصالح وزارة التربية الوطنية ،تم نقل إدارة البيئة إلى المصالح الوزارية ذات السيادة والمتمثلة في وزارة الداخلية وذلك في سنة 1988 ،وتم تنظيمها في مديرية البيئة وذلك بدون أن يُنشر أي تنظيم.

في هذه الفترة مرت الحكومة بمشاكل بيئية، ثم على إثرها أجرت وزارة البيئة أول اجتماع كتحضير لندوة الأمم المتحدة الثانية للبيئة التي انعقدت بريودي جانيرو بتاريخ03 إلى 14 جوان 1992مصرحا بأن الجزائر تعاني في آن واحد مشاكل بيئية شبيهة بالمشاكل التي تعاني منها الدول المصنعة والمتمثلة في انتشار ظاهرة التلوث الجوي والبحري،وتقلص المساحات الزراعية وذلك نتيجة لتوسيع المجال الصناعي وتعاني كذلك بالمشاكل التي تعيشها البلدان النامية والمتمثلة في التخلف والجهل وتدهور إطار الحياة وتلوث المياه.

أثناء هذه الندوة عرف مصطلح البيئة توسع في مفهومه، فشمل نمط الحياة التعمير والفقر والبيئة الصناعية والبشرية المحرر في وهذا يعود لتقرير لجنة أفريل1987 BRUNTLAND والذي صرّح أنه لتحقيق حماية فعالة للبيئة وتحقيق استمرار البشر مستقبلا يجب التوفيق بين البيئة والتنمية المستدامة.

[268]المرسوم التنفيدي رقم 01-09 المؤرخ في 17 ج وان 2002 يتضمن تعيين اعضاء الحكومة ،الجريدة الرسمية ، العدد 42، الصادر بتاريخ/18ج وان 2002.

وتداركا للعجز الحاصل في مجال حماية البيئة وتدعيما لها، تم إلحاق مهمة حماية البيئة بوزارة قوية تملك من القدرات المادية والبشرية ما يرشحها للقيام بهذه المهمة على أكمل وجه،تم تنظيم هياكل وزارة الداخلية والبيئة في شكل عدة مديريات وبقيت المديرية العامة خاضعة لأحكام المرسوم 93-235 مؤقتا إلى أن صدر المرسوم الجديد المنظم للمديرية العامة للبيئة [269]،والذي نص على إحداث مديران للدراسات ومفتشية عامة للبيئة يساعدان المدير العام للبيئة.

6-تحويل اختصاصات البيئة من وزارة الداخلية إلى كتابة الدولة المكلفة بالبحث العلمي :

وذلك في عام 1992 ،وقد أحدثت لدى كتابة الدولة للبحث العلمي مديرية ضمت كل المصالح السابقة،والجدير بالذكر انه في عام 1993 تم إلغاء كتابة الدولة للبحث العلمي وإلحاق الاختصاصات البيئية بوزارة الجامعات بموجب المرسوم رقم 93ـ235 المؤرخ في 1993/02/10 .

7- إلحاق قطاع البيئة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة :

مرة أخرى حيث تم إنشاء المديرية العامة للبيئة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 248.94، المؤرخ في 1994/08/10 [270].

وما يمكن ملاحظته في هذا الخصوص أن البيئة منذ أكثر من عشريتين لم تستقر على هيكلة واضحة المعالم من شأنها أن تنمو وتتوسع وتتقوى بمرور الزمن بل عرفت طيلة هذه المدة عدم الاستقرار والانقطاع وتركيب ثم إعادة تركيب المصالح المكلفة بها وذلك واضح من خلال المراحل التي تتبعناها منذ إنشاء أول هيئة في سنة 1974 ، إلى غاية سنة 1994 .

إلا انه ابتداء من سنة 1994، أي بعد إعادة إلحاقها بوزارة الداخلية منح قطاع البيئة عناية اكبر من خلال المهام التي اسند إليها ومنها[271] :

---

[269]مرسوم تنفيذي رقم 95-107 مؤرخ في 12 أبريل 1995, يحدد تنظيم المديرية العامة للبيئة ج ر عدد 23 سنة 1995.

[270]المرسوم التنفيدي رقم 01-09 المؤرخ في 17 ج وان 2002 يتضمن تعيين اعضاء الحكومة ،الجريدة الرسمية ، العدد 42، الصادر بتاريخ/18ج وان 2002

– تحديد القواعد الرامية إلى المحافظة على الأوساط التي تعتبر عرضة للتلوث والوقاية ضد كل أشكاله.

– إعداد المدونات الخاصة بالمنشآت الصناعية والمواد الخطرة على البيئة والصحة .

– تقنين شروط وكيفيات تخزين ونقل ومعالجة النفايات .

– إجراء جرد للمواقع الطبيعية وإنشاء وتطوير حدائق للتسلية والمساحات الخضراء .

– مشاركة كل الوزارات المعنية بالقواعد الرامية إلى المحافظة على الأوساط الطبيعية سواء نباتية أوحيوانية،وقد شكلت هذه المحاور برنامجا واضحا يشجع المختصين على التمكن من تطويق ظاهرة التلوث وتوفير وسائل فعالة لحماية البيئة .[272]

في هذه المرحلة عرفت إدارة البيئة استقرار الذي انعكس على فعاليتها في مجال الوقاية،وذلك باعتماد أول مخطط وطني للبيئة سنة 1996 كما تم تأسيس مفتشيات البيئة على المستوى المحلي،كما بادرت في إصلاح قانوني ومؤسساتي من أجل تدارك التأخر في مجال حماية البيئة ولكن هذه المرحلة لم تدم إلا فترة حتى أن تم تحريك القطاع إلى وزارة أخرى.

8– كتابة الدولة للبيئة :

مما تم عرضه من تطور للهياكل الوزارية التي ألحقت بها مهمة حماية البيئة ،فيظهر دائما وكأن هذه المهمة أوليت بإدارة غير متخصصة أو بجهاز إداري غير الذي

---

[271]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 47 .247 المؤرخ في 10 ا وت 1994 ، يحدد صلاحات وزير الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والإصلاح الإداري ، الجريدة الرسمية ، العدد 53 ، الصادر بتاريخ 10 ا وت 1994 ، المادة 18 من المرسوم ، ص ص 18. 19.

[271]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المرسوم الرئاسي رقم 10 . 149 المؤرخ في 28 ماي 2010 ، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة ،الجريدة الرسمية ،العدد 36 ، الصادر بتاريخ 30 ماي 2010.

[271]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المرسوم الرئاسي رقم 12 . 326 ، المؤرخ في 04 سبتمبر 2012 ، يتضمن تعين أعضاء الحكومة ،الجريدة الرسمية ، العدد 49 ، الصادر بتاريخ 09 سبتمبر 2012.

[272]المرسوم التنفيذي رقم 47–248 المؤرخ في أ وت 1994، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والإصلاح الإداري ، الجريدة الرسمية العدد53، الصادر بتاريخ 10ا وت 1994 ، المادة 18 من مرسوم ،ص18–19.

ينبغي أن تلحق به ،وهذا ما يفسر عدم الاستقرار بمهمة حماية البيئة وتنقلها بين مختلف الوزارات ،من أجل ذلك جاءت المبادرة بإفراد قطاع البيئة،بجهاز إداري خاص يضطلع فقط بمهمة حماية البيئة تجسدت هذه التجربة الأولى من خلال إحداث كتابة الدولة للبيئة[273]،والتي تم إنشاؤها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 01ـ96 بتاريخ 1996/01/05 ،والمتعلق بتعين أعضاء الحكومة[274]،وقد تم وضع تحت وصاية هذه الكتابة المديرية العامة للبيئة وحددت صلاحيتها فيما يلي :

- الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار .
- الوقاية من كل أشكال تدهور الوسط الطبيعي .
- السهر على احترام القوانين .
- المصادقة على دراسات مدى التأثير على البيئة .
- ترقية نشاطات الإعلام والتربية والتحسيس البيئي.

9-وزارة الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم والبيئة والعمران :

لم يعمر ملف حماية البيئة في أدراج وزارة الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم إلا بضعة أشهر، لتبرهن السلطات المركزية من جديد عجزها عن تصور حل مناسب،لتحقيق الاستقرار لقطاع البيئة،نقلت لأول مرة مهمة حماية البيئة إلى وزارة خاصة وهي وزارة تهيئة الإقليم والبيئة .

10-وزارة تهيئة الإقليم والبيئة :

تم إنشاء وزارة مكلفة بتهيئة الإقليم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01ـ09 المؤرخ في 2001/01/07[275]وتتكون وزارة تهيئة الإقليم والبيئة من عدة هياكل منها : المديرية

[273]مرسوم رئاسي رقم 96-01 المؤرخ في 05 جانفي 1996 , والمتعلق بكتابة الدولة للبيئة ج ر عدد 01-1996 .

[274]جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم الرئاسي رقم 01.96 المؤرخ في 5 جانفي 1996، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة ، الجريدة الرسمية ، العدد 1 ، الصادر بتاريخ 07 جانفي 1996 ، ص 06

[275]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 01 . 09 المؤرخ في 07 جانفي 2001 ، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، الجريدة الرسمية ، العدد 04 ، الصادرة في 2001/01/14 .

العامة للبيئة وهي المديرية العامة الوحيدة على مستوى الوزارة ، تضم هذه المديرية خمس (5)مديريات فرعية وهي :

- مديرية السياسة البيئية الحضرية .
- مديرية السياسة البيئية الصناعية .
- مديرية المحافظة على التنوع البيولوجي والوسط الطبيعي والمواقع والمناظر الطبيعية .
- مديرية الاتصال والتوعية والتربية البيئية .
- مديرية التخطيط والدراسات والتقويم البيئي .

طبقا للمادة 02 من المرسوم المذكور ، فإن صلاحيات المديرية العامة للبيئة تكمن فيما يلي:

-تقوم بالوقاية من جميع أشكال التلوث والأضرار في الوسط الصناعي والحضري .

-تقوم بالوقاية من جميع أشكال التدهور في الوسط الطبيعي .

-تحافظ على التنوع البيولوجي .

-تسهر على احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها .

-تضمن رصد حالة البيئة ومراقبتها .

-تسلم التأشيرات والرخص في ميدان البيئة .

-توافق على دراسات التأثير في البيئة .

-تقوم بترقية أعمال التوعية والتكوين والتربية والاتصال في ميدان البيئة .

يبرز من خلال هذه المهام أن هذه المديرية العامة هي التي تتكفل بالوقاية من التلوث الذي تسبب فيه المواد الخطرة كما لها صلاحية تسليم التأشيرات والرخص في ميدان البيئة بصفة عامة وفي مجال المواد الخطرة بصفة خاصة .

11-وزارة التهيئة العمرانية والبيئة : تم إعادة تسمية الوزارة لتصبح وزارة التهيئة العمرانية والبيئة وهذا بموجب المرسوم الرئاسي[276] رقم 02-208 المؤرخ في 17 جوان 2002 بعد التعديل الحكومي.

12-وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة : تم إدماج قطاع السياحة مع البيئة في وزارة واحدة وفق المرسوم الرئاسي رقم 07 -173 المؤرخ في 04 جوان .2007

13-وزارة التهيئة العمرانية والبيئة : أعيدت الصياغة إلى وزارة التهيئة العمرانية والبيئة مجدد وتم فصل قطاع السياحة عن البيئة وهذا بموجب المرسوم الرئاسي رقم 10-149 المؤرخ في 28 ماي 2010[277]،والتي امتدت إلى غاية .2012

14-وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والمدينة :[278]

تم إعادة تسمية الوزارة مع إضافة المدينة لتصبح وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والمدينة ،وهذا بموجب المرسوم الرئاسي رقم 12- 326والذي تم فيه التعديل الحكومي الذي طرأ في سبتمبر .2012

15-وزارة الموارد المائية والبيئة: أدمج قطاع المياه مع البيئة لتصبح التسمية الجديدة وزارة الموارد المائية والبيئة،وهذا حسب المرسوم التنفيذي رقم 16-89 المؤرخ في 21 جمادى الأولى عام 1437هـ والموافق لـ 01 مارس سنة 2016 والذي يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الموارد المائية والبيئة،وسيتم التطرق لأهم مهامه لاحقا.

---

[276]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المرسوم الرئاسي رقم 02 . 208 المؤرخ في 17 جوان 2002 ، يتضمن تعيين أعضاء الحكومة ،الجريدة الرسمية ، العدد 42 ، الصادر بتاريخ 18 جوان 2002 .

[277]انظر : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المرسوم الرئاسي رقم 10 . 149 المؤرخ في 28 ماي 2010 ، المتضمن تعيين أعضاء [30]الحكومة ، الجريدة الرسمية ،العدد 36 ، الصادر بتاريخ 30 ماي 2010.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المرسوم الرئاسي رقم 12 . 326 ، المؤرخ في 04 سبتمبر 2012 ، يتضمن تعين أعضاء الحكومة ،الجريدة الرسمية ، العدد 49 ، الصادر بتاريخ 09 سبتمبر 2012.

جدول رقم (01):يلخص التطور المؤسساتي لقطاع البيئة في الجزائر من 1974 . 2016:

السنة	التسمية
1974	اللجنة الوطنية للبيئة
1977	وزارة الري واستصلاح الأراضي وحماية البيئة
1979	كتابة الدولة للغابات والتشجير
1980	كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي
1983	وزارة الري والبيئة والغابات
1988	وزارة الفلاحة
1990	وزارة البحث والتكنولوجيا
1994	وزارة التربية الوطنية
1994	وزارة الجامعات
1994	وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والإصلاح
1996	كتابة الدولة المكلفة بالبيئة
1999	وزارة الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم والبيئة والعمران
2001	وزارة تهيئة الإقليم والبيئة
2002	وزارة التهيئة العمرانية والبيئة
2007	وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة
2010	وزارة التهيئة العمرانية والبيئة
2012	وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والمدينة
2015-2013	وزارة التهيئة العمرانية والبيئة
2016	وزارة الموارد المائية والبيئة

المصدر / من إعداد الباحثة بالاعتماد على المرسوم التنفيذي رقم 16-89 المؤرخ في 21 جمادى الأولى عام 1437هوالموافق لـ 01 مارس سنة 2016والذي يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الموارد المائية والبيئة ومقال أ، حسين زواش " **تطور السياسات العامة البيئية في الجزائر** .ورقلة 2013 ،انظر الرابط: ttp://www.maspolitiques.com.

2-2-مهام وصلاحيات وزير الموارد المائية والبيئية:

بناء على مضامين المرسوم تنفيذي رقم 16-88 مؤرخ جمادى الأولى عام 1437 الموافق أول مارس سنة 2016، يحدد صلاحيات وزير الموارد المائية والبيئية وهي كمايلي:

-إذ يقترح وزير الموارد المائية والبيئية في إطار السياسة العامة للحكومة وبرنامج عملها عناصر السياسة الوطنية في ميادين الموارد المائية والبيئية ويتولى متابعة تطبيقها ومراقبتها وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها،حيث ويقدم تقريرا بنتائج نشاطاته إلى الوزير الأول والحكومة وجلس الوزراء حسب الأشكال والكيفيات والآجال المقررة .

- يمارس وزير الموارد المائية والبيئية صلاحياته ،بالاتصال مع القطاعات والهيئات المعنية وفي حدود اختصاصات كل منها ، انطلاقا من منظور التنمية المستدامة في ميادين الموارد المائية وحماية البيئة وبهذه الصفة،يكلف على الخصوص بما يأتي :

-إعداد الاستراتيجيات الوطنية في ميادين الموارد المائية والبيئة واقتراحها وتنفيذها ويحدد الوسائل القانونية والبشرية والهيكلية والمالية الضرورية .

-المبادرة بالنصوص التشريعية والتنظيمية التي تحكم ميدان اختصاص هو إعدادها ومتابعة تنفيذها والسهر على تطبيقها.

-تطوير جميع الهياكل الأساسية والطاقات الوطنية وتثمينها الأمثل وكذا الحفاظ على الفضاءات الحساسة والهشة وترقيتها ،الساحل والجبال والسهوب والجنوب المناطق الحدودية.

-الممارسة الفعالة لصلاحيات السلطة العمومية في ميادين الموارد المائية والبيئة .

-تطبيق التنظيمات والتعليمات التقنية المتصلة بالموارد المائية والتنمية المستدامة والبيئة .

-تسليم الاعتمادات في إطار مهامه لكل شخص طبيعي أو معنوي بنشط في مجال اختصاصه .

-وفي هذا الإطار يحدد وزير الموارد المائية والبيئة الشروط التي تسمح للمؤسسات بالتدخل كمتعامل في قطاعي الموارد المائية والبيئة .

2-3-ميادين التنسيق بين وزارة الموارد المائية والبيئة والقطاعات الاخرى:

يمارس وزير الموارد المائية والبيئة صلاحياته للقيام بمهامه في ميدان الموارد المائية بالاتصال مع القطاعات المعنية في لميادين الآتية :

-الأبحاث المائية المناخية والجيولوجية المرتبطة بمعرفة الموارد المائية السطحية وتقييمها وتحديد مواقع السدود والمنشآت الأخرى للتخزين .

-الدراسات الجيوفيزيائية والهيدرولوجية الموجهة لتحديد الموارد المائية الجوفية ومعرفتها وتقييمها .

-الدراسات المتعلقة بتقييم الموارد المائية غير العادية وتحديدها وتحديد مواقع المنشآت الأساسية اللازمة لنقل هذه المياه وتخزينها لأهداف المنفعة العامة .

-دراسات علم التربية الفلاحية وانجاز واستغلال وتسيير المنشآت الأساسية للسقي .

-انجاز واستغلال وصيانة أنظمة التطهير ووحدات تصفية المياه المستعملة .

-إنتاج المياه المنزلية والصناعية والفلاحية بما فيها إنتاج واستعمال مياه البحر المحلاة والمياه المالحة والمياه المستعملة المصفاة .

-التقييم المستمر كمّا وكيفاً للموارد المائية العادية وغير العادية،وفي هذا الشأن ، يكلف بما يأتي :

-يبادر بسياسة تسعيرة المياه ويقترحها .

-يعد أدوات تخطيط النشاطات الخاصة بالموارد المائية على جميع الأصعدة من اجل التنمية المستدامة ويسهر على تطبيقها .

-يعد سياسة حشد المياه ونقلها ومعالجتها واستعمالها وتسييرها .

-يعد المخططات الوطنية والجهوية لإنتاج الموارد المالية وتوزيعها طبقا لأهداف الحكومة في مجال التهيئة العمرانية .

-يعد بالاتصال مع الإدارات الأخرى المعنية ببرامج السقي ،ويشارك كذلك في وضع أنظمة وتقنيات صرف المياه .

-يسهر على حماية الموارد المائية والمحافظة عليها واستعمالها العقلاني .

-يسهر على صيانة وحماية مجاري الأنهار والبحيرات والسبخات والشطوط وكذا الأراضي والنباتات التابعة لها ،وينظم استخراج المواد واستغلال المحاجر والملحقات الواقعة ضمن الأملاك العمومية للري.

-يسهر على مطابقة المقاييس واحترامها في انجاز منشآت حشد المياه الموجهة للاستهلاك المنزلي والفلاحي والصناعي وتخزينها ومعالجتها وتحويلها وتوزيعها وتصفية المياه المستعملة.

-يسهر على الاستغلال العقلاني للموارد المائية واقتصادها ويعمل على صيانة ممتلكات الري والمحافظة عليها .

-كما يكلف وزير الموارد المائية والبيئة ، في ميدان البيئة بما يأتي :

-يبادر بالاتصال مع الهياكل والقاعات المعنية،بالقواعد والتدابير الخاصة بحماية الموارد الطبيعية والبيولوجية والوراثية والأنظمة البيئية وتنميتها والحفاظ عليها،ويقترح ذلك ويتخذ التدابير التحفظية الضرورية والوقاية من كل أشكال التلوث وتدهور البيئة والإضرار بالصحة العمومية وبإطار المعيشة ويتصور ويقترح ذلك ويتخذ التدابير التحفظية الملائمة .

-يبادر مع القطاعات المعنية بإعداد كل دراسة وبحث من شأنه التحديد والوقاية من التلوث والأضرار في الوسط الحضري والصناعي ،ويساهم في ذلك .

-يبادر بالبرامج ويطور أعمال التوعية والتعبئة والتربية والإعلام في مجال البيئة، بالاتصال مع القطاعات والشركاء المعنيين ويشجع على إنشاء جمعيات حماية البيئة ويدعم أعمالها .

-يقوم بترقية وتطوير البيوتكنولوجيا بالاتصال مع القطاعات المعنية والتقييم المستمر لوضعية البيئة.

-ينجز دراسات إزالة تلوث البيئة ، لاسيما في الوسط الحضري والصناعي .

-يتصور استراتيجيات ومخططات العمل المتعلقة بالمسائل الشاملة للبيئة ،ولا سيما التغيرات المناخية وحماية التنوع البيولوجي وطبقة الأوزون والتأثير على البيئة ،وينفذ ذلك بالاتصال مع القطاعات المعنية .

-تصورالأنظمة وشبكات الرصد والمراقبة وكذا مخابر التحليل والمراقبة الخاصة بالبيئة،ويقترحها ويضعها ويضمن سيرها .

-تصور كل الأعمال التي ترمي إلى تنمية الاقتصاد البيئي ويبادر بها خلال ترقية النشاطات المرتبطة بحماية البيئة .

- يعد أدوات التخطيط للأنشطة المتعلقة بالبيئة ويسهر على تطبيقها .

-يقترح الأدوات الرامية إلى تشجيع كل التدابير الكفيلة بحماية البيئة وردع كل الممارسات التي تضمن التنمية المستدامة .

-يساهم بالاتصال مع القطاعات المعنية في حماية الصحة العمومية وترقية الإطار المعيشي.

- يكلف وزير الموارد المائية والبيئة المتكفل بصفة مثلى بحماية البيئة والخدمة العمومية للماء بملائمة طرق استغلال وتسيير المنشآت الأساسية وشبكات الري التي تدخل ضمن مجال اختصاصه ،ومتطلبات اقتصاد السوق المركزة أساسا على تطوير المنافسة والانفتاح على القطاع الخاص .

- يضع وزير الموارد المائية والبيئة الأنظمة الإعلامية المتعلقة بالنشاطات الداخلة ضمن مجال اختصاص ه ويعد أهدافها وتنظيمها ويحدد الوسائل البشرية والمادية والمالية.

-يضع وزير الموارد المائية والبيئة أداة للرقابة المتعلقة بالنشاطات الداخلة ضمن مجال اختصاصه ويرسم أهدافها واستراتيجياتها وتنظيمها ويحدد الوسائل الضرورية لتنفيذها وفي هذا الإطار يسهر على ما يأتي :

-مطابقة المنشآت العمومية مع مخططات ومشاريع من اجل حماية البيئة .

-احترام أحكام دفاتر الشروط المتعلقة بالامتياز لضمان أمن ونوعية المرفق العام للمياه .

-احترام التنظيم التقني والمقاييس المقررة .

-نوعية الدراسات والأشغال والمواد .

-نوعية المنشآت الأساسية وصيانتها.

-إعداد السياسة القطاعية ،بالاتصال مع القطاعات والهيئات المعنية في مجال تطوير القدرات الوطنية للدراسات والانجاز في ميدان المنشآت الأساسية للري .

يتولى وزير الموارد المائية والبيئية في إطار السياسة الخارجية للبلاد وبالتشاور مع الهيئات الوطنية المعنية ما يأتي :

-يشارك ويقدم للسلطات المختصة المعنية مساعدته في كل المفاوضات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف المرتبطة بالنشاطات الداخلة ضمن مجال اختصاصه .

-يسهر على تطبيق الاتفاقيات والاتفاقات الدولية ويطبق ن فيما يخص دائرته الوزارية التدابير المتعلقة بتجسيد الالتزامات التي تعهدت بها الجزائر .

-يشارك في نشاطات المنظمات الجهوية والدولية المختصة في ميادين الموارد المائية والبيئة.

-يضمن بالتشاور مع الوزير المكلف بالشؤون الخارجية تمثيل القطاع ضمن المؤسسات الدولية في النشاطات ذات الصلة بصلاحياته .

-يدعم علاقات تطوير التعاون على الصعيد الإقليمي والدولي ذي الصلة بصلاحياته .

-يقوم بجميع المهام الأخرى في العلاقات الدولية التي يمكن أن تسند إليه .

كما يقدم وزير الموارد المائية والبيئة مساهمته للدوائر الوزارية المعنية من اجل تنفيذ الأعمال في مجال مكافحة :

-الأمراض المتنقلة عن طريق المياه .

-الآثار الضارة للفيضانات .

-التلوث البيئي والأضرار لاسيما في الوسط الحضري والصناعي .

-تدهور الأوساط الطبيعية والتصحر.

-يشارك وزير الموارد المائية والبيئة بالاتصال مع القطاعات المعنية في نشاطات البحث العلمي ضمن ميادين الموارد المائية والبيئة وينظم الملتقيات والندوات والمبادلات التي تهم القطاع .

- يسهر وزير الموارد المائية والبيئة على حسن الهياكل المركزية وغير الممركزة للوزارة وكذا المؤسسات العمومية الموضوعة تحت وصايته.

- يمكن وزير الموارد المائية والبيئة اقتراح كل إطار مؤسساتي للتشاور والتنسيق القطاعي أو أي هيكل وهيئة ملائمة للتكفل الأفضل بالمهام الموكلة إليه .

- يسهر وزير الموارد المائية والبيئة على تطوير الموارد البشرية المؤهلة لتلبية حاجات تأطير النشاطات المكلف بها وتثمين الموارد البشرية .

-يعد وينفذ برامج التكوين وتحسين المستوى وتجديد المعارف الموجهة لاحتياجات القطاع ،وبهذه الصفة يشارك مع كل القطاعات المعنية في إعداد وتنفيذ عمل الدولة في مجال التكوين وتحسين المستوى وتجديد المعارف وتثمين الموارد البشرية .

-كما يعد وينفذ برامج التكوين وتحسين المستوى وتجديد المعارف وتثمين الموارد البشرية .

2-4- تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الموارد المائية والبيئة :

تشمل الإدارة المركزية لوزارة الموارد المائية والبيئة حسب ماورد في مضامين المرسوم التنفيذي رقم 16-89 مؤرخ رخ في 21 جمادى الأولى عام 1437 الموافق أول مارس سنة 2016 ، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الموارد المائية والبيئة ،تحت سلطة الوزير على ما يأتي :

-الأمين العام ،ويساعده (3) مديري دراسات ويلحق به مكتب التنظيم العام ومكتب الأمن الداخلي للوزارة.

-رئيس الديوان،ويساعده ثمانية (8) مكلفين بالدراسات والتلخيص يكلفون بتحضير نشاطات الوزير وتنظيمها في مجال .

-النشاطات الحكومية والعلاقات مع البرلمان والمنتخبين .

-العلاقات الدولية والتعاون.

-الاتصال والعلاقات مع أجهزة الإعلام .

-متابعة الحصائل الموحدة لنشاطات القطاع .

-العلاقات مع الحركة الجمعوية والمواطنين والشركاء الاجتماعيين الاقتصاديين .

-متابعة البرامج الكبرى لتطوير القطاع .

-متابعة نشاطات المؤسسات تحت الوصاية ومراقبتها .

-تحضير ومتابعة الملفات المتعلقة بالخدمة العمومية للماء والمحافظة على البيئة .

-المفتشية العامة ، التي يحدد إنشاؤها وتنظيمها وسيرها بموجب مرسوم تنفيذي الهياكل الآتية :

- المديرية العامة للبيئة والتنمية المستدامة .
- مديرية الدراسات وتهيئات الري.
- مديرية حشد الموارد المائية .
- مديرية تحلية المياه .
- مديرية التزويد بالمياه الصالحة للشرب .
- مديرية التطهير .
- مديرية الري الفلاحي
- مديرية التخطيط والشؤون الاقتصادية .
- مديرية التنظيم والشؤون القانونية والمنازعات .
- مديرية الإعلام الآلي والأنظمة الإعلامية .
- مديرية تثمين الموارد البشرية .
- مديرية التعاون .
- **مديرية الميزانية والوسائل.**

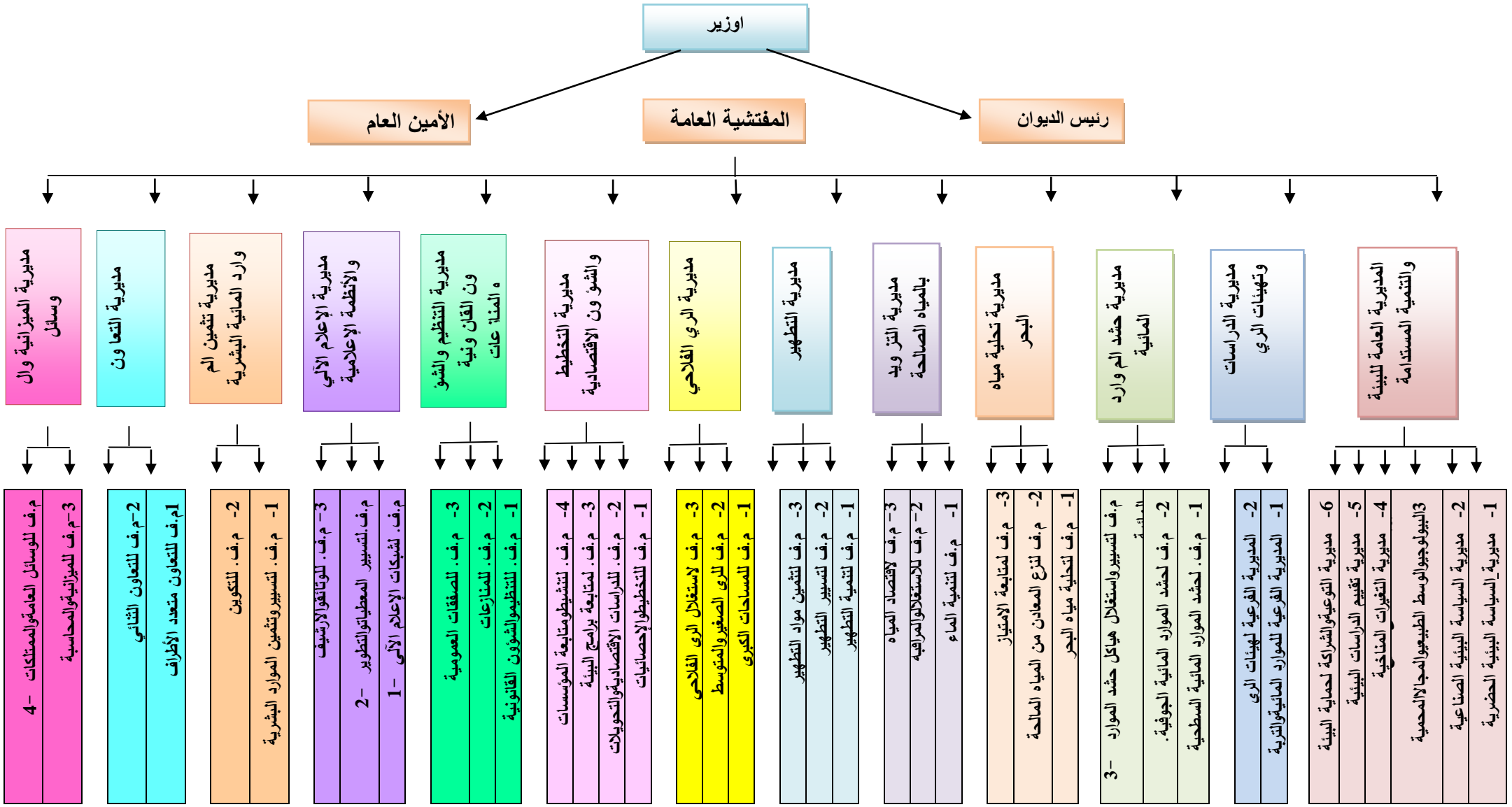

مصدر :المرسوم التنفيذي رقم 16-89 المؤرخ في 21 جمادى الأولى عام 1437هوالموافق لـ 01 مارس سنة 2016 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي للإدارة المركزية لوزارة الم وارد المائية والبيئة

5-2 **المهام الإدارة المركزية لوزارة الموارد المائية والبيئة:**

1-المديرية العامة للبيئة والتنمية المستدامة وتكلف بما يأتي :

- تبادر بالدراسات الاستشرافية وتعد التقرير الوطني حول البيئة والتنمية المستدامة.

- تبادر بإعداد كل دراسة وبحث للتشخيص والوقاية من التلوث والأضرار،لا سيما في الوسط الحضري والصناعي وتساهم في ذلك .

- تقوم بترقية أعمال التحسيس والتربية في مجال البيئة والتنمية المستدامة .

- تقوم بتصور ووضع بنك معطيات يتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة .

- تساهم في إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة.

- تساهم في حماية الصحة العمومية وترقية الإطار المعيشي .

- تساهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي وتطوير المساحات الخضراء.

- تساهم بالاتصال مع القطاعات المعنية في مكافحة التغيرات المناخية .

- تدرس وتحلل دراسات التأثير ودراسات الخطر والدراسات التحليلية البيئية .

- تضمن تنفيذ الإستراتيجية الوطنية ومخطط العمل الوطني للبيئة وتقييمها وتحيينهما ومتابعتهما .

- تضمن الحراسة والمراقبة والتقييم لحالة البيئة ،كما تسهر على تطبيق التشريع والتنظيم المعمول بهما في ميدان البيئة ،وتضم ست (6) مديريات :

1-1-مديرية السياسة البيئية الحضرية وتكلف بما يأتي :

- تساهم بالاتصال مع القطاعات المعنية وفي إعداد وتحيين النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتسيير النفايات ونوعية الهواء والأضرار السمعية .

- تقترح عناصر السياسة البيئية الحضرية.

– تبادر بإعداد الدراسات ذات الصلة بالإشكاليات المرتبطة بتسيير النفايات المنزلية ونوعية الهواء في الوسط الحضري ومعالجة المياه الآثنة والبيوغاز للمفرغات التي تم إعادة تأهيلها.

– تساهم بالاتصال مع القطاعات المعنية في إعداد وتقييم البرنامج الوطني لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها وتثمينها .

– تساهم في ترقية تقنيات مكافحة التلوث والأضرار البيئية في الوسط الحضري .

وتضم مديريتين (2) فرعيتين :

1-1-1-المديرية الفرعية للنفايات المنزلية وما شابهها ،وتكلف بما يأتي :

– تبادر وتساهم بإعداد الدراسات وتحديد القواعد والمواصفات التقنية لتسيير ومعالجة وتثمين النفايات المنزلية وما شابهها .

– تبادر بكل الدراسات والأبحاث في مجال مكافحة التلوث الحضري

– تساهم بالاتصال مع القطاعات المعنية في إعداد برنامج وطني يتعلق بالنفايات المنزلية وما شابهها وتسهر على تنفيذه .

– تساهم في وضع قاعدة معطيات تتعلق بالنفايات المنزلية وما شابهها .

– تتابع المنشآت الموجهة لإزالة التلوث ومعالجة التدفقات الناجمة عن منشآت معالجة النفايات المنزلية وما شابهها ، لا سيما البيوغاز.

– تساهم في تنفيذ ومتابعة التدابير الرامية للوقاية وتقليص تلوث المياه والعدوى في الأوساط الطبيعية.

1-1-2-المديرية الفرعية للأضرار السمعية والبصرية ونوعية الهواء والتنقلات النظيفة:وتكلف بما يأتي :

–تبادر بالدراسات التي تسمح بتحديد شكل وموقع وأهداف شبكات مراقبة نوعية الهواء في الوسط الحضري .

– تقترح وضع الترتيبات التي تسمح بالوقاية من التلوث الجوي ومحاربته وتساهم في ذلك.

– تساهم بالاتصال مع القطاعات المعنية في إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية والترتيبات التي تسمح بمحاربة كل أشكال الأضرار،لاسيما السمعية والبصرية في الوسط الحضري والسهر على تطبيقها .

– تساهم في ترقية وسائل النقل النظيف وتطويرها .

1-2-مديرية السياسة البيئية الصناعية وتكلف بما يأتي :

– تبادر بعناصر السياسة البيئية الصناعية وتقترحها .

– تبادر بكل الدراسات والأبحاث والأعمال التي تساعد على الوقاية من التلوث والأضرار الصناعية.

– تبادر بكل الدراسات والأبحاث مع الشركاء المعنيين لتشجيع اللجوء إلى التكنولوجيات النظيفة .

– تبادر بمشاريع وبرامج إزالة التلوث في الوسط الصناعي وتنفيذها .

– تساهم في إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية والقيم القصوى والمواصفات التقنية التي تخضع لها الوقاية من التلوث والأضرار ذات المصدر الصناعي ومكافحتها وتسهر على تطبيقها .

– تقوم بالاتصال مع القطاعات المعنية بترقية كل عمل استرجاع النفايات والمواد الصناعية الفرعية وإعادة استعمالها .

– تشارك بالاتصال مع القطاعات المعنية في إعداد خرائط الأخطار الصناعية .

– تشارك مع القطاعات المعنية في الأعمال المتعلقة بنقل النفايات الخطرة عبر الحدود وبإزالة الملوثات العضوية الثابتة وبحماية طبقة الأوزون ،وتضم ثلاث (3) مديريات فرعية :

1-2-1-المديرية الفرعية للوقاية والنفايات والمنتجات والمواد الكيميائية الخطرة :وتكلف بما يأتي:

– تقوم بتقية كل عمل وقائي وتقليص الأضرار الناجمة عن النشاطات في الوسط الصناعي.

– تمسك بالاتصال مع القطاعات المعنية سجل المسح الوطني للمؤسسات الصناعية ذات الخطر الكبير وتعد خرائط القابلية للإصابة بالأخطار الصناعية .

– تتابع بالاتصال مع القطاعات المعنية تنفيذ مخططات الوقاية والتدخل في مجال الأخطار الصناعية.

– تنفذ وتساهم بالاتصال مع القطاعات المعنية المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة وفي إعداد الجرد الوطني للمنتجات والمواد الكيميائية الخطرة .

– تدرس ملفات طلب رخص نقل وجمع وتصدير النفايات الخطرة ومنح الرخص والاعتمادات المرتبطة بها.

1-2-2-المديرية الفرعية لمراقبة المؤسسات المصنفة ،وتكلف بما يأتي :

– تبادر ببرامج العمليات المخططة لإزالة التلوث الصناعي ومتابعتها .

– تساهم بالاتصال مع القطاعات المعنية ن في متابعة تطبيق المواصفات التقنية التي يخص المؤسسات المصنفة.

– تمسك قائمة المؤسسات المصنفة وتضمن مراقبتها وتتابع أشغال اللجان المتعلقة بها .

–تمسك المسح الوطني لخصائص المصبات السائلة والانبعاثات الغازية ذات المصدر الصناعي .

–تعد الجرد ومخطط إزالة التلوث وإعادة تأهيل المواقع والأراضي الملوثة .

1-2-3- المديرية الفرعية لترقية التكنولوجيات الأكثر نظافة وتثمين النفايات والمنتجات الفرعية الصناعية ،وتكلف بما يأتي :

–تقترح وتعد بالاتصال مع القطاعات المعنية كل عمل يشجع الاستعمال العقلاني والمؤمن للمواد الأولية والمنتجات الفرعية الصناعية .

–تقوم بجميع الأعمال التي تشجع على استرجاع النفايات والمنتجات الفرعية الصناعية وإعادة استعمالها وتثمينها اقتصاديا .

–تقوم بالاتصال مع القطاعات المعنية بجميع الأعمال الرامية إلى ترقية واستخدام التكنولوجيات الأكثر نظافة وملاءمة.

–تقوم بالاتصال مع القطاعات المعنية بجميع الأعمال المشجعة على اعتماد أحسن التقنيات والتكنولوجيات البيئية المتوفرة والعملية من طرف الوحدات الصناعية وكذا الابتكار والتقييم البيئيين.

-تقوم بترقية جميع الأعمال والمشاريع الخاصة بالوقاية من التلوث وحماية البيئة التي يبادر بها المتعاملون الصناعيون .

1-3-مديرية المحافظة على التنوع البيولوجي والوسط الطبيعي والمجالات المحمية والمساحات الخضراء و الساحل ،وتكلف بما يأتي :

-تقوم بالاتصال مع القطاعات المعنية،بتصور الإستراتيجية الوطنية للمحافظة على التنوع البيولوجي وتحيينها .

-تبادر وتقوم بانجاز الدراسات المتعلقة بالمحافظة على التنوع البيولوجي .

-تقترح بالاتصال مع القطاعات المعنية العناصر المتعلقة بالحصول على الموارد البيولوجية.

-تساهم في وضع سياسة وطنية في مجال الأمن البيولوجي .

-تساهم بالاتصال مع القطاعات المعنية في إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالحفاظ على التنوع البيولوجي والمحافظة على الوسط الطبيعي والمجالات المحمية والمساحات الخضراء والساحل والسهر على تطبيقها .

-تقوم بالاتصال مع القطاعات المعنية بتصور عناصر السياسة الوطنية في مجال المساحات الخضراء .

-تساهم بالاتصال مع القطاعات المعنية في إعداد قواعد تسيير المساحات ذات الأهمية الطبيعية.

-تساهم بالاتصال مع القطاعات المعنية في إعداد وتنفيذ عناصر السياسة الوطنية في مجال حماية الساحل والمحافظة عليه ،وتضم ثلاث (3) مديريات فرعية :

1-3-1-المديرية الفرعية للحفاظ على التراث الطبيعي والبيولوجي والمجالات المحمية والمساحات الخضراء ،وتكلف بما يأتي :

-تبادر بجميع أعمال وبرامج إعادة تأهيل المجالات المحمية البرية ذات الأهمية وصيانتها وتثمينها وتسهم في ذلك .

-تساهم في انجاز الجرد الوطني للحيوان والنبات ومواطنهما .

-تساهم في جميع أعمال وبرامج إعادة تأهيل وإعادة جلب السلالات المهددة بالانقراض .

-تساهم ف يوضع ترتيبات الوقاية من الأخطار البيوتكنولوجية .

-تساهم في تحديد وتصنيف المجالات المحمية البرية منن أجل المحافظة عليها ووقايتها .

-تحدد، بالاتصال بالقطاعات المعنية الوسائل الضرورية لإقامة بنك للجينات وتساهم في تنفيذها.

-تقوم مع القطاعات المعنية بوضع المؤشرات الضرورية لمتابعة استغلال الموارد البيولوجية وتتابعها .

-تساهم في حماية المساحات الخضراء وتطويرها.

1-3-2-المديرية الفرعية للحفاظ على الساحل والوسط البحري والمناطق الرطبة وتكلف بما يلي:

-تسهر على المحافظة والتسيير المدمج والعقلاني للساحل والوسط البحري والمناطق الرطبة.

-تبادر بمشاريع وبرامج التسيير المدمج للمساحات الساحلية والشاطئية وتساهم في تطويرها.

-تحين سجل المسح الوطني للساحل وتساهم في إنشاء وتحيين الأنظمة المعلوماتية للساحل والوسط البحري والمناطق الرطبة .

-تساهم في كل عمق لتحديد ودراسة وحماية المساحات الساحلية والمواطن البحرية والشاطئية .

-تساهم في وضع مشاريع اعادة تأهيل المساحات الساحلية والمناطق الرطبة المتدهورة .

1-3-3- المديرية الفرعية للحفاظ على المنظومات البيئية والجبلية والسهبية والصحراوية وتثمينها ،وتكلف بما يأتي :

-تبادر بمشاريع وبرامج التسيير المدمج للفضاءات الجبلية والسهبية والصحراوية وتساهم في تطويرها .

-تبادر وتساهم في تحديد وإعداد مشاريع وبرامج الحفاظ على الأنظمة البيئية والجبلية والسهبية والصحراوية .

-تقترح بالاتصال مع القطاعات المعنية الدراسات والبرامج وأدوات التسيير العقلاني للفضاءات الجبلية والسهبية والصحراوية .

-تبادر وتساهم بالاتصال مع القطاعات المعنيية بدراسات المحافظة وتهيئة وإعادة تأهيل الأنظمة البيئية والجبلية والسهبية والصحراوية.

-تساهم بالاتصال مع القطاعات المعنية في تقييم وتثمين التنوع البيولوجي ومصالح الأنظمة البيولوجية للأوساط الجبلية والسهبية والصحراوية .

4-1-مديرية التغيرات المناخية ،وتكلف بما يأتي :

-تطور الاستراتيجيات والسياسات والمخططات الوطنية حول التغيرات المناخية وتنسقها وتنفذها بالتشاور والتنسيق مع السلطات والفاعلين المعنيين .

-تقترح بالاتصال مع القطاعات المعنية استراتيجية رصد وسائل التنفيذ .

-تساهم بالاتصال مع القطاعات المعنية في اعداد برامج الملاءمة والتقليص في مجال التغيرات المناخية.

-تحضر وتنسق بالاتصال مع القطاعات المعنية مسار المفاوضات حول التغيرات المناخية وتشارك فيها.

-تساهم بالاتصال مع القطاعات المعنية في تنفيذ أحكام الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية وأدواتها ضمن مدى توافق وتمثيل وتقييم ومتابعة الاعمال الوطنية الخاصة بمكافحة التغيرات المناخية مع المساعي الدولية.

-تعد التنظيم المتعلق بالتغيرات المناخية ،وتضم مديريتين (2) فرعيتين :

1-4-1-المديرية الفرعية للملاءمة مع التغيرات المناخية وتكلف بما يأتي :

-تقوم بالاتصال مع القطاعات المعنية بتصور برامج الملاءمة مع التغيرات المناخية .

-تحدد بالاتصال مع القطاعات المعنية وسائل تنفيذ برامج الملاءمة .

-تقوم بالتشاور مع القطاعات المعنية بتقييم برامج الملاءمة .

-تساهم في إعداد الدراسات والمخططات والاستراتيجيات الوطنية والقطاعية حول إجراءات الملاءمة مع التغيرات المناخية .

1-4-2-المديرية الفرعية للتقليص من التغيرات المناخية ،وتكلف بما يأتي :

-تساهم في إعداد الدراسات والمخططات والاستراتيجيات الوطنية والقطاعية حول إجراءات التقليص من المتغيرات المناخية .

-تقوم بالاتصال مع القطاعات المعنية بتصور وتقييم برامج التقليص من التغيرات المناخية ووضع وسائل تنفيذ ذلك .

1-5-مديرية تقييم الدراسات البيئية ،وتكلف بما يأتي .

-تقترح عناصر الإستراتيجية في مجال التقييم البيئي .

-تساهم بالاتصال مع القطاعات المعنية في إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتقييم الدراسات البيئية ،وتسهر على تطبيقها .

-تسهر على مطابقة دراسات التأثير على البيئة ودراسات الخطر والدراسات التحليلية البيئية.

-تدرس وتحلل دراسات تأثير المشاريع ودراسات الخطر والدراسات التحليلية البيئية وتوافق عليها.

-تبدي رأيها في إنشاء المؤسسات المصنفة وتسهر على حسن استغلالها .

-تعد قرارات رخص استغلال المؤسسات المصنفة .

-تضع أدوات التقييم والمتابعة والمراقبة .

-تشارك بالتعاون مع الهيئات المعنية في نشاطات تكوين المستخدمين المحليين في مجال التقييم البيئي وتضم مديريتين (2) فرعيتين :

1-5-1-المديرية الفرعية لتقييم دراسات التأثير ،وتكلف بما يأتي :

-تقوم بتقييم التأثير المباشر وغير المباشر لكل مشروع تطوير حول البيئة .

-تسهر على مطابقة دراسات التأثير .

-تتابع تنفيذ دراسات التأثير .

-تعد مقررات الموافقة على دراسات التأثير .

-تسهر على متابعة ومراقبة تنفيذ مخطط التسيير البيئي .

1-5-2-المديرية الفرعية لتقييم دراسات الخطر والدراسات التحليلية البيئية ،وتكلف بما يأتي :

-تقييم الأخطار المباشرة وغير المباشرة لنشاط المؤسسة المصنفة حول الصحة العمومية والبيئية.

-تدرس وتحلل دراسات الخطر والدراسات التحليلية البيئية .

-تبدي رأيها في مطابقة دراسات الخطر والدراسات التحليلية البيئية .

-تسهر على متابعة ومراقبة نظام تسيير أمن المنشآت المصنفة .

1-6-مديرية التوعية والتربية والشراكة لحماية البيئة وتكلف بما يأتي :

-تعد الإستراتيجية الوطنية للتحسيس والتربية والاتصال البيئي وتقوم بتحينها .

-تساهم بالاتصال مع القطاعات المعنية في اعداد النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتوعية والتربية البيئية .

-تقوم بالاتصال مع القطاعات المعنية بترقية جميع اعمال وبرامج التربية والتوعية في ميدان البيئة.

-تبادر بالاتصال مع القطاعات المعنية والمؤسسات المتخصصة ن بجميع الاعمال وبرامج التعليم والتوعية وتعدها في الأوساط التربوية والشبانية.

-تبادر بجميع الاعمال ومشاريع الشراكة وتساهم في ترقيتها مع وفي اتجاه الجماعات المحلية والهيئات العمومية والجامعات ومؤسسات البحث والجمعيات والتجمعات المهنية على الخصوص،وتضم مديريتين (2) فرعيتين :

1-6-1-المديرية الفرعية للتوعية والتربية البيئية ،وتكلف بما يأتي :

-تبادر مع القطاعات والهيئات المعنية بكل عمل وبرنامج حول التربية البيئية في الوسط الشباني وتساهم في ذلك .

-تبادر بالبرامج في ميدان التوعية والإعلام البيئي .

-تقوم بترقية التكوين في مجال الحرف البيئية بالاتصال مع الحركة الجمعوية والهيئات المعنية الأخرى .

-تقوم بالاتصال مع الدوائر الوزارية والهيئات المتخصصة المعنية ، بتصميم البرامج ومقررات التعليم المتعلقة بالبيئة في الوسط التربوي.

-تقوم بالاتصال مع الهياكل والقطاعات المعنية في إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتوعية والتربية البيئية.

أ-**المديرية الفرعية للشراكة من أجل حماية البيئة وتكلف بما يأتي :**

-تقوم بترقية جميع أعمال الشراكة مع الجماعات المحلية والهيئات العمومية والخاصة بالتوافق مع توجيهات وأهداف السياسة الوطنية في ميدان حماية البيئة والتنمية المستدامة.

-تقوم بترقية جميع أعمال الشراكة مع الجمعيات والمتعاملين الاقتصاديين .

2- مديرية الدراسات وتهيئات الري ،وتكلف بما يأتي :

-تبادر بإعداد مخططات تهيئة الري على المستويين الوطني والجهوي وتتابع ذلك .

-تعد قاعدة المعطيات المتعلقة بالموارد المائية واحتياجات المستعملين.

-تسهر على الجرد وتحيينه وتقييم الموارد المائية والمساحات القابلة للسقي .

-تتصور وتضع بنك معطيات يتعلق بالماء .

-تعد توجيهات سياسة البحث وتحدد أولويات البحث للمؤسسات التابعة للقطاع .

-تضمن بالاتصال مع القطاعات المعنية ، تجنيد الموارد البشرية وحشد الموارد المالية للسير الحسن لوحدات وفرق البحث .

-تشارك في تحديد برامج البحث والخبرة في ميدان التسيير العقلاني وحماية الموارد المائية والتربة والمحافظة عليها،وتضم مديريتين (2) فرعيتين :

2-1-المديرية الفرعية للموارد المائية والتربة ،وتكلف بما يأتي :

-تبادر بكل الدراسات والتحقيقات وتتابعها من اجل معرفة احسن للموارد المائية والتربة.

-تشارك في تحديد برامج البحث والتجارب في مجال التسيير العقلاني للموارد المائية والتربة وحمايتها والمحافظة عليها .

1-2-المديرية الفرعية لتهيئات الري ،وتكلف بما يأتي :

-تقوم بالدراسات التي تتعلق بتحديد الحاجات الى المياه وتطورها .

-تحدد برنامجا تحسيسيا لاقتصاد المياه .

-تعد بالاتصال مع الهياكل والقطاعات المعنية مخططات التنمية على آفاق مختلفة والمخططات الوطنية والجهوية لإنتاج الموارد المائية واستعمالها وتقوم بتحينها .

3-مديرية حشد الموارد المائية ،وتكلف بما يأتي :

-تبادر في اطار المخطط الوطني وتحسبا للتسيير المدمج للماء بدراسة وانجاز المنشآت والتجهيزات الخاصة بحشد المياه السطحية والجوفية وتحويلها وتسهر على ذلك .

-تعد السياسة الوطنية في مجال إنتاج المياه وتخزينها وتقييمها وتنفيذها .

-تقترح المعايير والأنظمة وشروط استغلال التجهيزات والمنشآت والموارد المائية .

-تسهر على السير العادي لهياكل ومنشآت حشد المياه وتحويلها ،وتضم ثلاث (3) مديريات فرعية:

3-1-المديرية الفرعية لحشد الموارد المائية السطحية وتكلف بما يأتي :

-تشارك في إعداد دراسات مخططات تهيئة الري وتحيينها .

-تساهم في إعداد ومتابعة التنظيم التقني في مجال دراسة وانجاز منشآت حشد المياه السطحية وتحويلها والسهر على احترامه .

-تتابع وتراقب برامج الدراسات وانجاز هياكل حشد الموارد المائية السطحية وتحويلها .

3-2-المديرية الفرعية لحشد الموارد المائية الجوفية وتكلف بما يأتي :

-تبادر وتشارك في كل تفكير يرمي إلى التعرف والاستغلال العقلاني لطبقات المياه المتحجرة في الصحراء والمحافظة عليها في إطار تنمية مدمجة ومستدامة .

-تساهم في إعداد ومتابعة التنظيم التقني في مجال دراسة وانجاز منشآت حشد الموارد المائية الجوفية ،وتسهر على احترامه .

-تشارك بالاتصال مع الهياكل المعنية ، في إعداد وتحيين الدراسات الرامية إلى تحديد موضع الموارد المائية الجوفية وتقدير كميتها وتحديد شروط وإمكانيات استعمالها .

-تتابع وتراقب برامج الدراسات وانجاز هياكل حشد الموارد المائية الجوفية وتحويلها.

3-3- المديرية الفرعية لتسيير واستغلال هياكل حشد الموارد المائية وتكلف بما يأتي:

-تتابع تسيير مخزون المياه السطحية والجوفية وتقوم بتوزيعها وتخصيصها بين مختلف المستعملين.

-تقترح عناصر القرار لتوزيع الموارد المائية في الحالات الاستثنائية .

-تشارك بالاتصال مع القطاعات المعنية في ترقية الأنشطة لاسيما منها المرتبطة بتربية الأسماك والمياه الحموية وتطويرها .

-تسهر على تطوير أنظمة مراقبة نوعية المياه.

-تسهر على الرقابة التقنية لمنشآت حشد الموارد المائية السطحية والجوفية وتحويلها وصيانتها والمحافظة عليها .

-تسهر على تبعية المنشآت القاعدية التابعة لاختصاصها إلى الأملاك الوطنية وحماتها وإعداد المسح المرتبط بذلك .

-تجمع وتعالج المعلومات المتعلقة باستغلال الموارد المائية وتضبط جداول مخزون المياه السطحية والطبقات الجوفية المستغلة .

-تنشئ نظاما إعلاميا يتعلق بمجال اختصاصها وتقوم بتحينه .

4-مديرية تحلية مياه البحر وتكلف بما يأتي :

-تطور بالاتصال مع القطاعات والهيئات المعنية المنشآت القاعدية لتحلية مياه البحر ونزع الأملاح والمعادن من المياه المالحة لأجل المنفعة العمومية .

-تبادر بالاتصال مع القطاعات والهيئات المعنية ببرامج دراسة وانجاز منشآت تحلية مياه البحر ونزع الأملاح والمعادن من المياه المالحة وتتابع ذلك .

-تبادر بكل عمل يرمي إلى تطوير تحلية مياه البحر ونزع الأملاح والمعادن من المياه المالحة وتقوم بذلك .

-تبادر بالاتصال مع القطاعات المعنية بتثمين المواد الفرعية الناتجة من منشآت تحلية مياه البحر ونزع الأملاح والمعادن من المياه المالحة والسهر على تطبيقه وتساهم في ذلك.

-تسهر على السير العادي لمنشآت تحلية مياه البحر ونزع الأملاح والمعادن من المياه المالحة .

-تتابع عمليات الامتياز ورخصة استعمال تحلية مياه البحر ونزع الأملاح والمعادن من المياه المالحة وتراقب تنفيذها ،وتضم ثلاث (3) مديريات فرعية :

4-1-المديرية الفرعية لتحلية مياه البحر وتكلف بما يأتي :

-تبادر ببرنامج الدراسات لتطوير تحلية مياه البحر وتقوم به وتحدده وتنفذه .

-تبادر بكل تفكير في مجال تطوير تحلية مياه البحر .

-تحدد البرنامج ذا الأولوية لتطوير لتطوير تحلية مياه البحر وتشارك فيه وتنفذه قصد التزويد بالمياه الصالحة للشرب والسقي .

-تساهم في إعداد التنظيم التقني في مجال دراسة وانجاز منشآت تحلية مياه البحر وتسهر على تطبيقه .

-تتابع وتقيم برامج دراسات وانجاز المنشآت القاعدية لتحلية مياه البحر.

4-2-تبادر ببرنامج الدراسات لتطوير نزع المعادن من المياه المالحة ،وتكلف بما يأتي:

-تبادر ببرنامج الدراسات لتطوير نزع المعادن من المياه المالحة وتقوم به وتحدده وتنفذه.

-تبادر بكل تفكير في مجال تطوير نزع المعادن من المياه المالحة .

-تحدد البرنامج ذات الأولوية وتشارك فيه وتنفذه لتطوير نزع المعادن من المياه المالحة والتزويد بالمياه الصالحة للشرب والسقي .

-تساهم في إعداد التنظيم التقني في مجال دراسة وانجاز منشآت نزع المعادن من المياه المالحة .

-تتابع وتقيم برامج دراسات وانجاز المنشآت القاعدية لنزع المعادن من المياه المالحة .

4-3- المديرية الفرعية لمتابعة الامتياز ،وتكلف بما يأتي :

-تقترح وتحدد بالاتصال مع القطاعات المعنية حسب مختلف الاستعمالات للمقاييس والأنظمة التقنية والشروط لمنشآت تحويل وحشد وإنتاج المياه المحلاة ونزع الأملاح والمعادن من المياه المالحة .

-تبادر بالاتصال مع القطاعات المعنية ، بتثمين المواد الفرعية الناتجة عن منشآت تحلية مياه البحر ونزع الأملاح والمعادن من المياه المالحة .

-تسهر على تبعية هياكل تحويل وحشد وإنتاج المياه المحلاة والمياه المالحة والمنزوعة المعادن غير العادية للأملاك الوطنية وتعد المسح المرتبط بذلك .

-تعد وتراقب دفاتر شروط الامتياز لمنشآت تحلية مياه البحر ونزع الأملاح والمعادن من المياه المالحة .

-تتابع عمليات امتياز ورخصة استعمال تحلية مياه البحر ونزع الأملاح والمعادن من المياه المالحة ومراقبة تنفيذها مع المؤسسات تحت الوصاية .

-تتابع وتقيم عقود امتياز المنشآت القاعدية لتحلية مياه البحر ونزع الأملاح والمعادن من المياه المالحة .

5- مديرية التزويد بالمياه الصالحة للشرب ,وتكلف بالاتصال مع الهياكل المعنية بما يأتي :

-تبادر بكل دراسة حول مسار وتنفيذ إصلاح الخدمة العمومية الخاصة بإنتاج وتوزيع المياه.

-تبادر بكل إجراء ذي طابع تشريعي أو تنظيمي أو تقني يحكم مجال اختصاصها وتتابعه وتراقب تنفيذه .

-تسهر على الاستعمال العقلاني للموارد المائية .

-تسهر على السير العادي للمنشآت القاعدية وهياكل إنتاج وتوزيع المياه.

-تشارك في إعداد ومتابعة التنظيم التقني في مجال دراسة وانجاز واستغلال منشآت التزويد بالمياه.

-تحدد الأعمال الواجب تنفيذها لضمان تغطية حاجات السكان والصناعة من المياه الصالحة للشرب.

-تحدد مقاييس استغلال وصيانة شبكات ومنشآت إنتاج المياه المنزلية والصناعية وتوزيعها.

-تتابع وتراقب نشاط وتطور الهيئات التابعة للوزارة ، المكلفة باستغلال المياه وتوزيعها ،وتضم ثلاث (3) مديريات فرعية :

5-1-المديرية الفرعية لتنمية الماء :وتكلف بما يأتي :

-تشارك في إعداد التنظيم التقني وتتابعه في مجال دراسة وانجاز منشآت وشبكات وتوزيع المياه والسهر على احترامه .

-تتابع وتراقب برامج دراسات انجاز منشآت وشبكات توزيع المياه في التجمعات الحضرية والريفية وكذا تلك المخصصة للوحدات في المناطق الصناعية .

-تقوم بالدراسات المتعلقة بتحديد المقاييس والاحتياجات من الماء للاستعمال المنزلي والصناعي.

-2-المديرية الفرعية للاستغلال والمراقبة وتكلف بما يأتي :

-تبادر بكل إجراء ذي طابع تقني يحكم مجال اختصاصها وتتابعه وتراقب تنفيذه .

-تعد وتراقب دفاتر الشروط المتعلقة بامتياز الخدمة العمومية للتزويد بالمياه .

-تنفذ كل سياسة تتعلق بتحسين تسيير الخدمة العمومية لتوزيع المياه .

-تسهر على تبعية المنشآت القاعدية للري التابعة لاختصاصها إلى الأملاك الوطنية وإعداد المسح المرتبط بذلك .

-تنشئ نظاما إعلاميا يتعلق بمجال اختصاصها وتقوم بتحينه .

5-3- المديرية الفرعية لاقتصاد المياهوتكلف بما يأتي :

-تساهم في إعداد برامج تجديد أنظمة التزويد بالمياه الصالحة للشرب والمياه الصناعية،وتضمن متابعتها.

-تعد بالاتصال مع الهيئات المعنية ، عناصر التسعير والأتاوى المرتبطة بالخدمة العمومية للتزويد بالمياه الصالحة للشرب والمياه الصناعية .

-تحدد مع الهيئات المعنية معايير نوعية الماء الموجه للاستهلاك البشري وكذا كيفيات مراقبة المطابقة.

-تبادر بكل التدابير والنشاطات الإعلامية والتحسيسية الرامية إلى ترشيد استعمال المياه في الاستهلاك البشري والصناعي .

6 –مديرية التطهير وتكلف بما يأتي :

–تبادر بكل تفكير ودراسة حول تسيير وتنفيذ تحسين الخدمة العمومية للتطهير ،وتقوم بذلك.

–تبادر بالاتصال مع المصالح والهياكل المعنية بكل عمل يرمي الى حماية الموارد المائية والمحافظة عليها .

–تبادر بمشاريع الدراسات والأشغال بالشراكة مع الهياكل والقطاعات المعنية ، لتثمين الاوحال الناتجة عن محطات تصفية المياه القذرة الحضرية .

–تحدد السياسة الوطنية في مجال جمع وتطهير إفرازات المياه القذرة ومياه الأمطار تحسبا للتسيير المدمج للموارد المائية وتنفيذها.

–تساهم في إعداد ومتابعة التنظيم التقني في ميدان دراسة وانجاز واستغلال منشآت التطهير والسهر على تطبيقه .

–تسهر على السير العادي لشبكات التطهير ومنشآته القاعدية .

–تتابع وتراقب برامج الدراسات وانجاز المنشآت القاعدية للتطهير .

–تقترح معايير وأنظمة وشروط تصفية افرازات المياه القذرة.

–تحدد معايير استغلال وصيانة شبكات تجميع المياه القذرة والأمطار وأنظمة التصفية .

–توجه وتنشط وتراقب النشاط وتطور الهيئات تحت الوصاية ،وتضم ثلاث (3) مديريات فرعية :

6–1–المديرية الفرعية لتنمية التطهير وتكلف بما يأتي :

–تتابع وتراقب برامج دراسات وانجاز منشآت وشبكات التطهير .

–تساهم في إعداد التنظيم التقني ومتابعته في مجال دراسة وانجاز منشآت وشبكات التطهير.

–تقوم بالدراسات المتعلقة بتحديد المقاييس والاحتياجات الخاصة بالتطهير .

6–2–المديرية الفرعية لتسيير التطهير وتكلف بما يأتي :

–تبادر بكل إجراء ذو طابع تقني يحكم مجال اختصاصها ،وتتابعه وتراقب تنفيذه .

–تحدد بالاتصال مع الهيئات المعنية مقاييس إفراز المياه القذرة المصفاة ونوعيتها.

–تحدد مقاييس استغلال وصيانة شبكات ومنشآت جمع وتصفية المياه القذرة ،وتتابع ذلك.

-تقترح بالاتصال مع المصالح والهياكل المعنية العناصر القانونية والمالية للتسعير والأتاوى المرتبطة بالتطهير .

-تسهر على تبعية المنشآت القاعدية للري التابعة لاختصاصها إلى الأملاك الوطنية وإعداد المسح المرتبط بذلك.

-تنشئ نظاما إعلاميا يتعلق بمجال اختصاصها وتحيينه .

6-3- المديرية الفرعية لتثمين مواد التطهير وتكلف بما يأتي :

-تقوم بترقية تطوير مواد التطهير بالاتصال مع الهيئات والقطاعات المعنية وتساهم في ذلك.

-تبادر بكل تفكير ودراسة يتعلقان بإعادة استعمال المياه القذرة المصفاة والأوحال الناتجة عن أنظمة التصفية وتنفذ ذلك .

-تتابع العمليات المتعلقة بامتياز استعمال مواد التطهير وتراقب تنفيذها.

7- مديرية الري الفلاحي وتكلف بما يأتي :

-تبادر بكل دراسة حول سير وتنفيذ إصلاح الخدمة العمومية للسقي وصرف المياه وتقوم بذلك .

-تساهم في إعداد ومتابعة التنظيم التقني في مجال دراسة وانجاز منشآت الري الفلاحي واستغلالها.

-تسهر على السير العادي للشبكات والمنشآت القاعدية للسقي وصرف المياه .

-تحدد مقاييس استغلال الشبكات والمنشآت الموجهة للسقي وصرف المياه ،وصيانتها .

-تحدد بالاتصال مع المصالح والهياكل المعنية سياسة الري الفلاحي في مجال السقي وصرف المياه.

- تساهم بالاتصال مع الهياكل المعنية في إعداد مخططات التطوير والمخططات الوطنية والجهوية في مجال السقي وصرف المياه .

-تتابع وتراقب برامج الدراسات وانجاز المنشآت القاعدية للسقي وصرف المياه .

-توجه وتنشط وتراقب نشاط وتطور الهيئات التابعة للوزارة المكلفة بنشاط الري الفلاحي،وتضم ثلاث (3) مديريات فرعية :

7-1-المديرية الفرعية للمساحات الكبرى ،وتكلف بما يأتي :

-تباشر كل دراسة لتحسين مردودية الشبكات وتطوير تقنيات السقي وتتابع انجازها .

-تساهم في اعداد ومتابعة التنظيم التقني في مجال دراسة وانجاز منشآت السقي وصرف المياه .

-تشارك بالاتصال مع الهياكل المعنية في إعداد وتحيين دراسات مخططات الري في مجال السقي وصرف المياه .

-تتابع وتراقب برامج الدراسات وانجاز المنشآت القاعدية للسقي وصرف المياه في المناطق المصنفة كمساحات كبرى.

7-2-المديرية الفرعية للري الصغير والمتوسط وتكلف بما يأتي :

-تبادر ببرامج تطوير الري الصغير والمتوسط وتتابعها .

-تشارك بالاتصال مع الهياكل والقطاعات المعنية في اعداد سياسة تنمية الري الصغير والمتوسط.

-تتابع التنظيم التقني في مجال دراسة وانجاز منشآت الري الصغير والمتوسط.

7-3- المديرية الفرعية لاستغلال الري الفلاحي وتكلف بما يأتي :

-تضمن المراقبة التقنية لمنشآت السقي وصرف المياه وصيانتها والحفاظ عليها.

-تسهر على تبعية المنشآت القاعدية للري التابعة الى الاملاك الوطنية واعداد المسح المرتبط بذلك.

-تنفذ كل سياسة تتعلق بإصلاح تسيير السقي وصرف المياه .

-تنشئ نظاما إعلاميا يتعلق بمجال اختصاصها وتقوم بتحينه .

8-المديرية التخطيط والشؤون الاقتصادية ،وتكلف بما يأتي :

-تعد الدراسات العامة المتعلقة بمهمة التخطيط للمشاريع والاستثمارات .

-تعد اشغال التخطيط للمشاريع والاستثمارات وتنسقها .

-تعد ملخص اقتراحات البرنامج ذي الاولوية الصادر عن الهياكل والهيئات تحت الوصاية.

-تشارك في الدراسات والمخططات القطاعية .

-تضمن متابعة انجاز البرامج وتعد الحصائل الدورية .

-تضمن الاتصال مع المصالح المعنية المكلفة بالمالية والتخطيط ،وتضم اربع (4) مديريات فرعية:

أ-المديرية الفرعية للتخطيط والإحصائيات وتكلف بما يأتي :

-تعد الحصائل المادية والمالية المتعلقة بتنفيذ البرامج .

-تعد المخططات السنوية والمتعددة السنوات للمشاريع المبرمجة والاستثمارات الضرورية.

-تتابع هذه المخططات وتقيمها وتراقب تنفيذها .

-تحضر وتنشر مذكرات دورية حول الظرف المرتبط بالقطاع.

-توجد الحاجات من رخص البرامج وإعتمادات الدفع وتضمن متابعتها .

-تجمع وتعالج المعطيات الاقتصادية ذات الطابع الاحصائي التي تهم القطاع وتضمن توزيعها .

-تمركز الإحصائيات المتعلقة بنشاط القطاع .

ب-المديرية الفرعية للدراسات الاقتصادية والتمويلات وتكلف بما يأتي :

-تعد بالاتصال مع الهياكل المعنية الدراسات ذات الطابع الاقتصادي .

-تعد بالاتصال مع الهياكل المعنية، الدراسات التقييمية للمشاريع الخاضعة للتمويلات .

-تسير حسابات التخصيص الخاص وتتابعها .

-تتابع اتفاقات القرض وتقيم تنفيذها وتعد الحصائل المالية .

ج- المديرية الفرعية لمتابعة برامج البيئة ،وتكلف بما يأتي :

-تتابع مخططات التنمية وتقيمها وتراقب تنفيذها .

-تعد ملخص اقتراحات البرامج الصادرة عن الهيئات تحت الوصاية .

-تعد وتتابع المؤشرات البيئية الجوهرية لنشاط القطاع .

-تتولى متابعة انجاز البرامج المقبولة .

-تعد الحصائل المالية المتعلقة بتنفيذ البرامج .

د- المديرية الفرعية لتنشيط ومتابعة المؤسسات وتكلف بما يأتي :

- تعد وتنفذ بالاتصال مع القطاعات والهيئات المعنية عناصر السياسة القطاعية في مجال تطوير الطاقات الوطنية للدراسات والانجاز في مجال المنشآت القاعدية للري .

-على تطوير قدرات المؤسسات والهيئات ومكاتب الدراسات العمومية التابعة لوصاية وزارة الموارد المائية .

-سهر على تحكم أفضل في متابعة ومراقبة المؤسسات والهيئات ومكاتب الدراسات العمومية التابعة لقطاع الموارد المائية .

-تعمل على تطوير تنافسية مؤسسات الانجاز في قطاع الموارد المائية .

-تجند وسائل الانجاز في حالات استثنائية أو استعجاليه .

-تشارك في إعداد وتنفيذ التدابير ومخططات العمل المتضمن تحسين المؤسسات وتطهيرها.

-تشجع وتدعم فرص ومبادرات المؤسسات من اجل تنفيذ كل أشكال الشراكة التي قد تدعم التحكم المهني والنجاعة الاقتصادية.

-تنشئ بنك معطيات في إطار نظام الإعلام القطاعي وتقوم بتحيينه .

9- مديرية التنظيم والشؤون القانونية والمنازعات ،وتكلف بما يأتي :

- تبادر وتعد بالاتصال مع الهيئات المعنية مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالقطاع.

-تقوم بكل أشكال الأعداد والتنسيق والتلخيص المتعلقة بمشاريع النصوص التي يبادر بها القطاع .

-تسهر على توزيع النصوص التشريعية والتنظيمية الخاصة والتي تهم القطاع وتتابع تنفيذها.

-تسهر على تطبيق التنظيم المتعلق بالنشاطات المهنية التابعة للقطاع .

-تدرس وتابع قضايا المنازعات المتعلقة بالقطاع .

-تضمن مراقبة كل صفقة ذات أهمية قطاعية ،وتضم ثلاث (3) مديريات فرعية :

9-1-المديرية الفرعية للتنظيم والشؤون القانونية وتكلف بما يأتي :

-تدرس وتساهم مع القطاعات الأخرى في إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية .

-تدرس وتمركز بالاتصال مع الهيئات المعنية مشاريع النصوص التي تم إعدادها.

-تدرس مشاريع النصوص المقترحة من طرف القطاعات الأخرى.

-تنسق أشغال الهيئات في المجال القانوني .

-تساعد الهيئات تحت الوصاية والمصالح غير الممركزة في ميدان دراسة الملفات ذات الطابع القانوني.

-تسهر على تطبيق التنظيم المتعلق بالنشاطات المهنية التابعة للقطاع .

-تسهر على احترام الإجراءات في مجال تطبيق القانون المتعلق بالمياه .

-تقوم بالمهام المطابقة القانونية التي يبادر بها القطاع وتشارك في ذلك .

9-2- المدرية الفرعية للمنازعات وتكلف بما يأتي :

-تدرس وتتابع قضايا المنازعات التابعة للقطاع حتى تسويتها أمام المحاكم الوطنية وهيئات التحكيم الدولية.

-تساعد المصالح غير الممركزة والمؤسسات التابعة للوصاية في متابعة قضايا المنازعات التابعة لاختصاصها وتعد تقييما دوريا لذلك.

9-3 – المدرية الفرعية للصفاقات العمومية وتكلف بما يأتي :

- تسهر على تطبيق القواعد المنصوص عليها في تنظيم الصفاقات العمومية.

-تضمن الأمانة ومجموع المهام المادية المرتبطة باستلام وبرمجة مشاريع دفاتر الشروط والصفاقات والملاحق والطعون والمنازعات المودعة لدى اللجنة القطاعية للصفاقات .

10-مديرية الإعلام الآلي والأنظمة الإعلامية وتكلف بما يأتي :

-تنسق المنشآت القاعدية للإعلام والاتصال المطبقة في قطاع ،وتتابع تطورها وتضعها.

-تطور أرضيات الاتصال وتبادل المعلومات وتضعها.

-تضمن اقتناء تطبيقات الإعلام الآلي المتعلقة بأنشطة القطاع وتطويرها ونشرها.

-تسهر على حفظ وحسن تسيير الوثائق والأرشيف.

-تضمن تسيير تبادل المعلومات مع الهياكل الخارجية للوزارة،وتضم ثلاث (3) مديريات فرعية :

10-1-المدرية الفرعية لشبكات الإعلام الآلي :وتكلف بما يأتي :

-تضمن وضع شبكات الإعلام الآلي التي تربط الهياكل المركزية للوزارة بالمصالح غير الممركزة وكذا المؤسسات تحت الوصاية.

-تضمن تناسق أنظمة الإعلام الآلي وأمنها .

-تسيير شبكات الإعلام الآلي الخاصة بالوزارة وتديرها.

10-2- المديرية الفرعية لتسيير المعطيات والتطوير :وتكلف بما يأتي :

-تعد قواعد المعطيات وتطبيقات الإعلام الآلي المتعلقة بنشاطات القطاع وتنفيذها.

-تحدد وتنظم قنوات جمع المعلومات الضرورية لإنتاج المعلومة وتسهر على وضع وسائل نشرها.

-تدير قواعد المعطيات الخاصة بالوزارة وتسهر على تأمينها.

10-3 – المدرية الفرعية للوثائق والأرشيف وتكلف بما يأتي :

-تضمن تسيير أرشيف القطاع.

-توزع النصوص والأنظمة المتعلقة بتسيير الأرشيف على المصالح غير الممركزة والمؤسسات العمومية تحت الوصاية.

-تجمع المعطيات والمعلومات ذات الطابع التقني والعلمي والاقتصادي والإحصائي وتعالجها وتحفظها وتوزعها.

-تطور استعمال التسيير الإلكتروني للوثائق وتقوم بترقيته وتسهر على توحيد التطبيقات والبرامج المتعلقة بالتقنيات الوثائقية.

11-مديرية تثمين الموارد البشرية والتكوين وتكلف بما يأتي:

-تقترح وتنفذ سياسة تسيير الموارد البشرية للقطاع وترقيتها وتثمينها .

-تكيف وتجسد توجيهات سياسية الوطنية في مجال التكوين وتحسين المستوى في برامج،وتظم مدريتين (2) فرعيتين:

11-**1 – المدرية الفرعية لتسيير وتثمين الموارد البشرية** وتكلف بما يأتي:

-تحدد سياسة تسيير موارد البشرية فالقطاع وتنفيذها حسب الأهداف المسطرة.

-تخطط وتنظم الامتحانات المهنية للترقية الداخلية للمستخدمين.

-تشارك في إعداد النصوص التنظيمية المتعلقة بالمستخدمين وتتابع تطبيقها وتطويرها.

-توظف وتسير المستخدمين وتتابع مسارهم المهني .

-تكون بنك معطيات خاصة بمستخدمي القطاع بتقديم الكفاءات والقدرات وتقوم تحيينه.

-تقترح وتنفذ سياسة تسيير وترقية مستخدمي القطاع.

11-2- المديرية الفرعية للتكوين :وتكلف بما يأتي:

-تبادر بالتكوين وتحسين المستوى في الحرف المتعلقة بالمياه والبيئة وتقوم بترقية ذلك.

-تشارك مع الهيئات المتخصصة في إعداد مخططات وبرامج التكوين التي تهم القطاع وتنفذها.

-تضمن متابعة وتقييم نشاطات المؤسسات تحت الوصاية .

12- مديرية التعاون :وتكلف بما يأتي :

-تساهم بالاتصال مع الهيئات المعنية، في متابعة العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف.

-تساهم بالتشاور مع القطاعات المعنية في تطوير البحث في مجال الموارد المائية والبيئية مع الهيئات الدولية.

-تحضر وتنسق مشاركة القطاع في نشاطات الهيئات الجهوية والدولية المتخصصة في مجالات الموارد المائية والبيئة،وتضم مديريتين (2) فرعيتين:

12-1 – المديرية الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف وتكلف بما يأتي:

-تحدد بالاتصال مع القطاعات المعنية المحاور ذات الاهتمام في السياسة الوطنية المتعلقة بالقطاع وتساهم في تنفيذها.

-تعرف محاور ومجالات التعاون مع الهيئات الدولية والجهوية في ميادين الموارد المائية والبيئة.

-تعرف بالاتصال مع القطاعات المعنية، فرص التمويل الخارجي الممنوح من طرف الهيئات الدولية.

-تحضر مشاركة القطاع في اللقاءات المتعددة الأطراف الخاصة بالميادين التي تعني القطاع.

-تقيم أعمال ومشاريع وبرامج التعاون والمتبادلات المتعددة الأطراف التي يبادر بها القطاع.

-تمثل القطاع في اللجان المشتركة في المشاريع وكذا لدى هيئات التعاون.

-2- المدرية الفرعية للتعاون الثنائي وتكلف بما يأتي:

-تبادر بالاتصال مع القطاعات المعنية بكل عمل في مجال البحث ومنافذ الحصول على التمويلات الخارجية للمشاريع والبرامج الخاصة بميادين الموارد المائية والبيئة.

-تعرف محاور ومجالات التعاون الثنائي وتقترح كل الأعمال والمشاريع والبرامج من أجل سياسة وطنية للتعاون الثنائي في ميادين الموارد المائية والبيئة.

-تساهم في تنفيذ البرامج الوطنية للتعاون الثنائي وتقييم المشاريع والبرامج التي يبادر بها القطاع.

-تمثل القطاع في اللجان الثنائية المشتركة.

13-مديرية الميزانية والوسائل العامة وتكلف بما يأتي:

-تقوم بالاتصال مع الهياكل المعنية بكل عمل يتصل بتلبية حاجات مصالح الإدارة المركزية والمصالح غير الممركزة إلى الوسائل المالية والمادية.

-تقيّم الحاجات في مجال اعتمادات تسيير الإدارة ولمركزية غير الوسائل عير المركزية والمصالح غير الممركزة.

-تنفذ ميزانيتي التسيير والتجهيز في الإدارة المركزية والمصالح غيرا لممركزة والهيئات التابعة للقطاع.

-تقوم بجرد الممتلكات العقارية والمنقولة التابعة للإدارة المركزية واستغلالها ومسك جرد الممتلكات العقارية التابعة للمصالح غير الممركزة،وتضم مديريتين (2)فرعيتين:

-13-1 المديرية الفرعية للميزانية والمحاسبة وتكلف بما يأتي:

-تقوم بترقية كل عمل اجتماعي لصالح مستخدمي الإدارة المركزية وتسيير الميزانية المرتبطة بها.

-تقـيّم وتقتـرح تقـديرات النفقـات وتحضّـر ميزانيـة الإدارة المركزيـة والمصـالح غيـر الممركـزة ولمؤسسات العمومية وتنفذها.

-تنفذ إجراءات الالتزام والدفع لكل العمليات الممركزة في ميزانية التجهيز.

-توزع اعتمادات التسيير وتراقب تنفيذها وتحلل تطور الاستهلاكات .

-تفوض اعتمادات الدفع لتسيير المصالح غير الممركزة التابعة للقطاع .

13-2-المديرية الفرعية للوسائل العامة والممتلكات وتكلف بما يأتي : [279]

-تضبط حاجات الإدارة المركزية إلى العتاد والأثاث واللوازم وتضمن اقتناءها.

-تضمن تسيير وصيانة الأملاك المنقولة والعقارية التابعة للإدارة المركزية وكذا تطبيق جميع تدابير الأمن المقررة.

-وجب الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها .

-تضمن التنظيم المادي للمحاضرات والندوات والتنقلات.

-تضمن تسيير حظيرة سيارات الإدارة المركزية وصيانتها .

-تمسك جرد الممتلكات العقارية للمصالح غير الممركزة التابعة للقطاع.

3-المجال الزماني:

ويقصـد بـه الفتـرة التـي يسـتغرقها البحـث بـدءا مـن اختيـار الموضـوع وإعـداد خطـة البحـث , مـرورا بتحديـد الإجـراءات والخطـوات المنهجيـة وإعـداد أدوات البحـث واختيـار مجـالات الدراسة وصولا إلى جمع البيانات وتحليلها وكتابة تقرير البحث[280] .

تعتبـر الدراسـة الميدانيـة ثـاني مرحلـة مـن مراحـل إعـداد البحـث العلمـي بعـد إعـداد الجانـب النظـري للدراسـة هـذا الأخيـر دامـت مـدة انجـازه فـي هـذه الدراسـة مـن نـوفمبر 2011

[279]المرسوم التنفيذي رقم 16-89 المؤرخ في 21 جمادى الأولى عام 1437هوالموافق لـ 01 مارس سنة 2016 والذي يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الموارد المائية و البيئة.

[280]بشر صالح الرشدي, **مناهج البحث التربوي** , دار الكتاب الحديث, الجزائر 2000 ص 41 .

إلى غاية نوفمبر 2013 وأحيانا يتم المزج في البحث بين الجانبين النظري والميداني في نفس الفترات.

أما الجانب الميداني فقد بدأت التحضير والعمل به بدا من إعداد الإطار المنهجي ثم جمع البيانات وتحليلها وصولا إلى نتائج الدراسة , إذ يمكن تقسيم الفترة التي تمت فيها هذه الدراسة إلى المراحل التالية:

أ-المرحل الأولى :

المرحلة الاستطلاعية وهي فترة اكتشاف لمعظم مجتمع المراد دراسته والمتمثل في وزارة البيئة ،حيث إن الزيارات الاستطلاعية المتكررة محاولة منا للتزود بمعطيات أساسية لمساعدتنا في الانطلاق والبحث خاصة معلومات خاصة بالنشأة والأعمال والنشاطات والآليات والأهداف والاستراتيجيات في هذه المرحلة تم القيام بالعديد من الخطوات الهامة والتي تعتبر مهمة وأساسية للمراحل اللاحقة,والتي تم فيها إعداد خطة مبدئية للدراسة الميدانية تضمنت الإجراءات المنهجية للدراسة تحديد مجالات الدراسة والمنهج المتبع , إعداد أدوات جمع البيانات وتحديد أساليب المعالجة الإحصائية.

ب-المرحلة الثانية :

هي مرحلة مراجعة وتدقيق للمعلومات المأخوذة عن هذه المؤسسات السالفة الذكر والتأكد من صدق البناء والمحتوى لدليل المقابلة واستمارة الاستبيان ،وهذا بعد النزول إلى ميدان الدراسة ومن خلال عرضهم وبتطبيق دليل المقابلة مع رؤساء المصالح بوزارة البيئة في فترات مختلفة طيلة ثلاث سنوات (03) حسب إمكانيات الذهاب إلى مقر الوزارة بالجزائر العاصمة وظروف العمل وإمكانية تواجد المعنيين بالمقابلة حيث في كثير من الأحيان ورغم التنسيق والمجهود الكبير لمقابلتهم يتعذر ذلك حسب ظروف عملهم أو تواجدهم بمقر الوزارة.

أما دليل المقابلة فقد تم في هذه المرحلة تنظيم إجاباته وفق إجابات المبحوثين فيما يخص الآليات والاستراتجيات المتبادلة من طرف الوزارة لمعالجة الوضع البيئي الحالي ومحاولة إيجاد حلول لكثير من المشاكل البيئية بالجزائر التي تهدد البيئة والصحة البيئية للمواطن.

ثانيا :المنهج :

1-منهج الدراسة:

لعل من أصعب المهمات في مجالات النظر والبحث العلميين توجيه الفكر نحوى الزاوية المنهجية والتحليل والمقاربة وذلك نظرا لما للمنهج من تأثير على صيرورة إنتاج المعرفة في أي بحث علمي نظريا أو تطبيقيا وفي كافة الحقول العلمية وخاصة منها حقل علم الاجتماع,ولما كان موضوع الدراسة هو الذي يفرض الطريق والمنهج الذي يسلكه الباحث في معالجة الإشكالية على أرض الواقع ومن أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة والوصول إلى نتائج أكثر دقة عن الظاهرة المدروسة، لا بد من إتباع طريق يؤهل الباحث إلى كم معرفي يمكن استثماره حاضر والتنبؤ له مستقبلا،تدخل هذه الدراسة ضمن البحوث الاستكشافية الوصفية التي تهتم بدراسة الحقائق المرتبطة بظاهرة معينة.

وتهدف هذه البحوث الوصفية إلى تحليل خصائص الظاهرة محل الدراسة معتمدة على جمع الحقائق وتحليلها للإجابة عف التساؤلات التي انطلقت منها الإشكالية البحث وأهدافه والموضوع الذي نتناوله بالدراسة هو دور المؤسسات الحكومية في حماية البيئة واستهداف وزارة البيئة كهيئة وصية على حماية البيئة ومعرفة وتداركا للوضع البيئي المتدهور، لذا فانسب منهج يتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، إذ تنطلق هذه الدراسة من تساؤل عام ومحدد:

– ما هو دور وزارة الموارد المائية والبيئة كمؤسسة حكومية في حماية البيئة؟

من هنا نرى أن أكثر المناهج استجابة لطبيعة الموضوع هو أسلوب المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى وصف ظاهرة موضوع الدراسة وتحليل جوانبها وإبعادها المختلفة، وصفا كميا وكيفيا[281]،بالكشف عن واقع مختلف المشكلات البيئية محل البحث وأسبابها وانعكاساتها على واقع البيئي وكيف تعمل لتدرك الأخطار المختلفة المنشأ والتأثير على البيئة والفرد،واتضح جليا الحاجة لاستخدام المنهج الوصفي لما له من ارتباط بالموضوع في قدرته على كشف الحقائق المطلوبة وتصنيف البيانات وتحليلها تحليلا دقيقا.

[281]سعيد ناصر, **تنظيم البح وث لاجتماعية وتنفيذها ,** مكتبة زهراء الشرق , مصر 1997 ,ص 34 .

لذا نتوخى مقاربة منهجية تعتمد أساسا على منهج دراسة الحالة بوصفه منهجا يرتكز على الوصف الدقيق لكافة المتغيرات والظواهر والمواقف كما هي موجودة في الواقع،ثم الوصف الدقيق والتحليل الشامل للمساعدة على تفسير الإشكالية التي تتظمنها الدراسة وجمع المعلومات حولها ومحاولة استخلاص المعاني والدلالات التي تحويها هذه البيانات من أجل التنبؤ بها،فالمنهج الوصفي يقوم بدراسة الظاهرة كما توجد في الواقع وصفا دقيقا والتعبير عنه كيفييا وكميا.[282]

-حيث تمكنا من خلال هذا المنهج من التوفيق في :

-جمع المعلومات النظرية حول موضوع الدراسة ومناقشتها مع بعض الأساتذة للإستفادة من خبرتهم العلمية لتوجيه البحث صوب المنطلقات الصحيحة المحققة للغايات بالإجابة عن تساؤلات الدراسة.

-المساعدة في الصياغة السليمة لتساؤلات الدراسة بناء البيانات الميدانية المتوفرة في الواقع.

-اختيار الأدوات المنهجية المناسبة لموضوع الدراسة والمتمثلة في المقابلة والملاحظة والتقارير والإحصاءات الرسمية والسجلات أو الوثائق.

-تحليل البيانات الميدانية كما هي في الواقع ووصفها وصفا دقيقا للخروج بنتائج شافية للتساؤلات لكشف الدور الفعلي لوزارة البيئة في حماية البيئة ،بناء على منهج علمي يتابع سيرورة البحث ويدعمه لأن العلم لا يبنى من فراغ، بل يكون على أساس خلفية نظرية تعبر عن أرضية الانطلاق والبحث.

[282] عمار بوحوش ، محمود الذنيبات : **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث** ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،1999،ص129

ثالثا- الأدوات المنهجية المستخدمة في الدراسة:

تعتمد مناهج الدراسة على اختلاف أنواعها على أدوات ووسائل جمع البيانات والمعلومات التي يستعين بها الباحث في دراسته للإجابة على ما أثاره من تساؤلات والوصول إلى النتائج المتعلقة بمشكلة الدراسة ,وتحقيقا لذلك استخدمت الباحثة مايلي من أدوات جمع البيانات:

3-1-السجلات والوثائق:

ومن خلالها يقوم الباحث بجمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث أو بعض محاوره من الوثائق والسجلات الإدارية،ووظيفتها تكون إما تكميلية لأدوات جمع البيانات الأخرى في التحليل والتفسير والتعليل،أو جمع البيانات التي تتعلق بالمحاور التي تمسها أدوات جمع البيانات المستخدمة في البحث[283]،وفي هذه الدراسة سوف نقوم بتحليل الوثائق والسجلات الإدارية التي تخص بعض جوانب الموضوع والتي تحصلنا عليها من المؤسسات المعنية حيث أن وظيفتها هنا سوف تكون تكميلية مثل الجريدة الرسمية المتعلقة بالقوانين البيئية .

3-2 الإحصاءات الرسمية والتقارير:

حيث اعتمدنا في هذه الدراسة على بعض الإحصائيات والتقارير التي تحصلنا عليها من المؤسسات المعنية بالدراسة خاصة وزارة البيئة التي أمدتنا بمختلف التقارير التي تناولت الوضعية أو الحالة البيئية للبلاد والإحصائيات الخاصة بالمنشآت الحضرية والصناعية المختلفة بها، كما تحصلنا على بعض الإحصائيات المتعلقة بالمقومات البيئية التي تزخر بها من اجل إحصائها ومعرفة موقعها من سياسة الحماية الموجودة من مصالح المعنية مثل مديرية التخطيط والبرمجة ومديرية التهيئة العمرانية...الخ.

3-3-الملاحظة:

تعتبر الملاحظة وسيلة هامة من وسائل جمع البيانات،وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة الوصفية على الملاحظة البسيطة المباشرة التي نستطيع من خلالها مشاهدة الواقع

البيئي ومعرفة الدور الفعلي لوزارة البيئة لأجل حماية وصون البيئة[284]،حيث تعتبر الملاحظة أول أداة نستطيع بها إثارة التساؤلات المبنية على واقع البيئة بالبلاد وصياغة أسئلة المقابلات استنادا على الوقائع المشاهدة مع الاستعانة بالصور الفوتوغرافية التي تثري جوانب الدراسة باعتبارها الدليل المرئي للواقع والحالة البيئية.

3-4- المقابلة: ملحق رقم( ) دليل المقابلة:

تستخدم المقابلة في البحوث الميدانية لجمع البيانات التي لا يمكن الحصول عليها من الدراسة النظرية أو أدوات جمع البيانات الأخرى،وتجري المقابلة على شكل حوار مع المبحوث وهي تنقسم إلى نوعين مقابلة مقننة وفيها يضع الباحث الأسئلة لكل محور في المقابلة ويكون هذا النوع في المواضيع المحددة والغير متشعبة ومقابلة غير مقننة وفيها لا يضع الباحث أسئلة المحاور لأن الموضوع غير محدد الأبعاد[285].

وفي هذه الدراسة استعنا بالمقابلة غير مقننة (الحرة)والتي أجريت مع مسؤولي الإدارة لوزارة البيئة وبعض الموظفين بها الذين يشغلون مناصب رؤساء المصالح والذين لهم علاقة بتنفيذ فحوى النصوص القانونية والتشريعية وهم على اطلاع كبير بأهم البرامج والمخططات التي تبينها الدولة لحماية البيئة بشقيها البيئي والبشري،حيث تمت المقابلات مع الأفراد الآتية أسماءهم و ووظائفهم:

-مقابلة مع السيدة ايت مصباح نعيمة رئيس مصلحة

-مقابلة مع السيدة طوالبي سامية المديرية الفرعية للاتصال البيئي.

-مقابلة مع السيدة مباركي خديجة المديرية الفرعية للإعلام .

-مقابلة مع السيدة بن شاطر مسؤولة مكتب التوعية والتحسيس البيئي.

---

283 – رشيد زر واتي: **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**. دارهومة، الجزائر، 2002.ص148.

284. موريس أنجرس:**منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية** تدريبات عملية،ترجمة :بوزيد صحرا وي وأخر ون ،دار القصبة للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2004.ص184

285– المرجع السابق: ص148– 149 .

-مقابلة مع السيدة حكيمة بعزوز المكلفة بتنصيب النوادي الخضراء على مستوى المدارس ومسؤولة قسم الاتصال في مركز التكوينات البيئية.

-مقابلة مع السيد أعراب احمد موظف بمصلحة برمجة للمشاريع بالوزارة.

-مقابلة مع السيدة شنوف نادية المديرية الفرعية للتنوع البيولوجي والطبيعي.

-مقابلة مع السيد وحيد تشاشي مسؤول مكتب التربية البيئية.

-مقابلة مع الآنسة معطار بدرية مصلحة التوثيق والارشيف .

-مقابلة مع السيد قمر الدين مصلحة متابعة المشاريع بالمركز الوطني للتكوينات البيئية.

وهذه المقابلات مكنت من أن تمدنا بمجموعة من المعلومات حول أهم النشاطات والآليات ومجالات تنفيذها وأهم المشاكل البيئية التي تعاني مها بلادنا ،خاصة وان رؤساء المصالح أكثر الفئات التي تعلم أهم البرامج و ماتم تطبيقه منها و هم في الميدان مباشرة مع أهم المستجدات البيئية،وكذلك تم الاستعانة بها في الجانب الميداني للدراسة بالموازات مع محتوى الوثائق والتقارير المستمدة من وزارة البيئة.

إذ تعتبر الإجراءات المنهجية المطبقة في الدراسة الحالية من أهم المراحل التي تمر بها اي دراسة علمية تتقصى بالدراسة والتحليل ظاهرة اجتماعية،وكذا الطرق والأساليب المعالجة الميدانية بداية ببناء الاشكالية وصياغة التساؤلات و محاولة الاجابة عنها بعد جمع البيانات حول موضوع الدراسة،واختيار العينة التي وقد تمثلت في دراستنا هذه برؤساء المصالح بوزارة البيئة والموارد المائية،كل هذه الخطوات والعناصر ذات اهمية منهجية تسلسلية تعطي للبحث الاليات الصحيحة للوصول الى اهدافه التي انطلق منها والمبنية على جملة التساؤلات والأهداف التي سوف تتضح في اخر الدراسة بعد تحليل المعطيات واستخلاص النتائج.

الفصل الخامس:
عرض النتائج وتحليلها

بعد التطرق لإبعاد مشكلة الدراسة والأدبيات المعرفية التي تناولت الموضوع في ضوء التراث المعرفي وبيان منهج الدراسة والإجراءات المنهجية المتبعة ،سنعرض في هذا الفصل الأخير نتائج الدراسة بناءا على عرض وتحليل البيانات والوصول إلى الإجابة عن تساؤلات الدراسة في صورة نتائج نهائية.

أولا :عرض البيانات وتحليلها:

1-البيانات الخاصة باليات التي تعتمدها وزارة الموارد المائية و البيئة لمواجهة المشكلات البيئية:

استنادا لجملة المهام والأدوار المخولة لوزارة البيئة حسب المرسوم التنفيذي رقم 16-89 المؤرخ في 21 جمادى الأولى عام 1437هـوالموافق لـ 01 مارس سنة 2016 والذي يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الموارد المائية والبيئة ،فإن وزارة البيئة تنتهج مجموعة من الآليات والاستراتيجيات لحماية البيئة الجزائرية لتحسين الوضع البيئي المتدهور ،ولمعرفة فحوي هذه الآليات والبرامج والاستراتيجيات سنعتمد في البداية لتحديد وتشخيص المشكلات البيئية الموجودة في بلادنا واستنادا لما جاء في التقرير حالة ومستقبل البيئة في الجزائر فنحن نعيش أزمة بيئية حقيقية لذ سنحاول في البداية حصر أهم المشكلات البيئية الحالية هي:

1-1 أهم المشاكل البيئية الطبيعية والبشرية التي تعاني منها البيئة الجزائرية:

بالرغم من ثراء الجزائر بموارد ممتازة كما وكيفا،إلا أن ضعف استغلالها حال دون الاستفادة منها وبدلا من تستخدم تلك الموارد لتطوير البلاد وحل مشكلاتها، أصبحت كيفية استغلالها والحفاظ عليها مشكلة بذاتها، تطرح نفسها بإلحاح على أكثر من مستوى،وفيما يلي ذكر أبرز مشكلات البيئة الطبيعية الجزائرية :

1-1-1-التصحر :

والذي يعتبر وحسب تعريف المهندس "أحمد ملحه "توسع الرقعة الصفراء على حساب لرقعة الخضراء" كما عرفه كذلك الدكتور" **زكريا طاحون**" أنه ظاهرة زحف الصحراء

على الأرضي الزراعية" [286]وحسب تقرير المركز الوطني للمراقبة(**CNTS**) الذي يشير إلى الوضعية الخطيرة التي آلت إليها البيئة.

ويعتبر مشكل زحف الرمال مشكل جهوي ليس فقط محلي وهذا راجع لعدة أسباب منها:

- بعض عمليات استصلاح الأراضي الغير ناجحة ومخالفاتها من أراضي جرداء بدون أي حماية طبيعية مما يجعلها عرضة للتصحر أي القضاء على أهم وسائل الدفاع الطبيعية للتربة.

-تقلص عمليات التشجير وبرامج مكافحة التصحر .

يهدد التصحر ما يقارب 03 ملايين ساكن يعيشون في المناطق السهبية وتمس ظاهرة التصحر بالخصوص المناطق الجافة والشبه الجافة ومن نتائجه الضياع التدريجي للمساحات الزراعية والرعوية والغابية ،فمن بين مجموع مساحة الجزائر التي تبلغ 238 مليون هكتار يوجد 200 مليون هكتار هي أراضي صحراوية،20 مليون هكتار من الأراضي المهددة أو المتأثرة بالتصحر تمثل المناطق السهبية والقاحلة وشبه القاحلة،و12 مليون هكتار متأثرة بالانجراف المائي.

وبهذا يحدث تقلص في الغطاء النباتي ونقص في الموارد المائية وغمر الرمال للطرق المعبدة وهذا ما يمس بصفة سلبية التوازن الفيزيائي الاجتماعي والاقتصادي للمناطق السهبية،وهي المنطقة الزراعية الرعوية عالية الجودة للبلاد،وقد أبرزت خريطة الحساسية للتصحر التي أنجزها المركز الوطني للتقنيات الفضائية أن 57% من مساحة السهوب مهددة بالتصحر لأسباب أهمها :

-الجفاف.

- الرعي المفرط في المناطق السهبية.

- إزالة الغطاء النباتية .

[286]زكريا طاحون: **أخلاقيات البيئة وحماقات الشعوب**،دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع،مصر،ط،2، 2002ص229.

1-1-2 تدهور الغابات:

تغطـي الغابـات والأدغـال مسـاحة تصـل إلـى 3,9 مليـون هكتـار مـن مسـاحة الجـزء الشمالي من الجزائر ويمكن تقسيم هذه المساحة إلى :

-غابات طبيعية : 1.329.497 هكتار .

-أدغال (مالي) :1.844.410 هكتار .

-أحراش (Pélouses) : 2.884 هكتار .

- تشجير : 800.00 هكتار .

يلاحـظ أن مسـاحات واسـعة مـن الغابـات الجزائريـة قـد تـأثرت بحالـة تـدهور شـديدة وذلك لأسباب عدة منها الحرائق ،الأمراض، الرعي الجائر ، ضغط الإنسان ...الخ .

تـدهور أعشـاب الحلفـاء ،حيـث تغطـي أعشـاب الحلفـاء مسـاحة تصـل 4,6 مليـون هكتـار وأكبـر مسـاحة مـن هـذه الأعشـاب تقـع فـي الغـرب مـن الجزائـر وتعـرض نصـفها إلـى عمليـات تـدهور متقدمـة كنتيجـة لقلـع هـذه الأعشـاب مـن أجـل الزراعـات والرعـي الجـائر العشـوائي دون الأخـذ بعـين الاعتبـار حمولـة وإمكانيـة هـذه المنطقـة، إن عـادة تنميـة أعشـاب الحلفاء يعتبر من العمليات الصعبة جدا.

1-1-3-الحرائـــق :تمثـل الحرائـق فـي الغابـات الجزائريـة مشـكلة خطـرة جـدا ،والعديـد مـن حـالات الحرائـق يعـود إلـى عـدم وجـود طـرق للحرائـق ، حيـث يتبـين بـأن الغابـات بحاجـة إلـى طـرق حرائـق بمجمـوع قـدره 45000 كـم بينمـا تبلـغ الطـرق المتـوفرة حاليـا 10000 كـم فقـط زيادة على هذا كثيرا ما كان الإنسان سببا في إندلاع الحرائق.

وتقـدر المسـاحة التـي تـدمر سـنويا بـالحرائق بحـوالي 40000 هكتـاروهي تعـادل تقريبـا المساحة التي تشجر سنويا.

1-1-4-مشكل الفيضانات :

تعتبـر الفيضـانات مـن بـين المشـاكل العويصـة التـي تهـدد البيئـة الجزائريـة،وهي تمـس عدة أماكن والتي تحدث في بعض الأحيان كوارث طبيعية وطنية مثل :

- فيضان الخريف 1956في الجزائر والذي امتد ليصل إلى تونس .

- كارثة فيضان مارس 1973في الشرق الجزائري

- فيضان مارس 1974الذي مس الأحواض والمنحدرات في العاصمة

- فيضان ديسمبر 1984في جل الشرق الجزائري .

- الفيضان المتعلق بـ 9 و10نوفمر 2001 في سواحل العاصمة .

وتتعدد أشكال الفيضانات في الجزائر والتي نحددها فيما يلي :

- فيضانات مرتبطة بالأحوال الجوية والمناخ :يتم ترجمتها في الأمطار القوية والعنيفة مثل:

- فيضان ديسمبر 1957 ومارس1974 في أحواض العاصمة .

- كارثة فيضان خريف 1973في الشرق الجزائري .

أ-الفيضـانات المتعلقـة بنشـاطات الإنسـان تغييـب مختلـف القنـوات الخاصـة بالصـرف، تضـخم الأودية،التوسع العمراني والذي يعيق مرور المياه ...الخ وهذا مثل :

-شبه الفيضان كل شتاء في مدينة تيارت .

-فيضان سهل بني مزاب.

ب-الفيضانات التي تنشأ في البيئيات ذات خصائص تيبوغرافية غير ملائمة وذلك مثل :

-المدن التي تقطعها أودية (واد رهيو-سيدي بلعباس).

-المدن التي تقع تحت سفوح الجبال (عين الدفلى -باتنة -المدية).

هـذه النزعـة الطبيعيـة تتشـكل بسـبب التركيـز القـوي والتوسـع العمرانـي والمـدن ممـا يخلـق أخطـار كبيرة.

ج-الفيضانات الخاصة بشكل الفيضان نفسه وذلك بالنظر إلى مدتها وامتدادها ومميزاتها .

د-الفيضـانات المسـجلة مـن خـلال الفيضـانات الجارفـة والتـي تشـكل خطـورة كبيـرة وذلـك تبعـا للخسـائر التـي تحـدثها ففـي فيضـان 20أكتـوبر1993فـي مـدة مقـدارها 20دقيقـة فقـط تـم تسـجيل 23حالة وفاة و20 جرحى والعديد من المفقودين .

هـ-فيضانات الأحواض الكبرى في المنحدرات :

مثـل فيضـان 28-31مـارس 1974 فـي ولايـة الجزائـر وتيـزي وزو فـي 4أيـام تـم تسـجيل 2قتيـل و4570 منزل مهدم و130حي مهجور [287].

1-1-5-مشكل الزلازل :

يعـد الشـمال الجزائـري بـالنظر إلـى خصائصـه الجيولوجيـة التـي تبـين بأنـه يقـع علـى خـط الـزلازل معرضـا لهـذه الظـاهرة وفـي بعـض الأحيـان تكـون الهـزات عنيفـة قويـة مصـحوبة بهزات ارتدادية قليلة الفعالية وضعيفة ومن بين الزلازل التي وقعت في الجزائر نجد :

-زلزال لصنام 10-10- 1980 والذي بلغت شدته 7.3على سلم ريشتر .

-زلزال بومرداس 21-05- 2003ولقد أحدثا خسائر مادية وبشرية معتبرة .

وإن النشـاط الزلزالـي فـي الجزائـر عـرف منـذ 02جـانفي 1365،ولقـد شـهدت الجزائـر ابتـداء مـن هـذا التـاريخ سلسـلة مـن الهـزات العنيفـة والمميتـة ومـن بـين هـذه الـزلازل يمكننـا التحـدث عـن تلـك التـي مسـت الجزائـر العاصـمة سـنة 1716 ووهـران 1790،قورايـة 1891،تيبازة 1989 بومرداس 2003[288].

1-1-6-مشكل هشاشة التربة :

تعـاني اغلـب المنـاطق الجزائريـة مـن هشـة التربـة بفعـل الجفـاف[289]، تعـاني مـن تقلـب المنـاخ (الأمطـار السـيالة الجارفـة) ومنـه فهـي معرضـة للانجـراف المـائي والسـيول وللانجـراف الهـوائي،وأهم المنـاطق المتضـررة مـن هـذه الظـاهرة الطبيعيـة نجـد الأوديـة التـي تشـق مختلـف البلـديات والتجمعـات السـكانية والتـي تهـدد بـدورها السـكان المتمركـزين علـى حافتهـا كمـا حـدث

[287] Ministère De L'aménagement Du Territoire Et De L'environnement, ibid,p195

[288] Ministère De L'aménagement Du Territoire Et De L'environnement, ibid,p.59-58

فـي بشـار والاغـواط مـؤخرا ،كمـا تشـكل خطـرا علـى[290]السـدود المتواجـدة حسـب كـل منطقـة ممـا يجعلها مملوءة بالطمي والتربة وبذلك تقل نسبة تخزينها للمياه.

1-1-7-الموارد الطبيعية محدودة وسيئة التوزيع :

بـالنظر إلـى مسـاحتها وظروفهـا الطبيعيـة المناسـبة،فإن المجموعـات التـي تتقاسـم الإقلـيم الـوطني تـوفر مـوارد وقـدرات غيـر متسـاوية ومشـاكل خاصـة تهـدد هـذه المـوارد بشـدة والضـغوط الممارسـة علـى هـذه المنطقـة تعـرض أثمـن مواردهـا أخطـار محققـة مـن خـلال التضـحية بأحسـن وأخصـب الأراضـي الزراعيـة لصـالح العمران،وتبـذير الميـاه والتهديـدات المختلفـة علـى المـوارد والأوساط والأنظمة بسبب التلوث.

1-1-8-مشكل التعرية :

نسـجل فـي الجزائـر أكثـر مـن 41% مـن المنـاطق التليـة أي 21مليـون هكتـار و21%مـن المسـاحات الفلاحيـة حـوالي 5مليـون هكتـار ،هـذه التعريـة تسـببها بشـكل خـاص الحرائق والأمطار الجارفة والرياح ونسجل في الواقع :

-التعرية النوعية 1000طن في الكيلومتر المربع في العام في المناطق التلية .

-الرواسب الملقاة في البحر 210مليون طن في العام .

-قدرة السدود تناقصت إلى 10%بسبب تنقل التربة .

-تخريـب كبيـر فـي خصـوبة التربـة[291]،وإن التعريـة تحـدث إمـا بسـبب الانجـراف الهـوائي أو بسبب الانجراف المائي .

أ-الانجراف الهوائي:

يصـيب أساسـا المنـاطق الجافـة ومـع مـرور الـزمن اتخـذت هـذه الظـاهرة أبعـادا واسـعة،حيث يحتمـل أن حـوالي 100,000هكتـار منهـا مهـددة مباشـرة بـنفس الظـاهرة، ينـتج هـذا

[291] Ministère De L'aménagement Du Territoire Et De L'environnement , ibid, p193

عن اختلال التوازن بين المناخ والأرض والغطاء النباتي والإنسان ويؤدي التقليص التدريجي لهذا الغطاء النباتي في المناطق السهبية إلى الإختفاء الكلي للتربة .

ب-الانجراف المائي :

يظهر أساسا في الأراضي الانحدارية ويشكل أحد الأسباب الرئيسية لتدهور الأراضي في المرتفعات الجبلية،وقد تسارعت هذه الظاهرة من جراء إتلاف الغطاء الغابي والأدغال التي كانت تحمي الأراضي الحساسة،ويمس الانجراف المائي المرتفعات التلية بالخصوص والتي تحتوي على 21%من الأراضي المنجرفة، علما أن 27%الباقية تقع في مرتفعات الأطلس الصحراوي،وتختلف شدة الانجراف من منطقة إلى أخرى .

لذا نجد أن المنطقة الغربية للبلاد هي الأكثر تضررا من الانجراف بنسبة 47% من مجموع الأراضي المنجرفة،وتأتي في المرتبتين الثانية والثالثة مناطق الوسط بـ 17% والمناطق الشرقية بـ 15%،كما يمس هذا الانجراف بصفة أساسية مرتفعات تيسالا،وبني شقران،الظهرة،الزاكار والونشريس.

1-1-9-ظاهرة التملح وصعود المياه :

التملح هي ظاهرة تصيب الزراعية للغرب الجزائري التي بلغت بعض أراضيها المعمقة مستويات حرجة من التدهور، خاصة في مساحات مينا،الهبرة وسيق ،اذ ترتبط هذه الظاهرة بالري غير المراقب ونقص صيانة شبكات الصرف،ما أحدث صعود الحقول الجوفية وتزايد الملوحة واتساعها[292]وقدرت المساحات التي أصابها التملح حسب الدراسات الجزائرية بـ50%من المساحة.

-أما عن ظاهرة الاحتباس المائي أوصعود المياه فتتواجد بصورة كبيرة بولاية الوادي مما يسبب خسائر في واحات النخيل جراء هذه المشكلة ومن اهم اسبابها:

- التنقيب العشوائي للآبار السقي الفلاحي بالمنطقة بدون مراقبة والتي فاق عددها الحد الأقصى مما تسبب في تلفها ونظرا لخصوصية المنطقة لكونها مسطحة ولا تتوفر على

[292] Ministère De L'aménagement De Territoire Et De L'environnement, rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement, 2000, p27

مسلك أو منحدر كمصرف طبيعي مما يجعل المياه المستعملة تطفوا على سطح مشكلة تهديدا حقيقيا للمنطقة ككل .

1-2- مشاكل البيئة الحضرية:

1-2-1-تلوث السواحل :

تمثل السواحل الجزائرية منطقة مهمة في البيئة الجزائرية من حيث القيمة الايكولوجية والسوسيو-اقتصادية،وذلك بسبب طبيعتها الجيومورفولوجية الهشة والحساسة خاصة إذا ما تعلق الأمر بالتلوث فحوالي 100مليون طن من المحروقات ومشتقاتها تمر سنويا بالقرب من الشواطئ الجزائرية وحوالي 50 مليون طن من البترول تصدر سنويا انطلاقا من الموانئ الجزائرية، مع العلم أن 1طن إذا ماوقع تسرب تغطي وتلوث مانسبته 1200هكتار من سطح البحر .

فالسواحل الجزائرية مهددة بالتلوث وذلك لوقوع حوادث تلوث بالشواطئ خلال ال 20سنة الماضية وهذا بالاستناد لمحاضر الحوادث الخاصة بخفر السواحل حيث تم تسجيل 300 حادث وفي سنة 2003 تم تسجيل 9 حوادث بحرية أدت لوقوع خسائر مادية وبيئية وإنسانية.[293]

بالإضافة إلى ذلك فإن تمركز السكان والأنشطة حول الأقطاب الساحلية ولاحتلال الفوضوي للمناطق الشاطئية وانعدام معايير التسيير في تهيئتها :

-تدهور المواقع ذات القيمة الايكولوجية مثل الكثبان،والمناطق الرطبة والمناظر الواقعة في مناطق عنابة، بجاية، زموري ومزفران .

-تشويه الشواطئ مثل خليج الجزائر والمنطقة الوهرانية.

-تدهور الأجزاء الحركية لشواطئ بومرداس وبوسماعيل وغيرها .

-تجفيف المناطق الرطبة من خلال تصريف المياه والاستغلال المفرط للحقول الباطنية .

[293] Ministère De L'aménagement Du Territoire Et De L'environnement , ibid, p 171,172

1-2-2 تلوث المياه وسوء استغلالها :

قامت الوكالة الوطنية للموارد المائية **A.N.R.H** مؤخرا بدراسة حديثة عن نوعية المياه المستهلكة في الجزائر، تبين أن 40% منها ذات نوعية جيدة و45% منها نوعية متوسطة و15% ذات نوعية رديئة،[294] فحجم المياه الضائعة من الشبكات حوالي40%،كما سجلت عدم فعالية نظام تسييرها والاستغلال الغير عقلاني لها من طرف المواطنين.

وفي العموم فإن الموارد المائية في الجزائر باللغة الرقمية تحدد بـ 27,1مليار متر مكعب في العام وفي الحقيقة فإنها تعاني من مشكل مهموه وعدم وجود عدالة بالنسبة لتوزيعها سواء بين الشرق، الغرب أو الشمال والجنوب وذلك بالخصوص في منطقة الهضاب العليا [295]،فمثلا تمثل ندرة المياه الضغط الرئيسي على ايكولوجية المناطق السهبية وإن لاحتياطي من الماء قليل مقارنة بارتفاع الطلب عليه خاصة بالنسبة للمناطق الغربية والجنوب الجزائري. [296]

كما تحولت الوديان إلى حاويات طبيعية للنفايات الحضرية والصناعية المحملة بمختلف المواد الكيماوية السامة،والتي أدت بمرور الوقت إلى الإقلال من القدرة الذاتية للتنقية التي كانت تتمتع بها الوديان والمعطيات المتوفرة حول تلوث المياه السطحية،توضح بأن القسم الأكبر من الموارد المائية يتم تلويثه بالنفايات غير المراقبة .

-مياه الصرف الصحي غير المعالجة نظرا لتعطل التصفية.

-مياه قنوات الصرف الزراعي المحملة بمواد كيماوية سامة (النترات، الفوسفات...إلخ).

النفايات الصناعية السائلة، التي يستوجب ربطها بشبكات الصرف الصحي أو إلقاؤها في الطبيعة حسب القانون الإنشاء المسبق لمحطات التصفية على مستوى هذه المصانع والحصول على ترخيص من طرف السلطات المعنية، غير أن هذا الإجراء القانوني

[294] مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره..

[295] Ministère De L'aménagement Du Territoire De L'environnement, l'Algérie de 2020, un projet d'aménagement du territoire intégrant les enjeux d'un développement durable , p5

[296] Institution National De La Recherche Agronomique D'Algérie, ACTES des quatrièmes journées scientifiques de L'INRAA Naama les 17et 18 décembre 2002 sur la steppe et le développement durable, enraa Algérie,2002 , p 40.

غيـــر مطبـــق، بحيـــث نجـــد أن اغلـــب الوحـــدات الصـــناعية تلقـــي بنفاياتهـــا الســـائلة دون معالجـة،ومن مجمـوع 11 حـوض هيـدروغرافي علـى مسـتوى الجزائـر توجـد 07 أحـواض تتسـم مياهها بكونها ذات نوعية سيئة أو سيئة جدا.[297]

وتشـهد نوعيـة ميـاه بعـض السـدود نسـب عاليـة مـن التـدهور،يرجع سـببها فـي الغالـب إلـى النفايـات الحضـرية والصـناعية،والجدول المـوالي يلخـص لنـا مصـادر التلـوث الـذي تشـهده بعض السدود الجزائرية.

-جدول(02) : يمثل مصادر تلوث لبعض السدود الجزائرية.

السد	الولاية	مصدر التلوث
بني عمران	بومرداس	الشركة الوطنية لماد التنظيف بالا خضرية
قدارة	بومرداس	بيتروكيماويات
الحمزة	الجزائر	بيتروكيماويات
لكحل	البويرة	الشركة الوطنية لمواد التنظيف بسور الغزلان
حربيل	المدية	مركب المضادات الحيوية –صيدال–
بني هندل	تلمسان	نفايات حضرية وصناعية
سيدي عبدلي	تلمسان	نفايات صناعية
سيدي عابدلي	غليزان	نفايات حضرية وصناعية
فرقوق	معسكر	نفايات حضرية وصناعية
شافيا	الطارف	نفايات حضرية وصناعية
زردازة	سكيكدة	نفايات حضرية
حمام قروز	ميلة	الشركة الوطنية لمواد التنظيف

المصدر: وثيقة ضمن ملف مقدم من وزارة البيئة بعنوان **السدود بالجزائر** .

[297] Ministere de l'aménagement et de l'environnement , rapport sur l'état l'avenir de l'environnement, 2005, pp.174-176.

-تعليق على الجدول:

يتضـح مـن خـلال بيانـات الجـدول تعـدد مصـادر التلـوث لسـدود الجزائريـة واغلبهـا ذات منشـأ صـناعي لمخلفـات نفايـات أو مخرجـات بعـض الشـركات الصـناعية مختصـة فـي بيتـرو كيماويـات أو مـواد التنظيـف أو نفايـات حضـرية خاصـة بالسـكان نظـرا للرمـي العشـوائي والغيـر مخصص لمراكز الردم الصحي.

فـالخطر هنـا يـزول بـالتركيز علـى تنظيـف وتنقيـة هـذه السـدود بإعتبارهـا المـورد الاساسـي للميـاه الشـروب او الفلاحيـة وخاصـة خـلال مواسـم الجفـاف التـي اصـابت الـبلاد منـذ 2000 وحتـى يومنـا هـذا رغـم التسـاقط المعتبـر للأمطـار مـن حـين لأخر،ولكنـه غيـر كفـي نظـرا للاعتمـاد الكبيـر علـى ميـاه الطبقـات الجوفيـة بشـكل كبيـر والـذي يخلـق كـذلك تركـز الاسـتغلال ونشوء الخطر المرتبط بالحفر العشوائي للابابر او الاستغلال المفرط والغير مراقب.

هـذه الافعـال الانسـانية الامسـؤلة والمتمثلـة فـي النفايـات الحضـرية تسـببت فـي كـوارث علـى البيئـة حاولـت كثيـرا الهيئـات المختصـة محاربتهـا والعمـل علـى التقليـل منهـا الـى حـد كبيـر وهـي جهـود معتبـرة تسـتحق التشـجيع،بمقارنة مـع مخلفـات المصـانع التـي تعتبـر السـبب الرئيسـي لتلوثهـا ونقـص جودتهـا المخلفـات البيتروكيماويـة والصـناعية الملقـاة فـي الوديـان والمجـاري المائيـة ،هنـا قامـت الدولـة الجزائريـة ممثلـة فـي هيئتهـا الرسـمية وزارة البيئـة فـي غلـق مصـانع وتقنين بعض النشاطات لأخرى وسيأتي تفصيل لهذا لاحقا.

جدول(03): يمثل نوعية بعض مياه السدود الجزائرية :

المنطقة	نوعية متوسطة	سدود ملوثة	سدود ملوثة جدا	سدود غير مراقبة	المجموع
وهران (الشط الغربي)	1	1	7	1	10
الشلف (شط الزهور)	2	4	3	3	12
الجزائر (الصومام, حضنة)	5	1	1	4	11
قسنطينة, ملاق	5	4	0	4	13
الصحراء	–	–	–	5	5
المجموع	13	10	11	17	

المصدر .rapport sur l'état et l avenir de l'environnement, 2005, op. cit p176

-تعليق على الجدول:

مـن خـلال اسـتقراء بيانـات الجـدول يتضـح أن التلـوث فـي منطقـة وهـران يكـاد يطـال جميـع السـدود المتواجـدة والتـي عـددها 10, أمـا فـي المنطقـة الثانيـة الشـلف فإنـه يطـال 7 سـدود مراقبـة مـن مجمـوع 9 سـدود مراقبـة وعلـى العمـوم فـإن السـدود ذات أحجـام التلـوث المرتفعـة تشـكل مـا نسـبته 22% مـن إجمـالي السـدود المسـتغلة فـي الجزائر،أمـا السـدود ذات أحجـام التلـوث المتوسـطة فتمثـل مـا نسـبته 45 % مـن مجمـوع السـدود بـالجزائر ،الأمـر الـذي يـدعو للتكفـل الجـدي بهـذه المـوارد مـن طـرف وزارة المـوارد المائيـة والبيئـة حسـب مـا مـنح لهـا مـن صلاحيات .

1-2-3-خطر تراجع التنوع البيولوجي :

حـوالي نصـف ثـديات الجزائـر مهـددة بـالانقراض بسـبب إسـاءة الإنسـان، فمـن الطيـور مـا اختفـى تمامـا كالنعـام، الحبـارى الكبـرى وآنسـة نوميـديا وهـو نـوع مـن الطيور،ومنهـا مـا هـو مهـدد بـالانقراض مثـل نـورس أدوان،الحـذف المـرق وكاسـر الجـوز القبـائلي،وفي أعمـاق البحـار تشـهد معشـبات البوزيـدونيات تـدهورا متزايـدا منـذ سـنوات، نتيجـة التـدفقات المتواصـلة للميـاه القذرة.

ومن بين الأنواع البحرية يشهد المرجان الأحمر الفريد من نوعه استغلالا مفرطا وفوضويا وهو مهدد بالاختفاء على مستوى القالة،ومن بين الأنواع النباتية الجزائرية التي سجلت في القائمة الحمراء للمنظمة الدولية نجد منها: سرو الطاسيلي، العرعار المتملق، تنوب نوميديا بجبال البابور بسطيف والصنوبر الأسود بحضيرة جرجرة. [298].

وبالإضافة إلى هذه المشاكل نجد مشاكل أخرى كتراجع الغطاء النباتي،ومشكل ارتفاع عدد السكان في المدن الساحلية،وكذا مشكل التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية بالإضافة إلى مشكل ندرة الموارد المائية خاصة في المناطق الجنوبية والداخلية وكذا مشكل محدودية الأراضي الزراعية وتراجع منطقة السهوب وذلك بسبب الرعي الجائر والغير منظم.

1-2-4-مشكل تسيير النفايات :

إن ظاهرة رمي القمامات تعتبر هي الأخرى أحد أخطر أنواع التلوث بحيث نجد أن كل مواقع رمي القمامات العمومية غير مراقبة ولم يتم إختيارها على أساس دراسة تقنية مسبقة مما يشكل عبئا كبيرا على نظافة المحيط الذي يتضح أنه في تدهور مستمر بالشوارع الرئيسية وأحياء المدن حيث يرجع هذا التدني إلى الأسباب التالية:

- تتبع بعض البلديات طريقة الحرق كوسيلة للتخلص من النفايات مما يشجع على تلوث الجو جراء إنبعاث الغازات السامة والملوثة منها.

-خطورة تلويث هذه القمامات للمياه الجوفية عند تسرب مياه الأمطار إلى جوف الأرض.

- عدم نظافة المحيط جراء انتشار النفايات وتدهور المساحات الخضراء وأماكن الإستجمام والإستراخاء .

إن أي تدهور للنظافة العمومية التي يرجع الفضل فيها للأسف الشديد لسوء تسيير التقني للنفايات توزيعا ورميا إن أكثر من 7مليون طن من النفايات الحضرية لابد وأن يتم التخلص منها كل عام في الجزائر هذا يعني حوالي 0,5 كيلوغرام في اليوم للساكن الواحد،(وهي في ازدياد) وإن أغلبية هذه النفايات يتم التخلص منها في مكبات النفايات الغير

[298]ملف خاص **بالتنوع البيولوجي** مكتبة وزارة البيئة الجزائرية،ب ط، 2008.

خاضعة للمراقبة،بالنظر إلى الإحصاءات التي قامت بها وزارة البيئة فإنه وفي الجزائر توجد حوالي 1000مكب للنفايات غير مراقب، هذه الأخيرة كثيرا ما يتم خلقها في الأراضي الفلاحية أو بالقرب من مصادر المياه والتي تخلق خطر كبير على الصحة العامة،كما أن ملف تسيير النفايات في الجزائر يتضح من خلال عدم وجود خبراء تخصصين في هذا المجال ،بالإضافة إلى ذلك فإننا نسجل نقص إعلام وتحسيس المواطنين [299].

أ-النفايات المنزلية:

تنتج الأسر كميات هائلة من النفايات المنزلية ولاسيما في المدن ذات الكثافة السكانية العالية،وتقدر كمية النفايات المنزلية المتولدة سنويا بـ 5.2 مليون طن أي مليون $م^3$ هي تتكون في المتوسط من مانسبته 73.74% من المواد العضوية، 1.9% من المعادن، 7.4% من الورق، 2.5% من البلاستيك، 0.9% من الزجاج، 1.2% من النفايات المتنوعة،وتتسم الوضعية الحالية لتسيير النفايات المنزلية بنقائص عديدة منها:

- التسيير فوضوي لحركة جمع النفايات المنزلية .

- نقص وسائل النظافة في بعض الأحياء خاصة بالأسواق الأسبوعية .

- كثرة الحفر والتنقيب لإصلاح قنوات صرف المياه دون إتمام الأشغال مما ينتج عنه كثرة الغبار والأوساخ حتى في أهم الشوارع الرئيسية للمدينة.

- عدم التطهير الدوري للبلاعات وشبكات صرف المياه.

- ظاهرة رمي الفضلات عبر الطرقات من طرف المطاعم والمتاجر الخاصة بالحلويات مما ينتج عنه تخمر هذه الأخيرة والروائح الكريهة المنبعثة منها

-انعدام فرز النفايات من المصدر، استعمال وسائل غير ملائمة للجمع والإخلاء، قلة المفارغ العمومية الخاضعة للرقابة، نقص كبير في إعلام وتحسيس المستهلكين.

[299] -Chambre Algéro-Alemande De Commerce Et D'industrie, enviroalgerie, salon algéro-allemand sur l'environnement , l'eau, l'efficience énergétique et les énergies renouvelables , ibid., p6.

ب-النفايات الاستشفائية:

يولد النشاط الطبي نفايات، تشكل خطرا بالغا على البيئة وصحة المواطن،اذ تتشكل في المتوسط من: 70%من النفايات العادية،24%من النفايات المعدنية، 4.8%من النفايات السامة، 1.2%من النفايات الخاصة وتبلغ الكميات الإجمالية للنفايات المتولدة عن المنشأة الاستشفائية حوالي 125000 طن سنويا.[300]

وتضم المفارغ العمومية في الجزائر، كميات كبيرة من النفايات الاستشفائية والأدوية الفاسدة التي يتم ضمنها للنفايات المنزلية بطرق غير مشروعة،قد تؤدي إلى إلحاق أضرار بالغة بالبيئة والصحة العامة،وقد أضحت المستشفيات والصيدليات التابعة للقطاع الخاص تستأجر عقارات في عمارات سكنية وتعمد إلى حرق الأدوية الفاسدة فيها.

ج-النفايات الصناعية:

بتتبع تطور حجم النفايات والمواد التي تنتجها سنويا للوحدات الصناعية يبرز حجم المشكلة وتعاظمها وأثرها السلبي على الإنسان وبيئته،وهذا ما يتضح من خلال ما يلي:

-بلغت نفايات قطاع النسيج خلال سنة 1999 حوالي 10622 طن.

-بلغت نفايات الجلود في منتصف الثمانينات حوالي 5076 طن، لتصل سنة 1990 إلى حوالي 7165 طن،وتتجاوز في سنة 2000 إلـ: 20000 طن.

-كما قدرت خلال الثمانينات، نفايات المناطق الصناعية والوحدات العمومية وخاصة لمدينة الجزائر وحدها والتي تلقي بنفاياتها في المزبلة العمومية لواد السمار بأكثر من 8000 طن يوميا،وقد تجاوزت في سنة 2000 الـ:1.5 مليون طن سنويا،والنفايات الحضرية على مستوى الجزائر تطرح مشكلا بيئيا خطيرا خاصة إذا ما علمنا أنه لا يتم جمع سوى نسبة 60% من النفايات المنزلية والصناعية.[301]

ويرجع السبب الرئيسي لتفاقم هذا الوضع إلى سوء تسيير النفايات البلدية التي عرفت أحجامها زيادة كبيرة خلال السنوات الأخيرة ،وحسب الدراسة قامت بها وزارة هيئة

[300] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر**، 2005، ص ص 60-72.

[301] تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي،2008، ص 12.

الإقليم والبيئة حول تكاليف تسيير النفايات، تبين أن تكلفة تسيير طن واحد من النفايات تختلف من بلدية لأخرى،ومن ولاية لأخرى فعلى سبيل المثال قدرت التكلفة الأولية لطن واحد من النفايات ب: 1050 دج في غرداية،1150 دج في سكيكدة، 1100 دج بوهران،1500 دج بتلمسان و2000 دج/طن في العاصمة،وعلى العموم فإن هذه التكاليف تعد بعيدة عن التكاليف اللازمة لتسيير حسن للنفايات البلدية والتي قدرت بـ 4000 دج/طن.[302]

د- التلوث الناجم عن المياه المستعملة:

يضاف لمشكلة النفايات الحضرية مشكل المياه المستعملة التي تتسبب في مشاكل مباشرة على البيئة أوالإنسان،وعلى العموم تتميز وضعية المياه المستعملة في الجزائر بما يلي:[303]

-غياب صيانة قنواتها،وهو ما يؤدي إلى السطح أو اختلاطها مع المياه الصالحة للشرب.

- غياب الصيانة الإسترجاعية (محطات إعادة التصفية).

ويقدر الحجم السنوي للمياه المستعملة التي يتم صرفها في الجزائر بـ: 600 مليون $م^3$، ينجم القسم الأكبر منها عن التجمعات السكانية الكبيرة المتمركزة حول المناطق الساحلية،وكما هو معلوم فإن هذه المياه المستعملة تشكل مصادر تلويث خطيرة للموارد المائية والساحلية وهذا نظرا لانعدام عمليات تطهيرها قبل لفظها في الأوساط الطبيعية المستقبلية.

وقد تم خلال سنة 2005، إنجاز 12 محطة تصفية جديدة وإعادة تأهيل 19 محطة تصفية قديمة (ذات طاقة إجمالية تقدر بـ: 127 مليون $م^3$/ السنة).

[302] Source : rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement , op.cit.p185

[303] خالد بوجعدار، **مساهمة في تحليل وقياس تكاليف أضرار ومعالجة التلوث الصناعي**، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، قسنطينة، 1997، ص129.

7- تلوث الهواء:

تنتج الملوثات الهوائية من الأنشطة الصناعية والمنزلية والزراعية ، كما تتسبب في ذلك حركة السيارات وحرق النفايات الصلبة، كما تخضع معظم المدن الجزائرية الكبرى لانبعاثات جوية تختلف طبيعتها التسخين والنقل والمزابل العمومية .

1-2-5-مشكل الصناعة والتكنولوجيا :

إن النمو الصناعي الحديث قد وضع الجزائر أمام خطر جديد وهو التكنولوجيا والخطر الصناعي كما أن الصناعة المرتبطة بالبترول والغاز الطبيعي والمواد الصيدلانية والأسمدة والبلاستيك والميكانيك هي في تطور مستمر وتمثل أغلبية المخاطر المتعلقة بالمواد الخطرة،تتمركز أغلبية الصناعات الجزائرية في المناطق الساحلية وهي:

-المنطقة الوسطى :الجزائر العاصمة وتيزي وزو.

-المنطقة الغربية :أرزيو

-المنطقة الشرقية :عنابة وسكيكدة .

وإن هذه المناطق السالفة الذكر تشكل وحدها 3876منشأة تقارب 74%من السياق الصناعي في هذه المنطقة، بمساحة تشكل تقريبا 1.7من المساحة الكلية أين يتركز أغلبية السكان،ومنه فالأنشطة الصناعية تتواجد في الأماكن التي ترتفع فيها الكثافة السكانية والمدن الكبرى الأمر الذي يؤدي معه إلى ارتفاع نسبة الخطورة المتعلقة بالحوادث التي تهدد بكوارث عالية الخطورة القادرة على التأثير في الصحة العامة الإنسانية وكذا بصحة البيئة فكلما زادت الصناعة والإنتاج كلما زادت حدة الكوارث الناتجة عنها.

ومن بين المشاكل التي تتسبب فيها المؤسسات نجد مشكل التلوث خاصة من خلال الترسبات الكيماوية كتلوث الأودية،الأنهار والبحار،بالإضافة إلى تلويث الهواء بغاز ثاني أكسيد الكربون واستنفاذ الموارد الطبيعية مثل الأخشاب والمياه ،ونجد من بين المصانع الموجودة على مستوى الجزائر العاصمة والتي تؤثر على صحة البيئة ما يلي :

-وحدة إنتاج الكلور ببابا علي.

-مركز صناعة الطاقة الشمسية في باب الزوار .

-وحدة صناعة الكبريت (SNAT)بالحامة .

-وحدة إنتاج السجائر SNATبباب الوادي .[304]

1-2-6 خطر مشروع الغاز الصخري على البيئة والإنسان والبيئة في عين صالح:

تعتـزم الجزائـر رابـع(04) اكبـر مصـدر للغـاز فـي العـالم تطـوير اسـتخراج مصـادر الغـاز مـن الصـخر الزيتي،ويقـول مسـؤولون جزائريـون أن احتيـاطي الـبلاد مـن الغـاز الصـخري الزيتـي تصـل إلـى 17 تريليـون م3 أي نحوأربعـة أضـعاف احتياطاتهـا الحاليـة المعلنـة مـن الغـاز،إذ تعتبـر الجزائـر ثـامن اكبـر منـتج للغـاز الطبيعـي فـي العـالم ،ولكـن اسـتهلاكها للغـاز فـي تزايـد مسـتمر ويقـول مسـؤولون إن ذلـك يـأتي علـى كـل إنتاجهـا سـنة 2019 ،حيـث يريـد مجمـع **سـوناطراك** تطـوير صـناعة اسـتخراج الغـاز مـن الصـخر الزيتـي بضـمان اسـتمرار منافسـتها فـي قطاع الطاقة.

ويخشـى المهتمـون بالبيئـة مـن الآثـار الضـارة الناتجـة عـن التكنولوجيـا المسـتخدمة فـي تكسـير الصـخور لاسـتخراج الزيـت ،حيـث يقـول مـدير قسـم تطـوير الطاقـة الاحفوريـة **شـمس الـدين شـيتور** أن اسـتخدام الميـاه أوالضـغط الهيـدروليكي لتفتيـت الصـخور يضـعف بقـات الأرض ويزيـد مـن احتمـالات حـدوث هـزات أرضـية ،كمـا أن هـذه التكنولوجيـا تسـتهلك كميـات كبيرة من المياه ما يؤدي إلى تدمير النظام البيئي لمنطقة الصحراء.

ويوضـح أن ضـخ 15 ألـف متـر مـن الميـاه بكـل بئـر ،بينمـا لايزيـد بعـد البئـر عـن الأخـرى مئـة 100م يعتبـر كارثيـا لدولـة تعـاني أصـلا مـن شـح المياه،وابـدى **شـيتور** خشـيته مـن تلوث الأحواض المائية الجوفية بالمواد الكيميائية المستخدمة أثناء ضخ المياه.[305]

فـي هـذا الموضـوع بالـذات وحسـب الحركـات الاحتجاجيـة الاخيـره نـرى أن هنـاك كثيـر مـن الناشـطين فـي مجـال حمايـة البيئـة مـن جمعيـات، أطبـاء وبـاحثين أكـاديميين ومختلـف فئـات المجتمـع المـدني يطـالبون السـلطات بضـرورة احتـرام المعـايير الدوليـة لحمايـة البيئـة ومراعـاة

[304] Ministère De L'aménagement Du Territoire Et De L'environnement, ibid,p136-138

[305] مجلة البيئة والتنمية كانون الاول 2012 ص 10.

التحولات البيئية والأضرار المحتملة على صحة الإنسان في كل مرة يتم إطلاق مشروع صناعي في الجزائر .

وردا على تقييم المشروع ودرجة الخطر على البيئة والسكن المحليين بعين صالح أقرت الوزيرة المنتدبة بالبيئة سابقا السيدة دليلة بوجمعة أن مضمون المشروع لايضر البيئة ولا طبقات المياه الجوفية داخلها وهو الموقف الذي لم يكن في الانتظار والذي أكد مبدأ التعدي السافر على حرمة البيئة بإسم الدولة وهذا يتنافى والقوانين والأعراف الدولية المحافظة على البيئة وحسن استغلالها،ويظهر ذلك في الاحتجاجات الشعبية الواسعة الرافضة لمشروع استغلال الغاز الصخري في منطقة عين صالح بالجزائر،وهو الموقف المخالف لما اقره كثير من المختصين في الجيولوجيا والهيدوجيولوجيا والبيتروكيمياء لما عبرت به مسؤولة بوزن وزيرة للبيئة.

1-2-7 مشكل التلوث النووي الإشعاعي(رقان):

لقد كانت التجارب النووية الفرنسية في جنوب المحيط الهادئ خلال ستينات وسبعينات القرن العشرين أكثر سمية وخطورة بكثير مما تم الاعتراف به سابقا، حيث أمطرت صحراء الجزائر ورقعة أرخبيل بولينيزيا بوابل من الإشعاع النووي،ووفق وثائق رفعت عنها وزارة الدفاع الفرنسية سرية عام2013 أثارت غضب الجنود القدامى وهيئات المجتمع المدني،حيث كشفت الوثائق التي نشرتها صحيفة "**لوباريزيان**" الفرنسية يوليو 2013 أن غبار البلوتونيوم تساقط على مجمل بولينيزيا الفرنسية حيث نشرت صحيفة غارديان 2013 مقالا عن الموضوع جاء فيه أن فرنسا بين العام 1960و1996 أجرت 210 تجربة نووية 17 منها في الجزائر بالخصوص الصحراء الجزائرية و193 في بولينيزيا الفرنسية .

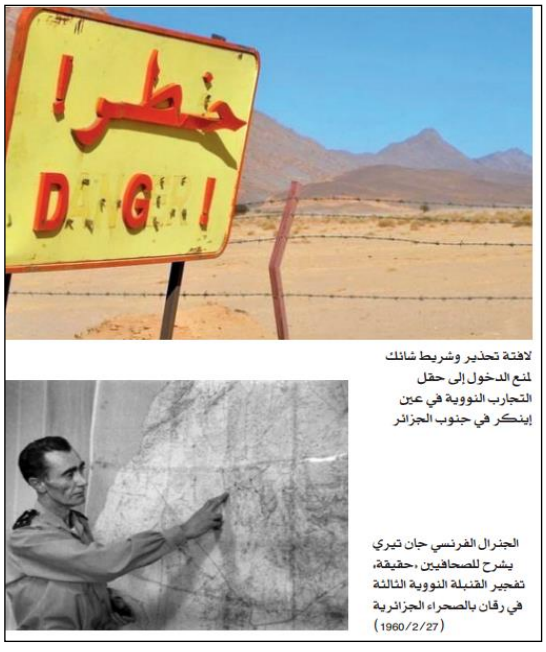

لافتة تحذير وشريط شائك لمنع الدخول إلى حقل التجارب النووية في عين إينكر في جنوب الجزائر

الجنرال الفرنسي جان تيري يشرح للصحافيين ،حقيقة، تفجير القنبلة النووية الثالثة في رقان بالصحراء الجزائرية (1960/2/27)

صورة (01):لافته تحذيرية لخطر نووي وأخرى للجنرال جان تيري يشرح للصحافيين حقيقة التفجير

إن الاستخدام الجائر لتلك الأشعة في الأغراض غير السلمية والعسكرية يسهم بدرجة كبيرة في تعريض الكائن الحي للعديد من للمشكلات والأضرار المختلفة[306]،حيث ما زالت الإشعاعات كابوسًا صحيًا وبيئيًا في صحراء الجزائر،كشفت خريطة للجيش الفرنسي رفع عنها طابع السرية هول التفجيرات النووية التي قامت بها في الصحراء الجزائرية ،فقد بينت دراسة فرنسية إن امتداد الأشعة بلغ 150 كلم،بينما الدراسات الأمريكية قدرتها في 700 كلم من أخطار الكيماوية والتي بسببها ماتت الأرض وفتك السرطان بالشعب الجزائري.[307]

Dimanche
Voici les 1re photos et le 1er récit de l'explosion atomique française

خبر القنبلة النووية الفرنسية الأولى «اليربوع الأزرق» يتصدر صحيفة

صورة (02):لصحيفة لوباريزيان خبر القنبلة النووية.

وبينت الخريطة التي نشرتها صحيفة«لوباريزيان» في14شباط فبراير 2014، أن تجربة اليربوع الأزرق التي أجريت يوم 13فبراير 1960 كانت من القوة بحيث امتدت إشعاعاتها في ظرف 13ً يوما إلى إفريقيا جنوب الصحراء ومعظم شمال وصولا حتى السواحل الاسبانية.

وكانت الخريطة مصنفة ضمن الأسرار العسكرية طوال عقود وأزيلت عنها هذه الصفة في إطار تحقيق جنائي حركه جنود قدامى شاركوا في حمالات التجارب النووية الفرنسية في صحراء الجزائر،أوضحت الوثائق أن إشعاعات التجارب لوثت المياه،مما تسبب في انعكاسات سلبية على سكان جنوب الجزائر وصحراء الساحل وتابعت المواد المشعة التي قذفتها التفجيرات مثل«131 اليود»شديدة على السكان و« السيزيوم 137» ،تمثل خطورة على السكان الذين يزالون يستنشقونها وأيضا الحيوانات كالإبل والماعز التي تعاني من تشوهات ،والتي حولت لون الأرض إلى اسود وباتت جرداء لا تصلح إلا لإنتاج الأمراض .

[306]– انظر محمد منير حجاب، **التلوث وحماية البيئة قضايا البيئة من منظور إسلامي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 1999 ص96.
[307]–الجريدة الرسمية للمدولات، الجلستان العلنيتان العامتان المنعقدتان 28 و29 نوفمبر، مجلس الأمة ، العدد 05، 2 جانفي 2011، 58.

ويقول الخبير والناشط الفرنسي برونو باريو،المختص بمتابعة التجارب النووية" لا يمكن لأحد أن ينكر اليوم أن هذه المواد المشعة الضارة هي السبب الرئيسي للعديد من الأمراض السرطانية وأمراض القلب والشرايين في المنطقة "،واصًفا سلسلة التفجيرات النووية الفرنسية بتجارب الإبادة، حيث تم استعمال سكان المنطقة كفئران تجارب،وقد روى باريو في كتابه "ضحايا التفجيرات النووية يتناولون الكلمة "أن فرنسا على مدار 11 شهرا من13 فبراير إلى 27 ديسمبر1960 استخدمت 42الف جزائري في تجاربها النووية في الصحراء في تجاربها النووية في الصحراء الجزائرية، بينهم 150 مجاهدا من سجناء جيش التحرير.

وقد وضعتهم في –منطقة الصفر– لحقل التفجيرات بهدف دراسة المتغيرات الإشعاعية الطارئة عليهموقياس مدى تأثريها على أجسامهم ،وذكر أن الرئيس الفرنسي آنذاك شارل ديغول سمح لخبراء إسرائيليين بحضور تجربة **13فبراير** التي سميت **باليربوع الأزرق** تيمنا باللون الأزرق في علمي فرنسا وإسرائيل.

كما جاء في مذكرات **ايف روكار** مدير برنامج الأبحاث الذي أنتج القنبلة النووية الفرنسية أن سحابة مشحونة بعناصر مشعة نتجت عن تلك التجربة وصلت إلى النيجر وليبيا وجنوب فرنسا والبرتغال،لأن نشاطها الإشعاعي فاق المعدل بـ 100ألف مرة،وأوضح أنه تم تسجيل تساقط أمطار سوداء في جنوب البرتغال في 16 فبراير 1960 أي بعد ثالثة أيام من التفجير ،وكانت الأمطار تحمل نشاطا إشعاعيًا أكبر بـ 29 مرة من المعدل.

كما يؤكد الدكتور **عباس عروة** اختصاصي في الفيزياء الطبية، أن صحراء الجزائر كانت مسرحا لـ 57 تجربة نووية، 17ساخنة و40 باردة، مضيفا: تجربة اليربوع الأزرق فاقت 5 مرات قنبلة هريوشيما وجاء بعدها اليربوع الأبيض بقوة تفجري 5 كيلوطن،واليربوع الأحمر بقوة 10 كيلوطن،واليربوع الأخضر بقوة 5 كيلوطن.

ويحذر الباحث الجزائري **عمار منصوري** المختص في الهندسة النووية، من أن تأثير الإشعاعات النووية في هذه المنطقة سيبقى لآلاف السنينومن المستحيل التخلص منه،وهذا ما أكده تقرير خبراء أعدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 1999ونشر عام

2005، أوضح أن المناطق المحيطة بـ –النقاط الصفر– للتفجيرات مازالت متضررة من الإشعاعات.

وفي أول إحصاء طبي جزائري أجري عام 1990 على مستوى مناطق التفجير النووي،ممثلة في منطقة **رقان** وما جاورها تم تسجيل إصابات بعدة أشكال من الأمراض السرطانية في النخاع العظمي والجلد والدم والغدة الدرقية في مرحلة الطفولة وإجهاض عدد كبير من النساء ،وارتفاع نسبة الولادات المبكرة وارتفاع نسبة الوفيات عند الولادة، تساقط الشعر وزيادة في نسبة الصم والبكم والمتخلفين ذهنياً،كما سجلت الملاحظات الطبية أمراض العجز الكلوي الناتجة عن التعرض للإشعاع النووي.

وكشفت دراسة للدكتور **كاظم العبودي** الأستاذ في جامعة وهران تحت عنوان – التجارب النووية الفرنسيةومخاطر التلوث الإشعاعي على الصحة والبيئة في المدن القريبة والبعيدة– أنه تم إحصاء 42 نوعا من السرطان ،هذا ما أكده الدكتور **أوسيدهم مصطفى** طبيب في مستشفى رقان منذ 22 سنة أن أقل من 300 مريض كانوا يقصدون المستشفى سنويا قبل التسعينات، فارتفع العدد في السنوات الأخيرة إلى أكثر من 3500 مريض، مشيرا إلى تسجيل إصابات بالجنون الوراثي والشلل الجزئي وحالات مرضية عجز الأطباء عن تشخيصها.

وتوصل بحث أجراه المركز الجزائري للحماية من الإشعاع موخرا إلى أن مستوى الإشعاع في المنطقة لا يزال يفتك بالبيئة والإنسان،وأن المردود الزراعي يسجل ضعفا في الإنتاجية مقارنة مع المعدل المتعارف عليه، إضافة إلى انخفاض مريع في الثروة الحيوانية وضعف التنوع البيولوجي واختفاء عدد من الزواحف والطيور المهاجرة والعابرة والمستوطنة.

ويتحدث رئيس جمعية ضحايا التجارب النووية حاج **عبدالرحمن لكصاصي** عن التشوهات الخلقية لدى المواليد ،ومنها صغر حجم الجمجمة**'ميكروسيفايل'** أوتضخمها "**ماكروسيفايل**"،وأيضًا زوال مظاهر فصل الربيع في المناطق التي خضعت للتجارب النووية ،وتراجع عمر الإبل إلى أقل من 20 سنة في حين أن العمر الطبيعي يتراوح بين30و50 سنة،ويصف **لكصاصي** التجارب النووية بالمحرقة البيئية التي ابتلعت عائلات نباتية

بأسرها،وأصابت الأشجار بالعقم ومنها الفستق البري والزيتون الصحراوي،كما لوثت الجيوب المائية.

بعد 54 سنة لم تعترف فرنسا بأي ضحية لتجاربها النووية في صحراء الجزائر،ولا بانتهاكها البيئة وعلى رغم صدور قانون التعويض الفرنسي "**موران** "،إلا أنه لا يعني الضحايا الجزائرين ولا الأضرار البيئية التي تسببت فيها هذه التجارب،فالملفات الـ32 التي أودعها ضحايا جزائريون للحصول على تعويضات قوبلت بالرفض من اللجنة المختصة التي شكلت بموجب قانون موران، بحجة أن الأمراض المعروضة فيها لا تدخل في إطار هذا القانون.[308]

<u>-يكمن العلاج البيئي لمشكلة التلوث النووي في حلول وقائية لاغير كمايلي:</u>

-حظر الدخول للمناطق المصنفة ضمن الخطر العالي.

-منع التوطن العمراني بالقرب من المناطق المشبوهة.

-الطلب المستمر في المساعدة على تطهير الأرض من بقايا التلوث.

- منع استعمال أو الاستغلال للموارد الجوفية بالمنطقة الملوثة من طرف الأشخاص.

-القيام بالتغطية الأمنية لمنع حدوث أي خرق لبنود الحماية من الخطر الإشعاعي.

- الالتزام بوضع ملابس خاصة لتفادي الانتقال والانتشار المباشر للملوثات الإشعاعية.

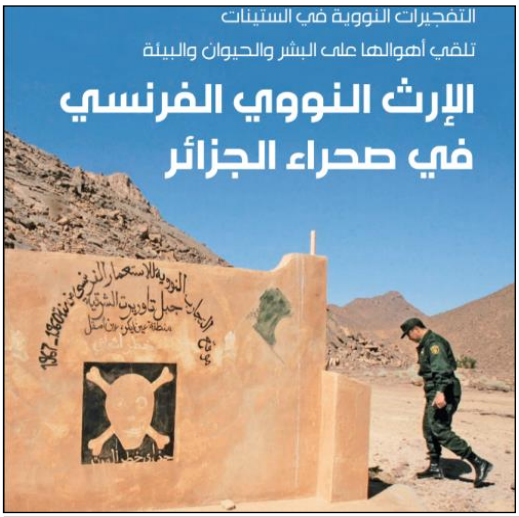

صورة(03): جندي جزائري يحرس موقع التجارب النووية رقان.

[308] **المرجع نقلا عن مجلة البيئة والتنمية بقلم علي ياحي:30/27 | Al-Bia Wal-Tanmia Environment & Development | Volume** 2014 September-October | Number 198-199) بعنوان الارث النووي الفرنسي في صحراء الجزائر -التفجيرات النووية في الستينات تلقي أهوالها على البشر والبيئة-

-حيث يرى خبراء وقانونيون أن معاجلة ملف التفجيرات النووية الفرنسية في صحراء الجزائر لا يقتصر على تعويض الضحايا فقط بل يستوجب أيضًا التكفل بالمناطق الملوثة وتطهيرها، كما أن تحديد قائمة الأمراض المنتشرة في تلك المناطق والآثار المسجلة على البيئة والحيوان أمر ضروري لمعالجة الانعكاسات السلبية لتلك التفجيرات .

- ضمان المتابعة الطبية لضحايا الإشعاعات النووية، من خلال تأمين فرنسا هياكل صحية متخصصة تهتم بهذه المتابعة، من التشخيص إلى التكفل الملائم المعتمد في الحالات الشبيهة في مناطق بولينيزيا واليابان.

-تدريب مختصين جزائرين في مجال إزالة الإشعاعات وتطهير مواقع التجارب النووية.

1-2 الآليات المنتهجة لحماية البيئة حسب المجالات البيئية المتعددة :

لقد حاولت الجزائر الحد من المشاكل البيئية التي تواجهها في مختلف الميادين المياه، التصحر الغابات وأخرى كثيرة ذكرناها سابقا التخفيف من حدتها ،إذ عمدت الوصاية البيئية والمتمثلة في وزارة البيئة والموارد المائية إلى بناء استراتيجيات وسياسات لتدارك الوضع الراهن للبيئة وذلك في خطوة منها نحو النهوض بها وتحسين إطار الحياة ،ومنه سوف نحاول فيما يلي التعرض إلى أهم الآليات والمخططات والإستراتيجيات التي تبنتها السياسة الجزائرية والتي تساعد في تخفيف حدة التجاوزات التي ترتكب ضد البيئة وهي:

أ -في مجال المحافظة على الماء وحسن تسيره والحفاظ عليه:

1-إستراتيجية تسيير الموارد المائية :

تهدف هذه الإستراتيجية إلى النهوض بقطاع المياه وذلك من خلال إيجاد سياسة متكاملة لتسيير الموارد المائية والتي نحصرها في :

أ-إعادة استعمال المياه القذرة :

تعمد هذه الإستراتيجية إلى معالجة المياه القذرة وإعادة استخدامها حيث تعطي هذه العملية مردودا بديلا هاما خاصة بالنسبة للمناطق الجافة وتلك التي تعاني من عجز مؤقت في موارد المياه،وهذا من خلال استعمالها في السقي الفلاحي،وتوفير مياه الشرب بطريقة

مباشرة أوغير مباشرة هذا من جهةومن جهة أخرى تكتسب هذه الأخيرة أهمية بالغة من حيث أنها تعد وسيلة هامة تسمح في مكافحة تلوث المناطق المستقبلية كما أن الاحتياجات متزايدة للتنمية الصناعية والديمغرافية على حد سواء .

ب-نشر ثقافة اقتصاد الماء :

إن الجزائر وفي إطار سعيها إلى المحافظة على هذا المورد الهام تهتم في أول خطوة لها بغرس مفهوم اقتصاد الماء من خلال الندوات والحملات التحسيسية،ومن أجل ذلك يمكن مثلا تكوين الفلاحين في مجال استخدام التقنيات الجديدة للسقي التقطير الذي يخفف من نسبة ضياع المياه من(20الى 30%)

ت-إنشاء محطات تحلية مياه البحر :

توجد في الجزائر بعض المحطات الصغيرة لتحلية مياه البحر أهمها محطتان يقتصر منتوجها على الاستعمالات الصناعية في مركبات تكرير الغاز والنفط في أرزيو وسكيكدة أوبغرض توليد الطاقة،كما أن هذه التقنية تعتمد على تكنولوجية استخدام الطاقة الشمسية، التي لتزال قليلة الكفاءة في الوقت الحالي والتي أيضا لتزال تحتاج إلى التطوير.[309]

إذ تعد الجزائر من الدول العربية القليلة التي لن تعاني العجز في إجمالي الموارد المائية العذبة المتجددة إلى غاية عام 2050 م،حيث تقدر الوفرة من المياه العذبة بحوالي 4.8مليار م3 في عام 2025م وبحوالي 3.4 مليار م 3 في عام2050 .[310]

وهذا ما يتطلب أيضا الاستمرار في بناء السدود لتوفير الأمن المائي ، خصوصا إذا علمنا بان هناك برنامجا وطنيا معتبرا لبناء 58 سدا قبل عام2010 ،حيث نجد أن 43 سدا من بين هذه السدود سوف تنشأ في المنطقة التلية، نظرا لإحتوائها على نسبة كبيرة من المياه و11سدا في منطقة الهضاب العليا وسدين في شمال الصحراء .

[309] أحمد ملحة،الرهانات البيئية، مرجع سبق ذكره، ص 12،32.

[310] Robin Clarke, Water: The International Crisis, Cambridge, Massachusetts: the I.M.T. Press, 1993, p.87

كما يتطلب الأمر ضرورة إنشاء مركز للبحث في مجال المياه،وإنشاء مرصد مغاربي للماء وسن قانون للمياه وتشجيع الباحثين من جهة وإستخدام المياه الملوثة في الزراعة، نظرا لأن % 90 منها تهدر بسبب تعطل، حيث ويحوي هذا الجدول بعض البرامج المدرجة كمشاريع لحماية البيئة الجزائرية.

جدول(04):يمثل عدد المشاريع المبرمجة من طرف الوزارة في مجال المياه واخرى حسب اهدافها

الكلفة الإجمالية	عدد المشاريع	المجال	المحور
1.3مليون دج	07- 05- 07_ 08-	-التسيير المتكامل للموارد المائية - الهيدرولوجيا والهيدروجيولوجيا -نوعية وتنقية المياه -الإدارة المستدامة لموارد التربة	إدارة موارد المياه والتربة في المناطق الجافة.
	08- 04- 28- 15-	-الحيوانات البرية والأليفة -الكائنات المجهرية -الأنواع البرية والمزروعة -الفلاحة الصحراوية	الموارد البيولوجية في المناطق الجافة
	14- 04- 04-	-إقتصاد الطاقة -تهيئة الإقليم -الجانب السوسيولوجي	لتنميةالاقتصادية والثقافية في المناطق الجافة
	15-	-الجفاف -التصحر//تراكم الرمال	رصد أخطار التصحر

-تعليق:

إن مجمل المشاريع المشار إليها في الجدول تحتاج لتغطية مالية لازمة لتحمل تكاليف مشاريع التنقية والتطهير والتي لا يمكن توفيرها في ظل التسعيرة الحالية فإتاوة

التطهير التي تعادل 20% من مبلغ فاتورة الماء (وسعر الماء في حد ذاته مدعوم بشكل قوي قبل 2016) لذا فهي لا تراعي مبدأ الملوث الدافع وتتسم بضعف شديد لا يفي بتغطية مصاريف التسيير.

تم الشروع في تنفيذ برنامج هام لانجاز أحواض التصفية والترسيب في البلديات الصغيرة والمتوسطة وقد تجسد هذا البرنامج في انجاز 425 حوض عبر 31 ولاية فقط وتناست السلطات 404 بلدة وقرية متبقية والعدد الإجمالي للسكان والموصولين بهذه الأحواض هو مليون نسمة فقط من أصل 40 مليون نسمة ،كما لم تتكفل البلديات بأي حوض من هذه الأحواض ولوأن صيانتها تتطلب القيام بتنظيفها مرة أومرتين في السنة.

إذ تبين خرائط نوعية المياه التي نشرتها الوكالة الوطنية للموارد المائية أن مقاطع كبيرة وأجزاء هامة من مجاري المياه في الأحواض التافنة،المقطع،الشلف،الصومام وسيبوس هي ملوثة اليوم وتم انجاز أنظمة تطهير وتنقية أوهي في طور الانجاز بالنسبة إلى بعض تلك الأحواض أما ما يخص بالأحواض الأخرى مثل الشلف وسيبوس ووادي الكبير فان نقص التجهيز فيها أمر واضح وكما نلحظ حوض الشلف الذي يقيم حوله عددا من السكان يقدر 2 بمليونين عرضة لتلوث يوشك أن يبطل عملية التحويل المزمع القيام بها نحو الناحية الوهرانية بل وحتى تموين كامل التجمعات السكانية تقريبا التي تستمد مياهها العذبة من الطبقات المائية الجوفية في الوادي.

ونظرا للافتقار إلى برنامج وطني للرصد والتنسيق بين القطاعات فان المردود الإجمالي لهذه الشبكة يبقى محدودا للغاية فعدم توفر مقاييس نوعية في الأوساط المستقبلة ونقص الوسائل أو انعدامها في مستوى مديريات البيئة والتخلف المسجل في نشر شرطة حقيقية للمياه والبيئة كل ذلك يعد من العوامل الإضافية التي تفسر ضعف ممارسة السلطة العمومية.

ب- في مجال مكافحة التصحر والحفاظ على المساحات بالجزائر:

1-إستراتيجية مكافحة التصحر في الجزائر :

تمثل الصحراء المساحة الغالبة في الجزائر وهي دوما في اتساع مستمروذلك بسبب انتهاكات الإنسان من جهة والظروف الطبيعية المتعلقة بالمناخ من جهة أخرى والتي ترتبط في الأساس بظاهرة الاحتباس الحراري الذي ساهم وبشكل كبير في ارتفاع درجة حرارة الأرض وازدياد حالات الجفاف مما تطلب معه العمل على إيجاد خطط وسياسات فعالة لمكافحة هذه الأزمة،ففي الجزائر نجد أن مخططات التنمية قد أعطت الأولوية في مقاومة هذه الظاهرة التي تسببت في التدهور السريع للتربة والنبات ومنه نجد من بين أهم الإجراءات التي اعتمدت في مجال مكافحة التصحر في الجزائر ما يلي[311] :

أ-إنشاء السد الأخضر أوالحزام الأخضر :

يعد السد الأخضر من أكبر المشاريع المعتمدة لمقاومة التصحر في الجزائر،بدأ هذا المشروع في العام 1971 ويهدف إلى إنشاء حزام غابي يمتد على مساحة 3مليون هكتار يمتد من الحدود المغربية في الغرب إلى الحدود التونسية في الشرق بطول قدره 1500كلم،بحيث يغطي سهول البادية المرتفعة والأطلس الصحراوي .

وامتدادا لأعمال مؤتمر "قمة الأرض"وما عالجته من قضايا بيئية أهمها مشكلة التصحر قامت الجزائر بتخصيص مبالغ معتبرة للحد من رقعة التصحر حيث تخصص 800مليون دولار سنويا لتنفيذ هذا المشروع،وقد تم إسترجاع مايقارب 3ملايين هكتار ضمن 7ملايين هكتار كانت مهددة منذ 1996،بفضل حملات معالجة الأراضي القاحلة عن طريق التشجير،كما عقدت عدة مؤتمرات واتفاقيات وورشات عمل بشأن هذه الظاهرة.

ونظرا للمقترحات التي قدمتها الجزائر في مجال التصحر وحماية البيئة في المناطق الجافة عين وزير البيئة الجزائري سفيرا لمنظمة "صحاري العالم"لسنة 2006 والتي تم تأسيسها لمعالجة مشاكل البيئة وتمثلت برامج هذه المنظمة في تنظيم العديد من

[311]رياض سعد الدين،**مشروع الحزام الأخضر لدول شمال إفريقيا "الخطة الإقليمية لمكافحة التصحر في دول شمال إفريقيا** "، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، أكتوبر،331996ص.

المهرجانات والمؤتمرات العالمية بمختلف القارات،منها مؤتمر "التكنولوجيات والتصحر" و"الملتقى حول المرأة والتصحر" و"ملتقى باريس مع اليونسكو حول التراث العالمي والتصحر"، إلى جانب مؤتمر" التنوع البيولوجي" في البرازيل.

كما عقدت القمة العالمية الكبيرة بالجزائر حول التصحر وتم اعتماد الظاهرة إشكالا عالميا من قبل صندوق النقد الدولي للبيئة الذي يأخذ على عاتقه مسألة التصحر ويعمل على توفير الإمكانيات المادية والبشرية والعلمية المناسبة لمكافحتها[312].

ب-إعادة التشجير :

تهدف هذه العملية إلى حماية التربة ومساقط المياه من الانجراف وإعادة بناء الغابات القديمة وكذا إنشاء شبكة من مصدات الرياح في سهول الجنوب العليا،وخاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة وتركزت أعمال التشجير بشكل كبير في المناطق الجافة وخصص فقط 10%للمناطق الرطبة

كما هدفت خطة التشجير إلى تحسين الظروف الرعوية وسد النقص الحاصل في تغذية الحيوانات والتي تقدر بحوالي 1مليار وحدة غذائية في السنة الواحدة .

ج-تثبيت الكثبان الرملية :

إن الخبرة الجزائرية في مجال تثبيت الكثبان الرملية حديثة جدا وإن الطرائق اللازمة لتنفيذ هذه الأعمال غير متوفرة بالشكل اللازم والكثير من المشاكل أعاقت إلى حد كبير تنفيذ أعمال تثبيت الكثبان الرملية على مساحات واسعة .

إن اختيار التقنية المناسبة توفر مواد التثبيت المعوقة لحركة الكثبان الرملية وغيرها وقد تم معالجة مساحة تبلغ حوالي 100هكتار فقط من الكثبان الرملية خلال الفترة1972-1980.

[312] د.لعمى احمد وشنيني عبد الرحيم :نمو**المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي** الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحك ومات الطبعة2 ، بجامعة ورقلة ي ومي 22 و 23نوفمبر 2011بين متطلبات التنمية الاقتصادية والإنفاق البيئي-تجاذب أو تنافر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة ورقلة، الجزائر .

كما تم لتدارك هذا المشكل برمجة مشروع شراكة بين وزارة الاشغال العمومية ومركز البحث العلمي للمناطق الجافة وشبه الجافةCRSTRA لتجسيد مشروع تثبيت الكثبان الرملية بعديد المناطق في الصحراء الجزائرية الكبرى وعلى سبيل العد لا الحصر: بشار- ادرار وأخرى.

د-مشاريع طويلة الأمد في مجال مكافحة التصحر :

إن المشاريع التيوضعتها السلطات المختصة في مجال مكافحة التصحروحماية البيئة مشاريع طموحة جداونذكر منها التالي :

-حماية الغابات القائمة والتوسع في التشجير.

-حماية الأراضي الزراعية ومقاومة التعرية.

-تثبيت الحالة الطبيعية للغابات وأعشاب الألفا .

-استثمار المناطق الطبيعية الكامنة والتي تساعد في التشجير وذلك بأصناف سريعة النمو الجيدة المردودية.

هـ-المراكز البحثية والدراسية حول التصحر :

لقد قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإنشاء وتكوين فرق متعددة الإختصاصات في 54 مخبر جامعي ،04 مراكز وثلاث وحدات بحث على المستوى الوطني للتكفل بمكافحة التصحر عدة مراكز دراسية وبحثية في تنمية وتطوير الموارد الطبيعية ومقاومة التدهور البيئي منها:

-المعهد الوطني لأبحاث الغابات.

-المكتب الوطني للدراسات الغابية.

-مركز بحوث المصادر البيولوجية .

-المركز الوطني للأبحاث في المناطق الجافة والشبه الجافةCRSTRA بسكرة الزيبان (الموارد البيولوجية) وفي وادي ريغ (بيئة بيوفيزيائية في وسط مالح).

-مركز دراسة تطوير الريف.

- المركز الوطني للبحث الزراعي INRAA الجزائري ،بالإضافة للعديد من مراكز الدراسة والبحوث الأخرى. [313]

-هياكل دعم إقليمية مثل مركز التطوير للطاقات المتجددة لغردايـة وأدرار مختصة في استغلال الطاقات المتجددة.

-المعهد الوطني للتربة والري والصرف**INSID** .

وحسب رأي السيد **كمال عاشوري** فان بعض المشكلات البيئية خاصة مشكل التصحر وبعض المشاكل ذات الأثر المباشر على الإنسان وحياته برمج للحد منها أوالتقليل من حدتها لإنجاح المعالجة حسب الاستراتيجيات السابقة إضافة إلى أخرى قدمها هذا الأخير كورقة عمل في ملتقى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من 18 إلى 20جوان 2009 دبي .

برمجت بعض المشاريع التي تعتبر حل مدمج لبعض المشكلات المتشاركة المنشأ حيث وضعت في مخطط العمل الوطني للإستراتيجية العشرية **2008-2018** ،وهي بالتفصيل وهو كما يوضحه بالجدول التالي:

<u>الجدول(05) البرامج والشركاء المعنيين بتنفيذ مخطط العمل الوطني للإستراتيجية العشرية 2008-2018 كمايلي:[314]</u>

عنوان البرنامج	الأهداف المتوقعة	Secteur Pilote	Secteur associé	التمويل
1-البرنامج الرائد لمكافحة التصحر	-تمديد وتوطيد للسد الأخضر ،وإعادة تأهيل مساحات منابت الحلفاء،	MADR	الجمعيات	Fonds

[313] رياض سعد الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 33-37.

[314] مقابلة مع السيد كمال عاشوري مختص بتهيئة الاقليمية والبرامج الإستراتيجية للبيئة ب وزارة البيئة بتاريخ:2014/03/12 على الساعة 10:30 صباحا بمقر الوزارة.

			وحماية وإعادة تأهيل المراعي والتنمية الزراعية في المناطق الصحراوية	
2-البرنامج الرائد لمعالجة الأحواض الهيدروغرافية الجامعة	-محاربة التعرية المائية، تهيئة الأحواض الهيدروغرافية، التنمية المستدامة للاقتصاد الريفي	MADR	M ADR, MICL	Fonds
3-البرنامج الرائد للتسيير وتوسيع الملكية الغابية	إعادة التأهيل والإرشاد ووتوسيع الاقتصاد االغابي	MADR	M ICL	Fonds
4—تحيين وتوسيع خريطة تحسيسية للتصحر عن طريق وسائل الاستشعار عن بعد	-متابعة ورصد للتصحر وتوسيع العملية على نطاق الولايات الشمالية	ASAL	MADR	Etat
5-أشغال التمثيل الخرائطي متعددة المواضيع	-مساحات منابت الحلفاء، التربة، المياه، إلخ..	MADR , MRE, MESRS	القطاع الخاص	Etat
6-المخطط الوطني لحماية التربة ومكافحة التصحر	-الاستمرار في التخطيط للتصحر مع مراعاة خاصية التصحر في برامج التهيئة العمرانية	MATE	MADR	Etat
7-دراسة المخطط التوجيهي لتنمية المناطق الجبلية في الجزائر	-تتمة SNCSLCD بالنسبة للمناطق الجبلية	MATE	MADR	Etat
8-تدعيم الوساءل الاقتصادية للجباية البيئية	-التشجيع على المنتوجات النظيفة وحماية والبيئة وخلق حوافز مالية لخلق مناصب شغل خضراء صديقة للبيئة	MF	MADR	التفكير في الإنشاء

–وضع احترازات ومبادرات لفائدة المربين الذين اختاروا تخفيف الحمولة عن المراعي أوالمستثمرين المحليين الذين اختاروا تثمين الفرص المحلية للاستثمار القائمة على احترام البيئة الطبيعية (توصيات الورشة)	–خفض حمولة المراعي وتنمية النشاط الإقتصادي والتجاري القائم على احترام البيئة الطبيعية	MF	MADR	
10–دعم شبكة مكافحة التصحر والتنوع البيولوجي	–إنشاء قاعدة بيانات تجميع كافة المعلومات العلمية والتقنية –إحصاء الممارسات الجيدة المتعلقة بالتسيير المستدام للأراضيوالخبرات المحلية ودمجها فيا قاعدة البيانات الوطنية المسطرة –إنشاء ملف للقدرات	MESRS	INRAA, INRF, INSID,	صندوق البحث
11–الإنارة الريفية عن طرق الربط بالشبكة الوطنية، الطاقة الشمسية وطاقة قوة الرياح	–تحسين الوضعية المعيشية لسكان المناطق الريفية	MADR,	MEM, MESRS	الصندوق

المصدر: كمال عاشوري مواءمة خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر الجزائر للاستراتيجية العشرية 2008–2018 لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من 18 إلى 20جوان دبي.

–تعليق على الجدول:

حسب الجدول أعلاه فقد تنوعت المشاريع وتعددت لتدعم كل الاستراتيجيات المبرمجة سابقا لمواجهة بعض المشكلات البيئية والتي تشكل خطر كبيرا على حياة الإنسان

وتقوض سبل معيشته جراء الاستعمال المفرط لمصادر الأرض وموادها ،لذا فإن تجسيد المشاريع المقترحة ستحسن من معيشة السكان حسب المناطق المتضررة ويساعد في الاندماج والتأقلم حفاظا على البيئة وحمايتها حسب السيد **كمال عاشوري** طبعا،والتي مست البرامج والمشاريع عديد من المشكلات البيئة منها التصحر،الغابات،الإنارة العمومية وأخطار الصحة وكذلك برامج تدعيم الجباية البيئية كنوع من الآليات الاقتصادية المؤيدة لفكرة الملوث يدفع.

ج-إستراتيجية النهوض بقطاع الغابات:

لقد سعت الجزائر إلى اعتماد سياسة واقعية في مجال التشجير وتتمثل أول خطوة قامت بها في هذا المجال هي السد الأخضر أوالحزام الأخضر الذي يعد من أكبر المشاريع مقاومة للتصحر في الجزائر،وقد ابتدأ المشروع في عام 1971وكان هدفه إنشاء حزام غابي يمتد على مساحة 1مليون هكتار بطول قدره 1500كلم،وبعرض 20كلم يغطي السهول المرتفعة والأطلس الصحراوي وإلى جانب ذلك لابد للجزائر أن ترتب أولوياتها في هذا القطاع حسب مايلي :

-كيفية الحفاظ على ما تبقى على غطائنا النباتي وبالأخص الغابات .

-كيفية توسيع الأنواع الغابية ذات الأهمية القصوى مثل الغابات المنتجة وحتى المحافظة.

-إعادة إتمام شريط السد الأخضر والمناطق المحاذية له وتجديد ما أتلف منه .

-تشجيع الفلاحة الجبلية وإشراك سكان الريف في هذه المشاريع مما يساعد على استقرارهم وجعلهم طرفا مهما في المحافظة على الغابات ومكافحة الانجراف .

-إعادة الاعتبار للغابات المنتجة للفلين قصد تهيئتها وتجديدها وصيانتها من التلف والأمراض وهذا لمواصلة إنتاج الفلين الذي بفضله كانت الجزائر أحد أهم البلدان في العالم من حيث الإنتاج والجودة

-تشجيع المشاريع الكبرى وتوسيعها إلى المناطق الجنوبية مثل السهوب العليا أين توجد ثروات نباتية كالحلفاء وباطنية كالمياه الجوفية وغيرها من الثروات .

-إعادة الاعتبار للمسائل الغابية التابعية للدواوين الجهوية للتنمية الغابية التي هي في تدهور .

-إعادة الاعتبار وتدعيم الحظائر الوطنية بما تحتاجه قصد التكفل بأعمالها في المحافظة على البيئة ،حيث تزود المصالح الإدارية بالطاقات التقنية العارفة بشؤون القطاع والمتخصصة في ذلك من مهندسين وتقنيين .[315]

د-في مجال تسيير النفايات الصلبة والحضرية :

إن تحليل الوضعية الحالية فيما يخص التكفل بالنفايات الصلبة ينسب الصعوبات الحالية إلى عوامل متعددة الأشكال تنظيمية، تقنية مؤسساتية تكون هذه النقائص المتعددة أهم مانع لتوفير الشروط المناسبة لتطوير سوق وطنية للنفايات وقد عمدت الجزائر إلى الاعتماد على استراتيجيات مهمة في مجال جمع ونقل ومعالجة النفايات المختلفة،ومن بين ما قامت به هذه الأخيره في سياستها ما يلي :

1-البرنامج الوطني للتسيير المدمج للنفايات الصلبة:PROGDEM :

انبثق البرنامج المطبق من طرف الحكومة في إطار المخطط الثلاثي لتدعيم النهوض الاقتصادي (2001-2004)عبر 40 مدينة كبيرة أمام الوضعية المزرية لمشكل النفايات ،حيث اعتبرت الحكومة الجزائرية تسيير النفايات الصلبة الحضرية محورا ذا أولوية في إستراتيجيتها ومخططها الوطني الخاص بالبيئة والتنمية المستدامة،وذلك عن طريق إعداد ووضع حيز التنفيذ برنامج وطني لتسيير النفايات الصلبة الحضرية ،حيث وحسب المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة والمتعلق بالنفايات وتنظيم كيفية إعداد مخطط وطني لتسيير النفايات الخاص.

وتبعا لذلك أوكلت مهمة إعداد هذا المخطط للجنة يرأسها الوزير المكلف بالبيئة أوممثله،وتتألف من ممثلين عن الوزارة المكلفة بالدفاع الوطني والجماعات المحلية وهم: وزارة التجارة، وزارة الطاقة، وزارة الصحة، وزارة المالية، وزارة الموارد المائية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة التقليدية، وزارة التعمير ووزارة الصناعة .

[315]رياض سعد الدين ،مرجع سبق ذكره ، ص 98-99.

تعد اللجنة المكلفة بالمخطط تقريرا سنويا يتعلق بتنفيذ المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة وحسب قانون تسيير النفايات وإزالتها ومراقبتها تكوين اللجنة تضم ممثلا عن المنظمات المهنية المرتبط نشاطها بتثمين النفايات وإزالتها،وممثلا عن المؤسسات العمومية التي تعمل في ميدان تسيير النفايات،وممثلا عن الهيئات والمؤسسات الوطنية لحماية البيئة، ويمكن للجنة أن تستعين بكل خبير أوشخصية مختصة في ميدان إعداد المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة ونشره ومراجعته يعين أعضاء اللجنة المكلفة بإعداد المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة لمدة ثلاث (03) سنوات قابلة للتجديد بموجب قرار من الوزير المكلف بالبيئة وبناء على اقتراح من السلطات التي يتبعونه .

وتقوم اللجنة بإعداد نظامها الداخلي الذي يخضع لموافقة الوزير المكلف يوافق على المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة بمرسوم تنفيذي ويعد لمدة عشر 10سنوات ويخضع للمراجعة كلما اقتضت الضرورة ذلك، بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالبيئة أو بأغلبية أعضاء اللجنة .

-ويهدف برنامج الوطني للتسيير المدمج للنفايات الصلبة **PROGDEM** إلى :

-وضع حد للممارسات الحالية للتفريغ .

-تنظـيم الجمـع والنقـل وإزالـة النفايـات فـي ظـروف تضـمن عـدم الإضـرار بالبيئـة والمحافظـة على نظافة المحيط.

- تكـريس مبـدأ ترتيـب النفايـات حسـب مصـدر إنتاجهـا وصـنفها للتسـيير العقلانـي والسـليم للنفايات.

-توضيح مسؤوليات مسيري وأصحاب كل صنف من النفايات[316]وتوفير مناصب شغل .

-إطار المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة**PNAEDD**.

-سياسة لخفض لتثمين النفايات وتحسين الإطار المعيشي وحماية الصحة.

- التخلص السليم والايكولوجي من النفايات وتثمين القابلة للاسترجاع منها.

-التخطيط المدمج للتسيير على المستوى المحلي.

[316]بوعلام أزرارق،إستراتيجية الجزائر حول تسيير وإزالة النفايات الصلبة،07-06-2008
،90-07-7001،[www.Cfpdz.com/vb/showpost.php]،942KO،ص1.

-خطة التوجيه البلدي لتسيير النفايات.

تبعـا لتـدابير القـانون رقـم 01- 19للنفايـات، فـإن البلـديات مجبـرة علـى التـزود بـأداة لتخطيط وتسيير النفايات التي هي الخطة التوجيهية،والتي تحتوي على :

-دراسة خبرة لتسيير النفايات على مستوى المدن.

-تشـخيص وفحـص المنظومـة المنظومـة المتواجـدة بتصـور خطـة جديـدة للتسـير وتحسـين قـدرات التسـيير وتمهينهـا علـى الخصـوص بـإعادة تنظـيم إدارة البلديـة المكلفـة بتسـيير النفايـات حتى تكيف مهامها مع المتطلبات الجديدة وتقوية قدرات الجمع والنقل.

-الإتلاف السليم للنفايات:مركز الدفن التقنCET:

تـم إنجـاز مراكـز للـدفن التقنـي وفقـا للمتطلبـات والتوجيهـات التقنيـة للمخططـات البلديـة للتسيير والقانون رقم 01-19 المعلق بالنفايات وخاصة بشأن:

-دراسة التأثير واختيار موقع الإرساء.

-تهيئـة مركـز الـدفن باعتمـاد منظومـة المـدارج مسكة،صـرف المرشـحات واسـترجاعها ومعالجتها.

-قانون أساسي يضمن استقلالية التسيير.

-التكفل بالنفايات الجامدة بوضع مواقع مخصصة لها.

+إتلاف المزابل الفوضوية واعادة تاهيل المواقع وذلك عن طريق:

-إبطال التلوث بالنسبة لمواقع المزابل الفوضوية.

-إعادة تأهيل المواقع التي تمت نظيفها.

وضع أجهزة مراقبة وعقوبات لتجنب عودة إنشاء المزابل الفوضوية.

+رسكلة وتثمين النفايات.**Eco-Jem** :

تكون النفايات منجما للمواد الثانوية الخامة ويمثل استرجاعها ورسكلتها للجزائر حتمية إقتصادية،ونظرا للضعف الملحوظ في تنمية نشاطات الاسترجاع والرسكلة وخاصة الخسارة إقتصادية، سيتموضع تدابير تنظيمية وتشريعية- ضريبية وتشجيعيةوكذا:

- وضع نظام وطني لاسترجاع وتثمين نفايات التغليف **Eco-Jem**تطبيقا للمرسوم المتعلق بتسيير نفايات التغليف.

- تنظيم شبكات للجمع المتخصص لكل نوع من النفايات وذلك اعتمادا على إنشاء مؤسسات صغيرة،وهذا بتدابير مالية وضريبية.

- ترقية تنمية نشاطات الاسترجاع والتثمين بتوفير التقنيات والموارد المالية.

- منح مزايا ضريبية لإنشاء نشاطات تثمين النفايات.

+إدخال أنماط جديدة على تسيير النفايات:

لقد أظهر التسيير الحالي للنفايات الحضرية من طرف مصالح البلدية قدرته المحدودة وعليه يجب وضع أنماط جديدة للتسير بهدف جعله احترافي وتحسين توجيه الخدمات وعقلنة تكاليف التسيير وذلك بإنشاء مؤسسات تتكفل فقط بتسيير النفايات،وتسمح باستقلالية التسيير وضمان التوازن المالي.[317]

+تمويل وفردانية المصالح العمومية للتسيير:

تطبيقا لمبدأ الملوث الدافع المنصوص عليه في القانون رقم01-19المتعلق النفايات،سيتم اتخاذ تدابير لوضع ميكانزمات تسمح بتغطية مصاريف تسيير النفايات وذلك بـ:

-التكيف التدريجي لضريبة جمع الفضلات لتغطية كلفة التسييروبلوغ التوازن في حسابات مصالح التسيير.

وضع نظام لتحصيل الضريبة.

[317]بوعلام أزرارق، مرجع سبق ذكره ص 7-9.

+التحسيس ومشاركة وإقحام المواطن:

إن نجـاح البرنـامج**PROGDEM** يخضـع لمـدى مشـاركة المسـتعملين،كما سـتتخذ تـدابير لتحسـيس المـواطنين وانخـراطهم فـي المبـادرات الهادفـة إلـى تحسـين شـروط تسـيير النفايات،وتشمل هذه التدابير:

– تنصيب خلية بلدية مكلفة بوضع حيز التنفيذ البرنامج المحلي للتحسيس.

–وضع برنامج محلي للإعلام والتحسيس عبر تجنيد قنوات ووسائل الإعلام.

+تطبيق العقوبات وتدابير المحافظة:

يشـكل تطبيـق القـانون المتعلـق بالنفايـات المحـور الرئيسـي لإنجـاز برنـامج**PROGDEM** فـي هـذا الشـأن كلفـت وزارة العـدل سـلك الشـرطة بصـفة عامـة والـدرك الـوطني مجنـدون للسـهر علـى تطبيـق القانون،وقـد تـم تنظـيم لقـاءات جهويـة لتعمـيم تـدابير هـذا القانون لتحسيس الأسلاك المكلفة بتطبيق التشريع.

– لقـد تموضـع برنـامج للتكـوين مـن طـرف وزارة تهيئـة الإقلـيم والبيئـة سـابقا لرفـع مسـتوى التأهيـل لمصالح الجماعات المحلية وشرطة البيئة،ويشمل هذا التكوين:

– مسيرين في المستقبل لمراكز الدفن التقني .

– أعضـاء خلايـا البلـديات للتحسـيس مايعـادل950 شخصـا تلقـوا تكوينـا فـي سـنتي 2000–2001 وشخص تابعون نفس التكوين خلال الفترة 2003–2004.

وفـي نفـس السـياق حاليـا تسـعى الجزائـر إلـى إنجـاز مشـاريع مهمـة فـي مجـال تسـيير النفايات الصناعي والتي نجد من بينها :

–المشاريع المتعلقة بمعالجة النفايات الصناعية.

–المشاريع المتعلقة بمعالجة **Pesticides**المنتهية الصلاحية .

-مشاريع حول تقييم المصل التي تسمح بتفكيك العناصر بكتيريا حامض لبنيك والتعرف على ظروف إنشاء وسائل بيولوجية [318].

وأمام أهمية وخطورة ما ينجم عن النفايات، فإنه من الضروري التكفل بهذا المشكل وتسييره بصفة مجملة كما عمدت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة إلى اعتماد مخطط وطني لتسيير النفايات الخاصة **PNAGDES**،والذي جاء فيه ما يلي :

-جرد كمية النفايات الخاصة المنتجة كل سنة على المستوى الوطني .

-المقدار العام للنفايات المخزنة مؤقتا والمخزونة إلى الأبد .

-مولدات أومستلزمات خاصة بالنفايات الخاصة تعيين مواقع ومنشآت للعلاج للعلاج الموجود

-الاحتياجات الخاصة بقدرات المعالجة.

-الخيارات المتاحة المتعلقة بكيفيات معالجة مختلف أنواع النفايات [319].

ويمكن القول أن الجزائر قد حققت إنجازات مهمة في هذا المجال ومنه فقد تم إنشاء مراكز للردم التقني والتي يمكننا أن نجد من بينها المراكز التالية :

-مركز الردم التقني ببشار .

-مركز الردم التقني بقرية قرط (معسكر).

-مركز الردم التقني بولاية سعيدة .[320]

إن التنظيم الحسن لتسيير النفايات الصلبة من طرف الجماعات المحلية يؤدي إلى آفاق واعدة لتنمية الإسترجاع بالجزائر،وهذا يخضع لمدى تعاون الجماعات المحلية والمتعاملين في مجال الإسترجاع والرسكلة بالتوازي.

[318] Ministère De L'aménagement Du Territoire Et De L'environnement, bilan final des 100 projets derecherche sur l'environnement, (www.matet.dz),06-09-2010, p 8,9

[319] Ministère De L'aménagement Du Territoire Et De L'environnement, Direction De a Politique Environnemental Industrielle, plan national de gestion des déchets spéciaux «PNAGDES –Algérie».

[320] Ministère De L'aménagement Du Territoire Et De L'environnement, Eco-News, N°1, aout 2008.

وبالفعل شهدت07 ولايات في البلاد وهي الجزائر، سكيكدة، غرداية ،تلمسان،مسيلة وباتنة تنظيم ورشات دراسة كل واحدة منها دامت يومين تحت إشراف خبراء دوليين وشملت المهندسين المكلفين بملف النفايات الخاصة على مستوى المفتشيات الولائية للبيئة ولدى مسؤولي الخلايا البيئية داخل المؤسسات التي تفرز النفايات الخاصة في الجزائر،وقد تضمن جدول أعمال الورشات الوضعية العالية لتسيير النفايات الخاصة في الجزائر تسهيلات التي يقدمها قانون جديدوكذلك وضع مخطط لتنسيق العمل بين مختلف الجهات.

هـ- في مجال حماية البيئة من التلوث الصناعي:

تستمر الأنشطة الصناعية في المساهمة في تدهور نوعية الهواء داخل المدن أوبجوار المقاطعات السكانية ،حيث تتواجد بعض الصناعات الكبرى مثل وحدات الإسمنت،المحطات الكهربائية، المركبات الكيماوية ،البتروكيماوية والحديد والصلب ،والتي لها اثر سلبي على البيئة كتلوث المياه وتلوث الجو الناجم عن إصدارات ثاني أكسيد الكبريت (Co_2)، الغباروأكسيد الآزوت (Nox)، المركبات العضوية المتبخرة (Cov)،بخار المعادن الثقيلة،وما يزيد الأمر خطورة هو أن هذه الإصدارات من الغازات الدفيئة لا تخضع لأية إجراءات قياس أو متابعة منتظمة بسبب غياب:

-معايير جزائرية خاصة بهذه الفضلات .

-مخابر مؤهلة ومعتمدة للقيام بقياس الإصدارات.

-كما أنه ينظر لتدهور نوعية الهواء الذي تتسبب فيه المؤسسات الصناعية الجزائرية إلا من منظور الأضرار المحلية ذات الآثار على الصحة البشرية التي يمكن ترجيحها، أما الآثار غير المباشرة مثل إتلاف المزروعات وتدهور التربة والمواد تحت تأثير طرح الأحماض لا تزال غير مدركة ولا مطروحة من بين اهتمامات الحالية.

بالرغم من مشكلات التلوث المطروحة، فقد تم تسجيل تقدم ملحوظ في مجال الوقاية من التلوث وترشيد في استهلاك الطاقة خلال السنوات القليلة الماضية بفضل سياسة جوارية لمكافحة التلوث الصناعي تقوم على مجموعة من الأدوات تسمى أدوات تسيير البيئة نلخصها فيما يلي:

أ – دراسات الآثار على البيئة :

بهدف تسهيل فهم المرسوم التنفيذي رقم 78 – 90 المؤرخ في 27 فيفري 1990 المتعلق بدراسات الآثار على البيئة ، تم إعداد دليل لدراسة الآثار على البيئية سنة 2001 يشكل أداة مرجعية للتحكم في الإجراءات والمناهج والتقييمات المتعلقة بدراسة الآثار على البيئة، سواء على المستوى المركزي أوعلى مستوى الهياكل غير المتمركزة [321]،وفي هذا الإطار قامت وزارة الموارد المائية والبيئة بدراسة أكثر من ألفين (2000) دراسة للآثار على البيئة.

ب – الدراسات التدقيقية للبيئة :

تم إنجاز دراسات تدقيقية بيئية حول عدد من الوحدات الصناعية في إطار مشروع مراقبة التلوث الصناعي ،وتطلعنا هذه الدراسات على الأوضاع البيئية للوحدات الصناعية إستنادا إلى مقاييس البيئة إيزو14000وتشكل هذه الدراسات أولى مرحلة حول إقامة منظومة تسيير بيئية وفق معايير إيزو14001وهي المرحلة الأولى (2001–2002)، شكلت ثلاث وحدات صناعية موضوع دراسة تدقيقية وفق مقاييس إيزو14001 ويتعلق الأمر هنا بمصنع الإسمنت بحامة بوزيان ومركب محركات الجرارات لوادي حيمي ومصنع الدباغة الأوراسية بباتنة.

ج – منظومة التسيير البيئية :

لقد استفادت المؤسسات الصناعية من التشجيع الكامل من أجل العمل على إقامة منظومة تسيير بيئية تشمل أحد الحوافز الرئيسية في السنوات القادمة التي تنظم فيها الجزائر إلى منطقة التبادل في حدود 2010، كما تم من جهة أخرى إنجاز عملية تكوين المكونين سنة 2002 لصالح هياكل وطنية مختصة في الدراسات.

321– تقرير حول **حالة ومستقبل البيئة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 380.و مقابلة مع السيد ياسين بولحية بمخبر التأثيرات البيئة ومعالجة التلوث البيئي ببسكرة في 13–02–2015 بمقر المخبرعلى الساعة 10:00 صباحا.

د- عقود النجاعة :

هي أداة من الأدوات الهامة التي تسمح بتحديد الالتزامات في كل الأدوات في مجال حماية البيئة بين وزارة تهيئة الإقليم والبيئة سابقا والصناعيين،وتقوم الإدارة هنا بتحديد وسائل دعم ومساندة الصناع ومواكبتهم في تحقيق أهدافهم الإستراتيجية وتنفيذ مخططات مشاريعهم البيئية،وقد تم إلى حد الآن إبرام عقود نجاعة ببيئية مع 21 مؤسسة وهناك 12 عقد آخر في طور المصادقة.

هـ - ميثاق المؤسسات الصناعية :

لقد انظم حوالي 2635 صناعي إلى السياسة البيئية الصناعية الجديدة من خلال التوقيع على الميثاق المؤسسة ،إذ يشكل مصبا أوليا مشترك باتجاه دعم وتعزيز إدماج أبعاد التنمية المستدامة ضمن إستراتيجية هذه المؤسسات وعليه إلتزمت المؤسسات بدمج التسيير البيئي ضمن أولوياتها الأساسية،ودعم أعمال وضع إطار تشاوري يجمع مختلف المتعاملين الصناعيين والمواطنين والسلطات المحلية،يهدف في الأخير إلى المساهمة في تحقيق تنمية مستدامة وترسيخها في الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

و- مندوبو البيئة في المؤسسات ذات المخاطر :

ثمة 92 مؤسسة صناعية قامت إلى غاية 2005 بتنصيب مندوبيات للبيئة تتمثل مهمتها في إعداد تصورات وتنفيذ مخططات مكافحة التلوث داخل المؤسسة، بشكل يسمح لها بالمطابقة مع مقتضيات حماية البيئة،وبعد هذا التاريخ تم بالضبط 2008 تم انضمام وتنصيب مؤسسة120 أخرى.

كل المراحل السابقة مكنت من تحديد مناطق تمركز المصادر الأساسية لإنتاج النفايات الصناعية والبالغ عددها 12 في ولايات الجزائر، بجاية ، سكيكدة ، عنابة ،وهران وتلمسان وتنتج لوحدها 87 % من النفايات على المستوى الوطني أي ما يعادل 28300 طن سنويا ومخزون بنسبة 95% أي ما يعادل 190.000طن،وحسب القطاعات تأتي الصناعات المعدنية (عنابة،الغزوات) والصناعات المنجمية (عزابة) والصناعات

البتروكيماوية(أرزيو، سكيكدة)ونشاطات نقل المحروقات وتخزينها بجنوب شرق البلاد في الصدارة من حيث إنتاج النفايات الصناعية[322].

بناء على نمو الحس البيئي لدى بعض شرائح المجتمع وحرص الإدارة البيئية الوصية على حماية البيئة وإزالة التلوث ذو المنشأ الصناعيوفي إطار تطبيق مبادئ التنمية المستدامة شرعت العديد من الوحدات الصناعية الملوثة إلى برمجة مشاريع تطوير واستثمارات ملائمة لإزالة التلوث ومنها:

1- إزالة التلوث من مركب الزنك بالغزوات :

يقع مركب الزنك المحلل كهربائيا في قلب النسيج الحضري لمدينة الغزوات وعلى شاطئ البحر منذ تشغيله سنة 1974، تراكم في هذا المركب مخزون يقارب 400 ألف طن من الأوحال الكيميائية متأتية منورشة التذييب بالاحتراق،ويتم تخزين هذه النفايات المتكونة أساسا من الزنك بشكل غير ملائم،وقصد التخلص من هذه النفايات وترشيد استهلاك مادة الزنك، تم إنجاز دراسة نجاعة ودراسة تقنية اقتصادية من أجل إيجاد حلول لمعالجة النفايات في إطار البرنامج الخماسي لدعم النمو لسنة 2005، حيث سمحت هذه العملية بتحقيق اقتصاد في الموارد الطبيعية وزيادة الإنتاج السنوي من الزنك حسب المقاييس البيئية المراعية للخصوصية البيئية لإستغلال الموارد.

ومن جهة أخرى تم إنجاز دراسة حول مخاطر مركب المعالجة الكهربائية للزنك سمحت بتحديد على مستوى كل ورشة من ورشات المركب نقائص كل هذه المجمعات وآثارها واحتمال وقوعها،وأخيرا قدرة المؤسسة على مواجهتها.

كما قام المركب بتأهيل وحدة للتشبيك الحمضي (تقليص)انبعاث أكسيد الكبريت (SO_2) وذلك من خلال إنشاء ورشة للتجسيد وأخرى لمعالجة ملوحة مياه البحر،وقد بلغت كلفة الاستثمارات المنجزة 1147 مليون دينار وتم ضمان تمويل هذه الأشغال من الصندوق الخاص بالمؤسسة.

[322]– تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 383.

2- معالجة الزيوت المستعلمة :

يتضح من خلال المسح الوطني للنفايات الخاصة إنتاج 59 ألف طن من الزيوت المستعملة سنويا منها 44200 طن يقوم بجمعها الخواص و 8500 طن تجمعها نفطال NAFTAL،وتبين دراسة حول حرق الزيوت المستعملة الأداء التقني والبيئي لإتلاف الزيوت المستعملة كوقود في صناعة الإسمنت بهدف التثمين الطاقوي ،حيث تناسب هذه التقنية صناعة الإسمنت سواء على المستوى الاقتصادي أو البيئي وتبلغ كميات الاستهلاك الوطني من الزيوت على اختلاف أصنافها حوالي 160 ألف طن سنويا[323]،وتعتبر هذه الكمية عبارة عن نفايات يجب تثمينها في السوق،ويمكن أن تشكل نشاطا إضافيا مزدوج المردودية.

وبهدف تغطية تمويل معالجة الزيوت المستعملة أوتجديدها أسس قانون المالية التكميلي لسنة 2005 رسما على الزيوت والمشحمات والمستحضرات الزيتية التي تنتج الزيوت المستعملة وتتوزع عائدات هذا الرسم الذي يقدر بـ 12500 دج للطن من الزيوت المستوردة أوالمصنوع محليا كما يلي:

-10% لصالح البلديات.

-15% لصالح الخزينة العامة .

-75% لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

هذا التقسيم بالذات كان قبل 2008 إلى أن تم تغيير بعض المعايير حسب حاجة البلاد أثناء الأزمة العالمية .

3- إزالة التلوث في مركب إنتاج الأسمدة (أسميدال) :

لقد تم غلق وحدة حمض الفوسفور بصفة نهائية بعد أشغال الهدم التي سمحت باستعادة 1267طن من الحديد ، كما حويل نشاط هذه الوحدة إلى إنتاج الفوسفات العالي،وتم أيضا تزويد تجهيزات تقليص الانبعاث بوحدة حمض النترات وخاصة فرع تقليص انبعاثات الغازات.

323المرجع نفسه ص389 – 404 .

كما قامت المؤسسة بتقليص لنسبة الأبخرة الدخان القادم من وحدة نترات الأمونيوم من خلال وضع مصفاة ،إذ تقوم الوحدة بإنتاج مواد سائلة بدلا من نترات الأمونيوم التي يترتب على مسار إنتاجها إنبعاث غبار وأبخره جد ملوث.

وفي إطار المراقبة الذاتية وضعت المؤسسة نظاما لتحليل الانبعاث الغازي والغبار عند مخرج المداخن بمختلف ورشات المركب وتستجيب الانبعاثات الغازية للمعايير النوعية المطابقة،كماوبلغت كلفة الإستثمار المنجز 17 مليون دولار أمريكي مع تمويل جزء منها ذاتيا والجزء الآخر في إطار القرض العمومي للاستثمار.

4 – إزالة التلوث من مركبات آسبات للحديد والصلب :

اتخذت سلسلة من الإجراءات المضادة للتلوث في هذا المركب،ويتعلق الأمر بتركيب أنظمة للحد من انبعاث للغبار لوحدة الصلب الكهربائية ووحدة الفحم والأفران العالية ،تجهيز محطة للمعالجة البيولوجية،إعادة تشغيل للمصفات ووضع برنامج لتحسين أداء التجهيزات وآخر لتقطير وحرق الأمونياك.

5 – إزالة تلوث الخاص بوحدات الإسمنت بمفتاح،زهانة وحامة بوزيان :

يوجد مركب الأمنيات على مستوى ثلاث وحدات لازالت في الخدمة:وحدة مفتاح (البليدة) ووحدة برج بوعريريج،وحدة زهانة (معسكر)، مع العلم أنوحدة الأمنيت – إسمنت لجسر قسنطينة تم إيقافها في 1997 حيث توجد أكثر من 82000 طن من نفايات الأمنيت مخزونة في الهواء في ظروف غير مطابقة للمعايير البيئية وهي بذلك تشكل خطر فعليا على العمال والسكان والصحة.

ولقد تم تأكيد علاقة السبب بالأثر من خلال قياس أثر انبعاث ألياف الأمنيت في الوسط المهني وفي المحيط المباشر للوحدات الذي أنجزه المكتب الدولي **VERITAS** بطلب من وزير تهيئة الإقليم والبيئة سابقا شريف رحماني،وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة مستويات تعرض كليا تفوق القيمة المحددة للتعرض المحددة في التنظيم (0,1%وحدة الياف في سم^3)والتي يستحيل احترامها في ظل الشروط وللوصول إلى إلزامية النتيجة هذه، يتعين على

المؤسسات القيام بتغييرات عميقة في ممارستها وإنجاز استثمارات هامة في العتاد وفي التكوين والتوعية للعمال.

وقد برمجت عملية معالجة نفايات أمنيات الإسمنت في إطار البرنامج الخماسي لدعم النمو لسنة 2006 وهذا من خلال تحديث وتجديد تجهيز المضادة للتلوث، حيث خصص 612 مليون دينار لوحدة مفتاح الإسمنت 100 مليون دج لوحدة زهانة و220 مليون لوحدة الإسمنت حامة بوزيان[324] .

6 – إزالة تلوث تجهيزات المحروقات (سوناطراك):

شرعت سوناطراك في إطار إستراتيجيتها البيئية في عدة مشاريع موجهة لتقليص التلوث الناجم عن أنشطتها البترولية والغازية قصد التكفل بالجوانب البيئية وخاصة مشاكل التلوث، فقد بعثت برنامجا عريضا لتجديد التجهيزات الخاصة بالغاز الطبيعي المميع،وإنجازوحدات جديدة للمعالجة واستعادة وإعادة صنع الغازات المشتعلة،وقد شرعت ثلاث وحدات للتخلص من الزيوت في العمل:

– الوحدة الأولى بطاقة 8250 م^3 في اليوم .

– الوحدة الثانية بطاقة 2040 م^3 في اليوم.

– أما الوحدة الثالثة (الغاسي) بطاقة 340 م^3

إذ تبلغ كمية الزيت المستعاد في الوحدات الثلاثة على الترتيب 430م^3 في اليوم ، 308 م^3 في اليوم ، 81,84 م^3 في اليوم،ويجري إنجازوحدتين للتخلص من الزيوت :

–وحدة آغرب بطاقة مقررة تبلغ 1728 م^3 في اليوم.

–ووحدة زوتي بطاقة نظرية تبلغ 1500م^3 في اليوم .

وقد سمح هذا البرنامج لمحاربة تلوث ليس فقط لحماية البيئة، بل أيضا بإقتصاد يقدر بـ 34 مليون دولار سنويا، كما تم على مستوى حقل قلالة تزويد مركز الإنتاج بالوحدة لفصل الزيوت بطاقة 7000 م^3 في اليوم بوحدة تخزين بطاقة 15000 م^3 في اليوم وبوحدة

[324]المرجع السابق ، ص 405.

لضخ الغاز بطاقة 162.000م^3 في اليوم وقد زودت هذه المحطة بالوحدة لمعالجة الغاز بطاقة 2,4 مليون م^3 في اليوم وتقدر طاقة البترول المميع بـ 90 طنا للمكثفات.

ويرافق وحدة المعالجة هذهوحدة لضغط الغاز بقوة 75 بار طاقة 1660.000 م^3 في اليوم منها 560.000 م^3 في اليوم للحاجيات من الغاز لآبار المنطقة،وترسل الكميات المتبقية نحو حاسي الرمل، فمنذ إنشاءها في 1993 تم إرسال نحو حاسي الرمل كمية تقدر بـ 134 مليار م^3 من الغاز الجاف يضاف إليها 429.000 طن من غاز البترول المميع.

وعلى مستوى حقل **بن كحلة** يتكون مركز الإنتاج من وحدة لفصل الزيوت بطاقة 5000م^3 في اليوم ومن وحدة للغاز بطاقة 560.000 م^3 في اليوم،ويتم إرسال مجمل إنتاج حقل بن كحلة نحو مركز إنتاج حوض بركاوي(بركان)،وعلى مستوى هذا الحوض و طبقا لإستراتيجية سوناطراك المطورة في ميدان حماية البيئة، أنجزت المديرية الجهوية لهذا الحوض ثلاث مخططات لفصل الزيوت بالنسبة لأهم المراكز الإنتاجية أي هود بركاوي، قلالة وبن كحلة،ولقد أنجز هذا النوع من المشاريع بهدف مزدوج حماية البيئة واستعادت الزيوت وتعتبر سابقة بالنسبة لسوناطراك .

كما قامت سوناطراك أيضا بإنجاز برنامج لإعادة تأهيل التجهيزات وشبكة قنوات نقل المحروقات السائلة،وتحويل أنابيب حتى بدا ضروريا قصد تفادي مخاطر تلوث الطبقات الجوفية. المائية ومجاري المياه، التربة،ويذكر على سبيل المثال أشغال تحويل الأنبوب المتعددة المواد الجزائر– الشفة والأنبوب ببني منصور– الجزائر ،والذي أدى توقفه إلى وقوع عدة حالات تلوث لمياه سد قدارة وسد بني عمران.

كما استثمرت سوناطراك272 مليون دولار أمريكي للتقليل من تلوث الغازات المحروقة ولاحترام التزاماتها لاسيما الناتجة عن معاهدة الأمم المتحدة المتعلقة بالتغيرات المناخية وباتفاقية "**مونتر**يال" المتعلقة بالمواد المضعفة لطبقة الأوزون ،كما تنفذ الجزائر برنامجا واسعا مخصصا لحماية الجو كإعداد برنامج وطني لحماية طبقة الأوزون وتشجيع الاقتصاد في الطاقة الغير متجددة.

وفي إطار استغلال المنجم الغازي لعين صالح قررت شركة عين صالح للغاز فرع سوناطراك وبريتش بتروليوم– أموك وإنجاز الهيئة الضرورية للاستعادة ،وحجز ثاني أكسيد الكربون الناجم عن معالجة الغاز المنتج على مستوى هذا الحقل،ويحتوي في الغاز بين 1و9 وحدات من ثاني أكسيد الكربون، في حين أن تمركز ثاني أكسيد الكربون في الغاز التجاري محدد بـ 0.3 وحدة كخاصية تقنية[325].

وفي السياق الدولي الحالي المتميز لمحاربة الغاز المسبب للاحتباس الحراري المسؤول عن التغيرات المناخية، قررت شركة عين صالح للغاز استعادة وحجز ثاني أكسيد الكربون في باطن الأرض وتقدر الكميات التي تم إستعادتها سنويا سنويا بـ 1.2 مليون طن أي 20 مليون طن من فترة إستغلال الحقل،حيث تموضع برنامج هام لتقليص الغاز المحترق من طرف سوناطراك وقد سمح باستعادة قرابة 133 مليار م^3 من الغاز في الفترة الممتدة من 1980 إلى 2001.

كما قلصت حصة الغاز المشتعل من الغاز المختلط المنتج من 62% في 1980 إلى 12% في 2001 وهذا بالرغم من تزايد حجم إنتاج البترول الخام،وسيتواصل مجهود التقليص حيث قرر تخصيص غلاف مالي 225 مليون دولار عن الفترة من 2001 إلى 2005 قصد تقليص حصة الغاز المحترق إلى 7% في نهاية هذه الفترة[326].

325تقرير حول **حالة ومستقبل البيئة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 406–407.

326المرجع السابق ص 408.

و- في مجال تلوث المياه والبحر والمناطق الشاطئية:

سعت الدولة منذ1992 بعد تمويل صندوق البيئة العالمية للبرنامج الخاص بمكافحة التلوث الناجم عن المحروقات لشراء معدات لمكافحة التلوث البترولي وتكوين إطارات مختصة تنظم المرور في الموانئ ،كما بادرت الجزائر بمساعدة برنامج عمل البحر الأبيض المتوسط بإعداد خطة للتهيئة الشاطئية.

وعلى صعيد التلوث المائي فالمشاريع تتعلق بتأهيل شبكات التمويل بالماء الصالح للشرب وشبكات التطهير بإعادة تأهيل شبكات 10مدن يفوق عدد سكانها 2مليون نسمة وإعادة تأهيل 24محطة للتصفية،إضافة إلى ذلك الشراكة مع الدول الأوروبية لتحسين تسيير الموارد المائية مع توسيع التنازل عن الخدمة العمومية للماء لصالح القطاع الخاص وإعادة النظام التعريفي للماء وتأسيس ضرائب خاصة بنوعية الماء والاقتصاد فيه.

ويقدر البرنامج الذي شرعت في تنفيذه وزارة البيئة والموارد المائية والمتعلق بتجديد وتوسيع منشآت التموين بالماء بمبلغ 170مليون دينار أنجزت 50%منه.[327]

من كل هذا نستنتج أن الجزائر اعتمدت في مجال النفايات الحضرية والصناعية على خطة للتخلص من النفايات الخطيرة أصبحت قانونا سنة 2001،ترتكز أساسا على تقليص حجم المخزونات وخطر المنتوجات السامة وفرض غرامات على من يقومون بتلويث البيئة وعمليات معالجة النفايات وتشجيع الشركات للمحافظة على البيئة،ويتضح ذلك في محاولة إزالة كمية النفايات الخطيرة التي تفرزها المصانع كالزئبق وبقايا الزنك بقايا النفط(وقد حددت سابقا أهم المصانع التي تم غلقها بسبب عدم توافق مخرجاتها مع حماية البيئة)،كما تم إبرام حوالي 60عقدا خاصا بالبيئة والأداء الاقتصادي سنة 2005بين وزارة البيئة والشركات العاملة في مجال الغذاء والصناعة .

كل هذه الأعمال تمت بإستعانة بمحاضر المعاينة والتي تمكن من تقدير نسب التلوث ومراقبتها في جميع المستويات بلمنشأت الصناعة و العامة ومع حضر استعمال

---

[327]لعمى احمد و .شنيني عبد الرحيم :نمو**المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي** الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات الطبعة2 ، بجامعة ورقلة يومي 22 و23ن وفمبر 2011بين متطلبات التنمية الاقتصادية والإنفاق البيئي- تجاذب أو تنافر - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة ورقلة، الجزائر .

الأكياس السوداء مراعاة لخطرها على البيئة و صحة الإنسان والموزعة على مستوى مديريات البيئة بالولايات ومؤخرا وزعت على البلديات ملحق رقم (03) و(04).

ي-في مجال برنامج الطاقات المتجددة وإستراتيجية حمايتها:

أعلنت الوكالة الفضائية الألمانية بعد دراسة حديثة قامت بها أن الصحراء الجزائرية هي أكبر خزان للطبقة الشمسية في العالم حيث تدوم الإشعاعات الشمسية في الصحراء الجزائرية 3000 ساعة إشعاع في السنة ،وهوأعلى مستوى لإشراق الشمس على المستوى العالمي وهو ما دفع الوكالة إلى تقديم اقتراح للحكومة الألمانية حول إقامة مشاريع استثمار في الجنوب الجزائري.

وبناء عليه تم تقديم الاتفاق بين الحكومتين في ديسمبر 2007 لإنتاج حوالي 5% من الكهرباء بفضل الطاقة الشمسية ونقلها إلى ألمانيا من خلال ناقل كهربائي بحري عبر اسبانية بالإضافة إلى المشروع المتعلق بصنع اللوائح الشمسية في منطقة الرويبةومن المقرر أن يدخل هذا المشروع بطاقة سنوية تتراوح مابين 50و120 ميغاواط حيز الإنتاج سنة 2012 ويسير هذا الاتجاه نحوي التصدير مع مخطط أخر محلي إنتاج 20% بحلول العام 2020.

أ-وضعية الطاقات المتجددة في الجزائر بالأرقام:

- القدرة المنشأة: + 000 11 ميغاواط و275 ميغاواط بالنسبة لفرع الصناعة الهيدروليكي و306 ميغاواط للشبكات المعزولة في الجنوب.
- القدرة الهيدروليكية: 1,7٪ من القدرة المنشأة.
- حضيرة للطاقة الشمسية العاملة: تحتوي على 108 صفيحة شمسية.
- القدرة على توصيل الطاقة الشمسية: + 900 منزل.
- الاستهلاك الوطني للكهرباء: 5 جيغاواط /سا.
- حصة الطاقة الشمسية في الحصيلة الطاقوية الوطنية: 0,028 ٪

- نسبة إدماج الطاقات المتجددة: ≤ 5٪.

أعطت الجزائر أولوية للبحث لتجعل من برنامج الطاقات المتجددة حافزا حقيقيا لتطوير الصناعة الوطنية والتي تثمن مختلف القدرات الجزائرية بشرية ، مادية، علمية في هذا الإطار وإضافة لمراكز البحث الملحقة بالمؤسسات مثل «مركز البحث وتطوير الطاقات الكهربائية والغازية»، فرع مجمع سونلغاز، تتعاون هيئات أخرى مثل الوكالة الوطنية لترقية استعمال الطاقة وترشيدها مع مراكز البحث التابعة لوزارة البحث العلمي من بينها:

-مركز تطوير الطاقات المتجددة(CDER).

-وحدة تطوير معدات الطاقة الشمسية(UDES) .

-وحدة لأبحاث التطبيقية في مجال الطاقة المتجددة(URAER) .

-وحدة لأبحاث في مجال الطاقة المتجددة في المناطق الصحراوية(URERMS) .

-وحدة بحوث المعداتوالطاقة المتجددة(URMER) جامعة تلمسان.

-وحدة تطوير تكنولوجيا السيلسيوم(USTD) .

وقد أنشأت الحكومة الجزائرية أيضا المعهد الجزائري للطاقات المتجددة (IARE) ،حرصا منها على نجاح برنامج الطاقات المتجددة في مجال الطاقة الشمسية الكهروضوئية، تعتزم الجزائر تطوير قدراتها الصناعية من خلال إنشاء شبكة للمناولة في هذا القطاع ويتوقع تحقيق في أفاق سنة 2013 نسبة إدماج الصناعة الجزائرية قدرها 60٪ على أن تصل إلى نسبة 80٪ في الفترة الممتدة ما بين 2014-و2020،وهذا بفضل إنشاء مصانع لإنتاج الألواح الكهروضوئية، السيليسيوم،منوبات التيار،البطاريات،المحولات والكوابل والأجهزة الأخرى التي تدخل في بناء المحطات الكهروضوئية.

أما فيما يخص الطاقة الشمسية الحرارية يرتقع بلوغ نسبة إدماج تقدربـ 50٪ في الفترة الممتدة ما بين 2014 و2020ولتجسيد هذه الأهداف سيتم من خلال:

-بناء مصانع لصناعة المرايا-3-.

-بناء مصانع لصناعة أجهزة السائل الناقل للحرارة وأجهزة تخزين الطاقة .

-بناء مصنع لصناعة أجهزة كتلة الطاقة.

-تطوير نشاط الهندسة وقدرات التصميم والتزويد والإنتاج.

خلال الفترة الممتدة مابين 2021م و2030م فإن نسبة الإدماج ستفوق 80٪ مع ضمان توسيع قدرة إنتاج الوحدات المذكورة أعلاه.

خلال سنة 2013 في مجال طاقة الرياح سيتم إطلاق دراسات لإقامة صناعة متعلقة بالطاقة الريحية للوصل إلى نسبة إدماج تقدر ب 50٪في الفترة الممتدة بين2014-2020 وعليه سيتم اتخاذ إجراءات تتلخص فيما يلي:

-بناء مصنع لصناعة الأعمدة ودورات الرياح.

-انشاء شبكة وطنية للمناولة لصناعة أجهزة أرضية رافعة.

الرفع من كفاءة نشاط الهندسةوقدرات التصميم والتزويد والإنجاز من أجل بلوغ نسبة ادماج تقدر على الأقل ب 50٪ من طرف المؤسسات الجزائرية وقد تفوق نسبة الإدماج 80٪ في الفترة الممتدة بين 2021-2030 بفضل توسيع قدرات الإنتاج.

ووعيا منها للأهمية المتزايدة قامت الجزائر بدمج مبدأ تطوير الطاقات المتجددة ضمن سياستها الطاقوية من خلال تبني إطار قانوني ملائم لترقيتها والعمل على إنجاز الهياكل المذكورة أنفا،إذ أن تطوير الطاقات المتجددة مؤطر بمجموعة من النصوص القانونية :

*لقانون رقم 99-09 المؤرخ في 28 جويلية 1999م المتعلق بالتحكم في الطاقة.

*القانون رقم 02-01 المؤرخ في 05 فيفري 2002م، المتعلق بالكهرباءوالتوزيع العمومي للغاز الطبيعي عبر الأنابيب.

*القانون رقم 09-04 المؤرخ في 14 أوت 2004م، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة .

ب–الإجراءات التحفيزية والجبائية لحاملي المشاريع في مجال الطاقة المتجددة:

–يمكـن لحـاملي المشـاريع فـي مجـال الطاقـة المتجـددة الاسـتفادة مـن المزايـا الممنوحـة بموجـب الأمر 01–03 المؤرخ في 20 آوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار.

–يمكـن مـنح إمتيـازات ماليـة وجبائيـة وجمركيـة للأنشـطة والمشـاريع التـي تسـاهم فـي تحسـين الفعالية الطاقوية وترقية الطاقات المتجددة.

–زيـادة علـى ذلـك تسـتفيد هـذه الأنشـطة والمشـاريع مـن الإمتيـازات المنصـوص عليهـا فـي إطـار التشـريع والتنظـيم المتعلقـين بترقيـة الإسـتثماروكذا لصـالح الأعمـال ذات الأولويـة (القـانون رقـم 99–09 الموافق ل28 جويلية 1999والمتعلق بالتحكم في الطاقة).

–إن الإرادة السياسـية للجزائـر فـي إطـار إنجـاز برنـامج تطـوير الطاقـات المتجـددة سـيتم مـن خـلال تقـديم دعـم لتغطيـة التكـاليف الناجمـة عـن نظـام التسـعيرة المطبـق علـى الكهربـاء للمستثمرين بهذا المجال.

–إنشـاء الصـندوق الـوطني للـتحكم فـي الطاقـة مـن أجـل تمويـل هـذه المشـاريع ومـنح قـروض بـدون فوائـد وضـمانات مـن طـرف البنـوك والمؤسسـات الماليـة (القـانون رقـم 99–09 الموافـق لـ28 جويلية 1999 والمتعلقة بالتحكم في الطاقة).

ج–المشاريع الأساسية المنجزة أو في طور الإنجاز في مجال الطاقات المتجددة:

1– بناء أول محطة هجينة للطاقة الشمسية /الغاز:

–الموقع: حاسي الرمل

–الشراكة: جزائرية إسبانيةNEAL/ABENER :

–تاريخ الاستلام: نهاية سنة 2010.

–التكلفة: 315 مليون أورو– القدرة:150 ميغاواط.

2– بناء أول حضيرة لطاقة الرياح:

–المشرف على المشروع: مجمع سونلغاز.

-الشركة المتعاقدة: الشركة الفرنسيةVergnet

-تاريخ الاستلام: 2012.

-القدرة: 10 ميغاواط من الكهرباء.

3-برنامج التزويد بالطاقة الشمسية ل 20 قرية بالجنوب:

-تخصيص مساحة تقدر بحوالي 1 مليون كلم² للطاقة الكهروضوئية.

-إنتاج 2 ميغاواط/ساعة حاليا.

4-إنجاز مصنع وحدات الطاقة الكهروضوئية وتركيب الألواح الشمسية:

-المقاول الرئيسي SPA/EPE : الرويبة الإنارة، فرع من فروع سونلغاز

-الموقع: المنطقة الصناعية بالرويبة.

-التكلفة: 000 42 مليون دينار جزائري.

-القدرة :800 41وحدة الطاقة الكهروضوئية في السنة[328].

5- الموافقة على مبادرة ديزرتك مشروع الطاقة الشمسية :

حسب الدراسات المتخصصة تتلقى الجزائر مابين 2000 و3900 ساعة من الشمس ومتوسط 5كيلوواط /م² في السنة في الشمالو2263 كيلواط م² سنويا في الجنوب لكن هذه الطاقة غير مستغلة بالشكل المطلوب ،منة بين هذه الأسباب تأسست مبادرة **ديزرتك** الصناعية 2009 ،وتم ضم 57 من الشركاء في 16 بلدا وهي تهدف إلى إنتاج طاقة متجددة من الشمس والرياح في الصحاري العربية، لتلبية الطلب المحلي وتصدير الفائض إلى أوروبا لتلبي نحو15%من حاجتها الكهربائية بحلول 2050 والهدف من المبادرة جاء لحشد 500بليون دولار لتنفيذ هذه المشاريع،وهي ترتكز على خلق سوق إنتاجية للطاقة المتجددة في المناطق الصحراوية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط على نطاق صناعي بحلول سنة 2050 .

[328] – الديوان الرطني للاحصاء 2016

-وقعت مبادرة **ديزرتك** عام 2011 مع الجزائر والمغرب وتونس من اجل تطوير مصادر الطاقة المتجددة من المقرر في الجزائر إنشاء محطات توليد الكهرباء بالطاقة المتجددة بحجم 12 جيغاواط للسوق المحلية و10جيغا واط للتصدير بحلول 2030،حيث وقعت مذكرة تفاهم عام 2011 مع سونلغاز المؤسسة الوطنية الجزائرية للإمداد بالطاقة الكهربائية والغاز بهدف تنفيذ مشاريع بقدرة إجمالية تبلغ 1 جيغاواط منها 900 ميغاواط للتصدير و100 ميغاواط للاستهلاك.

تعيين إنجاز المشاريع المرتبطة بالطاقات المتجددة والجديدة فمن المشاريع التي شرعت في التنفيذ خلال2005: [329]

-مشروع 105 ميغاطن هجين شمسي غازي في حاسي الرمل يمثل الجزء الشمسي فيه **30%**.

-مشروع انجاز حضيرة هوائية بطاقة 10واط في منطقة **تندوف**.

-استعمل الطاقة الشمسية في الإنارة االرئيسية في منطقة **تمنراست**ومنطقة الجنوب الغربي.

-تم إنجاز حديقة هوائية في فيفري 2002 بطاقة 10 ميغاواط في منطقة تندوف بالتعاون بين شركة **NEAL** وبين سوناطراك وسونلغاز ومجموعة **سيم** (السميد الصناعي للمتيجة) واستعمال الطاقة الشمسية في الإنارة الريفية بمنطقة **أسكران** التابعة لولاية تمنراست الجنوبية بما يكفل توصيل الكهرباء إلى 1500 حتى2000 منزل ريفي سنويا بالإضافة إلى انجاز أول محطة هجينة لتوليد الطاقة الكهربائية العاملة بالغاز والطاقة الشمسية بمنطقة تليغمت على بعد 25 كلم شمال حاسي رمل وهي تمثل أكبر حقل غازي في إفريقيا ، مرشحة لأن تكزن مصدر طاقوي بديل ونظيف على مساحة 64 هكتار حيث يوجد بها 224 جانع لطاقة الشمسية يبلغ طول كلواحد منها 150 متر.

[329]– وزارة الطاقة والمناجم ، مديرية المتجددة ، **دليل الطاقات المتجددة**، الجزائر: 2007 ، ص 41

-كما تمت برمجة محطتين لسنة 2013 ويتعلق الأمر بمحطة "**المغير**" لولاية الوادي ومحطة "**النعامة**" بولاية البيض بغرب البلاد وفي الفترة الممتدة بين 2016و2020 يتم إنجاز (04)أربع محطات أخرى بطاقة 300 ميغاواط لكل **واحدة** منها مع طاقة إضافية تقدر ب 1200 ميغاواط وهناك برنامج يمتد إلى غاية 2030 بطاقة 600 ميغاواط سنويا إبتداءا من 2013 .[330]

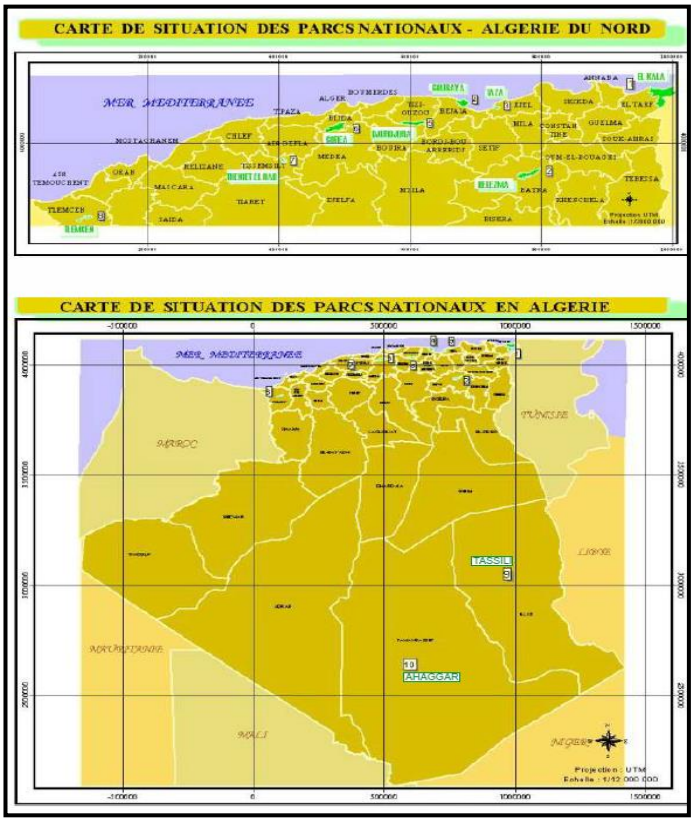

الخريطة (02):مواقع المحميات الطبيعية بالجزائر

ن-في مجال التنوع البيئي إستراتيجية حماية الحظائر والمحميات الطبيعية:

تعتبر الجزائر أكثر دول المغرب العربي وعياً بالحفاظ على البيئة، فهي الوحيدة التي أنشأت سنة1989م مشروع السنوات العشر لحماية البيئة والحفاظ على الحياة النباتية والحيوانية ،حدد هذا المشروع وجوب إقامة عشر محميات خلال هذه المدة على مساحة إجمالية تبلغ 35000 هكتار ،ودعا لإقامة 07 سبع حدائق عامة واسعة، مجمل مساحتها 123 ألف هكتار ،وأربع محميات مخصصة للصيد وأربع أخرى شطية لحماية الأسماك وثمار البحر والحيوانات البرمائية.

يبلغ عدد الحظائر الوطنية الجزائرية 10 حظيرة، 08 منها معترف بها في الشمال هذه الأخيرة تحتل مساحة إجمالية تقدر بحوالي 165 362 هكتار ولقد كان إنشائها تقريبيا خلال القرن 20 وهذا في حدود 1983،حيث تحتوي هاته الحظائر على نباتات وتجمعات حيوانية معتبرة ونادرة،وتخضع بالتالي لحماية صارمة من طرف السلطات المعنية وعلى الخصوص فهي مدارة من طرف المؤسسة العمومية ذات طابع إداري وفق المرسوم الخاص بالحظائر الوطنية.

[330] وزارة الطاقة والمناجم ، مرجع سابق ، ص45.

هي عبارة عن محميات مقامة من أجلحماية العينات من مناظر طبيعية غابات، نباتات وحيوانات وهذا لتطوير جميع النشاطات اليومية والرياضية التي لها علاقة مع الطبيعة والاستثمار في المشاريع العلمية التي لها علاقة بالبحث العلمي وهي:

-الحظيرة الوطنية للقالة: 78000هكتار ،حظيرة جرجرة:18،500هكتار ،حظيرة الوطنية لغابات الأرز «ثنية الحد»: 616.3هكتارا،حظيرة الهقار والطاسيلي100هكتار الحظائر الوطنية مثل بلزمه 600هكتار ببانتة،وتازا 300هكتار بجيجل وقورايـة 100 هكتار بيجاية مطروحة لموضوع التهيئة لأن تصنف مع الحظائر الأخرى.[331]

-كما في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية من الدعم التقني والمالي من طرف الصندوق العالمي للبيئة ،فمثلا نشاط الأمم المتحدة الذي تجسد في وضع مخطط تسيير منطقة سهل "**قرباس بسكيكدة**"من أجل الاستعمال العقلاني لموارد المناطق المحيطة،الأخرى هي محل إهتمام أكبر لهذا فإن هدف هذا المشروع هو المحافظة على التنوع البيئي الموجود في حالة خطر في تلك المناطق.

إذن فالمشاريع المقدمة من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية تمثل المحرك للإجراءات التشريعية المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية،حيث تم هذا العام توقيع اتفاقية للتحسيس حول التنوع البيئي وقد أكد وزير الموارد المائية والبيئة إن الأمر يتعلق برنامج وطني وجهوي حول التحسيس البيئي في الوسط المدرسي أومع دور الشباب.

أ- حماية المناطق الرطبة بالجزائر حسب اتفاقية رامسر البيئية:

تضم الجزائر مجموع 1451 منطقة رطبة منها 762 طبيعية و689 اصطناعية ويبلغ عدد المواقع المصنفة في قائمة "رامسر" ذات أهمية دولية 50 منطقة،ويغطي مجموع هذه المواقع المصنفة مساحة 2,99 مليون هكتار والهدف هو بلوغ 3,5 مليون هكتار مع تصنيف 10 مواقع أخرى،ومن بين المواقع الـ50 المصنفة تم إعداد 28 مخططا لتسيير منها مخططين في طريق التطبيق،وتعتبر اتفاقية "رامسر" التي انضمت لها الجزائر سنة

[331] **ATLAS des parcs nationaux algériens Direction Générale des ForêtsParc national de Théniet El Had** Mars 2006 Publié par le parc national de Théniet El Had Avec l'autorisation de la Direction Générale des Forêts Impression :Ed-diwan.

1982 معاهدة بين الحكومات تمثل إطار تعاون دولي في مجال الحفاظ العقلاني على المناطق الرطبة واستعمالها وتضم الاتفاقية منذ دخولها حيز التطبيق 160 بلدا عضوا وهناك 1971 موقعا مسجلا يمثلون مساحة 190,7 مليون هكتار.

رغم كل هذا فان بعض المحميات في الجزائر تعيش خطر حقيقي بالنسبة لوجودها أولحياة الكائنات الحية بها وصحة البشر من حولها حيث سنستعرض مشكلة واحدة من بين المشكلات الكثيرة قط لتوضيح حجم المشكل وآلية علاجه فيمايلي:

أ-1-المحمية الطبيعية لبحيرة الرغاية :

تبعد المنطقة الرطبة لبحيرة الرغاية عن العاصمة بـ34 كيلومترا ونحو 15 كيلومترا عن ولاية بومرداس،وتتربع على مساحة تفوق 1500 هكتار منها 75 هكتارا من الماء العذب و900 هكتار بحرية،وتضم في محيطها الطبيعي مركزا للصيد وهي مقصد الطيور المهاجرة القادمة من أوروبا هروبا من البرد الشديد وبحثا عن الشروط الملائمة للاستقرار المؤقت،وفق الظروف الطبيعية والمناخية وحركة الهجرة ،وتحوي البحيرة على مركز صيد يعتبر من بين أحد المراكز الأربعة التي تم إنشاؤها سنة 1983 لتربية المصيدات وحماية الحيوانات المهددة بالانقراض على المستوى الوطني،وهو متخصص في تربية البط والإوز وتكثيف طيور الصيد في المناطق الرطبة.

تعتبر البحيرة منطقة نموذجية لتسيير وتطوير المناطق الرطبة، إذ يتواجد بها 143 نوع نباتي،وهي تمتد على مساحة 1100 هكتار وتتمتع بتسلسل الأنظمة البيئية،حيث نجد في الجهة الجنوبية النظام البيئي للمستنقعات تنتشر فيها الأودية وهي تمتد على مساحة من 150 إلى 75هكتارا تنتشر من حولها النباتات التيفية كالقصب والبردي.

كما تحتوي البحيرة على نظام بيئي متنوع نظرا لتوفرها على معايير عالمية جعلتها ثروة طبيعية محمية ومصنفة ضمن **رامسار** وهي المنظمة المهتمة بتصنيف المناطق الرطبة المحمية التي انضمت إليها الجزائر في جوان 2003 فقد انضمت الجزائر إلى اتفاقية **رامسار** من خلال حمايتها من التلوث والبيئي والصيد العشوائي وحماية وتهيئة المنطقة كونها أحد المؤشرات التي تحدد مدى تدهور الوضعية البيئية في المعمورة وتساهم، حسب

المختصين في التوازن البيئي لشمال إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، فالنظام البيئي البحري يسمى جزيرة **أكيلي** المعروف باسم **الشط** كذلك، تقدر مساحتها 90 كلم2 .

وهي منطقة تعشيش لنوعين من الطيور كطير **اللقلق** و**النورس** وتحتوي على نباتات معشبة وفي مياه البحر 12 صنف، أما الكثبان الساحرة هي حاجز يفصل البحر والبحيرة يشمل على نباتات حلزة،هي مهمة نظرا لكونها مكملة للسلسلة الغذائية وتضمن التنوع البيولوجي، بينما المستنقعات هي نوع بيولوجي آخر مكون من المرج وحواف الماء،وهو موقع وسيط بين المرج والوديان يضبط مياه الأودية وهو موقع مثالي لتعشيش أنواع كثيرة من الطيور التي قدرت بـ206 صنف منهم 4 أصناف مهددة بالإنقراض مسجلة ضمن القائمة الحمراء الدولية .

ويتعدى الأمر ذلك إذ أن 3000 طائر مائي يترددون شهريا على البحيرة التي تضم معدل 47 فصيلة محلية ومهاجرة من الطيور كل سنة حسب الإحصائيات التي قدمها المركز· كما أن البحيرة غنية بـ206 نوع من الطيور و21 فصيلة من الثدييات و170 نوع من اللافقاريات و71 من الزواحف و12 نوعا من الأسماك نجدها في المياه العذبة وتضم المنطقة 233 صنف محماة من النباتات البرية ومنها الطبية على حسب قول مفتش الغابات منها ثلاثة أصناف في شمال إفريقيا وصنف نادر على السواحل والجزائرية من النباتات البحرية ، تخضع هذه الأنواع لقوانين دولية جزائرية كمصالح الأمن والشرطة القضائية هذا من الجانب القانوني·

كما استغلت المياه في سقي الأراضي قبل تلوثها مع بداية التسعينيات لقربها من المناطق الصناعية،ولهذا تم إنشاء محطة لتصفية المياه بأكثر من 80 ألف متر يوميا،تحولت اليوم إلى "مفرغة" عمومية بفعل ما يصبّ بها من مياه قذرة ونفايات،حيث تستقبل البحيرة ما يزيد عن 80 ألف متر مكعب من المياه الملوثة الناتجة عن النفايات الصناعية والحضرية والفلاحية.

تقوم محطة الرغاية لتصفية المياه القذرة على تصفية المياه القذرة التي تصب بالبحيرة والتي تستقطب كميات هائلة من النفايات من جهة المناطق الصناعية للرويبة والرغاية ،غير أنها لم تعد قادرة على ضخ هذه الكمية وتصفيتها، كما أضاف المتحدث

مشيرا إلى أن هذه المصانع،خاصة منها الكبرى لا تمتلك مراكز لتصفية نفاياتهم من المواد الصلبة أوأنها لم تعد تقوم بعملها،الأمر الذي أدى إلى الانتشار الكبير لهذه الأوساخ بالمنطقة خاصة وأن ضفافها حولتها المواد الكيمياوية إلى بقع بيضاء، كما قال إن هذه الكمية من النفايات المتدفقة تتعدى المقاييس الدولية المسموح بها.

إن النوعية السيئة لهذه النفايات الصناعية قد تعيق عمل محطة التطهير بالرغاية ،علما أن هذه المحطة تستعمل البكتيريا التي تقضي على التعفن في عملية التطهير وأن المواد الكيميائية السامة تقتل البكتيريا هذا ما يعني أن المحطة ستتوقف،ولتفادي توقف عمل محطة التطهير قررت السلطات منع ربط نفايات بعض النشاطات الصناعية بمنطقة الرغاية–الرويبة،وذلك لاستحالة إعادة رسكلتها هذه المياه تحتوي على كميات هائلة من المواد الكيماوية السامة يتم صبها من طرف المصانع في وادي الرغاية ومباشرة بعد ذلك في البحيرة.

أ–2–الآليات المتخذة لتدارك أزمة هذه المنطقة الرطبة:

تم تسطير مخطط لاستغلال المركز ووضع سياسة خاصة به لحماية بحيرة الرغاية من التجاوزات والانتهاكات التي تعيشها حتى وإن كان ينتظر أن تتخذ إجراءات في حق المؤسسات الصناعية التي مازالت تفرغ النفايات السامة في الواديين اللذين يصبان في بحيرة الرغاية ولمواجهة هذا الوضع قال مدير الموارد المائية بولاية الجزائر إنه تمت مباشرة أعمال باتجاه الصناعيين بحظيرة الرويبة–الرغاية قصد إلزامهم بمعالجة نفاياتهم بأنفسهم وعلى مستواهم من خلال التزود بمحطات تطهير مصغرة.

وإضافة إلى هذه المحطات المصغرة للمعالجة المسبقة، أعلن المسؤول نفسه عن مشروع محطة للتطهير سيعالج كل نفايات المنطقة الصناعية الرويبة–الرغاية أي أكبر موقع على المستوى الوطني بمساحة تقدر بـ 1.000 هكتار وبوجود 242 مؤسسة توظف أكثر من 27.000 شخص،كما أن إنجاز هذه المحطة مدرج في إطار برنامج إعادة تهيئة هذه الحظيرة الصناعية بمبادرة من وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار،غير أن أشغال إنجاز هذه المحطة لم تنطلق بعد.

وبخصوص مشروع إعادة تهيئة واد الرغاية الذي يبلغ طوله 3 كم انطلاقا من ولاية بومرداس المجاورة **حوش المخفي** ليصب في بحيرة الرغاية، أوضح السيد عميروش مدير مكتب الدراسات المكلف بلمشروع إعادة تهيئة واد الرغاية أن الدراسة الخاصة به قد استكملت وأنه تم اقتراح أشغال الإنجاز في إطار البرنامج الخماسي 2015-2019، مشيرا إلى أنه إذا توفرنا على التمويل فسنباشر الأشغال في سنة 2016،وهذا المشروع حاليا ينتظر الموافقة بالرغم من إدراجه ضمن مشاريع التهيئة المنسوبة لوزارة الموارد المائية والبيئة في انتظار النظر فيه،مع العلم أن البحيرة استفادت منذ سنة 2007 من مخطط عمل لتسييرها المستدام يتضمن كل المتدخلين على المستوى المحلي.[332]

وتنتظر هذه المنطقة أن تصنف كمحمية طبيعة ولكن هي في حاجة لهيكل تسيير بشرط تصنيفها كمحمية طبيعية وإنشاء مؤسسة عمومية ذات طابع إداري سيسمح لهذه المنطقة الرطبة بجلب تمويلات لتطويرها معتبرا انه "بدون ميزانية لا نستطيع فعل شيء،وعلاوة على المنطقة الرطبة للرغاية سيتم إحصاء مناطق أخرى لتصنيفها محميات طبيعية من قبل لجنة تصنيف المساحات المحمية، يبقى المجال مفتوحا أمام التلوث الذي أخذ يتنامى بما يحمل ذلك من انعكاسات سلبية على أنظمتنا البيئية ، مهددا للحياة ببحيرة الرغاية وزوال الكثير من الأصناف الحيوانية والنباتية المحمية،وهذا ما يشكل انشغالا كبيرا حسب مديرية مركز الصيد للرغاية.

1-3- المخططات التي اعتمدت لمواجهة المشكلات البيئية المتواجدة على مستوى الوطني:

لم يتم تطبيق نظام التخطيط البيئي المركزي إلا حديثا، نظرا للموقف الموازنة بين التنمية والبيئة والذي تكرس مع ظهور مفهوم حماية البيئة،وبعد تفاقم مظاهر التلوث اقتنع المخطط الوطني بضرورة الاهتمام بالبيئة،وبذلك تم اعتماد أول مخطط وطني من خلال المخطط الوطني للأعمال البيئية 1996 أولا،وتلاه المخطط الوطني للأعمال من أجل التنمية المستدامة جوان 2001 ثانيا.

[332]مقابلة مع السيد عميروش محمد مدير مكتب الدراسات المكلف بمشروع إعادة تهيئة واد الرغاية ن وفمبر 2015،الجزائر العاصمة.

1- المخطط الوطني للأعمال من أجل التنمية المستدامة:

أ-المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة PNAE1996:

عرف التخطيط البيئي المركزي تأخرا كبيراوذلك رغم المطالبة المبكرة باعتماد تخطيط بيئي مستقل خلال الندوة الوطنية التحضيرية للمشاركة في **ندوة استوكهوم** 1972 والانشغالات الواضحة التي تضمنها الميثاق الوطني لسنة 1976 والمتمثلة في إلزام السلطات العامة بتبني المحافظة على البيئة والقضاء على المضاروحفظ الصحة العامة في إطار التخطيط الوطني والملتقى الوطني حول البيئة في الجزائر معاينة وآفاق المنعقد سنة 1985. [333]

ومنه فنظرا لمؤشرات التدهور البيئي الخطير الذي عرفته الجزائر اعتمدت السلطات المخطط الوطني العملي للبيئة **(P.N.A.E)**الذي تضمن جملة من الأهداف والتوجيهات تتعلق بالتعرف على المشاكل البيئية الأساسيةوالكشف عنها،وتحديد الأسباب المباشرةوغير المباشرة لظاهرة التلوث،واعتماد نظام الأولوية لمعالجتها وترتيبا على هذه التوجيهات شرع في استكمال البناء المؤسسي المحلي لحماية البيئة، بإحداث مفتشيات البيئة على مستوى كل ولاية وتم تعزيز سلطاتها الإدارية والقضائية .

ولغرض تنفيذ توجيهات المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة، حدد البرنامج الوطني للنشاطات البيئية مرحلتين أساسيتين:

-عرفت المرحلة الأولى بمرحلة "**الحصيلة والتشخيص**"والتي انطلقت سنة 1997وتم إنجاز تقرير التشخيص المتعلق بها وتكفل بهذه العملية مجموعة من الخبراء وغطت مجموعة من الموضوعات منها تطوير الجانب المؤسسي والقانوني للبيئة وموضوع الصحة والبيئة والتدفقات السائلة والنفايات وموضوع التلوث الجوي والأضرار السمعية وموضوع حالة الموارد المائية وتدهور التربة والغابات والسهوب التصحر، التنوع البيولوجي، تسيير المناطق الساحلية وموضوع التراث الأثري والتاريخي .

[333] يحي ويناس،**الآليات القان ونية لحماية الآليات القان ونية لحماية البيئة في الجزائر**، رسالة دكت وراه في القان ون العام ، جامعة أب وبكر بلقايد . تلمسان ، 2007، ص 37،39.

وعرفت المرحلة الثانية "**بتحديد الإستراتيجية الوطنية للبيئة** "والتي انتهت في السداسي الثاني من سنة 1999وتم انجازها باللجوء إلى الخبرة الدولية وانتهت بتقرير حول حالة البيئة سنة 2001 والذي أصبح موضوع تحديث كل سنتين ،وبعد الانتهاء من مرحلة التشخيص وتحديد الأولويات، تم اعتماد المخطط الوطني من أجل الأعمال البيئية والتنمية المستدامة سنة 2001 لإدخال السياسة الوطنية للبيئة في مرحلتها النشطة .

ب-المخطط الوطني من أجل الأعمال البيئية والتنمية المستدامة 2001(PNDD):

تم التحضير لإعداد المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة بعد عرض التقرير الوطني حول حالة البيئة ومستقبلها سنة 2000 واعتمد من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 21 أوت 2001،ونظرا لما كشف عنه التقرير من تدهور خطير للبيئة وضرورة القيام باتخاذ تدابير إستعجالية لوقف هذا التدهور البيئي الخطير التزمت الحكومة بإعداد إستراتيجية وطنية للبيئة ومخطط وطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة وتخصيص استثمارات بيئية هامة في إطار المخطط الثلاثي للإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

وبغرض متابعة تحضير هذا المخطط نصبتوحدة تنفيذية في وزارة البيئة وتأسست لجنة وطنية لمتابعة المشروع،وفتح نقاش وطني موسع حول البيئة على مستوى البلديات والولايات وشمل الشركاء الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وعموم المواطنين[334]

وضع المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة بعد الدراسة والنقاش وشكل برنامج عمل الحكومة في ميدان البيئة وعلى الأمدين القصير والمتوسط،وتضمن منهجية لتحديد المشاكل البيئية وترتيبها وأعد لها إستراتيجية للقضاء عليها.

لذلك يعتبر أنوضع مخططات حماية وتسيير البيئة يتم من خلال "التحديد المسبق لشغل المجال **Territoire** "**Du** "**Occupation**والتي تتماشى مع حساسية الوسط

[334] يحي ويناس،المرجع السابق ،ص 33،37.

الطبيعي والثقافي حيث تقتضي التقنية الجرد والتحليل المسبق للمعطيات البيئية للمجال المعني ودراسة تحديد شغل الأراضي والنشاطات التي يمكن أن تنجز فيها .

وقد وضع هذا المخطط أهدافا قصيرة الأمد صنفت في إطاره إلى صنفين حسب ترتيب المشاكل البيئية الجزائرية ومنه يتمثلان في كل من :

– تحسين التصرف السليم للبيئة والتعزيز المؤسساتي .

–القيام بالأعمال النموذجية المواكبة ذات القيمة التباينية العالية .

ولقد اعتمد هذا المخطط في وضع السياسة الوطنية لحماية البيئة من خلال التدرج باعتماده أولا على المخطط العشري **2001–2011** والذي ينتظر تحقيق نتائجه على الأمدين المتوسط والطويل ثم جاء المخطط الوطني للأعمال من أجل التنمية المستدامة لعام 2001 والذي تميز بطابعه العملي،حيث وفي حالة النص على أي هدف يسعى المخطط مباشرة إلى تحقيقه بالموازات مع الأهداف البيئية الطويلة المدى،ونص المخطط الوطني من أجل البيئة والتنمية المستدامة على مخطط للأهداف قصيرة المدى من خلال مخطط الأعمال ذات **الأولوية2001–2004.**

وقد تحددت أهدافه في تحسين تزود المواطنين بمياه الشرب وتحسين الخدمة العمومية في مجال التطهير وتسيير النفايات الصلبة والمنزلية والخاصة ومحاربة التلوث الصناعي وسعيا منه إلى تحقيق هذه الأهداف نص المخطط القصير المدى على جملة من التدابير المؤسسية والتدابير المواكبة لكل هدف على حدا وحجم الاستثمارات المرصودة لتحقيق هذه الأهداف والنتائج المنتظرة والمؤشرات ومصدر تمويل جميع هذه العمليات،إن اعتماد المخطط على إتباع المنهج التدرجي في تحديد الأهداف هو إستراتيجية تجيب بالتناسب على الحاجات البيئية الإستعجالية وأولوية كل منها.[335]

تطلب تنفيذ المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستديمة كذلك تعزيز نمط الإدارة والتصرف في البيئة على مختلف مستويات التوجيه والقرار والتنفيذ للسياسة البيئية المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستديمة،الدوائر الوزارية،الوكالات،البلديات والهياكل غير الممركزة والمؤسسات

- [335]يحي ويناس،مرجع سبق ذكره،ص54-55.

وذلك ببرنامج تكوين وتحسين القدرات المؤسساتية كما أن إشراك القطاع الخاص للنهوض بدوره كمقدم الخدمات البيئية والمشركة المحلية ولاسيما مشاركة الجماعات المستفيدة من حسن تسيير المجتمع المدني والمنظمات غير البيئة.[336]

ان إنماء دور الحكومية عن طريق أعمال إعلامية وتحسيسية ومشاركتهم في إنضاج المشاريع المحلية كل ذلك يكتسي أهمية خاصة لتجنيد الشراكة على أوسع نطاق ممكن وضمان تنفيذ أحسن لمخطط أعمال تهيئة الإقليم والبيئة للتنظيم والمتابعة الميدانية لانجاز المشاريع باعتبارها كيانا دائما ضمن وزارة الخاصة هما من أكبر الأهميات.

-يوضح **الجدول(06) أهم الأهداف التي سطرتها الوزارة ضن أهم البرامج الفعلية للمخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستديمة P.N.A.E** ، فقد وضعت المشاكل البيئية ضمن أولويات تستجيب للقدرات المالية المتوفرة والإطار المؤسسي التنظيمي المتاح،حيث حددت الوزارة الوصية على حماية البيئة أهدافها الطويلة-المتوسطة-القصيرة الأمد والتدابير المؤسساتية التي ستضطلع بها الوزارة مع ذكر النتائج المرجوة من كل مشروع تتبعا للهدف الذي أنشى من اجله والشامل للحفاظ على صحة الإنسان ونوعية الحياة.

حيث وفي إطار تحسين حصول المواطنين على مياه الشرب ذات نوعية جيدة والتي مكنت من استرجاع 100م^3 من المياه المستعملة في 10مدن وبناء 5 وكالات أحواض مائية بمواصفات عالية ،وهذا حفاظا على الصحة و نوعية الحياة للمواطنين.

وفيما يخص تحسين الخدمة العمومية للتطهير فقد تم مواصلة برنامج إعادة التأهيل لمحطات التنقية والتطهير العاطلة والمقدرة ب24 مؤهلة بعد الإصلاح والعمل على تكوين 500اطار في مجال تسيير التطهير و300 في مجال تسيير شبكات التطهير و100 موظف في تسيير المياه المستعملة لإعادة استعمالها في ميدان الزراعة للكف عن الهدر المائي.

[336] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، **المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة**، الجزائر، 2011 .

كما كان لبرنامج تسيير النفايات الصلبة والمنزلية منها نصيب من المخطط الوطني للأعمال من اجل البيئة والتنمية المستدامة ،حيث برمج تعميم التكوين لفائدة البلديات والفاعلين فيها مع العمل على استئصال المفرغات الغير مرخصة والقريبة من التجمعات السكنية حفاظا على الصحة العمومية وتعويضها بمفارغ مراقبة بحوالي 21 مدينة و19 أخرى في طور التجسيد بمدن والتجمعات السكنية بالجنوب .

مع القيام بإعداد دراسات تتعلق بإعادة استعمال النفايات الزيتية وأخرى تتعلق بكيفية تسيير النفايات ذات المنشأ الطبي (الأخطار الطبية ومشكل العدوى و الأمراض)،بالإضافة لتكوين 2400 شخص في كيفية تسيير النفايات الصناعية و 200 متكون في تسيير النفايات الصناعية و350 متكون في تسيير النفايات الصناعية الخاصة و150 شخص اطر في مجال تسيير النموذج الجديد بعد القيام بدراسة خاصة بكيفية التخلص وتسيير النفايات ذات المنشأ الطبي والعلاج والخطر الموجه نحو الإنسان والتربة والهواء عند الحرق وهذا ما نراه كثيرا في محارق المستشفيات والمتواجدة داخل المدن وخطر الدخان والأبخرة الناتج عنها على الصحة العامة للسكان المتواجدون بالقرب من التجمعات السكنية،وهذا ما يعاب هذا النوع من التسيير

جدول(06): تلخيص للبرامج الخاصة بمخطط الأعمال ذات الأمدين القصير والمتوسط

الأهداف الاستراتيجية	التدابير المؤسساتية والتدابير المواكبة	الاستثمارات	النتائج المنتظرة / مؤشرات	مصدر التمويل
الصحة ونوعية الحياة				
1-تحسين حصول المواطنين على مياه الشرب	- مواصلة البرنامج الجاري المتعلق بإعادة تأهيل شبكات إيصال مياه الشرب - تحديد وتطبيق الدراسة التسعيرة - العمل بنظام منح الامتياز (تجربة نموذجية) - إتمام الدراسة المتعلقة بالمخطط الوطني للمياه (**0.2** مليون دولار) - تعزيز قدرات التسيير في ميدان إيصال مياه الشرب (وكالات الأحواض الشركة الجزائرية للمياه والبلديات (**2** مليون دولار) - دعم إنشاء وكالات الأحواض (**1** مليون دولار).	- إعادة تأهيل شبكات توزيع مياه الشرب في **10** مدن (**64** مليون دولار) - تجربة نموذجية للتسيير المحكم في مجال الموارد المائية (نظام الغد , التسعيرة, الاقتصاد) في الواد (**5**ملايين دولار أمريكي).	- شبكات نقل المياه مستصلحة **10** مدن (**100**) مليون م^3 من المياه المسترجعة. - دراسة التسعيرة ممولة ومطبقة 3-4 تجارب نموذجية منفذة - قانون المياه مطبق - حوالي **2000** حالة تكوين منجزة -5وكالات أحواض مائية معززة وميدانية	-لاستثمار: - الدولة (**80** – 90 % -والمستعملون **10** –**20** % في مرحلة أولى. - التكاليف المتكررة المستعملون (تحددها الدراسة التسعيرية)

2–تحسين الخدمة العمومية في مجال التطهير	– مواصلة البرنامج المتعلق بإعادة تأهيل محطات التطهير و التنقية العاطلة. –العمل بنظام منح الامتياز (تجربة نموذجية في تسيير المحطات) –تعزيز قدرات التسيير في ميدان التطهير (الهيئة الوطنية لتطهير البلديات) (**2** مليون دولار أمريكي)	– انجاز محطات تجميع مياه البحيرات (**78** مليون دولار) –انجاز محطات تطهير لحماية وادي الشلف (**82** مليون دولار)	– برنامج البحيرات منجز – **24** محطة تطهير مؤهلة ومجددة. –نظام لتسيير المحطات التطهيرية تم إنشاؤه4–5 تجارب نموذجية للتسيير (نظام الامتياز) منجزة – **500** شخص مكونين في تسيير شبكات التطهيرو300 في تسيير محطات التطهيرو**100** في تسيير المياه المستعملةو**100** في إعادة استعمال المياه في الزراعة.	– الاستثمار برنامج الحكومة البنك العالمي المستعملون – التكاليف المتكررة المستعملون (نظام الامتياز)
3–تسيير النفايات الصلبة بصورة محكمة وترشيد تسيير النفايات المنزلية والنفايات الخاصة	– تنفيذ القانون المتعلق بتسيير النفايات – تعزيز الوكالة الوطنية للنفايات (**1**مليون دولار) – تنفيذ نتائج الدراسة الوطنية الاستراتيجية في مجال تسيير النفايات الحضرية (**1.25** مليون دولار) .	– استئصال المفارغ غير المرخص لها والعمل بعادة استعمال المفارغ المراقبة في 21 مدينة (**70.5** مليون دولار) – دعم إدخال مفارغ مراقبة في **19**	– القانون المتعلق بتسيير النفايات مطبق – الدراسة التسعيرة محتمة ومنفذة –مجموع المفارغ غير القانونية	–الاستثمار الدولة – التكاليف المتكررة – النفايات المنزلية : الأسر (تحدد حسب الدراسة

	– تنفيذ المخططات البلدية لتسيير النفايات الحضرية – تنفيذ نظام فعال لتحصيل التكاليف – إدخال نظام الامتياز (تجربة نموذجية) –مواصلة البرنامج الخاص بمدينة الجزائر – تعميم برنامج التكوين لفائدة البلديات والفاعلين الآخرين (**0.5** مليون دولار) – إعداد المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة (**مشروع CPI**) –إعداد دراسة تتعلق بإعادة استعمال النفايات الزيتية والنفايات الأخرى , في معامل الاسمنت (**0.25** مليون دولار) – إعداد دراسة تتعلق بتسيير النفايات ذات الصلة بالعلاج الطبي وتعزيز القدرات لهذا الغرض (**0.4** مليون دولار)	مدينة ومجمعات سكنية بجنوب البلاد الجزائري (**7** مليون دولار) – عمليات نموذجية لجمع نفايات التغليف وتدويرها (**2** مليون دولار) – انجاز مركز للطمر التقني الخاص بالنفايات الخاصة في منطقة الشمال الشرقي للبلاد (**10.5** مليون دولار) – جمع الزيوت المستعملة (**12** مليون دولار) . توضيب وتكييف الأوحال في معامل التكوير (**2.5** مليون دولار) – تجربة نموذجية في تسيير النفايات المتصلة بالعلاج الطبي (**1** مليون دولار).	مستأصل . – نفايات منزلية مطروحة في مفارغ مراقبة في **40** مدينة ومجمعات سكنية – **6000** طن من النفايات الخاصة مطروحة في مفارغ خاصة – نسبة جمع الزيوت المستعملة مضاعفة (**17** %) – 2400 شخص تم تكوينهم في تسيير النفايات الصلبة و200 في تسيير النفايات الصناعية و**350** في تسيير النفايات الصناعية الخاصةو**150** في تسيير النفايات المتصلة بالعلاج الطبي	التسعيرية. –الاستثمار : الدولة البنك العالمي المستعملون –النفايات الخاصة : المؤسسات –جمع الزيوت المستعملة مؤسسة **نفطال** (**100 %**) – تكييف أوحال معامل التكرير مؤسسة **نافتيك** **(100%)**

- مخطط العمل الوطني لمكافحة التصحر:

الذي تشترك في تفعيله وزارتي البيئة والفلاحة مع العديد من القطاعات الوزارية الأخرى وهو بمثابة موضوع مطابقة وتحيين مع إستراتيجية العشرية طبقا لتوصيات اللجنة المكلفة بتجسيد اتفاقية محاربة التصحر وندوة الأطراف، حيث يندرج هذا المخطط الوطني في إطار برنامج التشاور والتعاون الوزاري المشترك لمكافحة مشكلة التصحر في الجزائر.

هذا وقد قامت وزارة الموارد المائية والبيئة بالتعاون والتنسيق مع وزارة الفلاحة بإعداد وإنشاء العديد من المخططات الوطنية، نلخص منها على سبيل الذكر لا الحصر:

- المخطط الوطني للتنمية الغابية .
- المخططات العامة للوقاية (PGP).
- المخططات الخاصة بالتدخل (PPI).
- مخطط التعرض للمخاطر (PER).

3- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وحماية البيئةSNAT :

وهـو المخطـط الاسـتراتيجي الشـامل الـذي يعنـى بحمايـة البيئـة الطبيعيـة والإنسـانية للمـواطنين فـي حيـاتهم اليوميـة والمعيشـية الحياتيـة، تحقيقـا لنمـو متـوازن فـي بيئـة محميـة ،حيـث تم إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والبيئة من طرف وزارة البيئة بالتنسيق والتعاون مع مختلف الدوائر الوزارية وفق قانون رقم02 -10 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق لـ 29جوان - 2010 ضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

حيث تضمن هذا القانون في مادته الأولى(01) المصادقة على المخطط لمدة عشرين سنة (20) وفي مادته الثانية (02) التزام كل القطاعات الوزارية وكذا الجماعات الإقليمية والمؤسسات الوطنية والمحلية باحترام ضوابط وقواعد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والعمل به في إعداد كل مشاريعها ومخططاتها أما المادة الثالثة (03) فتنص على نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وقد تم اعتماد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في جوان 2010 وهو بهذا أداة تعكس وتشكل التوجيهات الإستراتيجية للتهيئة المستدامة للإقليم وحماية البيئة،[337]ويتضمن إعداد المخطط الجهوي للتهيئة الإقليمية(05) مراحل أساسية :

– فالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم يسعى لتأمين نمو منسجم ومستدام لمجمل الإقليم الوطني بتحقيق الفعالية الاقتصادية،العدالة الاجتماعية والارتقاء بالمواطن وحماية البيئة،حيث جاءت الخطوط الأربعة التوجيهية لتوجيه المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية SNAT والرد على رهانات تنمية الإقليم الجزائري مثلما تم تعريفها في التشخيص ثم الإعلان عنها في مستقبل منظور في مختلف السيناريوهات وهي:كما يوضحها المخطط (04).

– الخط التوجيهي 1 :نحو إقليم مستدام.

–الخط التوجيهي 2 :إنشاء حركيات إعادة التوازن الإقليمي.

– الخط التوجيهي 3:إنشاء شروط تنافسية وجاذبية الأقاليم.

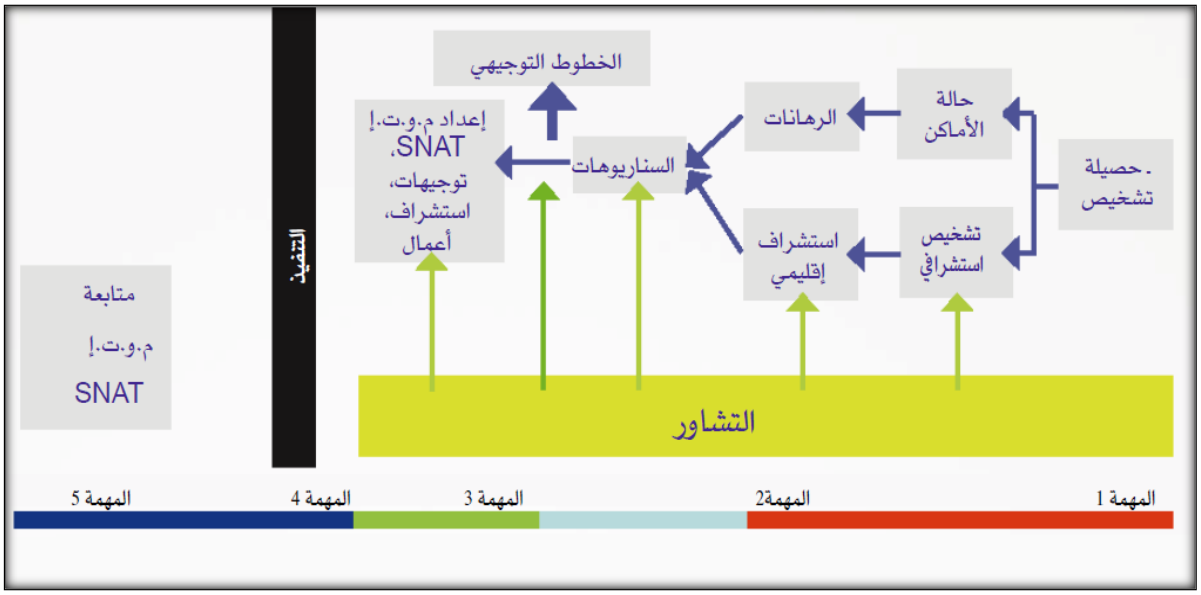

– الخط التوجيهي 4:تحقيق العدالة الاجتماعية.

[337]- قانون رقم، 102 المؤرخ في صاحب 16 رجب عام 1431 الم واف لـ 29 ي وني وسنة 2010، أكتوبر 2010 ، ص : 115

ترتكز الخطوط التوجيهية على واقع الإقليم الجزائري والسياسات القطاعية والإقليمية التي تم تنفيذها مع محاولة أقلمتها مع رهانات التنمية الإقليمية الخاصة بالمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية وحماية البيئة وتم تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية لفائدة عشرين(20) برنامجا للعمل الإقليميPAT،لكن يتطلب إعدادها مناقشة على الصعيد الإقليمي ومناطق البرنامج من طرف السلطات المحلية(الولايات والمنتخبين المحليين) وبصفة قطاعية على المستوى الوطني من طرف الحكومة.

يرمي المخطط التوجيهي الأول للمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية SNAT إلى إقامة إقليم مستدام يقيم علاقة متينة بين تهيئة الإقليم والديمومة وجعل من هذه الأخيرة اهتماما مسبقا لأي تدخل في ميدان التهيئة ويبدو أن النموذج الوطني للتنمية المتبع منذ عقود قد أدى إلىوضعية أزمة بيئية خطيرة يتعين إيجاد حلول طموحة لها.

1-مخطط العمل الإقليمي : ديمومة المورد من الماء:

*-تعبئة متزايدة للمورد:

-سيتم انجاز ثلاثة عشر(13) سدا في آفاق 2025،ما يسمح بتجنيد 1.990مليون م3 من الماء.

- سيتم انجاز ست عشرة (16)وحدة لتحلية ماء البحر بإمكانها أن تنتج 307 مليون م3 من الماء.

*- تحويلات الماء بين المناطق: عدالة جهوية بواسطة التحويلات:

تسمح تحويلات الماء بين الجهات انطلاقا من الفضاءات ذات فائض نسبي من الماء بمواجهة الحاجيات المستقبلية للفضاءات في وضعية عجزو تعطي الوسائل لسياسة تهيئة الإقليم في المناطق ذات العجز،تحويلات (شمال-شمال،شمال- هضاب عليا،جنوب -هضاب عليا وجنوب- جنوب) تنمية الهضاب العليا وتلبية حاجيات منطقة الشمال الغربي على الخصوص.

*-تحسين نوعية الماء :

لتحسين نوعية المياه،سيتم تزويد 95 تجمعا بمحطات لمعالجة وتصفية المياه على المدى المتوسط والطويل(2010-2025)،وسيتم إعادة تأهيل حظيرة محطات التصفية الموجودة التي بإمكانها معالجة 600 مليون م ^{3} في السنة مقررة في آفاق 2025وخاصة حول الساحل الأحواض الدافقة وحقول الاستقطاب بطول شبكة التطهير البالغ 54000 كلم.

*-عدالة في استعمال الماء ضرورة :

إن تخصيص موارد جديدة في مواجهة احتياجات لعشرين سنة المقبلة من شأنه أن يسمح بالاستجابة بطريقة أكثر ملاءمة:

-إعطاء الأولوية لتلبية الحاجيات من الماء الشروب بتطوير التموين من الماء عن طريق محطات تحلية ماء البحر لإحدى عشر(11) ولاية ساحلية وكذا مواصلة تعبئة المياه الجوفية ومياه السدود.

- تموين المساحات الكبرى المسقية بواسطة المياه السطحية المكملة بدرجة أقل بالمياه المستعملة والمطهرة بطريقة ملائمة.

-تزويد الري الصغير والمتوسط بواسطة المياه الجوفية والمياه السطحية والتي هي السدود الصغيرة والمجمعات المائية.

-التجديد وتسيير الماء بواسطة اقتصاد الماء : إن التسيير الجيد للطلب من خلال تقليص يشكل إحدى وسائل تأخير استحقاقات الندرة (الحاجيات- الموارد).

2-مخطط العمل الإقليمي : المحافظة على التربة ومحاربة التصحر :

إعداد مخطط وطني للمحافظة على التربة ومحاربة التصحر لفائدة إعداد دراسة تتعلق بالعلاقة بين الإنتاجية والموارد الطبيعية والنزوح والفقر يكون الغرض منها :

*إعداد خريطة تصنيف الأراضي الفلاحية

*توضيح الوضعية العقارية للأراضي الفلاحية والسهبية(حقوق الملكية والاستعمال).

*تحديد الطابع القانوني الكفيل بمساهمة السكان المحليين والمجموعات والشركاء الآخرين كالفلاحين والمربين في مشاريع مرتبطة بالمحافظة على الثروة الطبيعية.

*متابعة التحكم في سياسة فتح القطاع التابع للدولة على التنازل.

* تحسين قدرة الإنتاجية الفلاحية من خلال تأهيل المستثمرة الفلاحية وبرنامج لاستصلاح الأراضي:

600 ألف هكتار في آفاق 2010/ *مليون هكتار في آفاق 2025.

في هذا العنصر بالذات تموضع تقنيات جديدة لمحاربة زحف الرمال في إطار مكافحة التصحر،محاربة ملوحة الأراضي (منطقة الغرب والواحات)،محاربة صعود المياه في الصحراء السفلى خاصة ولاية الوادي وغرداية.

2-1تأهيل مخطط تهيئة الشاطئ:

سيتم تضمين مجمل الترتيبات المحددة بواسطة هذا القانون وكذلك تلك المحددة بالقانون 02-02 بتاريخ 05 فيفري 2002 المتضمن حمايةوتثمين الساحل في مخطط لتهيئة وتسيير الساحل يدعى مخطط تهيئة الشاطئ الذي تموضعه في البلديات المطلة على البحر،قصد حماية الفضاءات الشاطئية وخاصة الأكثر حساسية، هناك نوعان من الفضاءات يتعين أخذهما بعين الاعتبار ضمن هذه المقاربة لحماية التربة: المواقع التي تمثل طابعا ايكولوجيا،المناظر،المواقع الثقافية والسياحية والمناطق الحرجة أي أجزاء المناطق الشاطئية حيث التربة والخط الشاطئي يمثلان هشاشة أو معرضان للانجراف.

2-2الجبل والغابة:

-تهيئة الأحواض الدافقة لفائدة إعادة تشكيل الغابات وخاصة من خلال حماية منشآت الري ومحاربة الانجراف 1.250.000 هكتار في آفاق 2025.

-توسيع التراث الوطني الغابي على مساحة 1.250.000 هكتار في آفاق 2025 واستئناف "السد الأخضر" في إطار إستراتيجية مجددة.

-إعادة مركزة مكانة "**السد الأخضر**" في إطار أعمال يتم الشروع فيها في المخطط الوطني لمحاربة التصحر/PAN/LGD وضع خريطة جغرافية دقيقة "**للسد الأخضر**"وتعريف المساحات الواجب إعادة تشجيرها قصد بلوغها الهدف المنوط بـ(03 ثلاثة ملايين هكتار).

-إدماج السكان المحليين كجزء لا يتجزأ من المشروع وتوسعة حملات التوعية لجميع الفاعلين ولجميع المستويات.

-الأخذ بعين الاعتبار لأسباب التعرية الغابية والتصحر(قطع الأخشاب،الرعي الجائر،تعرية التربة) باعتماد مقاربة متكاملة لتغطية حاجيات السكان المحليين من الأخشاب والفلاحة والطاقة.

-إزالة العراقيل المرتبطة بالطبيعة القانونية للأراضي بوضع آليات للمتابعة والتقييم للمشروع.

-توسيع مجال العمل للزراعة الغابية ولخيار الفضاءات التي يجب غراستها مثل الأعشاب العلفية،الأشجار المثمرة كالتين البربري والنخيل المثمر مع الأخذ بعين الاعتبار وفرة الموارد من الماء في منطقة الغرس.

3-2 السهوب: يشمل التدخل مجمل المناطق المتدهورة عبر كامل الإقليم السهبي الذي تقدر مساحته بـ7 ملايين هكتار منها ثلاثة ملايين هكتار تم استعادتها بواسطة أعمال الاستصلاح للمحافظة السامية لتنمية السهوب.

3-مخطط العمل الإقليمي :الأنظمة البيئية:

تحتل الأنظمة البيئية ثلثي 3/2 الفضاء الجزائري،ويتعلق الأمر بالأوساط الأكثر هشاشة والأكثر أهمية بالنسبة للجزائر قاطبة ولأجل هذا يتعلق الأمر بـ :

3- 1حماية وتثمين الساحل تصنيف وتهيئة 11 حظيرة بحرية وبرية في آفاق 2025 :

ووحددت 2اثنين بالنسبة لمنطقة شمال الوسط، وأربعة 4 بالنسبة لمنطقة الشمال الغربي،وخمسة 5بالنسبة للمنطقة الشمالية تصنيف وتهيئة 21 محمية بحرية وبرية في آفاق 2025و8 ثمانية محميات بحرية وبرية بالنسبة لمنطقة الشمال الشرقي،7 محميات بحرية وبرية بالنسبة لشمال الوسط و6 محميات بحرية وبرية بالنسبة لمنطقة الشمال الغربي.

3-2 حماية وتثمين الجبل لفائدة تهيئة واستصلاح 20 سلسلة جبلية:

يعـرف المخطـط الـوطني للتهيئـة الإقليميـة عشـرين (20) سلسـلة جبليـة يتعـين تهيئتهـا واستصـلاحها وقـد تـم تحديـد مخططـات تهيئـة السلاسـل الجبليـة كـل علـى حـدا وتتضـمن مخططـات اسـتعمال التربـة ودعـم الهياكـل والتجهيـزات الاجتماعيـة الاقتصـادية القاعديـة،وينظم كل مخطط لتهيئة الإقليم السلسلة الجبلية الفضاء بطريقة من شأنها تحديد:

-المنـاطق الفلاحيـة البيئيـة المطابقـة لقـدراتهاوللعراقيل ولضـرورة الحمايـة وفقـا لطبيعـة الأراضي.

-تعريـف للمواقـع التـي تتـوفر علـى أفضـل الشـروط الكفيلـة بتنميـة مسـتدامة للأقـاليم تحسـبا لإقامـة منشـآت وتجهيـزات اجتماعيـة اقتصـادية ،ويقـوم كـل مخطـط لتهيئـة إقلـيم السلسـلة الجبليـة حول :

-حماية الأراضي من خلال التنفيذ المتزامن للتهيئات الخاصة.

-وضـع مسـار تسـاهمي للسـكان فـي مجهـودات الحمايـة واستصـلاح وتحسـين الإنتـاج الفلاحـي وتسيير أفضل.

-دعـم تنميـة الفلاحـة فـي المنطقـة الجبليـة مـن خـلال تـأطير تقنـي وحـوافز وإجـراءات للتعـويض عن العوائق الطبيعية وكذا من خلال دعم من طرف الدولة عبر الأسعاروالمساعدات.

3-3 حماية وتثمين الأنظمة البيئية السهبية :

مخطـط خـاص بالسـهوب فـي إطـار تهيئـة الإقلـيم يشـكل الوسـط السـهبي المغـاربي هـذا التـراث البيئـي ذو المتطلبـات الاجتماعيـة والاقتصـادية الهامـة ،يعتبـر حـاجزا مناخيـا وبيئيـا أمـام صـعود التصـحر والجفـاف التـدريجي الـذي يهـدد اليـوم لـيس فقـط السـاحل والتـل بـل القـارة الأوروبيـة وتشـكل السـهوب الجزائريـة الوسـط الممتـاز وذا الأولويـة الكفيـل بالمسـاعدة بواسـطة إجـراءات لفائـدة السـكان فـي ميـدان تربيـة الحيوانـات وتنميـة الفلاحـة التقليديـة علـى مسـتوى قصور الواحات وأودية الأطلس الصحراوي في ميدان تنويع الأنشطة.

3-4حماية وتثمين نظام الواحات:ويتجسد هذا من خلال:

-تطـوير وترقيـة التقنيـات التقليديـة لاقتصـاد المـاء ،إعـادة اسـتعمال الميـاه المسـتعملة المصـفاة وكذا المياه المستقطبة في الري.

-تسـيير مشـاكل صـعود الميـاه وحمايـة المـدن ضـد الفيضـانات مـع محاربـة غـزو الرمـال للمنـاطق المهـددة وذلـك بانجـاز أحزمـة خضـراء وإدخـال أصـناف تتكيـف مـع النـدرة المائيـة فـي الوسط الجاف.

-اسـتعمال الطاقـة المتجـددة فـي الاحتياجـات المنزليـة وأنشـطة معالجـة الميـاه المسـتعملة وترقيـة وتطوير الطاقات المتجددة.

-تثمين تربية الحيوانات الصغيرة في الوسط«الواحات».

3-5 حماية وتثمين النظام البيئي الغابي:

ويقـدر المخطـط الـوطني للتنميـة الغابيـة الأراضـي التـي يتعـين إعـادة تشـجيرها بأربعـة ملايـين هكتـارويتعلق الأمـر فـي المجمـوع ببلوغـوتيرة إعـادة تشـجير تقـدر بـ 60.000 هكتـار فـي السـنة ،الأمـر الـذي يسـمح ببلـوغ فـي آفـاق 2025 نسـبة إعـادة تشـجير 2,1 % بالنسـبة لمجمـل الإقلـيم و3.1 % بالنسبة للمنطقة الغابية للشمال وحدها.

3-6المحافظة على الفضاءات المحمية المحلية وتنميتها:

يتضـمن المخطـط التـوجيهي لفضـاءات الطبيعيـة إلـى غايـة 2025 برمجـة مـا لا يقـل عـن 25 فضـاء محميـا جديـدا مـن بينهـا 11 فضـاء حيويـا وتشـمل هـذه المشـاريع المنـاطق البيئيـة التـي تحتضـن أعشـاش الأصـناف الجـد مهـددة بـالانقراض وسـتنتقل المسـاحة الإجماليـة للفضـاءات المحميـة مـن 22% مـن الإقلـيم الـوطني إلـى 24,5% وتفسـر هـذه الأرقـام بشـاعة حظـائر الطاسـيلي والأهقـار ومـن المقـرر أيضـا إنشـاء حظـائر جهويـة بالاتفـاق مـع الجماعـات الإقليمية المعنية وبالتشاور مع جميع الشركاء.

4-برنامج العمل الإقليمي:المخاطر الكبرى:

4-1تحديد ومراقبة التعمير في المناطق ذات المخاطر:

يتعلق الأمر على الصعيد الإقليمي الكلي بالحد من التجمعات الحضرية في المناطق التليةوخاصة في الشريط الساحلي قصد الوقاية من المخاطر الزلزالية وذلك بالشروع في إعادة نشر السكان والأنشطة في المناطق الداخلية للبلاد (المناطق خارج الخطر للتل والهضاب العليا).

ويشكل تغيير مواقع المؤسسات الصناعية ذات مخاطر من الأحواض السكانية ومناطق الخطر الزلزالي رهانا كبيرا لهذا البرنامج،ويتعلق الأمر إذن بالحد من الخسائر المرتبطة في ذات الوقت بالمخاطر الصناعية والمخاطر الزلزالية،ويسمح دعم مدن الربط وإنشاء مناطق للسكن في التجمعات الجديدة والمدن الجديدة في المناطق الأقل عرضة للمخاطر الزلزالية بتجسيد هذه الإستراتيجية ذات المدى الطويل.

4-2 منهجية مخططات الوقاية من المخاطر وإدماجها في وثائق التعمير:

مع المعايير المضادة للزلازل توضع مخططات للوقاية من المخاطر الطبيعية والصناعية بمواصفاتها الخاصة فيوثائق التوجيه والتخطيط والتعمير ويتم على سبيل المثال انجاز خرائط للمناطق الزلزالية الصغيرة بالمواصفات الخاصة بها وذلك في المخططات المحلية للتعمير قصد التثبت منوضع إجراءات فعلية للوقاية وقد تم الشروع في تطبيق القانون المتضمن الوقاية من المخاطر وتسيير الكوارث.

كما تم وضع المخططات المتعلقة بالوقاية والحد من المخاطر الكبرى المخططات العامة للوقاية(**PGP**) ومخططات التعرض للمخاطر(**PER**) والمخططات الخاصة بالتدخل(**PPI**) ومخططات التنظيم الداخلي للمؤسسة(**POI**) وتم إدماج تفاصيلها في وثائق التعمير(**PDU** و**POS**)،كما تتضمن وثائق التعمير هذه المواصفات وتعلن عنها بواسطة:

-التوصيفات العمرانية الخاصة بالفضاءات المبنية أوالموجهة للتعمير(المناطق غير القابلة للتعمير المناطق الزلزالية ذات التوصيفات الخاصة، تطبيق المعايير الخاصة بالبناء الخ).

-مناطق التوسع الحضري الواقعة قدر الإمكان خارج المناطق المعتبرة كحساسة.

-دراسات جيوتقنية خاصة بالمناطق الصغيرة المكملة والكفيلة بالحد من التعرض للمخاطر الزلزالية الجيولوجية، الصناعية والفيضانات.

وتم تحديد المعايير المضادة للزلازل وشرع في تطبيقها بالاستفادة من التجربة المكتسبة في المناطق ذات المخاطر في العالم تستخدم كنموذج معياري مرجعي في وثائق التعمير ويتم تطبيقها بصفة منهجية في مشاريع إعادة التجديد والتوسع الحضري ،وتم إحصاء التجمعات الحضرية الأكثر هشاشة وهي حاليا بصدد تطبيق المعايير قصد تقليص قابلية تعرضها للمخاطر مثل:عين البنيان، تيبازة،البليدة ،حمام ملوان ،بجاية،تيزي وزو ،شلف، مدية،بسكرة وباتنة.

4-4.مخطط التخفيف والتأقلم مع المخاطر المناخية:

بصفة عامة يكون من الملائم تجنيد مجمل المتعاملين الاقتصاديين والفاعلين الاجتماعيين للمساهمة في محاربة الإحترار المناخي من خلال وضع آليات تطبيق بروتوكول كيوتو ،ويجب أن يدور المحور الأولوي للتدخل حول تبني إجراءات تخفيف إصدار الغاز المسبب للاحتباس الحراري في الميدان الطاقوي لمواجهة التغيرات المناخية،وتدور الحلول البديلة المقترحة حول إطلاق وتعميم أبراج شمسية كمحطات كهربائية كطاقة خضراء للغد،ويتيح خيار الهضاب العلياوالجنوب الشروط المثلى لمثل هذه المخططات الخضراء في المدن الجديدة لبوقزول كمشروع نموذجي لأغراض تجريبية.

5-مخطط العمل الإقليمي: التراث الثقافي والاجتماعي:

5-1أقطاب اقتصاد التراث PEP :

يقترح المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية SNAT أقطاب اقتصاد التراث PEP التالية :

-الجزائر حول القطاع المحمي لقصبة الجزائر (تراث عالمي).

-قسنطينة حول القطاع المحمي للصخر العتيق.

-غرداية حول القطاع المحمي لواد ميزاب (تراث عالمي).

-دلس حول القطاع المحمي لقصبة دلس.

-تنس حول القطاع المحمي لتنس القديمة.

-حول القطاعات المحمية على التوالي المدن القديمة لبجاية ،البليدة ، تلمسان ، ندرومة مازونة مليانة ،ميلة ،بوسعادة .

-أم البواقي ،غليزان ،تقرت ،ورقلة ،بشار ،أدرار ،النعامة، البيض ،تمنراست، ايليزي حول قصبات قصور الصبحي وقلعة بني رشد،مدوسة،تاملحت،العبادلة وملوكة القنادسة بني عباس ،تاغيت ،بني وريف،تيس المتحف، تابركة ،القاطع كرزاز،أولاد مايا،واد ريغ،جانت،تيوت،مقرار،سفيفة ،عسلو،بوجودة تماسين ،العسيفية تاجرونة،الطويلة ،تيميمون.

-باتنة حول المواقع الرومانية لتيمقاد المصنفة تراثا عالميا،الأمبيز وتازولت،النصب التذكاري الملكي النوميدي في ايمداغسن وكذا القرى التقليدية لبوزينة ،تاغوس ،آمنتان ،المنيعة ،تيفنامين.

-بسكرة حول القرية الحمراء وضواحي القنطرة قرى جمينة والخنش مشونش ،سيدي عقبة خنقة سيدي ناجي.

-البويرة حول مناطق تويلت ، تيكجدة في غابة آزرو.

-خنشلة حول قرى جلال ،تابغردا (ششار) و تيوزعاران (بوحمامة).

-تيبازة حول الأضرحة النوميدية (الضريح الملكي الموريتاني) والموقع الروماني ،المصنف تراثا عالميا.

-سطيف حول المواقع القديمة في جميلة المصنفة تراثا عالميا وكذا القرى التقليدية تيدقت والقرقور وتنزات.

-ايليزي ،تامنراست ،تندوف،أدرار،البيض ،النعامة ،الجلفة حول الحظائر الثقافية المستقبلية لتندوف توات ،القرارة والأهقار وتيدكلت والأطلس الصحراوي.

-تلمسان حول المواقع والأضرحة التي تعود للفترة الإسلامية وكذا القرى التقليدية لتفسارة للصحراء والثلاثاء.

-وهران حول مواقع الفترة القرطاجية وفترة الاحتلال الاسباني.

-جيجل حول مواقع الفترة القرطاجية.

-تبسة ، سوق أهراس ، عنابة ، قالمة ، الطارف حول الآثار والمواقع الرومانية.

إن الأرقام المتعلقة بالسكان، التشغيل ،السكنات التي ستأتي أسفله لا تمثل أهدافا يتعين بلوغها بل تجسد مفهوم وحجم التطورات الضرورية من أجل إعادة توازن الإقليم الجزائري ،ويتعلق الأمر بطبيعة الحجم المقدم وفق فرضيتين لآفاق 2025:

جدول رقم(07) يمثل :طبيعة الحجم المقدم للسكان وفق فرضيتين لآفاق 2025 حسب مناطق الإقليم الجزائري

المناطق	تقديرات 2005	اتجاهات 2025	إعادة نشر 2025	المتغير
الشمال	20700	27100	24600	2500-
الهضاب العليا	9050	11850	13850	2000+
الجنوب	2950	4000	4500	500+
الجزائر	32700	42950	42950	0

1-فرضية«متجهة» نحو تمديد الاتجاه الملحوظ إلى غاية 2025.

2-فرضية «إعادة الانتشار»وتتكفل بالفرضية «الأولى» بالإضافة إلى نشر2.500.000 ساكن من الشمال نحو الهضاب العليا والجنوب في آفاق 2025.

-تعليق على الجدول (07):

تحت شعار نحو مدن وعمران مستدام ،عرفت المدن نموا استثنائيا بسبب حركيتها الخاصة والنزوح الريفي،ويتمركز بها60% من السكان الجزائريين وستجمع 80%في آفاق 2025 وقد ترجم هذا التوسع السريع في ضغط مكثف على الفضاءات الحضرية وفي تطور قوي لتخومها ،مما نتج عنه نسيج حضري ضعيف الهيكلة والتجهيز فهناك أحياء بكاملها توجد في حالة من التهميش سواء في المراكز أوفي الضواحي والاختلالات كنقص السكن والتجهيزات ،التلوث والفقر ،التهميش ،انعدام الأمن مشاكل لا يواجهها التسيير الحضري البيئي الحالي إلا بصفة جزئية،وتتمثل أهم المحاور الكبرى للتدخلات هذا البرنامج في :

-إعادة الاعتبار وتثمين وصيانة الفضاءات العمومية إعادة ترميم وتثمين التراث التاريخي والثقافي وتخصيصه لاستعمالات ملائمة لمكانته وتمكينه من الانفتاح على الجمهور وحماية

وتثمـين المنـاظر الحضـرية (الطبيعيـة والمبنيـة) مـع وضـع مخططـات للمنـاظر الحضـرية وإدماجهـا فـي وثـائق التعميـر وتسـجيلها فـي المخططـات التوجيهيـة للتهيئـة الحضـرية **PDAU** ومخطط شغل الأراضي **POS** و**ADAAM**.

-تثمـين المسـاحات الخضـراء فـي المدينـة بواسـطة الصـيانة وإنشـاء حظـائر وحـدائق مـن خـلال غراسـة حضـرية (تصـفيف الأشـجار الـخ) بواسـطة تثمـين المسـاحات غيـر المسـتغلة مـع إعـادة تفعيـل شـبكات للتطهيـر وجمـع القمامـة تسـمح بالحـد مـن التلـوث والأضـرار حسـب البـرامج السابقة حفاظا على صحة المواطن في بيئة نظيفة .

6-برنامج العمل الإقليمي: كبح توسع الساحل وموازنة الساحل:

يجسـد كـبح السـاحل وإعـادة توازنـه إعـادة هيكلـة عميقـة للفضـاءين السـاحلي والتلـي علـى حسـاب الفضـاءات الداخليـة ولا يتعلـق الأمـر بكـبح أوتقلـيص الأنشـطة البشـرية حـول الساحل بـ :

6-1 تحديد ومراقبة تعمير الساحل في "التجاور":

الآثـار الثقيلـة للتوسـع العمرانـي ويعـرف ظـواهر التشـبع والضـغوط البيئيـة ويتعلـق الأمـر بتفـادي فـي العشـرين (20)سـنة المقبلـة للتعميـر المسـتمر لرقـع كاملـة مـن هـذه المنطقـة بتحديـد وتكـريس التوسـع الطـولي للمسـاحة المعمـرة للتجمعـات الواقعـة علـى طـول السـاحل التـي بلغـت أوتجـاوزت مسـافة 3كيلـومترات ويشـمل كـبح التوسـع 31 تجمعـا تـم تعريفهـا مـن طـرف مسح الساحل حول 92 بلدية شاطئية.

6-2 الإبقاء على نوافذ ساحلية طبيعية بمسافة 5 كيلومترات :

يـتم ضـمان الإبقـاء علـى نوافـذ سـاحلية طبيعيـة لمسـافة 5 كيلـومترات بتحديـد وتكـريس المسـافة بـين التجمعـات المجـاورة للسـاحل التـي بلغـت 5 كيلـومترات أوتجاوزتهـا ويتعلـق الأمـر بكـبح التجـاوز لـ 95 تجمعـا شـاطئيا ، تـم تعريفهـا مـن طـرف المسـح السـاحلي علـى مسـتوى 81 بلدية.

3-6 المحافظة وكبح توسع التجمعات في الوسط الفلاحي:

ولأجل هذا يتعين إدماج وإدخال سياسة حماية الفلاحة في وثائق التخطيط :

-توجيه توسع المراكز الحضرية الموجودة نحوالمناطق البعيدة في الإقليم (نحوالمرتفعات).

-استعمالوتثمين الساحل مع الأخذ بعين الاعتبار لطبيعته مع واستعمال الأراضي الساحلية والحفاظ على الفضاءات البرية والبحرية البارزة والأوساط الضرورية للحفاظ على التوازن الطبيعي.

-تفادي التعمير المعمم القريب من الشاطئ (من 100 إلى 300 م)وكذا إقامة طرق موازية قريبة من خط الشاطئ (من 800 م إلى 3 كيلومتر) التي تشجع هذا النوع من التعميروتنتج حركة مرور تشوه نوعية المواقع والمناظر.

-توجيه أية تنمية يكون لها أثر على الساحل وحل نزاعات شغل الفضاء بين مختلف الأنشطة ويقوم على الخصوص على دراسات الأثر على البيئة بصفة مسبقة قبل اعتماد مشاريع جديدة تقع على الساحل .

4-6 إعادة توجيه ونشر التعمير في العمق حول المرتفعات: سيتم تكييف تنمية الشريط الساحلي مع كل من المناطق التلية الثلاثة :

1-الأحواض الداخلية للتل بثرواتها الفلاحية .

2- جبال الأطلس التلي الهشة ، خزانات المياه الحقيقية للبلاد (حواشي التل).

3- الهضاب التلية (شبه الجافة).

5-6 المدن الجديدة من التاج الأول: أداة للتنظيم ورافع لفك الاكتظاظ:

يسمح انجاز المدن الجديدة بهيكلة فضاء النفوذ العاصمي من خلال إنشاء أقطاب ثانوية قادرة على دعم تنميتها وتحديد توسيع تخوم حواضرها وبالتالي حماية الأراضي الفلاحية والفضاءات الطبيعية القيمة ويتم ربط هذه المدن ببقية الفضاءات العاصمية بواسطة هياكل نقل واتصال فعالة (طرق ،سكة حديدية ، تكنولوجيا الإعلام والاتصال).

وتطوير القواعد الاقتصادية لهذه المدن بالانسجام مع الإستراتيجية الخاصة بالعاصمة وتساهم في إنشاء فضاءات للنمو وتنمية الأقطاب التنافسية والامتياز «POC»وتتمثل هذه المدن الجديدة لدعم الفضاءات العاصمية في :

-سيدي عبد الله،بوينان، العفرون ،سيدي عماروالناصرية بالنسبة للنظام الخاص بالجزائر العاصمة.

-أوغاز ، رأس فاكون ، بالنسبة للنظام الخاص بعاصمة وهران .

تعتبر هذه الحلول بديلة لمشكلة التركز السكاني في المدن الكبرى والتي تتسبب بنشوء الكثير من المشكلات البيئية ،وهي إستراتيجية القصد منها تطوير الأنشطة والخدمات الضرورية للإبقاء على سكانها بل وأيضا لكي تتحول إلى فضاءات جذابة على المستوى الوطني،وترتكز هذه الإستراتيجية على تدعيم الأنظمة الحضرية من خلال مدن التوازن ومدن الربط للهضاب العليا وعلى تنمية القواعد الإنتاجية وربط متزايد مع مجمل الإقليم وبتطوير قدراتها الخاصة،تقيم الهضاب العليا علاقات مع الشمال لن تكون علاقات تبعية على الإطلاق،وهي إستراتيجية طموحة لتنمية الجنوب تقوم على تثمين الموارد الهامة الخاصة به،ويتعلق الأمر بالإبقاء على السكان في نمو قوي وجعل الجنوب فضاء جذابا ودعم أشكال التعاون مع الهضاب العليا والشمال.

7-**مخطط العمل الإقليمي: خيار تنمية الجنوب:**

7-1حماية وتثمين النظام البيئي والواحات:

-أقلمة التعمير مع الوسطوإعادة الاعتبار لاقتصاد الواحات.

-محاربة مشاكل أمراض النبات.

-تكييف مشاريع التنمية الريفية (البرامج الجوارية للتنمية الريفية PPDR) مع خاصيات المناطق الصحراوية.

- الأخذ بعين الاعتبار للواقع الاجتماعي للسكان المحليين عند إعداد استراتيجية التنمية

-ترقيـة الأنشـطة المتعـددة وفقـا للقـدرات المحليةوالتنسـيق فيمـا بـين القطاعـات الأنظمـة الواحاتيـة لـوادي ميـزاب ،المنيعـة ،وادي مايـا (ورقلـة) ،وادي ريـغ (تقـرت) بسـكرة الـوادي ، بشـار ، جانـت وهي أقاليم ذات أولوية بالنظر للطابع الواحاتي المهيكل .

7-2 الاستغلال المستدام لمورد النظام المائي الصحراوي :

يتعـين التفكيـر فـي تقلـيص الاقتطاعـات كسـيناريو مقبـول والاسـتعداد مـن الآن فصـاعداوحتى قبـل بلـوغ مسـتويات اسـتغلال لا يمكـن أن تـتم إلا بـثمن إعـادة موقعـة حقـول جديدة للاستغلال ،ويجب ان تتم 80% من الاقتطاعات الإضافية في مناطق بعيدة :

الحـوض الغربـي القـاري المضـاف لـوادي مايـا للمركـب النهـائي فـي الجزائـر ،وبـالرغم مـن العديـد مـن المجهـودات المبذولـة لا تـزال هنـاك الكثيـر مـن المخـاوف سـواء فيمـا يتعلـق بمعرفـة المنـاطق المحتويـة علـى المـاء أوبتحديـد خيـارات التنميـة ويتعـين الشـروع فـي دراسـات وأبحاث جديدة إضافية.

7-3- الفضاء الصحراوي: منطقة بموارد للتثمين بدعم من التكنولوجيات العصرية :

يتـيح هـذا الإقلـيم المترامـي الأطـراف والاحتياطـات المؤكـدة مـن المحروقـات والميـاه الجوفيـة قـدرات هامـة فـي الطاقـة الشمسـية ،منـاجم الحديـد والفلاحـة وأيضـا فـي ميـدان السـياحة والترفيـه الصـحراوي كمـا هـو الشـأن فـي البحـث العلمـي وخاصـة البيوتكنولـوجي المطبقـة علـى الفلاحة .

وانطلاقـا مـن هـذه الثـروة الكامنـة لمنطقـة الجنـوب ،يهـدف المخطـط الـوطني للتهيئـة الإقليميـة لآفـاق **SNAT** إلـى دعـم قواعـد تنميـة مسـتدامة وتغييـر الاتجـاه الماثـل قصـد تـأمين لهذه المنطقة أفضل جاذبية وعدالة اجتماعية .

8-مخطط العمل الإقليمي: تغيير مواقع الأنشطة واللامركزية الإدارية والصناعية:

8-1 تغييـر مواقـع مؤسسـات للإنتـاج (بهـدف الوقايـة مـن مخـاطر الكـوارث الصـناعية علـى حياة السكان):

مـع زيـادة الـوعي بالمحافظـة علـى البيئـة لحمايـة الصـحة الإنسـانية ينـدرج رهـان إعـادة تغييـر مواقـع الإنتـاج ضـمن منطـق النجاعـة الإقليميـة والاقتصـادية ،سـواء بالنسـبة لإقلـيم المغـادرة أوبالنسـبة لإقلـيم الوصـول (08) ثمانيـة مؤسسـات مصـنفة ذات مخـاطر كبـرى تـم تعريفهـا بهـدف تغييـر مواقعهـا حيـث توجـد هـذه الأنشـطة فـي تجمعـات ذات كثافـة سـكانية كبيـرة والمتمثلـة فـي الوحـدتين الإنتـاجيتين للكلـور فـي بابـا علـي ومسـتغانم ومراكـز تعبئـة الغـاز فـي الخروبـة والمحطـة الكهربائيـة فـي بـاب الـزوارو مراكـز تخـزين وتوزيـع المحروقـات فـي عنابـة وباتنة ووحدتي إنتاج التبغوالكبريت **(SNTA)** في باب **الواد** و**بلكور**.

*<u>المزايـا الجبائيـة</u> : يمكـن أن تمـنح هـذه المزايـا للمؤسسـات التـي اختـارت الإقامـة أوالموجـودة بالأقاليم ذات أولوية.

*<u>مزايـا ماديـة</u>: ويمكـن أن تمـنح هـذه المزايـا للمؤسسـات التـي تمـت إعـادة موقعتهـا وذلـك فـي شكل أراض ومحلات.

*قـروض بنسـب مسـيرة تمـنح للمؤسسـات التـي ترغـب فـي الإقامـة فـي منـاطق ذات أولويـة فـي تهيئة الإقليم يمكن أن تحصل على قروض بنسب فائدة مسيرة بنسبة فائدة صفر0% .

<u>8-2 تدعيم هياكل الطاقة:</u>

إذا كانـت آفـاق 2025 بتشـكيل الجهـاز الطـاقوي الجزائـري لا تـزال غيـر مكتملـة بعـد، فـان آفـاق 2015 قـد تـم رسـمها والمصـادقة عليهـا مـن طـرف اللجنـة الوزاريـة للبرمجـة فـي قطاعـات الكهربـاء وتوزيـع الغـاز بالأنابيـب **(COGEP)**،التـي تـزود وتـؤمن الإقلـيم الـوطني فـي آفـاق 2025 مـن الشـبكة الطاقويـة بـ : الكهربـاء ، الغـاز مـن خـلال انجـاز محطتـين وهنـاك تحـد مـزدوج فـي إسـتراتيجية تنميـة الطاقـات الجديـدة والمتجـددة معوضـع سياسـة مسـتدامة طويلـة الأمدوتقوم على محورين:

1-برنـامج وطنـي لترقيـة الطاقـات الجديـدة والمتجـددة : الشمسـية ،الريحيـة ،الجوفية،النوويـة المدنية،الهيدروجين.

2-تغيير السلوكات عبر سياسة تحكم وفعالية طاقوية.

8-3-البرنامج النووي المدني:

إعداد قانون حول الطاقة النووية المدنية قصد تكملة الصرح التشريعي الوطني وإعطائه المزيد من الانسجام وضمان بالتنسيق مع المؤسسات المعنية (**CPMENA .AIEA**) لتجسيد ومتابعة وتقييم الالتزامات الناجمة عن واجبات الدولة وضبط الاتفاقيات الجهوية والدولية في ميدان الطاقة الذرية مع ضرورة تلبية الحاجيات الطاقوية على المدى المتوسط والطويل:الموارد الاحفورية والطاقات المتجددة والنووية المدنية.[338]

وتهدف هذه المخططات والاستراتيجيات لمبدأ التنمية المستدامة بالتركيز على هشاشة هذه الأوساط والعوائق الناجمة عن السلوك الإنساني على الخصوص إلى عقلنة استخدام واحتلال هذه الفضاءات وكذا إلى حماية الأوساط وخاصة الحساسة منها ،بما في ذلك الأنظمة البيئية من خلال أنماط تنمية وتسيير مستدام يهدف هذا الأخير إلى العمل على استقرار السكان من خلال إعادة تنشيط التسيير الاقتصادي وإيجاد اقتصاد جبلي يحترم البيئة ويثمن الموارد الخاصة به ويضع آليات تسيير فيما بين القطاعات ومسار موسع للتكثيف من اجل تنسيق أفضل .

والهدف من هذا التشريع هو تعريف مختلف التوصيفات المرتبطة بإقامة تجهيزات وهياكل وكذا بالفضاءات والمواقع الطبيعية الواجب حمايتها والتموضعات المعرضة للمخاطر الطبيعية وبالعودة إلى المرسوم رقم 469.05 بتاريخ 10 ديسمبر 2006 المحدد للدراسات والاستشارات المسبقة وكذا لمجمل الشروط والكيفيات والإجراءات التي تسمح بتحديد وترتيب المناطق ،اذتعرج المخططات السابقة الذكر بشكل شامل على اهم المحاور المحطات المعنية بالحماية واعادة التهيئة في مجالات عدة اختصار لأهم المراحل المتخذة في بناء استراتيجيات ومخططات تراعي حماية البيئة كآلية تنسيق بين جميع المؤسسات الوطنية مع مراعاة الأطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مرورا بـ:

1-مرحلة التخطيط.

[338]وزارة تهيئة الاقليم و البيئة: **للمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية SNAT** .

2-مرحلة التنفيذ.

3- مرحلة المراجعة.

4-مرحلة الدروس المستفادة والتطوير المستمر.

من كل هذا نخلص إلى تواجد الجزائر هكذا في حالة انتقال بيئي وديمغرافي وكذا اقتصادي وعليها أن تتزود بالوسائل الأول والثاني بالنظر للارتباط الوثيق بين هذين الانتقاليين وارتهان أحدهما بالآخر،ويبدو أن الاقتصاد لايمكن أن يتطور عندما يلحق الضرر بالبيئة وبالموارد فلا يمكن فصل حماية التراث والأنظمة البيئية عن فرص وعراقيل التقويم الاقتصادي وتعد المقاربة الإقليمية للتنمية المستدامة للمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية SNAT إذن بـ :

*حماية التراث الطبيعي والثقافي.

*ديمومة التراث الطبيعي والثقافي قصد نقله للأجيال القادمة وعدم المجازفة بقدراتها في لاستفادة منه.

*تقويم اقتصادي واجتماعي لهذا التراث وبصفة خاصة في إطار سياسة للتنمية الجهوية والمحلية.

*وتتبنى المقاربة الإقليمية بالنسبة للمبدأ الرئيسي ضمان تنمية الأقاليم بما يتماشى مع طاقتها للتحمل.

يتعلق الأمر ببعث أنماط جديدة لحماية وتثمين الموارد وكذا توازنات إقليمية جديدة تسمح بتجاوز الوضعيات الحالية من الضغط على الموارد ،حيث يكمن المبدأ الحركي للديمومة المعلن عنه في إعادة أقلمة التنمية وطاقة التحمل البيئي واتخاذ الإجراء المتغير في الزمان والمكان لحمايته وتثمينه،وهكذا تصبح قدرات الاستغلال وتثمين المورد من الماء والتربة والتنوع البيولوجي مترابطة مع حمايتها والأخذ بعين الاعتبار لقدراتها على التجدد .

إن بعد العدالة غير غائب عن تثمين الأقاليم الهشة أساسا انطلاقا من الاهتمام بعدم ترك أي إقليم غير صالح للأجيال الصاعدة مع تبنى المقاربة الإقليمية كمبدأ رئيسي

ضـمان تنميـة أقـاليم تـتلاءم وطاقتهـا علـى التحمـل وتتماشـى طاقـات الاسـتغلال وتثمـين المـورد مـن المـاء والتربـة والتنـوع البيولـوجي مـع حمـايتهم والأخـذ بعـين الاعتبـار لطـاقتهم علـى التجـدد قصد تفادي وضعيات اللاعودة.

رغـم كـل هـذه الجهـود والمخططـات التـي مسـت تقريبـا جميـع الميـادين الطبيعيـة والبشـرية مـن اجـل حمايـة البيئـة الجزائريـة مـن الأخطـار ذات المصـادر المختلفـة برؤيـة ذات بعـد اسـتراتيجي ولكـن عنـد البحـث فـي واقـع هـذه المشـاريع نجـد أن معظمهـا غيـر مجسـد إلا علـى ورق نظرا لازمات عديدة مرت بها البلاد خاصة في المجال المالي.

فتضـطر الوصـاية لتجميـد بعـض المخططـات حسـب أهميـة كـل مخطـط منهـا وأولويتـه فـي بـرامج التنميـة واسـتغلت بعـض الأمـوال لإتمـام بـرامج التهيئـة أخرى،وبـالرغم مـن تحويـل مهمـة تنفيـذ فحـوى هـذه المخططـات إلـى هيئـات وطنيـة أخـرى إلا إن طـابع التشـارك فـي حمايـة وتهيئة البيئة عبر التراب الوطني لا زالت قائمة.

2-البيانات الخاصة بالنشاطات المنتهجة من طرف وزارة الموارد المائية والبيئة لنشر الوعي البيئي بين مختلف فئات المجتمع الجزائري:

في إطار حماية البيئة من مشاكل البيئية الحالية أشارت التقارير التي تم إنجازها خلال هذه الفترة عن أزمة بيئية حقيقية لوضعية البيئة في الجزائر وبعد سنوات من الجهود قصد مواجهة الأولويات البيئية قررت وزارة البيئة تسطير نشاطات مهمة ومختلفة القصد منها تعزيز العمل في الميدان من خلال ترقية ثقافة بيئية لدى المجتمع الجزائري.

أ- نشر الوعي البيئي باستخدام وسائل الاتصال البيئي:

عمدت وزارة البيئة إلى استغلال الإعلام بإعتباره أهم الوسائل وأكثرها استعمالا والوسيلة الأكثر انتشارا ومصداقية من أي وسيلة أخرى والتي تحوز على جمهور عريض من القراء والمتصفحين والمستمعين الجزائريين لتميزها ببعض الخصوصيات التي تجعل من نسبة الإقبال عليها عالية جدا كما أن تجنيد الصحفيين في المجال البيئي في خطوة للنهوض بالوعي لبيئي يعد من بين أهم المشاريع البيئية التي عمدت الجزائر على تحقيقها في الواقع.

هذا الهدف فرض نفسه كحاجة ملحة مع استحداث نادي أخضر للصحافة وخلية الاتصال تحت وصاية الوزارة،حيث يضم هذا النادي الذي أنشئ في 2002 حوالي ثلاثين30 صحفي من مختلف وسائل الإعلام المكتوب المسموع والمرئي،ويسمح بتطوير شبكة إعلامية هامة للإعلام البيئي وبعث ديناميكية اتصال بيئي بدأ يأخذ شكله تدريجي ويعمل على تصميم ونشر بعض الحملات الإشهارية على صفحات ،مع تغطية كل النشاطات التي تقوم بها الوزارة على المستوى الوطني أو الدولي وهذا بطبيعة الحال من طرف الطاقم الصحفي لنادي الصحافة بالوزارة[339].

وفي إطار **مخطط التسويق البيئي** لسنة 2008الذي أطلقه السيد "**شريف رحماني**"وزير تهيئة الإقليموالبيئة والسياحة سابقا، فقد تم تنظيم ملتقيين تكوينيين موجهين

[339]مقابلة مع السيدة أمال ديب،صحفية بجريدة اليوم وعضوة في نادي الصحفيين بوزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة سابقا، بمقر جريدة ديسمبر 2014.

لحـوالي30صـحفيا جزائريـا فـي شـهر فيفـري ومـاي 2008 مـن طـرف الهيئـة الألمانيـة للـدعم التقني **GTZ**بالتعاون مع الوزارة.

وتتمثـل أهـداف هـذين الملتقيـين فـي تعزيـز تكـوين الصـحفيين فـي مسـائل البيئـة حتـى يتمكنـوا بـدورهم مـن تحسـيس المـواطنين بالضـرورة الملحـة لحمايـة بيئـتهم،ومن ثـم توريـث أجيـال المسـتقبل إطـارا حياتيـا نظيفا،حيـث وبعـد تكـوينهم فـإن المشـروع ينتظـر مـن هـؤلاء الصـحفيين أن يسـاهموا فـي برنـامج التحسـيس والتعبئـة لكـل الفـاعلين المحليـين (بلـديات، مؤسسـات اقتصـادية، ربـات البيـوت)،وقيـادتهم إلـى تبنـي وتطـوير ثقافـة مواطنـة والتـي تمثـل مسـالة تسـيير النفايـات المنزلية أحد أهم جوانبها، سواء أكان ذلك على مستوى البيت أوالحي أوالبلدية .

1-**الصحافة المكتوبة:**

تحتل الصحافة المكتوبة في الجزائر مكانة هامة وعنصرا متميزا يمكن الاستثمار فيه في مجال التحسيس والتوعية بالمشاكل البيئية،وهذا راجع لعدد الصحف وتنوعها من حيث اللغة والملكية (العربية- الفرنسية-العمومية-الخاصة)، بالإضافة إلى السحب الذي يفوق مليون ونصف نسخة يوميا،والذي يمثل ضعف الرقم الموجود في تونس والمغرب،وعليه يمكن أن نجد من بين التجارب الإعلامية في الجزائر مايلي :

أ-الصحف:

منذ 20 سنوات كانت أغلبية النسخ التي توزع في الجزائر باللغة العربية مثل الخبر التي تصدر حوالي 100.00 إلى 100.00 نسخة مسحوبةوجريدة الشروق التي تصدر 100.00 نسخة،وإن المواطن الجزائري يقرا اكثر الصحف المكتوبة الجزائرية ونجد أن ست يوميات(06) اثنان(02) باللغة العربية وأربعة(04) باللغة الفرنسية تغطي 75 % من السحب الكلي للصحف في حين أن ثلاثة عناوين تتقاسم 25 % الباقية.

وفي العموم فإن نسبة 60 % من السحب يعود للصحف المعربة وإن البيئة هي من بين الموضوعات المطروحة في الصحافة الجزائرية على مستوى الصفحات المحلية والمنوعات والتحقيقات على الرغم من عدم تخصيص صفحات خاصة لها،ويأتي التلوث الصناعي وتلوث البحر والشواطئ

في طليعة اهتمام الصحافة الوطنية ،يلي ذلك مشكل النفايات الصلبة والكوارث والتصحر والصحة البيئية،وهنا سوف نتطرق إلى مجموعة من الصحف الوطنية التي تنشط في مجال الكتابة البيئية:

أ-1-الجرائد الجزائرية المعربة:

*-جريدة الصباح :تعد الصحيفة اليومية الوحيدة في الجزائر التي تخصص صفحة أسبوعية للبيئة هي جريدة الصباح الحديثة النشأة والمحدودة التوزيع بمواضيع محلية وعالمية عامة،وهي تركز على المعلومات المبسطة الهادفة إلى التوعية البيئية.

*-جريدة الشروق :صدرت عنها الصفحة البيئية الأسبوعية التي ظهرت لثلاث سنوات في جريدة الشروق فقد توقفت على الرغم من أنها تطرقت خلال صدورها إلى مواضيع حساسة وهامة، بدأت بالنفايات المنزلية والمياه القذرة والاعتداء على المساحات الخضراء ووصلت إلى الكشف على بعض المخالفات البيئية الكبيرة .[340]

أما حاليا فنجد أن هذه الجريدة تنشر أغلب المواضيع المتعلقة بالبيئة في صفحة المحليات وفي العموم هي تتحدث عن المشاكل البيئية التي يعاني منها السكان المحليون،وكمثال عن ذلك نذكر المقال الذي يتحدث عن مشكل غرق بلدية بجاية في الوحل وهذا ضمن العدد 2793 لسنة 2009.

*-جريدة الخبر : هي من بين الصحف الجزائرية الصادرة بالعربية تبرز لنا جريدة الخبروهي الأكثر شعبية وانتشار بتغطيتها المتواصلة لمواضيع البيئة من خلال الأخبار والتحقيقات التي يتولاها المحرر المتخصص وتكاد البيئة تكون موضوعا يوميا في جريدة الخبر إذ قام المحرر البيئي كريم كالي بتحقيقات ميدانية عن تلوث الساحل بمياه الصرف غير المعالجة،وفضلات السفن وسرقة المرجان من منطقة القالة واستنزاف الثروة الغابية ويقول كآلي" أن معظم معلوماته المحلية تأتي من الجمعيات البيئية والخارجية من المجلات،والوكالات الأجنبية ومواقع الأنترنت والى جانب التحقيقات تغطي الجريدة بشكل مكثف نشاطات وزارة البيئة.

وفي الوقت الراهن فإن الجريدة تكتب أخبار البيئة في صفحة الجزائر العميقة ،وكذا الرسوم الكاريكاتورية في آخر صفحة في الجريدة،وكمثال عن مقالاتها البيئية نورد مقال تحت عنوان:الشريف رحماني- اختلالات الساحل الوطني تهدد الوحدة الوطنية" ،وهذا ضمن العدد 5640 الصادر بتاريخ

[340]نجيب صعب،**تقرير البيئة في وسائل الإعلام العربية** ،الملتقى العربي الأول للبيئة والتنمية المستدامة ،27-28 نزفمبر2006، القاهرة ،ص28.

19ماي 2009 ،وفي مقال آخر الذي جاء تحت عنوان" يوم بلا سيارات غدا بالعاصمة" وهذا ضمن العدد 5643 الصادر يوم الخميس 21 ماي 2009.

جريدة الحوار :هذه الجريدة عالجت نشاطات وزارة البيئة من خلال المقال الذي صدر عنها يوم 27 أفريل 2009 في العدد 639والذي كان بعنوان " الشريف رحماني يدعو:الحملة الوطنية لتثمين التربية البيئية "**مدرسة وشجرة هدية مزدوجة للطبيعة والطفل**" ومقال آخر في 3 ماي 2009 والذي جاء تحت عنوان" الشريف رحماني يدعوإلى تبني منهج جديد في تسطير مشاريع القطاع" .

أ-2- الصحف الصادرة باللغة الفرنسية:

*- جريدة الوطن :تتميز صحيفة الوطن El Watan التي تصدر بالفرنسية بتغطية معمقة لقضايا البيئة خاصة تلك المرتبطة بالمعاهدات والمؤتمرات الدولية ،وهي من بين الجرائد الجزائرية التي تهتم كثيرا بمواضع البيئة لذا نجدها تخصص صفحة أسبوعية لها. ومن بين المقالات نجد مقال تناول مشروع السد الأخضر.

2-الإذاعة الجزائرية:

ولقد شمل المشروع الوزاري وسائل الإعلام بما فيها مختلف الإذاعات الوطنية والمحلية حيث خصص إعداد من الحصص الإذاعية أو أركان فحواها على البيئة ،حيث تتمتع الإذاعة بشيء من حرية النبرة في معالجة المواضيع[341]،إذ تعيش الجزائر قفزة نوعية في التغطية بشبكات من الإذاعات المحلية يصل إلى أكثر من % 95 عبر التراب الوطني وبهذا تصبح أداة هامة لضمان مشاركة المواطنين في الحملات التحسيسية التي تنظمها الوزارة في مجال البيئة، علاوة على ذلك فإن الإذاعة متابعة بكثرة من طرف فئة النساء الماكثات في البيوت وسائقي السيارات،وهنا تكمن أهمية بث العديد من الرسائل عبر الإذاعات المحلية وتغطية كل التظاهرات (برامج الإذاعة الخاصة- الألعاب).

ومنذ عام 1999 ظهر برنامجان إذاعيان متخصصان بالبيئة في الجزائر على المستويين المحلي والوطني، ففي القناة الوطنية الأولى قدم "**احمد ملحة**" برنامجا بعنوان **البيئة والمحيط** مدته خمسون دقيقة،وكان يذاع بعد الظهروقد فتح البرنامج ملفات مهمة منها تلوث الشواطئ والمياه بالنفايات الصلبة والتصحر ومياه الصرف،وبعد توقف البرنامج انتقل **احمد ملحة** إلى التلفزيون

[341]. **نجيب صعب** ، مرجع سبق ذكره ، ص28-29.

الجزائري ليقدم فقرة إرشادات زراعية يومية كما ينشط حاليا في إذاعة البهجة فقرة **الرفيق الفلاحي** بالإضافة إلى عمله في التلفزيون الجزائري في برنامج صباحيات وينشط فقرة **إرشادات فلاحية**.

أما البرنامج الإذاعي الثاني الذي تعده وتقدمه" **فتيحة الشرع**" على القناة المحلية في الجنوب الجزائري بعنوان **العالم الأخضر** فهو على شكل مجلة مسموعة مدتها 55د خمس وخمسون دقيقة تحوي فقرات الأخبار والتحقيقات ولمنوعات والرسائل وتحولت فتيحة الشرع مؤخرا برنامج أسبوعي بيئي متخصص على المستوى الوطني تذيعه القناة الأولى تحت عنوان رهانات البيئة.

وبداية من سنة 2004 بدأت الإذاعة الثقافية الجزائرية في بث برنامج أسبوعي ناجح بعنوان **البيئة والحياة** مساء كل أحد البرنامج الذي يقدمه بدر الدين داسة يركز على المحميات والتنوع البيولوجي والتلوث الصناعي وفيه أخبار وتحقيقات ومقابلات ومعلومات علمية بيئية.

وقد نظمت الإذاعة الجزائرية مؤخرا حملة تحسيسية تحت شعار " **2011 عام من أجل البيئة**"وذلك بالتعاون مع مختلف الشركاء من بين المؤسسات، الهيئات، المنظمات والجمعيات المتدخلة في مجال البيئة،وتم إعطاء انطلاق هذه التظاهرة حسب بيان صدر عن الإذاعة الجزائرية بالمركز الثقافي عيسى مسعودي بحضور شخصيات تمثل مؤسسات الدولة والهيئات والجمعيات التي تنشط في مجال حماية البيئة،وتلتزم الإذاعة الجزائرية وشركاؤها من خلال هذه الحملة بتعبئة كل الجهود والوسائل الممكنة من أجل أن تكون سنة 2011 نموذجا للتحرك الفاعل على الصعيدين العملي والتحسيسي في سبيل المحافظة على البيئة .[342]

كما قامت إذاعة البهجة باستضافة إطارات متخصصة في المجال البيئي من أجل تحسيس المواطنين بهذا الثراء البيئي وكيفية المحافظة عليه، بالإضافة إلى القناة الأولى الجزائرية وغيرها من الإذاعات التي لعبت دوار أساسيا في برنامج التسويق البيئي2008 .

حيث أن الفئات المجتمعية المقصودة بنشر الوعي البيئي من خلال استغلال وسائل الاتصال البيئي هي كمايلي:

[342]مقابلة مع السيد **أحمد ملحة** ، مهندس فلاحي ومقدم فقرة إرشادات فلاحية في برنامج صباح الخير ، الإذاعة ال وطنية الجزائرية ، يوم على الساعة13:30 بعد الز وال.

الفئات المعنية بالعملية الاتصالية لنشر الوعي والحس البيئي بين إفراد كل المجتمع
– المرأة :العاملة والماكثة بالمنزل. – الطفل بالروضة وبالمدرسة والمسجد والمدرسون بكل الأطوار. – الجمهور النوعي: المزارعون– العمال – السائقون – الصيادون– الرعاة . –أصحاب المشروعات الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة. –الإعلاميون بحد ذاتهم – الأئمة الدينيون. – أعضاء المجالس المحلية: البلديةوالشعبية. –أصحاب المشروعات الاستثمارية المتوسطة في مجالات (الزراعة –الصناعة – السياحة). – فئات ذات تأثير نوعي: الأطباء– المرشدون الزراعيون (حول خطر المعالجات الكيميائية على صحة المستهلك والبيئة)والباحثون بكل التخصصات.

4– التلفزيون الجزائري:

يعد التلفزيون الوسيلة الأكثر شعبية لكونه الوسيلة الاتصالية الوحيدة التي تملك قدرة كبيرة على التأثير وتوضيح المعاني بالصوت والصورة مما يجعل وزارة البيئة تفضل هذه الوسيلة لتمرير رسائلها المنوعة والمختلفة في شتى المواضيع البيئية.

في هذا الإطار فقد تم استضافة وزير الموارد المائية والبيئة في العديد من المرات، لمناقشة وتقديم توضيحات واستفسارات حول مجموعة من المواضيع والمشاريع البيئية، بالإضافة إلى استدعاء بعض إطارات ومسؤولي الوزارة في البرامج والحصص البيئية التي يبثها التلفزيون الجزائري كحصة "**بيئتنا**"التي تتناول بعض المواضيع البيئية المحلية التي تعاني منها الجزائر بالتحليل والمناقشة من طرف باحثين وأساتذة جامعيين، مختصين في البيئة ومسؤولين وإطارات في القطاع.

-إضافة إلى هذا نجد أن التلفزيون يبث بعض الحملات الاشهارية ذات طابع تحسيسي وتوعوي بمشاكل البيئة والأضرار التي تنجم عن تفاقموتدهور المحيط، من أوبئة وأمراض متنقلة وفقدان لبعض الأجناس النباتية والحيوانية المهمة، بالإضافة إلى التشهير لبعض الحملات والنشاطات البيئية :كقطار البيئة، دار دنيا، حديقة دنيا، مشاكل النفايات الحضرية، التظاهرات البيئية الوطنية والعالمية.

-كما يخصص برنامجا حول البيئة بعنوان **البيئة والمجتمع** يهتم المواضيع ذات الصلة بالمشاكل البيئية وتأثيرها على المواطنين من خلال التحقيقات الميدانية واستجواب المواطنين الذين يوجدون فيواجهة هذه المشكلات المختلفة والتي تؤدى إلى تغييب الظروف المعيشية السامحة لوجود حياة طبيعية وفق شروط صحية وبيئية مناسبة،[343]إذ يشير التحليل في هذا المجال إلى وجود نموذجين رئيسيين يسيطر على خريطة البرامج البيئية في التلفزيون الجزائري:

*- النموذج الأول:

يعتمد على الاهتمام الموسمي المؤقت المرتبط بالأزمات والنكبات البيئية وغالبا ما يصاحبه نمط التغطية الإعلامية القائم على الإشارة والاكتفاء بالجوانب الصارخة في الأحداث البيئية وتحاشي الإشارة إلى الأسباب مع الميل إلى التمويل والمعالجة السطحية علاوة على انتهاء الاهتمام الإعلامي بانتماء الحدث وعدم الحرص على متابعته وهذه المعالجة المبتورة والمتعجلة لا تتعرض للمشكلات والقضايا البيئية في سياقها الصحيح، مما يؤدي إلى التضليل أحيانا علاوة على تشويه الوعي البيئي،ومنه نرى أن الاهتمام بقضايا البيئة لا يزيد عن كونه استجابة لما تفرضه احتياجات السوق الإعلامية.

ومن بين نماذج هذا الاهتمام نجد تغطية فيضانات الجزائر بباب الواد أين قام التلفزيون الجزائري بقطع مباراة كرة القدم وعرض صوروأخبار حية مباشرة تتعلق بالفيضانات أثناء وقوعها وما إن انتهت المشكلة حتى توقفت هذه التغطية.

*- النموذج الثاني:

فهو يعتمد الاهتمام الإعلامي بقضايا البيئة على الجوانب المتكاملة لهذه القضايا سواء في علاقتها العضوية بالقضايا المجتمعية الأخرى " السياسة- الاقتصادية- الثقافة " أوفيما تتميز به من

[343]**مقابلة مع السيدة أمال ديب** ، مرجع سبق ذكره

سمات الاستمرارية وعدم الانقطاع مما يستلزم معالجات إعلامية تتسم بالشمول ومتابعة إعلامية متصلة وغير منقطعة ولا تقتصر فقد على الأزمات والنكبات ويطرح هذا النموذج نمطين من أنماط المعالجة الإعلامية البيئية وهما النمط التعليمي والنمط التربوي النقدي.

ويرتكز النمط التعليمي على رؤية نوعية بحيث إن نشر المعلومات الصحيحة عن البيئة ليس كافيا بل لابد من توعية الجمهور بحقوقه البيئية والمسؤوليات المترتبة على هذه الحقوق، أما النمط التربوي النقدي فهو يضيف إلى النمط السابق اهتمامه بمحاولة إشراك الجمهور في عملية تقييم الموضوعات البيئية التي تنشرهاوتذيعهاوسائل الإعلام بحيث يهم المتلقي في تعديلها أو تطويره.

ونجد من بين المعالجات الإعلامية في مثل هذا النمط حصة" البيئة والمجتمع"و**حصة" البيئة والإنسان**" ،وهما حصتان نصف شهريتان تعنى بقضايا البيئة في ارتباطاتها بحياة الإنسان.

-جدول (08): يبين سلاسل التوعية البيئة في التلفزيون الجزائري ومصادرها:

المديريات	عنوان السلسلة	تاريخ بثها	المدة الزمنية
مديرية الاتصال والوعي والتربية البيئية	قطار دنيا	فيفري-مارس 2003	4دو36 ثا
مديرية الاتصال والوعي والتربية البيئية	تلوث المحيط	ماي 2003	3دقائق
مديرية الاتصال والوعي والتربية البيئية	تلوث البحر	أوت 2003	2دو50ثا
مديرية التنوع البيولوجي والوسط الطبيعي	المحافظة على الطبيعة	مارس 2004	2دو50ثا
مديرية الاتصال والوعي والتربية البيئية	اللعب والتلوث	جويلية 2004	3دو5ثا
مصلحة التخطيط والدراسات	طبقة الأوزون	أوت 2004	2دو13ثا
مديرية التنوع البيولوجي والوسط الطبيعي	التنوع البيولوجي	افريل 2005	3دو46 ثا
مديرية التخطيط والدراسات	الأكياس السوداء	ماي 2005	4دقائق

–مما سبق يستلزم توظيف الرسائل البيئية ونقلها في عدة مفاهيم تبرر عدة معطيات وتضمن الانسياق،إذ لا يمكننا التغاضي عن تأثير القنوات الوطنية والاستفادة من الفضائيات التي تقدم الدعم اللازم والبعد لمصداقية رسائلنا، من خلال العمل على عدة محاور:

–الرسائل الوطنية الجزائرية.

–رسائل منطقة البحر الأبيض المتوسط.

–الرسائل الشاملة ذات الطابع الإنساني.

ب/وسائل الاتصال وتكنولوجيات الإعلام الحديثة:

1–بنك المعلومات (**télé division**):

هو عبارة عن جهاز تلفزيوني يتم من خلاله بث البرامج والصور الخاصة بالمؤسسة بطريقة آلية ورقمية وتحتوي وزارة الموارد المائية والبيئة على هذه الوسيلة المتطورة في الإعلام والتحسيس حيث نجدها في مدخل كل طابق من طوابق بناية الوزارة وأثناء ترددنا على الوزارة لاحظنا أن هذه الوسيلة تبث العديد من الأفلام وثائقية الدراسات مواضيع تعريفية بالوزارة ومهامها الهيكل التنظيمي نشاطا حول حياة الحيوانات والنباتات ونصائح وإرشادات وتقارير خاصة بالعمل ومضات اشهارية،وكذلك مواعيد الاجتماعات والندوات.

لقد تم تفعيل هذه الوسيلة منذ عام 2003 ،وهي موجهة للجمهور الداخلي (الموظفين) من اجل الإعلام والتذكير ، كما انها موجهة للجمهور الخارجي (الزوار) للإعلام والتحسيس بضرورة حماية البيئة.[344]

2–الهاتف النقال (الرسائل النصية) :يعرف استخدام الهاتف النقال تطورا ملحوظا في أوساط مختلف فئات المجتمع،بحيث أصبح يمثل وسط مثالي بين المرسلين والمتلقين نظرا لخصوصية الفعالية والسرعة في الاتصال المباشر،فهو الأداة المثلى وبامتياز لضمان تأثير الإعلان، لكن يشترط قبل استخدام هذه الوسيلة يجب دراسة أولية وجدية،حيث تقوم وزارة البيئة بالتنسيق مع وزارة الإعلام والاتصال ببث رسائل للزبائن تعبر عن محتوى توعوي تحسيسي تتنوع مواضيعه بين حماية المياه

[344]مقابلة مع السيدة :أمباركي خديجة، **المديرة الفرعية للإعلام الآلي**، يوم 12 مارس 2012 ، على الساعة 10:45 د، ب وزارة البيئة.

بترشيد استغلالها والحث على عدم تبذيرها وأخرى تدعو للإقتصاد في الكهرباء والغاز محافظة على الموارد غير المتجدده والمتجددة منها.[345]

–مواقع الانترنت :يقدم إمكانيات متعددة واختيارات مختلفة وأساليب اتصال مبتكرة،ويستخدم أكثر في تصفح ومراقبة المعلومات التي يقدمها على مختلف المواقع الالكترونية.

–الاختيار الأول :فتح خدمة لوحة النشرات الالكترونية لتوفير إعلام حول النشاط الخارجي لوزارة الموارد المائية والبيئة والبرنامج الحالي الموجه للجمهور الواسعة وخدمات الرسائل بالهواتف النقالة، مع إعداد صفحات خاصة باتجاه الشباب نحو استغلال هذه التكنولوجيات للحث على حماية البيئة.

–الاختيار الثاني :يتوقف على مدى توفير الحاسب الالكتروني للشباب والملاحظ هنا أن هناك اتجاه لتزايد امتلاك الحواسب الالكترونية وأجهزة الهواتف الذكية **phone smart**واللوحات الالكترونية **ipad**،مما يفتح لنا آفاق الاتصال الالكتروني موجه للشباب –الطلبة والتلاميذ–والفاعلين في المجتمع المدني من جمعيات وناشطين في الحركات البيئية الذين يمتازون بالفاعلية والديناميكية في هكذا مواضيع تخص البيئة ومستقبل الإنسان.

هذه الطريقة المثلى التي بواسطتها وزارة الموارد المائية والبيئة تروج لبرنامجها الجديد(مخطط التسويق البيئي)،من أجل نشر أهداف الحملات بكل شفافية(النصوص السياسية– النشرات الإخبارية– البيانات الصحفية) لتسهيل عملية الإطلاع من طرف مستخدمي الانترنت.

–وحسب ما أوردته السيدة **طـوالبي سـامية** فإن الأهداف التي تسعى إليها وزارة الموارد المائية والبيئة من خلال استغلال وبرنامج التسويق البيئي إلى:

–تعريف وزارة الموارد المائية والبيئة موظفيها بإنجازتها ومشاريعها وآفاقها المستقبلية وكل المستجداتوهذا لتمكين الموظفين من لعب الأدوار المنوطة بهم كل حسب موقعه ووظفته في الهيكل التنظيمي،من أجل الأداء الحسن والجيد لإستراتيجية الوزارة المنتهجة.

–اشتراك جميع الموظفين في إعداد مخطط برنامج ومشاريع القطاع.

–تحقيق التنسيق الكامل بين أنشطة هياكل الوزارة المتمثلة في:

[345]مقابلة مع السيدة بن شاطر حورية /**مصلحة التوعية والتحسيس البئي** بوزارة البيئة .

- المديريات المركزية .

- المديريات الفرعية.

-المديريات الولائية.[346]

-كذلك يهدف إلى إنتاج المعلومة الإدارية والمعلومة العلمية المتخصصة لأن موضوع البيئة موضوع تقني لمحاولة غلق جميع الأبواب أمام انتشار الشائعات وتضييع الوقت من خلال تحقيق الاتصال الرسمي.

-حيث تهدف أساسا إلى ضمان أكبر عدد ممكن من قنوات الإصغاء والتبليغ والمعالجة، فهي بذلك تعد الواجهة الأساسية للقطاع كقطاع حيوي واستراتيجي يعنى بالتنمية القاعدية لدولة كالجزائر سائرة في طريق النمو.

-كما تهدف إلى محاولة إيجاد صلات ودية مع الجمهور العريض ولهذا تعمل الوزارة على خلق علاقات ودية وطيدة مع مختلف الأطراف الذين تتعامل معهم انطلاقا من داخل المؤسسة أي الموظفون،إلى خارجها أي مع مختلف الهيئات والقطاعات عن طريق التنسيق والتعاون المشترك والمواطنين كجمهور مستهدف برسائل التوعية البيئية والتشارك جنب إلى جنب مع الجمعيات المهتمة بأمور البيئة وحمايتها والمتواجدة عبر ولايات الوطن[347].

هذه الإستراتيجية لا يمكنها النجاح دون إشراك الصحفيين ورجال الإعلام إشراكا تاما في مجهود التحسيس البيئي الجماعي رغم هذه المجهودات الكبيرة لنشر الوعي البيئي باستخدام الاتصال البيئي فإنه يجب القول بأن الصحفيين في الجزائر لم يستفيدوا من تكوينات مختصصة من قبل في المجال البيئي سواء أكان ذلك خلال مشوارهم الجامعي، أوخلال حياتهم المهنية باستثناء بعض الأعمال الجيدة تمثلت كما ذكرنا في التكوين المشترك بين وزارة البيئة ومؤسسة **GTZ** الألمانية وإدراج تكوينات خاصة فقط بإطارات العاملة بالوزارة بإرسال بعثا ت في إطار التعاون المشترك وتبادل الخبرات والمعارف في المجال البيئي بين مختلف الدول فرنسا،ألمانيا سويسرا، السويد في مختلف التخصصات المتعلقة بالبيئة ولكنها

[346]مقابلة مع السيدة :طوالبي سامية، **المديرة الفرعية للاتصال**، يوم 20 فيفري 2012 ، على الساعة 11:20 ، بوزارة البيئة.

347مقابلة مع السيد :أعراب احمد ، يوم 20 مارس 2012 ، على الساعة 11:45 د، بوزارة البيئة.

المحـدودة جـدا والتـي كانـت بمبـادرة الـوزارة فقـط أومـن خـلال التجربـة واكتسـاب الخبـرات الشخصية.[348]

- **أهم شعارات المستعملة في عملية التسويق البيئي :**

1-اللوقو:

يعبر اللوقو عن ذاتية المؤسسة ويعكس هويتها، فلوقو الوزارة يتكون من عنصرين،عنصر لغوي عبارة عن حرف" ب " بداخله كرة أرضية-عنصر شكلي -فحرف الباء" ب "يرمز للبيئة بأول لحرف لها وهو مقسم إلى نصفين :نصف بالون الأزرق يعبر عن البحر،الصحة والهدوء، السلام،والنصف الأخر ملون باللون البرتقالي يعبر عن الأرض، أما الكرة الأرضية التي تحمل القارات الخمس ملونة باللون الأخضر للدلالة على الطبيعة والاخضرار،وإشارة إلى أن البيئة مسؤولية العالم أجمع، لهذا فانه غير معقد ويعبر عن نشاطها بحيث يمكن فهم معناه بسهولة.

يعتبر اللوقو بمثابة بطاقة الهوية المميزة للوزارة، باعتباره أولواجهة خارجية لها، حيث يمكن مشاهدته وملاحظته على وثائقها ورسائلها الرسمية (مراسلات- برقيات- رسائل- مطويات-كتيبات – مخططات-روبرتاجات – أفلام وثائقية وهدايا المؤسسة (وزارة الموارد المائية والبيئة).

2- الماسكوت :

عبـارة عـن الشـيء الـذي يرمـز ويعبـر أكثـر عـن البلـد، أو الشـيء المتواجـد بهـا بكميـات كبيـرة فـي مجـال معـين ففـي مجـال البيئـة نجـد أن كـل دولـة تمتـاز وتشـتهر بحيـوان أونبـات معـين يعـيش بهـا، ففـي الجزائـر تعنـي الغزالـة الحيـوان الأكثـر جمـالا وحيويـة وأكثـر شـهرة بهـا ،وبـذلك فـأن وزارة المـوارد المائيـة والبيئـة اختـارت الغزالـة والمكتـوب تحتهـا كلمـة "دنيـا لتعبـر عـن الماسكوت الخاص بوزارة البيئة في الجزائر.

[348]مقابلة مع السيدة فتيحة الشرع معدة ومقدمة برنامج الفضاء الأخضر، يوم 12 مارس على الساعة :11.صباحا بمقر إذاعة الجزائر.

فكلمة دنيا تعبر عن الحياة والاستمرار، أما الغزالة فتحمل أربعة ألوان مختلفة :الأزرق يرمز للبحر والساحل، اللون الأخضر هو لون الطبيعة والأشجار والنباتات،أما اللون الأصفر فيعبر عن لون الصحراء والرمال،وأخيرا اللون البرتقالي وهو لون التربة، الهضاب والتلال،حيث تستعملها الوزارة في مختلف الومضات الإشهارية خاصة في التلفزيون، بشكل متحرك وتتكلم باسم البيئة أو بشكل صامت وثابت في الملصقات الاشهارية، المطويات، الكتيبات، كما نجدها حاضرة بمجسم كبير ملفت للانتباه موزعة في عدة أماكن داخل الوزارة .

-الملصقات الجدارية والومضات الإشهاريّة:

-ملصقات متعلقة بنظافة المدينة .

-ملصقات جدارية متعلقة بالبيئة خصوصا في اليوم العالمي للبيئة في 5 جوان مع الشعار.[349]

-الومضة الإشهارية التي تضم غزالة المعروفة بدنيا الغزالة تخاطب الجمهور بضرورة الحفاظ على البيئة.

-الومضة الإشهارية المتعلقة بالكيس البلاستيكي الأسود وتشويهه للبيئة مع طفل يبكي على حالة البيئة.

هنا يتم الاستعانة بكل من اللوقو والماسكوت في عملية الترويج البيئي لأعمال ونشاطات وزارة البيئة ومحليا ووطنيا ودوليا لأنها تمثل الشخصية المعنوية للإدارة الوصية على البيئة.

ب -نشاطات الميدانية المنجزة لتوعية وتحسيس المواطنين بضرورة حماية البيئة:

1-الندوات و الورشات:

قامت وزارة الموارد المائية والبيئة بالعديد من الندوات الوطنية والورشات الدراسية المتخصصة التي نجد من بينها بعض الورشات التي تبعت مصادقتها على مخطط العمل خلال الاجتماع التاسع للندوة الوزارية الإفريقية لشرح ودراسة بعض المواضيع البيئية بحضور جملة من الفاعلين الأساسيين

349 مجلة **الجزائر والبيئة** العدد1الصادرة سنة 1999 عن وزارة البيئة وتهيئة الإقليم،الجزائر.

في مجال واختصاص الموضوع المعالج والذي يأخذ في الغالب الطابع البيئي المحض،ويمكن ذكر بعض الأمثلة فيما يلي:

– كورشة **التصحر** يومي: 19–20 جانفي 2003،والتي عقدت على مستوى الجزائر العاصمة.[350]

–ندوة وطنية حول " **صون وتعزيز شجرة الأرغان**11–09 أفريل 2011 على خلفية اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بإعلان 2011 سنة دولية للغابات لزيادة الوعي وتعزيز الجهود الرامية إلى غدارة وحفظ وتطوير جميع أنواع الغابات، بما في ذلك الأشجار خارج الغابات.

–وكجزء من السنة الرابعة للغابات، نظمت وزارة الموارد المائية والبيئةومؤسسة صحاري العالم وذلك بالتعاون مع ولاية تندوف في 09 إلى 11 أفريل 2011 ، حلقة دراسية لتعزيز والمحافظة على شجرة " **الأرغان**" ،وقد نظمت هذه الندوة الوطنيةورشتي عمل:

–ورشة عمل "1 " **الحماية والإكثار من شجرة الأرغان:**"

حيث خرجت هذه الورشة بتوصيات عملية، متمثلة في تصنيف غابات الأرغان ضمن المناطق المحمية،وضع محور البحث العلمي في علم وظائف الأعضاء الحيوية وإنشاء قواعد للبيانات ذات مرجعية جغرافية، بالإضافة إلى التركيز على طرق التكاثر الخضري التقليدي لشجرة الأرغان،وكذلك إعداد وتنظيم ورشة عمل تدريسية لإنشاء مصنع لإكثار الغابات، من خلال تشجيع الجمعيات المهتمة بحماية الأرغان عن طرق التعاون مع نوادي المدارس الخضراء.

–ورشة عمل"2 "**تطوير شجرة الأرغان:**"

حيث تم في هذه الورشة الإشارة إلى دور وقيمة هذا النوع من الأشجار وفوائدها في المحيط والطبيعة وصولا إلى جملة من التوصيات التي انحصرت في تشجيع البحوث بشأن الحالة الصحية للأرغان،وإنشاء مشاتل للشباب الخريجين (المهندسين، الفنيين الزراعيين) بالإضافة إلى التعبئة والتسويق لمنتجاتها من خلال ما يلزم من موارد،وتنظيم لقاءات منتظمة عن التقدم المحرز في العمل البحثي وتعزيز العمل الميداني .

–ندوة وطنية حول " **مشروع تطوير القدرة التنافسية والتنمية المستدامة للأراضي** :

[350] **نيباد ، أفريكان ايني ون** ، مخطط عمل المبادرة البيئية المتضمنة في برنامج الشراكة للتنمية في إفريقيا (النيباد)، أكت وبر 2003.

تم تنظيم هذه الندوة الوطنية يوم الخميس 29 سبتمبر 2011،في فندق رياض الفتح **بسيدي فرج** والتي عقدت في وجود مجموعة من الشخصيات السياسية ورؤساء المؤسسات الاقتصادية والأكاديمية والعلمية والدولية والإقليمية والوطنية العاملة في مجال البيئة،وقد حددت عدة أهداف رئيسية لهذه الندوة ركزت على عرض نتائج المشروع وصياغة مقترحات لمراجعة أي مشروع مع تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم**SNAT** وكذا تعزيز التواصل والتبادل بين الخبراء الوطنيين الأجانب في مجال حماية البيئة.

2-الاتفاقيات :

شرعت وزارة الموارد المائية والبيئة في إبرام العديد من اتفاقيات الشراكة مع مختلف المتعاملين الوطنيين من دوائر وزارية :

-اتفاقية الشراكة بين وزارتي البيئة والتربية الوطنية حول مشروع التربية البيئية في الوسط المدرسي.

-اتفاقية الشراكة بين وزارتي البيئة والتكوين المهني حول إدخال الاهتمامات البيئية في جميع فروع التكوين المهني.

- اتفاقية الشراكة بين وزارتي البيئة والصحة حول إنشاء برنامج لإدارة عقلانية وايكولوجية للنفايات الطبية بمستشفى **بشير منتوري** بالقبة.

-اتفاقية الشراكة مع صندوق البيئة العالمي حول تعزيز التكنولوجيا النظيفة .

-كذالك مع مختلف المتعاملين الأجانب في مجال البيئة،من خلال إبرام اتفاق شراكة بين وزارة الموارد المائية والبيئة وصندوق البيئة العالمي حول **تعزيز نقل التكنولوجيات النظيفة** لصالح مدينة **بوغزول** الجديدة،وهو عبارة عن مشروع طموح لجعل مدينة **بوغزول** تستخدم أفضل الممارسات في مجال التنمية الحضرية المستدامة.

-المشروع المعنون" **نهج متكامل لتحقيق الحد من الانبعاثات الكربونية**" ، هو اغتنام الفرصة للتقييم والتخطيط لمدينة بوغزول الجديدة من أجل تقديم أفضل الممارسات والهندسة المعمارية والتخطيط الحضري، تشجيع البحث العلمي لتعزيز الفرص المتاحة لتحقيق مكاسب ضد تغير المناخ والتكيف مع آثاره الضارة، بالإضافة إلى تطوير الظروف المواتية لنقل التكنولوجيا النظيفة لصالح الجزائر ويسعى

الهدف النهائي من هذا المشروع إلى الابتكار والريادة البيئية من خلال تنفيذ الأدوات التنظيمية والتقنيات المناسبة.

– المشاركة في ملتقيات مثل قمة دوربان2011والدوحة 2012وقمة التغير المناخي العالمي **باريس 2015.**

3–**<u>الملتقيات والأيام الدراسية</u>:**

تتم الأيام الدراسية في وزارة الموارد المائية والبيئة في أحادي الطرف أي عن طريق دراسة موضوع ما باقتراح من إحدى المديريات المركزية ويتم فيه تناول الظاهرة أوالموضوع محل الدراسة بالتحليل والمناقشة قصد الخروج بالنتائج المرجوة منه لصالح القطاع،في هذا السياق نظمت وزارة الموارد المائيةوالبيئة يوما دراسيا في" **نزل الشيراطون** "بالجزائر العاصمة تحت عنوان "**الأخطار الكبرى التي تواجه الجزائر.**"

تم التطرق في هذا اليوم الدراسي للمشاكل والأخطار التي تواجه الجزائر (كالزلازل– التصحر–انجراف التربة–الحرائق–الكوارث الصناعية)،وهذا من خلال مداخلات من طرف المسؤولين المباشرين عن هذا الموضوع في قطاع البيئة لبحث الميكانيزمات والتقنيات والخطط الكفيلة والفعالة للحد من هذه المخاطر،ومواجهتها بأقل الخسائر ممكنة.

كما تم الاستعانة في مناقشة وتحليل هذا الموضوع بمختصين وخبراء وأساتذة في هذا المجال لإثراء النقاش والتحليل الإحاطة بالموضوع من كل الجوانب توحيد الجهود وتصويب الرؤى لتحقيق أفضل الأهداف وأحسن النتائج.

– ملتقى البيئة والتلوث الصناعي: كان ملتقى البيئة والتلوث الصناعي في ماي 2001.

–ملتقى الدول الإفريقية والدول المانحة (قمة النيباد): في15–16 –ديسمبر 2003بقصر الأمم لصنوبر البحري، الذي عقد بمشاركة دول افريقية وأوروبية لدراسة مشاكل القارة وإقامة مشاريع بيئية مشتركة.

–ملتقى تسيير النفايات، ملتقى التسيير المتكامل للنفايات الصلبة.

– ملتقى حول الأدوات الاقتصادية في الميدان البيئي2005 .

-ملتقى دولي بجامعة قالمة حول **التنوع البيولوجي** نظمته كلية العلوم والهندسة لجامعة 8 ماي 1945بقالمة بداية من شهر ديسمبر 2008 جرى على شكل ورشات يعالج المواضيع التالية:

-الورشة الأولى بعنوان:التنوع البيولوجي.

-الورشة الثانية بعنوان :العلاقة بين علم البيئةوالمحافظة على الأصناف الحية .

-الورشة الثالثة بعنوان: تسيير المناطق الرطبةوالمحافظة عليها مع التأكيد على التدهور الذي يحيط بهذه الفضاءات الحية.

- مؤتمر وزراء البيئة الأفارقة 2008 : انعقد بالجزائر بمشاركة أربعين وزيرا الهدف منه اقتراح آفاق موحدة فيما يتعلق بالتغيرات المناخية لما بعد 2012وبعد يومين من الحوار والتشاور صادق الوزراء على بيان الجزائر.

-وفي إطار مناقشة ودراسة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، نظمت وزارة البيئة وبالتنسيق مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ندوة وطنية يوم 04 أفريل 2011 بقصر الأمم الصنوبر البحري حضور ما يقارب 700 مشارك عن مختلف الوزارات، المؤسسات،المنظمات والفاعلين العموميين الخواص.

تندرج هذه الندوة الوطنية ضمن المساعي الرامية إلى تحسين أطر التنسيق والتشاور لرصد وتنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم القائم على المشاركة والتنمية المستدامة للإقليم بالإضافة إلى تقديم الخطوط التوجيهية وبرامج الأعمال الوطنية وتوسيع خارطة الطريق لتنفيذ هذا التخطيط الاستراتيجي الجديد للعشرين سنة المقبلة (2030) على مستوى:

-21 مخطط توجيهي قطاعي.

- 09 مخططات توسيع برامج محلية.

-04 مخططات توجيهية للتهيئة الحضرية.

- 48 خطة للتهيئة المحلية للولايات.

تخلل هذه الندوة الوطنية تدخلات من طرف مختلف وزراء القطاعات وتم إقامة معرض دائم لتخطيط المشاريع الكبرى، بالإضافة إلى تنظيم ورشات عمل ركزت على ما يلي:[351]

-ورشة عمل :1 استدامة الإقليم.

-ورشة عمل :2 خلق ديناميكية للتوازن الإقليمي.

-ورشة عمل :3 خلق الظروف الملائمة للجاذبية والقدرة التنافسية للأقاليم.

-ورشة عمل :4 تطبيق العدالة الإقليمية.

-ورشة عمل :5 المخططات القطاعية، الجهوية،والمحلية.

-ورشة عمل :6 أدوات متابعة وتنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

-كما تم في هذا الإطار إعدادوانجاز بيان صحفي بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتنوع البيولوجي والذي خصص لسنة 2012، لموضوع" **التنوع البيولوجي البحري**"،وتم تنظيمه بشاطئ" **سان كلو** "بولاية عنابة في 26 ماي2012 ،تضمن هذا البيان الصحفي خلفيات الاحتفال باليوم الدولي للتنوع البيولوجي التي ترجع إلى قمة الأرض المنعقدة بريودي جانيرو بالبرازيل في 1992،حيث بات المجتمع الدولي يحتفل بهذا اليوم سنويا بتاريخ 22 مايوهذا منذ سنة 2000 .

كما تطرق هذا البيان إلى أهمية الموضوع المعالج في ظل الرهانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تعرفها الأنظمة البيئية البحرية والتنوع البيولوجي البحري،لا سيما البحار المغلقة وشبه المغلقة كالبحر الأبيض المتوسط ،إضافة إلى هذا تم الإشارة والحديث عن تنظيم بعض النشاطات والبرامج البيداغوجية وتوزيع المطويات والملصقات التحسيسية المتعلقة بموضوع هذه التظاهرة [352].

-تقوم وزارة الموارد المائيةوالبيئة بإقامة ملتقيات وأيام دراسية تتعلق بقطاع البيئة على المستوى الوطني أوالجهوي بالتنسيق مع مختلف المديريات الولائية للبيئة على مستوى48 ولاية،هذا بالإضافة إلى الملتقيات الدولية التي يتم من خلالها فتح باب النقاش والحوار مع الدول المختلفة لتبادل

[351]مقابلة مع السيدة :شنوف نادية، **المديرة الفرعية للتن وع البيولوجي والطبيعي**، يوم 27 سبتمبر 2012 ، على الساعة 10:45 د، ب وزارة البيئة.

[352]مقابلة مع الآنسة :شريفي سارة موظفة بمكتب الارشيف ليوم 23 أفريل 2012 ، على الساعة 11:35 د، بمقر وزارة البيئة.

الخبرات والمعارف من خلال عرض المشاكل والعراقيل لإيجاد الحلول المناسبة لهاوكل ما يتعلق بسبل حمايتها.

إلى جانب هذا نجد حضور وزارة الموارد المائية والبيئة على المستوى العالمي ومصادقتها على عدة اتفاقيات ومعاهدات وبروتوكولات دولية حول حماية البيئة –قمة **جوهانسبورغ**وقمة **دوربان** بجنوب إفريقيا، اتفاقية الإطار بشأن التنوع البيولوجي، حماية البحار،حماية التنوع البيولوجي،حماية المحيط الجوي،محاربة التصحر،بالإضافة إلى مشاركتها في التظاهرات والملتقيات الدولية لكسب مكانة وعلاقات طيبة وتحسين صورها أمام الرأي العام الوطني والدولي.

4-إصدار التقارير البيئية والمجلات:

4-1-التقارير:

- تقريرا حالة ومستقبل البيئة في الجزائر :تصدر تصدر وزارة الموارد المائية والبيئة بالتعاون والتنسيق مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ومختلف القطاعات الوزارية الأخرى، تقريرا حول" حالة ومستقبل البيئة في الجزائر"منذ سنة2000 يصدر هذا التقرير الدوري كل سنتين،ويعرض بطريقة مفصلة، بدون أن يغفل وضع مقاربة استشرافية بالمعطيات الحقيقية للبيئة في الجزائر ويتضمن عددا من الدراسات الشاملة المعدة من طرف خبراء مختصين وإطارات من ذوي الإرادات الحسنة،وهذا تحت إشراف السيد وزير وزارة الموارد المائية والبيئة وتم توفير ظروف إنجاز هذا التقرير بفضل الدعم البشري والمادي للمرصد الوطني**GTZ** للبيئة والتنمية المستدامة والمساهمة الفنية والمالية لديوان التعاون الألماني ويشكل هذا التقرير خلاصة البحث المنجز من طرف مجموعة الخبراء من ذوي القطاعات المعنية ويتكون هذا التقرير من خمسة أجزاء مختلفة:

-الجزء الأول :تقديم الخلفية الاجتماعية،الاقتصادية للدراسة التي تحدد البيان الذي تمت فيه التحولات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد والظروف التي تمت من خلالها التغيرات البيئية.

-الجزء الثاني: تذكير بقابلية التدهور البيئي للبلاد يبرز هشاشة الموارد الطبيعية بمعنى قابليتها للتدهور طبيعيا،وكذا حساسيتها للأنشطة الإنسانية المضرة.

-الجزء الثالث :لمحة عن وضعية البيئة والسياسات المتبعة وخاصة في مجال تسيير الأراضي والأنظمة المناخية الجبلية، الغابية،السهبية والصحراوية، حماية التنوع البيولوجي،حماية المياه العذبة

والحفاظ على الساحل وتنميته، البحر والمناطق الشاطئية، تسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاط الوقاية من الأمراض المرتبطة بتدهور البيئة، تنمية الطاقات المتجددة...إلخ.[353]

– الجزء الرابع: مؤشرات حول الآثار النقدية للسياسات المتبعة من خلال تقدير تكاليف الأضرار حول الصحة ونوعية الحياة والتكاليف المرتبطة بتدهور البيئة على الثروة الطبيعية.

–الجزء الخامس الإنجازات الكبرى خلال السنوات الأخيرة في ميدان البيئة وخاصة في الميادين التشريعية والتنظيمية والأدوات الاقتصادية والجبائية والتربية البيئية،حيث نجد في نهاية التقرير تحليلا نقديا لنقاط القوة والضعف للفترة المغطاة وكذلك التوجهات المتعلقة بأولويات العمل للفترة المقبلة.

–يتم إعداد تقارير من طرف المديريات المختلفة عن كل الأعمال التي يقومون بها ومختلف الاجتماعات والتظاهرات التي تقوم الوزارة وتوزيعها على الإطارات المعنية، هذا بالإضافة إلى إعداد تقارير فردية من طرف الإطارات وذلك عند التكليف بمهمة ما كالسفر للخارج لحضور مؤتمر أو أي تظاهرة دولية في مجال البيئة، حيث يتم إعداد تقرير حول مجريات هو تقديمها لمختلف هياكل الوزارة للاستفادة منها.

–بالإضافة إلى أن وزارة تهيئة الإقليم والبيئة تعد كل سنتين تقريرا حول "حالة ومستقبل البيئة في الجزائر"2011 ،2009،2007، 2005،2003،2001، يتم توزيعه على مختلف المديريات للإطلاع عليه.

رغم إصدار هذه التقارير السنوية لكنها تبقى غير كافية بل من المستحسن إقامة تقارير صغيرة فصلية أو شهرية تلخص مختلف الأعمال والمشاريع التي قامت بها الوزارة أو تسعى لتحقيقها في تلك الفترة وهذا لخلق رغبة لدى العمال للبحث وتقديم اقتراحات وكذا تنمية فكرهم وقدراتهم للوصول إلى نتائج عمل جيدة ومجدية كما تم إعداد تقارير أخرى منها :تقرير حول وضعية دراسات التأثير في البيئة بالجزائر.

4-2-المجلات:

–أصدرت وزارة الموارد المائية والبيئة مجلة تحت عنوان " **ايكونيوز** " في عددين، العدد الأول صدر في أوت 2008 تحت عنوان "الصحافة من أجل البيئة " يتضمن مواضيع ونشاطات القطاع أما العدد

[353]تقرير حول" **حالة ومستقبل البيئة في الجزائر**، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة الجزائر،2007 .

الثاني صدر في نوفمبر2008 من مجلة " الصحافة من أجل البيئة والطبيعة" ، تناول عدة مواضيع جاءت تحت عناوين مختلفة، نذكر منها ما يلي:

*من أجل إستراتيجية للتحسيس البيئي (الوزير السابق شريف رحماني).

*أهمية تكوين الصحافيين في مسائل البيئة (احمد بجاوي).

*دراستي الأثر والأخطار لآلية لتامين صناعة بأقل خسائر ايكولوجية.

*من أجل تسيير عقلاني النفايات.

*مشاريع البيئة في مواجهة مشكل التمويل.

*البيئية مسؤولية قانونية أيضا.

هذه المجلة صدرت في إطار " **الدورة التكوينية لفائدة الصحافيين بالجزائر**" ، التي نظمتها وزارة الموارد المائية والبيئة بالتنسيق مع المؤسسة التقنية الألمانية (GTZ)بنزل الأوراسي ومدرسة السياحة (فيفري– ماي 2008)، تحت رعاية وزير البيئة السابق السيد:شريف رحماني.

ويعتبر هذين العددين الوحيدين المنجزين منذ فترة طويلة، حيث كان في السابق تصدر الوزارة عدة مجلات وهو رقم ضئيل جدا مقارنة بدور وأهمية هذه الوسيلة في التعريف وتقريب الرؤية لدى الجمهور الخارجي المتعلم أوالمواطن الجزائري بنشاط وسياسة الوزارة في مجال حماية البيئة .

إلا أنها توقفت عن إصدار المجلات البيئية مؤخرا بصفة نهائية ويرجع السبب في ذلك حسب التقديرات التي حصلنا عليها ،هو أن إستراتيجية الوزارة تغيرت وأصبحت تعتمد على وسائل الإعلام بمختلف أنواعها : المكتوبة، المسموعة، المرئية في تسويق أفكارها ونشاطا. [354]

4–المطويات والملصقات :

–أنجزت عدة مطويات حول مختلف المشاريع والنشاطات التي تنظمها الوزارة،كما تم تصميم مطويات وملصقات خاصة " بالمخطط الوطني للنفايات الخاصة(**PNAGDES– Algérie**)" .

[354] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، **مجلة الصحافة من أجل البيئة**، الجزائر، 2008 .

– مطويات خاصة" **بدار دنيا** "تتضمن صور عديدة ، **لماسكوت** الوزارة (الغزالة)، معلومات للتعريف بدار دنيا، مهامها ووظائفها(تم التطرق لها) .

–كما نجد أيضا مرجعا إعلاميا حول" **حديقة دنيا**" رئة خضراء في قلب الجزائر العاصمة.

–مطوية حول مشروع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم " جذور المستقبل[355]تضمنت إمكانيات ووسائل انجاز المخطط، الرؤية والأهداف المتوخاة منه.

–هذا بالإضافة إلى الملصقات والمطويات التي تصمم وتوزع للجمهور الخارجي (المواطنين) على هامش المعارض والصالونات والأبواب المفتوحة التي تنظمها الوزارة في إطار التحسيس والتوعية البيئية.

5–المطبوعات والكتيبات:

مما تم ملاحظته على مستوى وزارة الموارد المائية والبيئة الكم الهائل من المطبوعات المنجزة منذ 2001 في مجال البيئة وخاصة المطبوعات التي تمت بالتعاون والتنسيق بين مختلف القطاعات الوزارية الأخرى منها:

1– كتاب بعنوان " **دور المسجد في التربية البيئية**" ، تم إعداده وانجازه مناصفة بين وزارتي البيئة والشؤون الدينية والأوقاف، بلغ عدد صفات الكتاب 125 صفحة، تضمن ثلاثة أبواب:

–الباب الأول: التربية البيئية في الإسلام، قسم إلى ستة فصول جاءت على النحوالتالي، العبادة في الإسلام،دور المسجد ومكانته، التربية البيئية في الإسلام، أهداف التربية البيئية، المحاور الكبرى للتربية البيئية،والمنهج الإسلامي في التربية البيئية.

–الباب الثاني: المعنون بـ **دور الإمام في التربية البيئية**، تضمن سبع فصول وهي :مكانة الإمام في الإسلام، مرجعية الإمام في التربية البيئية، التربية البيئية نشاط مستمر، أنواع النشاط التي يقوم بها الإمام، الشرائح المقصودة بالجانب المسجدي، التركيز على الجانب العملي وعقبات في طريق التربية البيئية.

[355]مقابلة مع الآنسة :معطار بدرية، يوم 03 أفريل 2012 ، على الساعة 11:30 د، بمقر وزارة البيئة.

– الباب الثالث: تحت عنوان المجالات الكبرى للتربية البيئية في الإسلام، تضمن أربعة فصول :مجال المحافظة، مجال الاستغلال، مجال التكيف، مجال الجمال.

–2– كتيب تحت عنوان" **دليل نادي البيئة والطبيعة**" ، تم انجازه بالتعاون معوزارة التعليم والتكوين المهنيين، تضمن عدة محاور :أهداف النادي، شروط وإمكانيات النادي البيئي، الخطوط التوجيهية لبرنامج النشاط النادي وأهمها: انطلاقة النادي، تحضير الحصص، تنظيم الخرجات الميدانية، تقييم الحصص، عناصر لتحضير وسيرورة الحصص والنشاطات، مكانة النادي في المؤسسات.

وفي إطار التعاون والتنسيق بين مختلف الهيئات، تم إعداد وانجاز كتيب بالتعاون بين وزارة الموارد المائية والبيئة والكشافة الإسلامية الجزائرية تحت عنوان " **الكشافة في التربية البيئية**" وهو الدليل البيداغوجي للكشاف الإسلامي والذي تم التطرق فيه إلى عدة نقاط منها:

–البيئة والكشافة تحالف قديم.

–المواظبة الايكولوجية.

– الأنشطة الايكولوجية للكشافة.

– شهادة الأداء البيئي.

6–**المعارض والصالونات:**

نجد من بين المعارض التي تم تنظيمها من طرف وزارة البيئة ما يلي:

– معرض الزهور 2003 بقصر المعارض .

– المعرض الايكولوجي لحظيرة القالة بالنعامة سنة2008 .

–الصالون الأول الجزائري الألماني للبيئة(2009)،والذي نظم بالجزائر العاصمة لمدة ثلاثة أيام بمشاركة حوالي 30 مؤسسة وطنية و60 مؤسسة ألمانية مختصة في البيئة،وقد تم تنظيمه من طرف (**GTZ**)الغرفة الجزائرية الألمانية للتجارة والصناعة بالتعاون مع الوكالة الألمانية للشراكة.

–الصالون الثاني الجزائري الألماني حول البيئة 2010 ، احتضنته وزارة الثقافة خلال الفترة من 22 إلى 24نوفمبر 2010 . [356]

لكن تبقى هذه المعارض غير كافية وناقصة من حيث كثافتها وديمومتها، مقارنة بالأهمية والدور الكبير الذي تلعبه هذه الوسائل الاتصالية في العملية التحسيسية والتوعوية بالمشاكل البيئية للوصول بالمواطن إلى اكتساب الحس البيئي والمواطنة الايكولوجية.

7–الحملات التحسيسية :

1–الالعاب الرياضية لصيف2005 :

وعيا منها بأهمية تحسيس الشباب أسفرت عملية التعاون بين القطاعين البيئة والشباب والرياضة خلال أكثر من 06 أشهر إلى تسطير برنامج موحد موزع على ثلاث سنوات، في هذه الفترة تم تنصيب 297 نادي شباب البيئة متخصصة في مجال حماية البيئة ومكافحة التلوث على مستوى 32ولاية،نظمت الألعاب الرياضية البيئية الأولى لصيف 2005 على مستوى ثلاث ولايات ساحليةوهي :الجزائر ،عنابة ،مستغانم تحت شعار"**الرياضة في خدمة البيئة** .

وكان الهدف الأساسي من تنظيم هذه الألعاب هو ترسيخ مفهوم التربية البيئية للجمهور عامة ولشريحة الشباب بصفة خاصة ،حيث تقررت العشرية من (2005–2014) عشرية التربية من أجل تنمية مستدامة،وقد مست هذه التظاهرات جميع شرائح المجتمع بدون استثناء من مختلف الأعمار والمستويات ،لهذا فقد تقررت سنة 2005 سنة الرياضةوالنشاطات البدنية وقد وقع الاختيار على الثلاث ولايات السابقة الذكر للأسباب التالية :

*ولاية عنابة :تم اختيار شاطئين هما شاطئ "شابي"وشاطئ "فلاح رشيد ".

*ولاية مستغانم :نظمت الألعاب بها على مستوى شاطئ "صابلات"ولاقت إقبالا كبيرا.

*ولاية الجزائر : نظمت الألعاب على مستوى شاطئ "خلوفي "بزرالدة ،وكانت نشاطات رياضية بالدرجة الأولى ومن بين الرياضات نذكر: Tinisse" Beach , Beach hand , la marche foot ,Beach volley , Jeux déchec ,de table

[356] **Ministère De L'aménagement Du Territoire Et De L'environnement**, enviroalgerie , ibid,p68

هذا الإعلان موجه نحو":التحسيس بالبيئة وتطبيق الرياضة من طرف الكل،ولكن أيضا من أجل خلق البهجة في شواطئنا" ، تحوي العملية على مجموعة أنشطة رياضية ترويجية وتحسيسية بيئية، تركز بشكل كبير على الأنشطة الرياضية الغير ملوثة، بدون هيكلة ضخمة، تنادي بالجهود الكبيرة الفيزيائية للمشاركين.

وفي برنامج هذه الألعاب نجدها مرتبطة بالتحديد بالكرة الطائرة الخاصة بالشواطئ، السباحة والغوص بالنظر إلى أنشطة التحسيس البيئي ، برنامج ثري منتظر يشكل وقود هذه التظاهرة:

-الإعلام حول مختلف أنشطة الوازرة.

-ثبات تحليل ماء الاستحمام.

-جمع وفرز النفايات ، تنظيف الشواطئ.

-عرض ملصقات ومطويات من اجل ترسيخ لدى المصطافين فكرة أهمية احترام البيئة[357]

2-**مشروع قطار دنيا:**

عبارة عن قطار يضم الربع 04 عربات دامت رحلة قطار دنيا من شرق البلاد إلى غربها مدة 4 أشهر من 29 أكتوبر2002 إلى 31 مارس 2003 ليشمل 22 ولاية والهدف منه:

- تحسيس وتوعية المواطنين للحفاظ على البيئة وترقية الإطار المعيشي لديهم .

-نشر وتعميم الثقافة البيئية لتحقيق المواطنة الإيكولوجية.

-تهيئة المواطنين للتفاعل مع السياسات البيئية الجديدة.

لقد تم إرفاقه بأربع(04) عربات ويعتبر سابقة فريدة من نوعها في عملية التحسيس والتوعية البيئية،وقد جاءت فكرة انطلاقه تأكيدا لقناعة وزارة الموارد المائية والبيئة أن مسألة الحفاظ على البيئة وترقية لإطار المعيشي للمواطنين قضية تعني الجميع .[358]

[357]مقابلة مع السيد **وحيد تشاشي** ، مسؤ ول في مكتب التربية البيئية بوزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، بالمقر الرسمي للوزارة ،يوم 12 مارس 2014على الساعة 13:30 مساءا.

[358]مقابلة مع الآنسة :**معطار بدرية**، ، يوم 24 ماي 2012 ،على الساعة 14:30 د، بمقر وزارة البيئة.

وجاءت التسميات حسب خصائص كل عربة كمايلي: جدول رقم (09): يوضح تسمية كل عربة من القطار والهدف البيئي الذي يعمل على تجسيده:[359]

عربات قطار دنيا	مهمتها
عربة التحسيس والتربية البيئية	–تضم جناح خاص بالنادي الأخضر : ، يحوي كتب، أشرطة فيديو. –جناح الألعاب التربوية والترفيهية كتنظيم مسابقة أحسن الرسومات البيئية. – جناح يقدم دروس للمواطنين كاقتصاد المياه
عربة التنوع البيولوجي	–التحسيس بأهمية التراث الثقافي والإيكولوجي . –التعريف بالأنظمة البيئية في الجزائر . –التعريف بأنواع الحيوانات والنباتات التي تعيش فيها.
عربة المدينة النظيفة	–عرض مخطط الوطني لتسيير النفايات الصلبة الخاصةوالنفايات الخطيرة وتقنيات التسيير الصناعي العقلاني –عرض نموذج لردم النفايات ووحدة الرسكلة.
عربة منتدى البيئة	–عرض لافتات حول معالجة النفايات . –فضاء خاص بشبكة سماء صافية. –عرض تجهيزات كيفية إستعمال الطاقة المتجددة

2– يوم تحسيسي لخطر العوادم تحت شعار "**يوم بدون سيارات** "في 21 ماي 2008 تم وهذا من أجل التحسيس بظاهرة التلوث البيئي[360] .

3– انطلاق أكبر حملة تحسيسية لمخطط" البيئة "2008:

هي أكبر حملة تحسيسية تعرفها الجزائر انطلقت في مجال البيئة وذلك ضمن "**المخطط الجديد للتسويق البيئي2008** وهو مسعى عملي يسلط الضوء على التصرفات البسيطة تجاه الطبيعة

[359] مقابلة مع السيد **قمر الدين محمدي** مسؤول مصلحة متابعة مشاريع التك وين البيئي بمركز التك وينات البيئية (دار دنيا)باب الواد العاصمة بتاريخ12–05–2014.

[360]، **وزارة تهيئة الاقليم والبيئة** ، مجلة إيكو نيوز ، العدد3 -2003.

اللاعب الدولي السابق **ربح ماجر** والبطلة الجزائرية **نهيدة توهامي** كسفيرين للبيئة لسنة 2008 حيث أنهما رافقا المخطط الجديد الذي تم إعداده بتمويل ألماني محض.

المخطط الجديد للتسويق البيئة 2008 يرتكز على عدة محاور وجوانب ويستعين بعدة قطاعات حساسة كالتربية والشؤون الدينية على اعتبار أن التسيير الجيد لقطاع البيئة لا يعتمد فقط على الاستثمارات ورؤوس الأموال الضخمة،وإنما يستدعي بشكل أهم سياسات جوارية تعتمد على المعلومة والتربية والتوعية والتحسيس .

ولعل أهم الدعائم التي يرتكز عليها **المخطط الجديد للتسويق البيئي2008** هي تبني طرق بيداغوجية لكل فئات العمر بدءا من المدرسة، حيث ستستفيد أزيد من **25** ألف مدرسة من نظام التربية البيئية إذا يجري حاليا طبع ملايين الكتب الخاصة بالبيئة بالإضافة إلى إنشاء **500** ناد أخضرو **50** مركز للإعلام حول البيئة و39 دار للبيئة بمختلف ربوع الوطن.

كما كان للمساجد دور هام، حيث تم إقحام الأئمة بغية تبليغ رسالة الوزارة وتحسيس المواطن بأبسط التصرفات الواجب إتباعها تجاه الطبيعة إلى جانب إدماج وسائل الإعلام بشتى أنواعها في المسار التحسيسي للحصول على أحسن قراءة للنشاطات البيئية في الميدان.

وفي نفس السياق تم عرض فيلم تصويري لمدة خمسة دقائق يلخص أهم النشاطات التي يتضمنها المخطط الجديد **للتسويق البيئة 2008**" وهوالفيلم الذي أعدته مؤسسة اتصال فرنسية بالتعاون مع مكتب الدراسات الألماني" **جي–تي –زاد** "الذي مول هذا المخطط علما أن المكتب الألماني متخصص في مجال البيئة،وله برنامج طموح يمتد من 2001 إلى 2012 ولقد رصد لهذا البرنامج مبلغ مالي يفوق 14 مليار دينار.[361]

ويسعى هذا المخطط الهام إلى تحقيق الأهداف العملية الكبرى والسياسات التي شرعت وزارة البيئة وتهيئة الإقليم في تطبيقها سواء فيما يتعلق بالبيئة أوالسياحة وذلك بغرض تحسين استيعاب السياسة المسطرة وتسهيل تقييم النشاطات المنبثقة، مع ضرورة تضافر كل الجهود من أجل إنجاح هذا المسعى الذي يندرج ضمن مخطط مدروس وليس عملية استعراضية ولا عرضية ولا حملة آنية.

[361] **جميلة** أ،"انطلاق -03- أكبر حملة تحسيسية لمخطط البيئة لسنة" 7002 ،جريدة المساء الالكتر ونية،]01 2007 77 .pdf.massa-11-03-2011/pdf/ar/com.elmassa.www،(91-03-7099)،KO [

4-**حملة تحسيسية بمخيم سيدي فرج و زا رلدة:**

-نظم المعهد الوطني للتكنولوجيات البيئية حملة تحسيسية مع الوكالة الوطنية للتسلية والشباب على مستوى مخيمين صيفيين للوكالة بسيدي فرج من 21 إلى29 جويلية2009 ومن 04 إلى 19 أوت2009 بزرالدة، أين قدمت مختلف النشاطات حول البيئة لفائدة أطفال المخيم من أجل اكتساب سلوكيات حضارية رفيعة،وتجعل من الطفولة عنصرا فعالا في الحفاظ على البيئة وحمايتها.[362]

-أيام تحسيسية حول الميادين البيئة من قبل المعهد الوطني للتكوينات البيئية في عنابة من 03 إلى 5 نوفمبر 2010 .

- كما قامت المديرية العامة للغابات بتخصيص ثلاثة أيام لغرس الأشجار وهذا من 19 إلى21 مارس 2011.

8- إحياء المناسبات البيئية وتنظيم مسابقات:

-2 فيفري اليوم العالمي للمناطق الرطبة ، في هذا اليوم تم تنظيم برنامج شمل مدرسة التربية البيئية في الحامة وتغطية إذاعية وتلفزيونية للحدث والقيام بحملات تطوعية لتنظيف الأحياء وتهيئة المساحات الخضراء .

-21 مارس اليوم العالمي للشجرة حيث قامت الوزارة في 21مارس 2012 في دنيا بارك بعمليات التشجير مع مشاركة تلاميذ وإعلاميين.

-22 مارس اليوم العالمي للماء.

-23 افريل يوم الأرض كل عام يتموضع شعار عالمي موحد له تتشاركه جميع دول العالم.

-22 ماي اليوم العالمي للتنوع البيولوجي.

- اليوم العالمي للبيئة المصادف ل 05 جوان من كل عام يتم فيها التطرق لخصائص هذا اليوم العالمي وبعده الحضاري والإنساني وأهمية التحسيس والتربية البيئية من أجل ترسيخ الثقافة والمواطنة البيئية،وهذا كله من أجل تكوين الأجيال المستقبلية وإعدادهم للحفاظ على البيئة وحمايتها.

-17 جوان اليوم العالمي لمكافحة التصحر.

[362]مقابلة مع السيدة :آيت مصباح نعيمة، مرجع سبق ذكره.

- 16 سبتمبر اليوم العالمي للمحافظة عل طبقة الأوزون.

- 25 أكتوبر الاحتفال باليوم الوطني للشجرة.

-26 نوفمبر اليوم العالمي للتحذير من استغلال البيئة في الحروب والنزاعات المسلحة.

9-**التحسيس بأهمية التقليل من استهلاك الأوراق** :في مبادرة جديدة تم التوجه نحو الإعلان الالكتروني للإدارات والجامعات فيما يخص نقاط الطلبة واهم المعلومات على صفحات الانترنت ومواقع المؤسسات تحت شعار نحو صفر ورق **ملحق رقم (05)**.

ج-نشاطات مشتركة وتنسيقية بين وزارة الموارد المائية والبيئة والوزارات والمؤسسات الأخرى:

تعتبر حماية البيئة مسؤولية الجميع مواطنين كانوا أو مؤسسات وجمعيات، لذا وجب تضافر الجهود والتنسيق للوصول إلى نتائج إيجابية لحماية البيئة، انطلاقا من هذا فإن التعاون والتنسيق بين جميع القطاعات الوزارية فيما بينها يعتبر حتمية ضرورية تمليها التحديات والرهانات المستقبلية الدولية والوطنية للنهوض بقطاع البيئة والاستثمار في هذا القطاع الحيوي من أجل الوصول إلى حلول جماعية هادفة وبناءة للحد من تدهور البيئة وحمايتها،لذا سنحاول التطرق لنماذج من التنسيق بين مختلف القطاعات الوزارية في الجزائر، حتى نبرز نقاط التقاطع في النشاط والصلاحيات لكل دائرة وزارية مع مثيلتها.

-1- مجالات التنسيق بين وزارة الموارد المائية والبيئة ووزارة التربية الوطنية:

1-1- مشروع التربية البيئية في الوسط المدرسي :[363]

-انطلق هذا المشروع سنة 2002 وقد تم التوقيع على البروتوكول الخاص به بين وزارة تهيئة الإقليم والبيئة سابقا ووزارة التربية الوطنية وهذا المشروع يرتبط بإعطاء بعد بيئي في البرامج التربوية والتعليمية ،ويتم ذلك من خلال تضمين المفاهيم البيئية في العملية التربوية وهذا من اجل

[363]مقابلة مع السيدة :آيت مصباح نعيمة، مرجع سبق ذكره

تكوين ثقافة بيئية عامة في المجتمع الجزائري، يأتي ذلك كمطلب مستجد وأساسي تفرضه التنمية المستدامة في الجزائر ويشمل الأطوار الثلاثة :

-المرحلة ابتدائية.

-المرحلة المتوسطة.

-المرحلة الثانوية.[364]

أ - تكوين الأساتذة والمربين:

في إطار هذا المشروع الثنائي بين الوزارتين تم تكوين في نفس السنة حوالي 300 إلى 400 أستاذ ،أما في الفترة الحالية فقد بلغ عدد الأساتذة الذين تم تكوينهم في المجال البيئي حوالي 1400 الى2000 أستاذ إلا أن هذا العدد يبقى غير كافي إذا ما تمت مقارنته بالعدد الإجمالي للأساتذة الذين لم يتم تكوينهم، لكن بالرغم من ذلك تجدر بنا القول بأن الوزارتين قد تمكنتا من تحقيق شيء من خلال ذلكولوكان قليلا.

يتطلع البرنامج المسطر إلى إدارج أولوية الانشغالات البيئية في جميع البرامج والميادين التكوينية في مختلف الفرع،وقد تم إعدادونشر 1000 نسخة من دليل المعلم في مادة التربية البيئية والذي يكون بمثابة مرجع بيداغوجي هام لجميع المعلمين في 369 تخصص موزعين على 800 مؤسسة تربوية في هذه المرحلة تحصل أكثر من 60000 متربص على الدروس الأولى في التربية البيئيةوالتنمية المستدامة ،ومن جهة أخرى تم الإعلان عن برنامج التكوين والذي ينقسم إلى ثلاثة فروع بيئية جديدة والذي يضم:

-شهادة تقني سامي في التسيير البيئي.

-شهادة تقني سامي في اقتصاد المياه(المحافظة على الثروة المائية) .

-شهادة تقني سامي في تسيير النفايات.

وفي مجال التأطير تلقى خمسون مكونا ومفتشا تكوينا متخصصاوتم تجهيز 22 مؤسسة مختصة بالعتاد الخاص لتدعيم التعليم الميداني للمتربص ،365وتجدر الإشارة إلى أن التربية البيئية

[364]مقابلة مع السيدة بن شاطر ، مرجع سبق ذكره

[365] Tchatchi Ouahid,**l'interaction de l'éducation à l'environnement dans le cursus scolaire**, formation de formateurs mis en oeuvre pédagogique, master, l'université de Nancy,200.5

ليست مادة لديها حجم ساعي وكذا أستاذ متخصص بل أنها تحقق من خلال إدراج المفاهيم البيئية في المواد الموجودة في نفس الوقت مثال:

-يحوي برنامج السنة الأولى متوسط لمادة الفيزياء درس حول طريقة تنقية المياه.

-مادة التربية المدنية للسنة الرابعة ابتدائي البرنامج السنوي لها يتحدث عن النفايات.

ومنه تكون التربية البيئية مادة غير منفصلة عن المواد الأخرى وهذا الأمر مقصود، لأنه لو فصلت هذه المادة ستحصر فقط في الأشخاص المتخصصين : الأساتذة والتلاميذ المهتمين بالبيئة[366]،إلا أنه عندما ندرج البيئة في كل المواد وتقدم لكل الأساتذة سنضمن أن أكبر عدد من الأشخاص سيتعرضون لهذه العملية التربوية.

صورة(04): تلاميذ في خرجة ميدانية تطوعية لتنظيف البيئة

ب – إقامة خرجات تطبيقية للتلاميذ:

يهدف هذا المشروع إلى إقامة خرجات ميدانية للتلاميذ الذين يدرسون في الطور الثانوي وهذا من أجل تكوين الحس البيئي لديهم وبناء ثقافة بيئية،ومن بين الخرجات التي قامت بها الوزارة تلك التي مست ثانوية بني عباس التي زارت ولاية بشار،وفي نفس المشروع تسعى الجزائر إلى تعميم النوادي الخضراء وإقامة تخصصات خضراء تعمل على تعليم التلاميذ في الميدان البيئي.

ت – تكوين لجان بيداغوجية:

تم تكوين في إطار هذا المشروع ثلاث لجان مشتركة بين الوزارتين تعمل من أجل هدف واحد مشترك وأساسي وهو خلق ذهنية لدى الممثلين الاجتماعيين تهتم بالمشاكل البيئية،وقد تم التوقيع على البروتوكول الخاص بذلك في أفريل 2002 بين الوزارتين ويأتي ذلك من أجل العمل على تصميم برنامج بيداغوجي يدعم التربية البيئية وخلق نشاطات كلها في المؤسسات المدرسية،وإن هذا البرنامج البيداغوجي يعمل على تقديم المعلومات البيئية وترسيخ الثقافة البيئية.

[366] Ministère De L'aménagement Du Territoire Et De L'environnement, ibid , p 207-208

كما يهدف إلى تكوين وسائل بيداغوجية حول المفاهيم التالية : الهواء، الماء، الغابة، الطبيعة نفايات،الطاقة، الصناعة،الضوضاء ويكشف هذا العمل عن الإرادة الوطنية والسياسية من أجل تحقيق تنمية مستدامة تهتم بالبيئة والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية ويمس هذا المشروع 113 مؤسسة تربوية جزائرية مصنفة كما يلي:

- 71 مدرسة ابتدائية.

-39 متوسطة .

-31 ثانوية وذلك عبر سبعة(07) ولايات وطنية.

وتتمثل الوسائل البيداغوجية التي قامت بصياغتها هذه اللجان الثلاثة فيما يلي:

-دليل المربي في التربية البيئية.

-دليل النوادي الخضراء.

-دفتر الانخراط في النادي الأخضر.

-ميثاق التلميذ.

-كراسات النشاطات البيئية.

وعلى سبيل المثال نجد اللجنة البيداغوجية للتربية المتوسطة تهتم بصياغة كراسات للتلاميذ وملفات بيداغوجية للأساتذة والمنشطين وصياغة كتيب بيداغوجي نظري مع الأرقام والمستويات وكتيب آخر ميداني تطبيقي مع الأرقام ،كما تقوم اللجنة البيداغوجية الخاصة بالتدريس الثانوي باختبار كتيب نظري وآخر ميداني يحوي على شبه أرقام ميدانية مستقبلية[367]وتستطيع هذه اللجان أن تعرض كل الوسائل والملفات المهمة لعملها.

وفي هذا المخطط الأول الخاص بالتربية البيئية وتكوين الأفراد للحفاظ على النظام البيئي يتم جمع المعايير الخاصة بالتحسيس والتكوين الغير المباشر في المجال البيداغوجي،وهذا من شأنه أن يشجع الأفراد على اتخاذ المواقف وردود الأفعال تجاه حماية البيئة[368] .

[367] **مقابلة مع السيدة بن شاطر** ، مرجع سبق ذكره.

[368] - **Mnistère de l'aménagement du territoire et de l'environnement,** ibid , 207-208.

وفي هذا الصدد سوف نقوم بدارسة تحليلية في حقيبة التربية البيئية من أجل التنمية المستدامة التي تم انجازها بالتعاون بين الوزارتين بواسطة اللجان البيداغوجية المشتركة بين الوزارتين لكن قبل ذلك نتطرق إلى النوادي الخضراء التي جاءت من اجلها هذه الأخيرة.

قامت وزارة التربية الوطنية منذ 2002 بتجهيز حوالي 2500 نادي أخضر لاسيما بتجهيزات الإعلام الآلي والسمعي البصري وأدوات البستنة، كما تم التأكيد على تعميم التربية البيئية في الوسط المدرسي ومن اجل ذلك سنقوم عما قريب بتجهيز 2500 نادي أخضر زيادة على 5000 أخرى التي ستتم في إطار البرنامج الخماسي 2015-2019".[369]

1-حقيبة التربية البيئية من أجل التنمية المستدامة(2007):

تعتبر هذه الحقيبة البيداغوجية تحديا من أجل انطلاقة عملية على نطاق واسع،وذلك في إطار لاتفاقية المبرمة يوم02 أفريل 2002 بين وزارتي البيئة والتربية الوطنية، حيث قررت هاتان الوزارتان إدماج وتطوير التربية البيئية في مجمل المسار الدراسي، حيث تند رج هذه المبادرة ضمن سياسة تفتح المدرسة الحالية،تعد طبعة 2007 الطبعة الثالثة لها ضمن هذه الاتفاقية،وهي تحتوي بداخلها على ملفين يعتبران كمرجعين معنويين هما:

أ- ملف أدلة المربي في التربية البيئية.

ب- وملف حقيبة النادي الأخضر المدرسي.

أ-ملف أدلة المربي في التربية البيئية:

تعبر أدلة المربي في التربية البيئية عن أدلة جمعت في مصنف واحد، بحيث يستطيع أن يرجع إليه المعلمون ويقومون بإجراء تشاور فيما بين المواد في مختلف مراحل التعليم ،وهنا نجد ثلاثة أدلة:

1-أدلة المربي في التربية البيئية (التعليم الابتدائي).

2- أدلة المربي في التربية البيئية (التعليم المتوسط).

[369] مقابلة مع السيدة **حكيمة بعز وز**، المكلفة بتنصيب النوادي الخضراء على مستوى المدارس ومسؤ ولة الاتصال في مركز التكوينات البيئية (دار دنيا)، بباب الواد العاصمة.

3- أدلة المربي في التربية البيئية (التعليم الثانوي) بحيث يحوي كل دليل من هذه الأدلة على أربعة فصول ومعنونة كالأتي:

-الفصل الأول :هو جزء مدخلين حيث تم في تلخيص المفاهيم، التحديات والرهانات المتعلقة بالتربية البيئية.

-الفصل الثاني :يصف الوضع الراهن والمنهجية المطبقة في المناهج الحالية.

-الفصل الثالث :متعلق بالمسعى الواجب إتباعه.

-الفصل الرابع :تم فيه اقتراح مذكرات تقنية محورية حول مواضيع (الماء، النفايات، الزلازل، الحرائق).

ب-:ملف حقيبة النادي الأخضر المدرسي: تعتبر هذه الحقيبة ضرورية لتنمية الأعمال التربوية حول البيئة في المؤسسات التعليمية المدرسية،وتحتوي على ما يلي:

- الدليل البيداغوجي للمعلم، المنشط في النادي الأخضر المدرسي، بطاقات التحضير للمعلم، الميثاق المدرسي البيئي،ودفتر الميدان للمنخرط.

وتتركز الأنشطة المقترحة على مستوى النادي الأخضر المدرسي للمرحلة الابتدائية حول المقاربات الحسية، الجسدية والترفيهية حول الإعجاب والاكتشاف، أما تلك التي قدمت للمستوى الإكمالي فهي تساعد على العمل الجماعي المثمن، من خلال تعلم الشباب كيفية التكفل بذاتهم وتسييرها بأنفسهم.

أما بالنسبة لتلاميذ المستوى الثانوي، فهنالك تبدو العلاقات المعقدة من أصحاب القرار والمواطنين والبيئة فالشباب تبوؤوا مكانتهم كمواطنين ويتعلمون كيف يواجهون مسؤولية حركاتهم وسلوكياتهم يوميا يستعدون لاختيار مهنتهم .

إن الأنشطة الموضوعة لم تأتي لتطبق بحذافيرها، لكنها أمثلة أنجزت في فترة معينة وفي مكان معين فهي معالم تشير إلى منهجية للتطبيق فعلى كل نادي أخضر أن يبتكر مشروعه والمسعى الذي يراه

صورة(05): لتلاميذ بمدرسة يقومون بغرس الأشجار تجسيد لمبدأ حماية

مناسبا وأن يبدعو يربط علاقات مع نوادي خضراء أخرى ليستفيد من مبادرتهاويقاسمها مكتسباته ومنه ينمك لكل **نادي أخضر مدرسي** أن يختار الموضوع أوالمشروع حسب متطلبات البيئة التي هو متواجد فيها الإشكاليات البيئية التي تواجهها هذه الأخيرة .[370]

–في هذا المجال تم في 2010 إنجاز5400000 غرسة ضمن عملية " **طفل مدرسة شجرة هدية مزدوجة للطفولة والطبيعة**" تمثل70% من الهدف الإجمالي لـ 8000 مؤسسة معنية ، 70000 تلميذ مشارك، 1352 نادي أخضر مشارك و1140 مداخلة من طرف أخصائيين لفائدة التلاميذ.

الجدول (10): يوضح أهم البرامج المسطرة كنشاطات والأهداف المتوخاة منها وكذلك أهم الشركاء في عملية التحسيسي والتوعية حسب كل هدف كمايلي:

عنوان البرنامج	الأهداف المنتظرة	القطاع الرائد	القطاع الشريك	التمويل
–عملية « طفل، مدرسة ،شجرة، هدية مزدوجة للطفولة والطبيعة	حشد وتوعية تلاميذ المدارس الصغار على أهمية الشجرة في المحافظة على الطبيعة ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي والتنوع البيولوجي والتحول المناخي	التربية الوطنية	و,ف,ت,ر الإعلام المقروء والمكتوب النوادي الخضراء SMA	مكفول من طرف الدولة
–برنامج اتصال وتحسيس	مواصلة وتكثيف وتنويع جهود الاتصال والتوعية الشاملة لاسيما فيم يتعلق بالسلطات المحلية، انتخاب ممثل والجمعيات والمدارس والمواطنين	MADR,	MC, MICL إعلام ,مساجد إذاعة ,جمعيات قطاع خاص	Etat
–تنفيذ آليات لتعزيز المكتسبات والمنتجات من البحوث	المساهمة بشكل أكثر فعالية في المكافحة ضد تدهور الأراضي والحد من تأثير الأخطار الكبرى للتصحر	MESRS	MF	A trouver
–وضع آليات متابعة وتقويم لامركزية	استغلال أجهزة مثل SNQDRR، SIPSRR والأعمال الطبوغرافية الرقمية الموجودة، إسهام الكفاءات الوطنية والخارجية، استعمال على أكمل وجه الإمكانيات المتاحة عبر التكنولوجيات الجديدة للمعلوماتية، الاتصال وصور الأقمار الاصطناعية.	MADR	ASAL Autre	A trouver

[370]مقابلة مع السيدة :آيت مصباح نعيمة، مرجع سبق ذكره.

-تعليق:

-أطلقت هذه المبادرة أو الشراكة من طرف المديرية العامة للغابات 13 سبتمبر 2010 بالتنسيق مع وزارة البيئة والتربية الوطنية عملية تعليمية للتوعية ،تم حشد تلاميذ المدارس الصغار وتحسيسهم لمدى أهمية الشجرة في المحافظة على الطبيعة، مكافحة التصحر، تدهور الأراضي والتنوع البيولوجي وتغير المناخ تشمل الزراعة والمتابعة من قبل تلاميذ المدارس من اجل الوصول لغرس 8 ملايين غرسة.

1-2-مجال التنسيق بين وزارة الموارد المائية والبيئة ووزارة التكوين والتعليم المهنيين :

في هذا السياق على غرار عملية إدماج التربية البيئية في جميع المراحل الدراسية، شرع في عمل مماثل مع وزارة التعليم والتكوين المهنيين من أجل إدخال الاهتمامات البيئية في جميع فروع التكوين المهني،وقد تم إعداد دليل للتعليم كنموذج " **للتربية البيئية**" وطبعت 1000 نسخة تستخدم كسند بيداغوجي لجميع معلمي 369 اختصاص في 800 مؤسسة للتكوين المهني.

وفي هذه المرحلة من تقدم العمل، استفاد 6000 متربص من المعارف الأساسية للتربية البيئية والتنمية المستدامة،ومن جهة أخرى وبهدف تدعيم التدخل وتسيير مؤسسات الدولة، الجماعات المحلية والمتعاملين الاقتصاديين من أجل انجاز البرامج المرتبطة ببرنامج تسيير النفايات المنزلية والمخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة وتسيير إطار الحياة بصفة عامة، الذي اعد من طرفوزارة البيئة،وتم توقيع بروتوكول اتفاق بين الدائرتين الوزاريتين المكلفين بالبيئة والتكوين المهني من أجل إنشاء فروع جديدة للتكوين على البيئة.

وقد اتفقت الدائرتين الوزارتين خلال سنتي2003 -2004 على إطلاق 03 فروع جديدة في البيئة :

1-شهادة تقني سامي في تسيير البيئة.

2- شهادة تقني سامي في اقتصاد الماء.

3-شهادة تقني سامي في تسيير النفايات.

وشملت هذه التجربة الأولى 11 مؤسسة للتكوين المهني موزعة على(08) ولايات، تشمل في سبتمبر 2003 ما يقارب 439 متربصا،وتم انجاز ورشة لتكوين المكونين لفائدة 50 معلم ومفتش قبل إطلاق العملية التي بدأت في سبتمبر 2003.[371].

3-1 مجال التنسيق بين وزارة الموارد المائية والبيئة ووزارة الصحة والسكان واستصلاح المستشفيات:

أنشأت وزارة الموارد المائية والبيئة بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان واستصلاح المستشفيات برنامجا تحت شعار لإدارة عقلانية وايكولوجية للنفايات والنشاطات الطبية، في هذا الصدد تم القيام بإجراء تجريبي لإدارة النفايات بمستشفى" **منتوري البشير** "بالقبة، كجزء من التعاون **الجزائري البلجيكي**، بحيث نفذت عدة أنشطة من هذا المشروع بمساهمة من الخبرات الوطنية والدولية ومن بينها:

-تدريب وتوعية العاملين في المستشفى بناءا على تعليمات لإعادة التدوير وجمع النفايات الطبية وتدريب المدربين (المشرفين الطبيين).

-إنشاء محرقة ومرافق للفرز وجمع النفايات القابلة للتدوير.

-بناء مستودع للنفايات السامة التي تضم أيضا محطة حرق النفايات ومرافق (مرش) لموظفيها المسؤولين عن معالجة النفايات.

لقد سمحت هذه العملية بإنشاء أداة للتجهيز والتي سوف تستوعب النفايات الخاصة **بمستشفى القبة** والمرافق الصحية المجاورة له، بينما بلغت الميزانية الإجمالية لهذه العملية 575000 ، منها500000 بتمويل من الحكومة البلجيكية و75000 بتمويل من الحكومة الجزائرية[372].

[371]مقابلة مع السيدة :آيت مصباح نعيمة، مرجع سبق ذكره.

[372]مقابلة مع السيد :بابا كريم،مدير فرعي بمديرية المنتجات والنفايات الخطيرة، يوم 17 سبتمبر 2012 ، على الساعة 10:00 د، ب وزارة البيئة

4-1-مجال التنسيق بين وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ووزارة الطاقة والمناج: "السير بدون رصاص:

في إطار عمليات التشاور والتعاون المشترك بين وزارة الموارد المائية والبيئة ووزارة الطاقة والمناجم بالاشتراك والتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تم تنظيم يوم دراسي حول "**استعمال البنزين بدون رصاص**" ،وهذا يوم 23 ماي 2012 بفندق" **الرياض بسيدي فرج** بالجزائر العاصمة.

يندرج هذا اليوم الدراسي في إطار حملات التحسيس والتوعية التي تنظمها الوزارة مع مختلف الفاعلين والشركاء في مجال حماية البيئة، حيث تم التطرق بالنقاش والتحليل من طرف المشاركين لمختلف النقاط المتعلقة بهذا الموضوع،ووفقا لبرنامج عمل تضمن المداخلات التالية:

-كلمة افتتاحية وترحيبية من طرف المدير العام لمؤسسة نفطال (**PDG**) .

-تدخل لرئيس الديوان بوزارة الموارد المائية والبيئة.

-تدخل للمدير العام بوزارة الطاقة والمناجم.

-تدخل للسيدة "**Jane Akumu**"حول موضوع " التأثير السلبي للرصاص .

-مداخلة ممثل مؤسسة **سوناطراك** حول موضوع " برنامج إصلاح مصفاة البنزين بدون رصاص.

-مداخلة لممثل شركة " **ENACTA** " حول موضوع تأثير المراقبة التقنية للسيارات بتخفيض انبعاثات الغاز."

-مداخلة لممثل شركة نفطال **NAFTAL**حول موضوع " شبكة توزيع البنزين بدون رصاص."

1-5 مجال التنسيق بين وزارة الموارد المائية والبيئة والكشافة الإسلامية الجزائرية:

تم إبرام اتفاقية بين مصالح وزارة البيئة والكشافة الإسلامية تنص على التعاون بين الطرفين في المجال البيئي من خلال إنشاء النوادي المتخصصة في مجال حماية البيئة ومكافحة التلوث وتنظيم عمليات التطوع لتنظيف الشوارع والشواطئ،وهذا للوصول إلى:

– تكريس مبدأ التطوع لحماية البيئة من جميع أشكال التلوث التي قد تطالها.

–وتكثيف الجهود بين مختلف الأطراف المعنية بحماية البيئة والفاعلين في هذا المجال من جهة ومختلف فئات المجتمع.

ولقد كان للكشافة الإسلامية الجزائرية دور تحسيسي وإعلامي بيئي، حيث شارك حوالي 120كشاف من كل ولايات الجزائر في ذلك.

وفي هذا الاتفاق المبرم بين الطرفين تم النص على التعاون بين الطرفين في المجال البيئي من خلال إنشاء النوادي الخضراء المتخصصة في مجال حماية البيئة ومكافحة التلوث البيئي وتنظيم عمليات التطوع لتنظيف الشوارع والشواطئ وهذا للوصول إلى تكريس مبدأ التطوع لحماية البيئة من جميع أشكال التلوث التي قد تطالها.

1-6-مجال الشراكة مع المجتمع المدني :

يشكل تجنيد المواطن حول حماية البيئة إحدى المهام الرئيسية للحكم البيئي الراشد من أجل تنمية مستدامة،وفي هذا السياق سمحت الإستراتيجية المعتمدة من طرف وزارة الموارد المائية والبيئة باتجاه الجمعيات العاملة في مجال البيئة، من خلال المساعدات المالية في شكل برامج تدخلات ودورات الإتقان لفائدة منشطي الجمعيات بخلق ديناميكية لدى المواطن خلال السنوات الأخيرة بدأت تأخذ مكانتها تدريجيا والتي تسمح في السنوات القادمة بإشراك أكبر للجمعيات في تطبيق السياسة الوطنية للبيئة خاصة في ميدان التربية البيئية .

صورة (06): اعلان عن حملة نظافة لحي سكني من طرف جمعية بيئية ضمن العمل

كما أن مختلف الجمعيات الناشطة في الجزائر تعمل على عقد والمشاركة بالايام البيئية للتحسيس بأهمية حمايتها وهذا ضمن أيام العالمية الخاصة بالبيئية،تجدر الإشارة إلى أن الجزائر تحوي على عدد هائل من الجمعيات الناشطة في المجال البيئي .

1-7-إشراك المواطنين بهدف تقريب المواطنين من البيئة:

صورة(07): مشاركة مواطنين بنشر الحس والوعي البيئي بالأحياء

وتقوم المديرية الفرعية للوزارة بالشراكة مع الجمعيات في مجال الاتصال الخارجي للوزارة بإشراك المواطنين عن طريق :

-الإستراتيجية الإعلامية والتحسيسية الميدانية بهدف تقريب المواطنين من البيئة ليكون الطرف الفاعل الأساسي في التعريف بمختلف المشاريع البيئية ليساهم بدوره في تنفيذها،من خلال النشاطات التوعوية السابقة والمقصود منها المواطن بالدرجة الأولي من توعية وتحسيس من خلال إقامة المعارض واستغلال وسائل الإعلام وغيرها.

- إشراك المجتمع المدني من جمعيات بيئية نوادي خضراء ولجان أحياء في مختلف الأنشطة ليكونوا على علم بمختلف المشاريع والقوانين والإجراءات التي تم اتخاذها من قبل الوزارة .

صور(08)و(09) لاحياء قبل و بعد التنظيف بمساعدة مواطنين و جمعيات و هيئات رسمية

التنسيق مع مختلف الشركاء

كمديريات ولائية البلديات المؤسسات الصناعية المؤسسات التربوية معاهد التكوين المهني، الجمعيات لإشراك أكبر قدر ممكن من المواطنين في ترقية الإطار المعيشي للسكان وضرورة تكثيف الجهود بين مختلف الأطراف المعنية بحماية البيئة والفاعلين في هذا المجال من جهة ومختلف فئات المجتمع.[373]

-كما نلمس أن هناك وعي شباني لحماية والحفاظ على البيئة داخل أفراد المجتمع المدني ،حيث يعتبر الشاب **كريم تجاني** كعينة وصاحب موقع "**ثوارة**" الإلكتروني لحماية البيئة من الناشطين في مجال حماية البيئة الجزائرية والذي استطاع بمساعدة ناشطين آخرين من إلغاء مشروع بناء مجمع بتروكيميائي لـ"**سوناطراك**" على مساحة 800 هكتار بالمحمية الطبيعية "**قرباز**" بولاية سكيكدة، شرق الجزائر،وذلك بعد المراسلات الضغط التي وجهها لمختلف المسؤولين والمقالات والرسائل المفتوحة التي نشرها في الصحافة.

هذا ما يؤكد غياب أدنى قواعد احترام البيئة في بعض المشاريع التنموية أين وصل الأمر بالمسؤولين إلى العبث بالمحميات الطبيعية والمصنفة في إطار الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية رامسار لحماية المناطق الرطبة ومن بين الإجراءات الناجحة هي إعادة تهيئة والاعتبار **لبحيرة طونقا** كمعلم بيئي مهم ضمن ما تزخر به بلادنا.

حيث يقول واستنادا للزيارات الميدانية التي قام بها على المستوى الوطني والتي شملت 22ولاية جعلته يقف على حقيقة الجرائم المرتكبة في حق البيئة التي أصبحت تغرق في التلوث مما جعل الوضع البيئي بالجزائر كارثي في بعض المناطق ،حيث تغتصب الطبيعة وتنتشر القاذورات النفايات وقارورات البلاستيك في الشواطئ،وسط المدن والمساحات الخضراء، جعله يطلق سنة 2010 موقع "**ثوارة**" كأول موقع إلكتروني يهتم بالبيئة في الجزائر، من أجل تحفيز الآخرين على خوض ما سماه بـ"**معركة الدفاع عن البيئة**" حيث استطاع الموقع المتخصص الذي يجمع المقالات والدراسات العلمية والتحليلات التي ترتبط بالموضوع،أن يجذب ما يقارب 20 ألف زائر خلال أشهر قليلة،مع استعداده حاليا لإصدار كتاب يضم خمسين مقالا من أصل 400 مقال كتبها حول التنوع البيئي والجرائم التي ترتكب ضد الطبيعة المغتصبة في مختلف ولايات الوطن.

[373] ملف خاص بنشاطات **التوعية و التحسيس** مكتبة الوزارة ،ب س.ص 11.

بعد القيام بالتوعية على أكمل وجه يقوم المواطنون بالتنبيه إلى وجود مشكلات البيئية في مناطق معينة قريبة منهم أومحاذية مثلما حدث في شاطئ **سيدي سالم** بمنطقة عنابة عندما تم إبلاغ السلطات عن نفوق كثير من الأسماك بسبب مجهول المنشأ على مستوى نفس الشاطئ عن طريق استعمال ونشر فيديوهات بمواقع التواصل الاجتماعي كانت أول إبلاغ لسلطات العمومية المختصة وجعلها تتحرك لمعالجة المشكل .

–إشراك المواطنين وممثلي افراد المجتمع المدني يسهم في تعبئة أوإيجاد رأي عام موجة للتدخل في تحسين الموقف ،وقد يأخذ مثل ذالك الجهد أوالدور القيادي صور مشروع يقومون به هم أنفسهم بدعم دور الحكومة والمؤسسات المسئولة مثل ما حدث مع الناشط البيئي كريم تجاني كما ذكرت سابقا.

–بالنظر إلى المنظمات المحلية والجماعات البيئية كشركاء وداعمين لهؤلاء الذين يعملون على تحسين البيئة وتجويد شروط الحياة داخلها وهذا من خلال الاستخدام الأمثل لمعارف وأراء المواطنين وأفكارهم.

– يمكن أن تشارك الحكومات والمنتفعين بخدمتها (المواطنين) في مسؤولية تنفيذ وصيانة أورعاية المشروعات .

بالنظر إلى ضرورة التعاون والتكامل والاشتراك فان نتائج هائلة يمكن تحقيقها لوشاركت المنظومات وجمعيات المجتمع المدني بكل من البيئة وجمعيات الحي مع الحكومة نظرا لما تتمنع به هذه المنظمات من قوة تأثير ومرونة في التنفيذ.

الصورة(10) و(11) تعبر عن مبادرة لتنظيف الأحياء السكنية وإعادة تهيئتها

3-البيانات الخاصة بالصعوبات والعراقيل التي تواجهه وزارة البيئة في أداء مهامها:

تتعـدد الصـعوبات والمعوقـات التـي تواجـه وزارة البيئـة فـي أداء دورهـا وحمايـة البيئـة ،حيـث يتضـح وجـود بعـض التقصـير الجزئـي فـي تحقيـق الهـدف مـن إنشـاء الدولـة لهـذه الهيئـة الرسـمية المعنيـة بحمايـة البيئـة علـى مسـتوى الـبلاد وإرفاقهـا بمـديريات ولايئـة فـي كـل ولايـة ونذكر أهمها:

3-1- عدم استقرار الإدارة البيئية المركزية :

مـن خـلال عـرض الهياكـل الوزاريـة التـي ألحقـت بهـا مهمـة حمايـة البيئـةوالتي لـم تعـرف اسـتقرارا وثباتـا حيـث تـم التـداول علـى مهمـة حمايـة البيئـة منـذ سـنة1974 إلـى غايـة 2016 بـين تسـعة عشـر (19) إدارات وزاريـة ،أي خـلال مـدة (42)اثنـان وأربعـون عامـا تـم تعـديلها تسـعة عشـر مـرة ،أي بمعـدل سـنتين ونصـف عمـر كـل وزارة اضـطلعت بمهمـة حمايـة البيئـة وهـي مـدة قصـيرة جـدا لتقـوم كـل وزارة علـى الأقـل بدراسـة وتحديـد مجـال تـدخلها نتيجـة لتعقد المشاكل البيئية وتراكمها.

هـذا التغييـر المطـرد للـوزارات التـي ألحقـت بهـا مهمـة حمايـة البيئـة ، دفعنـا إلـى محاولـة البحـث عـن الأسـباب الكامنـة وراء عـدم اسـتقرار وثبـات مهمـة حمايـة البيئـة عنـد وزارة معينة والتي يمكن أن نذكرها فيما يلي :

أ- انعدام سياسة وطنية واضحة المعالم لتحمل مسؤولية قطاع البيئة :

إن الأثـر السـلبي لغيـاب سياسـة بيئيـة واضـحة ,وكـذا الاسـتيعاب الخـاطئ لمفهـوم حمايـة البيئـة الـذي كـان ينظـر إليـه أنـه عـائق للتنميـة وأن الجزائـر تـرفض هـذا الطـرح الإمبريالي،هـذه النظـرة أدت إلـى إهمـال البيئـة ممـا أثـر علـى مردوديـة العمـل الإداري ذلـك أن الـوزارات مـا هـي إلا هياكـل مركزيـة تتـولى ترجمـة السياسـة الحكوميـة للبيئـة إلـى قـرارات إداريـة وتدخلها حيز التنفيذ.

فـإذا انعـدم هـذا الـدفع السياسـي فسـيؤثر لا محالـة علـى نوعيـة العمـل الإداري البيئـي ،هـذه النتيجـة تـؤدي بـدورها إلـى ظهـور إدارة غيـر فعالـة وعـاجزة عـن القيـام بمهامهـا ممـا يستدعي تغييرها كل مرة .

ب-انعدام إدارة اقتصادية للبيئة :

تعتبـر جميـع العمليـات التنمويـة مـن بـين أهـم مصـادر التلـوث والتـدهور الـذي تعرفـه البيئـة ، لـذا وجـب تحقيـق تجـانس عقلانـي بـين البيئـة والتنميـة فـي إطـار جميـع القـرارات الاقتصـادية والتنمويـة وعلـى هـذا الأسـاس وجـب تغييـر ذهنيـة الإدارة الاقتصـادية وإشـراكها فـي عمليـة حمايـة البيئـة واعتمـاد مفهـوم التنميـة المسـتديمة وتطـوير الوسـائل الاقتصـادية لحمايـة البيئة .

ذلـك أن المشـكلات التـي تعـاني منهـا البيئـة الجزائريـة ،تعـود غالبيتهـا إلـى الإدارة كسـلطة وصـاحبة قـرار والاتهـام يوجـه أساسـا إلـى إدارة التنميـة ,التـي لـم تـراع فـي برامجهـا أهميـة البعـد البيئـي والتـوازن الإيكولـوجي فـي عمليـة التنميـة[374]،لأن التخلـي عـن دور الإدارة

[374]- سنوسي خنيش ،**الإدارة والبيئة في النظرية والتطبيق(دراسة حالة الجزائر)** ماجستير معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية .جامعة الجزائر ،1997. ص360.

الاقتصادية للبيئة والاكتفاء بالإدارة الكلاسيكية يؤدي إلى تهميش عنصر فعال في المعادلة البيئية ،مما يؤثر على كل إستراتيجية بيئية وعلى عمل الإدارة البيئية .

3-2- أسباب متعلقة بالتنظيم الإداري المركزي :

تم إحداث أول جهاز إداري خاص بالبيئة عام 1974ويتمثل في اللجنة الوطنية للبيئة وذلك قبل إحداث قوانين متخصصة في مجال حماية البيئة ، إذ لم يصدر قانون 83-03 المتعلق بحماية البيئة إلا سنة 1983 ،وهذا يعني أن الهياكل الإدارية البيئية التي وجدت قبل سنة 1983 لم يكن بحوزتها إطار قانوني لممارسة صلاحياتها واختصاصاتها.

وبعد سنة 1983 بدأ المشرع الجزائري في إصدار سلسلة من القوانين التي تتعلق بحماية البيئة إلا أنه بعد ذلك طرحت مسألة فعالية القواعد القانونية البيئية في الغياب التام للمخططات والبرامج الوطنية للبيئة , ذلك أنه تم اعتماد أول برنامج وطني للبيئة سنة 1996ودخل حيز التنفيذ سنة 1997.[375]

أن نجاح نظام إداري معين يتوقف على مدى ملاءمته للواقع الاجتماعي وبعبارة أخرى مدى تأثر الأداء الإداري بظروف البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية،وتطبيقا لما خلص إليه وفي غياب أو عدم وضوح المفاهيم السياسية والاقتصادية المتعلقة بالبيئة وفي غياب مشروع توعية اجتماعية بيئية وثقافة بيئية ، فإن كل العوامل اجتمعت لتعكس المردودية الهزيلة وغير الفعالة للإدارة البيئية المركزية ،والتي لا زالت بدورها تبحث عن مكانتها .[376]

أدى الاستيعاب والتبني الخاطئ لمفهوم **حماية البيئة** في الجزائر إلى التأثير سلبا على عمل الإدارة البيئية واستقرارها[377]،ويمكن تفسير هذا الوضع بالضغط الذي تمارسه التنمية لأن كل الحكومات التي تعاقبت كانت تسعى إلى تحقيق تنمية شاملة وسريعة ،هذه القناعة لم تتوقف عند التصور أوالمفاهيم ، بل انتقلت إلى آليات تجسيد وتكريس هذه

[375] –revue de collectivités locales,n°23, publication périodique du ministère de l'intérieur , p.27.

[376] أحمد صقر عاشور ، **الإدارة العامة ، مدخل بيئي مقارن ،** دار النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ب س، ص.49-57.

السياسة والتي تتمثل في الوزارات وعليه أصبح ينظر إلى الوزارة المكلفة بالبيئة على أنها جهاز يعرقل النشاط التنموي مما نتج عنه تفريغ الجهاز المركزي المكلف بحماية البيئة من كل الامتيازات والصلاحيات التي تحظى بها بقية الأجهزة الوزارية الأخرى .

3-3- الطابع المتشعب للظاهرة البيئية:

وهو السبب الجوهري الذي جعلها محل اقتسام بين مختلف الوزارات حيث لا يمكن اعتبار أي تدخل لحماية البيئة ناجحا إلا بالتنسيق الفعال بين مختلف الوزارات، إلا أن هذا التنسيق بات صعبا نظرا لوجود عائقين :

-العائق الاول: وضعية مهمة حماية البيئة التي كانت توجد دائما في وضعية المهمة الملحقة بوزارة تمارس وظائف تقليدية عريقة،مما يجعل الوزارة نفسها تنظر إلى هذه المهمة بأنها مهمة غير جوهرية وبالتالي فإنه يصعب عليها القيام بمهامها التقليدية ومهمة حماية البيئة ومهمة التنسيق بين مختلف الوزارات .

-العائق الثاني :يتمثل في عملية التنسيق نفسها والتي تقتضي بأن الوزارة التي تقوم بهذه المهمة ينبغي أن تتمتع بنوع من السمو على بقية الوزارات حتى تتمكن من فرض برنامج تدخل موحد ،هذا المطلب لم يتحقق لأي وزارة على اختلاف التشكيلات الحكومية التي تأسست وفي أخرى لم تحض فيها الهيئة المركزية المكلفة بالبيئة بنفس المرتبة مع بقية الوزارات كما هوالشأن بالنسبة لكتابة الدولة للبيئة والتي لا يمكن أن تقوم بالعمل التنسيقي على أكمل وجه بحكم مركزها القانوني الأدنى من الوزارات الأخرى آنذاك .

- التخوف من الآثار الإجتماعية والإقتصادية التي تنتج عند تطبيق الضوابط على المنشآت المصنفة (تسريح العمال -وقف عجلة التنمية المحلية وبذلك إنتشار البطالة وتداعياتها)، نظرا لعدم ثبات الحقائق العلمية لغياب مرصد ولائي بكل الولات وان وجد فاغلبها شكلي لم ينطلق بالعمل والذي من المنتظر منه ان يساعد على ضبط عملية التحليل وتقدير الحجم النسبي للتلوث بالمنشأت الصناعية والمياه الجوفية وكل الموارد التي من شأنها التأثير على المستوى الصحي للسكان.

– تكاسل بعض الجهات الرسمية عن تطبيق فحوى القوانين لإعتبارات إقتصادية أوفردية،وذلك لكثرة القواعد البيئية والتقنية وتداخلها مثال ذلك : العقوبة عن تلويث الهواء بالمبيدات الحشرية ينجر عنه تلويث لتربة وبذلك تلويث للمياه الجوفية أي سلامة النباتات وصحة الإنسانDDTولكل هذه العناصر قانون يفصل نوع العقوبة ودرجتها.

– السلطات الإستثنائية الممنوحة للإدارة فيما تخص تعطيل القواعد البيئية أي للإدارة الحق في إصدار تراخيص مخالفة الأحكام العامة لحماية البيئة حسب الضررة.

– الظروف الواقعية للبيئة والتي ترجع أثار تلويثها إلى حقبة الإستعمار والذي بلغ حدود قياسية في بعض المناطق مما أدى إلى جعل الإدارة عاجزة عن إتخاذ تدابير ملائمة لمعالجة هاته الوضعيات مثل: تداعيات عملية اليربوع الأزرق بمنطقة رقان والتلوث البيئي المنتشر عبر جميع أرجاء الوطن والمتمثل في السرطانات المرضية لصحة السكان.

– ضعف الأليات القانونية راجع إلى سوء عملية التنسيق بين الهياكل المؤسساتية منذ الإستقلال مما أدى تداخل في المهام بالنسبة للإدارات في المؤسسة الجزائرية والذي كان من الممكن أن يوافق مبدأ تعدد السبل لتحقيق الهدف الواحد الذي هو حماية البيئة ولكن للأسف حدث العكس في لإتباع سياسة الإتكال على الغير وترجمة القانون حسب الوجه والمصلحة الإدارية (وزارة البيئة –وزارة الغابات –وزارة الري –وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتي تجسدها البلدية ...إلخ)

– سوء التخطيط في مجال التعمير مماجعل بعض القنوات تتعرض لتلف بسبب الصيانة وبذلك تهديد الصحة العمومية للمواطن من خلال الإختلاط بين قنوات الصرف الصحيوالمياه الشروب مثلما حدث في منطقة حوزة الباي وإصابة نسبة كبيرة من السكان بالتفوئيد ،والتوسع العمراني السريع الذي طال المناطق الصناعية والخطر الكبير لبعض المنشأت خوفا من حدوث أخطار مثلما حدث في ولاية سكيكدة والوادي.

– رغم تخصيص الدولة ما يعرف بصندوق الجنوب الذي يأتي مدخوله عن طريق تطبيق مبدأ دفع الضرر أي الملوث يدفع بغض النظر عن ماهية الملوث مؤسسة كانت أم فرد حيث أن عدم الإنتظام في هيكلة وتسيير مداخيل الخزينة حسب الأولويات أثر على البعد

الهيكلي للمصالح البيئة خاصة المخابر لتحديد درجة التلوث وتعدها بسبب نقص الإمكانيات الممنوحة .

– النقص العددي لأعوان البيئة من أجل تغطية المشاكل البيئية الناجمة عن سوء التعامل مع البيئة من قبل المواطن نظرا لعدم الإرتقاء بالوعي البيئي الكافي لصون البيئة ،لأن حمياتها تعتبر مسؤولية الجميع هذا النقص في عدد الأفراد المختصين في تطبيق الأليات القانونية ولجان المراقبة أدى إلى ضعف ولاستحالة حصر المخالفين في ربوع الولاية .

– مبدأ حماية البيئة تناوبت عليه عدة وزارات لذلك لم يرقى إلى البعد المطلوب ، نظرا لحداثة الإهتمام بالبيئة في الجزائر وكذلك أولويات الإهتمام داخل الحقائب الوزارية.

– عرف التخطيط المحلي تأخرا كبيرا في مجال حماية البيئة،ولم يبرز لأول مرة من خلال المخطط المحلي أجندا 21 لسنة 2001 ،ولا يزال يثير الكثير من الغموض حول طريقة اعتماده،والتي لم تعتمد على منهجية واضحة في بلورة كل الانشغالات المحلية بصورة موضوعية على المستوى المحلي، أوفيما يتعلق بالقيمة القانونية لمجموع التوجيهات التي تضمنتها هذه الوثائق المحلية للبيئة،إلى جانب مخططات التهيئة والتعمير.

– فيما يتعلق بالإطار القانوني للتنسيق على المستوى المحلي الذي لا زال يوزع اختصاصات السلطات العامة المحلية على أساس التقطيع الإداري التقليدي، الذي يتنافى مع خصوصيات المشاكل البيئية والعناصر البيئية التي لا تتلاءم مع أنماط التسيير التقليدية للمجال.

–أما فيما يتعلق بتقييم نظام التحفيز المالي فقد تبين بأ ن هذا النظام عرف تأخرا كبيرا فيوضع أسس هوتنظيم هوالذي وإن شرع فيه من خلال قانون المالي لسنة 1999 ، إلا أنه لم يكتمل بعد في الكثير من جوانبه كما أن تطبيق مبدأ الملوث الدافع يثير نوعا من الغموض فيما يتعلق بتحقيق هدفه التحفيزي لتشجيع الملوثين على تخفيض أوإزالة التلوث،على اعتبار أنه لا زال الدافع لهذا الرسم يتراوح بين المنتج والمستهلك،وهو بذلك يفقد قيمته التحفيزية عندما يسترجع الملوث الأقساط التي يدفعها.

–كما أن تطبيق الرسوم الإيكولوجية بكل صرامة سيؤدي إلى الإضرار بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الملوثة، علما بأن تطبيق مبدأ الملوث الدافع في الإتحاد الأوربي مر بمراحل طويلة تحصلت من خلالها المؤسسات الملوثة على دعم مالي مباشر، من أجل تأهيلها لانتهاج

سياسات إنتاجية نظيفة،لذلك لا ينبغي أن نحمل المؤسسات الملوثة مسؤولية التلوث الناجم عن غياب رؤية ومرجعية واضحتين طيلة ثلاث عقود للتقليل أو القضاء على التلوث.

-كما أن نظام الحسابات الخاصة المرصودة لحماية البيئة الذي اعتمد حديثا من أجل إيجاد وسائل مالية ثابتة لتمويل عمليات حماية البيئة، لا يزال في بداية الطريق بفعل الكثير من النقائص التي تعتري هذا النظام،والتي من بينها عدم اكتمال تأسيس الصندوق الوطني للبيئة الذي بقي مجمدا منذ النص عليه في قانون المالية لسنة 1992 إلى غاية سنة 1998ثم أعيد تنظيمه وتسميته في الصندوق الوطني لإزالة التلوث.

-أبـرز الصـعوبات فـي تحقيـق حمايـة البيئـة ليسـت فـي التشـريع أو القـانون بـل تكمـن فـي السـلوكات المضـرة بالبيئـة مـن الأفـراد كعـدم المحافظـة علـى المسـاحات الخضـراء وإتلافهـا بتربيـة الحيوانـات داخـل المنـازل والرعـي الجـائر لهاتـه الفضـاءات البيئيـة ،نظـرا لسـوء تقـدير الأخطـار ونقص الوعي البيئي الكافي.

- رمـي النفايـات فـي الأمـاكن الغيـر مخصصـة لهـا كالحـدائق والعمـارات والوديان،ومـا ينجـر عنها من أخطار على الصحة العمومية وجمال المحيط البيئي.

ثانيا: نتائج الدراسة في ضوء التساؤلات المطروحة والدراسات السابقة:

أي دراسة كانت تهدف للتوصل إلى نتائج ذات أهداف علمية ،قصد الإجابة عن التساؤلات أو البرهنة عن الفرضيات التي وضعها الباحث في بداية البحث،أما في يما يخص دراستنا الحالية والمتعلقة بدور المؤسسات الحكومية في حماية البيئة والتي تهدف إلى الكشف عن دور وزارة البيئة والموارد المائية في حماية البيئة ،فبعدما تم تحليل تقارير والوثائق وإجراء مقابلات وعرض بيانات الدراسة الميدانية لمعرفة الدور الذي تقوم به وزارة البيئة كمؤسسة حكومية في مجال حماية البيئة والحفاظ عليها،حيث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي قسمناها حسب تساؤلات الدراسة كمايلي:

1- النتائج الخاصة بالتساؤل الأول:

كان تساؤل الأول للدراسة عن: ماهي الآليات التي تعتمدها وزارة البيئة كمؤسسة حكومية لمواجهة المشكلات البيئية المحلية؟

حيث خلصنا إلى أن وزارة البيئة تعتمد مجموعة من الآليات واستراتيجيات ومخططات لمواجهة المشاكل البيئية الموجودة من خلال إجابات رؤساء المصالح والمعلومات المستقاة من جملة الوثائق والسجلات البيئة والتقارير السنوية التي ترصد الحالة البيئية وأهم التدخلات الفعلية في مجال حماية البيئة حيث أن بيئتنا تعاني من عدة مشكلات تتجلى مظاهرها وتتركز في عدة مشاكل تتنوع حسب البيئة حضرية كانت أو صناعية.

إذ تبرز مجموعة من المشاكل أهمها: التصحر والذي تنتهج لمعالجته تطبيق فحوى **إستراتيجية الحضائر** المنتهجة لزيادة توسيع الفضاءات الخضراء بالمدن المحلية وأخرى جهوية كمشروع تمديد الحزام الأخضر بالنسبة للجهة الجنوبية للبلاد وهذا لمكافحة التصحر والتقليل من اتساع الرقعة الصفراء ،حيث تم الاعتماد على المخطط العمل الوطني لمكافحة التصحر والذي تم على أساسه إنشاء السد الأخضر أو الحزام الأخضر وإعادة التشجير وتثبيت الكثبان الرملية وإنشاء المراكز البحثية والدراسية حول التصحر.

وكذلك انجراف التربة وصعود المياه وترسب الأملاح بالأسطح الترابية ببعض مناطق والتلوث الذي يظهر بالبيئتين الحضرية والمتمثل في النفايات العمومية الحضرية وبالبيئة الصناعية المتمثل بالنفايات والمخلفات الصناعية لبعض المنشأت الصناعية أو

بعض المصالح كالمستشفيات القطاع الخاص بكافة أشكاله،حيث تتجلى مظاهر التلوث في النفايات خاصة السائلة منها والناجمة عن قدم شبكات الصرف الصحي وتدهورها، مما يؤدي إلى تسرب المياه القذرة على السطح مكونة بركا من المياه الملوثة، مما يؤدي إلى انتشار الأمراض وبالتالي تردي الأوضاع الصحية ،والتي برمجت للتقليل من أخطار النفايات البرنامج الوطني للتسيير المدمج للنفايات الصلبةPROGDEM والذي يقوم على رسكلة وتثمين النفايات.Eco-Jem وإتلاف المزابل الفوضوية وإعادة تأهيل المواقعوذلك عن طريق الإتلاف السليم للنفايات بمركز الدفن التقنيCET .

وضمن استراتيجيات وطنية كإستراتيجية حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة والتقليل من حدة التلوث تم بناء عليها برمجة مجموعة من المشاريع التنموية ومنها :إزالة التلوث من مركب الزنك بالغزوات ومعالجة الزيوت المستعلمة وكذلك إزالة التلوث في مركب إنتاج الأسمدة (أسميدال) وإزالة التلوث من مركبات آسبات للحديد والصلب إضافة لإزالة تلوث الخاص بوحدات الإسمنت بمفتاح،زهانة وحامة بوزيان ،وقد برمجت عملية معالجة نفايات أمنيات الإسمنت في إطار البرنامج الخماسي لدعم النمو لسنة 2006 وهذا من خلال تحديث وتجديد تجهيز المضادة للتلوث وكذلك عمدت لإزالة تلوث تجهيزات المحروقات (سوناطراك) في إطار البرنامج العالمي للأخطار الكبرى.

وفي مجال المحافظة على الماءوحسن تسيره تم برمجة إستراتيجية تسيير الموارد المائية تهدف هذه الإستراتيجية إلى النهوض بقطاع المياه وذلك من خلال إيجاد سياسة متكاملة لتسيير الموارد المائية والتي نحصرها في إعادة استعمال المياه القذرةونشر ثقافة اقتصاد الماء بين المواطنينوإنشاء محطات تحلية مياه البحر،وفي مجال برنامج الطاقات المتجددة وإستراتيجية حمايتها فيبرز مشروع الألماني العربي "ديزارتيك" 2011 للاستثمار في الطاقة الشمسية بصحاري دول المغرب العربي،وفي مجال التنوع البيئي إستراتيجية حماية الحظائر والمحميات الطبيعية.

كما برمجت عدة مخططات للحفاظ على البيئة وحمايتها كالمخطط الوطني للأعمال من أجل التنمية المستدامة وهوالمخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة PNAE1996 الأول، مخطط الوطني من أجل الأعمال البيئية والتنمية المستدامة PNDD2001

الثاني،ويعتبر برنامج المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وحماية البيئةSNAT الأكثر شمولا لحماية البيئة في جميع القطاعاتوعلى كل المستويات مهما كان نوع البيئة حضرية وطبيعية اجتماعية وسكنية صناعية كانت أو فلاحية فهو أضخم برنامج وطني لحماية البيئة عمدت فيه لتهيئة كل الأقاليم بالجزائر وتنميتها باتخاذ التنمية المستدامة كمبدأ عام وأساسي لصياغة بنودها.

كما تعتمد وزارة البيئة والموارد المائية في تطبيق المهام الموكلة لها بصفتها القائمة على حماية البيئة بكل الولايات وتطبيق فحوى القوانين وعمليات التفتيش والمراقبة في الميدان، من خلال متابعة مدى فعالية القوانين البيئة من خلال التنسيق مع مختلف الهيئات الأخرى المحلية كمديرية البيئة ومديرية الري، مديرية العمران ،مديرية الصحة، البلدية شرطة حماية البيئة والعمران والهيئات الوطنية كالمرصد الوطني للبيئة التي تستمد منها كل الأعمال التنظيمية وجملة القوانين والتشريعات من أجل إضفاء المصداقية القانونية على الأعمال الهادفة لصون البيئة وحمايتها .

إلى جانب التحديث الذي عرفه مجال **التنظيم الإداري لحماية البيئة**، تم الاقتناع بضرورة إشراك كل الفاعلين في مجال حماية البيئة إلى جانب الإدارة،وبذلك فسح المجال لمساهمة الجمعيات في بلورة القرار البيئي بطريقة غير مباشرة من خلال المشاركة في إعداد التقارير والدراسات الإستراتيجيات المتعلقة بحماية البيئة،وما زالت هذه الظاهرة متواصلة إلى اليوم وهذا نظرا إلى هشاشة وعدم فعالية الآليات القانونية والردعية الصارمة والمناسبة من طرف الهيئات الرسمية الحكومية العاملة في مجال البيئة لوحدها بل الدعوة إلى تكثيف الجهود مع الهيئات الرسمية الأخرى والغير رسمية لتفعيل العمل البيئي على جميع الأصعدة والمنابر.

هذا ما أكده الأستاذ **وناس يحي** في دراسته عندما اقر بوجد قوانين والقواعد المتعلقة بحماية البيئة ومع ذلك يبقى التدهور البيئي مستمر ووجود ثغرات كثيرة بها أدت كثيرا لعدم تجريم التعدي على البيئة لأسباب اقتصادية وأخرى اجتماعية.

كما ليعزى كذلك وجود التراكمات والثغرات والنقائص القانونية والمؤسساتية في مجال حماية البيئة،الناتجة عن التأخير والتأجيل والمماطلة في إصدار القوانين،لا زالت تغذي جوا من عدم الثقة

والمصداقية الأمر الذي يؤدي إلى تأخير إرساء مبادئ التعاون المتبادل في مجال حماية البيئة،وهذا ما أكده الطالب بن قري سفيان في انه ومن اجل الحفاظ على البيئة وترقيتها ومنع تدهورها تعتبر الأهداف الحقيقة من المشاركة الجماهيرية الفعالة التي تبقى تهدف لتحقيق جملة من الممارسات وصيانة العديد من المبادئ ،ولا يتم ذلك ما لم تتوفر الهياكل التنظيمية والنصوص التشريعية التي تحتوي المواطن وتنظم جهوده لخدمة القضايا البيئية وبنائه فكريا وثقافيا ،وكذا تمكينه من الإطلاع على المعلومات علاوة على كفالة حقه في التقاضي وتجاوز العقبات التي تقف عائقا أمام تنمية قدراته وتحول دون تفاعله.

إن المهمة الأساسية للدولة والمتمثلة في وزارة البيئة و الموارد المائية هي العمل على تحديث المجتمع وتنميته والارتقاء بنوعية الحياة أو الارتقاء بمستوى الخدمات الموجهة لإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين ،لكن للأسف تظهر بشكل مشاريع على المستوى المركزي في تهيئة للفضاءات الاجتماعية العمومية بالعاصمة أو المدن الكبرى عكس توصيات مخطط التهيئة البيئية للإقليم مثل تهيئة موقع شاطئ الصابلات،دنيا بارك ....الخ،من البرامج بالرغم المحاولات على المستويات المختلفة بتطوير مستوى الوعي البيئي من خلال نشاطات ذات طابع مناسباتي بهدف نشر مضامين البرامج البيئية.

2- نتائج الخاصة بالتساؤل الثاني: جاء التساؤل الثاني للدراسة على الصيغة التالية:

ما هي النشاطات المنتهجة من طرف وزارة البيئة والموارد المائية لنشر الوعي البيئي بين مختلف شرائح المجتمع الجزائري؟

وعلى ضوء البيانات الميدانية المستقاة من تقارير الحالة البيئية السنوية التي أمدتنا بها وزارة البيئة والملاحظة الميدانية لمختلف مواقع المشاريع تم حصر أهم النشاطات الهادفة إلى نشر الوعي البيئي،من خلال نشر مجموعة من القيم والمفاهيم كالتربية البيئية التي تستهدف بها فئة الطلاب بالمدارس من خلال إدراجها ضمن اتفاقية بين وزارة البيئة ووزارة التربية الوطنية تعنى بتبنى هذه المفاهيم ضمن البرنامج الدراسي والقيام بحملات التحسيس والتوعية بالاحتفال بالمناسبات البيئية ،من خلال توظيف العملي للإعلام البيئي ونشر مقالات بالصحف الوطنية والإذاعات الوطنية والمحلية والتلفزيون ،والإحتفال بالمناسبات البيئية الوطنية والعالمية في مختلف القطاعات المحلية بإشراك كل الفاعلين الإجتماعيين في مجال حماية البيئة.

واتضح أنه رغم التحول المحتشم النصوص التي تنظم الحق في الإعلام بصورة عامة والإعلام البيئي بصورة خاصة، بأنه ينبغي من أجل تحقيق مشاركة مدنية حقيقية تغيير كل القوانين والتنظيمات التي لازالت تقدس وتكرس التعتيم الإداري وعدم الثقة في المواطنين للتعرف حتى على أبسط المعلومات التي تهم حياتهم وصحتهم والوسط الذي يعيشون فيه.

ومقابل هذا التحديث المنتظر لتحقيق مشاركة حقيقية لإفراد المجتمع ، فإنه يقع على عاتق أفراد المجتمع جمعيات أفراد ومؤسسات،مسؤولية التخاذل في المطالبة بالمعلومات والبيانات التي يضمن القانون والتنظيم الإطلاع عليها،كما أنه لا يمكن أن تكون هناك إمكانية لممارسة الحق في الإطلاع والإعلام إلا بتنمية وبعث ثقافة مواطنة حقيقية.

كما تعمد لتطبيق آليات باستخدام وسائل الاتصال البيئي نشر الوعي البيئي كمخطط التسويق البيئي لسنة 2008،الصحف باللغة العربية مثل جريدة الخبر جريدة الصباح وجرائد أخرى وسلاسل التوعية البيئة في التلفزيون الجزائري كبرنامج قطار دنيا وحصة تلوث المحيط وتلوث البحر وبرنامج المحافظة على الطبيعة،اللعب والتلوث،طبقة الأوزون، التنوع البيولوجي عرض الملصقات الجدارية والومضات الإشهاريةّ وإرسال الرسائل النصية

بإستعمال،موقع الانترنت والمتمثل في الصفحة الالكترونية لوزارة الموارد المائية والبيئة وكذلك الشعارات المستعملة في عملية التسويق البيئي:

- اللوقو: الماسكوت:

كما تتنوع النشاطات الموجهة لتوعية وتحسيس المواطنين كطرف مهم لحماية البيئة كإجراء الندوات والورشات والملتقيات والأيام الدراسية وإصدار التقارير البيئية إصدار المجلات والمطويات المشاركة في المعارض والصالونات والقيام بالحملات التحسيسية بالمناسبات البيئية الوطنية والدولية والتي تم فيها تنظيم مسابقات لترسيخ السلوكات الايجابية نحو البيئية خاصة بين أوساط الناشئة باعتبار أن حماية البيئة مسؤولية الجميع .

وهي أكبر غاية لتحقيق بيئة سليمة وصحية،وهذا ماخلص إليه الطالب قريد سمير في أن الدور الكبير للجمعيات البيئية والمواطنين في حماية البيئة من خلال العمل على تعديل سلوكاتهم المضرة بالبيئة،وأكد على المهمة الكبيرة للجمعيات في نشر ثقافة البيئية وتحسيس المواطنين بالخطر المحدق ببيئتنا.

إذ تعتبر التوعية البيئية للمواطنين أهم هاجس يؤرق الواقع البيئي بالجزائر للآن أهم سبيل لتحقيق حماية البيئة لا يكمن في الآليات القانونية والتشريعية الخاصة بالهيئات الحكومية المكلفة بحماية البيئة فقط بل ويعتمد كذلك على توعية المواطن بضرورة الكف عن الأفعال المضرة بها،حيث مكن هذا التفاعل بين وزارة البيئة وأفراد المجتمع(جمعيات بيئية ومواطنين) من تعديل بعض السلوكيات وترسيخ بعض القيم البيئية للمواطنين ضمن المحيط الاجتماعي لهم فتحقيق تربية وثقافة بيئية كفيل لتحقيق وعي بيئي لدى المواطنين.

3- **النتائج الخاصة بالتساؤل الثالث:**ورد التساؤل الثالث على النحو التالي:

ما هي الصعوبات التي تعرقل وزارة البيئة والموارد المائية في أداء مهامها وحماية البيئة؟

بالرغم من أن إنشاء هذه الهيئة الحكومية –وزارة الموارد المائية والبيئة –كان جد متأخر بسبب غياب التسيير وقلة الإمكانيات البشرية والمادية لاسيما المالية منها ومن خلال البيانات التي وردتنا من ورؤساء المصالح بوزارة البيئة ورؤساء المصالح بمديرياتها أخرى استطعنا حصر مجموعة من الصعوبات التي تحول دون الوصول إلى الغايات والأهداف وتحقيق الأدوار والتي تراوحت بين:

1-أسباب مؤسساتية:

– صعوبات إدارية وقانونية خاصة صعوبة تطبيق فحوى بعض القوانين في أرض الواقع، إما بناء على إعتبارات إقتصادية أوإجتماعية أي التأكيد على مبدأ الضعف المؤسساتي وحداثة التشريع في المجال البيئي بالجزائر .

– ضعف الآليات التنظيمية للمجال الحضري وكثرة الإختلالات في عملية التهيئة البيئية.

– ضعف التحكم في النمو العمراني العشوائي وطغيانه على حساب المساحات الفلاحية .

–ضعف التنسيق بين هذه الهيئات والهيئات الأخرى العاملة في نفس الاختصاص والذي هو حماية البيئة.

– ضعف قنوات الاتصال وهشاشتها بين وزارة البيئة ومنظمات المجتمع المدني (الجمعيات البيئية الوطنية أو المحلية).

– سوء التخطيط الراجع إلى نقص الاتصال الفعال بين وزارة البيئة والجمعيات الوطنية المحلية وعدم إشراكها في وضع وتنفيذ التشريعات والقوانين جعل التحكم في انتشار المشكلات ونقص الوعي البيئة يتسع بصورة اكبر.

– عدم الاستقرار الذي عرفه مجال التنظيم الإداري لحماية البيئة والمتمثل في وزارة البيئة من بداية التاسيس الرسمي للهيكل البيئي منذ 1974 إلى غاية 2016 والذي تغيرت فيه الهيئة المسؤولة عن حماية البيئة 19مرة بمعدل عامين ونصف عمر كل وزارة تقريبا،كيف لهذا التنظيم الغير المستقر أن يكون فعالا وهو يشهد تغيرا مستمرا يعمل على زيادة التدهور وعدم الفعالية.

2- أسباب تتعلق بالمواطن:والتي تلخصت في:

- نقص الوعي البيئي في المجتمع وغياب الثقافة البيئية الحضرية نقصد هنا ثقافة التعامل بحضرية في رمي النفايات بالمساحات الخضراء والحدائق العامة وشواطئ البحار.

- نقص التأطير البشري المتخصص لكثير من التظاهرات التي لا يصل صدها لفئات معينة من المجتمع مما أدى إلى تهميش دور المواطن والمساهمة في خلق هوة ثقافية بين ما خطط له وما هو موجود في الواقع.

-نقص الحس والوعي البيئي لدى المواطنين وضرورة الكف عن السلوكات والإعمال المضرة بالبيئة والتي تلخصت في نقص الوعي البيئي في المجتمع ككل وغيابه، ما أدى إلي تهميش دور المواطن وضعف آليات الاتصال بينه وبين الإدارة البيئية(وزارة البيئة أوالهيئات البيئية ومديريات البيئة) .

3-أسباب تتعلق بعمل الجمعيات:وتعود بصفة خاصة إلي:

- غياب التنسيق الفعال بين الجمعيات فيما بينها،وذلك بسبب سعي كل جمعية تحقيق أهدافها الخاصة على حساب المصلحة العامة للمواطن.

- غياب روح التعاون وضعف آليات التنسيق والتشاور بين الجمعيات فيما بينها من جهة،وبين المؤسسات الرسمية من جهة أخرى.

-كما لاحظنا أن هذه التراكمات والثغرات والنقائص القانونية والمؤسساتية في مجال حماية البيئة الناتجة عن التأخير والتأجيل والمماطلة في إصدار القوانين،لا زالت تغذي جوا من عدم الثقة والمصداقية، الأمر الذي يؤدي إلى تأخير إرساء مبادئ التعاون المتبادل بين الهيئات الرسمية والهيئات الغير رسمية في مجال حماية البيئة.

تؤكد الوزارة في استراتيجياتها وبرامجها على ضرورة إشراك كل الفاعلين في مجال حماية البيئة إلى جانب الإدارة،وبذلك فسح المجال لمساهمة الجمعيات في بلورة القرار البيئي بطريقة غير مباشرة من خلال المشاركة في إعداد التقارير والدراسات والإستراتيجيات المتعلقة بحماية البيئة وما زالت هذه الظاهرة حاليا غير مطبقة بصورة كبيرة،بالرغم من ضرورة تفعيل هذه الآلية نظرا عدم فعالية الآليات القانونية والردعية الصارمة والمناسبة من طرف الهيئات الرسمية الحكومية العاملة في مجال البيئة

خاصة عند وقوع تجاوزات في حق البيئة مما يستدعي تكثيف الجهود مع الهيئات الرسمية الأخرى والغير رسمية لتفعيل العمل البيئي على جميع الأصعدة والمنابر.

ثالثا –النتائج العامة للدراسة :

تنحصر أبرز النتائج المستخلصة مما تقدم في النقاط التالية :

–الافتقار إلى التنسيق وتبادل المعلومات فيما بين الأجهزة المنوط بها–داخل الدولة الواحدة– حماية البيئة من التلوث الأمر الذي يؤدي إلى تصادم الجهود وتكرارها وهدر الطاقات والإمكانيات.

–الحاجة إلى رؤية مفهوميه شاملة ومتكاملة للبيئة تستند إليها الجهود المرتبطة بأساليب حماية البيئة من التلوث.

–افتقار التشريعات المرتبطة بحماية البيئة إلى عنصر القوة التي تجعله فاعلا في تنفيذه وافتقاره في نفس الوقت إلى دعم الأجهزة الإدارية والتنفيذية له ومساندة أهدافه، فضلا عن تدني مستويات الدعم المالي والتقني والعلمي المتطلب لهذا التنفيذ. الذي تعتبر ادنى نصيب في الميزانيات السنوية بعد 2008.

– تدني وتدهور القيمة الاجتماعية والوعي الاجتماعي بأهمية وقاية البيئة من التلوث بمعنى أخر تدهور الحس الاجتماعي المرتبط بهذه المشكلة متدنيا إلى الدرجة التي تجعل المشتغلين في مجالات مجابهتها تتدهور لديهم القيمة من رسالتهم ومن ثم الحافز على انجازها بالكفاءة والفاعلية المنشودة.

–تراكم الأبحاث العلمية والتقارير عنواقع التلوث في البيئة، إلا أن سيطرة العقلية التكنوقراطية يحول دون الإفادة منها ،ومن ثم الإلقاء بها في رفوف المكاتب دون الاستفادة منها.

– تخلف وتدني الوعي بأهمية دور المساعدة الذاتية أو استثمار القدرات والإمكانيات الذاتية والتطوعية وتدني التعبئة العلمية الرشيدة للإمكانيات المتاحة بالبيئة والبحث عنها واستكشافها ليتسنى استغلالها والإفادة منها في جهود حماية البيئة من التلوث .

– مـا زالـت الجهـود المبذولـة لحمايـة البيئـة رغـم كثافتهـا غيـر ملتحمـة عضـويا مـع فلسـفة أهـداف التنميـة المسـتديمة الشـاملة التـي تفـرض نفسـها كأحـد الأسـاليب الأكثـر نجاحـا فـي وقايـة البيئـة مـن التلوث وحمايتها وتأمينها من الأفعال الإنسانية الغير مسؤولة.

–مـا زالـت الثنائيـة تحكـم الجهـود المبذولـة فـي حمايـة البيئـة البشـرية مـن اسـتمرار صـور وأسـباب تـدهور بيئـاتهم المعيشـية فـي التعامـل مـع واقـع الأزمـة التـي تعايشـها تلـك البيئـات أو المحـلات تقـوم علـى تـدني فرصـة المسـاواة والعدالـة فـي توزيـع الاهتمـام بمعالجـة مشـكلات تلـوث البيئـة وذلـك حسـب كـل منطقـة وخصوصـيتها فـي بعـدها الإنسـاني والاجتمـاعي الـذي تبنتـه الدراسـة لمـا يستند عليه هذا البعد أساسا من منظور شمولي.

–الاهتمـام المتـأخر بالبيئـة وعـدم الأخـذ الجـدي بمبـادئ التنميـة المسـتدامة للحـد مـن المخـاطر المتناميـة ضـمن إسـتراتيجية تنمويـة رشـيدة تأخـذ فـي الحسـبان التوفيـق بـين التنميـة و البئيـة تعتبـر مـن الأسـباب التـي أدت إلـى تـدهور البيئـة فـي الجزائر،لـذا يسـتوجب اتخـاذ بـالإجراءات الوقايـة والعلاجيـة للمشـكلات البيئيـة مـن خـلال التخطـيط للحاضـر و المسـتقبلي إشـراك جميـع لان البيئة هي مسئولية جميع المجتمعات .

خاتـــمة:

سجلت قضية حماية البيئة والدفاع عن مقومات استدامتها بروزا متنام خلال العقود الأخيرة منذ منتصف مطلع سبعينات القرن العشرين،كأحد المواضيع التي أثارت جدلا واسعا في المجتمعات الإنسانية المعاصرة وذلك بفعل ما شهدته نظمها وعناصرها الحيوية من تدهور وتردي غير مسبوقا وعبر مناطق عدة من العالم،والذي يستدعي تحسين العلاقة بين الإنسان وبيئته .

إذ تؤكد أغلبية الدارسات والتوقعات البيئية خطورة تردي الوضع البيئي الراهن في لآونة الأخيرة وما ينضوي عنه من تهديد لإمكانية استدامة النظم والموارد الحيوية التي لم تعد قادرة على استيعاب التأثيرات المادية التي خلفتها الأنشطة الإنسانية، بالإضافة إلى تسيَد الإنسان على النظم الطبيعية وسيطرته عليها وتحكمه غير المسبوق في آليات استغلالها وتطويرها لخدمة أهدافه ومتطلباته الاقتصادية والاجتماعية.

وأن الجزائر هي جزء لا يتجزأ من المزيج العالمي فهي أيضا عانت من المشاكل التي طالت البيئة وفي مواجهة ذلك سعت إلى تكثيف الجهود من أجل الخروج من هذه الأزمة وهنا اتبعت الجزائر عدة مناهج علاجية ووقائية،حيث وإننا في هذه الدراسة نؤكد دوما على العامل الوقائي في انتهاج الوسائل الوقائية التي ندخل فيها عملية التربية البيئية المضمنة المناهج الدراسية البيداغوجية،بالإضافة إلى إيجاد بعض التخصصات الهامة التي تتعلق بالبيئة في الجامعات كالبيولوجيا والبيئة والجغرافيا والاتصال البيئي وعلم الاجتماع البيئي .

حيث شكلت هذه الدراسة محاولة للوقوف على معالم الدور الفعلي (الميداني) لوزارة البيئة كمؤسسة حكومية وإبراز جهودها في مجال حماية البيئة والمحافظة على نظافة المحيط البيئي والاجتماعي الذي ينتمي إليه المواطن.

حيث تبين من خلال الدراسة تعدد الآليات التي تعتمد عليها وزارة البيئة للمحافظة وحماية البيئة من الأفعال الإنسانية المضرة بها ضمن استراتيجيات و قواعد ذات أسس قانونية تشريعية،وأخرى تعتمد على جملة النشاطات الموجهة لتنمية الحس البيئي والرفع من

مستوى الوعي البيئي لدى المواطنين باستحداث النوادي الخضراء وتكوين المربين، والمعلمين وإطلاق حملة تحسيسية توعوية و تكوين المشاتل البيداغوجية .

وإضافة إلى هذه الأنشطة التربوية عمدت الجزائر إلى إيجاد العديد من الأنشطة الاتصالية التي تسعى إلى التحسيس بالقضايا البيئية ونجد من هذه الأنشطة تشكيل نادي الصحفيين على مستوى وزارة البيئة،تكوين الصحفيين الجزائريين (سمعي بصري وصحافة مكتوبة)في المجال البيئي بالإضافة إلى ذلك إنتاج مجلات وملصقات خاصة بالبيئة،وكذا تنظيم حملات تحسيسية مع برمجة أعمال إعلامية تهتم بالبيئة مثل الكتابات الصحفية والحصص والبرامج البيئية، ومن ثم التطرق إلى أهم الصعوبات والمعوقات التي تحول دون أدائها لهذه المهام والأدوار لحماية البيئة وهذا دائما وأبدا في حدود متطلبات الدراسة وتساؤلاتها.

كما توصلت الدراسة الميدانية كذلك إلى أن قضية حماية البيئة تبقى في الواقع ليست مسؤولية وزارة الموارد المائية والبيئة لوحدها أو المؤسسات الحكومية الرسمية الأخرى كالبلدية–شرطة العمران البيئة ووزارة الغابات فحسب ،بل قضية جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والمواطنين بكل فئاتهم فهي قضية المجتمع الإنساني ككل،حيث تتطلب تعبئة جهود كل الفاعلين البيئيين وغيرهم في جميع المؤسسات والمنظمات الرسمية وغير الرسمية العاملة في الحقل البيئي بغية دمج البعد البيئي في قائمة النشاطات والأعمال ،قصد مساعدة الأفراد والجماعات على إدراك خطورة الوضع البيئي والحث على تغيير سلوكاتهم السيئة تجاه مصدر الأمن والعطاء وضرورة حماية والحفاظ على هذا المورد وحمايته وبذلك صون حياة البشرية .

حيث يتمنى الإنسان اليوم أن تعود للبيئة صحتها وعافيتها حتى تبقى المسكن الأمن له ولأجياله من بعده،لذا فإنه من الضروري أن توثق وزارة الموارد المائية والبيئة صلتها بالمجتمع ،وتطالب في مقابل ذلك المجتمع أن يوثق صلته بها،كما يجب عليها أن تدرك حقيقة وضعها باعتبارها حلقة فاعلة في سلسلة أولها الأسرة ووسطها المدرسة وآخرها المجتمع، حتى يكون يعد أبناء هذا المجتمع إعدادا صالحا يضمن لهم التكيف مع بيئتهم في مختلف المجالات بما في ذلك البيئة، فبيئتنا مريضة والعلاج لا يكون إلا من جنس

المرض،فحضارتنا اليوم أخلت بصحة البيئة فحسب قول "**كنيث بولدنج:**" أننا نعيش اليوم نهاية حقبة الحضارة ونكاد ندخل في حقبة ما بعد الحضارة ".

هذا يعني هذا أن حماية البيئة اليوم مشكلة حضارية ،ولأن حب البيئة يولد المحافظة عليها وان الحفاظ عليها يولد حفاظا على الحياة التي تعني ومن دون شك استقرار البقاء والوجود للأجيال القادمة لان لهم الحق في عيش كريم،فمن الواضح أن مستقبل ورفاهية الجنس البشري وأمنه فوق هذا الكوكب يستوجب تحسين العلاقة بين الإنسان و البيئة لا محالة.

رغم التساؤلات الكثيرة التي طرحت،هنا فإن الجميع متفق على أن نقد الحداثة جاء كرد فعل عن تلك الممارسات الخاطئة للإنسان والمبنية على فلسفة "**المخاطرة**"،ما أفضى إلى نتائج متجسدة في شتى الأخطار المحلية والعالمية،جعلت سمة عصرنا اليوم الخطر المحتوم والأمان المفقود،حيث تسعى الحكومات اليوم إلى أن تكون استباقية بدلا من مجرد استجابة للظروف السريعة ،إذ تصل الهيئات الوطنية إلى أقصى طاقاتها في حدود الإمكانيات والميزانيات ضمن نظام معولم في التعامل مع المشاكل البيئية العابرة للحدود ،أما على المستوى الدولي لا يزال التنسيق والتنفيذ ضعيفان بسبب تضارب المصالح ما جعل البيئة ضحية الإنسان في البداية ونهاية.

قائمـــــــة المـــراجع:

أولا- المصادر:

*-القران الكريم، برواية ورش عن نافع.

*- الأمام البخاري ، **صحيح البخاري** ،تحقيق محمد بن الجميل ، مكتبة الصفا ،الطبعة الأولى القاهرة 2003.

*-سليمان الأشعث بن الازدي السجستاني أبو داوود:**سنن ابوداود**،تحقيق شعيب الارناؤوط وآخرون،دار الرسالة العالمية،،ط1،مصر .1430-2009.

*-مالك ابن انس:**موطأ مالك** ،تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي،دار مصطفى البابي الحلبي،1406-1987.

*-مسلم بن حجاج: **صحيح مسلم** ،تحقيق نظر بن محمد الفارابي ابوقتيبة،دار طيبة،ط1427،1-2006.

*-موفق الدين ابن قدامة :**المغني**،تحقيق عبدالله بن عبد المحسن التركي-عبد الفتاح الحلو،دار عالم الكتب،ط3، 1417-1997.

ثانيا -المراجع:

1-الكتب:

1- أبوالعطا رياض صالح: **دور القانون الدولي في حماية البيئة**، دار النهضة العربية،القاهرة، ط2، 2008.

2- أحمد صقر عاشور :الإدارة العامة ، **مدخل بيئي** مقارن ،دار النهضة العربية ، بيروت ،الطبعة الأولى .1997

3- -أحمد النكلا وي:**أساليب حماية البيئة العربية**-مدخل إنساني تكاملي-جامعة نايف أكاديمية العلوم الأمنية ،ب ط،1999.

-أحمد محمد حشيش :**المفهوم القانوني للبيئة** (في ضوء مبدا اسلمة القانون المعاصر)،دار الكتب القانونية ،مصر 2008.

-احمد ملحة :**رهانات بيئية** في الجزائر،دراسة للواقع البيئي في الجزائر ،ط1،2004.

-أكاديمية نايف للعلوم الأمنية: **أمن وحماية البيئة**، الندوة العلمية الثانية والأربعون، مركز الدراسات والبحوث، الرياض .1998

8-السيد، عبد الفتاح عفيفي : بحوث **في علم الاجتماع المعاصر**، دار الفكر العربي، 1996القاهرة-مصر.

9-إيزابيل، بياجي وتي وآخرون : **العولمة والتنمية المستدامة**، ترجمة محمد غان وآخرون ،المركز الوطني للبحوث الأنثروبولوجية، وهران- الجزائر،1998.

إحسان محمد الحسن:مباديء علم الإجتماع الحديث،دار وائل للنشر،عمان،الأردن،.2005

10- الديوان الرطني للاحصاء .2016

11- الفار عبد الواحد: التنظيم الدولي،ب ط، دار النهضة العربية، القاهرة، .2002

12-اليونسكو،التربية البيئية النموذج للإعداد ما قبل الخدمة لمعلمي ومشرفي العلوم الاجتماعية والمدارس الثانوية ، قسم تعليم العلوم والتعليم التقني والبيئي، سلسلة رقم 06 .

13- برنامج الأمم المتحدة للبيئة قسم التعاون الإقليمي المبادرات البيئية التطوعية من أجل تنمية صناعية مستدامة المفاهيم والتطبيقات المكتب الإقليمي لغرب آسيا حقوق الطبع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة 2007 ،الرقم الدولي الموحد92-807-DR/0565/BA/2480

14- بوخريسة بوبكر، المفاهيم والعمليات الأساسية في علم النفس الاجتماعي، منشورات جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2006 .

15-بشر صالح الرشدي, **مناهج البحث التربوي** , دار الكتاب الحديث, الجزائر 2000 .

16-جمال الدين السيد علي صالح : **الإعلام البيئي بين النظرية والتطبيق** ،مركز الإسكندرية للكتاب،الإسكندرية، مصر،2003 .

17-حسين عبد الحميد أحمد رشوان:البيئة والمجتمع،المكتب الجامعي الحديث،مصر.

18-حسين عبد الحميد، أحمد رشوان : **الاقتصاد والمجتمع** ، دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي،المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، مصر، 2002.

19- حسين حسن سليمان وآخرون:**الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الجماعة والمؤسسة والمجتمع**، المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط،20052.

20- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **التخطيط الحضري**، دراسة في علم الاجتماع،مركز الاسكندرية للكتاب، مصر 2005 .

21- حفظي إحسان: **علم اجتماع التنمية**.دار المعرفة الجامعية، مصر، .2006

22-جـورج فريـدمان وبيـار نافيل،رسـالة فـي **سوسـيولوجيا العمـل**،ترجمـة يولانـد إمانويـل،ج1، ديوان المطبوعات الجامعية،1985، الجزائر.

23- رشـاد أحمـد عبـد اللطيـف : **الإنسـان والبيئـة** – منظـور اجتمـاعي – دار الوفـاء لـدنيا الطباعة والنشر ، ب ط، الإسكندرية، مصر ، 2007 .

24–رشـاد أحمـد عبـد اللطيـف : **البيئـة والإنسـان مـن منظـور اجتمـاعي**، دار الوفـاء لـدنيا الطباعة والنشر،ب ط ،ب س،الإسكندرية مصر .

25–رونالـد سـتيدهام، ترجمـة عـلاء الخضـري، **الاقتصـاد التحليلـي**،علـوم الأرض واقتصـاد البيئـة،المركز الثقـافي للتعريـب والترجمـة دار الكتـاب الحـديث، بيـروت– لبنـان، الطبعـة الأولى،2008.

26–ريـاض سـعد الـدين،**مشـروع الحـزام الأخضـر لـدول شـمال إفريقيـا "الخطـة الإقليميـة لمكافحـة التصـحر فـي دول شـمال إفريقيـا** "، المنظمـة العربيـة للتربيـة والثقافـة والعلوم،أكتـوبر 1996.

27–ريـم سـعد النفيسـي، **تقيـيم المـردود البيئـي**، معهـد الكويـت للأبحـاث العلمية،الكويت،2006.

28– زكريـا طـاحون: **أخلاقيـات البيئـة وحماقـات الشـعوب**،دار الوفـاء للطباعـة والنشـر والتوزيع،مصر،ب ط.

– زكريـا طـاحون:**إدارة البيئـة نحـو الإنتـاج الأنظـف**، سلسـلة البيئـة7، شـركة مـاس للطباعـة الإسكندرية– مصر، 2005.

29– زرواتـي رشـيد: **تـدريبات علـى منهجيـة البحـث العلمـي فـي العلـوم الاجتماعيـة**،دار هومة،الجزائر،2002.

30- زرواتـي رشـيد ،**منـاهج و أدوات البحـث العلمـي فـي العلـوم الاجتماعيـة** ،ط1،دار،2007.

31– سوزان أحمد أبورية: **الإنسان والبيئة والمجتمع**. دار المعرفة، مصر،2008.

32- طلبـة مصـطفى كمـال،:**إنقـاذ ك وكبنـا التحـديات والآمـال**(حالـة البيئـة فـي العـالم 1972– 1992)،عن مركز الدراسات العربية ، بيروت ،برنامج الأمم المتحدة للبيئة ديسمبر 1992.

33- عبد الحليم عبد العال : **نماذج ونظريات في تنظيم المجتمع**. ، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، مصر 1989 .

34- عمار بوحوش، محمود الذنيبات: **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث** ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،1999.

35- محمد منير حجاب، **التلوث وحماية البيئة قضايا البيئة من منظور إسلامي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 1999 .

36- مخيمر عبد العزيز عبد الهادي: **حماية البيئة من النفايات الصناعية في ضوء أحكام التشريعات الوطنية والأجنبية والدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، .1985

37- موريس أنجرس:**منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية** تدريبات عملية،ترجمة ،بوزيد صحراوي وأخر ون ،دار القصبة للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2004.

38- نعمة الله عنيسي : **مخاطر تلوث البيئة على الإنسان** ، دار الفكر العربي،لبنان،1998.

39- يوسف عبد الأمير صباحة: **منهجية البحث**،دار الهدى للطباعة والنشر ،بيروت،2007.

40-حسين عبد الحميد أحمد رشوان:**مشكلات المدينة** -دراسة في علم الإجتماع الحضري- مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

41-نجم العزاوي،عبد الله حكمت النقار:**إدارة البيئة ونظم ومتطلبات** وتطبيقاتiso 1400 ،دار المسيرة، ط1، عمان، الأردن.

42-دوغلاس موسشيت:**مبادئ التنمية المستديمة**-ترجمة بهاء شاهين-ط-الد ولية للاستثمارات الثقافية -القاهرة (مصر).2000

43-سعيد ناصر, **تنظيم البحوث لاجتماعية وتنفيذها ,** مكتبة زهراء الشرق , مصر 1997.

44-سيد سلامة الخميسى:**التربية وقضايا البيئة المعاصر-قراءات عن الدراسات البيئية للمعلم-،دار الوفاء، الإسكندرية،ب ط ،** 2000.

45-شريفة عابد: **حماية الأصناف المهددة بالانقراض**،بنك للمعطيات ،الجزائر،.2009

46- صباح العشاوي:**المسؤولية الدولية عن الحماية البيئية** ، دار الخلدونية ، 2010 .

47-صـــلاح الـــدين شـــروخ:**علـــــم الإجتمـــــاع التربـــــوي**،دار العلـــوم للنشـــر والتوزيع،الحجار،عنابة،2004.

48-طلعت إبراهيم لطفي: **مدخل إلى علم اجتماع التنظيم**، مكتبة غريب، مصر، 1993 .

49-طلعـت إبـراهيم لطفي،كمـال عبـد الحميـد الزيـات:**النظريـــة المعاصـــرة فـــي علـــم الاجتماع**،دارغريب، القاهرة،1999.

50-عامر الكبيسي:**التنظيم الإداري الحكومي بين التقليد والمعاصرة**، دار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع الدوحة-قطر، ط،1 1998.

51-عـامر محمـود طـراف :**أخطـار البيئـة والنظـام الـدولي** ، المؤسسـة الجامعيـة للدراسـات والنشر والتوزيع،بيروت- لبنان-.

52-عبـد الله محمـد عبـد الـرحمن:**دراســـات فـــي علـــم الاجتمـــاع**،ج1،دار النهضـــة العربية،ط1،بيروت،2000 .

-عبـد المجيـد عمـر النجـار:**قضـايا البيئـة مـن منظـور إسـلامي**، وزارة الأوقـاف والشـؤون الإسلامية،الدوحة،.1999

53-عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزنط: **التنمية المستديمة**. دار الصفاء،الأردن، 2007.

54-عـزوز كـردون وآخـرون:**البيئـــة فـــي الجزائـــر- التـــأثيرات علـــى الأوســـاط الطبيعيـــة واستراتيجيات الحماية**،دار الهدى، عين مليلة،الجزائر،.2001

55-علـي سـعيدان:**حمايـــة البيئـــة مـــن التلـــوث بـــالمواد الإشـــعاعية والكيماويـــة فـــي القـــانون الجزائري**، دار الخلدونية،ط1، سنة2008.

56-فضـــيل دليـــو،علي غربـــي:**أســـس المنهجيـــة فـــي العلـــوم الإجتماعيـــة**،مطبعـــة البعث،قسنطينة،.1999

57-كامبـل وويلتـر:**رؤيـة بيئيـة حـول التنميـة المسـتدامة**،فـي مبـادئ التنميـة المسـتديمة.ترجمة بهاء شاهين،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000.

58-لورانس اسكندر،ترجمة أحمد أمين الجمل:**دبلوماسية البيئة (التفاوض لتحقيق اتفاقيات عالمية أكثر فعالية)**،الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العلمية ، 1997 .

59-ماجـد راغـب الحلـو:**قـانون حمايـة البيئـة فـي ضـوء الشـريعة**،د ط،الاسكندرية،منشـأة المعارف، 2002.

60-محمد الحسن : **مشكلات البيئة**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن،ط1 ،2006.

61-محمد سعيد أرنؤوط، **التلوث البيئي وأثره على صحة** الإنسان،مصر 1997.

62-محمد منير حجاب : **التلوث وحماية البيئة، ،(قضايا البيئة من منظور إسلامي)**.دار الفجر للنشر والتزيع مصر، 1999.

63-محمود عبد المولى:البيئة والتلوث،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية ،.2005

64-نظيمة أحمد محمود سرحان:**منهاج الخدمة الاجتماعية لحماية البيئة من التلوث**،دار الفكر العربي،ب س، القاهرة-مصر.

65-نهى الخطيب، **اقتصاديات البيئة والتنمية**، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، أكتوبر 2000،جامعة القاهرة_ مصر.

66-هدى محمد حسين بابطين،**مستوى الوعي ببعض المخاطر البيئية لدى طالبات كلية التربية للأقسام العلمية بمدينتي مكة المكرمة وجدة** ،جامعة أم القرى ،قسم المناهج وطرق التدريس، كلية التربية،المملكة العربية السعودية ، 2002.

67-وزارة الطاقة والمناجمّ ،مديرية المتجددة : **دليل الطاقات المتجددة**، الجزائر،2007.

68-وزارة تهيئة الإقليم والبيئة،**الحقيبة البيداغوجية للنادي الأخضر المدرسي**" بطاقات تحضير المنشط"، ط3 ،دار الحقائق.2007

69-وناس يحي: **دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة**، دار الغرب للنشر والتوزيع،وهران،.2003

70-يوسف سعدون،علم **الاجتماع ودارسة التغيير التنظيمي في المؤسسات الصناعية**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005 .

71- Ministère De L'éducation , Ministère De L'aménagement Du Territoire Et De L'environnement, **livre de l'adhérent du club vert scolaire**, enseignement primaire ,3eme édition , dar el-hakaek , 2007.

72- Ministère De L'éducation , Ministère De L'aménagement Du Territoire Et De L'environnement , **livre de l'adhérent du club vert scolaire , enseignement moyen ,**3eme édition , dar el-hakaek , 2007.

73-Ministère De L'éducation, Ministère De L'aménagement Du Territoire Et De L'environnement, livre **de l'adhérent du club vert scolaire , enseignement secondaire** ,3eme édition , dar el-hakaek ,2007

74−Ministère De L'énergie Et Des Mines,**bilan des réalisations du secteur del'énergie et des mines 2000-2008,** édition 2009.

75- Ministère De L'éducation , Ministère De L'aménagement Du Territoire Et De L'environnement, **guide de l'éducateur « éducation a l'environnement» ,** 3eme édition , dar el-hakaek , 2007.

76- Ministère De L'éducation , Ministère De L'aménagement Du Territoire Et De L'environnement , g**uide de l'animateur du club vert scolair**e،dar el-hakaek ,2007

77-ATLAS des parcs nationaux algériens Direction Générale des ForêtsParc national de Théniet El Had Mars 2006 Publié par le parc national de Théniet El Had Avec l'autorisation de la Direction Générale des Forêts Impression :Ed-diwan.

2 -المعاجم و قواميس والموسوعات:

78- أحمد زكي بدوي، **معجم العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، ط1، 1993.بيروت-لبنان.

79-أحمد شفيق السكري:**قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية**،دار المعرفة،القاهرة،.2000

80-بوعلام بن حمودة وآخرون : **المفتاح -قاموس عربي أبجدي مبسط-** مادة -أذار،دار الأمة، ط2، الجزائر ، 1996.

81-ريمون وبدونوف بوريكو: **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات،الجامعية،الجزائر،1986 .

82-ريمون، بود ون وفرانسوا يوريك و، وآخرون : **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**. ترجمة سليم حداد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

83-عدنان أبومصلح:**معجم علم الاجتماع**،دار أسامة للنشر والتوزيع،عمان الأردن،ط.1،2006

84- رولان دورون،فرنسواز بارو:**موسوعة علم النفس**، فؤاد شاهين، المجلد الأول ،منشورات عويدات للنشر والطباعة، بيروت ،ط1،1997.

85-محمود صالح العدلي ،**موسوعة حماية البيئة في القانون الجنائي الداخلي والقانون الدولي الجنائي والفقه الإسلامي (دراسة مقارنة)** الجزء الأول ،دار الفكر الجامعي ،مصر 2009.

3-المـــجلات و الدوريات:

86- أ.حمـد، **دور الجبائيـــة البيئيـــة فـــي محاربـــة التلـــوث البيئـــي**، مجلـة علـوم الاقتصـاد والتسـيير والتجـارة، العـدد 09، كليـة العلـوم الاقتصـادية والتجاريـة وعلـوم التسـيير ، جامعـة الجزائر،200..

87- الـزين عـزري: **إجـراءات إصـدار قـرارات البنـاء فـي التشـريع الجزائـري**،مجلـة المفكر،قسـم الحقوق،جامعة بسكرة، ع3 ، الجزائر، 2008 .

88- **الوقايـــة والتقلـــيص مـــن مخـــاطر الكـــوارث الطبيعيـــة**، ترجمـة م . ظريفـة، مجلـة الجـيش الوطني الشعبي، مؤسسة المنشورات العسكرية، عدد 555، الجزائر، 2008.

89-بـدون كاتـب، صـندوق أخضـر وخفـض الانبعـاث وحمايـة الغابـات الاسـتوائية، **كيـف أنقـذت قمة كانكون؟** مجلة البيئة والتنمية،ب س، المنتدى العربي للبيئة والتنمية"AFED" .

90- تشـارلز،روث : **الثقافـة البيئيـة جـذورها وتطورهـا واتجاهاتهـا فـي التسـعينات.** ،ترجمـة عبـد الله خطايبـة, هـديل محمـد الفيصـل, مجلـة التعريـب, الصـادرة بدمشـق عـن المركـز العربـي للتعريب والترجمة والتأليف, العدد 15, جويلية 1998.

91- سحر،مصـطفى حـافظ: "**المفهـوم القـانوني للبيئـة فـي ضـوء التشـريعات المقارنـة**."، المجلـة الاجتماعيـة القوميـة، الصـادرة بالقـاهرة عـن المركـز الـق ومـي للبحـوث الاجتماعيـة والجنائية, المجلد 27، العدد 2, ماي 1999, ص .134

92-جـابر نصـر الـدين،لوكيا الهاشـمي:**مفـاهيم أساسـية فـي علـم الـنفس الإجتمـاعي**،مخبـر التطبيقات النفسية والتربوية،جامعة منتوري قسنطينة،.2006

93-رشـــيد الحمـــد محمـــد ســـعيد الصـــابريني:**البيئـــة ومشـــكلاتها**،سلســـلة المعارف،العدد22الكويت،1990.

94-زكريـا مصـطفى : و**اقـع الإعـلام والتوعيـة البيئيـة.** ، المجلـة العربيـة للثقافـة، الصـادرة بتونس عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد 19، سبتمبر 1990.

95- علـي يـاحي ، **الإرث النـووي الفرنسـي فـي صـحراء الجزائـر –التفجيـرات النوويـة فـي السـتينات تلقـى أهوالهـا علـى البشـر والبيئـة ،مجلـة البيئـة والتنميـة** عـدد199-198 بتـاريخ سبتمبر –اكتوبر 2014 ص: 30/27 .

96- مجلة الجزائرية للبيئة ، **ملف حول البيئة** ، بعنوان " **السياسة البيئية في الجزائر**" مجلة البيئة / عن كتابة الدولة المكلفة بالبيئة ، العدد 01 سنة .1999

97-منصوري مجاجي،**لضبط الإداري وحماية البيئة**، مجلة دفاتر السياسية والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، العدد 2009.

98-هشام حمدان : **الضوابط البيئية وأثرها في التنمية الوطنية في الوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي، الصادرة ببيروت عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 185،جويلية.

99-وزارة **تهيئة الاقليم والبيئة** ، مجلة إيكونيوز ، العدد3 -2003.

100- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، **مجلة الصحافة من أجل البيئة**، الجزائر، 2008 .

101-Ministère De L'aménagement Du Territoire Et De L'environnement, **Eco-News**, N°1, aout 2008.

102-Bou Arreridj:**Principaux organismes pour la protection de l'environnement** , Revue N° 8,centre national des technologies de production plus ,mai – juin 2011.

103-revue de collectivités locales,n°23, publication périodique du ministère de l'intérieur .

4-الجرائد و المناشير الرسمية:

104 - الجريدة الرسمية العدد 26 ، الصادرة في 1991/06/20.

104- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **الجريدة الرسمية** ،المواد :05-06-07 من القانون 10/03العدد 43 الجزائر 19يوليو و2003 .

106-القانون رقم 05/04 المؤرخ في 14 غشت2004 المعدل والمتمم للقانون29/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير(ج رع15/51 غشت 2004).

107- المادة 29 من قانون رقم 03/03 مؤرخ في 17 فيفري2003 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية،ج ر،ع11، 2003.

108- الملحق الخاص بالقانون رقم98،الجريدة الرسمية عدد 62 لسنة– 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج 11 /08/ المؤرخ في خماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.1998 .

109–المواد 19،18،08،06 و20 من المرسوم/06 198 المتعلق بضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، ج ر، ع 37 2006.

110- مرسوم 85–131 المؤرخ في 21 ماي 1985 ،يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الري والبيئة والغابات .

111-مرسوم رئاسي رقم 96–01 المؤرخ في 05 جانفي 1996 , والمتعلق بكتابة الدولة للبيئة ج ر عدد 01–1996 .

112- وزارة المالية، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، **المنشور وزاري المشترك " الرسوم البيئية"**، 2002.

113-الجريدة الرسمية للمدولات،الجلستان العلنيتان العامتان المنعقدتان 28 و29 نوفمبر ،مجلس الأمة،العدد 05،جانفي 2011.

114-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 47ـ247 المؤرخ في 10 اوت 1994،يحدد صلاحيات وزير الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والإصلاح الإداري، الجريدة الرسمية ،العدد 53،الصادر بتاريخ 10 ا وت 1994 .

115–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المرسوم الرئاسي رقم 02ـ 208 المؤرخ في 17 جوان 2002،يتضمن تعيين أعضاء الحكومة ،الجريدة الرسمية ، العدد 42،الصادر بتاريخ 18 جوان 2002 .

116–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المرسوم الرئاسي رقم 10ـ 149 المؤرخ في 28 ماي 2010،المتضمن تعيين أعضاء الحكومة،الجريدة الرسمية ،العدد 36،الصادر بتاريخ 30 ماي .2010

117–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المرسوم الرئاسي رقم 10ـ 149 المؤرخ في 28 ماي 2010،المتضمن تعيين أعضاء الحكومة،الجريدة الرسمية،العدد 36،الصادر بتاريخ 30 ماي .2010

118-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المرسوم الرئاسي رقم 12ـ 326 ،المؤرخ في 04 سبتمبر 2012،يتضمن تعين أعضاء الحكومة،الجريدة الرسمية ،العدد 49،الصادر بتاريخ 09 سبتمبر 2012.

119-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المرسوم الرئاسي رقم 12ـ 326 ،المؤرخ في 04 سبتمبر 2012،يتضمن تعين أعضاء الحكومة،الجريدة الرسمية،العدد49،الصادر بتاريخ 09 سبتمبر 2012.

120 -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المرسوم التنفيذي رقم 01ـ 09 المؤرخ في 07 جانفي 2001،المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، الجريدة الرسمية،العدد 04،الصادرة في 2001/01/14 .

121-المادة 21 من القانون01-19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها (ج ر،ع 77لـ 15ديسمبر 2001).

122-المرسوم التنفيدي رقم 01-09 المؤرخ في 17 جوان 2002 يتضمن تعيين أعضاء الحكومة،الجريدة الرسمية ، العدد 42، الصادر بتاريخ/18جوان 2002.

123-المرسوم التنفيدي رقم 01-09 المؤرخ في 17 جوان 2002 يتضمن تعيين أعضاء الحكومة،الجريدة الرسمية،العدد 42، الصادر بتاريخ/18جوان 2002.

124-المرسوم التنفيذي رقم 47-248 المؤرخ في أوت 1994، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والإصلاح الإداري،الجريدة الرسمية العدد53،الصادر بتاريخ 10اوت 1994 ، المادة 18 من مرسوم .

125-المرسوم التنفيذي رقم 79-57 المؤرخ في 08.03.1979.المتضمن تنظيم الحكومة وتشكيلها جريدة الرسمية رقم 11 المؤرخة في 3-09-1979 .

126-جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المرسوم الرئاسي رقم 96ـ01 المؤرخ في 5 جانفي 1996،المتضمن تعيين أعضاء الحكومة،الجريدة الرسمية،العدد 1،الصادر بتاريخ 07 جانفي .1996

127-قانون رقم،102 المؤرخ في صاحب 16 رجب عام 1431 الم واف لـ 29 يونيو سنة 2010، أكتوبر 2010 .

128-قرار مؤرخ في 09 ابريل 1975 يتضمن تنظيم وتسيير الكتابة الدائمة للجنة الوطنية للبيئة.

128-مرسوم 79- 264 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لكتابة الدولة للغابات والتشجير ج.ر،عدد 52ل 25 ديسمبر 1979.

129-مرسوم تنفيذي رقم 79-05 مؤرخ في 26 فبراير 2005، ج ر عدد 16 سنة2005 يحدد صلاحيات وزير الثقافة.

130-مرسوم تنفيذي رقم 93-235 مؤرخ في 10 أكتوبر 1993 , يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للجامعات والبحث العلمي ج ر عدد 65 -1993 أنظر من المادة 1 إلى المادة 15 من المرسوم السابق.

131-مرسوم تنفيذي رقم 95-107 مؤرخ في 12 أبريل 1995, يحدد تنظيم المديرية العامة للبيئة ج ر عدد 23 سنة 1995.

132-مرسوم تنفيذي رقم 80-05مؤرخ في 26 فبراير سنة 2005،يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الثقافة،جريدة رسمية عدد 16،سنة2005 .

133-مرسوم رقم 74-156 مؤرخ في 12يوليو1974 ، يتضمن إحداث لجنة وطنية للبيئةج. ر. عدد 59 ل 23 جويلية 1974.

134-مرسوم رقم 90-393 مؤرخ في أول ديسمبر 1990 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للبحث والتكنولوجيا ج ر عدد : 54 ل 12 ديسمبر 1990 .

135-O. Vallet : Administration de L'environnement, Berger – Levraut, 1975.

Décret exécutif n° 2000-149 du 25 Rabie El Aouel 1421 correspondant au 28 juin 2000 portant.organisation de l'administration centrale du ministère de l'agriculture.

136- Décret exécutif n° 2003-50 du 30 Dhou El Kaada 1423 correspondant au 1er février 2003 portant organisation de l'administration centrale du ministère de la participation et de la promotion de l'investissement

137- Décret exécutif n° 2003-136 du 21 Moharram 1424 correspondant au 24 mars 2003portant organisation de l'administration centrale du ministère de l'industrie

138-Décret exécutif n° 2006-476 du 23 Dhou El Kaada 1427 correspondant au 14 décembre 2006 modifiant et complétant le décret exécutif n° 95-55 du 15 Ramadhan 1415 correspondant au 15 février 1995 portantorganisation de l'administration centrale du ministère des finances

139- Ordonnance n° 66/90 du 06.05.1966 portant création d'un conseil supérieur des hydrocarbures desmines et de l'énergie JORA n° 38 du 28.09.1965, page 863.

140- Décret exécutif n° 2000-328 du 27 Rajab 1421 correspondant au 25 octobre 2000 portant organisation de l'administration centrale du ministère des travaux publics

141-Décret exécutif n° 2007-351 du 8 Dhou El Kaada 1428 correspondant au 18 novembre 2007 portantorganisation de l'administration centrale du ministère de l'aménagement du territoire, de l'environnement et du tourisme

142-Décret exécutif n° 2007-351 du 8 Dhou El Kaada 1428 correspondant au 18 novembre 2007 portant rganisation de l'administration centrale du ministère de l'aménagement du territoire, de l'environnementet du tourisme.

143- Décret exécutif n° 2009-318 du 17 Chaoual 1430 correspondant au 6 octobre 2009 portant organisation de l'administration centrale du ministère de l'éducation nationale.

144- Décret exécutif n° 2005-428 du 5 Chaoual 1426 correspondant au 7 novembre 2005 portant organisation de l'administration centrale du ministère de la santé, de la population et de la réforme hospitalière.

145- Décret n° 65.235 du 22.09.1965 portant organisation de l'administration centrale du ministère de la santé publique JORA n° 580 du 28.11.1965, page 863.

146-Décret exécutif n° 2002-107 du 20 Moharram 1423 correspondant au 3 avril 2002, modifiant etcomplétant le décret exécutif n° 94-248 du 2 Rabie El Aouel 1415 correspondant au 10 août 1994 portantorganisation de l'administration centrale du ministère de l'intérieur et des collectivités locales

147-Ministère de la défense :- Arrêté du 18 février 1964 portant organisation interne et fixant les attributions de la direction des servicesfinanciers du ministère de la défense nationale (J.O n° 47 du 09 juin 1964).

148- Décret n° 71-23 du 6 janvier 1971 portant réorganisation de la direction des finances du ministère de ladéfense nationale (J.O n° 4 du 12 janvier 1971 ; Loi n° 87-16 du 1er août 1987 portant institution,missions et organisation de la défense populaire (J.O n° 32 du 05 août 1987.

5-التقارير و البرامج الرسمية:

149- محمد سعيد طالب ، **تقرير بعنوان قمة كوينهاغن لحماية الأرض**"شعارات كثيرة وشكوك كبيرة،اليونسكو ،**تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة**،جوهانزبورغ،جنوب إفريقيا،2002.

150 – وزارة تهيئة الإقليم والبيئة سلسلة ،**تعالوا معي وتعرفوا على تنوع الثروة البيولوجية في الجزائر** ، الجزائر،ب س.

151–تقرير حول "**حالة ومستقبل البيئة في الجزائر**، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة الجزائر،2007.

152–تقرير عن فجوة الانبعاثات:**هل تكفي تعهدات إتفاق كوينهاغن لوقف الإحترار العالمي عند حد 7 درجة مئوية أو 9,3 درجة مئوية**،تقييم أولي، موجز تقني،نوفمبر 2010.

153–وزارة البيئة وتهيئة الإقليم ، **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر**،2005.

154- نيباد،أفريكان اينيون ، **مخطط عمل المبادرة البيئية المتضمنة في برنامج الشراكة للتنمية في إفريقيا (النيباد)**، أكتوبر 2003.

155- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة،**المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة**،snatالجزائر،2011 .

156-Ministère De L'aménagement De Territoire Et De L'environnement, **rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement**, 2000.

157-Tchatchi Ouahid,**l'interaction de l'éducation à l'environnement dans le cursus scolaire**, formation de formateurs mis en oeuvre pédagogique, master, l'université de Nancy,2005

158- Ministère de l'aménagement de territoire et de l'environnement, **programme national pour la gestion intégrée des déchets municipaux pour les 40 grandes villes**, les progdem, 2003.

159-Ministère des finances, ministère de l'aménagement de territoire et de l'environnement, **circulaire interministérielle, " taxes écologiques** ", 2002.

160-Ministère de l'aménagement de territoire et de l'environnement, direction de l'environnement de Biskra, **principaux textes législatifs et règlementaire relatif à la Protection de l'environnement**, 2006.
161-Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, **programme national de gestion intégrée des déchets municipaux en Algérie " Stratégie opérationnelle"**, mai 2003.
162-Ministere de l'aménagement et de l'environnement , **rapport sur l'état l'avenir de l'environnement**, 2005.

163-Ministère De L'aménagement Du Territoire De L'environnement, **l'Algérie de 2020**, un projet d'aménagement du territoire intégrant les enjeux d'un développement durable .

164-Ministère De L'aménagement Du Territoire Et De L'environnement**, bilan final des 100 projets derecherche sur l'environnement**, (www.matet.dz)

165-Ministère De L'aménagement Du Territoire Et De L'environnement, Direction De a Politique Environnemental Industrielle, **plan national de gestion des déchets spéciaux «PNAGDES –Algérie».**

6-مقابلات:

166- مقابلة مع السيد **أحمد ملحة**،مهندس فلاحي ومقدم فقرة إرشادات فلاحية في برنامج صباح الخير،الإذاعة الوطنية الجزائرية .

167- مقابلة مع السيدة **أمال ديب** ،صحفية بجريدة اليوم و عضوة في نادي الصحفيين بوزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة ، بمقر جريدة اليوم .

168- مقابلة مع السيدة **بن شاطر حورية** ،مسؤلة عن مكتب التوعية والتحسيس البئية (شراكة من اجل حماية البيئة) بوزارة البيئة .

169- مقابلة مع السيدة :**أمباركي خديجة**، المديرة الفرعية للإعلام الآلي، بوزارة البيئة.

170- مقابلة مع السيدة :**طوالبي سامية**، المديرة الفرعية للاتصال، بوزارة البيئة.

171-مقابلة مع الآنسة :**شريفي سارة** موظفة بمقر وزارة البيئة.

172-مقابلة مع الآنسة :**معطار بدرية**، بمقر وزارة البيئة.

173-مقابلة مع السيد **عميروش محمد**،مدير مكتب الدراسات المكلف بمشروع إعادة تهيئة واد الرغاية نوفمبر 2015،الجزائر العاصمة.

174-مقابلة مع السيد **قمر الدين محمدي** ،مسؤ ول مصلحة متابعة مشاريع التكوين البيئي بمركز التكوينات البيئية (دار دنيا)باب الواد العاصمة بتاريخ12-05-2014.

175-مقابلة مع السيد **وحيد تشاشي**،مسؤ ول عن مكتب التربية البيئية بوزارة تهيئة الإقليم والبيئة،بالمقر الرسمي للوزارة .

176-مقابلة مع السيد **ياسين بولحية** بمخبر التأثيرات البيئة ومعالجة التلوث البيئي، بسكرة بمقر مخبر البيئة الولائي.

177-مقابلة مع السيد :أعراب احمد ، بوزارة البيئة.

178-مقابلة مع السيد:بابا كريم ،مدير مديرية سياسة البيئة الصناعية(المنتجات والنفايات الخطيرة)، بوزارة البيئة.

179-مقابلة مع السيدة حكيمة بعزوز،المكلفة بتنصيب النوادي الخضراء على مستوى المدارس ومسؤولة الاتصال في مركز التكوينات البيئية(دار دنيا)، بباب الواد العاصمة.

180-مقابلة مع السيدة: **فتيحة الشرع** معدة ومقدمة برنامج الفضاء الأخضر ، بمقر إذاعة الجزائر.

181-مقابلة مع السيدة :**آيت مصباح نعيمة**، مصلحة التربية البيئية ،بوزارة البيئة.

182-مقابلة مع السيدة :**شنوفي نادية**، مسؤولة قسم تقييم الدراسات البيئة بالوزارة ، بوزارة البيئة.

183-مقابلة مع السيدة: **واعر سعيدة**، المديرة الفرعية للتنوع البيولوجي والطبيعي

184-مقابلة مع السيد **كمال عاشوري** مختص بتهيئة الاقليمية والبرامج الإستراتيجية للبيئة بوزارة البيئة .

7-الرسائل و المذكرات:

185- حميدة جميلة:**الوسائل القانونية لحماية البيئة، دراسة على ضوء التشريع الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة البليدة.

186- رزاي سعاد، **إشكالية البيئة في إطار التنمية المستدامة**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل الشهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2007.

187-فيلالي الصالح،**استراتيجيات حماية البيئة في الجزائر**،مطبوعة خاصة بطلبة سنة أولى ماجستير ،تخصص علم اجتماع البيئة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة محمد خيضر،بسكرة، الجزائر 2008/2007.

188- قريد سمير :**دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية**،2005_2006 مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص علم الاجتماع التنمية،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،عنابة الجزائر.

189-سنوسي خنيش :**الإدارة والبيئة في النظرية والتطبيق(دراسة حالة الجزائر)** ماجستير معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية .جامعة الجزائر ،1997.

190- وناس ياحي :**إدارة البيئة في الجزائر رسالة** ماجيستير جامعة وهران .1998

191-خالد بوجعدار، **مساهمة في تحليل وقياس تكاليف أضرار ومعالجة التلوث الصناعي**، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، قسنطينة، .1997

192-يحي ويناس:**لآليات القانونية لحماية الآليات القان ونية لحماية البيئة في الجزائر**، رسالة دكتوراه في القانون العام ، جامعة أبوبكر بلقايد . تلمسان ، 2007.

8-مواقع الانترنت والجرائد الكترونية:

193-الموقعwww.qatralnada.com 20أ وت2009،سا ،04:33 ،الاتجاهات والأطر النظرية لعلم الاجتماع البيئي ود ورها في الأبحاث البيئية،للدكتور صالح بن محمد الصغير،جامعة الملك سعود.

194http://www.feedo.net/Environment/Ecology/ManInteractionsWithEnvironment.htm2011./02/2 تاريخ الزيارة

195- موقع: دار الحياة http://daralhayat.com/portalarticlendah/211651 .

196-http://www.france24.com/ar/20111211-un-talks-approve-roadmap--2015-global-climate-pact /2014-05-11 نقلا عن الموقع:الخاص بالمؤتمر بتاريخ

197- موقع: - http://marocenv.com/254.html واشنطن ،بتاريخ :15-05-2014.

198-http://www.eeaa.gov.eg/cmuic/arabic/main/igos.asp#top

www.eeaa.gov.eg

199- د كمال رزيق، دور الدولة في حماية البيئة، مقال منشور في الانترنت على الرابط:
-p://dspace.univ-uargla.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/7454/1/R0509.pdf
200-By Odeh Rashed Al-Jayyousi | December 20, 2015 - 1:27 pm | Climate Change, Environment, Middle « Environment as a Peace-Building Tool EastClimate Change Impacts in the Levant »:على الموقع الالكتروني- WWW.3lom4all.com/vb/3lom4ll.
201-www.stokholmsforsoket.se
202-كمال شيرازي،**المزارع البيداغوجية للأطفال**:فضاءات مبتكرة في الجزائر،1أكتوبر 91 -03- www.elaph.com/news.htm 7090، 717[،k 7099
203- حسين زواش " **تطور السياسات العامة البيئية في الجزائر** .ورقلة 2013 ،انظر الرابط:ttp://www.maspolitiques.com.
204-بوعلام أزرارق،إستراتيجية الجزائر حول تسيير وإزالة النفايات الصلبة،07-06-2008 ،90-07-7001[www.Cfpdz.com/vb/showpost.php]،942KO،
205- جميلة أ،"انطلاق أكبر حملة تحسيسية لمخطط البيئة لسنة 2008"،جريدة المساء الالكترونية،www.elmassa.com
206- **الوكالات**،أسباب انعقاد مؤتمر كوبنهاغن الخاص بتغير المناخ ،جريدة المدى،العدد 2021 2009/12/22.
207- الوكالات،ماذا فعل العرب في كانون، جريدة المدى ، العدد 2021 2009./12/22

9-ملتقيات وندوات:

208-محمود حسام محمود لطفي ، **الجانب القانوني للبيئة في مصر** ،مجموعة أعمال المؤتمر العلمي الأول للقانونيين المصريين 25-26 فبراير 1992 ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة 1992.

209-نجيب صعب،**تقرير البيئة في وسائل الإعلام العربية** ،الملتقى العربي الأول للبيئة والتنمية المستدامة -،27-28 نزفمبر 2006، القاهرة

210- عبد الرؤوف الضبع:**قضايا البيئة والمجتمع،مداخل نظرية ودراسات واقعية**،دار الوفاء،الإسكندرية ، مصر ،.2004

211-سليمان بوفاسة، عبد القادر خليل:**البيئة وآليات حمايتها لأجل تنمية مستدامة**،الملتقى الوطني حول: اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، معهد علوم التسيير، المركز الجامعي المدية أيام 6 – 7 جوان 2006.

212-عادل عبد الرشيد عبد الرزاق: **التشريعات البيئية العربية ود ورها في إرساء دعائم التخطيط البيئي** –ندوة دور التشريعات والقوانين في حماية البيئة العربية 11/17/ماي 2005، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة .

213-Ministère De L'aménagement Du Territoire Et De L'environnement;**les risques majeurs et l'aménagement du territoire**; colloque international , Alger; hôtel Sheraton, les 15 et 16 mars 2004.

214-Institution National De La Recherche Agronomique D'Algérie, ACTES des quatrièmes journées scientifiques de L'INRAA Naama les 17et 18 décembre 2002 sur la steppe et le développement durable, enraa Algérie,2002 215-Chambre Algéro-Alemande De Commerce Et D'industrie, enviroalgerie, salon algéro-allemand sur l'environnement , l'eau, l'efficience énergétique et les énergies renouvelables.

10-كتب أجنبية:

216-François Gresle et autres,**Dictionnaire des sciences humaines :Anthropologie/sociologie**,édition Nathan,Paris, 1994,p330
André Akoun et Pierre Ansart , **Dictionnaire de sociologie, édition Robe**rt/Seuil,Paris,1999.

217-Marie Georges Filleau et Clotide Marque-Repoull, Les **théorie de l'organisation et de l'entreprise**, édition Ellipses, Paris,1999.

218-Centre National de développement des Ressources Biologique , **Base de données : inventaire des ressources Biologique sur le site web** , Bulletin des ressources biologique, n° 2, mars 2010.

219-Caroline domien et Philip cullet :**droit international de l'environnement testes de base et références** ,pub par Cluwer Löw international 1998 .

220-Robin Clarke, **Water: The International Crisis**, Cambridge, Massachusetts: the I.M.T. Press, 1993.

الملاحق

الملحق رقم(01) :

-المنظمات العالمية المهتمة بحماية البيئة:

1-برنامج القطب الشمالي للرصد والتقييم (AMAP)

2-الصحيفة البيضاء للاتحاد الأوروبي (EU) الخاصة بالكيماويات:

3-منظمة الأغذية و الزراعة (FAO):

4-المحفل الحكومي الدولي المعنى بالسلامة الكيماوية (IFCS)

5-المجلس الدولي للهيئات الكيماوية (ICCA)

6-منظمة العمل الدولية (ILO)

7-منظمة الملاحة الدولية (IMO)

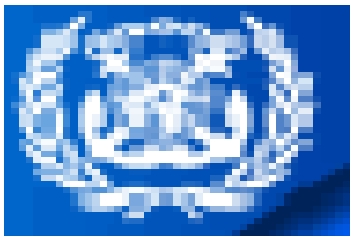

8-البرنامج الدولى الخاص بالسلامة الكيماوية (IPCS)

9-البرنامج متعدد المنظمات للإدارة السليمة للكيماويات (IOMC)

10-منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) و برنامج الصحة والسلامة البيئية (EHS)

11-اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة الخاصة بأوروبا (UNECE)

12–برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)

13-التوعية والاستعداد لحالات الطوارئ على المستوى المحلى (APELL)

14-العمل الدولي المتعلق بالزئبق ومركباته

15- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)

16- مؤسسة الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR)

17- منظمة الصحة العالمية (WHO)

الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية **قسم العلوم الاجتماعية تخصص علم اجتماع بيئة**
شعبة علم الاجتماع

دليل مقابلة حول موضوع:

دور المؤسسات الحكومية في حماية البيئة

-وزارة الموارد المائية والبيئة نموذجا-

دليل مقابلة لإتمام انجاز أطروحة دكتوراه

إعداد الطالبة: **إشراف أ/الدكتور:**

- خليـــفة تركيـــة **نور الدين زمـــــام**

ملاحـــظة :

إن المعلومات التي سوف تقدمونها في هذه الاستمارة هي لغرض إكمال الجانب الميداني من أطروحة دكتوراه البحث الذي نحن بصدد انجازه لا غير، لذلك نرجو منكم ملأها بدقة وعناية حتى تكون لها الفائدة المرجوة منها، ونحن من جهتنا نعدكم بالسرية التامة في التعامل مع كل ما سوف تقدمونه ، ولكم منا جزيل الشكر .

السنة الجامعية : 2015/2014

دليل مقابلة موجهة إلى رؤساء المصالح بوزارة البيئة

أولا:البيانات الشخصية:

1- الجنس:.....

2- السن:.....

3- المستوى التعليمي:.....

4- المهنة:.....

ثانيا:اسئلة حول دور الوزارة في حماية البيئة و أهم النشاطات و الاستراتيجيات البيئية المنتهجة:

1-كيف ترون الواقع البيئي في الجزائر بصفتكم الهيئة الوصية عن حماية البيئة مباشرة؟

2- -ما هي الآليات التي تعتمدها وزارة البيئة كمؤسسة حكومية لمواجهة المشكلات البيئية؟

3- هل الإستراتيجية والمخططات المستقبلية لسياسة حماية البيئية تراعي مبادئ التنمية المستدامة؟

4- ما هي أهم الانجازات المحققة من طرف الوزارة مع ذكر آليات المواجهة للمشاكل البيئية؟

5-هل تراعي هذه المشاريع و البرامج والاستراتيجيات البيئية خصوصية تباين البيئة الجزائرية ؟

6- ما هي المناسبات البيئية التي يحتفل بها و تستغل لأجل استهداف فئات مجتمعية من اجل ترسيخ الثقافة البيئية ؟

7- ما مدى مساهمة المناسبات ذات الطابع البيئي في نشر الوعي البيئي بين مختلف شرائح المجتمع الجزائري ؟

8- كيف تقيم مشاركة المواطن في هذه النشاطات؟

9- وضح الوسائل المستخدمة من طرفكم في العمل البيئي؟

10- مما مدى فاعلية هذه الوسائل المستخدمة؟

11- هل هناك تنسيق بينكم وبين الهيئات الرسمية والجمعيات المهتمة بالبيئة؟

12- إذا كان هناك تنسيق أين تكمن مجالات هذا التنسيق؟

13- ما تقيمكم لفاعلية هذا التنسيق؟

14- ما هي مجالات التنسيق بينكم وبين قطاع التعليم؟

15- بين كيفية مشاركة الوزارة عبر وسائل الإعلام؟

16- ما هي طبيعة النشاطات المنتهجة و الهادفة لنشر الوعي البيئي

17- هل ترى أن هذه الانجازات كافية وتستجيب لمتطلبات المجتمع و البيئة؟

18- ما هي الإستراتيجية المستقبلية في حماية البيئة التي تصبوا إليها هيئاتكم الوزارية؟

19-ما هي العراقيل والصعوبات في رأيكم والتي توجه تطبيق مبادئ حماية البيئة في الجزائر؟

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الموارد المائية و البيئة **ملحق رقم (03)**

ولاية.....

مديرية البيئة

المرجع رقم ...../ / 2016/

ولاية .....في.....

محضر معاينة جريمة في مجال حماية لبيئة

في إطار منع صنع و بيع و توزيع و استعمال الأكياس البلاستيكية السوداء

عبر إقليم ولاية .....

- بمقتضى المادة 21 من قانون الإجراءات الجزائية.
- بمقتضى القانون رقم 89-02 الموافق لـ 1989/02/07 المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك.
- بمقتضى القانون قم 05/85 المؤرخ في 1985/02/16 المعدل و المتمم لقانون رقم 07/06 الصادر بتاريخ 2006/07/17 المتعلق بحماية الصحة و ترقيتها.
- بمقتضى القانون رقم 06/90 الموافق لـ 1990/04/07 و المتعلق بالبلدية المعدل و المتمم.
- بمقتضى القانون رقم 09/90 الموافق لـ 1999/04/07 و المتعلق بقانون الولاية.
- بمقتضى المواد 09-10 المتعلقة بالمغلفات و المواد 60 و65 المتضمنة الأحكام الجزائية من القانون رقم 01-19 المؤرخ في 2001/12/12 و المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها.
- بمقتضى المادة 111 و المتضمنة البحث و معاينة المخالفات و المادة 112 و المتعلقة بالأحكام الجزائية من القانون رقم 03-10 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- بمقتضى القانون 04-02 المؤرخ في 2004/06/23 المحدد للقواعد المطابقة على الممارسات التجارية.

- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-39 المؤرخ في 1990/01/30 المتعلق برقابة الجودة و قمع الغش.

- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91-53 المؤرخ في 1991/02/23 المتعلق بالشروط الصحية أثناء عرض المواد الغذائية للاستهلاك.

- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04-199 المؤرخ في 2004/05/19 الذي يحدد كيفيات إنشاء النظام العمومي لمعالجة نفايات التغليف و تنظيمه و سيره و تمويله.

- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04-210 المؤرخ في 2004/07/28 الذي يحدد كيفيات ضبط المواصفات التقنية لمغلفات المخصصة و احتواء مواد غذائية مباشرة أو أشياء مخصصة للأطفال.

- بناءا على القرار الوزاري المؤرخ في 2004/11/09 المتضمن المصادقة على دفتر الشروط المتعلق بمراقبة تطابق الأكياس البلاستيكية المعدة لكي تلامس الأغذية.

- بناءا على التعليمة الوزارية 194 المؤرخة في 2005/03/10 الصادرة عن وزارة تهيئة الإقليم و البيئة المتعلقة بتطبيق إجراءات مراقبة، مطابقة الأكياس البلاستيكية الموجهة لملامسة المواد الغذائية.

- بمقتضى التعليمة الوزارية 7398 المؤرخة في 2005/12/18 الصادرة عن وزارة تهيئة الإقليم و البيئة المتعلقة بتطبيق إجراءات مراقبة، مطابقة الأكياس البلاستيكية الموجهة لملامسة المواد الغذائية.

- بناءا على البرتوكول الاتفاق المبرم بتاريخ 2005/03/22 بين وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و مندوبي منتجي الأكياس البلاستيكية.

- بناءا على المراسلة رقم 148 المؤرخة في 2006/08/29 الصادرة عن وزارة تهيئة الإقليم و البيئة.

- بناءا على القرار رقم 1988 المؤرخ في 2006/09/13 المتضمن إنشاء اللجنة الولائية المكلفة بمراقبة و متابعة و تطبيق إجراءات منع صنع، توزيع واستعمال الأكياس البلاستيكية السوداء على مستوى إقليم ولاية بسكرة.

- بناءا على القرار رقم 2021 المؤرخ في 2006/09/20 منع صنع، بيع، توزيع واستعمال الأكياس البلاستيكية السوداء على مستوى إقليم ولاية بسكرة.

تمت معاينة الجنحة أو مخالفة:.....

.....

.....

.....

- مكان وقوع الجنحة أو المخالفة:.....

.....

- ضد السيد(الهوية الكاملة) :.....
.....

- العنوان الكامل :.....
.....

السجل التجاري تحت رقم :.....

- الصادر في .....
- بطاقة التعريف أو رخصة السياقة تحت رقم :.....
- الصادر في .....
- وصف دقيق لحالة المكان و المعاينات التي أجريت :.....
.....

.....

.....

- اسم الشخص الموجود أثناء غياب صاحب المحل (الهوية الكاملة) :.....
.....

- بطاقة التعريف أو رخصة السياقة تحت رقم :.....
الصادر في.....

الملاحظة :.....

- المحضر : تكليف المخالفة و المواد التي تنص و تعاقب عليها.
- الغرامة المالية تقدر بـ000. 800 دج

<u>توقيع المخالف أ و الشخص الموجود</u>

<u>توقيع لجنة المعاينة</u>

*...

.....

*.....

.....

*.....

.....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الموارد المائية و البيئة **ملحق رقم(04)**

ولاية.....

مديرية البيئة

المرجع رقم ...../ / /2016 ولاية.....
في.....

محضر معاينة جريمة

في مجال حماية لبيئة

في سنة.....و في اليوم.....من شهر.....على الساعة .....

نحن مدير البيئة للولاية .....و الموقع أدناه.

طبيعة الجريمة : جنحة.

الموضوع :.....

- بمقتضى المادة 21 من قانون الإجراءات الجزائية.
- بمقتضى القانون قم 05/85 الموافق لـ 1985/02/16 و المتعلق بحماية الصحة و ترقيتها المعدل و المتمم.
- بمقتضى المادة 107 من القانون رقم 08/90 الموافق لـ 1990/04/07 و المتعلق بحفظ الصحة و النظافة من قانون البلدية.
- بمقتضى القانون رقم 09/90 الموافق لـ 1999/04/07 و المتعلق بقانون الولاية.
- بمقتضى المواد 111، 112 من القانون رقم 03-10 المؤرخ في 2003/07/19 و المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في مجال البحث و معاينة المخالفات.

- بمقتضى المواد 37-38-39-53-54-55-65 من القانون رقم 01-19 المؤرخ في 2001/12/12 و المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها.

- بمقتضى المواد 50-51-57 من الأحكام الجزائية من نفس القانون رقم 01-19 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها.

- بناءا على محضر معاينة المخالفة في مجال حماية البيئة و في إطار تسيير النفايات الصلبة و المحرر من طرف بلدية.....تحت رقم:.....بتاريخ.....

- تمت معاينة الجنحة : من طرف فرقة حماية البيئة التابعة لبلدية.....

و تتمثل :.....

- مكان وقوع الجنحة.....

- ضد السيد .....

- العنوان الكامل.....

- وصف دقيق لحالة المكان و المعاينات التي أجريت.....

- ذكر الوسائل التقنية المستعملة في الكشف عن المخالفة و النتائج المتوصل إليها

.....

.....

- اختتام المحضر : تكييف الجريمة و المواد القانونية التي تنص و تعاقب عليها المواد :

.....

من القانون رقم 01-19 المؤرخ في 2001/12/12 و المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها.

الطلبات :

- نحن مديرية البيئة لولاية بسكرة **كطرف المدني** نطالب بتعويض مالي قدره:000.
80 دج يدفع لفائدة الصندوق الوطني لحماية البيئة و مكافحة التلوث

تحت رقم : 065-302.

توقيع مدير البيئة

Inscription
Zéro
Papier

ملخص الدراسة:

إن تزايد حجم المشكلات البيئية في العالم اليوم استدعى مزيدا من الاهتمام،حيث شكلت البيئة موضوع اهتمام عالمي وهذا لتفاقم الوضع البيئي في مختلف أنحاء العالم وفي الجزائر بشكل خاص، حيث تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع حماية البيئة في الجزائر من خلال معرفة فحوى الآليات والنشاطات التي تعمد إليها وزارة البيئة والموارد المائية كمؤسسة استحدثتها الدولة من أجل حماية البيئة ونشر الوعي البيئي في الوسط الاجتماعي بهدف تنمية الحس البيئي لدى المواطنين،منطلقة من تساؤل رئيسي مفاده:

ما هو دور وزارة الموارد المائية والبيئة كمؤسسة حكومية في حماية البيئة ؟

ويتفرع عنه ثلاث تساؤلات الفرعية للدراسة كمايلي:

1- ما هي الآليات التي تعتمدها وزارة الموارد المائية والبيئة لمواجهة المشكلات البيئية المحلية؟

2- ما هي النشاطات المنتهجة من طرف وزارة الموارد المائية والبيئة لنشر الوعي البيئي بين مختلف شرائح المجتمع الجزائري ؟

3- ما هي الصعوبات التي تعرقل وزارة الموارد المائية والبيئة وفي أداء مهامها لحماية البيئة؟

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي –دراسة حالة- في تشخيص الواقع البيئي مستعينة بأدوات في جمع البيانات تعددت كأداة المقابلة التي أجريت مع مختلف المسئولين عن حماية البيئة على مستوى وزارة البيئة والموارد المائية خاصة رؤساء المصالح بها،حيث تم الإطلاع على مضامين السجلات والوثائق والتقارير الرسمية والإحصاءات الرسمية لواقع البيئة بالبلاد والتي استقيناها من المعنيين مباشرة، ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة ما يلي:

- يتضح من خلال استقراء الوضع البيئي أن بلادنا تعاني مجموعة من المشاكل البيئية والتي تختلف من حيث المنشأ حسب طبيعة التلوث والملوث، فتارة تكون طبيعية وتارة أخرى اصطناعية للإنسان دور كبير في حدوثها.

– تلعب وزارة البيئة والموارد المائية دورا هاما في صيانة البيئة وحمايتها من خلال تطبيق مبادئ التشريعية والقانونية، وأخرى تعتمد فيها على تنمية الحس والوعي البيئي للمواطن من خلال النشاطات المبرمجة ،لذلك استناد إلى بعض المؤسسات الأخرى على المستوى الوطني كالوزارات المختلفة ووسائل الإعلام كالإذاعة والتلفزيون كل ومجال تدخله وأخرى على المستوى المحلي والتي يبرز فيها دور كل من مديرية البيئة والبلدية وبعض الجمعيات البيئية .....الخ.

– وتواجه وزارة البيئة والموارد المائية كغيرها من المؤسسات بعض المشاكل التي تحول دون إتمام الغايات والأهداف والتي تعددت وتنوعت بين مؤسساتية و إدارية وسلوكية ناتجة عن نقص الوعي بضرورة الحفاظ على البيئة لدى المواطنين.

كمالا نلغي ظهور الصحوة البيئية تنامي الاهتمام المتزايد في الآونة الأخيرة بملف البيئة من خلال برمجة عدة مشاريع هدف إلى ترقية الفضاءات المحلية تطبيقا لفحوى المشاريع البيئية والمساهمة في دفع عجلة التنمية،في محاولة لفهم أن التحول نحو حماية البيئة بمفهوم شامل يتطلب إحداث تغيير جذري على مستوى النموذج المعرفي السائد بعيدا عن قيم الحداثة والاستعلاء،والاستغلال المتمركز حول الإنسان والذي ينظر للعالم كوحدة كلية مترابطة بدلا من أن يكون مجموعة أجزاء مع ضمان حق الجيل الحالي و الأجيال القادمة في بيئة سليمة معافاة.

-Abstract:

The increasing number of the environmental problems in the world today called for more attention. The environment has been the subject of global concern, and this is due to the deterioration of the environmental situation around the world and in Algeria in particular. The Ministry of Environment and Water Resources, as an institution developed by State for the protection of the environment and the dissemination of environmental awareness in the social environment with the aim of developing the environmental sense of citizens; which emerge from one essential question :

What is the role of the Ministry of water Resources and the Environment as a governmental institution in protecting the environment?

As it is divided into three sub-questions to resemble the study and they are as follows:

1. What mechanisms does the Ministry of Water Recourses and Environment adopt to encounter local environmental problems?
2. What are the activities undertaken by the Ministry of Water Resources and the Environment to promote environmental awareness among different segments of Algerian society?
3. What are the difficulties that impede the Ministry of Water Resources and Environment while performing its tasks to protect the environment?

The study was based on the descriptive approach –the case study – to diagnosis of environmental realty, using data collection tools, as a means of interviewing with the various official responsible for protecting the environment at the level of the Ministry of Environment and Water Resources, especially the heads of departments, and the contents of records, the environment in the country, which we acquired from those directly concerned, and the most important findings that we reached in this study are the following:

- it is clear through the extrapolation of the environmental situation that our country suffers from a range of environmental problems, which differ in terms of origin, depending on the nature of pollution and polluted, the frequency of natural and other times artificial to man a large role in the occurrence.

- the Ministry of Environment and Water Resources plays an important role in the conservation and protection of the environment through the application of legislative and legal principles, and the other is based on the development of the sense and the environmental awareness of the citizen through the activities programmed for that, based on some other in situations at the national level such as various ministries and the media

such as radio and television each and the field of intervention and other at the local level, which highlights the role of both the Directorate of Environment and Municipal and some environmental associations … et cetera

- the Ministry of Environment and Water Resources, like other institution, faces some problems that prevent the completion of goals and objectives, which are varied and varied between institutional, administrative and behavioral resulting from a lack of awareness of the need to preserve the environment among citizens.

The emergence of the environmental awakening has recently been characterized by the growing interest in the environment file through the programming of several projects aimed at upgrading the local space in the application of environmental projects and contributing to advancing development in an attempt to understands that the shift towards environmental protection requires a radical change at the level of the model And human-centered exploitation that views the world as a coherent whole rather than group of parts while guaranteeing the right of present and future generations to a healthy and healthy environment.

-**Résumé :**

Les problèmes de l'environnement étant aujourd'hui beaucoup plus présent, nécessite de mobiliser nos efforts pour remédier a cette situation. L'intérêt croissant que suscitent les questions d'environnement a l'échelle internationale et en particuliers national sont le but de notre étude, qui vise a mettre l'accent sur les outille et les activités mener par le ministère de l'environnement et des ressources en eau pour la protection de l'environnement et afin de sensibiliser les citoyens aux questions suivantes :

- Quel est le rôle du ministère des ressources en eau, étant un organisme govermmental dans la protection de l'environnement ?

il dérive de cette dernière trois autre question comme suite :

1-Quels sont les instruments entrepris par le ministère de l'environnement pur recourir a ces fléaux environnementaux a l'échelle national.

2- Quelles sonts les activités de l'environnement pour sensibiliser l'environnement entre les différents segments de la société algérienne?

3- Quelles sont les difficultés qui font obstacle au Ministère des ressources en eau et de l'environnement et dans l'exercice de ses fonctions pour protéger l'environnement?

Notre étude reposer sur la méthode descriptive 'étude de l'état-qui a pour objectif de réaliser un diagnostic environnemental grâce a des outils pour la collecte des données, et suite a des entretiens avec les différents responsables du ministère des ressource en eau et de l'environnement en particuliers les chefs de service. Après avoir consulter les différents rapports, statistiques et documents official, nous avons soulève les résultats suivants :

illustrée par l'extrapolation de la situation environnementale que notre pays connaît une série de problèmes environnementaux, qui varient en termes d'origine en fonction de la nature de la pollution et contaminée, être parfois humains normaux et parfois artificiels un rôle majeur dans l'événement.

Le ministères de l'environnement et des ressources en eaux joue un rôle essentiel pour la conservation et la protection de l'environnement par l'application des lois et règlements et par sensibilisation des citoyens a travers des programmes d'activités cibles et grâce aux efforts lies entre les divers ministères ; directions , administrations et moyens de communication (radio-télévision) a l'échelle national.

Le ministre de l'environnement fait face a plusieurs problèmes relatives a l'environnement qui entravent les objectifs traces pour la conservations de l'environnement . il est certain sue la veille environnementale constitue aujourd'hui la préoccupation de tous. Ainsi, de nombreux programmes e projets nationaux ont été élabores pour promouvoir ce concept.

Ce dernier exige un changement radical dans tous les domaines et a tous les niveaux spécialement au niveau lu humain, la préservation de l'environnement est la responsabilités de tous envers les générations futures.